

في انقراضه ولو لم يزل في ايدى راس حتى قضت به الحال لان صاداه له ايغاهم شريعة
تلبية العذر ضعيفة العذر لا تغني عن الاغلب في تحمله بالكر من سماعه غفلا
لا تغني وتقصير باكثر من كتابته عطلا مطر حارين علومه التي بها جمل
قد رما عليه معرفته التي بها تم امره فحين كان الباحث عن مسكته لا يلحق كما شفا
والسائل عن علمه لا يلحق به فارما ومن انما للكريم تارك وتعالى له الحزم لجمع بكتاب معرفة
الواع عالم الحديث هذا الذي يلحق به سرارة الخفية وكشف عن مشكلاته الابدية وحكم معارفه و
فقد تولى له وانما سألته وبكر احكامه وفصل اقسامه واوضح اصوله وشرح زواده وفصوله
وجمع شتات علومه وفوائد ابدية وقصص سرار نكتته وفرائده قاله العظمير
الذي بيده الضرو والنفع والاعطاء والمنع اسال واليه اضرع وابتهل منقوسا
اليه بكل وسيلة مستغفرا اليه بكل شفيع ان يجعله ملبيا لآبائك واطلى وايضا بكل
خلق واخلاق بعظم الاجر والنفع به في الدارين انه قريب عجيب وماتر فيبقى
ايها الله عليه توكلت واليه انيب وهذه هي سنت انواعه
فالاول منها معرفة الصحيح من الحديث الثاني معرفة الحسن من الا
الثالث معرفة الضعيف منه الرابع معرفة المسند الخاص معرفة المتصل
السادس معرفة الرزق السابع معرفة الرفوف الثامن معرفة المقطع
وهو غير المنقطع التاسع معرفة المرسل العاشر معرفة المنقطع الحادي عشر
معرفة العضل ويليها تفريعات منها في الاسناد العنع ومنها في التليق الثاني عشر
معرفة التذليل وحكم التذليل الثالث عشر معرفة التسا
الرابع عشر معرفة المنكر الخا^ص عشر معرفة الامتياز والاعتناء والتسار^ح
السادس عشر معرفة تزيادات الشفا^ط وكما السابع عشر معرفة الافراد
الثامن عشر معرفة الحديث العلل التاسع عشر معرفة الضروب من الحديث

العشرون معرفة المذبح في الحديث الحادي والعشرون معرفة
 الحديث الموضوع الثاني والعشرون معرفة المقلب الثالث والعشرون
 معرفة صفة من تقبل روايته وترويه الرابع والعشرون معرفة
 كيفية سماع الحديث وحمله وقبوله بيان انواع الاحكام وما صار من وجوه
 العمل فيه علم حسم الخامس والعشرون معرفة كتابة الحديث وكيفية
 ضبط الكتاب وتفسيره وفيه معارف مهمة رابعة السادس والعشرون
 معرفة كيفية رواية الحديث وشروط ادائه وما يتعلق بذلك وفيه كثير من تقاليد
 هذا العلم السابع والعشرون معرفة ادب الحديث الثامن والعشرون
 معرفة ادب طالب الحديث التاسع والعشرون معرفة اسناد
 العارفين بالنوع الموقر ثلاثون معرفة المشهور من الحديث
 الحادي والثلاثون معرفة الغريب والعزيز من الحديث الثاني والثلاثون
 معرفة غريب الحديث الثالث والثلاثون معرفة السلسل الرابع والثلاثون
 معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه الخامس والثلاثون معرفة المصنف من اسامي
 الاحاديث ومتونها السادس والثلاثون معرفة مختلف الحديث السابع والثلاثون
 معرفة المزيد في متصل الاسانيد الثامن والثلاثون معرفة الراسل الخلفاء والاهل
 التاسع والثلاثون معرفة الصحابة رضي الله عنهم الموقر اربعون معرفة ما يعبر
 رضي الله عنهم الحادي والاربعون معرفة اكار الرواة عن الاصاغر الثاني والاربعون
 معرفة الحديث وما سواه من طرية الاقران بعضهم عن بعض الثالث والاربعون
 معرفة الاخوة والاخوات من العلماء والرواة الرابع والاربعون معرفة دولمة الادب
 عن الاسانيد الخامس والاربعون عكس ذلك معرفة رواية الابناء عن الابرار
 السادس والاربعون

تأمل في ما يلي ما السابعة والاربعون معرفة من لم يعرف عن كذا واحد
الشاعر والاربعون معرفة من ذكرها ما مختلفة او غوت مستعدة التامس معرفة
معرفة لغزات من اسماء الصحابة والرواة والعلماء المتخصصين في الاسماء ولكن
الحادي والخمسون معرفة العرفية بالاسماء دون ذلك الثاني والخمسون
معرفة نقاب الحديث الثالث والخمسون معرفة الرواة المختلف الرابع والخمسون معرفة
النسب والمعرفة الخامسة والخمسون معرفة تركيب من هذين النوعين السادس والخمسون
معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب الثانيين بالتقديم والتأخير في الابن والاب
السابع والخمسين معرفة النسبين الى غير ذلك من التامس والخمسون معرفة النساء
التي باطنها على خلاف ظاهرها التامس والخمسون معرفة مثلها الموقنين معرفة من راجع
الرواة في الوفيات وغيرها الحادي والستون معرفة الثقات والضعفاء من الرواة
الثاني والستون معرفة من خلط في آخره من الثقات الثالث والستون معرفة
من خلط طبقات الرواة والعلماء الرابع والستون معرفة الواو من الرواة والعلماء
الخامس والستون معرفة اوطان الرواة وبلدانهم وذلك اخرها وليس اخر
في ذلك فانه قابل للتوزيع الى ما يحسنه لحوال رواية الحديث وصفاتهم ولا
احوال من الحديث وصفاتهم وما من حالة منها ولا صفة الا وهي بعدد ان تقدم
بالذكر اهلها فاذا هم نزع على حاله ولكنهم نصب كما عن يدوب وحسب الله في التوكيل
النوع الاول من انواع علوم الحديث معرفة الصحيح من الحديث اعلم علمك الله واياها
الحديث عند اهلها فيقسم الى صحيح وحسن وضعيف اما الحديث الصحيح فهو الحديث
السند الذي تصل اسانده نقل العدل لضابط عن العدل لضابط الى مستواه
ولا يكون شاذ ولا معطلا ولا في هذه الاوصاف احقر از عن المرسل المنقطع والعرض
والشاذ وما فيه علة فادحة وما في روايته اذ عجز وهذه انواعه باقى ذكرها استام الله

تبارك وتعالى فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بإخلاف بين أهل الحديث
وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف
فيه أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المروية عنه والواحد
صحيح فنعناه أنه اتصل بسنده مع سائر الأوصاف المذكورة وليس شرطاً أن يكون
مقطوعاً به في نفس الأمر من حيث ما يفرد بروايته على وجه ليس من الإخبار التي
اجتمعت الآلة على تقييدها بالقبول وكذلك إذا قالوا في حديث أنه غير صحيح فليشرك
قطعا بأنه كذب في نفس الأمر قد يكون صدقاً في نفس الأمر وإن المراد به أنه
أسادة على الشرط المذكور في الأصل ثممة أحدها التصحيح يتنوع إلى مستحق عنه
ومختلف فيه كما سبق ذكره ويتنوع إلى مشهور وغريب وبين ذلك ثم انصرحت
الصحيح تتفاوت في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التي يثبت
الصحة عليها وينقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعمل أحداً على العادة الخاصة
ولهذا انزى إلى المسألة الحكم لا سناداً وحديثاً بأنه الأصح على الإطلاق على أن
جراحة ضامة الحديث ضارة غير في ذلك فاضطربت أقوالهم في بيان صحاح
ابن أبي شيبة أنه قال أصح الأسانيد كلها الزهري عن سالم عن أبيه وروى غيره عن
ابن حنبل وروى عن عمرو بن علي الفلاس أنه قال أصح الأسانيد محمد بن سيرين
عن صهيد عن علي بن وهب بن أخوه عن علي بن المديني وروى ذلك عن غيرهما
ثم منهم من عتق الراوي عن محمد وحمله أبو الحسن خباني ومنهم من حمله ابن عدي
وقد أورد عن يحيى بن معين أنه قال أحدها الأعمش عن أنس بن مالك عن علقمة
عن عبد الله بن وهب عن ابن عمر بن الخطاب أنه قال أصح الأسانيد كلها الزهري عن علي
ابن الحسين عن أبيه عن علي بن وهب عن أبي عبد الله البخاري صاحب الصحيح
أنه قال أصح الأسانيد كلها ما روى عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب عن أبيه عن عبد الله

أبو طاهر القمي عليه السلام ان اجل الاسانيد الشافعي عن مالك عن مافهم عن ابن عمر
 وأحقه باجماع اصحاب الحديث على انه لو يكن في الرواية عن مالك لجل من الشافعي
 رضي الله عنهم اجمعين والله اعلم الثانية اذا وجدنا في ما نروي من اجزاء الحديث
 ونحوها حديثا صحيحا كاسناد ولم نجد في احد الصحيحين ولا منصوصا على صحته
 في سب من مصنفات ائمة الحديث المعتمدة المشهور فاننا لا نجاسر على حزم الحكم
 بصحته فقد عقد في هذه الاعصار الاستقلال بادر الصحيح بمجرد اعتبار الاسانيد
 لانه وان اسناد من ذلك لا وفية في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عز
 عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والافتان قال الامراء في معرفة الصحيح
 والحسن والاعتماد على ما نص عليه ائمة الحديث في تضاعفهم الغمزة المشهورة التي
 يميز فيها المشوبهة من التقييد والتخفيف وصار معظم المقصود بما يبدأ و
 من الاسانيد خارجا بمن ذلك ابقاء سلسلة الاسناد التي خصت بها هذه الامة
 نراها الله شرفا أمين الثالثة اول من صنف الصحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن
 اسمعيل الجعفي مولاهم وتلاه ابو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري
 من ائمتهم ومسلم مع انه اخذ عن البخاري واستفاد منه يشاركه في اكثر شيوخه
 وكتاباهما اصح فكتب بعد كتاب الله العزيز واما روايته عن الشافعي رضي الله عنه
 من انه قال ما اعلم في الارض كتابا في العلم اكثر صوابا من كتابك ومنهم من رواه
 بغير هذا اللفظ فاما قال ذلك قيل وجود كتابي البخاري ومسلم تشع
 ان كتاب البخاري اصح الكتابين صحيحا واكثرهما فائدة واما ما رويته عن
 ابي علي الحافظ النيسابوري عن استاذ الحاكم ابي عبد الله الحافظ من انه
 قال ما اجئت اذ يدبر السماع كتاب اصح من كتاب مسلم بن الحجاج فهذا وقول
 من فصل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري ان كان

المراد به ان كتاب مسلم يترجم اليه لو يمازجه غير الصحيح فانه ليس فيه
 بعد خطبه كالحديث الصحيح مسرودا غير مسرود بمثل ما في كتاب
 البخاري في ترجم ابوابه من الاشياء التي لم يستند لها على الوصف المشروط في الصحيح
 فهذا لا يلبس به وليس يلزم منه ان كتاب مسلم ارجح فيه ارجح الى نفس الصحيح
 على كتاب البخاري وان كان المراد به ان كتاب مسلم اصح صحاحا
 فهذا مردود على من يقول والله اعلم الرابعة لم يستوعبها الصحيح
 في صحه فيها ولا الترمذي ذلك فقد روي عن البخاري انه قال ما دخلت
 في كتاب الجامع الا ما صح وتركت من الصحاح لئلا يطول ورويا
 عن مسلم انه قال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا يعني
 وكتاب الصحيح انما وضعت ههنا ما اجمعوا عليه قلت لاد والله اعلم
 انهم لم يضع في كتابه الا الاحاديث التي وجد عنده فيها شرط الصحيح للجمهور
 وان لم يطهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم ثم ان ابا عبد الله ابن حجر
 الحافظ قال قل ما يغوت البخاري ومسلم ما ثبت من الحديث يعني في
 كتابهما وانما قل ان يقول ليس ذلك بالقليل فان المستدرك على الصحيحين
 لما اكرم الله به كتاب كبير يستقل مما ذكرنا على شيء كثير وان يكن عليه في بعضه
 مقال فانه بصغره منه صحيح كثير وقد قال البخاري احفظ مائة الف حديث
 صحيح ومائة الف حديث غير صحيح وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة الاف
 ومائتان وخمسة وسبعون حديثا الاحاديث المكررة وقد قيل انها باسقاط
 المكررة لاربعة آلاف حديث الا ان هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم
 انا الصلابة والتابعين وربما عد الحديث الواحد المروي باسنادين حديثين
 ثم ان الرابطة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طائفة الباحصين

قد
 ملكه
 ابن الصلاح

اشتمل عليها أحد المصنفات السبعة المشهورة لأئمة الحديث كابي داود
 الجيسمي وأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الرحمن النسائي وأبي بكر بن حريمة
 وأبي الحسن الدارقطني وعدهم مصر صاعاً على صحته وهو لا يكفى في ذلك محدث
 كونه مرجحاً في كتابي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وسائر من جمع
 في كتابه باب الصحيح وغيره وبكيفية مجرد ذكره موجود في كتب من استقرط منهم
 الصحيح فيما جمعه لكتاب ابن خزيمة وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب
 البخاري وكتاب مسلم لكتاب أبي عروبة الأسفرائيني وكتاب أبي بكر الأمام على
 وكتاب أبي بكر البرقاني وغيرهما من تمة المحدثين أن زيادة شرح في كثير
 من الأحاديث الصحيحين وكثير من هذا موجود في الجمع بين الصحيحين
 أبي عبد الله الحميدي وأعتني الحافظ أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد
 الحديث الصحيح على ما في الصحيحين وجمع ذلك في كتاب سماه المستدرک
 أبو عبد الله البسبي وأحد من الصحيحين معاً ذكره على شرط الصحيحين وقد أخرجنا
 عن رواته في كتابيهما أو على شرط البخاري وحده أو على شرط مسلم وحده وما إذا احتجنا
 الصحيحين وإن لم يكن على شرط واحد منهما أو هو واسع المطرف في شرط الصحيحين متاهل
 والقيس أدبه فالأولى أن نقول في امرئ فنقول ما حكم بحكته ولم نجد ذلك
 فيه لغلبة من الأئمة أن لم يكن من قبيل الصحيحين فهو من قبيل الحسن بخبر به
 ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة تجب ضعفه وتيقاربه في حكمة صحيح أبي حاتم
 ابن حبان السبي رحمه الله إجماعاً والله أعلم الخامسة الكتب المخرجة على كتاب
 البخاري أو كتاب مسلم وهما الله عنهما المبرم مصنفهما فيهما ما يعتقدهما في الفاظ
 الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان لكونهم رؤس تلك الأحاديث
 من غير جهة البخاري ومسلم طلبا للعلل لاستدخالها في ما يبيض اتفاقاً

في التمهيد وهو ما أخرجه المصنفون في كتابه فمما استفادوا من الكبير لم يثبت
 وشبهه في إيراد محمد بن أبي حمزة وغيرهما مما إذا تولى به إخراجهم تبتري أو مسلم
 فلا تستعمل بذلك أكثر من أن يحدوا ومسلم المخرج حصل ذلك الحديث
 مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت في اللفظ وربما كان تفاوت في بعض المعنى
 وقد وجدت في ذلك ما فيه بعض لتفاوت من حيث اللفظ وإذا كان الأمر
 في ذلك على هذا فليس لك أن تقل حديثاً منها أو تقول من على هذا الوجه في كتاب
 البخاري أو كتاب مسلم إلا أن يعايل لفظه أو يكون الذي أخرجه قد قال
 أخرجه محمد بن أبي عبد الله المصنف بخلاف لكتاب المختصر من الصحيحين فإن
 مصنفنا نقلوا في الفاظ الصحيحين أو أحدهما غير أن الجمع بين الصحيحين
 للمعنى لا بد ليس منها مشقة على زيادة قنات لبعض الأحاديث كما قدمنا
 فذكرنا نقل من لا يميز بعض ما يجد فيه عن الصحيحين أو أحدهما أو نقل
 كونه من تلك الزيادات التي لا وجود لها في واحد من الصحيحين شأن التواتر
 المذكور في الكتابين يتفاد منها إذا كانا كحديثهما على الإسناد والثانية
 الريادة في قدر الصحيحين فيهما من لفظ زائدة وقنات في بعض الأحاديث
 ثبت مصنفها هذه التواريخ لا يوردها بالأسانيد الثابتة في الصحيحين
 أو أحدهما أو خارجه من ذلك المخرج الثابت والله أعلم بالحاسمة ما أسنده
 البخاري ومسلم رحمه الله تعالى بهما بالإسناد المتصل فذلك الذي حكمنا
 بحجة بلا استكمال ما الذي حدث من مبدأ إسناد واحد أو أكثر وأغلب
 ما وقع ذلك في كتاب البخاري وهو في كتاب مسلم قليل جداً في بعضه نظير
 وينبغي أن نقول ما كان من ذلك ونحن نلاحظ فيه جزم وحكم به على من علقه
 عنه فقد حكم بصحة عنه مثاله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان

قال ابن عباس كذا قال مجاهد كذا قال علقان كذا قال الشعبي كذا قال
 أبو هريرة كذا وكذا وما أشبه ذلك من العبادات فكل ذلك حكم
 منه على من ذكره عنه بأنه قد قال ذلك مرويا عن أسبقين إطلاا ذلك
 إلا إذا صح عنه ذلك عند ثم إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة
 فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بحديثين آخرين أو ما مالم يكن
 في لفظه جرم وحكم مثل مجموع رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا
 وكذا وروى عن فلان كذا أو في الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كذا وكذا فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيء منه حكم منه إجماع
 ذلك من مذكور عنه لأن مثل هذه العبارات يستعمل في الحديث أيضا
 ومع ذلك فإيرادها في التأميم الصحيح مستعمل بصحة أصله استعار أبو بكر
 والله أعلم ثم إن ما أتينا أعم من ذلك عن شرط الصحيح قبله في كتاب البخاري
 في مواضع من تراجم الأبواب دون مقاصد الكتاب وهو شرط الذي يشترط
 اسم الذي سماعه وهو الجامع المسند الصحيح المفضل من أمر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وسننه وأيامه وإلى الفضل الذي بعبارة يرحم مطلق قوله ما
 اذ شئت في كتابي الجامع الأصح وكذلك مطلق قول الحفاظ في سنن الترمذي
 اجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجاله خلف والطلاق أن جميع ما في كتاب
 البخاري مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صح عنه ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال لا شك فيه أنه لا يحتج بالمرأة يجادلها في حبانها وكذلك
 أبو عبد الله الحميدي في كتابه الجمع بين الصحيحين من قوله لم يجد من الأئمة الماصير
 رضي الله عنهم اجمعين من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة الأهلين الأصاين
 فاقم المراد بكل ذلك مقاصد الكتاب وموصوفه وتون الأبواب دون

المبرح ونحوها لأن في بعضها ما ليس من ذلك قطعا مثل قول البخاري باب
 ما يدل كره لا يفتد ويرى عن ابن عباس وحده وعنه بن جهمش عن النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم التخذ عن مرة وقوله في أول باب من أبواب الغسل والى ما من حكمه
 عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم الله اعني ان يستقي منه فذا قطع
 ليس من شرطه ولذلك لم يورد في الحديث في جمعة من الصنفين فأعلم ذلك فإنه
 مؤتمر خاف والله اعلم الله ما بعده إذا انتهى الأمر في معرفة الصحيح إلى أخرجه الأئمة
 ونصنا فيهم الكافة ببيان ذلك كما سبق ذكره والحاجة ما عدا التثنية على اتساق
 باعتبار ذلك قالوها صحيح إخرجه البخاري ومسلم جميعا التثنية صحيح لا يخرج به
 البخاري أي عن مسلم الثالث صحيح لا يخرج به مسلم أي عن البخاري الرابع صحيح
 على شرطهما لم يخرجاه الخامس صحيح على شرط البخاري لم يخرج به
 السادس صحيح على شرط مسلم لم يخرج به السامع صحيح عند غيره
 وليس على شرط واحد منها هذه أسماء اتساقها وأعلامها الأولى
 وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا صحيح متفق عليه يطلقون ذلك
 ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأئمة عليه لكن اتفاق الأئمة عليه
 لازم من ذلك وحاصل ما لا اتفاق الأئمة على تلقى ما اتفقا عليه بالقبول
 وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني الظري واقربه خلافا
 لقولهم في ذلك محتجاً بأنه لا يقيد في أصله إلا الظن وإنما تلقى الأئمة
 بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ وقد كنت أسيل هذا
 واحسبه قريبا من أن المذهب الذي اخترته أو لا هو الصحيح لأن ظن
 من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأئمة في إجماعها معصومة من الخطأ لهذا
 كان الإجماع المبني على الإجماع مقطوعاً بها والكرامات العلماء كذا

وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائد القول بان الفرد بالبحار
او مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحة ملكة كل واحد من كتابيهما
بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق سوى حرم يسير
تكام عليها بعض من المتقدمين كالأراقطه وغيره وهي معروفة عند أهل
هذا الشأن والله أعلم الثامنة اذا ظهر بما قدمناه انحصار طريق معرفة ^{الصحيح}
والحسن الآن في مراجعه للصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة وسبيل
إيراد العمل والاحتجاج بذلك اذا كان من يسوغ له العمل بالحدِيث ولو الاحتجاج
لذي من ههنا يرجع للأصل قد قابله هو وثقة غيره بأصول صحيحة
متعددة مروية بروايات متنوعة ليحصل له بذلك مع اشتباه هذه
الكتب بعضها عن البعض بالبدل والتحريف فيلحقه بصحة ما انفقت
عليه تلك الأصول والله أعلم **الموعز الثاني** معرفة الحسن من الحديث
روى عن أبي سليمان الخطابي رحمه الله انه قال بعد كتابته ان الحديث
يتمثل له بنقسم الى اقسام الثلاثة التي قد مذكروا الحسن ما عرف من حجه
واشتهر رجاله وقال وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي قبله أكثره ما
يستخدمه عامة الفقهاء وروى عن أبي عيسى الترمذي رحمه الله عنه
انه يريد بالحسن ان لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون حديثا
شاذا ويرى من سيرة وجهه نحو ذلك وقال بعض التاخرين الحديث الذي
ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن ويصلح للعمل به قلت كل هذا
مستدرك لا يشفي العليل وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن
من الصحيح وقد معنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين اطراف كلامهم
ملاحظاً من أجمع استغناهم فتعزى واتقن ان الحديث الحسن قسمان أحدهما

الحدِيثُ الَّذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ اسْنَادِهِ مِنْ مَسْتَوْرٍ لَمْ يَحْتَقِقْ اهْلِيَّةٌ غَيْرُ اِيَّاهُ
 لَيْسَ مَعْتَبَرًا كَثِيرًا لِحُطَّائِيهِمْ بِرُؤْيَا وَلَا هِمَّتُهُمْ بِالْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ اَيُّ لَمْ يَلْمُوهُ مِنْهُ
 تَعَدَّى الْكَذِبُ فِي الْحَدِيثِ كَلَا سَبِيحًا خَرَفَ مَعْقُوقٌ وَيَكُونُ وَفَرَّ الْحَدِيثُ مَعَ ذَلِكَ قَدَرًا
 بَانَ دَوِيٌّ مِثْلُهُ اَوْ يَحْوِيْهِ زَوْجُهُ اَوْ اَلْأَخْرَجَ اعْتَمَدَ بِمَا بَعْدَ مَتَابِعِ رَاوِيَةٍ عَلَى شَأْنِهِ
 اَوْ بِعَالِهِ مِنْ شَاهِدٍ وَهِيَ وَرُودُ حَدِيثٍ أُخْرٍ يَنْجُوهُ فَيُخْرِجُ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ شَاذًا
 وَمُسْتَكْرًا وَكَلَامُ التِّرْمِذِيِّ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ يَتَنَزَّلُ الْقِسْمُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ رَاوِيَةٌ مِنْ
 الْمَشْهُورِينَ بِالصِّدْقِ وَالْإِمَانَةِ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ رِجَالِ الصَّحِيحِ كَوْنُهُ يَضَعُ عَنْهُمْ
 فِي الْحِفْظِ وَلَيْسَ بِمِثَالِ بَرْدِ بْنِ قَزَافٍ ذَلِكَ يَرْتَفِعُ عَنْ حَالِ مَنْ لَيْسَ بِمِثَالِ بَرْدِ بْنِ قَزَافٍ مِنْ جَدِيدِهِ مِنْ كُفْرٍ
 وَيَعْتَبَرُ فِي كُلِّ هَذَا مَعْرَاضُ سَلَامَةِ الْحَدِيثِ مَنْ أَنْ يَكُونَ شَاذًا وَمُسْتَكْرًا سَلَامَةً مَنْ أَنْ يَكُونَ
 مَعْلُومًا وَعَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي يَتَنَزَّلُ كَلَامُ الْحُطَّائِيِّ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ جَابِرًا تَفَرَّقَ
 فِي كَلَامِ مَنْ بَلَغَ كَلَامَهُ فِي ذَلِكَ وَكَانَ التِّرْمِذِيُّ ذَكَرَ حَدَّثَهُ الْحَسَنَ وَذَكَرَ الْحُطَّائِيُّ أَنَّ
 الْآخِرَ مَقْصُورًا كُلِّ وَاحِدَةٍ مِمَّا عَلَى مَا رَأَى أَنَّهُ يَشْكُلُ مِنْ صُلَاحِ مَا رَأَى أَنَّهُ لَا يَشْكُلُ أَوْ أَنَّ
 عَنْ الْجَبْرِ فِذَلِكَ وَاقِعًا أَعْلَمَ هَذَا تَأْصِيلُ ذَلِكَ وَتَوْضِيحُ تَنْبِيْهِاتٍ وَتَفَرُّعَاتٍ
 أَحَدُهَا الْحَسَنُ بِقَوْلِهِ عَنِ الصَّحِيحِ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ رِجَالِهِ
 قَدْ شَرَفَتْ عَلَيْهِمْ وَضَبُّهُمْ أَتَقَاتَمُوا أَمْ لَا يَنْقَلِبُ الصَّحِيحُ أَوْ بِطَرِيقِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ
 أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَذَلِكَ غَيْرُ مُشْتَرِكٍ فِي الْحَسَنِ فَانَّهُ يَكْفِي فِي عَمَّا سَبَقَ ذَكَرَهُ مِنْ حَيْثُ
 الْحَدِيثُ مِنْ وَجُوهٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ وَذَا اسْتَعْدَّ ذَلِكَ مِنَ الْفَقْهَاءِ السَّافِيَةِ
 ذَكَرْنَا لِبَعْضِ الشَّيَاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَرَايِلِ التَّابِعِينَ أَنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ الرِّسَالُ الذَّائِعُ
 بِخَوْفِ سَعْدٍ وَكَذَلِكَ لَوْ رَاقَعَهُ مَرْسَلُ الْخَزَائِمِ لَمْ يَتَّخِذْ الْعِلْمُ غَيْرَ رِجَالِ التَّابِعِينَ كَالْأَوَّلِ
 فِي كَلَامِهِ ذِكْرُهُ وَجُوهًا مِنْ لَامَسْتَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ خَيْرِ الْمَرْسَلِ بِحَيْثُ مِنْ وَجْهِ
 وَذَكَرْنَا لِبَعْضِ مَا حَكَاهُ الْأَرَامُ أَبُو النُّظَيْرِ السَّهْمَانِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ التَّابِعِينَ أَنَّهُ

يقبل رواية المستور وإن لم يقبل شهادة المسنور وكذلك وجهه متجه
 كيف وإن لم تكف في الحديث الحسن مجرور رواية المستور على ما سبق
 أنفأ والله أعلم الثاني لعل الباحث النعم يقول لا نجد أحاديث محكما
 بضعف ما مع كونهما قد رويت بإسناد كثر من وجوه عديدة مثل
 حديث أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجعلوا بيضا من نوح
 الحسن لأن بعض ذلك عند بعضكم كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق
 أنفق جواب ذلك أنه ليس كل ضعيف في الحديث يزول بحديثه من وجوه
 بل ذلك يتفاوت فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعيفا ما نسب
 من ضعف حفظه أو به معكونه من أهل الصدق والديانة فإذا رأينا
 ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يخجل فيه ضبطه
 وكذلك إذا كان ضعيفا من حيث الإسناد زال بخبر ذلك كما في المرسل
 الذي يرسله إمام حافظ إذا فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر
 ومن ذلك ضعف لا يزول بخبر ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجالس
 عن جلالة مقامه وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي
 منهما بالكذب وكون الحديث شاذاً وهذه جملة تفاصيلها تدرك
 بالباشرة والبحث فاعلم ذلك فإنه من النفايل لخير فرة والله أعلم
 الثالث إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ ولا تقآن
 غير أنه من المشهورين بالصدق والستور وفي مع ذلك حديثه من غير
 وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهات يزول ذلك يرقى حديثه من درجة
 الحسن إلى درجة الصحيح مثاله حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول
 صلى الله عليه وسلم قال لو لا أني استوفيتكم بالسرك عند كل صلوة فمجد

عمرو بن علقمة عن الترمذي بالصدق والصفاء لكنه لم يكن من اهل العقاب
 حتى ضعه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالة فضله
 بهذه الترجمة حسن فلما انعم المذالك كونه روى من احوال ائمه بذلك ما كان
 نفعاً عليه من جهة سوء حفظه والتجربة ذلك النقص اليسير وهو هذا
 الاسناد والاشرف بدرجة الصحيح والله اعلم الرابع كتاب ابى عيسى الترمذي
 رحمه الله اصله معرفة الحديث الحسن وهو الذي تولى باسمه واكثر من ذكره في
 اجامعه ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والمطبعة التي قبله كما حمد
 ابن حبان البخاري وغيرهما ويختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله هذا
 حديث حسن وهذا حديث حسن صحيح ويخوذلك فليخبر ان تصحيح اصلك به
 جماعة اصوله وتعين على ما انفقت عليه والاصل الذي قطع في سنة على كثير من ذلك
 وهو ما لا ينبغي ما في السجستانى رحمه الله وما عنده انه قال فحسرت فيه
 الصحيح وما يسهل به ويقاويه وروى عنه ايضا ما كلفه اذ كان في كل باب
 اصح ما عرفه في ذلك الباب وقال ما كان في كتابي من حديث فيه وهزئت يد
 فقد بينته وما اذكر فيه شيئا من رصالحه وبعضها اصح من بعض قلت في هذا ما وجدته
 في كتابه المذكور مطلقا وبغيره في بعض الصحيحين ولا نص على صحته احد من
 يميز بين الصحيح والحسن عرفاه بانهم من الحسن عند ابى داود وقدرى شيئا من ذلك
 ما ليس بحسن من ذلك ولا مندرج فيها حقيقة فاضبط الحسن به على ما سبق اتفق ابو عبد
 الله بن مسعود في الخطبة منهم محمد بن شعيب الباقى روى مصر يقول كان من مذهبي
 الوعيد الحسن النسائي ان يخرج عن كل من لم يسم على تركه وقال ابن مسعود وكذلك
 لو ذكر السجستانى ياخذها خذها وخبر جرح الاسناد التي تعيقا ذكره في الباب
 غيره ولا يأتى عنده من الاى رجال والله اعلم الحاشية على اصله صلح الاصحاب

رحمة الله عليه من تصنيفه واحاديثه الى نوعين الصالح والفساد فيريد ان يصح ما ذكره
في احاديثه من اوافيهما او الحسن ما اورد واورده الترمذي واسناده حسن
تدبر فيه فهم هذا اصطلاح لا يعرف وليس الحسن عند اهل الحديث عبارة عن
ذلك وهذه الكتب تشمل على حسن وغير حسن كما سبق بيانه والله اعلم
السادس كتب الاسانيد غير متحققة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحين
البرذون وجوسن الشافعي ورواجع الترمذي وما جرى مجرى شافعي الاستبصار بها
والركون الوافي من غير ما طلقا كسنن البرذون والخطيب ومسنده عبد الله بن
موسى ومسنده احمد بن حنبل ومسنده اسحاق بن راهويه ومسنده عبد بن حميد
ومسنده الدارمي ومسنده ابى يعلى الموصلي ومسنده الحسن بن سفيان ومسنده
البرذون في كبره واسنادهما فائدة عادية فهم فيها ان يخرجوا في مسند كل شخص
ما ذكره من حديثه غير مقيد بان يكون حديثا محتجابه فلو اننا اخذت
من كتابه وان جلبت لجلالة موافقه عن مرتبة الكتب الخمسة وما ألتحق بها
من الكتب المصنفة على الابواب والله اعلم السالحي فوهم هذا حديث صحيح
الاسناد او حسن الاسناد دون فوهم هذا حديث صحيح او حديث حسن
لانه قد يقال هذا حديث صحيح الاسناد ولا يصح لكونه شاذ او معلا غير
اذا مصنف المعتمد منهم اذا اقتصر على قولانه صحيح الاسناد ولم يذكر له غيره
فيه فالظاهر من الحكم له بانه صحيح في نفسه لانه عدم العلة والقادر على الاصل
والظاهر والله اعلم الثامن في قول الترمذي وغيره هذا حديث حسن صحيح
اشكال لان الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق ايضا وفي الجمع بينهما في حديث
واحد جمع بينهما في ذلك القصور في اثباته وجوابه ان ذلك راجع الى الاسناد
فاذا روي الحديث الواحد باسنادين احدهما اسناد حسن والاخر اسناد

صحيح استقام ان يقال فيه انه حديث صحيح اي انه حسن بالنسبة
 الى اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد صحيح لانه عابر مستكران يكون بعض من قاي
 ذلك الادب الحسن معناه للعوى وهما قميل المية المستكران يا با و ١٠١

دون الحديث اصطلاح الذي من صدده فاعلم ذلك والله اعلم التاسع
 من اهل الحديث من لا يفرق بين نوع الحسن ويجعله مندرجا في انواع الصحيح لا يدرج
 والانواع ما يحتج به وهو الطاهر من كلام الحاكم ابي عبد الله الحافظ في تصريفاته
 واليه يوصى في تعيينه كتاب الترمذي بالجامع الصحيح واطلق للطيب
 ابو بكر ايضا عليه اسم الصحيح وعلى كتابه انساني وذكر الحافظ ابو طاهر
 السلي للكتب الخمسة وقال اتفق على صحة ما علموا الترق والغرب وهذا سهل
 لان فيها ما صرحوا به بضعف او منكر او نحو ذلك من اوصاف الضعيف وصح
 ابو داود فيما قد سار روايته عنه بالانقسام ما في كتابه الى صحيح ووافي
 والترمذي مصرح فيها في كتابه بالتمييز بين الصحيح والحسن تفار
 من سلفه صحيحا فحينئذ كونه دون الصحيح المقدم المبين او لا هذا
 اذا اختلفت في العبادات دون الغنى والله اعلم النوع الثالث
 معرفة الضعيف من الحديث كل حديث لم يعتمد فيه صفات الحديث الصحيح والصفات
 الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم فهو حديث ضعيف او اظن ابو حاتم
 ابن حبان ايسر في تقسيمه وبلغ به خمسين قسما والاول ما ذكره مثالب
 جامع الجميع ذلك وسيل من اراد البسط ان يهمل الصفات معينة منها فيفعل باعتراف
 فيه من غير ان يظهر ما جاز على حسب ما تقر في نوع الحسن قسما واحدا مما
 فيه ذلك الصفة مع صفة اخرى معينة قسما ثانيا ثم ما عدت فيه مع صفتين
 معينتين قسما ثالثا وهكذا الى ان يستوفى الصفات المذكورات جميع ثم يعرفون

من أن يكون صفة غير التي فيها إلا ويجعل ما عدت فيه وحدها تسامت القسم
 الآخر ما عدت فيه مع عدم صفة أخرى وتكرر الصفة الأخرى غير الصفة
 الأولى السبب وربما يكون ذلك سبق في أقسام عدم الصفة الأولى وهكذا
 يلزم جواز إلى آخر الصفات ثم ما عدم فيه جميع الصفات هو القسم الآخر
 الأول وما كان من الصفات له شروط ما عمل في شروطه نحو ذلك
 فتشعاعف بذلك لا أقسام والذي له لقب خاص معروف من أقسام ذلك
 الموضوع والمقرب والشتاذ والمعلل والمضطرب والمرسل والمنقطع
 والعفيل في أنواع سبائك عليها الشرح إن شاء الله تعالى والمنقطع فيها نزوح
 من الأنواع عموم أنواع علوم الحديث لا خصوص أنواع التقسيم الذي فرغنا
 الآن من قسمه ونسأل الله تبارك وتعالى تميم النفع به في الدارين آمين
 النوع الرابع معرفة السند ذكر أبو بكر الخطيب الحافظ رحمه الله السند عند أهل
 الحديث هو الذي اتصل بسناد ومن راووه إلى مشرباه وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وضوء ذكر أبو عمر بن عبد البر
 الحافظ أن السند ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم خاصة وقد يكون متصلا
 مثل ما ذكر عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يكون منقطعا مثل ما ذكر
 عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقول
 مسند لأنه قد اتصل بالرسول صلى الله عليه وسلم وهو منقطع لأن
 الزهري لو يسمي من ابن عباس رضي الله عنهما وحكي أبو عمر عن قوم أن المسند
 لا يسمي إلا ما اتصل مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم قلت وبهذا أقض
 لما ذكره أبو عبد الله الحافظ ولم يذكر في كتابه غيره فذكر ما أول ثلثة مختلفه
 والله أعلم النوع الخامس معرفة الاتصال ويقال فيها أيضا التوصل ومطلقة

تقع على المرفوع والمرقوف وهو الذي اتصل اسناده وكان كل واحد من روايته قد سمعه من فقيه حتى ينتهي الى مقتضى اتصال المحصل المرفوع من الموطأ ما لك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثال التصل الموقوف ما لك عن نافع عن ابن عمر عن محمد بن قيس والله اعلم النوع السادس معرفة المرفوع وهو ما اضيف في رساله صلى الله عليه وسلم خاصة ولا يقع مطلقا على غير ذلك من الموقوف على الصحابة وغيرهم ويحل في المرفوع التصل والنقطع والمرسل ويخوفا فزق والمستند عند عدم سره في الانقطاع ولا اتصال ويدخلان عليهما جميعا وعند قوم يقترون في ان الانقطاع والاتصال يدخلان على المرفوع ولا يقع المستند الا في التصل المضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الحائلي ابو بكر بن قات الموقوف ما احبر فيه الصحابي من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم او قوله مخصوصه بالصحابة يخرج عنه مرسل التابع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذلك من جعل من اهل الحديث المرفوع في مقابله المرسل عند سفيان المرفوع المتصل والله اعلم النوع السابع معرفة الموقوف وهو ما يروي عن الصحابة رضي الله عنهم من اقوالهم وافعالهم ويخوفا فيوقف عليهم ولا يتجاوز به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان منه ما ينصل الاسناد فيه الى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول ومنه ما لا تنصل اسناده فيكون من الموقوف غير الموصول حسب ما عرف مثله في المرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم وما ذكرناه من تخصيصه بالصحابي فذلك اذا ذكر الموقوف مطلقا وقد ليستعمل مقيدا في غير الصحابي فقال حدث كذا وكذا وقفه فلان على سطاء او على طائفة او فوهذا وموجود في اصطلاح الفقهاء المراسلين تترقب انموقوف

باسم الله تعالى قال أبو القاسم الفراء في منهم فيما بلغنا عنه الفقهاء ميثاقوا من الخبير
 ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يروى عن الصحابة رضي الله عنهم
النوع الثامن معرفة الخطيئة وهو غير المنقطع الذي يأتي ذكره
 أن شاء الله تعالى ويقال في جمعة المقاطع والمقاطيع وهو ما جاء عن المصنفين
 موقوف عليهم من اقوالهم أو أفعالهم قال الخطيب أبو بكر الحافض في
 جامع من الحديث المنقطع وقال المقاطيع هي الوقوف على الله البعير والاسلم
 قلت وقد وجدت التفسير بالمنقطع عن المنقطع غير اموصول في كلام الامام
 الشافعي والاقاسم الخطيب وغيرهما والله اعلم **تقرير بيان احد هاتين**
 كما لا يعمل كذا وكذا يقال كذا ان لم يصنع في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فهو من قبيل الموقوف وان اضافه الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فالذي
 قطع به ابو عبد الله بن البعير الحافظ وغيره من اهل الحديث وعبرهم ان ذلك
 من قبيل المرفوع وتلخيصه عن أبي بكر البرقاني الى انه سأل بابكر الاسماعيلي امام
 عن ذلك فانكر كونه من المرفوع والاول هو الذي عليه الاعتماد
 لان ما هو ذلك من غير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعم
 على ذلك وقررهم عليه وتقريره احد وجوه السنن المرفوعة بانها
 انواع منها اقواله صلى الله عليه وسلم ومنها افعاله ومنها تقريره وسكونه
 عن الانبياء والرسل ومن هذا الغليل قول الصحابي كذا ترى باسألكم او رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نيا او كان يقال كذا او كذا على عهد او كان يفعلون كذا وكذا
 في حياته صلى الله عليه وسلم وكل ذلك وشبهه مرفوع مستخرج في كتب المساند
 وذكرنا اكثر من عبادته في رواية عن المغيرة بن شعبه قال كان اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يتقربون اليه بالانكسار فان هذا اقربهم من اهل الصنعة

مستدعيه مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه وليس مستدعيه مرفوعاً
 وذكر الحديث أيضاً نحو ذلك في جامع ترمذي قبل هو مرفوع كما سبق ذكره وهو ما لا يكتفي به مرفوعاً
 آخر بمعرفة أخرى باطلاً لا يصح له عليه وسلم عليه ولذا كرهه معترفون بكونه ذلك
 من قبيل المرفوع وقد كعادته فأخذوا فيه العذاه عليه ثم تناولوا له على أنه زيادة
 ليس مستدعيه بل هو مرفوع لفظاً وكذلك سائر ما سبق مرفوع لفظاً
 وأما أحسنه مرفوعاً من حديث العنبر والله أعلم الشافي قول الصحابي المالك بن أنس
 عن كذا من نزع المرفوع وللحديث عند أصحاب الحديث وهو قول أكثر أهل العلم وخالف
 في ذلك فريق منهم أبو بكر الأسماعيلي وأول من ذكره في الحديث مطهر بن عبد الله بن شريك
 في الحديث الأسماعيلي وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا قول الصحابي من السهم
 كذا لا أحسنه مستدعيه مرفوعاً لأن الظاهر أنه لا يريد به إلا سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وما يجب اتباعه وكذلك قول أنس رضي الله عنه أمر بلال أن يمشي معي إذا أتيت
 الكوفة وسائر ما جاء في ذلك فلا فرق بين أن يقول ذلك في زمان رسول الله صلى
 عليه وسلم وبعدة صلى الله عليه وسلم الثالث ما قبل من أن تفسير الصحابي
 حديث مستدعيه في تفسيره تعالى فيسبب قولاً يعم به الصحابي أو يشوب
 ذلك كقول جابر رضي الله عنه كانت النهر تبتل من في أمه من دبرها في قبلي
 حاء الولد لحوي فأمر الله عز وجل أنساكم حرث لكم الآية فاما سائر ما سبق استجابة
 التي لا تستقل على ضاعة شئ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتعدو في
 في اللغات والله أعلم الرابع من قبيل المرفوع الأحاديث التي قيل في
 أسانيد ما عند ذكر الصحابي يرفع الحديث أو يمازجه أو ينفذه
 أو رواية مثلاً ذلك سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن
 أبي هريرة رواية تفعلون فوما صفواً لا من الحديث شقوة عن أبي هريرة

بطلعه به قال لما سرتبع لقرئش الحديث بكل ذلك وامثاله كناية عن رفع
 النسخة في الحديث بيت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم ذلك عند اهل العلم
 حكم المروي عن صريحنا قلت واد اقال الراوي عن التابع برفع الحديث ايسلغ به ذلك
 انما يصح من ولكنه مرفوع من رسول الله اعلم النوع التاسع معرفة للرسل وصوت
 التي لا خلاف فيها حديث التابع الكبير الذي يقع جماعة من الصحابة ورجال السوم
 كعبد الله بن عبد الرحمن بن سعيد بن المسيب وامثالهم انما قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم واستمر من التسوية بين التابعين اجماع في ذلك رضى الله عنهم وله صدر
 فيه بالمرسل ام لا اصل لها اما انقطع الاسناد قيل الوصول الى التابع كان فيه
 رواية قد اولى بسم الله المذكور فرفقه فاكلى قطره الى اكم الحافظ ابن عبد الله وغيره
 من اصل الحديث ان ذلك لا يسمى رسالا وان لا رسال مخصوص بالتابعين بل ان كان
 من سقط ذكر قيل الوصول الى التابع تنحصر واحد اليه منقطع فحسب فان كان اكثر
 من واحد من معصلا يسمى ايضا منقطع او شيئا في مثال ذلك ان شاء الله تعالى
 والمعروف في الفقه واصوله ان كل ذلك يسمى رسالا وانيه ذهب من اهل الحديث
 ابو بكر الخطيب وقطعه وقال كان اكثر ما يوصف بالرسالة من حيث الاستعمال وادواتها
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما رواه تابع التابع عن النبي صلى الله عليه وسلم فيسمن به
 المعصرون الله اعلم الثانية قول الزهري والي حازم ومجي بن سعد لا انصار
 واشبا هم من اصاغر التابعين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكى بن عبد البر ان
 قولنا لا يسمى رسالا بل منقطع اكبرهم لم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثنين اكثر وانهم
 عننا بعدت وهذا المنصب من عند ذهب من لا يسمى المنقطع قبل الوصول
 الى التابع رسالا والمنسوبة من التسوية بين التابعين في اسم الارسال كما تقدم والله اعلم
 الثالثة ادانير الاساد فلا عن رجل او عن شيخ عن ولاي لو محذور فان في ذكره

الحاكم في معرفة علوم الحديث النبوي من سبله في منقطعها وهو في بعض الصفات
المعتبرة في اصول الفقه معدود من انواع المرسل والله اعلم ثم اعلم ان حكم المرسل
حكم الحديث الضعيف الا ان الصحيح في حقه مجتبه من وجه آخر كما سبق بيانه في النوع
السادس احتج النافع رضي الله عنه بمرسلات سعيد بن المسيب رضي الله عنهما
فانما وجدت مسانيد من حجة الخو لا يختص ذلك عنده بارسال ابن المسيب كما سبق
وتم انك في رازا عما ان لا تعدد كدعيته في وقوع على السند دون المرسل فيجوز لغير الاحتج
المسبوق به انه بالسند تبين حجة الاسناد الذي فيه الارسال حتى يحكم
له مع ارساله بانه اسناد صحيح تقوم به الحجة على ما عدينا سبله في النوع الثاني
وانما ينكر هذا من لاذق له في هذا الشأن وقد ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل
والحكم بصحته هو المذهب الذي استقر عليه اراء جماهير حفاظ الحديث ونفاذ
الاثر وتداوله في تصانيفهم وفي صدر صحيح مسلم لترسل في فصل قوله وقل
اعملوا على ان لا يرسوا بحجة في راب عبد الله حادثة الترتيب في حقه عن جماعة
حيث اقبل الحديث والاحتجاج به من مذنب مالك في حقه حقة واصحابهم لم يرحموا
وطائفة والسمعهم انما لم تحدث في ان المرسل في حق مسانيدهم في قبول انفعاله
مرسل الصحابي نقله بارويه ابن عباس وغيره من احداث الصحابة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يسموا به لان ذلك في حكم المنقطع لان المسند كان في ذلك
من الصحابة وكذا في الصحابي غير واحد لان الصحابة كلهم عدول والله اعلم
النوع العاشر معرفة المنقطع وقه في الفرق بينه وبين المرسل من حيث
المديث وغيره فمنه ما سبق في نوع المرسل عن احكامه صاحب كتاب معرفة انواع
علم الحديث من المرسل في خصوص بالتابع وان المنقطع منه الاسناد الذي فيه
فصل الوصول الى التابع وادابهم من الذي في قوله في المسانيد ما عدينا سبله في النوع

ولا منه ما وقته الا سناد الذي ذكر فيه بعض رجاله بل يخطئهم من رجاله وشيوخه
 مثال ذلك ما رواه عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابي اسحاق عن ريد بن
 تبع عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ولجوها امارك وفقرى
 امين الحديث فهذا اسناد انا تامل الحديث وجد ضرورة صورة المتصل وهو
 منقطع في موضعين لان عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري انما سمعه من النعمان
 ابن ابي شيبه البغدادي عن الثوري ولم يسمعه الثوري ايضا عن ابي اسحاق انما سمعه
 من شريك عن ابي اسحاق ومثال الثاني الحديث الذي رواه عن ابي العلاء ابن عبد
 البر السجستاني عن رجلين عن سداد بن اوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء
 في الصلوة اللهم اني اسألك الثبات في الامر والحديث والله اعلم ومنها ما ذكره ابن
 عبد البر رحمه الله وهران للرسول مخصوص بالثابتين والمنقطع سائل له ولا غير
 وهران عنده كل ما لا ينصل اسناده سواء كان يفرى الى النبي صلى الله عليه وسلم الى
 غيره ومنها ان المنقطع مثل الرسل وكلاهما سائلان لكل ما لا ينصل اسناده
 وهذا المذهب قريب صوابه طوائف من العقهاء وعلماءهم وهو الذي ذكره
 الحافظ ابو بكر الخطيب في كتابه فينقل ان الترمذي يوصف بانه لا يرسل من حيث الاستعمال
 ما رواه التابع عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثر ما يوصف بانه لا ينقطع ما رواه
 من دون التابعين عن الصحابة مثل مالك عن ابن عمر وهو كذلك والله اعلم
 ومنها ما حكاه الخطيب ابو بكر عن بعض شيوخ العلم بالحديث ان المنقطع ما رواه
 عن التابعين من دونه من قوله او فعله وهذا غريب بعيد
 والله اعلم النوع الحادي عشر معرفة العضل وهو ما ينفرد به خاص من
 المنقطع فكل عضل منقطع وليس كل منقطع عضلا وقوم يسمونه مراسلا كما سبق
 وهم عبارة عما سقط من اسناده اثنان فصاعدا واصحاب الحديث يقولون عضله

فهو معصّل بغير الصّاد وهو اصطلاح متشكك لما اخذ من معصّل لغة ومجث فوجت اليه
 قوله امر عيسى الى مستعان شديدا لما اتى في ذلك الى معصّل بكسر الصاد وان كان
 مثل معصّل في المعنى ومثاله ما يرويه تابع التابع وانما لا فله قال رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم وكذلك ما يرويه من وث تابع التابع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اوعى اليكم وعمر وغيره غير ذاك الواسط الذي بينه وبينهم وفخر ابو بكر رضي
 الله عنه في الحديث الذي رواه بلعنه عن قول مالك بلعنه عن ابي هريرة عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامه وكسوته الى ريث وقال الصحابي الحديث
 يسمونه المعصّل قاتل وقتل العصفين من كفقلم وغيرهم قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كذا وكذا وشوذا لك كله من قبيل المعصّل لما تقدم واعماله التخليط
 ابو بكر في اقط في بعض كلامه مرسل او حاشية مذهب من يسمي كل ما لا يصلح من مسند
 كما سبق واذا روى تابع التابع عن التابع حديثا فوقه عليه وحديث متصل
 مسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد جعله الحاكم ابو عبد الله تروا المعصّل
 مثاله ما رواه عن كراع عن الشعبي قال يقال للرجل يوم القيمة عملت كذا وكذا
 فيقول ما علمته فيخبر على فيه الحديث فقد اقصاه الا عيش وهو هذا الشعبي
 عن النبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متصلا مسندا آتت هذا جريد حسن
 لان هذا لا يقطع بوجوه من الى الوقف يشتمل على الا يقطع باثنين الصريح
 في رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكر في استحقاق اسم الاعضال اولى والله اعلم
 تعريجات احدها الاسناد المعنعن وهو الذي يقال فيه فلان عن فلان عن
 معصّل اناس من قبيل الرسل المتكلمة في الدين اتصاله بغيره وانصهر والذي عليه
 انه من قبيل الاسناد المتصل الى هذا ذهب الجاهلون من ائمة الحديث وغيرهم واودعوا
 المستطرفين للصحيح في تصنيفهم فيه وقبلوا وكان ابو عمر من عبد البر الحافظين على احكامهم

الحديث ملوك وآله في الخبر والذلي للقرى الخاط لجماع اهل النقل على ذلك وهذا
يشهد ان يكون الدين اصفى العنة اليهم قد ثبت ملازمة بعضهم بعضهم ابراهيم
من وصية المدلس فيستدعي على طاهر الاتصال لان يطهر فيه خلاف ذلك وكثير
في غيرنا وما ترويه بين المنتسبين الى الحديث استعمال في اجابة فاذا قال احدهم
فلما تعلق فلا بد من تزياد او يخر ذلك فكل به انه رواه عنه بالاطانة ولا يخرج ذلك
من قبيل الاتصال كما لا يخفى والله اعلم الثاني احتسنا في قولنا وما رواه فلان قال
فلان اهل منزلة عن الاكمل على الاتصال اذ اريد التلافي بيدهما حتى يتبين
فيه الانقطاع مثاله مالك عن البرقي ان سعيد بن المسيب قال كذا وروينا
عن مالك رضي الله عنه انه كان يرى عن فلان فان فلا فاسوان عن احمد بن حنبل
رضي الله عنه انه ليس اسودا وحكي ان عبد الرحمن بن عوف راى اهل العلم ان عن وان اسودا
وانه لا اعتبار بلحروف والافعال وانما هو باللقا والمجاسة والسماع والنسابة
ينفع مع السلامة من التلبس فاذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحا كان حديث
لجانبهم عن بعض باي لفظ ورد محكي على الاتصال حتى يتبين فيه الانقطاع وحكي
ابن عبد البر عن ابى بكر البردجي ان حروفان محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع
في ذلك الخبر بعينه من جهة اخرى وقال عدي لا معنى لهذا لجامعهم على ان الاسناد
المتصل ابا الصبا في سماعه فيقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال وسمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول والله اعلم ووجبت مثل احكامه عن البردجي ابى بكر الحافظ في القفال
يعقوب بن شيبة في مسنده الفحل فانه ذكر ما رواه ابو الزبير عن ابن الحنفية
عن عمارة قال تكلم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فردد على السلام
وجعله مسندا موصلا وذكر رواية قيس بن سعد لزيد عن عطاء بن ابي رباح عن

انما الحقيقة ان عماداً من النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلح فجعله مرسلان حيث كونه قال
 ان عماداً من النبي صلى الله عليه وسلم انما هو الله تعالى في الحديث ناس من
 النبي صلى الله عليه وسلم انما هو الله تعالى في الحديث ناس من
 وفي رواية اخرى عن ابن عمر قال يا رسول الله الحديث اتم قال ظاهر الرواية
 الاولى يجب ان يكون من مسند عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم والثانية
 طاهرها يجب ان يكون من مسند ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت
 ليس هذا المثال مما لا يمكن بصدده لان الاحتمال في الحكم بالاتصال على مذهبي هو
 انما هو على الوجه الاول في ذلك في هذا الحديث مستنداً متروكاً لتعلقه بالنسبة
 عليه وسلم ويعرفه صلى الله عليه وسلم وصحة الراوي بهما فاقضه ذلك من جهة
 كونه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن جهة اخر كونه رواه عن عمر بن الخطاب
 صلى الله عليه وسلم والله اعلم الثالث قد ذكرنا ما حكاه ابن عبد البر من تعميم
 الحكم بالاتصال فيما يذكره الراوي من نفيه باي لغة كان وهكذا الظاهر
 ابو بكر الشافعي الصيرفي ذلك فقال كل من علم له سماع من انسان فحدث عنه في السماع
 حتى يعلم انه لم يسمع منه ما حكاه وكل من علم له لغة انسان فحدث عنه بحكمه هذا الحكم
 وانما قال هذا من لم يظهر من ليسه ومن الحجة في ذلك وفي سائر الباب ان لم يكن
 قد سمع منه لكان باطلاً في الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه مدلساً
 وانما هو السامع من وصية التاميس والكلام فيمن يعرف ما التاميس ومن امثلة
 ذلك قوله قال فلان كذا وكذا مثل ان يقول فافهم قال بن عمر وكذلك لو قال عنه ففهم
 او فعل او حدث او كان يقول كذا وكذا او ما حكاه في كل ذلك محمول ظاهر اعلى
 الاتصال وانه يلقى ذلك منه من غير واسطة بينهما مما ثبت لقائه له على الجملة
 ثم منهم من انتصر في هذا الشرط في ذلك ويحتج على مطابق التلقا والسماع كما

سكتناه انما قال فيه انه عمرو بن العاص اذ كان معروفا الرواية عنه وقل فيه ابو الحسن
 النخعي انما ادركه السعول عنه اذ كان مدينا وذكروا الطاهر السمعاني والصحة
 ان ذلك سدر طول الصحة بينهم وان كان مسلم بن الحجاج في خطبة صحيحة على
 بعض اهل مصر حدث استقر في العنصرة فتمت اللغات والاحتجاج وادعوا ان
 فتون مستخرج من مئة واكثر البه وان افول "سناجج المتفق على مدح اهل
 العلم بكونه اذ قد ما وحديثا انه يكره في ذلك ان ثبت كونهما في عصر واحد وان
 لم يأت في حديث واحد انهما البعثا ونشأوا وقاما قاله مسلم نظره قد قيل ان قوله
 الذي روى مسلم هو الذي عليه امة هذه العلم على ابن المديني والبخاري وغيرهما
 في ما علم قلب وهذا التكم لا اراه بسمر بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين
 في مسانيفهم مما ذكر من عن مسانيفهم فان الذين فيه ذكر ولان ويخبر ذلك فافهم
 كل ذلك فانه موم عزيز والله اعلم الراعي التعليق الذي يذكره ابو عبد الله
 الحميدي صاحب المعجمين في غيره من المغاربة في احاديث من صحيح البخاري
 وطعم اسنادها وقد استعمله الدارقطني من قبل صورته الانقطاع على حكمه
 ولا حارحاصا وجد ذلك فيه منه من قبيل الصحيح الى قبيل الضعيف وذلك لما عرفت
 من شرطه وحكمه على ما تبيننا عليه في العائدة السادسة من النوع الاول ولا نقاشا
 الى ابن عبد بن هرم الظاهري الحافظ في رده ما اخرج به البخاري من حديث ابي عامر
 او ابى مالك الاشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون في افنه اقوام يستحلون
 الخمر والنمر والمعادن الحديث من جهة ان البخاري اورداه قائلين فيه قال هشام
 ابن عمار وساقه باسناده تزعم ابن خرم انه منقطع في ابين البخاري وهشام وجعله
 حرمه عن الاحتجاج به على محريم العاذي فخطأ في ذلك من وجوه الحديث صحيح
 موجود الاتصال بشرط الصحيح البخاري رحمه الله قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث

معرفة من جهة التواتر عن ذلك الشخص الذي علقه عنه وقد يفعل ذلك لكن قد
 قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسئلة متصلة وقد يفعل ذلك
 لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحها إخلال لا تقطاع والله أعلم بما ذكرناه
 من ذلك في التعليق المذكور وذلك فيما أورده منه أصلا مقصودا لا فيما
 أورده في معرض الاستشهاد فان الشواهد يحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح
 معلوما كان أو منجونا ثم إن لفظ التعليق وجدته مستعملا فيما حذف من
 مسئلة أسناده واحدة فذكرنا في حق أن بعضهم يستعمله في حذف كل الإسنادات التي
 قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا قال ابن عباس كذا وكذا
 روى أبو هريرة كذا وكذا قال سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كذا
 وكذا قال الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كذا وكذا وهكذا إلى شيء خشيوه وأما ما أورده كذلك عن شيوخه
 فهو من قبيل ما ذكرناه قريبا في الثالث من هذه التفرعات وليكن عن بعض
 المتأخرين من أهل الغرب أنه جعله قسما من التعليق ثانيا وأضاف
 إليه قول البخاري في غير موضع من كتابه وقال لي فلان وزادنا فلان
 فمنهم ذلك من التعليق المتصل من حيث الظاهر المتصل من حيث المعنى
 وقال من رأيته البخاري يقول وقال لي وقال لنا فاعلم أنه أسنادهم يدل كونه
 للاحتجاج به وإنما ذكرته للاستشهاد به وكثيرا ما يجبر المحدثون لهذا اللفظ
 عما جرى بينهم في المذكرات والمناظرات وإحدى المذكرات قل ما يجتجز بها
 قلت وما دأب علي البخاري عما كنت لما قاله من هو أقدم منه وأعرف بالبخاري
 وهو العبد الصالح ابن جعفر بن حمدان النيسابوري فقد روي عنه أنه قال كل
 ما قال البخاري قال لي فلان فهو عرض ومناولة قلت ولم أحب لفظ التعليق مستمرا

[illegible]

على الصحيح إذا رخصه صاحب في موت ووقفه شرافنا في وقت آخر فلكم على الإجماع
في كل ذلك لما رآه الثقة من التوصل إلى الفرع لأنه متبوع وعارضة ساكت ولو كان
نافيا فالمسبب مقدم عليه لأنه علم ما حقه عليه وتحتلنا بعملنا لنفصل
زائدة الثقة في الحديث وسياقنا في استئصال السعال وهذا علم النوع الثاني عشر
معرفة التلميس وحكم التلميس قسما أحدهما قد يكون سائلا وهو
أن يروي عن من لقيه ما لم يسمع منه شيئا أنه سمعه منه أو عن من عاصره
ولم يلقه هو ما أنه قد أقبله وسمعه منه ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون
أكثر من شأنه أن لا يقول في ذلك خبرنا فلان ولا حدثنا وما أشبهه وما وإنما
يقول قال فلان أو عن فلان ونحو ذلك مثاليك ما يروى عن علي بن الحسن ثم قال
كما عندنا بن عيسى فقال قال الزهري فقل له حدثكم الزهري نسكت ثم قال
قال الزهري فقل له سمعته من الزهري فقل لا لم اسمعه من الزهري ولا من
سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري القسم الثاني
قد ليس التيسر وهو أن يروي عن شيء حديثا سمعه منه فيمنعه أو يكسبه
أو ينسبه أو يصغه بما لا يعرف به في كل يعرف مثاله ما روى لنا عن أبي بكر بن
عجاجة الإمام للزهري أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني
فقال حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله وروى عن أبي بكر محمد بن الحسن بن
الشافعي الحنفى المرقى فقال حدثنا محمد بن سند بن سفيان بن حبيب بن
أبي أنقسم الأول فكهروه جدا فقه الكثر التلميز وكانت شعبة من تدهم في حاله
في وينا عن الشافعي الإمام عنه أنه قال لم تلمس من الكذب وروى يبا عنه أنه
قال لا تلمزني أحب إلي من أن أدليس وهاهنا شعبة أفرط جميل على المبالغة
الوجهه والتعريف ثم استلوا في قول رواية من عرف بهذا التلميس فحسبنا فزريق

من أهل الحديث والضعف انه حجه وحاذيك وقالوا لا يقبل روايته بحال بين
السماع واليهيين والصحابة القليل وان ما رواه المدلس بلفظ لا يحتمل لم يبين
فيه السماع ولا اتصال حكمه حكم المرسل وانواعه وما رواه بلفظ لا يحتمل
فجوهعت وحديثا واخرها واشياء واخره مقبول بحجته وفي الصحيحين
يعبر دأب الكتب اعتمادا فحديث هذا الضرب كثيرا جدا كسادا ولا يحتمل
والضعفاء من وجهاً يثبت وير وغيرهم وهذا لان التدليس ليس بحزب
دائم ارضى من الايمان بلفظ مقبول والحكم بانه لا يقبل من المدلس حتى
يبين قد اجراه السالكين ما حجه انه غنه نمين صرنا ادلس مودة
واذا التمسهم الثنا في فامره لضعف وفيه تضيق المروى عنه وتغير الطريق
عنهم بليل كوقوف على حاله واعلميته ويختلف الحال في كل واحدة ذلك
بحسب البصر والحال عليه فقد جعل على ذلك كونه ليعينه الذي يحكي عنه غيره
لانه اذ كونه من اهل الرواة قد يشاكل في السماع من جماعة دونه او كونه اضعف
من الراوي عنه او كونه كثير الرواية عنه فلا يحب الاكتفاء من ذكر شخص واحد
على صورة واحد وتسميه بذلك جماعة من الرواة المصنفين منهم الخطيب يوكي
فقد كان ليعينه في تصانيفه والله اعلم النوع الثالث عشر معرفة الشا
رويين عن ابي الحسن بن عبد الله بن علي قال قال الشافعي رحمه الله ليس الشاذ من الحديث
ان يروى لضعف الراوي غير انما الشاذان يروى لضعف حد يثا يخالف ما رواه
الناس قبحي الحافظ ابو ابي الخليل القزويني نحو هذا عن الشافعي
وجماعة من اهل الحجاز ثم قال الذي عليه حفاظ الحديث الشاذ ما ليس له اسناد
واحد يشذ بذلك شذوثة كان او غير ثقة فما كان من غير ثقة فمذوول لا يقبل
وما كان من ثقة يتوقف منه لا يحتمل وذكر الحاكم ابو عبد الله الحافظ ان الشاذ هو

الحديث الذي تفرد به نفسه الثقات وليس له اصل يتابعه ذلك الثقة وقد كان
 انما في المعظم حيث ان البعل وقف على علمه الدلالة على صحة انوار منة في نفسه
 لم يبق فيه على كذا قلت له اما حكم الشافعية عليه بالاشذوذ فلا شك ان
 في انه شاذ في قبوله ولما احكيناه من غير فيمكن ان يفرقه العدل الى ان يفرقه
 كحديث الامال بالنيات فانه حديث تفرد به عمر بن الخطاب عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تفرد به من عمر بن الخطاب بن وقاص ثم عن علقمة عن ابن ابي
 ربيعة بن سعيد عن اهل الصحيح هذا هو الحديث واوضح من ذلك
 وذلك حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 الولاء وحبته تفرد به عبد الله بن دينار وحديث مالك عن الزهري عن اسحق
 ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى راسه مغفر تفرد به مالك عن الزهري تكل
 هن وخرجه في الصحيحين مع انه ليس لها الا استدلال واحد تفرد به ثقة وفي
 عرايا الصحيحين اشباه لذلك غير قليلة وقد قال مسلم بن الحجاج الزهري في صحيحه
 حوافير من النبي صلى الله عليه وسلم لا يشركه فيها احد بسايد حيايد والله اعلم
 فاما الذي ذكرناه وغيره من مذاهب ائمة الحديث يبين لك انما لا يفرق ذلك
 على الاطلاق الذي انى به التليل والحاكم بل لا يفرق ذلك على تفصيل فيه فيقول
 اذا انفرد الراوي بشئ نظره فان كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من مشوا الى
 منه بالمعنى لذلك واضبط كان ما انفرد به متساويا او ان لم يكن مخالفا
 لما رواه غيره وانما هو امر واحد لم يروه غيره فيشكك في هذا الراوي
 المنفرد فان كان مخالفا لافاضل ثقاته واضبطه قبل ما انفرد به ولم يفرح
 الانفرد فيه كما فيما سبق من الاشكال وان لم يكن من يثق بمخلفه واتقاه لذلك
 انفرد به كان الفراد به جائعا له من خزانة الحديث ثم هو بعد ذلك حارس

تأييدهم بآفته ماؤه بحسنه ما كان كان المنفرد به غير بعيد من جهة الاستدلال
 المتأد به المقبول بفردية التمسك بحد يشبه ذلك ولم يخط إلى قبيل الحديث الضعيف
 وإن كان بعيدا من ذلك وددنا ما انفرد به وكان من قبيل التمسك المنكر في ذلك
 الشك في الرواية وقد قسمنا الحديث إلى مخالف والتأني في الذي ليس في
 لأدبه من الثقة والاضطراب ما يقع جابر البيا يوجب تفرد الشذوذ من التمسك
 في ضعف والله اعلم النوع الرابع عشر معرفة المنكر من الحديث بأخبار الجليل
 ثم يرد على اليريد حجة السانك أنه الحديث الذي ينفرد به الجبل ولا يعرف
 بمثلته من غير رواية له من الوجه الذي رواه عنه ولا من وجه آخر فالطريق
 يرد في ذلك ولم يفصل وأطلق الحكم على التفرد بالردا والكا والشدوذ من جهة
 ولكن كثير من أهل الحديث وأصواب فيه التفصيل الذي بيناه أنفا في منسرح
 شاذ ومثل هذا القول المنكر يتقدم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بجناه
 قال الأول وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات رواية مالك عن الزهري عن
 سفيان بن عيينة عن عمرو بن عثمان عن سامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يروى الحديث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم مخالف مالك غيره عن الثقات في قوله
 يروى عن بعض العيين وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب التمييز كل من رواه
 أصح باب الزهري قال فيه يروى عثمان بن عيسى بفتح العين وذكر أن مالك
 ليس يروى إلا في أمر عمر بن عثمان كأنه علم أنهم يخالفونه وعمر وجميعا
 عثمان غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو بن علقمة العيين وحكم مسلم وغيره بذلك
 بهم فيه ولم يدع علم ومثال الثاني وهو الفرد الذي ليس في روايته من الثقة
 ثقتان ما يتحمل صحة تفرد ما رواه من حديث أبي ذر عن يحيى بن محمد
 أقيس عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال كل السليم بالقرآن الشيطان اذا رأى ذلك فأكفه ويقول
 عاش بن آدم حتى ان الجبيل والحق تفرد به ابو بكر كير وهو شيخ صالح
 اخبر عنه مسلم في كتابه فلو انه لم يبلغ مبلغ من يستحق تفرد به والله اعلم
 النوع الخامس عشر معرفة الاعتبار والمتكبات والشاهد هذه امور
 يتداولونها في نظرهم في حال الحديث هل تفرد به راويه او لا وهل هو معروف
 او لا وذكر ابو حاتم محمد بن حبان القمي الحافظ رحمه الله ان طلبة الاعتبار
 في الاخبار ومثاله ان يروى حماد بن سلمة حديثا لم يتابع عليه عن ايوب
 عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في نظر هل يروى
 ذلك ثقة غير ايوب عن ابن سيرين فان وجد علم ان الخبر اصلا يروى
 اليه وان لم يوجد ذلك فثقة غير ايوب سيرين رواه عن ابي هريرة
 ولا يقتضي ابي عمير ان يروى رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاعلم
 وجد بعلم به ان الحديث اصلا يروى اليه ولا فلا كنت فتعال المتابعة
 ان يروى ذلك الحديث لجيبته عن ايوب غير حماد فهذه المتابعة التامة
 فان لم يروها احد غيره عن ايوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين او عن
 ابي هريرة او رواه غير ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة ايضا لكن يقتصر عن المتابعة
 الاولى بحسب بعد هامتها ويجوز ان يسمى ذلك بالشاهد ايضا فالمراد
 ذلك الحديث اصلا من وجه من الوجوه المذكورة لكن يروى
 حديث اخر بمجناه فذلك الشاهد من غير متابعة وان لم يروى
 بمجناه حديث اخر فخذ تحقق فيه التفرد المطلق جديدا وينقسم عند
 ذلك الى مورد ومنكر وغير مورد وكما سبق واذا قالوا في مثل

فهذا تفرد به أبو ذرٍّ ونفرد به عن أبي هريرة ابن مسيرين وتفرد به عن ابن مسيرين الذي ثبت تفرد به عن أبي جهم بن سلمة كان في ذلك اشعارا باستقاء وجن المتابعين ما
ثم اعلم انه قد يدخل في باب المنفعة ولا يستشعر آدرواية من لا يحتج بمجد
وحد بل يحسن صدور ابي الضعفاء وفي كتاب الجاردي ومسلم
جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد وليس كل
ضعيف يصلح لذلك ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء فلان
لو ثبت به وفلان لا يعتبر به وقد تقدم التنبيه على نحو ذلك والله اعلم
مسأل المتابع والشاهد رويما من حديث سفين ابن عيينة عن عمرو بن
دينا عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما وسلم
قال لو اخذوا اهلنا فذبحوه فانتفعوا به وروى ابن جرير عن عمرو بن
عطاء لم يذكر فيه الدباغ وذكر الخاقط احمد اليه في حديث ابن عيينة
متابعا وشاهدا اما المتابع فان اسامة بن زيد تابعه عن عطاء وروى
باسامة عن اسامة عن عطاء عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال انزع عمر جلد هاشم فذبحوه فاستمتعتم به واما الشاهد
فحديث عبد الرحمن بن وهلة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال انما اهاب دبري فقد ظهر والله اعلم النوع السادس عشر
معرفة زيادات النقات وحكمها وذلك من لطيف تبيين الجناية به وقد كان
ابو بكر بن زياد النيسابوري وابو نعيم الحجازي وابو الوليد القرشي الهمداني قد اوردوا
معرفة زيادات اللفاظ الفقهية في الاحاديث ومنها ما هو من الفقهاء
واصحها بل حديث فيما حكاه الخطيب ابو بكر ان الزيادة من الثقة مقبولة اذا اقر
بها من كان ذلك من شخص واحد بان رواه ناقصا مرة ورواه مرة اخرى

وفيه تلك الزيادة أو كانت الزيادة من غير مرواية تامسا خلافا لما مر من
 من اهل الحديث ذلك مطلقا وخلافا لمرواة الزيادة منه وقيلها من غير
 وقد قد مناعته حكاية عن اكثر اهل الحديث فيما اذا وصل الحديث في
 وارسله فوم ان الحكم لم يرسله مع ان وصله زيادة من الثقة وقد رآيت
 تقسيم ما يتفرده الثقة الى ثلاثة اقسام أحدها ان يقع مخالفا صافيا
 لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ الثاني ان
 لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد
 برواية جملته ثقة ولا يفرغ فيه لما رواه الغير مخالفا صافيا
 مقبول وقد ذكر في الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه وسبق مثاله في نوع
 الشاذ الثالث ما يقع بين هاتين المرتبتين من زيادة لفظية في حديث لم يذكرها
 سائر من روى ذلك الحديث مثاله ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان
 على كل حر وعبد ذكر وانثى من المسلمين فذكر أبو عيسى الترمذي ان ما ذكره
 تفرد من بين الثقات بزيادة قوله من المسلمين وروى عبيد الله بن عمرو وأيوب
 وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة فآخذ بها
 غير واحد من الأئمة واحتجوا بها منهم الشافعي وأحمد رضي الله عنهم والله اعلم
 ومن أمثلة ذلك حديث جعلت لنا الأرض مسجدا وجعل تربتها لنا كهرا
 وهذه الزيادة تفرد بها أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي وسائر الرواة
 لفظها وجعلت لنا الأرض مسجدا وطوبى لمن هذا ما شبه ليث بن العباس
 الأول من حيث ان ما رواه الجماعة عام وما رواه المتفرد بالزيادة فخصه
 وفي ذلك معارضة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم

وندسه ايضا السم الثاني من حيث انه لا منافاة بينهما او ما زيادة الوصل
 مع الارسال فان من الرسل والارسال من المتخالفة نحو ما ذكرنا وورد
 ذلك باب الارسال نوع قد حرى الحديث فترجيحه وقد ندمه من وصل
 تقد به الجرح على التعديل ويجاب عنه بان الجرح قد تم لما فيه من بيان
 العلم والزيادة ههنا مع من وصل والله اعلم النوع السابع عشر
 معرفة الافراد وقد سبق بيان المهم من هذا النوع في الافواع التي تليها
 قوله لكن افترده بترجمة كما افترده الحاكم ابو عبد الله سابقه منه فنقول
 الافراد منقسمة الى ما هو فرد مطلقا وما هو فرد بالنسبة الى جهة
 خاصة لها الاول فهو ما تفرد به واحد من كل احد وقد سبقت اسماؤه
 واحكامه قريبا واما الثاني وهو ما هو فرد بالنسبة فنشئ ما تفرد به
 ثمة عن كل ثمة وحكمة قريبين حكم القسم الاول ونشئ ما يقال فيه هذا
 حديث تفرد به اهل مكة او تفرد به اهل الشام او اهل الكوفة او اهل
 خراسان عن غيرهم او لم يرو عنه فلان غير فلان وان كان مرويا من وجبة
 عن غير فلان او تفرد به البصريين عن المدنيين او الخراسانيين عن البكرين
 وما اشبه ذلك ولنا نظرك بامثلة ذلك فانه مفهوم دونها وليس ثمة
 من هذا ما يقتضيه الحكم بضعف الحديث لان يطلق قائل قوله تفرد به
 اهل مكة او تفرد به البصريون عن المدنيين او نحو ذلك
 على ما لم يرو عنه الا واحد من اهل مكة او واحد من البصريين ونحو
 ويضيفه اليهم كما يضاف فعل الواحد من القسيلة البياضات
 وقد فعل الحاكم ابو عبد الله هذا انما نحن فيه فنكون
 الحكم منه على ما سبق في القسم الاول والله اعلم

النوع الثامن عشر معرفة الحديث المقلول وليس فيه اهل الحديث
المعلول وذلك منهم ومن الفقهاء قولهم قباب الدنيا والعراق لمعلول
عند اهل العربية واللغة اعلم ان معرفة علل الحديث من اهل علم الحديث
وادقها واشرفها وانما يصطاع بذلك اهل الحفظ والخبرة والفهم الثا
لث وهي عبارة عن اسباب خفية فائصة قاذرة فيه والحديث المعطل
هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحة من ان الظاهر السلام
منها ويتطرق ذلك الى الاسناد الذي رجاله ثقات المجامع شر
الصحة من حيث الظاهر ويستعان على ادراكها بتفرد الراوي وبخا
غيره له مع قرابين يفهم الى ذلك تشبه العارف بهذا الشأن على اسانك لث
او وقف في المرفوع او دخول حديث في حديث او وهم واهل
لغلب على ظنه ذلك فيحكم به او يتروك فيتوقف فيه وكل ذلك ما يقع من الحكم
لخصه ما وجد ذلك فيه وكثير لما تعللون الوصول بالمرسل مثل ان يحجب الحديث
باسناد موصول ويحجب ايضا باسناد منقطع اتوى من اسناد الموصول
اشقلت كتب علم الحديث على جميع طروقه قال الخطيب ابو بكر السبيل الى مصر
علل الحديث ان يحجب بين طروقه وينكر في اختلاف رواقه ويعتبر بمكانهم
لحفظه وانزلهم في الاتقان والضيقة وما عن علي بن المديني قال الباء
اذ لم تجزم طروقه لم يتبين خطأه ثم قد يقع العلة في اسناد الحديث كقول
وقد يقع في متنه ثم لا يقع في الاسناد فليقدم في صحة الاسناد والامة
جميعا كما في التعليل بالارسال والوقف وقد يقع في صحة الاسناد
من غير قدم في صحة المتن فمن امثلة ما وقعت العلة في اسناد من غير
في المتن ما رواه الترمذي يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فهذا الإسناد
متصل ينقل العدل عن العدل وهو معلل خير صحيح والمتن على كل حال صحيح العلة
في قوله عن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مكررا رواه الشيخ
من أصحاب سفيان عنه فزعم يعلى وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن دينار
في كلهما ثقة ومثال للعلة في المتن ما انفرد مسلم بأخراجه في حديث
النس من المفظ المصري بنفي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم
فغلى قوم رواية اللفظ المذكور بأن الأكثرين إنما قالوا فيه وكانوا
يستفخون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر
السبب وهو الذي تفتن البخاري ومسلم على أخراجه في الصحيحين وأما
من رواه بالنظم المذكور رواية بالمعنى الذي وقع له ففهم من قوله كانوا
يستفخون بالحمد لله رب العالمين كانوا لا يعلمون رواية على ما فهم وأخطأوا معناه
إلا نسوة اللواتي افتتنوا بها من السحر والفتنة وليس فيه تعرض لذكر التسمية ولهم
الذلك أمور مما اشتهرت عن الثقات من أهل العلم بالفتنة والفتنة فذكر أنه لا حفظ
فيه شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أعلم أنه قد بطل اسم
العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسانيد القاطعة والحدوث للتحفة لمن حال الصحة إلى حال
الضعف للمباينة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل ولذلك نجد
في كتب الحديث الكثير من الخرج بالآداب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك
من أضر الخرج وسمى الترمذي النسبة علة من علل الحديث ثم إن بعضهم
أطلق اسم العلة على ما ليس بقادر من وجوه الخلاف شواهد من إرسال
الحديث الذي سنده الثقة الصائبة حتى قال من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلل
كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ والله أعلم النوع التاسع عشر

معرفة المضطرب من الحديث المضطرب من الحديث هو الذي
 الرواية فيه فريدة بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالفاً لغيره
 لشبهة مضطرباً إذا تساوت الروايتان أما إذا اترجعت لأحد فكما يجب
 لا ينافيها الأخرى فإن يكون رايها الحفظ والتركيب المروى عنه
 أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المتقدمة والحكم للراجح لا ينافي
 حيثما نوصف المضطرب ولا له حكم ثم قد يقع الاضطراب في متن
 الحديث وقد يقع في الاسناد وقد يقع ذلك من راق واحد وقد يقع من
 رواة له جماعة ولا اضطراب موجب ضعف الحديث لا شعارة بانه
 والله اعلم ومن أمثلة تعاردينا عن اسماعيل بن ابي عمير عن محمد بن
 حريث عن حريث عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 إذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطاً فزاد للبشرين الفضل
 أبو القاسم عن اسمعيل حكى أن رواه سفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن
 عن أبيه عن أبي هريرة ورواه حميد بن الأسود عن اسماعيل عن أبي عمرو
 عن حريث بن سليم عن أبيه عن أبي هريرة ورواه وهيب بن عبد الوارث عن
 اسماعيل عن أبيه عن حريث بن حريث وقال عبد الرزاق عن ابن جهم
 سمع اسماعيل بن حريث بن عمار عن أبي هريرة وفيه من الاضطراب أكثر مما ذكرنا
 والله اعلم **النوع العشرون** معرفة المدح في الحديث وهو ما
 أخرجه في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض صحابه بان يذكر الله
 أو من بعد أو عقيب ما يرويه من الحديث كالأمان من عند نفسه ويرى
 من هو بالمدح غير فاصل بينهما بذكر قابله فيلتبس الأمر فيه على من لا
 حقيقة الحال ويتبين من أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن

قال الشيخ في هذا ما روينا في الشاهد عن أبي خزيمة زهير بن معاوية عن الحسن بن
 أبي رافع القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن حماد بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عليه السلام في الشاهد في الصلوة فقال قل الصلوات لله ذلك
 عن أبي شيراز وفي آخره أن سعد بن أبي السرح قال لا إله إلا الله والشاهد أن محمد بن رسول الله فإذا
 لم يثبت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن
 تسجد فاسجد هكذا رواه أبو خزيمة عنه الحسن بن الحسن بن أحمد بن حنبل في الحديث
 من قوله فإذا قلت هذا إلى آخره وإنما هذا من كلام ابن مسعود لا من كلام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ليل عليه أن أشد الزاهد صديق الرحمن بن ثابت
 بن أبي أنس بن ربيعة عن رواية الحسن بن المكنون قال وافق حسين الجعفي
 عن عجلان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحسن في ذكر هذا الكلام
 في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى الشاهد عن علقمة وعن غيره عن ابن
 مسعود عن ذلك قلت في رواية أبي خزيمة تفصيلا أيضا في أقسام
 الحديث أن يكون من الحديث عند الراوي له بإسناد لا طر فاصدقاه عنه
 بإسناد ثان فغير صحيح من رواه عنه على الأسناد الأول ويجوز أن الأسناد
 الثاني ويروي جمعا بالإسناد الأول مثاله حديث ابن عيينة ومزادة
 بن قدامة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلوة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي آخره أنه جاء في السماع فقرأهم برفع
 أيديهم من تحت الشياطين الصواب رواية من روى عن عاصم بن كليب
 هذا الأسناد صفة صلوة خاصة وفصل ذكر رفع الأيدي منه فرواه
 عن عاصم عن عبد الصمد بن قيس عن بعض أهل عن وائل بن حجر ومثله في حديث
 حديث بعض من حديث آخر مخالف الأول في الأسناد ومثله رواية

احتساباً فيما ذكره من قبل الناس موضوعاً لهم ثقة منهم بهم وكوناً إليهم تسم
تخفت جهادة الله يشكف عوارها وحجها لها والحمد لله وفيما سرينا عن الامام
ابي بكر السمعاني ان بعض الكرامية ذهب الى جواز وضع الحديث في باب الترغيب
والترهيب ثم ان الواضع ربما صنع كلاماً من عند نفسه فزاد فيها اخذ كلاماً
لبعض الحكماء او غيرهم فوضعه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وربما غلط غلط
من فخر في شبهة الوضع من غير تمكيد كما وقع لثابت بن ميسرة الزاهد فحدث من كبر صلاته
بالليل حشاً وجهه بالليل مثال ذلك روي عن ابي عصمة وهو نوح بن ابراهيم انه قيل
له حين ائتمن لك عن عمرة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة فقال لا رايت
الباس في ذلك من ضواعن القرات لا تستغلوا بفقته ابي حنيفة ومغازي محمد بن
اسحاق فوضعت هذه الاحاديث حسبة وتكهن احوال الحديث الطويل
الذي يروى عن ابي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل القرآن سورة سورة
بحسب باحث عن مخرجة حتى انتهى الى مواعظ بانة وجماعة وضعوه وان اثر
الوضع ليس عليه ولا خطأ الواحد المفسر ومن ذكره من المفسرين في تحذير ابيه
تقاسيرهم والله اعلم **النوع الثاني والعشرون** معرفة المقلوب وهو نحو هذا
مشهور عن سالم جعل عن ابي بصير بذلك عن ابي بصير عن ابيه وكذلك ما روي
ان البخاري روى الله عنه قدم بغداد فاجتمع في مجلسه قوم من اصحاب الحديث
وعهدوا الى ما روي حديث فقلوبهم فيها واسايندها وجعلوا من هذا الاسناد
لاستاد آخر اسناد هذا المتن لمن آخر ثم حضروا مجلسه والقوها عليه فلما
فرغوا من تقاء تلك الاحاديث المقلوبة التفت اليهم فرد كل متن الى اسناده
وكل اسناد الى متنه فاذا عنوانه بالفصل ومن اصلته وبصلح مثالا للمعلل
ما رويناه عن اسحاق بن عيسى الطباع قال حدثنا جابر بن حاتم عن ثابت عن ابي قل قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قاله
اسحاق بن عيسى حائيت حماد بن زيد وسالته عن الحديث فقال وهم أبو النضر
كما سمعنا في مجلس ثابث الباني وحماد بن عثمان متناكرين في أخبار الصي
عن عيسى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال لا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فتن أبو النضر
أنه في أحد ثنائيت عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أعلم فصل
فقد في بابها سبق الوعد بفرض من الأنواع الضعيفة والحمد لله ولكن لما كان في
أمورهم أحوالها إذا رأيت حديثاً باسناداً ضعيفاً فلك أن تقول هذا ضعيف
والمعنى أنه بذلك الأسناد ضعيف وليس لك أن تقول هذا صحيح وتعرف به
ضعفه من الحديث بناءً على مجرد ضعف ذلك الأسناد فقد يكون مذهباً
باسناداً آخر صحيحاً ثبت بمثله الحديث بل يتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة
الحديث بأنه لم يرو بأسناداً يتثبت به أو بانه حديث ضعيف أو نحو هذا
مفسراً وجه التحذير منه فإذا طلق ولم يقترن بغيره كلام يأتي أن شاء الله تعالى
فأعلم ذلك وإن شأنا فليعلم الله أعلم الثاني يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل
في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة
من غير اهتمام ببيان ضعفها في ما سوى صفات الله تعالى وأحكام شريعة
من الحلال والحرام وغيرهما وذلك كلوا خطاً والعصيان ونقضاً للأعمال
وسائر متون الترهيب والترهيب وسائر ما لا يتعلق له بالأحكام والعقائد
وتمسك برباعته التمسك على التساهل في غير ذلك عبد الرحمن بن مهدي في أحد
ابن حنبل روى عنه عنهما الثالث إذا وردت رواية الحديث الضعيف بغريب
ولا نقضه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في كتابكم شيء من العلم

فإذ انشأ الحائز ما نصلى الله عليه وسلم قال في ذلك وإنما يقول مبدؤي
 عيسى رسول الله كذا وكذا أو بلغنا عنه كذا أو كن إياي أو روي عنه أو جاءه أو روي
 بعضهم وما سب ذلك وهكذا الحكم فيما ينسب في محنته وصحة وإنما يقول قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يركب محنته بطريقه الذي أو شخاضه أو لا والله
 إنهم النوع الثالث والعشرون معرفة صحة من يقبل رواية ومن يرد
 روايته وما يتعلق بذلك من قد خرج وتوثيق وتعديل الجمع مما هي رابطة
 الحديث والفقهاء على أنه لا يشترط فيه من يخرج روايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه
 وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب البسوق وحراراً من المروق
 مسيقاً غير مجمل حافظاً للصحة من حفظه ضابطاً لكتابه أن حدث مكرماً به
 وإن كان يحدث بالاعتناء شرط فيه معرفته أن يكون عالماً بما يحتمل المعاني
 والله أعلم وتوضيح هذه الجملة بمسائل أحدها عدالة الراوي تارة ثبت بتفسير
 معدلين على عدالته وتارة ثبت بالاستفاضة فمن اشتهرت عدالته من أهل
 النقل وعرفهم من العلم وسلك الشاء عليه بالثقة والأمانة استغنى فيه ذلك
 عن بيانه هذه عدالته بتصحيحاً وهذا هو الصحيح في مذهبه سناً فقول عليه
 الاعتماد في فن أصول الفقه فمن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر
 الخطيب الحافظ ومن ذلك مالك وشعبة والسفيانين والاوزاعي والليث
 وأبي السارك ووكيع وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومن
 جرى مجراهم في بناء هذا الذكر واستقامته لا مرفلاً يسأل عن عدالة هؤلاء وأما لهم
 وإنما يسأل عن عدالته من خفاصة على الطالبين وتوسع عن عدالة الحافظ وهذا
 فقال كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره ابتداءً على
 العدالة حتى يبين حرجه لقوله صلى الله عليه وسلم يحمل هذا العلم من كل خلف عدله

وقد يقال اما سماع غير مرضي والله اعلم الثانية يردون كواب الرادى ظابطا بان يقتصر
رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والافتقار واوجدها اياته قواما
ولو صحت الخبر والواقع او موافقة لما في الخلاف والمخالفة فاذ عرفت
حينئذ كونه ضابطا ثابتا وان وجدناه حكاية مخالفة لهم عرفنا
احتمال ضبطه ولم يحتمل عدمه والله اعلم الثالثة التعديل مقبول
من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور لان اسبابه كثيرة يصعب ذكرها
فان ذلك يحتمل التعديل ان تقول لم يفعل كذا لم يتركب كذا فعل كذا وكن
فتعذر جميع ما ينسب بغيره او تركه ذلك ساق جدا ولما لا يجرى خاله لا يشبه الا
مبين السبب لان الناس يختلفون فيما يحرم ولا يخرج فخلق احدهم
الجرح بناء على امر اعتقد جرحا وليس يحرم في نفس الامر فلا بد من بيان سببه
ليظهر فيما هو جرح ام لا وهذا ظاهر مقر في الفقه واصوله وذكر الخطيب
الحافظ انه مذهب الاثمة من حفاظ الحديث ونقاد مثل الجاحدي ومسلم
وغيرهما ولذلك احتج الجاحدي بجماعة سبق من غير الجرح لهم كعكرمة مولى
ابن عباس رضي الله عنهما وكاسم اصيل بن ابي اويس وعاصم بن علي وعمر بن
مرووق وغيرهم واحتج مسلم بسريدين سعيد وجماعة اشهر الطعن
فيهم وهكذا افعال رواد السجستاني وذلك دال على انهم ذهبوا الى ان الجرح
لا يثبت الا اذا سببه ومذاهب النقاد للرجال غامضة فختلفت عند الخطيب
بابا في بعض اخبار من استنقروا جرحه فذكره كما لا يصلح جرحا منها عن
شعبة انه قيل له لم تركت حديث فلان فقال رايت به ركض على برذون فتركته
حديثه ومنه عن مسلم بن ابراهيم انه سئل عن حديث امرئ القيس فقال انصت
امسا لذكره فاعند حماد بن عيسى فامتنع طحاوي والله اعلم قلت ولما قال فيقول

اسماء هذا الناس في حرم الروايات وروايتهم على الكتب التي صنعها ائمة
الحديث في الجرح او في التحريم والتعديل او في ما يتعرضون فيه البيان السبب
بل يقتصرون على مجرد قولهم قال ضعيف وقيل ليس لتشي وشي
ذلك او هذا حديث ضعيف وهذا حديث غير ثابت ونحو ذلك فاستتراط
بها السبب يفضي الى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الاغلب الاكثر وجوابه
ان ذلك لان لم يعتمدوا اثبات الجرح والحكم به فقد اعتقدنا في ان توقفنا
عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناء على ان ذلك او قد عندنا فيهم
دسيسة فنية بوجوب مثابها التوقف ثم من انزاحت عنه البرية منهم بالبحث
عن حاله اوجب الثقة بعد الله فبينا حديثه ولم يتوقف كالذين اجتمع
بهم صاحب الصريحان وغيرهم من سماعهم من هذا الجرح من غيرهم فاذن
ذلك فانه مختص بحسن والله اعلم لراعية اختلافوا في انه هل ثبت الجرح والتعديل
بقول واحد ولا بد من اثنين منهم من قال لا ثبت ذلك الا باثنين كما في الجرح
والتعديل في الشهادات ومنهم من قال وهو الصحيح الذي اجتهاده الحافظ ابو بكر
الخطيب وغيره انه مثبت لواحد لان العدل لم يشترط في قبول الحديث فامتنعوا
في جرح رايه وتعديله بخلاف الشهادات ان الله اعلم الخامسة اذا اجتمع
في شخص جرح وتعديل فالجرح مقدم لان العدل يخير عن اظهر حاله والجرح
بخير عن باطنه يحفظ على العدل فان كان عدد المعدلين اكثر فقد قبل التعديل
اولى والصحيح والذي عليه الجمهور ان الجرح اولى لما ذكرناه والله اعلم السابعة
لا ينبغي التعديل على الايهام من غير تسمية المعدل فان قال خذ ثلثه
او غير ذلك مقتضا عليه ان يكف به فيما ذكره الخطيب الحافظ والصار والمصنف
وغيرهم خلافا لاسيما بذلك وذلك لانه قد يكون ثلثه عندا وغيره عندا

العلم على جرحه مما هو جارح عنده أو بالإجماع فيحتاج إلى أن يسميه حتى لا يفر
بل اضراؤه عن تسميته مريب سوف في القلب فيه تردد إذا كان القائل
لذلك عالما بجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه على ما اختاره بعض
الحقبة بنو ذكر المظن بالحق أن العالم إذا قال كل من رويت عنه فهو
ثقة وإن لم اسمه ثم روى عن من لم يسمه فإنه يكون من كماله غير أن
لا تعلم يتركه هذه وهذا على ما قد مضى والله أعلم التسابعة إذا روى العلم
عن رجل سماه لم يجعل روايته عن المعدل لأنه عند أكثر العلماء من أهل
الحديث وغيرهم وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب المشافيع يجعل ذلك
نقد يلائمه له لأن ذلك يتضمن التعديل والتقصير هو الأول لأنه يجوز أن
يروى عن غير عدل فلم يتضمن روايته عنه تعديله وهكذا انقوا
أن عمل العالم أو تباؤه وفو حديث ليس حكما منه بصحة ذلك الحديث
وكذلك مخالفته للحديث ليست قد حان منه في صحته ولا في روايته والله أعلم
لأنه في رواية الجمهور لا يفر في عرضنا ههنا اتسام أحد ها الجمهور
العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا روايته غير مقبولة عند الجماهير
على ما بينها عليه ولا الثاني للهرول الذي جعلت عدالته الباطنة وهو عدل
في الظاهر وهو المستور وقد قال بعض أئمة السطور من يكون عدلا في الظاهر
ولا تعرف عدالة باطنة فهذا الجمهور يحجب روايته بعض من يروى رواية الأولى
وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع منهم الإمام سليمان بن أيوب الراسي
قال لأن امرأ الإخبار ومنه على حسن الظن بالراوي ولأن رواية الإخبار
تكون عند من يسمع من عليه معرفة العدالة في الباطن فاقصر فيها على معرفة
ذلك في الظاهر بغير الشهاداة فإنها تكون عند الحكماء ولا يتعدى عليهم

ذلك باعتبار ما عدل في الظاهر والمآل قلب ويشبه ان يكون العمل
على هذا الزعم فيكون مركب الحديث المتضمن في غيره واحد من الرواية
التي يتقدم العمل بهم وتعد من الحديث الباطل فيهم والله اعلم المسألة
المجهول المعروف قد نقل رواية المجهول العدالة لا يسل رواية المجهول لغير
ومن روى عنه عدلان وعنه لا يعداد لغيره من هذه النهاية ذكر
ان في كل مطلب العدل في احدى مسائل مثل ما ان المجهول عدل
الحديث هو كل من لم يعرفه العلماء ومن لم يعرف حديثه الا من جوه
واو واحد مثل عمرو بن موهب الطائي وسعيد بن دى حبان لم يرو
عنه غير ذلك في السبعة ومثل الهرهاذ بن ميرن لا راوى عنه غير السبعة
ومثل حري من كليب لم يرو عنه الا في نسخة فذكر في بعض الهرهاذ في
ايضا قال الخليل وابن ما يرفع به النهاية ان يروي عن الرجل اتان من السبعة
بالعلم الا انه لا يستلزم حكم العدالة لروايتهم عنه وهذا مما قدنا
ساره والله اعلم قلنا قد خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم
غيره واحد منهم مرد اسن لا يسل لم يرو عنه غير قيس بن ابي حازم وكذلك يخرج
مسلم حديث قوم لا راوى لهم غير واحد منهم وسبعة لا يسل لم يرو عنه
عنا في سبعة بر عبد الرحمن وذلك من ماصيد الى ان الراوى قد خرج عن كونه
جميعه لا مردود الرواية رواه واحد عنه والخلاف في ذلك متحققا
الخلافات يعرف في الاحتكام واحد في التعدد على ما قدنا والله اعلم
التاسعة اسبق في قول رواه السدع الذي لا تكفي مدعته منهم من
سروا به مطلقا لانه فاسق مدعته وكما اسرى في الكفر المساوون وعيالات
يسوى في الفسقات تناو على التناول منهم من قبل رواية المستدع اذ لم يكن

من يستحل الكذب في نكاح مذهب هذا ولا حل من هذه سواء كان داعية
 المذبة أو لم يكن وعرض بعضهم هذا إلى المشايخ لقوله أقبل شهادة أهل الأهواء
 الخطائية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالرواية ولو اتفقوا وقال قوم
 قبل روايته إذا لم يكن داعية ولا قتال فأكبر داعية إلى بدعة وهذا
 مذهب الكثيرين ولا أكثر من العلماء ونحو بعض أصحابنا لم يسمع من الله منه
 مخالفات بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا ارتدع إلى بدعة وقالوا
 إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته وقال أبو حاتم
 بن حبان النسبي أحد المصنفين من أئمة الحديث المذنب إلى البدع لا يجوز
 الاحتجاج به عند امتناع طلبة العلم بينهم منه خلافا وهذا المذهب الثالث
 أعد لها وأولها وأول بعيد ما بعد المشايخ عن أبي محمد بن أبي كريمة
 طلحة الرواية عن المستدعة عند العلماء وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم
 والشواهد والأصول والله أعلم العائنة التائب من الكذب في حديثه الناس
 وغيره من أساليب القبول رواية التائب من الكذب فتشهد في حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لا يحل روايته أبداً وحسبنا
 توبته على ما ذكر من غير واحد من أهل العلم منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر
 المحمدي شيخ البخاري وأطلق الإمام أبو بكر الصبري في السابق فيما حدث به
 في شرحه لرسالة الشافعي فقال كل من استغفرت أخيراً من أهل العمل بكذب
 وجدناه عليه عند لقوله توبة تظهر ومن ضعفنا فقله لم نخعله قوتاً
 بعد ذلك وذكر أن ذلك مما اختلف فيه الرواية والشهادة وذكر الإمام
 أبي المنذر السمعاني أن من كذب في خبر واحد وحده ساقط ما تقدم من
 حديثه وهذا الصانع من حيث المعنى ما ذكره الصبري في والله أعلم بالحديثنا

ثقة عن ثقة حديثه يرجع المروي عنه سواء فالمختار انه ان كان جازما
 بوقفه بان قال ما يرويه او كذب على او يخفى ذلك فقد تعارضنا
 الجرحان والحاجد هو الاصل فوجب رد حديث فرعه ذلك لا يكون
 فلا حرج له بوجوب رد بقية حديثه لانه مكذب لشيفه ايضا وذلك
 فليس يقبل جرح شيفه له باو من قبول جرحه لشيفه فتساقطا اما اذا
 قال المروي عنه لا اعرفه او لا ادري او نحو ذلك فذلك لا يوجب رد رواية
 الراوي عنه ومن روى حديثا ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطا للعمل به
 عنه جهة من اهل الحديث وبهوى الفقهاء والمنكلمين خلافا لقوم من اصحاب
 الحنفية صاروا الى إسقاطه بذلك وبين عليه ردهم حديث سليمان بن
 عن الزهري عن عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تكلمت
 المرأة بغير اذن وليها من كلامها باطل الحديث من اجل ان ابن جبرير قال لقيت
 الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه وكذا حديث ربيعة الراي
 عن سمبل بن زاذل عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قطع بساكنة يمين فان عبد العزيز بن محمد الدارمي قال لقيت سمبلا
 فسألته عنه فلم يعرفه والقصير ما عليه الجمهور لان المروي عنه سمبل الشهير
 والنسيان والزاوي عنه ثقة جازم فلا يرد بالاحتمال روايته ولهذا كان سمبل
 بعد ذلك يقول حديثي ربيعة عن عني عن ابي ويس والحديث وقد روى كثير من
 الاكابر احاديث نسيها بعد ما حدثوا بها عن من سمعها منهم وكان احدهم
 يقول حديثي فلان عن عني عن فلان بكذا وكذا وسجع الحافظ الخطيب ذلك في كتاب
 اخبار من حديثه ونسب ولاجل ان الانسان معرض للنسيان كرهوا التخليع
 الرواية عن الاحياء ومنهم الشافعي رحمه الله عنه قال ابن عبد الحكم يا ك

والرواية عن احياء والله اعلم اثنتا عشرة عشرة من اخذ على التحدث اجرام من ذلك
 من قول روايته عندهم من ائمة الحديث او سر وينا عن اسحاق بن ابراهيم انه سئل
 عن الحديث بمحدث بالاجرة فقال لا يكتب عنه وعن احمد بن حنبل وابي جعفر لا اراد
 نحو ذلك وترخص لوفيعم الفضل بن دكير وعلى بن عبد العزيز المكي وغيرهم
 في اخذ العوض على التحدث وذلك تسببه ياخذ بالاجرة على تعلمه القرآن
 ونحوه غدران في هذا من حيث العرف حرم اللزوم والظن بساء بفعله الا ان
 يقتصر ذلك لعذر في ذلك عنده كمثل ما حدثه الشيخ ابو الطاهر عن ابي
 الحافظ الجوسي السهماني ايا الفضل بن محمد بن ناصر السلاهي ذكر ان
 ابا الحسن بن المقر فعل ذلك لان الشيخ ابا اسحاق السيرازي امانه بجوز
 اخذ الاجرة على التحدث لان اصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن ذلك ليعيانه
 والله اعلم الثالثة عشرة لا يقبل رواية من عرف بالساهل في سماع الحديث
 او سماعه كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع وكن يحدث لا يصل وقابل
 صحبه ومن هذا القبيل من عرف لقبول السائقين في الحديث ولا يقبل رواية
 من كثرت الشواذ والساكن في حديثه جاء عن شعبة انه قال لا يجيئك الحديث
 الا اذا لام الرجل المشاؤ ولا يقبل رواية من عرف بكثرة السهو في روايته
 اذا لم يحدث من اصل صحيح وكل هذا يحرم الثقة بالراوي ويضطره وورد
 عن ابن السارك واحمد بن حنبل والحمدى وغيرهم ان من ثلث في حديثه وبين
 له غلطه فلم يرجع عنه واصر على رواية ذلك الحديث سقطت روايته ولم يكتب
 وفي هذا نظره من غير مستنكر اذا فهم ان ذلك منه على جرعة العناد ونحو
 ذلك والله اعلم الرابعة عشرة لعرض الناس في هذه الاعصار المتأخرة خافوا
 مجموع ما يدين من الشرط في روايات الحديث ومساخنة فلم يتقبلوا بها في رواياتهم

لنجد في الروايات بذلك على نحو ما تقدم وكان عليه من تقدم ووجه ذلك
 ما قد مضى في أول كتابنا هذا من كون المقصود المحاطة على خصيصة
 هذه الأمانة الأصلية والمحافظة من انقطاع سلسلتها فليعتبر من الشرط
 المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تقديره ولا يكف في احليله الشيء بكونه
 مسلماً بالغاملاً ولا غير متطاهر بالفسق والضعف وفي ضيقه يوجد سماعاً شبيهاً
 بخط غير منهم وبروايته من أصل موافق الأصل شيعة وقد سبق إلى حيا ذكرنا
 الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي رحمه الله فإنه ذكر في تاريخه ونبأ عنه يوسع من تبيين
 في السماع من بعض شيوخ في زمانه الذين لا ينفقون حليهم ولا يجسرون فراقه
 من كتبهم ولا يعبرون ما يقر أعليهم بعد أن يكون القراءة من أصل سماعهم ووجه
 ذلك ما لا حاد يثبت أنه قد حدثت ووقعت بين الصحة والسقم وقد وثقت
 في الجرحهم إلى جرحهم كالميت لا ينجون بذهب شيء من على جميعهم وإن جاز
 أن يذهب على بعضهم فمما كان صاحباً لشرعية حفظاً قال البيهقي فمن جاء اليوم
 لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه ومن جاء بعد بث معروف عندهم فالذي
 يرويه لا ينفرد بروايته والحجة قائمة بتجديده برواية غيره والقصد من روايته
 والسماع منها أن يصير الحديث سلسلاً لا يجد ثباتاً وأخيراً وينتفع هذه الكرامة التي
 خصت بها هذه الأمانة شرفاً علينا المصطفى صلى الله عليه وسلم وعلى آله الخافسة
 عشرة في بيان الأمانة المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل وقد مرت بها
 أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه في الجرح والتعديل فأحاداً وحسن
 وعن ترتبها كذلك ونورهما ذكره ونصيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره
 أن شاء الله تعالى أما ألفاظ التعديل فخلع مراتب الأولى قال ابن أبي حاتم
 إذا قيل الواحد أنه ثقة واستقر فهو من محجج الحديث فثبت وإذا قيل ثبت

الدارقطني أو ما يقال له إذا قلت فلان ليزال بشر يريده قال لا يمكن ساقطاً
 من روى الحديث ولكن جرحوا بشيء لا يسقط عن العدالة الثانية قال ابن
 الجاتم إذا قالوا ليس يُقوى فهو بمنزلة الأول في كتب حديثه إلا أنه دون
 الثالثة قال ابن أبي حاتم إذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يفرح حديثه
 بل يعتبر به الرابعة قال إذا قالوا مترك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب
 فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهذا بمنزلة الرابعة قال الخطيب أبو بكر أرفع
 العبارات في إحوال الرواة أن يقال حجة أو ثقة أو أدونهما أن يقال كذاب
 ساقط أخيراً أبو بكر بن عبد المنعم الصاعدي القزويني قراءة عليه بنينا بدر قل
 أخبرنا محمد بن اسمعيل القنادسي أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين البهي الحافظ أخبرنا
 أبو الحسن بن الفضل أخبرنا عبد الله بن جعفر ثنا يعقوب بن سعيد قال سمعت
 أحمد بن صالح قال لا يترك حديث رجل حتى يحتمل الجميع على ترك حديثه وقد يقال
 فلان ضعيف نا ما أن يقال فلان مترك فلا إلا أن تجرح الجميع على
 ترك حديثه ويحتمل بشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الحفاظ المستقلة
 في هذا الباب قتلهم فلان قد روى الناس عنه فلان وسط فلان مقارب
 الحديث فلان مضطرب الحديث فلان لا يحتج به فلان مجهول فلان لا يمتنع
 فلان ليس بذلك وإنما قيل ليس بذلك القوي فلان فيه أي في حديثه
 ضعف وهو في الجرح أقل من قتلهم فلان ضعيف الحديث فلان ما علم به
 بأساو هو في التعديل وقولهم لا يمتنع به وما من لفظة منها ومن أشباهها
 إلا ولها نظير شر حناه أو اصل صلنا ونسبنا ان شاء الله به عليه أو الله أعلم
 النوع الرابع والعشرون من تنقيح سماع الحديث وتجلي وصفة ضبطه
 وأعلم أن طرق نقل الحديث وتجلي على أنواع متعددة ولتقدم على بيانها

مائة أمهر واحد ما يصح العقل قبل وجود أهلية فيقبل رواية من تحصل
 قبل الإسلام وروى بعد ذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعد
 وقسم من ذلك قوم فاختطأوا لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة
 كالخبرين على وابن عباس ولين الزبير والنعمان بن بشير وإشباع
 من غير فرق بينما تحصل قبل البلوغ وما بعده ولم يزلوا قد يمازجونه
 يحضرون الصبيان محال الحديث والسماع ويعتدون بروايتهم
 لذلك والله أعلم الثاني قال أبو عبد الله الزبيري يستحب كتب الحديث
 في العشرة الأولى ما يحتمل العقل قال وأحب أن يشتغل دوايتها
 بحفظ القرآن والفرائض وورده عن سفينة الثوري قال كان الرجل إذا أراد
 أن يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة وقيل لموسى بن اسحق كيف
 لم يكتب عن أبي نعيم فقال كان أهل الكوفة لا يخرجون أولادهم في طلب الحديث
 صدا لاحق يستكملوا عشرين سنة وقال موسى بن خروان أهل البصرة يكتبون
 عشرة سنين وأهل الكوفة لعشرين وأهل الشام ثلاثين قلت وينبغي بعد
 أن صاد المخطوط أبقاء سلسلة الأسناد أن يكره سماع الصغير في
 أول زمان يصرف فيه سماعه وأما الاشتغال بكتب الحديث وتحصيله وضبطه
 وتقييده فمن جاز يتأهل لذلك ويستعمله وذلك يختلف باختلاف
 الاختصاص وليس منحصرا في سعة مخصوص كما سبق ذكره وإنما عرفت من العلم
 الثالث اختلفوا في أول زمان يصرف فيه سماع الصغير وموسى بن خروان
 الجليل الحد الحفظ انتقاده سئل متى يسمع الصغير الحديث فقال إذا فرغ
 بين البقرة والدابة وفي رواية بين البقرة والحمار وعن أحمد بن حنبل
 مرضى الله أنه سئل متى يجوز سماع الصغير الحديث فقال إذا عقل وضبط

فذكر له من رجاله انه قال لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة فانكر
 قوله وقال ببطلان الخبر واخبرني الشيخ ابو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله الاسدي
 عن ابي محمد عبد الله بن محمد الاشيري عن ابي الفاضل ابي ابي خنيس بن موسى
 البستي المصفي قال قد حدد اهل الصناعة في ذلك ان اقله سن محمود
 ابن الربيع وذكر برواية البخاري في صحيحه لحدان ترجمته يصح سماع الصغير
 باسناد لا عن محمد بن الربيع قال عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم حجة محمد
 في وجهه وانا ابن خمس سنين من دلو في رواية اخرى انه كان ابن اربع
 سنين قلت التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل اهل الحديث المتأخرين
 فيكتبون لابن خمس فصاعدا سمع ومن لم يبلغ خمساً حصره واحضره واكزى
 ينبغي في ذلك ان يعتبر في كل صغيراً له على الخصوص فان وجدناه مرتفعاً
 عن سؤال من لا يعقل فها الخطاب في رد العجائب ونحو ذلك صحاح سماعه
 وان كان دون خمس وان لم يكن كذلك لم يصح سماعه وان كان ابن خمس
 بل ابن خمس سنين وقد بلغنا عن ابراهيم بن سعيد الجوهري قال رايت صبياً
 ابن اربع سنين وقد حمل الى المأمون قد قرأ القرآن ونظر في الراي غابرته
 اذا جاع يبكي وعن ابي الفاضل ابي محمد عبد الله بن محمد الاصمعي قال حفظ القرآن
 والخمس سنين وحملاً الى ابي بكر بن المقرئ لا سمع منه ولم يسمع من سنين فقال
 بعض الحاضرين لا يسمعه فيقرأ فانه صغير فقال لي ابن المقرئ اقرأ سورة
 الكافرين فقرأتها فقال قرأتها لكثر فقرأتها فقال لي غيره اقرأ سورة الاسراء
 فقرأتها لم اعلم فيها فقال ابن المقرئ اسمعوا له والعهد له على واحدة
 محمود ابن الربيع فبدل على صحة ذلك من ابن خمس مثل محمود
 ولا بدل على انتفاء الصحة فبين لم يكن ابن خمس لا على الصحة فبين كان

عما سمع مع غيره قال حدثوا ما كان قبل ذلك قال خبرنا وعن محمد بن ابى القزوين
الى ابي قال هشير بن زيد بن شروان وعبد الرزاق لا يقولون الا اخبرنا او انا امرنا
حدثنا فهو من خطأ الكاتب والله اعلم قلت وكان هذا كله قبل ان يشبه
تخصيص اخبرنا به اقرئ على الشيخ فهو يقول قول اخبرنا قول بنا بنا وهو قليل
في الاستعمال قلت حدثنا واحدا او هم من سمعت من جهة اخرى وسه
انه ليس في سمعت دلالة على ان الشيخ رواه الحديث وخاطبه به و في
حدثنا واخبرنا دلالة على انه خاطبه به ورواه له او هم من فعل به ذلك
مسأل للتطبيق بوبكر الى ابي شيخه ابا بكر اليرقاني لافقيه الحافظ رحمه الله تعالى
عن الشيخ كونه يقول فيما رواه له عن ابي القاسم عن عبد الله ابراهيم الحرجاني
الا يندوني سمعت ولا يقول حدثنا ولا اخبرنا وذكر له ان ابا القاسم كان
مع ثقته وصلاحه عيلا في الرواية فكان اليرقاني يجلس خيت لابن ابراهيم
ولا يعلم بحضوره فسمع منه ما يحدث به الشخص الداخل اليه فلذلك يقول
سمعت ولا يقول حدثنا ولا اخبرنا لان قصده كان الرواية للدخول اليه وحده
ولما قوله قال البناء لان اذكر لنا دلالة فمن قبيل قوله ثنا فلان غير انه
لا يتم بما سمعه منه في الذاكرة وهو به اشبه من حدثنا وقد حكينا في فصل
التعليق عقيب النوع الحادي عشر عن كثير من الحديث استعمال ذلك معبرين
به عما جرى بينهم في المذكرات والمناظرات زاد فصح العبارات في ذلك ان يقول
قال فلان او ذكر فلان من غير ذكر قوله لي ولنا ونحو ذلك وقد قد مننا
في فصل الاسناد المعنعن ان ذلك وما اشبهه من الالفاظ محمول عندهم
على السماع اذا عرفت لغاؤه له وسامعه منه على الجملة لا سيما اذا عرفت من حاله
انه لا يقول قال فلان الا فيما سمعه منه وقد كان حجاج بن محمد لا عور يروى

من ان حريجه كنهه ويقول بها قال ابن حريجه نحوها الساس عنده واحس قبحا
 برواياته وكان قد عرف من حاله انه لا يروي الا ما سمعه وقد خصص الخطيب
 ايربكر الخاطوط القول بعمل ذلك على السماع من عرف معاذته مثل ذلك والخلفاء
 المعروفين ما دوا مذكورة والله اعلم القسم الثاني من اسماء الاخذ والتحمل
 القراء على السيرة واكثر الحديثين ليسموا بها عرضا من حيث ان القارئ
 يعرض على السيرة ما يقرأ وكما يعرض القرآن على المقرئ وسواء كنت اس
 القارئ او قرا عديك وان سمع او قرأ من كتاب او من حفظك او كان
 الشيخ يحفظه ما يقرأ عليه ولا يحفظه لكن يمسك اصله من اوقته غير ان
 خلاف ان هذا رواية صحيحة كما حاكى عن بعض من لا يبعد غلظه واحتملوا
 فيهما مثل السماع من لفظ الشيخ في الرقية او دونه او نقره نقل عن ابي حنيفة
 وانزل في ذيب وغيرهما ترجم القراء على الشيخ على السماع من لفظه وروى ذلك
 عن مالك ايضا ذكر عن مالك وغيره انها سواء وقد قيل ان التسوية بينهما
 مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة ومذهب مالك واجمعيه وانما اخذ
 عن علماء المدينة ومذهب الحارثي وغيرهم والتصحيح ترجم السماع من لفظ الشيخ
 والحكم بان القراءة علمية مرتبة تامة وقد قيل ان هذا مذهب جمهور أهل الشرق
 ولما العبارة عنهما عند الرواية بها وهم على مراتب اخودها واسلمها
 ان يقول قرأت على فلان او قرئ على فلان وانا اسمع واقرأ به في هذا
 ما ينم عن غير اشكال ويتلوه ذلك ما يجوز من العبارات في السماع من لفظ
 الشيخ مطلقة اذا لقي بها ههنا مفيدة بان يقول حدثنا فلان قرأه عليه
 واخبرنا قراءته عليه وهذا كذا وكذا كذا تشدنا قراءته عليه في السمع
 واما اطلاق حدثنا واخبرنا في القراءة على الشيخ فقد اختلفوا فيه علماء مذهب

فمن اهل الحديث من ينسب منها جميعا وقيل انه قول ابن المبارك ولا يحسن
 يحيى التميمي واحمد بن حنبل والنسائي وغيرهم ومنهم من ذهب
 الى تجويز ذلك وانه كالسماع من لفظ الشيخ في جواز اطلاق حديثنا وامخبرنا
 وابنائنا وقد قيل ان هذا ذهب معظم البخاريين والكوفيين وقوله لزهري
 ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان في اخري من الامة
 المتقدمين وهو مذهب البخاري صاحب الصحيح في جماعة من
 المحدثين ومن هؤلاء من اجاز فينا ايضا ان يقول سمعت فلانا والمذهب
 الثالث الفرق بينهما في ذلك والمنع من اللان حدثا وتجوزا لطلاق
 اخبرنا وهو مذهب الشافعي اصحابه وهو منقول عن مسلم صاحب الصحيح
 وجهود اهل المشرق وذكر صاحب كتاب الانصاف محمد بن الحسن التميمي
 الجوهري المصري ان هذا مذهب اكثر من اصحاب الحديث الذين لا يحسن
 احد وانهم جعلوا اخبرنا علما يقوم مقام قول قائله انا قرأته عليه لانه لفظ
 به لو قال ومن كان يقول به من اهل زماننا ابو عبد الرحمن النسائي في
 جماعة مثله من حديثنا قلت وقد قيل ان اول من احدث الفرق
 بين هذين اللفظين ابن وهب ببصرى وهذا يدفعه ان ذلك مروي
 عن ابن جرير ولا وراعي حكاها عنها الخطيب بوبكر الا ان يعنى انه اول
 من فعل ذلك ببصرى والله اعلم فالت الفرق بينهما صار هو الشافعي الغالب
 على اهل الحديث والاحتجاج بذلك من حيث اللغة عناء وتكلف وحسب
 ما يقال فيه انه اصطلاح منهم ارادوا به التمييز بين النوعين ثم سحر
 النوع الاول يقول حدثنا القوية اشعاره بالنطق والشافعية ومن احسن
 ما يحكى فمن يذهب هذا المذهب ما حكاه الحافظ ابو بكر البرقاني

عن ابن حاتم محمد بن يعقوب انه روى احدا من مشايخ اهل الحديث بمخبره ان
انه قرأ على بعض المشيخ عن القريبي صغير البخاري وكان يقول له في كل
حديث حدثكم القريبي فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يقول انه انما
سمع الكتاب من القريبي قرأه عليه فاعاد ابن حاتم قراءة الكتاب كله
وقال له في جميعه اخبركم القريبي والله اعلم تقريرا **الاول** اذا كان اصل
الشيخ عند القراءه عليه بيد غيره وهو لم يوق به مزاع لما يقرأ اهل ذلك
وان كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه فهو كما لو كان اصله بيد نفسه بل ولى
معاصد ذهني شخصين عليه وان كان الشيخ لا يحفظ ما يقرأ عليه فهذا
ما اختلفوا فيه فرأى بعض اية الاصول ان هذا سماع غير صحيح والمختار ان
ذلك صحيح وقه عمل معظم المشيخ واهل الحديث فاذا كان الاصل بيد القارئ
وهو يوقون به دينا وعرفه فذلك الحكم فيه واولي بالتصحيح واما اذا كان
اصله بيد من لا يوقون بما سآله له ولا يوقون اهماله لما يقرأ فسواء كان
بيد القارئ او بيد غيره في انه سماع غير معتد به اذا كان الشيخ غير
حافظ للقرو عليه واسماعه **الثاني** اذا قرأ القارئ على الشيخ فائلا اخبرك
فلان او قلب اخبرنا فلان او نحو ذلك والشيخ ساكت مصبح اليه فاهم لذلك
غير منكره فهذا كاف في ذلك واشترط بعض الظاهرية وغيرهم اقرار الشيخ
نطقا وبه قطع الشيخ ابواسحاق الشيرازي وابوالفتح مسلم الرازي وابونضر
ابن الصلاح من الفقهاء المشافعين وقال ابونضر ليس له ان يقول حدثني
او اخبرني وله ان يعمل بما قرئ عليه واذا المراد روايته عنه قال قرأت
عليه او قرئ عليه وهما سماع وفي حكاية بعض المصنفين الخلاف في ذلك
ان بعض الظاهرية شرط اقرار الشيخ عند تمام اسماع بان يقول القارئ

الشيخ هو كما قرأته عليك فيقول نعم والصحيح ان ذلك غير لازم وان سكوت
 الشيخ على الوجه المذكور باطل منزلة تصريحه بتصديق القارى اكتفاء
 بالقول الظاهرة وهذا مذهب الجاهل من الفقهاء والمحدثين وغيرهم
 والله اعلم الثالث فيما نروي عن الحاكم الى عبد الله الحافظ رحمه الله قال الذي
 اخذاه في الرواية وعمدت عليه الترمذي وناحى وائمة عصرى ان يقول
 في لذي ياخذ من الحديث لفظا وليس معه احد حدثني فلان وما ياخذ
 من الحديث لفظا مع غيره حدثنا فلان وما فرأ على الحديث بنفسه اخبرني
 فلان فما قرئ على الحديث وهو حاضر اخبرنا فلان وقد روينا نحو ما ذكره
 عن عبد الله بن وهب صاحب مالك رضى الله عنهما وهو حسن
 رائق فان شك في شئ عنده انه من قبيل حدثنا واخبرنا او من قبيل
 حدثني واخبرني لزمده في انه كان عند العمل والسمع وحده
 او مع غيره فليقل حدثني او اخبرني لان عدم غيره
 هو الاصل ولكن ذكر على بن عبد الله المديني الامام عن شيخه يحيى
 ابن سعيد القطان الامام فيما اذا شك ان الشيخ قال حدثني فلان او قال
 حدثنا فلان انه يقول حدثنا وهذا يقتضي في ما اذا شك في سماع نفسه
 في مثل ذلك ان يقول حدثنا وهو عندي يتوجب ان حدثني اكمل مرتبة
 وحدثنا يقتضي مرتبة فليقتصر اذا شك على ناقص لان عدم الزائد هو الاصل
 وهذا لطيف ثم وجدت الحافظ احمد البيهقي قد احتار بعد حكاية قول لفظا
 ما قدمته ثم ان هذا التفصيل من اصله مستحب وليس بواجب حكاة
 اللطيف الحافظ عن اهل العلم كافة فجاوزه اذا سمع وحده ان يقول
 حدثنا او نحن لجراد ذلك الواحد في كلام العرب وجاوزه اذا سمع في جماعة

ان يقول حدثني لان الحديث حدثه وحدث غيره والله اعلم الرايع
 دويناعن ابي عبد الله احمد بن حنبل رضى الله عنه انه قال اتبع لفظ الشيخ
 في قوله حدثنا وحدثني وسمعت واخذنا ولا نعذر ولا قلت ليس لك فيما تجد
 في الكتب لمولفة من روايات من تقدمك ان تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه
 اخبرنا تجد ثنا وحدثنا ذلك وان كان في اقامة احدهما مقام الآخر خلاف
 وتفصيل سبق الاحتمال ان يكون من قال ذلك ممن لا يرى التسوية بينهما
 ولو وجدت في ذلك اسنادا عرفت من مذهب رجاله التسوية بينهما
 فاقامت احدهما مقام الآخر من باب تجويز الرواية بالمعنى وذلك
 وان كان فيه خلاف معروف والذي نراه لا مقتناع من اجراء مثله في ابدال
 ما وضع في الكتب لمصنفة والمجامع المجرعة على ما يستدكر ان شاء الله تعالى
 وما ذكره للخطيب بوبكر في كفايته من اجراء ذلك الخلاف وهذا فيقول
 عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ الحديث غيره موضوع في كتاب مولف
 والله اعلم الخاضع لعل في صحة سماع من ينسخ وقت القراءة فترك عن
 الامام ابراهيم الحربي في احد زعمي الماخذ والاسناد ابي اسحاق الا سفيان
 العمري الاصولي وغيرهم تنفي ذلك وقد رويناعن ابي بكر احمد بن اسحاق الضبي
 اخذ ائمة الشافعيين بخبر اسان انه سئل عن يكتب في السماع فقال يقول
 حضرت ولا يقل حدثنا ولا اخبرنا فورد عن موسى بن هرون العمال تجويز
 ذلك وعن ابي حاتم الرازي قال كتبت عند عاذم وهو لقي او كتبت
 عند عمرو بن مزروع وهو يقرأ وعن عبد الله بن المبارك انه قرأ عليه وهو يقرأ شيئا غير
 ما يقرأ ولا يقرأ من نسخة من السامع السمع من السمع قلت فخير هذه التفصيل فنقول كذا
 اذكار النسخة بحيث يمنع معه فهم الماخذ حتى يكون الوايل السمع كانه متوقف على ما

بحيث لا يمنع منه التزم كمثل دار ويناظر الحافظ العالم الحسن بن طغتي
 حضر في حديثه محاسن اسماعيل الصفار فجلس يشرح جزءه كان معه واسم اعيل
 عليه فقال له بعض الحاضرين لا يصح مما سمعك وانت تنسخ فقال في حق الاملاء
 خلاف فهاك ثم قال تحفظكم احلاً الشيخ من حديث الخالان فقال له فقال
 الدار طغتي مائة ثمانية عشر حديثاً من الاحاديث فوجدت كما قال
 ثم قال ابو الحسن الحديث الاول منها عن فلان عن فلان ومثله كذا
 والحديث الثاني عن فلان عن فلان ومثله كذا اولهم يزل به كذا اسانيد
 الاحاديث ومتوهمها على ترتيبها في الاملاء حتى اني على اخرها فتبني الناس
 منه والله اعلم السامع ما ذكرناه في النسخ من التفصيل يجري مثله فيما
 اذ كان الشيخ او السامع يتحدث او كان القاري حفيظ القراءة يفرط في
 الاسراع او كان يهتم بحديث يخفى بعض الكلام او كان السامع بعيداً عن
 القاري والشبه ذلك ثم ان الظاهر انه يعي ذلك عن القدر
 اليسير من الكلمة والكلمتين ويستحب للشيخ ان يحير الجميع السامعين
 رواية جميع الحروف والمكاتب اذ يسمع وان جرى على كماله اسم السامع واداب
 اخذ منهم خطه بذلك كتب له سمع من هذا الكتاب واخرت له دوايت
 عفاً ومخوذاً هذا كما كان بعض الشيوخ يفعل وقيامه يرويه عن الفتية
 ابي محمد بن ابي عبد الله بن عتايك لقيه الا نذكره عن ابيه رحمه الله
 انه قال لا غناء في السماع عن الاجابة لانه قد يغلط القاري ويعمل الشيخ او يغفل ^{الشيخ}
 ايكال القاري ويعقل السامع فيميز له ما فات بالاحاديث هذا الذي ذكرناه في تحقيق
 سنن وقد روي عن صالح بن احمد بن حنبل قال قلت لابي اسئلكم عن الحرفين
 انك اذكرنا ولا يفهم عنه تروى ان يروى ذلك عنه قال ارحون لا تسين

هذا ويبلغنا عن خلف بن سالم المخزومي قال سمعت ابن عيينة لقول ناعور بن
 دسان يريد حدثنا عمرو بن وسلة لكن اقتصر من حديثنا على التور والاف فاذا قيل
 له قل حدثنا عمرو قال لا اقول لا في لم اسمع من قوله حدثنا ثالثة اخرت
 وهي حذف لكثرة الرخام قلت وقد كان كثير من اكابر الحديثين يعظم
 الجمع في مجالسهم حيا حيا بما بلغ الوفا موافقة وبلغهم عنهم المستملين
 فيكنون عنهم بواسطة تبليغ المستملين فاجاز غير واحد لهم رواية
 ذلك عن المولى رويها عن الامام شريك رضي الله عنه قال كنا نجلس الى ابراهيم
 فتسمع الحلقة فرما يحدث بالحديث فلا يسمعه من يثني عنه فيسأل
 بعضهم بعضا عما قال ثم يروونه وما سمعوه منه وعن حماد بن زينة
 انه ساله رجل في مثل ذلك فقال يا ابا اسمعيل كيف قلت فقال
 استفتيهم ممن يليك وعن ابن عيينة ان ابا مسلم المستملي قال له ان الناس
 كثير لا يسمعون قال تسمع انت قال نعم قال فسمعهم وابي اخرون ذلك
 دويما عن خلف بن عليم قال سمعت من سبعين الثوري عشرة آلاف
 حديث او نحوها فكنيت استفهم جليسي فقلت لزايدة فقال لي لا يحدث
 منها الا بما يحفظ بقلبك وسمع اذنك قال فلقيتها وعن ابي نعيم
 انه كان يرى فيما سقط عنه من الحديث الواحد والا سمع مما سمع من غيره
 ولا عمن واستفهمه من اصحابه ان يرويه عن اصحابه لا يروى عن ذلك
 واصحاله قلت الاول تساهل بعيد وقد روي ناعور عن ابي عبد الله بن سنان الحافظ
 الاصحاح اني انه قال لو احدث من اصحابه يا فلان يكذبك من السماع شبه هذا
 اما متاول او متروك على قائله ثم وجدت عن عبد الغني بن سعيد الحافظ
 عن حماد بن محمد الحافظ باسناد عن عبد الرحمن بن مهدي قال يكفيك

من الحديث ثمة قال عبد الغني قال لنا حمزة يعني اذا سئل عن اول شيء
عرفه وليس يعني التسهيل في السماع والله اعلم السامع يصح السماع ممن هو
وراء حجاب اذا سمع صوته فيما اذا حدث بلفظه واذا عرفت حضوري
بسمه منه فيما اذا قرئ عليه وينبغي ان يحتمل الاعتماد في معرفة صوته
وحضوري على خبر من يوثق به وقد كانوا يسمعون من عاينته رضي الله
وعنها من غيرهما من اذ واج رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء حجاب يروونه
عنهم اعتمادا على الصوت واجتمع عبد الغني سعيد الحافظ فذلك
بقوله صلى الله عليه وسلم ان بلا لينا دي بلييل فكلوا واشربوا حتى
يبيادى ابن ام مكتوم وروى باسناد عن شعبة انه قال اذا حدثك
المحدث فلم ترو وجهه فلا ترو عنه فلعله شيطان قد تصوره في صورته
يقول حدثنا واخبرنا والله اعلم الثامن من سمع من شيخ حديثا ثم قال
له لا ترو عنه ولا أدن لك في روايته عنه قال لست اجيزك به
او رجعت عن اعتمادى اياك به فلا ترو عنه غير مستند لك الى انه
اخطأ فيه او شك فيه ونحو ذلك بل متعه من روايته عنه مع خرمه
بانه حديثه وروايته بذلك غير مبطل لسماعه ولا مانع له من روايته عنه
وسأل الحافظ ابو سعد بن عليك النيسابوري عن الاستاذ ايا السخى لا سقر في
شرحها الله عن محمد بن الحسن بن السماع قوما فيهم غيرهم سمع منه من غير علم الحديث
به هل يجوز له رواية ذلك عنه فاجاب بانه يجوز ولو قال الحديث اني اخبر
ولا اخبر فلا ترو عنه والله اعلم التمام الثالث من اقسام طرق نقل
الحديث وتجليه الاحيائة وهي متنوعة انواعا اولها ان يميز بعين فيعين
مثل ان يقول اجرت لك الكتاب لفلان او ما اشتمل عليه فهو مستهذه

بهذا علل أنواع الإجازة المحبذة عن المناولة وترغم بعضهم أنه لا خلاف
 في حوازها ولا خلاف في أهل الظاهر وإنما خلافتهم في غير هذا النوع وقد
 انما صيغ الوليد لباح المالك فاطن نف الخلف وقال لا خلاف في حواز
 الرواية ولا جازة من سلف هذه الأمة وظفتها وأدعى إليها من غير
 تفصيل وحك الخلاف والعمل ما قلت هذا باطل فقد خالف في حوار الرواية
 ما لا جازة جماعات من أهل الحديث والفقهاء والأصوليين وذلك إحدى
 الروايات عن الشافعي رضي الله عنه روى صاحب الربيع بن سليمان
 قال كان الشافعي لا يرى الإجازة في الحديث قال الربيع أنا الخالف لما نعى
 في هذا وقد قال بإبطالها جماعة من الشافعيين منهم القاضي خستين
 ابن محمد المروزي وأبو الحسن الماوروي وقبة تطيع الماوروي
 في كتابه الحاوي ومراه في مذهب الشافعي وقال الأحميد الوجائز
 الإجازة لبطل الرحلة وترى أيضا هذا الكلام عن شعبة وغيره وقمن
 الطلها من أهل الحديث الإمام إبراهيم بن إسحق الحربي وأبو محمد عبد الله بن محمد
 الأصمعيان الملقب بابي الشيخ والمافظ أبو نصر الوائلي السنجري وعك أبو نصر شافعي
 عن بعض من لقبه قال أبو نصر وسمعت جماعة من أهل العلم يقولون قول الحديث
 ولا جازت لك أن تروى عنه تقديرة قد جازت لك ما لا يجوز في الشرع
 لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع قلت ويشبه هذا ما حكاه أبو بكر
 محمد بن ثابت الجعفي أحد من أهل الإجازة من الشافعية عن أبي طاهر
 الدباس خدامية الحنفية قال من قال لغیر جازت لك أن تروى عنه
 ما لا يسمع فكأنه يقول اجزت لك أن تكذب علي ثم ان الذي استقر
 عليه العمل وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم القول

يتخير الأجازة ولإبادة الرواية بها وفي الاحتجاج لأنك غموض وفتنة
 إن تقول إذ أجازته أن تروى عنه مروياته وقد أخذت بها جملة فهي
 كما لو أخبرت تفصيلا وأخبارها بها غير متوقفة على التصريح بنطبقها
 في القراءة على الشيخ كما سبق وإنما الغرض حصول كمال فهمها وفهم
 وذلك يحصل بالأجازة المفهمة والله أعلم ثم أنه كما يجوز الرواية
 بالأجازة يجب العمل بالرواية بها خلافا لمن أهل الظاهر ومن تابعهم
 أنه لا يجب العمل به وأنه جار مجرى المرسَل وهذا باطل لأنه ليس في
 الأجازة مما يقدح في اتصال المنقول بها وفي الثقة به والله أعلم
 النوع الثاني من أنواع الأجازة أن يجيز لمعين في غير معين مثل أن تقول
 اجزت لك أو لكم جميع مسموعاتي أو جميع مروياتي وما أشبهه
 ذلك فالخلاف في هذا النوع أقوى وأكثر والجمهور من العلماء المحدثين
 والفقهاء وغيرهم على تحريم الرواية بها أيضا وعلى إيجاب إجازة كل
 شرطه والله أعلم النوع الثالث من أنواع الأجازة أن يجيز لمعين
 بوصف العموم مثل أن يقول اجزت للمسلمين أو اجزت لكل أحد أو اجزت
 لمن ادعى مني وما أشبه ذلك فهذا النوع من كمال فيه المسامحة من
 جوار أصل الأجازة واختلفوا في جوازها فإن كان ذلك مطلقا بوصف
 خاص أو نحوه فهو مولى للجواز اقترب وأمن جواز ذلك كله عند الخطيب
 الحافظ وروينا عن أبي عبد الله بن مودة الحافظ أنه قال اجزت لمن
 قال لا إله إلا الله وجوز القاضي أبو الطيب الطبري أحد المتأخرين المحققين
 فيما حكاه عنه الخطيب الأجازة لجميع المسلمين من كان منهم من ادعى
 الأجازة وأجاز أبو محمد بسعيه أحدا لاجل من شيوخه من دخل

سأقرطبة من طلبية العلم وواقفته على جواز ذلك جماعة ستم انو عبد الله
 ابن عتاب رضي الله عنهم وابناي من سأل الحازمي ابا بكر عن الاجازة العامة
 هذه فكان من جوابه ان من ادركه من الحفاظ نحو ابى العلاء الحافظ
 وعبد الله كانوا يميون الى الجواز قلت ولم نرو ولم نسمع عن احد من
 يقتدى به انه استعمل هذه الاجازة فزوى بها ولا عن الشرذمة
 المتأخرة الذين سوغوها والاجازة في اصلها ضعف وتزداد بهتارا
 بالتوسع والاسترسال ضعفا اكثر لا ينبغي احتماله والله اعلم النوع الرابع
 من انواع الامارة الاجازة للجهول او بالجهول وتشت بذيلها الاجازة
 المتعلقة بالشرط وذلك مثل ان نقول اجزت لمحمد بن خالد الدمشقي و
 في وقته ذلك جماعة مشتركون في هذا الاسم والسبب ثم لا يعين المجاز له
 منهم او يقول اجزت لعلاء ان بروى عنه كتاب السنن وهو بروى جماعة
 من كتب السنن المعروفة بذلك ثم لا يعين فيه الاجازة فاسد ولا قائدة
 لها ولتب من هذا الفصل ما اذا الحازم جماعة مسمين معينين بالنسابة
 والمجاز جاهل باعيانهم وعراوت بهم فهذا غير قادر كما لا يقدر عند ثم
 معرفته به اذا حضر شخصه في السماع منه والله اعلم وانما اجازة المستحقين
 المنتسبين في الاستجادة ولم يعرفهم باعيانهم ولا بالنسابة ثم ولا يعرف
 عددهم ولم يتصفح اسماءهم واحدا فواحد فينبغي ان يصح ذلك ايضا كما يصح
 سماع من حضر مجلسه السماع منه وان لم يعرفهم اصلا ولم يعرف عددهم
 ولا تصفح اسماءهم واحدا واحدا واذا اقال اجزت لمن يشاء فلان ونحو ذلك
 هذا فيه جهالة وتعليق بشرط فالظاهر انه لا يصح وبذلك افته القاض
 ابو الطيب لطبري الشافعي اذا سأل الخطيب الحافظ عن ذلك وعلل بانه

اجازة لمجهول فهو كقولنا اجزت لبعض الناس من غير تعيين وقد يعلى ذلك
 ايضا لما في من التعليق بالشروط بان لا يفسد بالجهالة يفسد بالتعليق على
 ما عرفت عند قديمي الحكمه الخليل عن أبي يعلى في الفهرست والي الفصل
 ابن عمر بن الخطاب انما اجاز ذلك وهو لا يفسد بالجهالة كانوا مشاخره واحكام
 ببغداد اذ اذكوه في اليمامة برفيع في ثاني الحال عند وجود المشبهه
 بخلاف الجهالة الواقعة فيما اذا اجاز لبعض الناس واداك اجزت لم يشاء
 فهو كما قال اجزت لمن شاء فلان بل هذه الكثر جهالة وانتشار امر حيث
 انما معلقة بمشيه من لا يخص عددهم بخلاف ذلك ثم هذا فيما اذا اجاز
 لم يشاء لا اجازة منه له فان اجاز لمن شاء الرواية عنه فهذا هو بالخيار
 من حين ان مقتضى كل اجازة تفويض الرواية لها الى المشيه فبما كان
 هذا مع كونه بصيغة التعليق تصريحا بما يقتضيه الاطلاق وحكاية
 الحال لا تعقب في الحقيقة ولهذا اجاز بعض ائمة الشافعية في السبع ان يقول
 بعقبك هذا يكذب ان شئت فيقول قبلت ووجد بخط أبي الفتح محمد بن
 الحسين الا نرى الوصل الحافظ اجزت رواية ذلك لجميع من احب ان يروى
 ذلك عنه واما اذا قال اجزت لفلان كذا وكذا ان شاء روايته عنه وذلك
 ان شئت او احببت او اردت فلا فهو لا يقرى ان ذلك جابر اذ قد استفت
 فيه بالجهالة وحقيقة التعليق ولم يبق سوى صيغته والعلم عند الله تعالى
 النوع الخامس من انواع الاجازة الاجازة للمعذور ولندكره الاجازة
 للطفل الصغير هذا النوع خاص فيه قوم من المتأخرين واختلفوا في جواز
 ومثاله ان يقول اجزت لمن يرا لفلان فان عطف المعذور في ذلك على
 المرجوح بان قال اجزت لفلان ومن يرا لفلان اجزت لفلان ولعلك بعقبك

أما تأسيه له ذلك اقربا للجواز من الاول ومثل ذلك جازا
 الشك في رضى الله عنه في الوقت للقسم الثاني دون الاول وقد اجاز أصحاب ما
 والحدبة رضى الله عنه ما ومن قال ذلك منهم في الوقت القسمين كل ما وعد
 هذا الثاني في الاجازة من المحدثين المتقدمين ابو بكر بن كزيب وادعيت
 فانار ويباعنه انه سئل الاجازة فقال فاجزت لك ولا ولا
 طبل الحبله يعي الدين لم يولد والبعد واما الاجازة للمعدوم ابتداء
 من غير عطف على موجود فقد اجازها الخطيب بوبكر الحافظ وذكراته
 سمع ابو يعلى الرقاع الخليل وابو الفضل بن عمرو الساماني يحيزان ذلك
 وحكي جواز ذلك ايضا ابو نصر بن الصباغ الفقيه فقال ذهب قسم
 الى انه يجوز ان يجيز لمن لم يخلق قال وهذا انما ذهب اليه من يعتقد
 ان الاجازة اذن في الرواية لا صحادة ثم بين بطلان هذه الاجازة
 وهو الذي استقر عليه راي شيخه القاضي ابى الطيب الطبري الامام
 وذلك هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره لان الاجازة في حكم الاخبار جملة
 بالمجاز على ما قدمنا في بيان صحة اصل الاجازة فكما لا يصح الاخبار
 للمعدوم لا يصح الاجازة للمعدوم ولو قلنا ان الاجازة اذن فلا يصح
 ايضا ذلك للمعدوم كما لا يصح الاذن في باب الوكالة للمعدوم ولو قلنا
 في حالة لا يصح فيه الماذون فيه من الماذون له وهذا ايضا وجب
 بطلان الاجازة للطفل الصغير الذي لا يصح سماعه وقال الخطيب
 سألت القاضي ابى الطيب الطبري عن الاجازة للطفل الصغير هل
 يعتبر في صحته اسنة او تميزة كما يعتبر ذلك في صحته سماعه فقال لا يعتبر
 ذلك قال فقلت له ان بعض اصحابنا قال لا تصح الاجازة لمن لا يصح

سماعه فقال قد يصح ان يحجز ذلك للغائب عنه ولا يصح السماع له وحقه
 للخطيب لصحة الظن بان الاحاذة اعماها اباحة المحجز للمحجز له ان يروي عنه
 ولا نأخذ بصريح العادل وغير العادل قال وعليه هذا رأينا كفاية سوخنا
 يجوزون الاطفال الغيب عنهم من عمران لسالوا من مبيع اسما لهم
 وسأل تسنهم ولم يروهم اجازوا لمن لم يكن مولود في الحال فلبس كاهنهم
 راوا الطعل هل لا تحتل هذا الموع من انواع تحمل الحديث ليودي به بعد
 حصول اهليته حرصا على توسيع السند الى نفع الاستاذ الذي اخضرت
 هذه الامه وتقريبه من رسول الله صلى الله عليه وسلم الموع السادس
 من انواع الاحاذة اباحة ما لم يسمعه المحجز ولم يتحمله اصلا بعد لبرواية
 المحجز له اذا اخذ له المحجز بعد ذلك آخرون من آخر عن القاضي عياض يرويه
 من تصالاه وروته بالمعرب قال هذا لما روى عن الامام علي بن السائب ورايت بعض
 المساحير والعصرمان يصفونه ثم حكى عن ابي الوليد يونس بن مغتب
 قاضي وطنة انه سئل الاحاذة بجميع ما رواه الال ما يجهل وما يروي به
 بعد ما يبيع من ذلك فعضد لسائل فقال له بعض صحابه يا هذا يبيعك
 سالم ياخذ هذه الحال قال عياض وهذا هو الصريح وان يبيع
 هذا اعلم ان الاحاذة في حكم الاخبار بالمحارملة او هي اذن فان جعلت في
 حكم الاخبار لم يصح هذه الاحاذة اذ كبرت تحجز بما لا خبر عنه منه وان
 جعلت داللة على خلاف في لصحبه اذن في ما بال اليك كاله فيما
 لم يملكه التوكيل بعد سئل ان يوكله في بيع العبد الذي يريد
 ان يسند له وقد اجاز ذلك بعض اصحاب السانف والصغير بطالار هذه
 الاحاذة وعليه هذا متعين على من يريد ان يروي بالاحاذة عن آسيف

لجازله جميع مسموعاته مثلاً في بحث جده يعلم ان ذلك الذي يريد روايته
 عنه ما سمعه قبل ناري هذا الاجازة واما اذا قال اجزت لك حاصراً فيجب عليه
 من مسموعاتي هذا ليس من هذه القبيل وقد فعله الدارقطني وغيره
 وجاهلان يروى بذلك عنه ما صح عنه لا بعد الاجازة انه سمعه قبل الاجازة
 ويجوز ذلك ان اقتصر على قوله ما صح عندك ولو نقل ما صح لان المراد
 اجزت لك ان تروى عنه ما صح عندك والمعتبر اذا فيه صحة
 ذلك عند صاحبه الرواية والله اعلم النوع السابع من انواع الاجازة اجازة
 الحازم مثل ان يقول الشيخ اجزت لك مجازاتي او اجزت لك رواية ما اجزيت
 روايته فمنه من ذلك بعض من لا يتدبره من المتأخرين والصحيح والذي عليه
 العمل ان ذلك جائز ولا يشبه ذلك ما امتنع من توكيل التوكيل بخلاف التوكيل
 ووجدت عن ابي عمر السفاقي الحافظ المغربي قال سمعت ابا نعيم الحافظ
 الاصبهاني يقول الاجازة على الاجازة قوية جائزة وحكم الحطاب الحافظ
 بنحو ذلك عن الحافظ الامام ابي الحسن الدارقطني والحافظ ابي العباس المعروف
 بابن عقدة الكوفي وغيرهما وقد كان الفقيه الزاهد نصير بن ابراهيم
 المقدسي يروى بالاجازة عن الاجازة حتى ربما والى في روايته بين
 اجازات ثلاث ويتبع من يروى بالاجازة عن الاجازة ان يتأمل كيفية
 اجازة شيخه ومقتضاها حتى لا يروى بها ما لم يندرج تحتها فاذا كان
 مثلاً صورة اجازة شيخه اجزت له ما صح عنه ومن سماعه في رأسه
 شيئاً من مسموعات شيخه فليس له ان يروى ذلك عن شيخه عنه حتى
 يستبين انه مما كان قد صح عنه شيخه كونه من مسموعات شيخه الذي
 تلك اجازة ولا يكتبه في حديثه ذلك عند كل عمل بلفظه وتفسيره

ومما لا يتصوّر من هذا واما مثاله فيكثر عساره والله اعلم بهذا في انواع الاجازة
 التي نرى الحاجة الي بيانها ويتركب منها انواع اخرى يعرف المتأمل حكمها
 مما يليناه ان شاء الله تعالى ثم اننا ننسب على امور احدثها رويناه عن
 ابي الحسين احمد بن فارس لا يديب المصنف رحمه الله قال معنى الاجازة
 في كلام العرب ما خذ من جوار للماء الذي يسقاه المال من الماشية
 والحديث يقال منه استجرت فلانا فاجازني اذا اسقاك ماء لا رصك
 او ما شئت كذلك طالب العلم يسأل لعالم ان يجيزه علمه فيجيزه اياه
 قلت ولجيز على هذا ان يقول اجزت فلانا مسموعاتي او مروياتي فيجزيه
 بغير حرف جر من غير حاجة الى ذكر لفظ الرواية او نحو ذلك ويحتاج
 الى ذلك من يحصل الاجازة بمعنى التسوية والاذن ولا باحة وذلك هو
 المعروف فيقولوا اجزت لفلان رواية مسموعاتي مثلاً ومن يقول منهم
 اجزت له مسموعاتي فعلى سبيل الخلاف الذي لا يخفى نظيره والله اعلم
 الثاني انما يستحسن الاجازة اذا كان المجاز عالماً بما يجيز والمجاز له من
 اهل العلم انما ترسم وترخيص يتاهل له اهل العلم السيس حاجتهم اليها
 وبالغ بعضهم في ذلك فجعله شرطاً فيها وحكاية ابي عباس الوليد بن
 بكر المالك عن مالك رضي الله عنه وقال الحافظ ابو عمر الصمعي انما لا يجزى
 الا ما هو بالصناعة وفيه شيء معين لا يشك اسناده والله اعلم الثالث
 ينبغي المجاز اذا كتب جائزته ان يلفظ لها فان اقتصر على الكتابة كان ذلك
 اجازة جائزة اذا اقرى بفعل الاجازة غير انها انقص مرتبة من الاجازة
 للملفوظ لها وغير مستوعده تصحيح ذلك يحجر هذه الكتابة والرواية التي جعلت
 فيه القراءة على الشيخ مع انه لم يلفظ بها قرئ عليه اخباراً منه فآثرى عليه ما تقدم

سيانه الله اعلم القسم الرابع من اقسام طرق تحمل الحديث وتلقيها للمكان
 وهي على نوعين احدهما المناولة المقررة بالاجازة وهي اهل انواع الاجازة
 على الاطلاق وكما سورهنا الى سد فم الشيخ لا الطالب صل سماعه او في
 مقابلته ويقول هذا اسماعيل وروايته عن فلان فانه عنه او اياه
 روايته عنه فيمكنه اياه او يقول خذوا نسخة وابل تم رده اليه
 ومنها ان يجي الطالب الى الشيخ بكتاب وجزء من حديثه فيعز
 الشيخ وعرضه من ميقظ لم يعده اليه ويقبل له وقتت على ما فيه
 وهو حديثي فلان او روايتي عن شيخي فيه فانه عنه واجزت
 روايته عنه وهذا قد سماعه غير واحد من ائمة الحديث عرضا وقد
 حكاهما في القولية على الشيخ ان اسم عرضا فليس ذلك عرضا لقراءة
 عرضا اما لانه فانه امام وهذه المناولة المقررة بالاجازة حاله على السمع
 عنه مالك وجاءت من ائمة اصحاب الحديث وحكم الحاكم ابو عبد الله لانه
 الناسا يري في عرض المناولة المذكور عن كثير من المتقدمين انه سماع
 وهذا مظهر في سائر ما يات من صور المناولة المقررة بالاجازة فمن
 حكم الحاكم ذلك منهم ابن شهاب الزهري وربعة الرازي ومحيي بن اسعد
 ومالك بن الحسن بن ابي عمير بن المدائني ومجاهد وابو الزبير وابو عبد
 في جماعة من الكتيبة وعقبة وابراهيم النخعي والسعبي في جماعة من الكتيبة
 وقلاية وابو العالمة وابو المتوكلي الناجي في طائفة من المصريين وابن وهب
 وشعبة طائفة من المصريين واخرون من انسابهم ونحو ذلك
 طائفة من مشايخه على ذلك وكلامه بعض التحليل من حيث كونه حله
 ما ورد في عرض القراءة فيما ورد في عرض المناولة وسأولم يصح

حديثاً او سماعاً ولا يقول او لا عنه او اجزت لك روايته عنه ونحو ذلك
 فانه سواء محتمل لا يجوز الرواية بها عما بها غير واحد من الفقهاء لا سيما
 على الحديث من ابن ابي ابيها وسوغوا الرواية بها وحكي للخطيب عن ابي
 من اهل العلم انهم صححوا اجازوا الرواية لها وسند ذكر ان شاء الله
 سبحانه قول من اجاز الرواية لمجرد اعلام الشيخ الطالبان هذا الكتاب سماعاً
 من فلان وهذا يزيد على ذلك ويتبرج بما فيه من المناولة فانما لا يخلو من اشعار
 بالاذن في الرواية والله اعلم **القول في عداوة الراوي بطريق المناولة والاجازة**
 حكى عن قوم من المتقدمين ومن بعدهم انهم جيزوا اطلاق حديثنا
 واخبرنا في الرواية والمناولة حكم ذلك من الزهري ومالك وغيرهما وهو ان
 يذهب جميع من نسب للحكاية منهم انهم جعلوا عرض المناولة المقرونة بالاجازة
 سماعاً وحكي ايضا عن قوم مثل ذلك في الرواية بالاجازة وكان الحافظ ابو نعيم
 الاصبهاني صاحب التصانيف الكثيرة في علم الحديث يطلق اخبارنا فيما يرويه
 بالاجازة وربما عنه قال ناذا قلت حدثنا عن سماعنا واذا قلت اخبرنا
 على الاطلاق فهو اجازة من غير ان اذكر فيه اجازة او كتابة او كتبنا الى واذا نزل
 في الرواية عنه وكان ابو عبد الله المزني ياتي الاخبارى صاحب التصانيف
 في علم الخبر يروي اكثر ما في كتبه لاجازة من غير سماع ويقول في الاجازة اخبرنا
 ولا يبينها وكان ذلك فيما حكاها للخطيب مما عيب به والتصحيح المختار الذي
 الجرمي في اخبارنا اهل التحري والنور المنع في ذلك من اطلاق حديثنا واخبرنا
 ونحوها من العبارات وتخصيص ذلك بعبارة تشريه بان يشهد هذه العبارة
 فيقول اخبرنا او حدثنا فلان مناولة ولجاجة او اخبرنا اجازة او اخبرنا مناولة
 او اخبرنا اذا وفي انفة او فيما ذكر في فيما وفيما اطلق في روايته عنه او يعلق

اجازي فلان او اجازي فلان كذا وكذا او كذا فلان وما اشبه ذلك من العبارات
 وخصص قريش الاجازة بعبارات لم يسلم في غيرها من التديس وطرف منه كعبارة
 من يقول في الاجازة اخبرنا فلان اذا كان قد سألته بالاجازة لفظا
 في كعبارة من يقول اخبرنا فلان كتابة او فيما كتب الي او في كتابه اذا كان
 قد اجاز به فلهذا وان تعاد في ذلك طائفة من الحد من المتأخرين
 فلا يخفى عن طرف من التديس لما فيه من الاستدلال والاستدانة بما اذا كتب
 اليه ذلك الحديث بعينه وورد عن الاول اعلى منه حصص الاجازة بقوله خبرنا
 بالتدوين والملاء عليه بقوله اخبرنا واصطلاح قوم من المتأخرين على اطلاق انباءنا في الاجازة
 وهو اختيار الوليد بن بكر صاحب المجازة في الاجازة وقد كان ابنا لنا عند القوم
 فيما نطق بمثل الخبرنا واتي هذا الخلفاظة المتقرن ابوبكر البيهقي اذ كان يقول
 انباءنا فلان اجازة وفيه انصاف عادة لاصطلاح المتأخرين والله اعلم وروينا
 عن الحاكم في عيونه الخلفاظة رحمته الله انه قال الذي خاتمه وعهدت عليه اكثر
 من شايخنا ابي عيسى الخلفاظة في ما عرّض عليه الحديث فلان له روايته تسفاهما
 انباءنا فلان وفيما كتب اليه الحديث من ورثة ولم يشأ طائفة بالاجازة كتب اليه
 فلان وروينا عن ابي عمرو بن ابي جعفر بن حمدان النيسابوري قال سمعت
 ابي يقول كل ما قال البخاري قال في فلان في موضوع ومأولة قلت وورد عن
 قريش من الروايات التعبير عن الاجازة يقول اخبرنا فلان ان فلانا حدثه
 او اخبرنا فلان بذلك عن الامام ابي سليمان الخطابي انه اختار له او حكاه وهذا
 اصطلاح بعيد عن الاستعمال الاجازة وهو قبيح اذا سمع منه الاستاذ
 بحسب اجازته ما رواه قريب فان كلمة ان في قوله اخبرني فلان ان فلانا
 اخبرني فيها اشعار بوجود اصل الخبر وان اجمل الخبر به ولم يذكره تفصيلا

قلت وكثيرا ما يعبر الرواة المتأخرون عن الإجازة الواقعة في رواية من
 يرق الشيخ السمرقاني عن فيقول أحدهم إذا سمع علي شيم بإجازته عن شيخه
 قرأت علي فلان عن فلان وذلك حريب فيما أخا كان قد سمع منه
 بإجازته عن شيخه أن لم يكن سماعا فإنه شاك وحرف عن مشتركة
 بين السماع والإجازة صلاحي عليهما والله أعلم ثم أعلم أن المنع من الإجازات
 حدثنا وأخبرنا في الإجازة لا نقول بإباحة للجزيل ذلك كما اعتلوه قوم من المشايخ
 من قهرم في إجازاتهم يحيزون له أن شاء قال حدثنا فلان شاء قال أخبرنا
 فليعلم ذلك والعلم من الله تبارك وتعالى القسم الخاص في أقسام
 طرق نقل الحديث وتلقيه للكاتبه وهوان يكتب الشيخ إلى الطالب وهو غائب
 شيئا من حديثه غطاه أو يكتب له ذلك وهو حاضر ويقتضي بذلك إما الأمر
 غيره وإن يكتب له ذلك مع إليه وهذا القسم يقع أيضا في عين أحد هما
 أن يقبض المكاتبة عن الإجازة ولنا أن ان يقرن بالإجازة بأن يكتب إليه
 ويقول أحبت لك ما كتبته لك أو ما كتبته إليك أو نحو ذلك من
 عبارات الإجازة أما الأول وهو ما إذا اقتصر على المكاتبة فقد إجازة الرواية
 بها كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم ابن أبي السجستان ومنصور والليث بن سعد
 وقال غير واحد من السافيين وجعلوا أبو النظر السمعاني منهم أقوى من الإجازة
 وآليه صاد غير واحد من الأصوليين وآبي ذلك قوم آخرون وآليه صاير
 من السامعين القاضية بالماورى وقطع به في كتابه الحاوي والذهب
 الأول هو الصحيح المشهور بين أهل الحديث وكثيرا ما يوجب في
 مساندتهم ومصنفاتهم قولهم كتبنا فلان قال حدثنا فلان والمراد به
 هذا وذلك معموله عندهم معدود في السند إلى أصوله وفيها استيعار قوي

بمعنى الاجازة فانه لم يقرر بالاجازة لفظا فقد تضمنت الاجازة معنى
 تم يكفى في ذلك ان يعرف المكتوب اليه خط الكاتب وان لم نقسم
 المدينة عليه ومن الناس من قال للخط ينسب للفظ لا يجوز الاعتماد على ذلك
 وهذا غير مرض لان ذلك تادروا الظاهر ان خط الانسان لا ينسب لغيره
 كما يقع فيه التباس فذهب غير واحد من علماء الحديث واكابرهم منهم
 الليث بن سعد ومنصوب الى جازا اطلاق حديثا واخبرنا في الرواية
 بالمكاتبة والتخار قول من يقول فيه يكتب الى فلان قال حدثنا فلان
 بكذا وكذا وهذا هو الصحيح اللائق بهذا الجمل العجى والفراسية
 وهكذا الوقال خبرني به مكاتبة او كتابة ويحذف من العبارات ما لم يكتبه
 المقرونة بلفظ الاجازة فهو في الصحة والقوة شبيه بالمناولة المقرونة
 بالاجازة والله اعلم القسم السياسي من اقسام لاخذ وجوع النقل
 اعلام الراوى للطالب بان هذا الحديث او هذا الكتاب مائة عن فلان وروايته
 مقتصر على ذلك من غير ان يقول اروه عنه او اذنت لك في روايته
 او نحو ذلك فهذا عند كثيرين طريق مجوز لرواية ذلك عنه ونقله حكم
 ذلك عن ابن جرير وطوائف من المحدثين والفقهاء والاصوليين والظاهرين
 وفيه نظر ابن نصر السباع من الشافعيين واختاره ونصروا ابو العباس
 اللواتين بكر العمري الملك في كتاب الوجازة في تجوز الاجازة وحكي
 القاضي ابو محمد بن خلاد الزاهر منى صاحب كتاب الفاصل بين الراوى
 والواعى عن بعض اهل الظاهر انه ذهب الى ذلك واحتمل فيه ايدى قال لوقال
 هذه روايتي ولكن لا تروها عنه كان له ان يروى عنه كما لو سمع منه حديثا
 ثم قال له لا تروى عنه ولا اجزء لك لم يضر ذلك وجهه من ذهب هو كرا

اعتبار ذلك بالقول لا على الشيخ فإنه إذا قرئ عليه شيء من حديثه وأقرب إليه
روايته عن فلان بن فلان جار له أن يرويه عنه وإن لم يسمعه من لفظه ولم يقل
أدبه عنه وأدنت لك في روايته عنه والله أعلم والخيار ما ذكر عن علي واحد
من الحديثين وغيرهم من أنه لا يجوز الرواية بذلك وبه قطع الشيخ أبو حامد
من الشافعيين ولم يذكر غير ذلك وهذا لأنه قد يكون ذلك مسموعاً ورواية
ثم لا ياذن في روايته عنه لكونه لا تجوز روايته عنه لخلل يعرفه فيه ولم يوجد منه
التلفظ ولا ما يتوصل به منزله فقط به وهو تلفظ القاري عليه وهو سليم وقبره
حتى يكون قول الراوي عنه السامع ذلك حدثاً وأخباراً صدقاً وإن لم ياذن له فيه
وأما هذا كما شاهدنا ذكر في غير مجلس الحكم شهادة شئ من يسمعه أن يشهد
على شهادته لا ياذن له ولا يشهد على شهادته وذلك مما أسألت فيه الشهادة
والرواية لأن الغي يحجب بينهما في ذلك وإن اختلف في غيره ثم أنه يجب
العمل بما ذكره إذا صح إسناده وإن لم يجز له روايته عنه لأن ذلك يكف فيه
صحته في نفسه والله أعلم القسم السابع من أقسام الأخذ والعمل الوصية
بالكتيب فيوصي الراوي بكتاب يرويه عنه صوته أو سفره لشخص قروي
عن بعض السلف رضي الله تعالى عنهم أنه حمزة بن ذلك رواية الموصي له بذلك
عن الموصي الراوي وهذا يعيد حياً وهو ماله عالم أو مناول على أنه أراد الرواية
على سبيل الوجادة التي ياتي شرحها إن شاء الله تعالى وقد حجب بعضهم لذلك
نسبها بقسم الإعلام وقسم المناولة ولا يصح ذلك فإن لقول من جاز الرواية
بجواز الإعلام والمناولة مستنداً ذكرناه لا يقرر مسئلة ولا قريب منه ههنا
والله أعلم القسم الثامن الوجادة وهي مصدر توحيد مجرد من غير
سموع من العرب أو بينا عن اتفاق من ذكرنا النهر في العلامة في العلوم

ان المولدين فرغوا قولهم وجادة فيما اخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا
اجارة ولا مناوله من تقرير العرب بغير مصادره وحيد للقيمين المعاني المختلفة بينه و
صنائه وجبانا ومطلوبه وجبانا وفي الغضب وجبة وفي الغناء وجبانا وفي الحب
وجبانا امثال الوجود ان تفقت على كتاب شخص فيه احاديث يرويها بحظه فلم يلقه ولقيه
ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجد بخطه ولا له منه اجارة ولا نحوها
فله ان يقول وجدت بخط فلان او قرأت بخط فلان او في كتاب
فلان بخطه احبونا فلان بن فلان ويذكر نسبه وليسوق سائر الاسناد
والماتن او يقول وجدت او قرأت بخط فلان عن فلان ويذكر الذي
حدثه ومن فقه هو الذي استمر عليه العمل تدريما وحديثا وهو من باب
المنقطع والمرسل غير انه اخذ شوبا من الاتصال لقوله وجدت بخط فلان
فهرماد لس بعضهم فذكر الذي وجد خطه وقال فيه عن فلان او قال فلان
وذلك تدليس قبيح افا كان بحيث يوصم سماعه منه على ما سبق في نوع
التدليس طرقت بعضهم فاطلق فيه حديثا واخيرا فاستقد ذلك على فاعلة
واذا وجد حديثا في تاليف شخص ليس بخطه فله ان يقول ذكر فلان
او قال فلان اخبرنا فلان او ذكر فلان عن فلان وهذا منقطع لم ياخذ
شوبا من الاتصال وهذا كله اذا وثق بانه خط المذكور او كتابه فان لم يكن
كذلك فليقل بلخيه عن فلان او وجدت عن فلان او نحو ذلك من العبادات
او ليفصح بالمستند فيه بان يقول كذا ما قاله بعض من تقدم قرأت في كتاب
فلان بخطه واخبرنا فلان انه بخطه او يقول وجدت في كتاب فلان
انه بخط فلان او في كتاب خروكا مية انه فلان بن فلان او في كتاب
فيل انه بخط فلان واذا اراد ان يقل من كتاب منسوب الى مصنف

فلا يقل قال فلان كذا وكذا الا اذا وثق بصحة النسخة بان قال لها هسي
 او بقه او غيرهما اصول متعددة كما نبهنا عليه في آخر النوع الاول
 في الختام يخبر بذلك وهو قليل بل يغني عن فلان انه ذكر كذا وكذا ورجل
 وسجدة من الكتابين فلان في وما اشبه هذا من العبارات وقد تسامح
 اكثر الناس في هذه الايام باطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحري
 وتفتيط احد منهم كتابا ميسوبا الى مصنف معين وينقل منه عنه
 من غير ان يثبت بصحة النسخة قال قال فلان كذا وكذا لو ذكر فلان كذا
 وكذا او الصواب ما قدمناه فان كان المطالع عالما فطنا بحيث لا يخفى
 عليه في الغالب من اوضح الاسقاط والسقيط وما احيل من جهة من غير هاتين
 ان يتبين له اطلاق اللفظ الجازم فيما يحكيه من ذلك واي هذا فيما احسب
 اسرور كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس في العلم عند الله تعالى
 هذا كله كلام في كيفية النقل بطريق الرخصة واما جواز العمل اعتمادا على
 ما يوثق به منها فقد روي عن بعض الكيافان معظم الحديثين والفقهاء
 من اهل البيت وغيرهم لا يرون العمل بذلك وحكي عن الشافعي وطائفة
 من نظار اصحاب جواز العمل بذلك قلت قل بعض المحققين اصحابه في اصول الفقه
 بوجوب العمل عند حصول الشبهة وقال البعض ما ذكرناه على جهة الحديثين وما قلناه
 من ذلك لا ينبغي غيره فالاعصار المتأخره فانه لو توقف العمل في اعيان الرواية
 لا تسد باب العمل بالنقل لتعذر شرح الرواية فيما عدا ما تقدم في النوع الاول
 النوع الخامس عشر في كتابه الحديث وكيفية ضبط الكتاب
 وتقييده اختلف الصلح الاول رضي الله عنه في كتابة الحديث فنهى عن ذكره
 كتابة الحديث والعلم وامر بالمحافظة عنه ثم من اجاز ذلك وتمن روي عنه

كراهة ذلك عمر ابن مسعود وزيد بن ثابت وابو موسى وابو سعيد الخدري
 وجماعة آخرون من الصحابة والتابعين وتبعيهم ممن كان يسعد الخدري ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا يكتبوا عن شيئا الا القرآن ومن كتب عن غير القرآن
 فليحرقه اخبره مسلم في صحيحه ومن روي عنه ابا حنيفة ذلك او فعلى ابن ابنة
 الحسن بن احمد بن محمد بن عمرو بن العاص في جميع آخرون من الصحابة والتابعين
 رضوان الله عليهم اجمعين ومن صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الدال
 على جواز ذلك حديث ابي ثابة اليماني في التماسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم ان يكتب له شيئا سمعه من خطبته عام الحزم مكة وهو صلى الله عليه وسلم
 الكتيبي الا في شاة ولعله صلى الله عليه وسلم اذن في الكتابة عنه في خطبته عليه
 المشهور ان يخرج عن الكتاب عنه من وثق بحفظه فحاذى الاتكال على الكتاب عنه من
 كتابة ذلك عنه جابر بن خاتم عليه السلام ذلك بحسن الشرا العظمى اذن
 وكتابه حين امن من ذلك واخبرنا ابو الفتح بن المنعم الفراءى في روايته عليه بنسابة
 جرتسها الله اخبرنا ابو المعالي القادسي اخبرنا الحافظ ابو بكر البيهقي اخبرنا
 ابو الحسين بن بشران اخبرنا ابو عمرو بن السماك حدثنا حنبل بن اسحاق
 حدثنا سليمان بن احمد حدثنا الوليد هو بن مسلم قال كان الاوزاعي يقول كان
 هذا العلم كرميا يتلاقه الرجال بينهم فلما دخل في الكوفة دخل فيه غير اهله ثم انه
 زال ذلك للخلو اجتمع المسلمون على تسوية ذلك واباحه ولو لا تدوينه
 في الكتب لدرس في الاصل الاخر والله اعلم ثم على كتبه الحديث وطلبة
 صرف المهمة الرضا فليكتبونه او يحفظونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه
 الذي رويوه شكلا ونقطا يرفعها الا التباس وكثيرا ما ينهاون بذلك الواثق
 مذهبهم وينقطه وذلك وخيم العاقبة فان الانسان معرض للنسيان واول ما ينسى

اولها من اعجام المكتوب يمنع من استعجابه وشككه عينه من استكثامه لا ينبغي
 ان تعقّب بقبيل الراجم الذي لا يكاد يكتسب وقد احسن من قال انما يستعمل الشك
 وقرأت بخط صاحب كتاب سمات الخط ورقته على بن ابراهيم البغدادي
 فيه ان اهل العلم يكرهون الاعجام والاعراب لا في السكتين فكيف غيره عن قوم
 انه ينبغي ان يشك في الاشكال ولا يشك في ذلك ان السكتين وغير البحر في العلم
 لا يميز ما يشك ولا يشك ولا صواب لا من خطائه والله اعلم وهذا امان امور
 مفيدة في ذلك احد ها ينبغي ان يكون اعتناؤنا من بين ما يكتسب
 بضبط المكتسب من اسماء الناس اكثر فالتدبر في تأليفه لا يبدل
 عليه ما قل وما بعد والثاني يستحب في اللفاظ المشككة ان يكرر ضبطها بان
 يضبطها في فان الكتاب ثم يكتبها قبالة ذلك في الحاشية مفردة بمضبوطة
 فان ذلك البنية في اناسها وبعدها من الناس اسماء وما مضبوطة في انشاء الاسطر
 ربما داخله لفظ صيرة وشكك فيما فيه وتحتة كاسيا عند قلة لفظ وضبط الاسطر
 وفيه اذا روي اسم جماعة من اللفظ والله اعلم الثالث يكره في الخط الدقيق من غير علة
 يقتضية رويها عن حنبل بن اسحق قال روى احمد بن حنبل وانا الكتب خطا بقا
 فقال لا تفعل احب ما يكون اليه فحويك وبلغنا عن بعض المشايخ انه كان اذا
 خط ارقيا قال هذا خط من لا يوقن بالخلف من الله والعذر في ذلك هو مثل
 ان لا يجيد في انورق سعة او يكون رجلا يحتاج الى تدقيق الخط ليحفظ عليه
 عمل كتابه ونحو هذا الراية يختار له في خطه التحقيق دون المشق والتعليق
 بلغنا عن ابن قتيبة قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه مثل الكتابة المشقة
 وشرا القراءة المذمومة واورد الخط ابيه والله اعلم الخامس كما يضبط الحروف
 المعجمة بالنقط كذلك ينبغي ان يضبط المهملات غير المعجمة بعلامات الهمال ابدال

على عدم اعتبارها وسيل الناس في ضبطها مختلف فتم من يقلب لقط يجعل
النقط الذي فوق الحجة تحت ما يشاكلها من المهمات فسقط تحت الرأى
والصاد والطام والعين ونحوها من المهمات ونحو بعض هؤلاء النقط التي
تحت السمين المملة تكون مبسوطة صفاو التي فوق السمين المملة يكون كالأقاني
وهذا الناس من جعل علامة الجهل فوق الحرف المملة كعلامة الطفر مضجعة
على قفاها ومنهم من جعل تحت الحاء المملة حاء مفردة صغيرة وكذا تحت الدال
والطاء الصاد والسين والعين وسائر الحروف المهمة الملتبسة مثل ذلك
فهي من غلطات الأهل شائعة معروفة وهذه من العلامات ما هو
من جود في كتب بعض الكتب القديمة ولا يقدر كثيرون كعلامة من يجعل في
الحرف الممل خطا صغيرا كعلامة من يجعل تحت الحرف الممل من الجهر أو السام
لا ينبغي أن يضبط مع نفسه في كتابه بما لا يشمله غيره فيوقع غيره في حيرة
كفعل من وضع في كتابه بزيروانيات مختلفة ويرمز إليه كل أو يعرف
واحد من اسمه أو حرفه وما أشبه ذلك فإن يأتى في أول كتابه أو آخره
بذلك العلامات والرموز فلا بأس مع ذلك إلا أن يتجنب الرموز فيكتب
كل رمز أو اسم أو بها كما له مختصرا ولا يقصر على العلامة بعضها الله أعلم
الساجد من عيان يجعل بين كل حديثين دائرة تفصل بينهما وتميزهما
عنه ذلك من الأمية أبو الزناد وأحمد بن حنبل وأبو إهيد بن إسحق بن وهب بن
جبريل الطبري رضي الله عنهم واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدارات عقدا إذا
عرض فكل حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التي قبله نقطة أو ينقط
في وسطها خطا قائدا وكان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك
أو فمعه الله والله أعلم الثامن يكره له ومثل عبد الله بن ولان أن يكتب

في آخر السطر والباقي في أول السطر أو آخره كان ذلك يكره في عهد الرحمن بن فلان وفي
سائر السطور للتسمية على التعبد لله تعالى أن يكتب عبد في آخر سطر واسم الله
مع سائر النسخ في أول السطر أو آخره هكذا يكره أن يكتب تعالى رسول في آخر
سطر ويكتب في أول السطر الذي يليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما أشبه
ذلك والله أعلم أما مع ينبغي له أن يحاذق على كتابة التصاريح والتعليق على رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند ذكره ولا يسأم من تكرير ذلك عند تكريره فإن
ذلك من أكبر الفوائد التي يتجملها طلب الحديث وكيفية من جعل ذلك حرام
حفظاً عظيماً وقد روي الأهل ذلك من أمات صالحه وما يكتبه من ذلك فهو عار
يثبت له الكلام يرويه فلذلك لا يتقيد فيه بالرواية ولا يقتصر فيه على ما في
الأصل وهكذا الأمر في النساء على الله سبحانه عند ذكر اسمه حتى عز وجل وتبارك
وتعالى وما ضلها ذلك وإذا وجد شيء من ذلك وقد جملت به الرواية كان الجمل
بإثباته وضبطه أكثر مما وجد في خط أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه
من أعفاه الله عنه وذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم فاعلم به أنه كان
يحب التقييد في ذلك بالرواية وعرف عليه التماثل في ذلك في بيعة روفة من رواة قال
للطبيب أبو بكر وبلغني أنه كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقرأ لا إله إلا الله
خالفة غيره من الأئمة المتقدمين في ذلك وقد روى عن علي بن المديني وعباس بن عبد العظيم
العنبري قالوا ما تركنا الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث
سمعناه وربما جعلنا منيفاً لكتاب في كل حديث حتى يرجع إليه ثم ليتجنب
في إثباتها فتجيب من أحدهما أن يكتبها منقوصة صورة رافض الألباجير فإن أوخر
ذلك والثاني أن يكتبها منقوصة يعني بأن لا يكتب وسلم فإن وجد في ذلك فخط
بعض المتقدمين وسعت بذلك اسم منسوبين عبد المنعم أو يزيد بن أبي القاسم

يقرأ في عليهما ولا سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفراء في لفظنا
 قال سمعت المقرئ ظر بن عبد الله بن محمد يقول سمعت عبد الله بن محمد بن
 إسحاق الجافق قال سمعت أبي سمعت حمزة الكندي يقول كنت
 أكتب الحديث وكنت أكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه وآله ولا أكتب
 وسلم فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام فقال لي مالك
 لا فتقر الصلوة على قال فما كنت بعد ذلك صلى الله عليه وآله ولا كنت
 وسلم قلت ويكره أيضا الاقتدار على قوله عليه السلام والله ما علم
 بأصلاب العاشرة على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعة وكتاب شيخه
 الذي روى عنه وإن كان إجازة دويما عن عروة بن الزبير رحمه الله عنه أنه
 قال لأبيه هشام كتبت قال نعم قال عرضت كتابك قال لا قال لم تكتب
 وروينا عن الشافعي إمام وعن يحيى بن أبي كثير قال من كتب
 ولم يعارض كمن دخل الخلاء ولم يستنج وعن الأحنف قال
 إذا نسخت الكتاب ولم يعارض خرج عجميا ثم إن أفضل المعارضة
 أن يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحدره أي لا
 كتابه ليجمع ذلك من وجوه الاحتياط والآفاق من الحاكين وسالم مجتمع
 فيه هذا الوصف نقص من مرتبة بعد زمانه منها وما ذكرناه أولى من
 إطلاق أبي الفضل المبارك ودي الحافظ الحموي قوله أصدا المطار من نفسك
 ويستحسن أن ينظر معه في نسخة من حزم السامعي من ليس معه نسخة لا سيما
 إذا أراد النقل منها وقد روي عن يحيى بن معاذ أنه سئل عن من نظر في الكتاب
 والمحدث يقرأه ليجوز أن يتحدث بذلك فقال ما عندي فلا يجزئ ولكن
 عامة الشيخين هكذا سماعهم قلت وهذا من ذهاب أهل التشديد في الرواية

وتسبب في ذكره ذهبهم ان شاء الله تعالى الصحيح ان ذلك لا يستلزم دونه جميع
السمع والبرهان في الكتابات حاله القبول وان لا يشترط ان يقال له من قبل
تكميله مقابلة نسخة باصل الراوي وان لم يكن ذلك حاله القبول وان كانت
المقابلة على يد غيره اذ كان ثقة موقفاً بنبطه قلت وجاز ان يكون مقابلة
بغيره قد قبل القابلة الشروطة باصل صحيح اصل السماع وكذلك اذا قبل
باصل المصنف التيسير المقابل به اصل التيسير لان الغرض المطلوب ان يكون كتاب
الطالب مطابقا لاصل سماعه وكتاب شيخه فسهل حصل ذلك بالاسطحة
او غير واسطة لا يخفى ذلك عند من قال لا تصح مقابلة مع احد غير نفسه ولا يقبل
غيره ولا يكون بسببه ويد كتاب التيسير واسطة ولتقابل نسخة بالاصل بنفسه
حرفا ورواية تكون على ثقة ويقين من مطابقة له وهذا مذهب متروك
ودون من اهل كل التسديد والمروضة في اعضادنا والله اعلم اما ان لم يعارض
كتابه باصل المصنف فقد سئل الاستاذ ابو اسحق الاسفراييني عن حواشي روايته
منه فاجاب ذلك ولم اراه الى ان ابا بكر النقيب ايضا ودين شرطه ذكر انه يتبر
ان تكون نسخة نقلت من الاصل وارثين عند الرواية انه لم يعارض محكي
عن شيخه ابي بكر البرقاني انه سأل ابا بكر الاسماعيلي هل للرجل ان يحرر
بما كتب عن التيسير ولم يعارض باصله فقال نعم ولكن لا بد ان يبين انه لم يعارض
قال وهذا مذهب الجعفي ذكر البرقاني فانه روى لنا احاديث كثيرة قال فيها اخبرنا
فلان ولم اعارض بالاصل قلت ولا بد من شرط ثالث وهو ان يكون
ناقل النسخة من الاصل غير سقيم العقل بل صحيح النقل قليل السقط والله اعلم
ثم انه ينبغي ان يرعى في كتاب شيخه بالاسطة الى من روى من ما ذكرنا انه
يراعيه كتابه ولا يكون كطائفة من الطلبة اذا راوا سماع شيخهم لكتاب فزادوا

عليه إلى نسخة انقبت - اذ يعام الخاطئ عشر الخنادق كيفية تضييق الساقط
 في المواضع ويسمى اللحن بفتح الحاء اي يحط من موضع سقوطه من الخطوط صاعدا
 الى فوق ثم يعطفه بين السطرين عطفه يسيرة الى جهة الحاشية التي يكتب فيها
 اللحن ويبدأ في الحاشية بكتابة اللحن مقابلا للخط المنعطف ويمكن ذلك
 في الحاشية فإب باليمن وإن كاتب قبل وسط الورقة أن اتسعت له فليكتبه
 صاعدا الى علا الورقة لا بالابه لا أسفل فكت وأذا كان اللحن سطرا وسطورا
 فلا يبتدئ بسطوره من أسفل الى علا بل يبتدئ به من علا الى أسفل بحيث
 يكون منتهاها الى جهة اليمين الورقة إذا كان اللحن يجرى في جهة اليمين وإذا كان
 في جهة الشمال وقبر منتهاها الى جهة طرف الورقة ثم يكتب عن النعماء اللحن
 صم ومنهم من يكتب مع صم رجم ومنهم من يكتب آخر اللحن الكلمة المتصلة
 به داخل الكتاب موضع الجرح لئلا يوزن بانصال الكلام وهذا اختصار
 لبعض اهل الصناعة من اهل المغرب واختيار القلبي محمد بن خالد صاحب
 كتاب الفاصل بين الراوي والواعي من اهل المشرق مع طائفة وليس ذلك
 مرضي اذ ثبت كلمة في الكلام مكررة حقيقة فهذا التكرار يقع بعض
 الناس في توهم مثل ذلك في بعضه واحسان القاصدين خالد ايضا في كتابه
 ان يبدى عطفه خط التمهيد من موضع حق المعقود باول اللحن بالحاشية وهذا
 الصنيع مرضي فانه وان كان فيه زيادة بيان فهو تشخيص للكتاب
 وتسويد له لا سيما بعد كثرة الاوراق والله اعلم انما اخترنا الكتابة للخواص
 الى علا الورقة ثمانية عشر مرة فصاعدا فلا يجد ما يقابل من الحاشية فارغا
 له لو كان كتب الاول ذكالا الى اسفل واذا كتب الاول صاعدا لم يجد بعد ذلك
 من نقص يجد ما يقابل من الحاشية فارغا له وقلنا ايضا يخرج في جهة

اليمين لانه لو خرج الوجه الشمال فربما ظهر بعد في السطر نفسه نقص ترعات
 خرج قد من الوجه الشمال ايضا وقدرين التخرجين اشكال وان خرج
 التكن الى جهة اليمين الست عطفه يخرج جهة الشمال وعطفه يخرج جهة اليمين
 او نقابلنا فاشبه ذلك الغرب على ابينه ما بخلاف ما اذا خرج الاول في
 اليمين فانه حينئذ يخرج الثاني الى جهة الشمال فلا يلقيا ولا يلزم اشكال
 الوجه لان يتأخر النقص الى آخر السطر فلا وجه حينئذ الا يخرج الى جهة
 الشمال لقربه منها ولا يتفاء العلة المذكورة من حديث الا تخشى ظهور نقص
 بعده واذا كان النقص في اول السطر كما قد يخرج الى جهة اليمين لما ذكرناه
 من القرب مع ما سبق واما ما يخرج في الحواشي من شرح او تنبيه على علم
 او اختلاف رواية او نسخة او نحو ذلك مما ليس من الاصل فقد اختلفت
 الحافظ عياض رحمه الله الى انه لا يخرج لذلك خط يخرج لئلا يدخل التبر
 ويحسب من الاصل وانه لا يخرج الا لما هو من نفس الاصل لكن ربما قيل
 على الحرف المقصود بذلك التخرج علامة كالضبط التصحيح اذ ناداه
 قلت التخرج ما ولي وادل وفي نفس هذا التخرج ما يمنع الا يابس ثم هذا
 التخرج يخالف تخرج لما هو من نفس الاصل في ان خط ذلك التخرج يقع
 في الكلمتين اللتين بينهما اسقط لسا قط وخط هذا التخرج يقع على نفس
 الكلمة التي من اجلها خرج التخرج في الخامسة والله اعلم الثاني عشر من شان
 لعدا في مستقيمين العناية بالتصحيح والتضبيب والترخيص والتصحيف
 في كتابه صرح على الكلام او عنده ولا يفعل ذلك الا فيما هو رواية ومعنى
 عيراه عرض المشاك والخلاف فيكتب عليه صح لغير انه لم يفعل عنه وانما قد
 وعمر على ذلك لوجه اما التضبيب وبه ايضا التمرير فيجعل على ما هو و

كذلك من جهة النقل غير انه فاسد لفظاً او معاً او ضعيف او ناقص مثل
 ان يكون غير جاز من حيث العربية او يكون شاذاً عند اهلها باياً بالترسم
 او مصحفاً او ناقصاً من جملة الكلام كقوله ما والثر وما اشبه ذلك فيمدح على ما عند
 مسيله خطا وله مثل الصاد ولا يلزق بالكلمة ما العلم على ما كمالا فيلزم ضا
 وكان صاد التصحيح به ينادون حاشا ان كنت كذلك ليعرف في بعض
 مطلقاً من جهة الرواية وغيرهما وبين ما في من جهة الرواية دون غيرها فلم
 يكمل عليه التصحيح كتب حرف ناقص على حرف ناقص اشعاراً بيقضه وعرضه
 مع صحة نقله وروايته وتنبه بها بذلك لمنظر في كتابه على الله قد وفقت
 عليه ونقله على ما هو عليه ولعل غيرة قد شرب له وجرا صديقه او جهر له بعد
 ذلك في صحته والظاهر لما كان ولو غير ذلك واصلحه على ما عندكم كما وقع ضا
 لما وقع فيه غير واحد من النحاة الذين عيروا ظهور الصواب فيما انكروا
 والفساد فيما اصلحوه واما كسمية ذلك ضمة فقد بلغنا من القاسم ابراهيم
 ابراهيم الغوي الحروف بان الاقليل ان ذلك الكون للزحف مقفلاً بها
 لا يتجه لقراءة كان الضمة معقل بها قال رضى عنه ولا نهالما كانت على كلام
 فيه خلل اشبهت الضمة التي تجعل على كسر وخلل فاستعير لها اسمها
 ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات ومن مواضع التصحيح يقع
 في الاسناد ارساها وانقطاع فمن عادتهم تضبيب موضع لا رساها لفظاً
 وذلك من قبيل ما سبق ذكره من التضبيب على الكلام الناقص وتوجد في بعض
 اصول الحديث القديمة في الاسناد الذي يجمع فيه جماعة معطوفين اسماءهم
 بعضها على بعض علامة تشبيه الضمة فيما ياب اسماءهم فيقوم من الاخرى الخاصة
 وليست بضمة وكأفء علاقة وصل فيما بينها اشدت ناكياً للعلف خوفاً

من ان يجعل عرف مكان الو او والعل هذا لله تعالى ثم ان بعضهم ربما اختص
 علامة النص في آيات موهبة تشبه صوراً القسبيات القبطية من خير ما
 اوتيه الانسان والله اعلم الثالث عشر اذ اوتى في الكتاب ما ليس منه فانه
 ينفي عن بالذرب او العاش او الحور وغير ذلك والضرب خير من الحكي
 والحور ويزا عن القاض الى محمد بن خلاص رحمه الله قال قال ابي الحسن
 محمد بن احمد بن محمد بن القاض عياض قال سمعت شيخنا ابا جعفر سفيان بن
 القاض الاسدي يحكي عن بعض شيوخه انه كان الشيعة يكرهون حضور
 المسلمين يجلسون معهم حتى لا يشربوا لانهم يشربون دبايح في رواية اخرى
 وقد يسمعون الكتاب من اخرى على شيعه اخرى يكرهون الشرب وحك من رواية هذا
 صحيح في رواية اخرى فيحتاج الى توافقه بعد ان يشربوا وحك ومواد اخذت عليه
 من زيادة الاول وصح هذا في آخر الكتب لعلامة الاخر عليه في حكمة ثم انهم اختلفوا
 في كيفية الضرب فزوا عن ابي محمد بن خلاص قال الجيد لضرب ان لا يطعن
 المضروب عليه بل يخطف من فوق خطا جيدا اليسا يد على اطاله ويعرف ان يكتبه
 ما خط عليه ثم يذعن للقاض حلياً باسماء ان اشيا رأت الضاربين
 اختلفت في الضرب فالكثيرهم على ما لخط على المضروب عليه في خطا بالاعلامات
 المضروب عليها وليس في ذلك الشق ايضا وقسمهم من لا يحاسبه ويشته في ذلك
 يعطف طرفي الخط على اول المضروب عليه وآخرهم من يستقيم هذا وتبين
 تسويدا وتقليبا بل يخرج على اول الكلام المضروب عليه بنصف دائرة وكذلك
 في آخره وانما اكثر الكلام المضروب عليه فقد يفعل ذلك في اول كل سطر منه
 وآخره وقد يكتب بالتحريق على اول الكلام وآخره اجمع ومن الاشيا
 من يستقيم الضرب بالتحريق ويكتب بدائرة صغيرة اول الزيادة وآخرها

وبها صفة احكامها ايها اهل الحساب وربما كتب بعضهم عليه كافي اوله والى
 في آخره ومثل هذه الحسن فيما حرم في رواية وسقط في رواية اخرى والله اعلم
 واما الضرب على الحرف المكرر فقد تقدم بالكلام فيه القاضى ابو محمد
 بن خالد الرامهرمزي رحمه الله على تقدمه فرويا عنه قال قال بعض اصحابنا
 اوله ان كان يجل الثاني لان الاول كتب على صواب والثاني كتب على الخطأ
 اولى بالابطال وقال آخرون انما الكتاب علامة لما يتقرأ والى الحرفين بلا بقا
 اولها عليه واجودهما صورة وجاء القاضى عباس آخر افضل تفصيلا
 حسنا ولى ان تكرر الحرف ان كان اول سطر فليضرب على الثاني صيانة لاول السطر
 عن التسوية والشبهة وان كان في آخر سطر فليضرب على اولها صيانة لآخر
 السطر وان سلامة اول السطر وادخرها عن ذلك اولى فان اتفق احد هما
 في آخر سطر اكثر في اول سطر فليضرب على الذى في آخر السطر وان اول السطر اول السطر
 فان كان التكرار في المضاف او المضاف اليه او في الصفة او في الوصف ونحو ذلك
 لم يراع حيث يقع اول السطر واخره بل يراعى الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
 ونحوهما في اللفظ ولا انفصل بالضرب منهما ويضرب على الحرف المتطويع
 من المكرر دون المتوسط واما الحرف فيقارب الكشط في حكم الذى تقدم ذكره ويتنوع
 طريقة تفرقها مع انه اسهلها ما روى عن بعض من يسمعون شراى لاهام المالكه ارضه
 كان ربما كتب السج ثم لعقة والى هذا يرمى جازوا عن ابراهيم النخعي رحمه الله عن
 انه كان يقول من المرق ان يرمى في ثوب الرجل وشقيقه مداد والله اعلم الرابع عشر
 فيما يختلف فيه الودايات قائما بضبط ما يختلف فيه في كتابه حيل لثيا في بينها كميلا
 يخلط وليستبة فيفسد عليه امرها وتسجيله ان يجعل ولا متن كتابه علم رواية
 خاصة ثم ما كانت من زيادة لرواية اخرى المقرا او من نقص اعلم

عليها أو خلاف كتبه ما في الحاشية لوني غيرها معينا في كل ذلك من روايات ذكر
 اسمها بتمامه بل ومن أليه مجربا وأكثر فعليه ما قد عتاد كراه من تبين
 للروايات في أول كتابه أو آخره كيلا يطول عهد به فنبينا أو يترك كتابه
 إلى غيره فيتم من روايته في حيرة وعي وقد يدلهم إلى الاقتصاء على الرموز عند كثرة
 الروايات المختلفة والتي بعضهم في التمييز بان محص الرواية الملحقة
 بالحكمة مع ذلك أبو ذر الحارثي من الشارقة وأبو الحسن القاسمي
 من المغازية مع كثير من المشايخ وأهل التقييد إذا كان في الرواية
 الملحقة زيادة على التي في متن الكتاب كتبها بالحكمة وإن كان فيها
 نقص والزيادة في الرواية التي في متن الكتاب حقوق عليها بالحكمة ثم
 على ما فعل ذلك تبين من له الرواية المعتمدة بالحكمة في أول الكتاب آخره على ما سبق
 والله أعلم الخامس عشر غالب على كتبه الحديث الاقتصاء على الرموز في قولهم حدثنا
 وأخبرنا غير أنه شاع ذلك وطهرته لا يكاد يلتبس ما حدثنا في كتبنا سطرها
 إلا خيرة وهو الشار والنون والآلاف وربما اقتصر على الضمير منها وهو النون
 والآلاف وأما الخبرنا فيكتب منها الضمير المذكور مع الآلاف أو لا وليس يحسن
 ما يعله طائفة من كتابه أخبرنا باللف مع علامته حدثنا المذكور أو لا فإن كان
 الحافظ السبيعي عن نعيم قد يكتب في علامة أخبرنا باللف والآلاف وفي علامة
 حدثنا قال في أولها أو من رويت من خطها إلى في علامة حدثنا الحافظ أبو عبد الله
 إلى أحمد وأبو عبد الرحمن السلمي والحافظ أحمد السبيعي رضي الله عنهم والله أعلم
 ولذا كان الحديث استكان أو أكثر فاتهم يكتبون عند الانتقال من أسناد
 الأسناد ما صورته وهي جاء مفردة معاملة ولم يأت من أحد من يعتمده
 بيان لامرها غير أن وجدت بخط الاستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني والحافظ

المسألة السادسة عشر في علم النبي صلى الله عليه وآله والفقهاء المحمديين في سعد الخليل رحمه الله
 في مكانها كبدلها في حكم صريح وهذا يشعر بكونها من الألفاظ التي هي من جنس اشياء
 هي من الألفاظ التي هي من جنس حديث هذا الاستاد سقط ولئلا يركب الاستاد ثلثين
 على الاستاد الأول فيجعل الاستاد واحدًا وحكي في بعض من جمعتني وإياه
 الرجل في نجراسان عن وصفه بأنه فضل من الأصبهايين أنها كلمة معلقة من
 التحليل إلى من استأثرنا كوت فيها بعض أهل العلم من أهل المغرب وحكيته
 عن بعض من لقب من أهل الحديث أنها كلمة معلقة استأثرنا إلى قولنا الحديث
 فقال أهل المغرب وما عرفت بينهم اختلافًا في معنى ما حكمه معلقة وبقول أحدكم
 إذا وصل إليها الحديث وذكرنا مع بعضنا لعدد من ذكرنا أيضًا أنها كلمة
 وإن منهم من يقول في ذلك اللفظ في القصة طام ومير وسألت أبا الخياط الرجال
 أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي رضي الله عنه فذكر أنها كلمة من حائل
 أي تحول بين الاستادين قال ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء إليها في القصة وأنكر
 كونها من الحديث وغير ذلك ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخي وفيهم من
 كانوا يحفظون الحديث في وقتها وأخبارنا بالله الموفق أن يقول القادي عند
 الانتهاء إليها طام ومير فإنه أحسن الوجوه وأعدلها وأعلم عند الله
 الشاس عشر ذكر للطبيب الحافظ أنه ينبغي للطالب أن يكتب بريد البسملة
 اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنته ونسبه ثم يسوق ما سمعه منه
 لفظه قال فإذا كتب الكتاب لسمع فينبغي أن يكتب فوقه سطر التسمية أسماء
 من سمع معه وتاريخ وقت السماع وإن أحب كتبك فطبعة أول ورقة
 من الكتاب فلا تخطه شيو خا قلت كتبه السماع حيث ذكرها الحوط له
 وأخرى بأن لا يخط على من يحتاج إليه ولا بأس بكتبه آخر الكتاب وفيه طه

[illegible]

فإن بن خلاد سأل أبا عبد الله الرضائي عن هذا فقال لا ينبغي في هذا الباب حكم أحسن من هذا لأن خط صاحب الكتاب دال على ضاه باسما مع حياحه وقال بن خلاد وقال غيره ليس بشيء وروى الخطيب الحافظ أبو بكر عن اسماعيل بن اسحاق القاضية أنه عوكر إليه في ذلك فأمرق مملتا ثم قال للمدعي عليه أن كان سماعه في كتابك بخطك فلو كان لي تغييره وإن كان سماعه في كتابك بخط غيره فانت أعلم قلت حفص بن غياث معدود في الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة وأبو عبد الله الرضائي من أئمة أصحاب الشافعي واسماعيل بن اسحاق لسان أصحاب مالك وأما هم وقرنهم فقد اختلفوا في ذلك ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت في كتابه بوضاه فيلزمه إعادة تباها وتذكر كان لا يثبت له وجوبه ثم وجهه بأن ذلك بمنزلة شهادة عنه فعليه أدائها بها حوته وإن كان فيه بذل ماله كما يلزم لغير الشهادية إذاؤها وإن كان فيه بذل نفسه بالسعي إلى مجلس الحكم لأدائها والعلم عند الله تعالى ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه النسخة إلا بعد المعاينة الموضوعة وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعا إلى شيء من النسخ أو يثبت فيه سماعا إلا بعد المعاينة الموضوعة بالاسموع كغيره من أحد تلك النسخة غير المعاينة إلا أن يبين مع النقل وعند كون النسخة غير معاينة والله أعلم النوع السادس والعشرون في صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك وقد سبق بيان كثير منه في ضمن النوعين قبله سند قوم في الرواية فأقرطوا بها أهل فيها آخرون ففرطوا ومن مذاهبا تشديد مذهب من قال لا تنسخة إلا فمادوا الراوي من حفظه وتذكره وذلك مروى عن مالك وأبي حنيفة

رضي الله عنه ما ذهب اليه من محالنا في ما يروي عن النبي صلى الله عليه وآله
 وما ذهب من اجار الاعتماد في الرواية على كتابه غير انه لو ان كتابه
 واخرجه من يد الميراث الرواية منه لنفسه عند قد سبقت حكايته
 المذهب عن اهل التساهل والباطل في ضمن ما تقدم من شرح وجوه
 الاخذ والتحمل ومن اهل التساهل قوم سمعوا كتابا مصنفه ونها ونوا
 حتى اذا طعنوا في السير واحتج بهم اليهم الجمل والشهرة على ان رروها
 من منتهى مشيئة او مساندة غير مقابلة فقدم الحاكم ابو عبد الله الحافظ في
 طبقات المحروحين قلل وهم بتوهمون انهم في روايتها صادقون
 قال وهذا ما اكثر في الناس ولما طاه قوم من اكابر العلماء والمعرفين
 بالصلاح قلت ومن التساهلين عبد الله بن لميعة المصري ترك الاحتجاج
 بروايته مع حاله لتساهله ذكر عن يحيى بن حبان انه راي قوما معهم
 جزير مسموع من ابن لميعة فظفر فيه فاذا ليس فيه حديث من حديث
 ابن لميعة فجاؤا الى ابن لميعة فاخبروا بذلك فقال ما اصبحت يحبس الكتاب
 فيقولون هذا من حديثك فاخذتهم به وشملوا واتفق من شيوخ زماننا
 يجي الى احدهم الطالب بحيز او كتاب فيقول هذا روايتك فيمكنه من قرأته
 عليه مقلدا له من منيران يبحث بحديث يحصل له الثقة بصحة ذلك والآواب
 ما عليه الجمهور وهو التوسط بين الاطراف والتفریط فانا ما راوي في الاخذ
 والتحمل بالنشر طال الذي تقدم شرحه وقال كتابه وضبط سماعا
 على الوجه الذي سبق ذكره جازت له الرواية منه وان اعادها وعارضا
 اذا كان الغالب من اهل سلامة من التبديل والتغيير لاسيما اذا كان ممن لا يفتن
 عليه في الغالب لو غير شيء منه ويدل التغيير وتبدله وذلك لان الاعتماد

في باب الرواية علم غالب الظن واذا حصل الجزالة ولم يشترط مزيد عليه
 والله اعلم بقرينة أحدها اذ كان الراوي ضروريا لم يحفظ
 حديثه من ضم من حديثه واستعان بالما موديت في ضبط نسخة وحفظ كتابه
 ثم عند روايته في القرلة منه عليه واحاط في ذلك على حسب الجاهلية
 يحصل معه الطرح بالسلمة من التغيير صحت روايته غير انه اولى بالخلاف
 والمنع من مثل ذلك من البصير قال الخطيب الحافظ والسماع من البصير
 الا هو الضرر للذين لم يحفظوا من الحديث ما سمعوا منه لكنه كتب له
 به ثابته واحدة وقد منع منه غير واحد من العلماء ورخص فيه بعضهم والله اعلم
 الثاني اذا سمع كتابا ثم اذروا رواية من نسخة ليس فيها سماع ولا في معاملة
 بنسخ سماعه غير انه سمع في نسخة شجرة لم يخبر له ذلك فسلم به الامام ابو نصر
 ابن الصباغ الفقيه فيما بلغنا عنه وكذلك لو كان فيها سماع شجرة او رواية
 ثقة عن شجرة فلا يجوز له الرواية منها اعتمادا على مجرد ذلك اذ لا يظهر ان يكون
 فيها زوائد ليست في نسخة سماعه ثم وجدت الخطيب قد حكى مسندا وذلك
 عن اكثر اهل الحديث فذكر فيما اذا وجد اصل الحديث ولم يكتب فيه سماع او وجد
 نسخة كتبت عن الشيخ نسكت نفسه الى صحتها ان عامة اصحاب الحديث منعوا
 من روايته من ذلك وجاء عن ايوب استخفافا وعهد بن بكر البرساني الترخص
 فيه قلت الا ان تكون له اجازة من شيخه عامة لمروياته ونحو ذلك
 فيجوز له حينئذ الرواية منها اذ ليس فيه اكثر من رواية تلك الزيادة بالاجازة
 بل حفظ اخبرنا واحدنا من غير بيان الاجازة فيما لا امر في ذلك قريب
 يقع مثله في السماع وقد حكنا فيما تقدم انه لا اعتناء في كل سماع عن الاجازة
 ليقع ما لم يقط في السماع على وجه السهو وغيره من كلمات او اكثر مرويا

بالاجازة وان لم يذكر لفظها فان كان الذي في النسخة سماع شيخ
 شيخه او هو صمد عن شيخه او مرويه عن شيخ شيخه فينبغي له
 حينئذ في روايته بها ان يكون له اجازة شاملة من سحبه والشيخه
 اجازة شاملة من شيخه وهذا تيسر حسن هذا ان الله له اوله الممد والواحدة
 اليه ماسة في زمرتنا اجازة والله اعلم الثالث اذا وجد الحافظ في كتابه
 خلاف ما يحفظه نظر فان كان انما حفظ ذلك من كتابه فليرجع الى ما في كتابه
 وان كان حفظه من فم المحدث فليعتمد حفظه دون ما في كتابه اذ لم يتشكك
 وحسن ان يذكر الامرين في روايته فيقول حفظت كذا وفي كتابي كذا
 هكذا فعل سحبة وعبره وهكذا اذا خالفه فيما يحفظه بعض الحفاظ فليقل
 حفظه كذا او قال فيه فلان او قال فيه غيري كذا وكذا او شبه هذا
 من الكلام كذا لك فعل سيفان الثوري وغيره والله اعلم الرابع اذا وجد
 في كتابه وهو غير ذاكر سماعه ذلك من ابي حنيفة رحمه الله وبعض اصحاب الشافعي
 انه لا تجوز روايته ومذهب السانعي واكثر اصحابه واي يوسف ومحمد انه
 يجوز له روايته قلت هذا الخلاف ينبغي ان يبين على الخلاف السابق
 في جواز اعتماد الراوي على كتابه في ضبط ما سمعه فان ضبط اصل السماع ضبط
 المسموع فكما كان الصحيح وما عليه اكثر اهل الحديث تجوز الاعتماد على الكتاب
 المصنوع في ضبط المسموع حتى يحتمل له ان يروي ما فيه وان كان لا يذكر لحديثه
 حديثا حديثا كذلك ليكن هذا واحدا من طرقه وهو ان يكون السماع بخطه
 او بخط من ثقة به والكتاب مصدق بحديثه فليقل على الظن سلامة ذلك
 من طرق الترويض والعين اليه على نحو ما سبق ذكره في ذلك وهذا الذي يشكك
 فيه وسكنت نفسه الصحيحة فان تشكك فيه لم يجز الاعتماد عليه

والله اعلم الخ امسوا اذا اراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه فان التكرار
 عالما عارفا بالالفاظ ومقاصدها احديا لما يحتمل معانيها يصير بمقادير
 التساوت بينها فلاحالات انه لا يجوز له ذلك وعليه ان لا يروي ما سمعه
 الا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير فاما اذا كان عالما عارفا بذات الشئ
 فهذا هو الحلف فيه السلف واصحاب الحديث وارباب اللفظ والاصول
 فجوزوا اكثر منهم ولم يحجزوا بعض المحذيين وطائفة من الفقهاء والاصوليين
 من السلف معينين وغيرهم وسمعه بعضهم في حديث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واحارته في غيره ولا يخفى حواره ذلك في الجمع اذا كان عالما بما وصفه وتالفا
 رايه اري معنى اللفظ الذي بلغه لان ذلك هو الذي تشهد به احوال
 السلف والاولين وكثيرا ما كانوا يقولون معه واحدا في امر واحد
 بالعلماء مختلفة وماد الله الا لان معقولهم كان على المعنى دون اللفظ تنم
 هذا الخلاف لا رايه وجايبا ولا احراز الناس فيما تعلم فيما تضمنه بطون
 الكتب فليس لاحل ان يغير لفظه من كتاب مصنف ويثبت مدله
 فيه لفظ اخر معناه فان الرواية بالعلمه رخص فيها من رخص لما كان
 عليهم في ضبط الالفاظ والجموع علمها من الحرج والمصيبة ذلك غير من حوزها
 استقلت عليه بطون الاوراق والكتب لانها من ملك تعبير اللفظ فليس ملك
 تعبيره بضمير غيره والله اعلم المصالح يسبح لمن يروي حديثا بالعلمه ان
 نسعه بان يقول او كما قال او يخبر هذا وما انتبه ذلك من الالفاظ تروي ذلك
 من الصحابة عن ابن مسعود وابي الدرداء والنسابة عن الله عنهم قال الخطيب
 والعمجاية ارباب النساء واعلم الخلق بمعاني الكلام ولم تكونوا تقولون
 ذلك الا تخشوا من الزلل المحرم بهما في الرواية على المعنى من الخطر قلت واذا

اشتبه على القارى فيه انتم أو لفظه فقرأ على وجه يشك فيه ثم قال
او كما قال فهذا حسن وهو الصواب في مثله لان قوله او كما قال يتضمن
اجازة من الراوى واذا نفي رواية صوابها عند ارباب ثم لا يشترط ايراد ذلك
بلطف الاجازة لما بيناه قريبا والله اعلم السالغ ها يحيى انقصا الحديث الواحد
وروايته لبعضه ون بعضا مختلفا هل العلم فيه منهم من منع من ذلك مطلقا
بناء على القول بالمتنج من النقل بالمعنى مطلقا ومنهم من منع ذلك مع تجوز النقل
بالمعنى اذ لم يكن قد روى على التمام من اخرى ولم يعلم ان غيره قد روى على التمام
ومنهم من جوز ذلك واطلق ولم يفصل وقد روي عن مجاهد انه قال
انقص من الحديث ما شئت ولا ترد فيه الصحيح التفصيل وان ينجى ذلك
من العام العارف ذكاته ما تركه متميزا عما نقله غير متعلق به بحيث
لا يختل البيان ولا يختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه فهذا ينبغي
ان يجوز وان لم يجز النقل بالمعنى لان الذى نقله والذى تركه والحالة هذه
بمنزلة تحرير منفصلين في امرين لا تعادى لاحدهما بالاخر ثم هذا اذا كان ربيع
المنزلة بحيث لا يمتدح اليه فذلك تحته نقله او كما قال ثم نقله ناقصا ونقله
او كما قال ثم نقله ناقصا فاذا لم يكن كذلك فقد ذكر الخطيب الحافظ ان من
روى اخذ يضاعف التمام وخالف روى مرة اخرى على النقصان اذ ليس لهم
بانه زاد في اول مرة فالم يكن سمعها وانه نسي في الثانية باقى الحديث لنقله
ضبطه وكثر غلطه فواجب عليه ان ينفخ هذا الطنة عن نفسه وذكر الامام
ابن الحنفية سليمان بن ايوب الرازى العقبة ان من روى بعض الخبر ثم اسرأ
ان ينقل تمامه وكان من يتهم بانه زاد في حديثه كان ذلك عذرا له
في ترك الزيادة وكما في اولك من كان هذا حاله فليس من الا بداء

ان يروى الحديث غير تام اذا كان قد تعين عليه ما دام قماصه لانه اذا رواه
او لا ناقصا اخبر بما فيه عن حيز الاحتياج به ودارين ان لا يروى باصلا
فيضيعه واساويين ان يرويه متهما فيه فيضيع ثمرته لسقوط الحجج فيه
والعلم عند الله تعالى واما تقطيع المصنف من الحديث الواحد وتفريقه
في الآداب فمما لا يجوز اذا قرب ومن المتبع العبد وقد فعله مالك والبخاري
وغیر واحد من ائمة الحديث ولا يخلو من كراهية والله اعلم الثامن
ينبغي للمحدث ان لا يروى حديثه برواية لكان او وصحفت تروى
عن القريين شمس الله قال لا يجوز لاحد ان يروى حديثه وقال جابر
هذا الاحاديث عن الاصل حرة اخبرنا ابو بكر بن ابي المعالي لفراد وتروى
عليه قال اخبرنا الامام جدي ابو عبد الله محمد بن الفضل الفراء اخبرنا
ابو الحسين عبد الغافر بن محمد الفارسي اخبرنا الامام ابو سلمان احمد بن
محمد الخطابي جدي محمد بن معاذ قال اخبرنا بعض صحابنا عن ابي داود السجستاني
قال سمعت الامام يقول ان اخرون ما احاطوا على طالب العلم اذا لم يروى
ان يدخل في حجة قوله النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان بعل فليستبوا
معتقه من النار لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحق منهما اورثا عنه لحلف فيه كبر عليه
قلت فحق على طالب الحديث ان يتعلم من الخبر واللغة ما يتخلص به من شين
اللحن والتعريف ومعرفة ما يروى عن شعبة قال من طلب الحديث ولم يصبر
العربية فله مثل رجل عليه برسن ليس له واسل وكما قال وعن حماد بن
سليم قال مثل المذنب يطلب الحديث ولا يعرف النعمي مثل الحماد عليه مثل الامة
لا يشمير فيها واما التصحيف فسيبيل السلامة منه الاخذ من اقرب اهل العلم او
الضبط فان من حرم ذلك وكان اخذ وتعلم من بطون الكتب كان من شانه

التحريف ولم يخلت من التبديل والتخفيف والله اعلم التاسع اذا وقع
 في رواية لم ين او تحريف فقد اختلفوا فيهم من كان يروى به يروى على
 الخطا كما سمعه وذات ذلك من التابعين محمد بن سيرين وابو معمر
 عبد الله بن سفيان وهذا علوه في هذا الصواب واللفظ والمنع من الرواية
 بالمعنى ومنه من ذى تغيير واصلاحه وروايت على الصواب رويها
 ذلك عن الاوزاعي وابن المبارك وغيرهما وهو من ذلك المستلزم
 والعلماء من الحديث والقرآن في الحسن الذي لا يختلف به المعنى وما له
 لازم على ما ذهب تجوز رواية الحديث بالمعنى وقد سبق انه قول الاكثرين
 واما اصلاح ذلك وتغييره في كتابه واصله فالصواب تركه وتغييره اذ وقع
 في الاصل على ما هو عليه مع النصيب عليه وبيان الصواب خارجا في الحاشية
 وان ذلك اجمع للسلطة وانفى للمسئلة وقد روي ان به بن ابي اسيد
 روى في المنام وكان قد مر من سفته وسانه شئ فقبل له في ذلك وقال
 لفظه من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير تارة في فعل
 لما هذا وكثيرا ما نرى ما توههم كثيرا من اهل العلم خطأ ومما غيروه عن اهل
 ذوا جبه صحيح وان خفي واستغرب لا سيما ما يروونه من طاء من جهة العربية
 وذلك لكثرة لغات العرب تسعها وروينا عن عبد الله بن ابراهيم بن حنبل
 قال كان اذا مر باب لمن فاحسن غيره واذا كان لخاصة امره ذكره قال كذا
 قال الشيخ وكبره بعضا اسامها من احبوه عن القاضى لما فط عياش
 بما معناه واختصاره ان الذي استقر عليه عمل اكثر الناس ان سقط الرواية
 كما وصلت اليهم ولا يغيرونها في كتبهم حتى في احرف من القرآن استمرت
 الرواية فيها في الكتب على خلاف التلاوة المجرى عليها من غير ان يوردوا في

ومن ذلك ما وقع في الصحيحين والموطأ وغيرهما كمن أهل المعرفة منهم ينهجون
على خطأ في اعتدال الرواية والسماع والقرينة وفي حواشي الكتب مع نفر يبرهنهم
ما في الأصول على ما بلغتهم ومنهم من جسر على تغيير الكتب وإصلاحها منهم
أبو الوليد هشام بن أحمد الكوفي الرقي فانه لكثرة مطالعته وإفنانه
ونفوقه فجمعه هذه ذهنة جسر على الإصلاح كثيرا ونملط في أشياء من ذلك
وكن لك غايه من سلك مسلكه وآلاى سدا لك تغيير وإصلاح لا يجسر
على ذلك من لا يحسن وهو اسلم مع التبنيان في ذلك عند السماع كما وقع
ثم يذكر وجهه صوابه انا من جهة العربية او من جهة الرواية فان شاور ولا
او لا على الصواب ثم قال وقع عند شيخنا اوتنه روايتنا او من
طريق فلان كذا او كذا او هذا الذي من الاول كيلا يتقول على رسول الله
صلی الله عليه وسلم ما لم يقل واصلاح ما يثبت عليه في الاصلاح ان يكون
ما يصلح به الناسد قد مر حتى لحادث آخر بان ذاك آمن من ان يكون
مقبولا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل الله اعلم العاشرة اكان
الاصلاح بزيادة شئ سقط فان لم يكن في ذلك مغايرة في المعنى فالامور على سبيل
وذلك كقصر ما روى عن مالك انه قيل له اذ ايت حديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم يزاد فيه الواو والالف والعنه واحد
فقال لا حوان يكون خفيا وان كان الاصلاح بالزيادة ليشتمل على معنى
مغاير لما وقع في الاصل تاكد فيه للحكم بانه يدكر ما في الاصل مغزونا
بالتنبيه على ما سقط ليسلم من مخرج الخطأ ومن ان يقول على شيخه ما لم يقل
حدث ابو نعيم الفضل بن دكير عن شيخه له مجديت قل فيه عزيمته
فقال ابو نعيم ما هو بزمجينة ولكنه قال عجينة واذا كان من دون

من منع الكلام الساقط معلوما انه قد اقر به وانما استقطعه من بعد
 فقيه وجه آخر هو ان يلحق الساقط بموضع من الكتاب مع كلمة معين
 كما فعل الخطيب في الحافظ اذ روى عن ابي عمر بن مهدي عن النخعي
 النخعي باسناد عن عمرو بن عروة يثبت عبد الرحمن بن عاكبة ان
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره ان يركب راسه فاجله قال الخطيب
 كان في اصل بن مهدي شذوذة انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يكره ان يركب راسه لثقله فذكر عاكبة اذ لم يكن منه يد وعلما ان الحافظ
 كذلك روى وانما استقطعه من كتاب شيخنا ابي عمر وقنا فيه يعني عن عاكبة
 رضي الله عنه قال ان ابن المهدي لم يقل لنا ذلك وهكذا رواية غير
 واحد من شيوخنا يفعل فمثل هذا اقم ذكر باسناد عن احمد بن حنبل
 رضي الله عنه قال سمعت وكيعا يقول اني استقينا في الحديث يعني
 قلت وهذا اذا كان شيخه قد رواه له على الخطاء فلما اذا وجد ذلك في
 كتابه وعلم على ظنه ان ذلك من الكتاب لا من شيخه فليحذفه ههنا
 اصلاح ذلك في كتابه وفي روايته عند محدثيه به معاذ ذكر ابو ادهم قال
 لا احمد بن حنبل وجدت في كتابي حجاب عن حماد عن ابي الربيع يحيى بن زكريا
 ان اصلحه ابن جرير فقال الرجلان يكون هذا الاسم به والله اعلم وهذا
 من قبيل ما اذا روي من كتابه بعض الاسناد او المتن فانه يحذفه
 استهراكه من كتاب غيره اذا عرف صحته وسكنت نفسه ان ذلك
 هو الساقط من كتابه وان كان من الحديث من لا يستقيم ذلك ويمنع
 ذلك فليحذفه حماد بن عمار بن يحيى بن مغيرة عن قال الخطيب في الحافظ
 ولو يترك ذلك في حال الرواية كان اول وهكذالك في استنبات

اللفظ ما شك فيه من كتاب غيره أو من حفظه وذلك مروي عن غيره أحد
من أهل الحديث منهم عاصم وابو حنيفة وأحمد بن حنبل وكان بعضهم يبين
ما بينه فيه غيره فيقول حدثنا فلان وثبتة فلان كما روى عن يزيد بن
هارون أنه قال أخبرنا عاصم وثبتة عن شعبة عن عبد الله بن مسعود
عن طلحة الأحمري أن أبا جندب في صل كتابه كلمة من غريب العربيتها وغيرها
غير مفيدة واشتكلت عليه فجاءوا أن يسأل عنها أهل العلم بها ويردونها
على ما يجربونه به روى مثل ذلك عن النخعي بن زاهد وأحمد بن حنبل
وعبد الرحمن بن عيسى عنهم **الحادي** حشش ذكرنا الحديث عند الراوي عن
الشيخان أكثر من روايته ما تفاوت في اللفظ والمعنى فاحد كان لمات بجميع
بينهما في الاستناد ثم بسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصة ويقول أخبرنا
فلان وفلان واللفظ فلان أو وهذا لفظ فلان قال أو لا أخبرنا
فلان أو ما أنسبه ذلك من العبارات وأسماء أصحاب الصيغ مع هذا في ذلك
صارفة أخرى حسنة مثل قوله حدثنا أبو بكر بن أبي نعيمته وابن سعيد لا يشتر
كإيهما عن أبي خالد قال أبو بكر ثنا أبو خالد لا حصر عن الأعمش
وساقي الحديث فاعادته فاني أذكر أحد طائفة أسماء أشعار بأن اللفظ
المذكور له فاما إذا لم ينفصل لفظ أحدهما بالذكر بل يغد من لفظ هذا ومن
اللفظ ذلك وقال أخبرنا فلان وفلان وتفاوت في اللفظ قال أخبرنا
فلان فهذا غير متفق على مذهب تنويز الرواية بالمعنى وقول أبي داود
صاحب السنن حدثنا مسدد وابو ثوبة المعنى فالحديثنا أبو الأخرص
عن أشبال أنه إذا في كتابه بحديث أن يكون من قبيل الأول فيكون اللفظ مسدود
روافقه أبو ثوبة في المعنى ويحتمل أن يكون من قبيل الثاني فلا يكون

قد ورد لفظ احدها خاصة بمراد باللعنة عن كليهما وهذا الاحتمال يعبر
 في قوله حدثنا اسلم بن ابراهيم وموسى بن اسماعيل اللعنة واحد وكلا حديثا
 ابان قاما اذا جمع بين جملة رواة قد اتفقوا في المصنف وليس ان يرد اللفظ كل
 واحد منهم وسكت عن البيان لذلك فهذا ما يجب به البخاري او غيره
 ولا بأس له على مقتضى مذهب تخيير الرواية باللعنة وكذا سمع كتابا مصنف
 من جماعة ثم قال في نسخة باصل بعضهم دون البعض وادان بيد كجميعهم
 في الاسناد ويقول واللفظ لفلان كما سبق فهذا يحتمل ان يجوز كادول
 لان ما ورد قد سمعه بنصه ممن ذكر انه باللفظ ويحتمل ان لا يجوز
 لانه لا علم عندنا بكيفية رواية الآخرين حتى يخبر عنهما بخلاف ما سبق فانه
 اطلع على رواية غير من نسب اللفظ اليه وهو على موافقتها من حيث اللفظ
 فاخبر بذلك والله اعلم الثاني عشر ليس له ان يثبت في نسب من فوقه
 من رجال الاسناد على ما ذكره شيخه مددوا عليه من غير فضل مضاف
 ان بفضل جازم مثل ان يقول هو ابن فلان العلاف او يعيد ابن فلان ونحو
 ذلك وذكر الحافظ الامام ابو بكر البرقاني رحمه الله في كتاب اللفظ
 له يا سادة عن علي بن الدقي قال اذا حدثك الرجل فقل حدثنا فلان
 ولم ينسبه وحببت ان تنسبه فقل حدثنا فلان ان فلان بن فلان
 حدثه واما اذا كان شيخه قد ذكره نسب شيخه او صغته في اول كتابه
 عند اول حديثه منه واقصر فيما بعده من الاحاديث على ذكر اسم الشيخ
 او بعض نسبه مثاله ان اروي جزء عن الفراءى واوله اخبرني ابو بكر بن
 عبد المنعم بن عبد الله الفراءى قال اخبرنا فلان واقل في باقي احاديثه اخبرنا
 فلان بن سفيان بن عيينة عن الاحاديث التي بعد الحديث الاول اتفقوا

ويقول في كل واحد منها خبرنا فلان قال خبرنا ابو بكر منصور بن عبد النعيم
ابن عبد الله الطبري قال خبرنا فلان وان المذكور له ذلك في كل واحد منها اعتقادا
على ذكرى له او لا فهذا قد حكم الخطيب الحافظ عن اكثر اهل العلم انهم اجازوه وقر
بعضهم ان الاول ان يقول يعني فلان وروى باسناد عن احمد بن
حنبل رضي الله عنه انه كان اذا جاء اسم الرجل غير منسوب قال يعني
ابن فلان وروى عن البرقي باسناد عن علي بن الصديقي ما قد مر ذكره
منه ثم ذكر انه هكذا واما باب كراحم بن علي الاصبهاني نزيل نيسابور
يقول وكان احدا للعلماء المجريين ومن اهل الورع والدين وانه سأل
عن احاديث كثيرة رواها له قال فيها خبرنا ابو عمرو وابن حمدة ان
ان ابا يعلى احمد بن علي بن الحسن الموصلي احبهم واخبرنا ابو بكر بنلقري
ان اسحاق بن احمد بن نافع حدثهم واخبرنا ابو احمد الحافظ ان
ابا يوسف محمد بن سفين الصغار اخبرهم فذكر له انها احاديث
سمعاها قراءة على شيخه في جملة نسخ نسبو الذين حدثهم بها في اولها
واقصروا في بقية على ذكر اسمائهم قال وكان غيره يقول في مثل هذا
اخبارنا فلان قال اخبرنا فلان هو ابن فلان ثم يسوق لنسبه الى من قالوا
قال وهذا الذي استعجبه لان قوما من الرواة كانوا يقولون فيما
اجيز لهم اخبرنا فلان ان فلانا حدثهم قلت جميع هذه الوجوه
جائزوا ولها ان يقول هو ابن فلان او يعني ابن فلان ثم ان يقول
ان فلان بن فلان ثم ان يذكر المذكور في اول الخبر يعينه من غير وصل
والله اعلم الثالث عشر جرت العادة بمجذوق قال ونحوه فيما بين رحمة
الاسناد خطأ ولا بد من ذكره حاله في نسخة فلفظا وما قد يفعل من ذلك

ما اذا كان في اسناد الاسناد وقرئ على فلان اخبرك فلان فينبغي للمعاذ ان يقول
 فيه قيل له اخبرك فلان وقرئ في بعض ذلك قرئ على فلان حديثا
 فلان بهذا يذكروا فيقال فزاعل فلان قال حدثنا فلان وقرئ
 حاتم هذا مصرحاً به خطأ كذا في بعض ما روينا واذنا كمررت
 كلمة قال كما في قوله في كتاب البخاري حدثنا حماد بن حبان قال قال
 عامر التيمي حدثنا حماد في الخطوط على القادي ان يلفظ بحسب الله اسم
 الرابع عشر في المنهج المستعمل على احاديث باسناد واحد كسب
 همام بن منبه عن ابى هريرة رواية عبد الرزاق عن معمر بن وهب
 من الشيوخ لا اخراهم منهم من يحدد ذكر الاسناد في اول كل حديث منها
 ويوجد هذا في كتاب من الاصول القديمة وذلك احوط ومنهم من يكتفي
 بذكر الاسناد في اولها عند اول حديث منها وفي اول كل مجلس من
 مجلس سماعها ويذكر الباقي عليه ويقول في كل حديث بعد ذلك
 وبالا سناد او وبه وذلك هو الاعلى لاكثر واذا اراد من كان سماعه
 على هذا الوجه تفريق تلك الاحاديث ورواية كل حديث منها بالا سناد
 المذكور في اولها اجاز له ذلك عند اكثر من سماعه وكعب بن الجراح ويحيى بن زهير
 وابو بكر الاسماعيلي لان الجميع معطوف على الاول فالاسناد المذكور او لا
 في حكم المذكور في كل حديث وهو بمثابة تقطيع من الواحد في
 ابواب ما سنده المذكور في اوله ومن المتأخرين من ان الامر اشد
 من تلك الاحاديث المدرجة بالا سناد المذكور او لا وراوند ليسا
 وسأل بعض اهل الحديث الاسناد ابا اسحق الاسعمراني الفقيه الاصول
 عن ذلك فقال لا ينبغي ذلك هذا من كان سماعه على هذا الوجه فطريقة

ان يبين ويحكي ذلك كما جرى كما فعله مسلم في صحيحه في حقيقته حماد
 ابن مسعود خرقه حديثنا محمد بن رافع قال ثنا عبد الرزاق اخبرنا سمع عن
 حماد بن زهير قال هذا ما حدثنا ابو هريرة وذكر احاديث منها وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادنى مقعدا احدم في الجنة ان يقول له
 من الحديث وهكذا يفعل كثير من المؤلفين والله اعلم الخاص من تقدم
 ذكره المتن على الاسناد لو ذكر المتن وبعض الاسناد تم ذكر الاسناد عقيدته
 على الاتصال مثل ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا
 او يقول روى عمرو بن دباب عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا وكذا اتم يقول اخبرنا به فلان وسبق الاسناد حتى يتصل بما
 قدمه فهذا يلحق بما اذا قدم الاسناد وكونه يغير به مسند الحديث لا يراى
 له فلو اراد من سمعه منه كذا ان تقدم الاسناد ويؤخر المتن
 ويلحقه كذا لك تقدمه من بعض من تقدم من الحديث انه حين
 ذلك قلت ينبغي ان يكون فيه خلاف عن الحالات في تقدم بعض
 من الحديث على بعض وذلك الخطيب المنع من ذلك على القول
 بان الرواية على المعنى لا تجوز والحواشي على القول بان الرواية على المعنى
 تجوز ولا فرق بينهما في ذلك والله اعلم وانما ما يقع به بعضهم من اعادة
 ذكر الاسناد في آخر الكتاب او الخريف بعد ذكره اولا فهذا الايراد من الخلاف
 الذي تقدم ذكره في افراد كل حديث لذلك الاسناد عنده روايات كونه
 لا يقع اتصاله بغير واحد منها ولكنه يفيد تأكيد او احتياط او يقض
 اجازة بالغة من اعلام انواع الاجازات والله اعلم السناد تسع عشر
 اذ روى الحديث الحديث ما سادتم اتبعه باسناد آخر وقال عند

ستائه مثله وأراد الراوي عن أن يقتصر على الاستاد التام ليس من
 لفظ الحديث المذكور حقيقياً لاستاد الأول ولا ظاهراً المنع من ذلك قد روي
 عن ابن تكملة الطيب الحافظ رحمه الله تعالى كان شعبة لا يحب ذلك وقال
 بعض أهل العلم يجب تركه إذا عرفت أن الحديث ضابط متحفظ يذهب إلى
 تحريمه إلا لفظاً بعد الحروف فإن لم يعرف ذلك منه لم يحز ذلك وكتاب
 غير واحد من أهل العلم الراوي مثل هذا هو الاستاد ويقول مثلاً
 حديث قبله مثله كذا وكذا ليس بوجه وكذلك إذا كان الحديث قد
 نحو كذا قال وهذا هو الذي احتاره أخبرنا أبو أحمد عبد الوهاب بن أبي منصور
 علي بن أبي العلاء بن شاذان بن شاذان بن علي بن أبي خزيمة بن
 أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد الصمدي أخبرنا أبو القاسم ابن حبان
 حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي ثنا عمرو بن محمد الناقد ثنا
 وكيع قال قال شعبة فلان عن فلان مثله لا يخفى قال وكيع ومثله
 سفيان الثوري يخرى وأما إذا قال نحوه فهو ذلك عند بعضهم كما إذا
 مثله نبيلاً سناد عن وكيع قال بسفيان إذا قال نحوه فهو حديث وقال
 نحوه شك وعن يحيى بن معين أنه أجابهما قديماً بذكره
 وأبو يحيى بن قزح نحوه قال للطيّب وهذا القول على من ذهب من الخلفاء إلى
 على المعنى فاما على ما ذهب من أجازها فلا فرق بين مثله ونحوه قلت
 هذا له سفيان ياروما عن مسعود بن علي السعدي أنه سمع الحارث بن
 أبابعد الله الحارث يقول إن ما يلزم للحديث من تضبط ولا تقان أن يعرف
 بين أن يقول مثله أو يقول نحوه فلا يحل له أن يقول مثله إلا بعد أن
 يعلم أنما على لفظه بل وسئل أن يقول نحوه أنه إذا كان على مثل

معانيه والله أعلم المسألة عشر إذا ذكر الشيخ اسناد الحديث ولم يذكر
من صنفه الاطراف ثلث قال وذكر الحديث او قال وذكر الحديث بطوله فإراد
الراوي ان يروى عنه الحديث بنحوه وبطوله فهذا أولى بالمنع مما
سبق ذكره في قوله مثله او نحو فطريقه ان يبين ذلك بان يقتصر ما ذكره
للشيخ على ما يتيقن قال وذكر الحديث بطوله ثم يقول والحديث بطوله هو كذا
وكذا وليس هو إلا آخره وسأل بعض أهل الحديث أبا السمتي إبراهيم بن محمد الشافعي
المقدم في الفقه والاصول عن ذلك فقال لا يجوز لمن سمع على هذا الوصف
ان يروى الحديث بمأخذه من اللفاظ على التفصيل وسأل أبو بكر البرقاني الحافظ
الفقيه أبا بكر الاسماعيلي الحافظ الفقيه عن قرأ اسناد حديث علي بن الشيخ ثم قال
وذكر الحديث هل يجوز ان يتحدث بمجرد الحديث فقال لا تعرف الحديث والقارى
ذلك الحديث فارجون يعني ذلك والبيان أولى ان يقول كماله ان قلت
اذا جاز لنا ذلك والتحقق فيه انه بطريق الاجازة فيما لم يذكر الشيخ
الكفا اجازة أكيدة قوية من جهات عديدة فجاز هذا مع كون
أوله سيما اذا راجع الباقي عليه من غير افراد له بلفظ الاجازة والله أعلم
الشافعي عشر الظاهر انه لا يجوز تغيير النص الى غير ما قاله الله عليه وسلم
وكذا أبا العكر فان جاءت الرواية بالمعنى فان شرط ذلك ان لا يختلف
المعنى والمعنى في هذا يختلف وتكتب عن عبد الله بن أحمد بن حنبل انه
رأى أبا لهذا كان في الكتاب من النبي فقال الحديث عن النبي صلى الله عليه
وسلم ضرب وكتب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الخطيب
أبو بكر هذا غير لازم وإنما استحب أحمد اتباع الحديث في لفظه فإلا
فهذه الترجمين في ذلك ثم ذكر باسناد عن سالم بن أحمد بن

حصل قال قلت لأبي بكر بن أبي الحديد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن
 الخصال الله عليه وسلم قال لو جاز أن لا يكون به بأس وذكر النقيب بسند
 عن أبي الحسن سئل أنه كان يحدث ويروي به عن أبيه وعنه عن غيره من غير أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال إبراهيم الحنظلي
 أما أنتما فلا تقفان أبدا والله أعلم التاسع عشر إذا كان سماعه
 على سعة فيها بعض الوهن فعليه أن يذكر في حالة الرواية فإن يسهل
 اعتقافها نوعا من التدليس في ما مضى لنا أمثله لذلك ومن أصابته ما إذا
 حدثه الحديث من حفظه في حالة المذاكرة فليقل حديثا فلان مذاكرة
 أو حدثناه في المذاكرة فقد كان غيره واحد من سقدي العلماء يفعل ذلك
 وكان جماعة من حفاظهم ممنوعين من أن يحمل عنهم في المذاكرة حتى ينهم على الأمر
 ابن مهدي وأبو زرعة الرازي وروينا عن ابن المبارك وغيره ذلك
 لما قد يقع منها من الساهلة مع أن الحفظ خزانة وكذلك امتنع جماعة من
 اعلام الصائغين رواية ما يحفظونه إلا من كتبهم منهم أحمد بن حنبل رضي الله
 عنهم اجمعين **العشرون** إذا كان الحديث عن رجلين أحدهما مجروح
 مثل أن يقول عن ثابت البناني وأبان بن أبي عيسى عن أسد فلا يتحقق
 إسقاط المجروح من الأسناد ولا يتصار على ذكر الثقة خوفا من أن يكون
 فيه عن المجروح شيء لم يذكره الثقة قال نخعي من ذلك أحمد بن حنبل نشر
 الخطيب أبو بكر قال النقيب وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما إسقط
 المجروح من الأسناد ويذكر الثقة ثم يقول وأخر كتابه عن المجروح قال وهذا
 القول لا فائدة فيه قلت وهكذا ينبغي إذا كان الحديث عن رجلين فحين
 أن لا يسقط أحدهما منه تطرق مثل الاحتمال المذكور إليه وإن كان محدثا

الاستغاط منه أجل ثم لا يمتنع ذلك في صورتين امتناع تخيير لان الظاهر
 اتفاق الروايين وما ذكر من الاحتمال بادر بعيد فانه من الادراج
 الذي لا يجوز تعده كما سبق في نوع المديح والله اعلم الجاد والعشرون
 اذا سمع بعض حديث من فنيح وبعضه من شيعي آخر فخلطه ولم يميزه وتكر
 الحديث جملة اليهم فميدبا ان عن احدهما بعضه وعن الآخر بعضه ذلك
 جائز كما فعل الزهري في حديث الاقواق حيث رواه عن عروة وابن المسيب
 وعلمة بن وقاص الليثي وعبيد الله بن عتبة عن غائشة رضي الله عنها
 وقال وكلامهم حديثي طائفة من حديثنا قالوا قالت الحديث
 ثم انه ما من شيء من ذلك الحديث الا وهو في الحكم كانه رواه عن
 احدهما الرجلين على انهما من جهة افلكا احدهما مجروحا لم يجز الاجتماع لشيء من
 ذلك الحديث وغير جائز كما بعد اختلاط ذلك ان يسقط حكم احدهما والآخرين
 ويروى الحديث عن الآخر وحده بل يجزى كرها جميعا مقروبا لانصاح لان
 بعضه عن احدهما وبعضه عن الآخر والله اعلم النوع السابع والعشرون
 معرفة آداب الحديث وقد مضى طرق بعضها اقتضته الانواع التي قبله
 علم الحديث علم شريف يناسب كرامة الاخلاق ومقام الشيم وينافى
 مساوى الاخلاق ومساكن الشيم وهو من علوم الاخرة لا من علوم الدنيا
 فمن زاد التصديك لسماع الحديث او افادته شئ من عاومه فليقدم تصحيح
 البنية واخلاصها وليطهر قلبه من الاغراض الدنيوية وادناسها وليجد
 بنية حلا لرئاسة ورع فكلها وقد اختلفت في الشريعة ابلغه استحباب
 التصديق لسماع الحديث ولا يتصديق روايته والذي نقول انه بمقتضى احتياط
 التي لم يندفع استحباب التصديق لروايته ونشره في اي من كان وسرويا

مع جمع

مسكين وهو

العيب

»

عن القاصص القاصص بن محمد بن خالد رحمه الله انه قال الذي
يصم عندي من طريق الاثر والنظر في الحد الذي اذا بلغه الناقل
حسن به ان يحدث هو ان يستوفى النفسين لا سيما
انتهاء الكهولة وفيها مجتمع الاشد قال وليس
بمنكر ان يحدث عند استيفاء الاربعين لاها احد الاستواء
ومستحق الكمال بنى رسول الله صلى الله عليه وآله وخيار اربعين وفي الاربعين
تذاهي عزيمية الانساق وقوتها في توفير عقله وانكر الفاضل
عياض ذلك على ابن خلدون قال كم من السلف للسفاهة ومن بعدهم من
المحدثين من لم يندم الى هذا السن وما قبله وقد نشر من الحديث
والعلم ما لا يحصى هذا من زعم الغريب توفي ولم يكمل الاربعين وتسعين
جدا لم يبلغ الخمسين وكذلك ابراهيم النخعي وهذا لما لك بن انس جلس للناس
ابن ليف وعشرين وقيل ابن سبع عشرة واناس من افروين وشيوخه
احد وكذا لك محمد بن ادراس السافعي قد اخذ عنه العلم في سن الحديث
وانتصب الله له ام لذلك قلت ذكره ابن خلدون غير مستكر وهو محمول على انه
قاله فبين يصدق للحديث ابتداء من نفسه من غير براعة في العلم
فجعلت لقبل السن الذي ذكره وهذا انما ينبغي له ذلك بعد استيفاء
السن المذكور فانه مظنة الاحتياج الى ما عند آما الذين ذكرهم مياض
من حديث قبل ذلك فالظاهر ان ذلك لبراعة منهم والعلم تقدمت لهم
معها الاحتياج اليهم فحدثوا قبل ذلك اولاهم سئلوا ذلك اما بصريح السؤال
اول بقرينة الحال واما السن الذي اذا بلغه المحدث اتبع له الامساك عن الحديث
فهو السر الذي يخشى عليه فيه من الهرم والحن وتجان عليه فيه ان يتخلط

ويروى ما لب من حديثه والناس في بلوغ هذه الترتيبات قد يحسب
اختلاف أحوالهم وهكذا إذا علموا وفان يدخل عليه وليس من حديثه
فليسك عن الرواية قال بن خلاد اعجب لي ان يسك في التآليف لانه
حد للمرم فان كان عقله ثابتا وادبه مجتمعا يعرف حديثه ويقوم به
وتحريه ان يحدث احتسابا لاجتبه له خيرا ووجه ما قاله ان من بلغ المآثر
ضعف حاله في التأليف فضعف عليه الاختلال لا خلا لا ان لا يفيظ له لا بعدا
يخط كما اتفق لغير واحد من الثقات منهم عبد الرزاق وسعيد بن الجهم
وقد حدث خلق بعد مجاوزة هذا السن فسادهم النوفية وصحبهم
السلامة منهم الحسن بن مالك ومحمد بن سعد وعبد الله بن ابي وني من
الصعابة ومالك والشيخ بن دويينة وعلي بن الجهم عن جهم بن المغيرة
والمناخير وغيرهم فإحدى ثوابه استيفه مائة سنة منهم الحسن
ابن مائة وابو الفداء هم البغوي وابو اسحق الشيمى والقاضي ابو الطيب
الطبري رضي الله عنهم اجمعين ثم انه لا ينبغي للحدث ان يحدث بحضرة
من هو اوسع منه بذلك كان ابراهيم والنسبي اذا اجتمعا لم يتكلم ابراهيم
لشيء وزاد بعضهم فكري الرواية ببلد فيه من الحديثين فهو اولى منه
نسبة او غير ذلك وروينا من محيي بن معين قال اذا حدثت في بلد فيه
مثل الشيمى فيجب الحية ان يتحقق وعنه ايضا ان الذي يحدث بالبلد
وفيه هو اولى بالحدث منه فهو ممن ويتلخ للحدث اذا التمس ما يعلمه
عند غيره في بلدة او غيره باسنادا على من اسناده او ارجح من وجه آخر
ان يعلم الطالب به ويريد ان يثبت اليه فان الدين الضحية ولا يمتنع من حديث
احد لكونه غير صحيح النية فيه فانه يترجم له حصول النية من بعدا وروينا

عن عمر قال كان يقال الرجل يطلب العلم اغنيائه فباني عليه اعلم حتى
يكون الله عز وجل وليك حروصا على تشيخ مهتديا يزيل الجوده وقد كان في السلطنة
راضى الله عنهم من نبال الناس على حديثه منهم عروة بن الزبير رضي الله عنهما
ولقبته ما لك رضي الله عنه في ما اخبرناه بالقاسم الفارسي وبسائر اخبرنا
ابو العالى الفارسي خذرا ابو بكر السجستاني الحافظ اما ابو عبد الله الحافظ
فالخير اسمعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعري ثنا محمد بن اسمعيل
ابن ابي وليس قال كان مالك بن انس اذا اراد ان يحدث توضأ وجلس
على صدره فرائضه وسرح لحية ومكن في جلوسه بوطار وهيبة وحدث
فقيل له في ذلك فقال احب ان اعظم حديث رسول الله صلى الله عليه و
ولا احب ان اعمل طرارة متمكنا وكان يكنى ان يحدث في الطرارة وهو
واقف او يستعمل فقال احب ان اتقن ما احدث به عن رسول الله صلى الله
عليه ووروا ايضا عنه انه كان يعزل لذلك ويتجهم وتطيط فانزع احد
صوته في مجلسه ربه وقال قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا ترفعوا
اصواتكم فوق صوت النبي صلى الله عليه وسلم فمن رفع صوته عند حديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم فكان رفع صوته فوق صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبيل
او بلغنا عن محمد بن احمد بن عبد الله الققي انه قال القاري الحديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا قام لاحد فانه يكتب عليه خطبة في يستحب له
مع اهل مجلسه ما ورد عن خبيب بن ابي ثابت انه قال من السنة اذا احدث الرجل
لقوم ان يقبل عليهم جميعا والله اعلم ولا يسرد الحديث سررا يسمع السامع
من ادراك بعضه وليفتخر مجلسه ولينجته بذكره وعائليق بالحال ومن
ما يفسح ان يقول الحمد لله رب العالمين اكل الحمد على كل حال والصلوة

والسلام بالامان على سيد المرسلين كلما ذكره الذكرون وكلما اغفل ذكره
 انغافلون اللهم صل عليه وعلى آله وصاؤه النبي وآل كل وصاؤه
 الصالحين نهاية ما ينبغي ان يسأله السائلون ويستحب للحدث العارف
 عند مجلس لا ملأه الحديث فانه من اعلى مراتب الراويين والسماع فيه من
 احسن وجوه التحمل واقرأها وليتخذ مستملا يبلغ عنه اذا ذكره الخبير فذلك حيا
 اكابر الحديث المتصد من لمتل ذلك ومن بروى عنه ذلك مالك وشعبة
 وكيع وابو عاصم وبريد بن هارون في عدد كثير من اعلام السالفين
 وتبين مستمليه محصلا مستملا لا يقع في مثل ما روي ان يزيد
 ابن دارون سئل عن حديث فقال حدثنا به عددٌ فصاح به مستمليه
 يا ابا خالد عدة من من فقال له عدة بن فخذتك وايسمل على موضع
 صر ترفع من كرسي او نحوه فان لم يجد استملى قائما وعليه ان يسمع لفظ الحديث
 فتؤديه على وجهه من غير خلاف والفائدة في استملاء المستملى توصيل
 لسمع لفظ الحديث على بعد منه الى تفهمه وتحقيقه باصلاح المستملى واقاصره
 لم يسمع الا لفظ المستملى فليس يستفيد بذلك حواره لذلك عن العلم مطلقا
 من غير بيان الحال فيه وفي هذا الكلام قد تقدم في النوع الرابع والعشرين
 ويستحب افتتاح المجلس بقراءة قارى بشيء من القرآن العظيم فاذا فرغ
 استنصت المستملى اهل المجلس ان كان فيه من يخطب ثم يسنل ويحمد الله
 مبارك ولعالي وصيله الى رسوله صلى الله عليه وسلم ويتخير الى ما بلغ في ذلك
 ثم يقبل على الحديث ويقول من ذكرت او ما ذكرت حمدك الله او غفر الله لك
 او نحو ذلك وكل ما انتهى الى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وذكر
 الخطيب انه يرفع صوته بذلك واذا انتهى الى ذكر الصحابي قال رضي الله عنه

ويحسن الحديث الشأن على شيخه في حالة الرواية عنه بما هو اهل له
فقد فعل ذلك غيره واحده من السلف والعلماء كإحدى عن عطاء بن ابي رباح
انه كان اذا حدثت عن ابن عباس رضى الله عنهما قال حدثني البجر
وعن وكيع انه قال حدثنا سفيان امام المؤمنين في الحديث واهم من ذلك
الدرء له عند ذكره ولا يغفل عنه ولا باس بذكر من يروى عنه
بما يعرف به من لقب كغندر لقب محمد بن جعفر صاحب شعبة ولو من
لقب محمد بن سليمان المصبي او نسبة الى ام عرف بها كيعلى بن
منية الصماني وهو ابن امية ومنية امه وقيل حدثته ام ابية او وصفه
بصفة نقص في جسده عرف بها كسليمان الاعمش وعاصم الاحول
الا ما يكره من ذلك كما في سماعيل بن ابراهيم المعروف بابن عليته امه
وقيل ام امه دونها عن يحيى بن معين انه كان يقول حدثنا اسماعيل
ابن عليته فهذا احمد بن حنبل وقال قل اسماعيل بن ابراهيم فانه بلغني
انه كان يكره ان ينسب الى امه فقال قد قبلنا منك يا معلم الخير وقد
استحب الي ان يحجر في املائه بين الرواية عن جماعة من شيوخه
مقدما للاعلا اسناد الاول من وجها اخر ويبلغ عن كل شيخ منهم
حديثا ويختار ماء لاسنده وقصر متنه فانه احسن واليق ويتنقى
بما يمليه ويجزى المستفاد منه وينبه على ما فيه من فاكل ثلوث وتفضيل
ويجب كالا يحتمل عقل الحاضرين وما يخشى فيه من دخول الوهم عليهم
في فهمه وكان من عادة غير واحد من المذكورين ختم الاملاء بـ
من الحكايات والنوامر والاشادات باسنادها وذلك حسن الخصر
الحديث عن تحرير ما يمليه استعان ببعض حفاظ وقته فخر له فلا باس

بدلت قال الخطيب كان جماعة من شيوخنا يفعلون ذلك واذا خيرا الاملاء ولا عناء
 مقابلة واقفانه واصلاح ما يفسد عنه برفع القلم وطفائه هذه عيون من
 آداب الحديث اجزا ناجما معرضين عن التطويل بما ليس من مهماتهما وهو
 ظاهر ليس من مشتتها فها لله وفق والمعين وهو اعلم
النوع الثامن والعشرون معرفة آداب طالب الحديث وقد اندرج
 طرف منه في ضمن ما تقدم قال ما عليه تحقيق الاخلاص للعلم من ان يتخذ
 واصله الى شئ من الاغراض الى النبوية وروبا عن حماد بن سلمة رحمه الله عنه انه قال
 من طلب الحديث لله مكره قد وبناعن سعيه الثوري مزانه قال ما اعلم
 عملا هو افضل من طلب الحديث لمن اراد الله به وروبا عن عمن اس
 المبارك رضي الله عنه ومن اقرب الوجوه في اصلاح النية فيه ما روينا
 عن احمد واسماعيل بن يحيى انه سأل ابا جعفر احمد بن حمدان وكما جدين
 صالحين فقال له اى نية اكتب الحديث فقالوا الستر ترون ان عند ذكر
 الصالحين يفرل الرحمة قال نعم قال فوسول الله صلى الله عليه وسلم راس
 الصالحين وليسأل تبارك وتعالى لتيسير والتأييد والتقوية
 التيسير وليأخذ نفسه بالاجتناب عن الزكوة والآداب الرضية اتمروا
 عن اى عاصم التيسيل قال من طلب هذا الحديث فقد طلب اعلا امور الدين فليحسب
 ان يكون خيرا لاسرق في السن الذي يبتغيه فلا امتداد يسمع الحديث
 ويكتبه اختلاف سبع مائة في اول النوع الرابع والعشرين واذا اخذ فنيه
 فليستهم عن ساق جهده واجتهاده ويبدأ بالسماح من استند شيوخ مصر
 عز الاولى فالاولى من حيث العلم او الشهرة والشرف او غير ذلك واذا فرغ من سماح
 العواقل والمجانب لله ببلده فليرجع الى غيره وروينا عن يحيى ابن معين انه

قال أربعة لا تقولهم من شد حارس الدين ومناذري القاصد وإن الحديث
ورجل يكذب في بلد لا ولا يرسل في طلب الحديث وسرو يذاش أحمد بن
حسل بن خوالله عنه أنه قيل له ايرحل الرجل في طلب الحديث فقال بل والله
شد يدك حالي علمة ولا أسود بيلغتهما الحديث عن عمرو بن حسان
عنه فلا تفعل حتى يخرجك إلى عمرو فسمعته منه وعن إبراهيم بن أدهم
رضي الله عنه أنه قيل إن الله تعالى يذم البلاء عن هذه الإمامة برحلة
الحديث ولا يحمده المحرم والسيرة على الساهر في السماع والتأمل والاحتلال
بما يستر عليه في ذلك ما تقدم شرحه وليس يعمل ما يسعه من كونه
الواردة بالصلاة والتسبيح وغيرهما من الأعمال الصالحة فذلك
زكوة الحديث على ما روينا عن العبد الصالح بشر بن الحارث
الحافي رضي الله عنه وروى ما علمنا أنه قال يا أصحاب الحديث اذوا كوة
هذا الحديث اعملوا من كل ما أتت حديث بخمسة أحاديث وروينا
عن عمرو بن قيس المزني رضي الله عنه قال إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به
ولو مرة تكن من أهله قهروينا عن وكيع قال إذا أردت أن تحفظ
الحديث فاعمل به ولا تعظم شيعته ومن يسمع منه فذلك من أجل الحديث
والعلم ولا يشغل عليه ولا يطول بحيث يحصره فإنه يحضر على فاعل ذلك
إن محرم الاستماع وندروينا عن الزهري أنه قال إذا طال المجلس كان
للسيطان فيه نصيب ومن طفر من الطلبة لسماع شيء فكمه عن غير استغفر
له عنهم كان جديرا بأن لا ينقربه وذلك من اللؤم الذي يقع فيه جملة
الطلبة الوضوء ومن أول قاعدة طلب الحديث الإفادة وروينا عن مالك
رضي الله عنه أنه قال من بركة الحديث أوداة بعضهم بعضا وروينا

عن اسحق بن ابراهيم بن راضي ياربه قال لنبض من سمع منه في مجامع
 الشيخ من حكايهم ما قد قرأت فقال لهم لا يمكثون في قال اذا والله لا يفتاحي
 ودرأيا اقروا قد منعوا هذا السماع فوالله ما اذكحوا ولا نجحوا ونسأل الله
 العافية قلت وقد رأيتنا نحن اقروا منعوا السماع نعمنا النحوا ولا انجحوا
 ولا يكي من يمنع الحياء والكبر عن كثير من الطلبة قدروا بنا عن حياضه رضي الله
 عنه قال لا يتعلم مستقي ولا مستكبر وروينا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 انه قال من رقى وجهه رقا علمه ولا يانف من ان يكتب عن دوايت تشبه
 مستدوين عن وكيع بن الجراح رضي الله عنه انه قال لا يكون الرجل من اصحاب
 الحديث حتى يكتب عن هو فوجه وعمن هو مثله وعمن هو دونه فليس يوفق
 من منعه شيئا من وقته في الاستكثار من الشيوخ يحجر داسم الكثرة وصيغها
 وليس من ذلك قولك في حاتم الرازي اذ كتبت نقمته فاذا حدثت ففتشوا وليكتب
 وليسهم ما يقع اليه من كتاب وجزعه على التمام ولا ينتخب فقد قال ابن المبارك
 رضي الله عنه ما انتخب على عالم قط الا قد است وروينا عنه انه قال لا ينتخب
 على عالم الا بدنب وروينا وبلغنا عن يحيى بن معين انه قال سئد من ينتخب
 في الحديث خير لا تنفعه الندامة فان من اقتد به الحال عن الاستيعاب
 واجزم الى الانتقاء والانتخاب تولد ذلك بنفسه ان كان اهلا بمزا عارفا
 بما يصلح للانتقاء ولا اختيار وان كان قاصرا عن ذلك استعان ببعض الحفاظ
 لينتخب له وقد كان جماعة من الحفاظ منسدين للانتقاء على الشيوخ والطلبة
 نسمع ويكتب بانتخابهم منهم ابراهيم بن ارمطة الاصبغاني وابو عبد الله
 الحسين بن محمد المعروف ببغيد العجل وابو الحسن الدارقطني وابو بكر المعالي
 في آخره وكانت العادة جارية يرسم الحائكة علامة في اصل النسخ على ما ينتخبه

فكان النعمان بن النعمان يعلم بصادق ممدودة والوجه واللال بطائر ممدودة وابو اضر
العلكة بصورة ممدودة وكثير يعلم خبر في الحاشية السبع من الورقة وعلم للدارقطني
والحاشية اليسرى بخط عريض بالجمرة وكان ابو القاسم الملاكاني الحافظ
يعلم بخط صغير بالجمرة على اول اسناد الحديث ولا يحر في ذلك ولكن الحياتم ينجح
لها الحديث ان يقتصر على سماع الحديث وكتابة دون معرفته وفهمه فيكون
ولا تعب نفسه من غير ان يظفر بطائل وغير ان يحصل في عدة اهل الحديث
بالجمرة على ان صاد من المستبين من المتقنين المتكلمين بما هم فيه عا طول
السد في الروايات ان لم يخط الى سعد السمعي في رحله لفظا مديته مرة قال
لقد قالوا لذي لفظا او قرا عليه قال اشهدنا محمد بن ناصر السلامي من اعطه قال
السد قالوا لذي لفظا او قرا عليه قال اشهدنا محمد بن ناصر السلامي من اعطه قال
السد قالوا لذي لفظا او قرا عليه قال اشهدنا محمد بن ناصر السلامي من اعطه قال
الرواية في الرواية ذا العناية بالرواية والدراية واورا الفيلسوف لعدة في العلم ليس
نصاية ولقد قدم العناية بالصحيحين ثم بنى ابى داود ورسا النسا في رواية يروى
صفاة كذا وكذا في رواية لا تأخذ عن عمر بن الخطاب الكبر البيضة فان
لا تعلم مثله في رواية ثم لسا بواضع حاجة صاحب الحديث اليه من كتب السادة
كسند احمد ومن كتب الخواص المصنفة في الامام الشافعية على السانيد وغيرها
وموطاها لك هو المقام منها ومن كتب على الحديث ومن اجدها كتابا لعل
عن احمد بن حنبل وكتاب لعل عن الدارقطني ومن كتب معرفة الرجال وتواريخ
اللعدين ومن فضاهما دار بخر البخاري الكبير وكتاب الجرح والتعديل لابن ابى حاتم
ومن كتب لضبط لشكل الاسماء ومن كتابها كتاب الاحوال في معرفة ما لا يمكن
كلما مر به اسم مشكل او كلمة من حديث مشكوك به في رواة او درهما قلبه فانه عيب
له بذلك علم كثير في ليس فيمكن تحفظه الحديث على التدقيق وليا لعل لا يعرف الامام

والله الى ذلك احرى بان يمنع لمحقظه ويمن ورده ذلك عنه من حفاظ الحديث
 المتعددين شعبة وابن عسمة ومعمرو ومروية بن معاوية بن معمر قال سمعت ابا هريرة
 يقول ان طلب العلم حجة فاته جملة وامساكها العام حديثا وحديثين ^{بالحديث}
 الاثقان من انان فقد قال عبد الرحمن بن مهادي للحفظ الاثقان ثم ان المذاكر
 لما يتخطه من اقوال اسباب الامتناع به مروية عن عسمة النخعي قال انما اكر الحديث
 فان حياته ذكره وعن ابراهيم النخعي قال من سهر ان يحفظ الحديث فليحدث
 به ولو ان يحدث به من لا ينشئ به ولا يستغل باله في المصنف والمخفيف
 اذا استعد لذلك وتاهل له فانه كما قال الخطيب الحافظ ثبت الحفظ ويمر
 القلب ويشهد الطبع ويجيد البيان وتكشف الملتبس ويكسب جميل الذكر
 ويجلده في آخر الدهر وقل ما يتهور في علم الحديث ويقف على غوامضه ويستبين
 الغنى من فرائد الامم من ذلك وحدث الصوري الحافظ محمد بن علي قال
 رايت ابا محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ في المنام فقال يا ابا عبد الله خرج
 وصرف قبل ان يحال بينك وبينه ها انك ترائني قد جيل بيني وبينك ذلك
 ولعلاء بالحديث في تصديق طريقان احدهما المصنف على الاصول
 وهو ترجيح على احكام الفقه وغيره وتنويعه انواعا وجميع ما ورد في كل حكم وكل
 نوع في باب فباب والثانية تصديقه على المسانيد وجمع حديث كل صحابي
 وحديثه وان اختلفت انواعه ولما اختلف ذلك لم يرتبهم على حروف العجم في
 اسمائهم ولما ان يرتبهم على القبايل فيبدا ببنو هاشم ثم بالاقرب فالأقرب نسبيا من
 رسول الله صلى الله عليه وآله ولما ان يرتب على سوابق الصحابة فيبدا بأبي بكر ثم باهل بيته
 ثم باهل الحديبية ثم بنو اسلم واهل بيته ثم بنو النضير ثم بنو النضير ثم بنو النضير
 الصحابة كابي الطفيل ونظرائه ثم بالنساء وهذا حسن ولاول اسهل وفي ذلك

من وجوه الترتيب غير ذلك ثم ان من اعلى المراتب في تصنيفه تصنيفه معللا
بان يجمع في كل حديث طرق واختلاف الرواة فيه كما فعل يعقوب بن شيبة فسنده
وما يعتقده في التاليف جمع الشيوخ اى جمع حديث شيوخه مخصوصين
كل واحد منهم على افراد لا قال عثمان بن سعيد اللاديقيالي لمن اجمع حديثه هو كمال
الخمسة ومنه مفسر الحديث سفين وشعبة ومالك وحماد بن زيد وابن عيينة
وهم اصول الدين واصحاب الحديث يجمعون حديث خلق كثير غير الذين ذكرهم
اللدنى منهم ابوب البختيالى والزهرى وكالا وزاعى ويجمعون ايضا التراجم
وهو سائيد مخصوص ما جاء به باب المجمع والتاليف مثل ترجمة مالك عن ثaum عن ابن عمر
وترجمة سويل بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة وترجمة هشام بن عروة عن ابيه
عن عاتكة عن ابى الله عن ابى اسباط لذلك كثرة وتجمعون ايضا الرايا من الرايا بالكتب
المصنفة الجامعة الاحكام فيفردونها بالتاليف فيصير كتب مفردة نحو باب
رواية الله عز وجل باب رفع اليدين وباب المقرة خلف الامام وغير ذلك ويقرون
احاديث فيجملون طرقها في كتب مفردة نحو طرق حديث تبين العلم
وحديث الغسل يوم الجمعة وغير ذلك وكثير من انواع كتابها هذا اذا فردوا واحادث
بالمجمع والتصنيف وعليه في كل ذلك تصغير القصد والخذل من قصد الكثرة ونحو
بلغنا عن حمزة بن محمد الكنانى انه خرج حديثا واحدا من عنى مائتى طريق فاعجبه
ذلك فرأى يحجب به معين في منامه فذكر له ذلك فقال له اخشع ان يدخل
هذا تحت الهنك النكار ثم ليحذر ان يخرج الى الناس ما يصنفه الا بعد تحذيره
وتحريره واعانة النظر فيه وتكريره ولينق ان يجمع عالم ياهل بعد الاجتناء
شرقه واقتصاص فائدة جمعه كيلا يكون حكمه كروميه عن علي بن السدينى
قال اذا رايت الحديث اول ما كتب الحديث يجمع حديث الغسل وحديث

من كذب فاكذب على قفا ولا يعلم ثم أن هذا الكتاب من دخل هذا
 الشأن من غير عن أصوله وفروعه شارح لمصطلحات أهله ومقاصد فهم
 وجماعتهم التي بنقص الحديث بالجليل بما نقصا فاحشا فزوران ساء الله خبران
 يقدم العناية به في تسأل الله سبحانه فضله العمير وهو علم
النوع التاسع والعشرون معرفة الاستاد العالي والنازل أصل
 الاستناد ولا خصيصة فاضلة من حصائص هذه الأمة وسنة بالغة من السنن
 المولدة رويتا من غير وجه عن عبد الله بن المبارك أنه قال الاستناد من الدين ولا
 الاستناد لقول من شاكيا شاكيا طلب العلوق به سنة أيضا وكذلك استحب الرجل
 فيه على ما سبق ذكره قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه طلب الاستاد العالي
 سنة عن سلف وقد روي أن يحيى بن معين رضى الله عنه قيل له في معرضه
 الذي مات فيها تشبه قال بيت خالي واستاد عالي قلت العلوق بعد
 الاستناد من الخل لأن كل واحد من رجاله يحتمل أن يقع للخل من جهته
 سواء أوعده في قلة جارات الخل وفي كثرتهم كزرة حبات الخل
 وهذا جليل وأظهر ثم أن العلوق المطلوب في رواية الحديث على أقسام خمسة
 أولها القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم باسناد لطيف غير ضعيف
 وذلك من أجل أنواع العلوم وقد روي عن محمد بن اسلم الطوسي الشاهد
 العالم رضى الله عنه أنه قال قرب الاستاد قرب أو قرابة إلى الله عز وجل وهذا
 كما قال لأن قرب الاستاد قرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والقرب إليه قرب إلى الله عز وجل الثاني وهو الذي ذكره الحاكم أبو عبد الله
 الحافظ القرب مأم من أئمة الحديث وإن كثرت أئمة من ذلك إلا مأم إلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فإذا وجد ذلك في اسناد وصف بالعلوق نظر إلى قرابة

من ذلك الامام وان لم يكن عليا بالنسبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكلام الحاكم يروى ان القريب من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبعد من العلوي
 المطلوب صلا وهذا اعظم ما قلناه لان القريب من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 باسنادنا نظيف غير ضعيف اولى من ذلك ولا تنازع في هذا اصل له مسكوة
 من معرفة وكان الحكم اراد بكلامه ذلك اثبات العلوي للاسناد الذي يروى
 امام وان لم يكن قريبا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تكاثر
 على من يراعى في ذلك مجرّد شربا لا اسنادا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وان كل اسناد اذا ضعيفا واهدا مثل ذلك
 مجديت الي هديني وديمار ولا شيخ واشباههم والله اعلم الثالث
 العلوي بالنسبة الى رواية الصحيحين اوحدهما او غيرهما من
 المعروفة المعتمدة وذلك ما اشتهر آخر من المواقفات والابواب
 المساواة والمصافحة وقد كثر اعتناء المحدثين الصاخرين
 النوع وقمن وجدت هذا النوع في كلامه ابو بكر الخطيب الحافظ
 سموعه وابو نصر بن مكر لا وابو عبد الله الحميدي وغيرهم من قبلهم ومنها
 بعداهم اما الموافقة فمن ان يقع لك الحديث عن شيخ مسلم مثلاً
 لعدد اقل من العدد الذي يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ
 اذ اروتني عن مسلم عنه واما البديل فمثل ان يقع لك مثل هذا العلم
 عن شيخ شيخ مسلم وقد يرد البديل الى الموافقة فيقال فيما ذكرناه
 انه موافقه عالية في شيخ شيخ مسلم ولو لم يكن ذلك
 عالما فمن ايضا موافقة وبديل لكن لا يطلق عليه اسم
 الموافقة والبديل لعدم الالتفات اليه واما المساواة فهي في

ان نقل العدد في سنادك لا الى شيخ مسلم وامثاله ولا الى شيخ شيخه الى شيخه
العدد من ذلك كالصحابي او من قايه وزيما كان له رسول الله صلى الله
عليه وسلم بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثالا من العدد مثل ما وقع
من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي فتكون بذلك مساويا لمسلم
مثلا في قريب لاسناد وعدد رجاله واما المصاحفة فمما ان يقع هن
المساواة لله وصفناها لشيخك لالك فيقيم ذلك لك مصاحفة اذ تكون
كانك لغيت مسلما في ذلك الحديث ومصاحفته به لكونك قد لغيت
لشيخك المساويا لمسلم فان كانت المساواة لشيخ شيخك كانت الصلوة
لشيخك فيقول كان شيخه سمع مسلما او صاحفه واذا كانت
المساواة لشيخ شيخ شيخك فالمصاحفة لشيخ شيخك تقول فيها كذا
شيخ شيخه سمع مسلما او صاحفه وذلك ان لا تذكر لك في ذلك نسبة
بل تقول كان فلانا سمعه من غير يقول فيه شيخ او شيخ شيخ ثم لا يخفى
على المتامل ان في المساواة او المصاحفة الواحنتين لك لا يلتقا اسنادك
واسناد مسلم او يحيى الابجير عن شيخ مسلم فيلتفتان في الصحابي
او في نيافته فان كانت المصاحفة لله قد كرها ليست لك بل لمن فوقك
من رجال اسنادك امكن النقام الاستادين فيها في شيخ مسلم واضاهه
وداخلات المصاحفة حيثما الموافقة فان معية الموافقة واجبة والمساواة
ومصاحفة مخصوصة اذا حصلها ان بعض من تقدم من رواة اسنادك
الرجال سادوا وصاحفهم مسلما او البخاري لكونه سمع من سمع من شيخهما مع
تاخر طبقته عن طبقتهما ويوجد في كثير من العوالي المخرجة لمن تكلم او لا في
هذا النوع وطبقته ثم المصاحفات مع المواضع ولا بدال لما ذكرناه

نفر أعلم أن هذا النوع من العلل علل تايي لنزول اذ لا نزول ذلك الا حرام في
اسناد بولم نقل انت في اسنادك وكنت قد قرأت مروي على شيخنا المكثر
ابي الحنف عبد الرحيم بن الحافظ المصنف ابي سعد السمعي رحمه الله في
اربعة ابي ابي البركات الفراءى حديثا ادعى فيه انه كانه سمعه هو وشيخ
من البخاري فقال الشيخ ابو الحنف ليس لك بعالم ولكنه للبخاري فانزل
وهذا حسن لطيف بخدش وحيد هذا النوع من العلل والله اعلم الرابع
من انواع العلل العلل المستفاد من تقدم وفاة الراوي مثاله ما روي عن
شيخنا اخبرني به عن واحد عن البيهقي الحافظ عن الحاكم ابي عبد الله الحافظ
اعلى من روي ذلك عن شيخنا اخبرني به عن واحد عن ابي بكر بن خلف
عن الحاكم وان تساوى الاسنادان في العدد لتقدم وفاة البيهقي على وفاة
ابن خلف لان البيهقي مات سنة ثمان وخمسين واربعمائة ومات
ابن خلف سنة سبع وثمانين واربعمائة وروينا عن ابي يعلى الخليلي
الحافظ رحمه الله قال قد يكون الاسناد يعلى على غيره بتقدم موت
راويه وان كانا متساويين في العدد ومثل ذلك من حديث نفسه بمثل
ما ذكرناه ثم ان هذا الكلام في العلل المبني على تقدم الوفاة المستفاد من
نسبة شيخنا الى شيخه وقياس اوابر او تأمل العلل المستفاد من مجرد تقدم
وفاة شيخنا من غير نظر او قياسه براولم وقد حدثنا بعض اهل هذا الشأن
بمخبر سنة وذلك ما رويناه عن ابي يعلى الحافظ النيسابوري قال
سمعت احمد بن محمد بن عمير الدمشقي وكان من اركان الحديث يقول اسناد
خمسين سنة من موت الشيخ اسناد على قياسي روي عن ابي عبد الله بن
الحافظ قال لا أعلم على الاسناد ثلثون سنة فهو عال وهذا اوسع من الاول

والله أعلم الخ انتاسم المستفاد من تقدم السماع أدبنا عن محمد بن نافع الحافظ
عن محمد بن طاهر الحافظ قال من العلوق تقدم السماع قلت وكثير من هذا يدل
في النوع المذكور قبله وفيه ما لا يدخل في ذلك بل بمنزلة مثل ان يسمع
شخصان من شيخ واحد وسماع احدهما من ستين سنة مثلاً وسماع
الآخر من اربعين سنة فاذا تساوى لسند اليمين في العدد فالاستناد الاول
الذي تقدم سماعه اعلى فقدم انواع العلوق على الاستقصاء ولا يضاهي انشا في
والله سبحانه الحمد لله وأما ما روينا عن الحافظ ابى طاهر السلف رحمه الله
من قوله في اثبات له بل علو الحديث يابى اول الحفظ بالاتقان صحة الاستناد
وما روينا عن الوريز نظام الملك من قوله عندي ان الحديث العلوي صاحب عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان بلغت روى اية مائة فذلك ونحو
ليس قبل العلوق المتعارف اطلاقاً بين اهل الحديث انه علو من حيث المعنى وانه
فصل واما النزول فهو ضد العلو وما من قسم من اقسام العلوق الخمسة الا وضد قسم
من اقسام النزول فهو اذ خمسة اقسام وتفصيلها يكاد من تفصيل اقسام العلوق
على انما تقدم شرحه واما قول الحاكم ابى عبد الله لعل قال يقول النزول
ضد العلوق من عرف لعل وقد عرفت ضده وليس كذلك فان
النزول ليس انب لا يعرفها الا اهل المصنعة الى آخر كلامه فهذا ليس نفياً
لكون النزول ضد العلوق على الوجه الذي ذكرته بل نفياً لكونه يعرف بمعرفة
العلو ذلك يليق بما ذكره هو في معرفة العلوق انه قصور في بيانه وتفصيله وليس
كذلك في ما ذكرناه نحن في معرفة العلوق انه مفصل تفصيلاً مستقلاً للمراتب
النزول واعلم عند الله تبارك وتعالى ان النزول مفصل مرغوب عنه
والفصلية للعلو على ما تقدم بيانه وحاصله ان خلاصه عن بعض

اهل النظر انه قال النزول في الاستاذ افضل واخبر له بما صنعنا له بحسب الاجتهاد
 والنظر في تعديل كل راو وفخر بحجة فكما سزاو وكان الاجتهاد اكثر وهذا
 مذهب ضعيف ضعيف الحجة وقد روي عن علي بن المديني والشيخ
 المستملي النيسابوري انهما قالوا النزول شرم وهذا او نحوه مما جاء في
 ذم النزول مخصوص ببعض المنزول فان النزول اذا تعين في العلم طريقا
 الى فائدة ترجحة على فائدة العلويين مختار غير مذكور والله اعلم
 النوع المرفق ثلثين معرفة المشهور من الحديث ومعنى الشهرة
 مشهور وهو منقسم الى صحيح كقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنية
 وامثاله والى غير صحيح كحديث طلب العلم فريضة على كل مسلم وكما يلحقنا
 عن احمد بن حنبل رضى الله عنه انه قال اربعة احاديث تدور عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسواق ليس لها اصل من بشرة
 بخروج آذ الرشرة بالحجة ومن اقوى ما فانما خصه يوم القيمة
 ويوم تكليم صومكم والسائل حق وان ما على فرض ويتقسم من وجوه اخر الى ما
 مشهور بين اهل الحديث وغيرهم كقوله صلى الله عليه وسلم السلام من
 المسلمين من لسانه وبداه واشياؤه والى ما هو مشهور بين اهل الحديث
 خاصة دون غيرهم كالذي روي عن محمد بن عبد الله الانصاري
 عن سليمان بن اليم عن ابي جعفر عن ابي الحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قنت شهر العباد الركوع يد عن علي بن ابي رواف ذكر ان هذا مشهور بين اهل الحديث
 مخرج في الصحيح وله رواة عن السمعاني عن ابي جعفر ورواه عن ابي جعفر غير التسمية
 ورواه عن التميمي غير الاضافى ولا يعلم ذلك الا اهل الصنعة واما غيرهم
 فقد يستغفرونه من حيث ان التيمم يروى عن النسابة وهو ما يروى

عن واحد عن النبي هو من المشهور لمنه ان الذي فكره اهل الفقه واصولهم
واهل الحديث لا يملكونه الا باسمه الحاصل لشعره بمعناه الخاص ان كان
الخطيب يحاطه قد ذكره في كلامه ما يشعر بانه اتبع فيه غير اهل الحديث
ولعل ذلك لكونه لا يشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد في رواياتهم فانه
عبارة من الخبر المتنبه له من يحصل العلم بصدقه ضروري ولا بد في
اسناده من استمر هذه الشريطة في روايته من اوله الى منتهاه ومن
استل عن ابي اذ قال لك فيما يروى من الحديث اعياء تطلبه وحديث
الاعمال بالنسبة ليس من ذلك لسبيل وان نظر عدد التواتر وزيادته
لان ذلك طرأ عليه في وسط اسناده ولم يوجد في واثله على ما سبق ذكره
نعم حديثه منكره على صنعه اقل يتبعه مقعد من الآثار تراه مثالا لذلك
فانه نقل من الصحابة رضي الله عنهم العدد للجم وهو في الصحيحين يروى
عن جماعة منهم وذكر ابو بكر البرزالي الحافظ للتحليل في مسنده انه رواه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من اربعين رجلا من الصحابة
وذكر بعض الحفاظ انه رواه عنه صلى الله عليه وسلم انسان وستون
نفسا من الصحابة وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة قال وليس الدنيا
حدثت اجتهت على روايته العشرة غيرهم لا يعرف حديث يروى عن اكثر
من ستين نفسا من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هذه
الحديث الواحد قلت وبلغ بهم بعض اهل الحديث اكثر من هذا
العدد وفي بعض ذلك عدد التواتر ثم يزل عدد روايته في زياد
وهم جرا على التواتر والاستمرار والله اعلم النوع الثاني
والثلاثون معرفة الغريب والغريب من الحديث ثم ويباين

ان عبد الله بن مسعود قال لا يصح ان يروى عنه قال يعزب من الحديث حديث
 الزهري ومناوثة وامثلهما من الائمة ممن يحتم حديثهم اذا انفرد الرجل
 بالحديث ليس غريبا فاذا روى عنهم رجلان وثلاثة واستتركوا في حديث
 ليس غريبا فاذا روى الجماعة شذم حديثا منه مشهورا قلت الحديث الذي ينفرد به
 بعض الرواة وصف بالغريب كذلك الحديث الذي ينفرد فيه بعضهم بامر
 لا يذكر فيه غيره اما في منته واما في اسناده وليس كل ما يبعد من انواع الاحاد
 معدودا من انواع الغريب كما في الافراد المضافة الى البلاد على ما سبق شرحه
 ثم ان الغريب ينقسم الى صحيح كالاخبر المخرجة في الصحيح والى غير صحيح وذلك
 هو الغالب على الغرائب وتروى ما عن احمد بن حنبل رضى الله عنه انه قال غير
 مروي لا تكتب احدا من الاحاديث الغرائب فانها ما اكبر عاصتها عن الضعفاء
 وينقسم الغريب ايضا من وجبة آخرته ما هو غريب متساو اسنادا وهو
 الحديث الصحيح الذي تفرد به رواية منته راوا واحد ومنه ما هو غريب اسنادا
 لا متساو كالحديث الذي منته معروف مروى عن جماعة من الصحابة انفرد
 بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبا من ذلك الوجه من ان متنا غير مروي
 ومن ذلك غرائب الشيوخ واسانيد المتون الصحيحة وهذا الذي يقول
 فيه الترمذي غريب من هذا الوجه ولا ارى هذا النوع
 منفس فلا يوجد اذا ما هو غريب متساو اسنادا الا اذا اشتبه للحديث الفرقة
 تفرد به فروا عنه عدد كثير من فانه يصير غريبا مشهورا وغريبا متساو
 وغير غريب اسنادا لكن بالنظر الى احد طرفي الاسناد فلا اسناد متصف
 بالغرابة في طرفه الاول متصف بالشهرة في طرفه الآخر كحديث انما الايمان بالنبيا
 وكسائر الغرائب التي اشتهرت عليها المتأنيف المشتهرة والله اعلم

النوع الثالث والثلاثون معرفة عزيب الحديث وهو عبارة عما وقع في منون
 الواحد من الأحاديث من الألفاظ العامة البعيدة عن الفهم لقله استعمالها وهذا
 من مهم بقية جملته بأهل الحديث خاصة ثم بأهل العلم عامة ولحق في فيه
 ليس بالمتروك والخائف فيه تحقيق بالتحري جديراً بالتوفى زويماً عن الميموني قال
 سئل أحمد بن حنبل عن حديث من عزيب الحديث فقال سئلوا أصحاب النبي
 فإني أكره أن أتكم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بألفاظ خاطئة وبلغنا
 عن النضر بن يحيى محمد بن عبد الملك قال حدثني أبو قلابة عبد الملك بن محمد قال
 قلت لأبيهم يا أبا سعيد ما سمعت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجار
 أحق بسبقه فقال أكلأ أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن العرف
 نزع من أن السبق للزير ثم أن غير واحد من العلماء صنفوا في ذلك فاحسبوا
 وروى ياعين الحاكم أبي عبد الله الجافظ قال ول من صنف الخريب في الإسلام
 النضر بن شميل ومنهم من خالفه فقال ذلك من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن
 المثنى وكذا رأها أصعبان وصنف بعد ذلك أبو عبيدة الأسلم بن سلام كتابه
 المشهور بجمع واجاد واستقصى فوقع من أهل العلم بموقعه جليل وصادق وروى
 أن هذا الشأن ثم تتبع القتيبة ما فات أبا عبيدة فوضع فيه كتابه المشهور ثم تتبع
 أبو سليمان الخطابي ما فاتهما فوضع في ذلك كتابه المشهور وهذه الكتب الثلاثة
 أهمها في الكتب المؤلفة في ذلك ورواها جميعاً في شتم من ذلك على نزار وروى أنه
 كبيرة ولا ينبغي أن يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة أجلة وأقوى ما يعتمد
 عليه في تفسير عزيب الحديث أن يظن به مفسر لبعض روايات الحديث
 نحو ما روى في حديث ابن صياد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد خبات
 لك خبياتاً هو قال لدخ ففها خفي معناه وأفضل وقصر قوم بما لا يصح وفي

معرفة علوم الحديث للحاكم انما الدخ بغير الدخ الذي هو الجماع وهذا تحليل فاحص
 يغيب العالم والمؤمن وانما معنى الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له
 قد اضرمت لك ضميرا فانه هو فقال الدخ بهم الدال يعني الدخان
 والدخ هو الدخان في لغة ذاتي لبعض روايات الحديث ما نصه ثم قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد خبات لك خبئا وخبئا يوم تأتي
 السماء بدمي حلك ميان فقال ابن صياد هو الدخ فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اخسأ فلن تعد عدوك وهذا ثابت صحيح خرج به الترمذي وغيره
 حاد رشدين صياد من ذلك هذه الكلمة فحسب على عادة الكهان في
 اختطاف بعض النسخ من الشياطين من غير وقوف على تمام البيان ولهذا قال
 اخسأ فلن تعد عدوك ولا منزلة لك على قدر ادراك الكهان والله اعلم
النوع الثالث العشرون معرفة السلسل من الذي يتسلسل من حيث الاستدلال
 وهو عبارة عن تتابع رجال الاسناد وتواردهم فيه واحدا بعد اخر على صفة
 او حال واحدة ويتفسر ذلك الى ما يكون صفة الرواية والتعليل والى ما يكون صفة
 الرواية او حاله لهم ثم اوصافهم في ذلك واحوالهم فوكلا وفعلا ونحو ذلك ينقسم
 الى ما يخصه وما لا يخصه ولعمري الحاكم ابو عبد الله الى انظر الى ثمانية انواع والتي ذكرنا
 فيها انما هو صور وامثلة ثمانية ولا يختص ذلك في ثمانية كما ذكرناه ومثله
 ما يكون صفة الرواية والتعليل ما يتسلسل بسمعت ولا قال اسمعة فلا قال
 آخر الاسناد او يتسلسل بمحدثنا واخبرنا الى آخره ونحو ذلك اخبرنا الله فلا ان
 الى آخره ومثالي ما يرجع الى صفات الرواية واقوالهم ومخبرها اسناد حجة الله
 اعني على نسرك وتذكرك وحسن عبادتك المسلسل بقولهم اني احبك فلو حدث
 التشييك باليد وحديث العدة التي استباه لن لك تزويها وروي كثيرة

وخبر ما كان فيه دلالة على اتصال الباع وعدم التليق من فضله التسلسل
 اشتباهه على من يدا الضبط من الرواة وقل ما تسلم المسلسلات من ضعف
 في وصف التسلسل لا في أصل المتن ومن التسلسل ما ينقطع تسلسله في وسط
 سنده وذلك نقص فيه وهو كالتسلسل بأول حديث سمعته على
 ما هو الصحيح في ذلك والله اعلم النوع الرابع والثلاثون مفرقات الحديث
 ينسوخ هذه أن من مستعجب روي عن الزهري رضي الله عنه أنه قال اعيا
 الفقهاء وأعجزهم لأبي هريرة رضي الله عنه عليه السلام من منسوخ وكان
 للشافعي رضي الله عنه فيه يد طولى وسابقة أولى روي عن محمد بن مسلم
 أن وارة أحاديث الحديث أن احمد بن حنبل قال له وقد قدم من
 مصر كتبت كتبك لشافعي فقال قال فطمت فما علمنا الجمل من المنسوخ ولا ما نسخ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخة حتى جالسنا الشافعي فمنا أناه من أهل
 الحديث من أدخل فيه ما ليس منه خلفا عنه الشيوخ وشيوخه وهو عبارة عن نوع الشارح
 حكمه متقدم ما يحكم منه متأخرو هذا حد وقع لنا من أضرافنا ضاقت
 وزدت على غيري ثم أن تأخر الحديث ومنسوخة ونقسم أقساما كما قلنا ما يفر
 بتعريف رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبه حديث بريد الذي أخرجه مسلم
 وصححه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كنت غفيتكم عن زيادة القبول
 فزوروها في أشباه ذلك ومنها ما يعرف بقول الصحابي كما رواه الترمذي
 وغيره عن أبي بن كعب أنه قال كان الماء من الماء رخصتي أول الإسلام ثم
 نكحنيها وكما أخرجه الشافعي عن جابر بن عبد الله قال كان آخر الأمر من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار في أشباه ذلك ومنها ما أخرجه
 بالتأخير حديث شداد بن أوس عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

افطر الحاجم والمحجوم وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احجم وهو
صائم ثم تكرر الشافعيان الثاني فاسم الاول من حديث انه روى من حديث شاذان
كان مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفقه فرأى رجلا يحجم فتشعر بمصا انقال
افطر الحاجم والمحجوم وروى في حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم احجم
وهو محجم صائم فبان بذلك ان الاول كان من لفقه في سنة ثمان والثاني في سنة اربع
وسنة عشرة ومنها ما يعرف بالاجماع كحديث ثعلب بن ارباب الخمر في المرة الرابعة فانه
منسوخ عرف نحوه بالاعتقاد لاجماع على ترك العمل به ولا يسنح ولا يسنح ولكن
مدل على وجود ناسخ غيره والله اعلم النوع الخامس **ثلاثون**
معرفة المصنف من اسبابه وكذا حديث ومنونها هذا في جليل انما يفتي على اعبائه
الحذاق من الحفاظ والدارقطني منهم وله فيه تصنيف مفيد وروى عن ابي عبد الله
احمد بن حنبل رضى الله عنه انه قال ومن يعرف من الفخاير والتصنيف فمسأل
التصنيف في الاستاذ حديث شعبة عن العوام بن مزيل عن ابن عثمان النهدي
عن عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اذن للحقوقي والاهالي
لعديت صحف صحابي بن معاذ فقال ابن مزاحم بالراى والحاء فزد عليه وانما
هو ابن مزاحم بالراء المهملة والضم ومنه ما روى عن احمد بن حنبل قال حدثنا
محمد بن جعفر ثنا شعبة عن مالك بن عرفة عن عبد خير عن عاكبة بن رسل الله
صلى الله عليه وسلم روى عن الدياء والنوف قال احمد بن حنبل ثنا شعبة في ثمان
خالدين علقمة وقدره اذنايد بن قدامة وغيره على ما قال احمد وبلغنا عن
الدارقطني ان ابن جرير الطبري قال فيمن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
من بني سليم ومنهم عتبة بن البذرة قاله بالياء والذال المعجمة روى له
حديثا وانما هو ابن النذر بالثون والذال غير المعجمة ومسأل التصنيف

في المتن ما رواه ابن أبي شيبة عن كتاب موسى بن عتبة إليه باسناد عن زيد بن
 ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجيم في المسجد وانما هو بالبراءة
 في المسجد بخصا وحصى حجرة يميل في انصفه ابن طهبة لكونه
 اخذ من كتاب بغير سماع ذكر ذلك مسلم في كتاب التيمية ليوتبعنا
 عن الدارقطني في حديث ابن سفين عن جابر قال روي ابي يوم الاحزاب
 على الكحل فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عند راقال فيه ابي
 وانما هو ابي وهما ابي بن كعب وفي حديث النس ثم يخرج من السادة
 من قال لا اله الا الله وكان في قلبه من الكبر ما يزين ذرة قال فيه شعبة
 بالضم والتخفيف وينسب فيه الى التصحيف وفي حديث ابي ذر تعين
 الصانع قال فيه هشام بن عروة بالصاد المعجمة وهو تصحيف والصواب
 ما رواه الزهري الصانع بالصاد المهملة ضل الاخرق وتبعنا عن ابي ذرعة
 الرازي ان يحيى بن سلام هو المفسر حدث عن سعيد بن ابي عروبة
 عن قتادة في قوله تعالى سايركم دار الفاسقين قال مصر واستعظم بوزنه
 هذا واستقيبه وذكر انه في تفسير سعيد عن قتادة مصر وهو وتبعنا
 عن الدارقطني ان محمد بن المشي ابا موسى الغنزي حدث بجد يش
 النبي صلى الله عليه وسلم لا ياتي احدكم يوم القيمة ببقرة لها اخوار فقال فيه
 او شاة تغرب بالنون وانما هو تبع بالياء الشاة من تحت وانه قال لم يوم
 نحن قوم لها شرف نحن من عنقه قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم اليها يريد
 ما روي النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى عنزة يومهم انه صلى الى قبلتهم وانما
 العائنة ههنا حربة مضيت بين يديه فضيلة اليها واطرف من هذا
 ما رويانه عن الكاظم ابي عبد الله عن ابي زعم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى

نصت بين يدي به سائر آي ضعف أعزها بأسكان النون وعن الدارقطني أيضاً
 أن أبانكر الصولي ما أتى الجامع حديث إلى يوب من صام رمضان وأتبعه
 سنا من متوال فقال فيه شيئاً بالسنتين والياء وإن أبانكر الأساعلي الأمام كان
 فيما بلغهم عنه يقول في حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكهات
 قر الرجاجة بالرواي وإنما هو قول الدارقطني في حديث يروي عن معاوية
 ابن أبي سفيان قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يشقون الخط
 تشقيق الشعر ذكر الدارقطني عن وكيع أنه قاله مرة بلحاء المعلقة وأبو يعين
 شاهد ورواه عليه بلحاء العجوة المضمومة وقرات بخط مصدق أن
 ابن سحر قال في جامع المصنف في الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عن تشقيق الخط فقال لبعض الملاحين يا قوم فكيف نحل والحاجة
 ماسة قلت فقد انقسم التضعيف إلى قسمين أحدهما في المتن والثاني
 في الأسناد ويقسم قسمة أخرى إلى قسمين أحدهما تضعيف البصر كما سمن
 عن ابن طيبة وذلك هو الأكثر والثاني تضعيف السمع نحو حديث العاصم لا يروى
 رواه بعضهم فقال عن واصل الأحارب فذكر الدارقطني أنه من تضعيف السمع
 كما من تضعيف البصر كأنه ذهب والله أعلم إلى أن ذلك مما لا يستب من
 حث الكتابة وأما أخطأ أنه سمع من ولاة ويقسم قسمة ثالثة للتضعيف
 المنطوق وهو الأكثر وإلى تضعيف يتعلق بالعند دون اللفظ كمثل ما سبق من
 المتن في الصلوة إلى عدة وتسمية بعض ما ذكرناه تصحيحاً مجازاً والله أعلم
 من التضعيف المنقول عن الأكابر الجليلين فيما عدا روم يتقاربان أو قل وتسل
 الله التوفيق والعصمة والله أعلم **النوع السابع والثلاثون** معرفة
 مختلف الحديث وأما كمال الإيعان للإيماء إلى ما عدا هذا والتفقد الغوامض

على المعاني لدقيقة علم ان ما يذكر في هذا الباب ينقسم الى قسمين احدهما
 ان يمكن الجمع بين الحديثين ولا يعذر ابدا وجه يبقى تناهيهما فينعين حينئذ
 المصير الى ذلك والقول بهما معا ومثاله حديث لا عدد ولا طيرة مع حديث
 لا يؤرد قرض على مصير وحديث فر من المجذوم فرارك من الاسد وجه الجمع
 بينهما ان هذا الامر لا تعدى بطبعها ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالفة
 المرض بها للصير سببا لعدائه مرضه ثم قد يخالف ذلك عن سببه كما
 في سائر الاسباب ففي الحديث الاول بسم الله عليه وسلم ما كان يعتقد لا
 الجاهل من ان ذلك يعدى بطبعه ولهذا قال من اعدى الاول وفي الثاني
 اعلم بان الله سبحانه جعل ذلك سببا لذلك وحذف من الضم الذي يلحق جوده
 عند وجوده يفعل الله سبحانه ولهذا في الحديث امثال كثيرة وكتاب
 مختلف الحديث لابن قتيبة في هذا المعنى ان يكن قد احسن فيه من وجه
 فقد اساقى اشيا منه قصريا عن غيرها واتى بما غيره اولى واقرى وقد روي
 عن محمد بن اسحاق بن خزيمة الامام انه قال لا اعرف انه روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم حديثان باسنادين صحيحين متضادين فمن كان عند قلبه
 به لاؤف بينهما القسم الثاني ان يتضاد الحديث لا يمكن الجمع بينهما وذلك على
 ضربين احدهما ان يظهر كون احدهما ناسخا والاخر منسوخا فيعمل بالناسخ
 ويترك المنسوخ والثاني ان لا يقوم به لانه ان الناسخ ايهما والمنسوخ ايهما
 فيخرج حديثا الى الترجيح ولعل بالاحكام منهما والا ثبت كالترجيح كبرية الرواة
 او بصغارتهم في قسمين وجه من وجوه الترجيحات واكثر وتفصيلها موضع
 غير هذا والله سبحانه اعلم **النوع السابع والثلاثون** معرفة المنه في متصل
 الاسانيد مثاله ما روى عن عبد الله بن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن

ابن يزيد بن جابر قال حدثني بشر بن عبيد الله قال سمعت ابا اذرليس
يقول سمعت واثلة بن الاسقع يقول سمعت ابا مرثد العنوي يقول
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا
اليها فذكر سفيان في هذا الاسناد زيادة ورواهم وهكذا ذكر ابى اذرليس
اما الوهم في ذكر سفيان من دون ابن المبارك لان جماعة نقاة روى عن
ابن المبارك عن ابن جابر نفسه ومنهم من صرح فيه بلفظ الاخبار يتبين
واما ذكر ابى اذرليس فان ابن المبارك من غير الوهم ذلك لان جماعة
من النقات روى عن ابن جابر فقام يذكر ابا اذرليس بشرو واثلة فيهم من صرح
فيه لسمع بشر واثلة قال ابو حاتم الرازي مروى عن ابن المبارك وهم
في هذا قال وكثيرا ما يحدث بشر عن ابى اذرليس فغلط ابن المبارك وخط
ان هذا اماروى عن ابى اذرليس عن واثلة وقد سمع هذا بشر من واثلة
نفسه قلت قد الف الخطيأ لحاظ في هذا النوع كتابا سماه كتاب تميز الزيادة
في منصل الاسانيد وفي كثير مما ذكره نظر ان الاسناد لثالث عن الواوى ان اورد
ان كان بلفظة عن في ذلك فينبغي ان يحكم باسمه له ويجعل هذا الاسناد
ذكر فيه الزائد لما عرف في نوع للعلل وكما ياتي ذكره ان شاء الله في النوع الذي
يليه وان كان فيه تصريح بالسمع او بالاخبار كما في المثال الذي اوردناه فحاشا
ان يكون قد سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعه من نفسه فيكون بشر في هذا
الحديث قد سمعه من ابى اذرليس عن واثلة ثم رواه واثلة فسمعه منه كما حجب
مثله مصرح به في غير هذا الوهم الا ان يوجد قرينة تدل على كونه زائدا
كتميز المذكور ابو حاتم في المثال المذكور وايضا في الظاهر من وقوعه مثل ذلك
ان تذكر السماعين فاذ لم يحكى عنه ذكر ذلك جملته على الزيادة المذكورة والله اعلم

النوع الثامن في التلخيص بحرقه لرسائل الخلفاء السابقين هذا النوع من
 عظيم الفائدة لا يدرك إلا بالتيسار في الرواية والجمع لطرق الأحاديث وفي المعرفة
 التامة والمنطوية لما حفظ فيه كتابا لتفصيل لمبهم الرسائل والمذكر
 في هذا الباب منه ما عرف فيه لارسال معرفة عدم السماع من الراوي فيه
 أو عدم اللقاء كما جاء في الحديث المروي عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن
 أبي أوفى قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال بلال قد قلت الصلاة
 تفق وكبر روى فيه عن أحمد بن حنبل أنه قال العوام لم يلق ابن أبي أوفى
 وستة ما كان الحكم بأرساله مما لا على مجيئه من وجه آخر زيادة تفق أحد
 أو أكثر في المواضع المدعاة فيه الأرسال كالحديث الذي سبى ذكره في النوع
 التاسع عن عبد الوهّاب عن الثوري عن أبي إسحاق فإنه حكم فيه بالانقطاع
 في الأرسال عن عبد الوهّاب والثوري كما لا يخفى عن عبد الوهّاب قال حدثني
 ابن أبي شيبة الجندي عن الثوري عن أبي إسحاق وحكم أيضا في الأرسال
 بإثر الثوري وأبي إسحاق لأنه روى عن الثوري عن شريك عن أبي إسحاق
 وهذا ما سبق في النوع الذي قبله فيقرآن لأن يعترض بكل واحد منهما
 على الآخر فاقدمت المسألة إليه والله أعلم **النوع التاسع في التلخيص**
 معرفة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين هذا علم كبير فكذلك الناس فيه كذا
 كثير من إجابات أكثرها فوائد كما لا يستيعاب لابن عبد البر كما شأنه
 به من إيراد كثير مما شجر بين الصحابة وحكاياته عن الأخباريين لا يحدثن
 وعالم على الأخباريين أكثره تارة والتحليل فيما يروونه ورواها أو فكتا
 فافقه أن شاء الله قد كان ينبغي لمصنف كتب الصحابة أن يزوجوها
 بما قد بين لها في غيرها **أحد عشر** في التلخيص أهل العلم في أن العوام

من المعروف من طريقه واهل الحديث ان كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من الصحابة قال البخاري في صحيحه من صحبا النبي صلى الله عليه وسلم
او رآه من المسلمين فهو من اصحابه وبلغنا عن ابي الطاهر اسمعيل
المروزي انه قال اصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى
عنه حديثا او كلمة ويتبعون حتى يبيدوا من رآه وروية من الصحابة
وهذا الشرف مذكور في الحديث صلى الله عليه وسلم اعطوا كل من رآه
حكم الصحبة وذكر اسم الصحابي من حيث اللغة والظاهر نعم على من لا يصحبه
للنبي صلى الله عليه وسلم وكثرت مجالسة على طريق التبع له والاخذ عنه
قال وهذا طريق الاصوليين فكتبه قدري عن سعيد بن المسدب
انه كان لا يبعد من الصحابي الا من اتاه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة
او سدين وغزاه معه غزوة او غزوتين وكان المراد بهذا ان صحبه اجمع
الى المحكمين عن الاصوليين ولكن في عبارته ضيق يوجب ان لا يبعد من الصحابة
جورين عبدالله الجلي ومن شاركه في فقد ظاهرهما اشترطه فيهم من لا يعرف
خلافا في عدده من الصحابة وروينا عن سبعة عن موسى السبلاخي واثنى عليه
خبرنا قال تلت النس بن مالك فقلت هل بقي من اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم احد غيرك قال بقي ناس من الاعراب قد رآه فاما
من صحبة فلا آساده جيد حدث به مسلم بحضرة انه في زعدة ثم
ان كنت الواحد منهم صحابيا تارة يعرف بالتواتر وتارة بالاسقاط
القاصرة عن التواتر وتارة بان يروي عن احاد الصحابة انه صحابي
وتارة يقولوا اخبارا عن نفسه بعد ثبت عدالته بانه محال في الثانية
للصحابة باسمهم خصيصه وهو انه لا يسأل عن عدالة احدهم بل يروي

امر من رغب منكم فهم على الاطلاق معدلين بتبصير لكتاب والسنة واجماع
 من يعتمد به في الاجماع من الامة قال الله تبارك وتعالى كنتم خيرا مة
 اخرجت للناس الآية قيل اتفق المفسرون على انه واحد في اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء
 على الناس وهذا خطاب مع الموجودين حينئذ وقال سبحانه وتعالى
 محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار الاكرية وفي خصوص السنة
 الشاهدة بذلك كثرة له منها حديث الى سعيد المتفق على صحته ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا تسبوا اصحابي فوالذي نفسي بيده لو ان احدهم
 انفق مثل احد ذهابا اذ يرك مد احدكم ولا نصيفه ثم ان الامة مجمعة
 على تعديل جميع الصحابة ومن لا يبين الفتن منهم فكذلك باجماع العلماء
 الذين يعتمدون في الاجماع احسانا للظن لهم ونظرا الى ما هم لهم من مال الله
 سبحانه وتعالى بانه اجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة والله اعلم
 الثالثة اكثر الصحابة حديثا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو هريرة
 روى ذلك عن عبيد بن ابي الحسن واحمد بن حنبل في ذلك من الظاهر الذي لا يخفى
 على حديثي وهو اول صاحب حديث بلغنا عن ابي بكر بن زيد والسجستاني
 قال رايت ابا هريرة في النوم وانا بسجستان اصنف حديث ابي هريرة
 فقلت ابي لا حيلك فقال نا اول صاحب حديث كان في الدنيا
 وعن احمد بن حنبل روى الله عنه ايضا قال ستة من اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم الكشي والرواية عنه وغيره وابو هريرة وابن عمر وعائشة وجابر بن
 عبد الله وابن عباس بن ابي هريرة اكثرهم حديثا وحمل عنه اشغال ثم ان اكثر
 الصحابة ثقات روى ابن عباس بلغنا عن احمد بن حنبل قال ليس احد من

اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يروى عنه في الفتوى اكثر من ابن عباس
 وروينا عن احمد بن حنبل ايضا انه قيل له من العباد لثة فقال عبد الله بن
 عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو قتل لثة
 وابن مسعود قال النبي صلى الله عليه وسلم من العباد لثة قال الحافظ احمد
 البيهقي عباد ربيعة وقرأته بخطه وهذا لان ابن مسعود يقتسم موثقه
 وهو لا يما شراحة احيث لم يعلم فلما اشتهر على شئ قيل هذا قول النبي
 او هذا افعلهم قلب وبلغني بان مسعود في ذلك سائر العباد لثة
 لعبد الله من الصحابة وهم نحو مائتين وعشرين نفسا والله اعلم وقيل ان
 علي بن عبد الله الذي قال لم يكن من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم احده
 اصحاب يقيمون ائمة في الفقه لانه لعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت
 وابن عباس رضي الله عنهم كان لكل رجل منهم اصحاب يقولون يقولون ويقولون
 ويروون عن مسعود وقال وجدت علم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم العلم
 الستة عمر وعلاء بن زيد وابي البراء وعبد الله بن مسعود فماتوا
 علم هؤلاء الستة الى اثنين علي وعبد الله ورواؤهما عن مطرف عن الشعبي
 عن مسعود فلكل ذكر ابا موسى يدل ابي البراء وروينا عن الشعبي
 قال كان العلم يوحذ عن ستة من اصحاب ابي بوالله صلى الله عليه وسلم وكان
 وعبد الله وزيد يشبه علم بعضهم بعضا وكان يقبض بعضهم من بعض وكان
 علي ولا شعري وابي تشبه علم بعضهم بعضا فكان يقبض بعضهم من بعض
 وروينا عن الحافظ احمد البيهقي ان الشافعي ذكر الصحابة في رسالته القديمة
 واشئ عليهم بما هم اهل ثم قال وهم في ثمانين كل علم واجتهاد وورع وعقل امر
 اسند ركب به علم ومستنبط به وآراءهم لنا احمد واولي بنا من آرائنا عندنا

لا نقسنا الرابعة رويها عن أبي زرعة أنه سئل عن عدة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ومن يقبض هذا شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع أو يروى الفاء وشهد معه نبوة سبعين ألفاً رويها عن أبي زرعة أيضاً أنه قيل له ليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث فلو من قال فاعلم الله أنيأية هذا قول الزنادقة ومن يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة فمن روى عنه وسمع عنه وفروا به ممن رآه وسمع منه فيقال ما بأربعة عشر ألفاً من كانوا وابن عمر عن أبيه قال هل المدينة وأهل مكة ومن بينهما والأعراب ومن شهد معه حجة الوداع كل رآه وسمع منه بفرقة فقلت نعم أنه اختلف في عدد طيفاً بهم وأصحابهم والنظر في ذلك إلى سبني بالإسلام والمحنة وتسهو والمجاهدة الفاضلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبائنا وأمهاتنا ونفسنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وجعلناهم إلى أكرم عبد لله الذي عشرين طبة وستم من ادعى ذلك ولست أظنك بتفصيل ذلك والله أعلم الخامة افضلهم على الإطلاق ابن بكريم عمر بن محمد السلف على تقديم عثمان بن عفان تقدم أهل الكوفة من أهل السنة علماء على عثمان روى ذلك عنه قال بعض السلف منهم سيف الثوري أو لا ثم رجع إلى تقديم عثمان روى ذلك عنه وعنه الطائي ومن نقل عنه من أهل الحديث تقديم علي بن عثمان فحينئذ استحق ابن حزمية وتقديم عثمان هو الذي استقرت عليه مذاهيب أصحاب الحديث وأهل السنة وأما افضل ضانهم حقيقاً فقد قال أبو منصور البغدادي التميمي اصحابنا مجمعون على ان افضلهم للخلفاء الاربعة ثم السنة الساتون إلى تمام العشرة ثم البدويون ثم اصحابنا احدى ثم أهل تبعه الرضوان بالمدينة النبوية قلت ونفي أهل التصيل السياتين الأولين من المهاجرين لا انصار وضم الذين صلوا إلى أبيه ايتين في قولنا

سعيد بن المسيب طائفة وفي قول الشيخين الذين تنفذ طائفة الرضوان
وعن محمد بن كعب القتيبي وعطاء بن يسار انهما قالاهما اهل بدر روى ذلك
عدهما ابن عبد البر في ما وجدناه عنه السادسة اختلاف السلف في اولهم اسلاما
فقيل ابو بكر الصديق روى ذلك عن ابن عباس وحسان بن ثابت وابراهيم
البحري وغيرهم وقيل على اول من اسلام روى ذلك عن يزيد بن ابي ذر القدر
وغيرهم وقال الحاكم ابو عبد الله لا اعلم خلافا بين اصحاب التواريخ ان علي بن
ابي طالب ولهم اسلاما واستكرهوا من الحاكم وقيل ولهم اسلام زيد بن حارثة
ودكر بعض نحو ذلك عن الزهري وقيل ولهم اسلام خديجة ثم المؤمنين
روى ذلك من وجه عن الزهري وهو قول قتادة ومحمد بن اسحاق
ابن يسار وجماعة وروى ايضا عن ابن عباس وادعى تعليقه بقصة فيار وبيان
او بلعاصه اتفاق العلماء على ان اول من اسلام خديجة وان اختلافهم انما هو
في اول من اسلام بعدها والآخر ان يقال اول من اسلام من الرجال الاخراس
ابو بكر ومن الصبيان لو الاحداث على ومن النساء خديجة ومن الوالدين زيد بن
حارثة ومن العميد بلال السابغة اخرجهم عن الاطلاق موت ابو الطفيل عامرين
واثمة مات سنة مائة من الهجرة واما بالاضافة الى النواحي فآخر من مات
منهم بالمدينة جابر بن عبد الله رواه احمد بن حنبل عن قتادة وقيل سهل
ابن سعد وقيل السائب بن يربود وآخر من مات منهم بمكة عبد الله بن عمر
وقيل جابر بن عبد الله وذكر علي بن الديني ان ابا الطفيل مات بمكة فمروا
اذا اخرجوها وآخر من مات منهم ببصرة النسيب مالك قال ابو عمر بن عبد البر
ما اعلم احد مات بعده من راي رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ابا الطفيل
واخر من مات منهم بالكوفة عبد الله بن ابي اوقى وبالشام عبد الله بن بسر

وقيل بالبوامة وتبسط بعضهم فقال آخر من مات من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بمصر عبد الله بن الحرث بن جبر الزبيدي وبفلسطين ابي ابن
 ام خزام وبدمشق واثله بن الاسقع وحبص عبد الله بن يشوع وباليامفة الهرماس بن زيد
 وبالجيزة العرس بن عميرة وبافريقية رويق بن ثابت وبالبامية في الاعراب
 سلمة بن الاكوع رضي الله عنهم اجمعين وفي بعض ما ذكرناه خلاف لم يذكره
 والله اعلم النوع الموقر اربعين معرفة التابعين وهذا لمعرفة
 الصحابة اصل اصيل يرجع اليه في معرفة المرسل والمسنند قال
 الخطيب الحافظ التابعي من صحب الصحابة قلت ومطلعه مخصوص بالتابع
 باحسان ويقال للواحد منهم تابع وتابعه وكلام الحاكم في عبد الله وغيره
 مشعر بان كفى فيه ان يسمع من الصحابي او بلغاه وان لم توجد الصحة
 العرفية والاكتفاء في هذا بحر واللقاء والروية اقرب منه في الصحابي نظم
 الى مقتضى اللفظين فيهما وهذا لا مهمات في هذا النوع احد لهما
 ذكر الحافظ ابو عبد الله ان التابعين على خمس عشرة طبقة الاولى الذين
 لحقوا العشرة سبعة بن السبب وقس بن ابي حازم وابو عثمان التيمي وقس بن
 عباد وابيهم اسان حصين بن المنذر وابو وائل وابو رجاء العطاسي وغيرهم
 وعليه في بعض هؤلاء انكار فان سعيد بن السيب ليس بهذه الصابة لانه
 ولد في خلافة عمر ولم يسمع من اكثر العشرة وقد قال بعضهم لا تقم له رواية
 عن احمد بن العشرة الا سعيد بن ابي وقاص قلت وكان مسند آخرهم مروا وذكر
 الحاكم قبل كلامه المذكور ان سعيدا درك عمر بن بعد بن آخر العشرة
 وقال ليس في جماعة التابعين من ادركهم وسمع منهم غير سعيد وقس بن ابي حازم
 وليس هناك من قال كما ذكرناه نعم قس بن ابي حازم سمع العشرة وروى عنهم

وليس في السبعين احد روى عن العشرة وسواء ذكر ذلك عبد الرحمن بن يوسف
ابن حبان في المصنفين او لم يذكره في داود السمكاني انه قد روى
عن التسعة ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف وبلي هو كلام التابعين الذين ولدوا
في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم من ائمة الصحابة كعبد الله بن ابي طلحة
والى امامة اسعد بن سنان بن حنيفة وابي ادريس الخولاني وغيرهم الثمانية
المحضرين من التابعين هم الذين اذكر في الجاهلية وحياة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا اسلم ولا صحبة لهم واحد هم مضمون نفي الزكاة مضمون اى قطع
عن نظرائه الذين ادرى كوا الصعبة وغير هذا كهم سلم مبلغهم عشرين نفسا منهم
التسباني وسويد بن عقلة الكندي وعمرو بن ميمون الاودى وعبد خنبر
ابن يزيد القيراني وابو عثمان النهدي وعبد الرحمن بن مقل وابو الحلال الجعفي
درارة وهم لم يذكرهم مسلم منهم ابو مسلم الخولاني وعبد الله بن توبى الاحنف
ابن يونس الثالث من اكار التابعين الفقهاء السبعة من اهل المدينة
وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وخارجة بن
زيد وابوسلمة بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن
يسار ورويان عن الحافظ ابي عبد الله انه قال هؤلاء الفقهاء السبعة عند
الاكثر من علماء الحجاز ورويان عن ابن المبارك قال كان فقهاء اهل
المدينة الذين تصدرون عن رايهم سبعة فذكر هؤلاء الا انه لم يذكر ابا سلمة
ابن عبد الرحمن وذكر بديله سالم بن عبد الله بن عمرو ورويان عن ابي الزبير
تسعين في كتابه عنهم فذكر هؤلاء الا انه ذكر ابا بكر بن عبد الرحمن بديله في سلمة
وسالم الراية ورد عن احمد بن حنبل ان قال فضل التابعين سعيد بن المسيب
مسيلج وعلمه وادامه وفضل سعيد بن المسيب وعلمه والاسود وعنه انه

قال لا أعلم في التابعين مسل أبي صبيان المهدي وقيس بن الحارث
وعبد البصاة قال أصل التابعين قيس وابو عثمان وعلمه
ومسروق شريك في إرفاق صلين ومن حلة التابعين وأعينه ما وجد
عن السهم أني عبد الله بن حنيفة الزاهد السيراري في كتاب له قال احتلف الناس
في أصل التابعين فاهل المدينة يقولون سعيدي بن السيب واهل الكوفة
يقولون اولين القرني واهل البصرة يقولون الحسن المصري وبلغنا عن احمد بن
حنبل قال السراحدان كثر من موى من الحسن وعطاء يعي من التابعين وقال
ايضا كان عظيم مفعي مكة والحسن مفعي مصر وهذا اكثر اساس عنهم رائد
وبلغنا عن أبي بكر بن أبي داود قال سيدنا التابعين من النساء حفصة بنت
سالم وعمرة بنت عبد الرحمن وتانشهما ولمست كهما أم الدرداء والله اعلم
للمخاضة روي ناصر الكاظم أني عبد الله قال طبقة تعد في التابعين ولم يصح
سماع احد منهم من الصحابة منهم راعي بن سويد النخعي وليس بابراهيم بن
يحيى الشيخ الفقيه وبكر بن أبي السميطة وبكر بن عبد الله بن الأشعر وذكر عنهم
قال وطبقة عددهم عند الناس في اتباع التابعين وقد لقا الصحابة منهم
ابو الرياء عبد الله بن ذكوان في عبد الله بن همام بن مناة بن عروة وقد
ادخل على عبد الله بن عمرو بن جابر بن عبد الله بن موسى بن عتبة وقد ادرك
السنين فالك وام خالد بن خالد بن سعيد بن العاص وفي بعض ما قاله
مقال قلت وقوام عدو من التابعين وهم من الصحابة ومن اعجب لك عدو
ابي عبد الله السماري سويد بن مقرئ المزني في التابعين عند ما ذكره الاخوة
من التابعين وهما صحابيان معروفان من كورمان في الصحابة والله اعلم
النوع الحادي والاربعون معرفة كبار الرواة عن الاصاغر ومن لفائدة

فيه الله لا يتوهم كونه المروي عنه كبر وأفضل من الراوي فظهر أن ما أعلب
 كون المروي عنه كذلك فيجب بذلك ما رواه ما قد صرح عن عائشة رضي الله
 عنها قالت أعرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نزل الناس منا ولم يمت أن
 ذلك يقع على غيره من أن يكون الراوي أكبر منا وأقدم طبقة من الراوي عنه
 كما ذكره ويحيى بن سعيد لا تضاري في روايته ما عن مالك وكتاب القام
 ابن عبد الله ابن أحمد لا ذكره من المتأخرين أحد شيخ الخطيب وهو
 عن الخطيب بعض تصانيفه والخطيب ذاك في عقول شبابه وطلبه ومنها
 أن يكون الراوي أكبر قد راوى المروي عنه بان يكون حافظا عالما والمروي عنه شيخا أو
 أحسب كمالك في روايته عن عبد الله بن دينار وأحمد بن حنبل واسمعي بن
 راضية في روايته عن حبيب الله بن موسى في أشباه ذلك كثيرة ومنها أن يكون
 الراوي أكبر من الوجهين جميعا وذلك كرواية كثير من العلماء والحداد عن أبي
 ونبله أنهم كعب بن علقمة الحافظ في روايته عن حماد بن عمار الصنعيني وكرواية
 أبي بكر البرقاني عن الخطيب كرواية الخطيب عن أبي نعيم في ماله ولا يظن
 ذلك كثيرة وتقدر تحت هذا النوع ما يذكر من رواية أبي عن أبي
 كرواية العبادلة وغيرهم من الصحابة عن كعب بن علقمة وأما ذلك رواية التابعين عن
 تابعي التابعين كما قد صرح به رواية الزهري ولا تضاري عن مالك وكثير من
 ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص لم يكن من التابعين وهو من سنة أحاديث
 من عشرين نقسا من التابعين جمعهم عبد الله بن سعيد الحافظ في كتاب
 وقرأت بخط الحافظ أبي محمد الطائفي في تخريج له قال عمرو بن شعيب ليس تابعي
 وقد راوى عنه يفي وسبعون رجلا من التابعين النوع الثاني والثلاثون
 معرفة الحديث وقاعدته من رواية الأقران بعضهم عن بعض وهم المقارئون

في السن والاسناد وترتبه الكثرة المحاكم ابو عبد الله فنبهنا لتعاقب في الاسناد
 وان لم يجرى التعاقب في السن اعلم ان رواية القرين عن القرين ينقسم
 قسمها المديح وهو ان يروي القرين كل واحد منهما عن الآخر مثله في الصحابة
 عاتية وابو هريرة روى كل واحد منهما عن الآخر وفي التابعين رواية
 الزهري عن عمر بن عبد العزيز ورواية عمر بن الزهري وفي اتباع التابعين
 رواية مالك عن الاوزاعي ورواية الاوزاعي عن مالك وفي اتباع الاتباع رواية
 احمد بن حنبل عن علي بن المديني ورواية علي عن احمد وذكر الحاكم في هذا رواية
 احمد بن حنبل عن عبد الرزاق ورواية عبد الرزاق عن احمد بن حنبل فليس هذا
 بمفوي ومنها غير المديح وهو ان يروي احدا القرينين عن الآخر ولا يروي
 الاخر عنه فيما يعلم مثله رواية سليمان التيمي عن مسعود وهما قرينان لا تعلم
 مسعود رواية عن التيمي ولذلك امثال كثيرة النوع الثالث والاربعون
 معرفة الاخوة والاخت من العلماء والرواة وذلك احدى معارف اهل الحديث
 المفردة بالتصنيف صنف فيها علي بن المديني وابو عبد الرحمن الشافعي والعباس
 السراج وغيرهم فمن امثلة الاخوة من الصحابة عبد الله بن مسعود وعتبة بن مسعود
 هلال بن زيد بن ثابت بن زيد بن ثابت بن اخوات وعمر بن العاص وهشام
 ابن العاص اخوان ومن التابعين عمر بن شرحبيل ابوميسرة واخوه ارم بن شرحبيل
 كلاهما من افضل اصحاب مسعود هذيل بن شرحبيل وادقم بن شرحبيل
 اخوان اخوان من اصحاب ابن مسعود ايضا ومن امثلة الاخوة من الصحابة
 وعثمان بن حنيف اخوة ثلثة عمرو وعمر وشعيب بن شعيب
 اب محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص اخوة ثلثة ومن امثلة الاخوة من الصحابة
 ابن ابي صلح السمان الزيات واخوته عبد الله الذي يقال له عبا وعبد الله

ومن أمثلة النسبة ما روي عن الحاكم أبي عبد الله قال سمعت أبا علي الحسين
ابن علي الخافض غير يروي يقول آدم بن عتبة وعمران بن عتبة ومحمد بن عتبة
وسفين بن عتبة وأبراهيم بن عتبة حدثوا عن أئمتنا من آل البيت
أولاد سمين بن ستة ثمانين وهم محمد وأبو إسحاق ومحمد وخفصة
وكريمة ذكرهم هكذا أبو عبد الرحمن التستوي ونقلته من كتابه بخط الدار قطن
فما أحسب وترى ذلك أضعاف بحسب من معين وهكذا ذكرهم الحاكم وذكره
المعتمد لكن ذكر فيما ذكر ويضمن تاريخه بإسنادنا عنه أنه سمع أبا علي الخافض
يذكر بني سمين بن خمسة أخوة محمد بن سمين وأبراهيم ومحمد بن سمين ويحيى بن
سمين وحال بن سمين وأبو إسحاق وأصغرهم خفصة بنت سمين قلت
وقد روى عن محمد بن يحيى عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لبيك حقا قعدا ورقا وهذا غريبة عابا بها بعضهم فقالوا
ثلاثة أخوة روى بعضهم عن بعض ومثال النسبة الثمن بن مقبل وأخوه معمر
وعقل وسويد وسمان وعبد الرحمن وسابح لم يسمنا بنو مقبل المسمى
أخوة هاجر وأصحاب النبوة صلى الله عليه وسلم ولم يشاركهم فيما ذكره بن عبد البر
وجماعة في هذه الكرمة غيرهم وقد قيل أنهم شهدوا لصدق كماله
وقد يقع في الأخوة ما فيه خلاف في مقدار عددهم لم نطوّل بما نزل على السبعة
لمدته ولعدم الحاجة اليه في عرضنا هذا والله أعلم **النوع الرابع والخمسون**
معروفة رواية الأئمة من الأئمة للحطاب في ذلك كتاب روي فيه عن العباس
ابن عبد المطلب عن ابنه الفضل رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم بيّن الصلواتين بالمزلة لقن روي فيه عن رابع بن رافع ودعاه بن بكر بن رافع
وهما ثقتان أحاديثهما عن ابن عبيدة عن رافع بن رافع ودعاه بن بكر عن رافع

عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم آخروا
 الأجمال فإن اليد معلقة والرجل موفقة قال الخطيب لا تروى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم فيما انفعل إلا من جهة بكره وأبنته وروينا فيه عن محمد بن زياد قال حدثني
 أبو الحسن أنه سمع عن أبي أيوب عن الحسن قال سمعته في حديثه وهذا طريق يجمع
 أنواعا وروينا فيه عن أبي عمر حفص بن عمر الدوسري المقرئ عن ابنه أبي جعفر
 محمد بن حفص ستة عشر حديثا أخرجه ذلك في ذلك الكفر ما روينا به لابن عن ابنه
 وأخوه ما روينا به من هذا النوع وأخبر به عندهما أحد ثنيته أبو المظفر عبد الرحيم
 ابن الحافظ أبي سعيد المروزي رحمه الله تعالى عن أبيه قال انبأني والدي عن
 فيما قرأت بخطه قال حدثني والدي أبو المظفر عبد الرحيم عن لفظه وأصله قد ذكر
 بإسناد لا عن أبي مامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حضر وأمويد كمر
 البنطل فانه مطروقة الشيطان مع التسمية وأما الحديث الذي روينا به عن أبي بكر الصديق
 عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قال في الحجة الشواء شفاء
 من كل آفة فهو غلط من رواه انما هو عن أبي بكر بن أبي عتيق عن عائشة وهو عبد الله
 ابن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وهو كذا هم الذين قال فيهم موسى بن عتيق
 لا تعرفنا أربعة اذكرهم النبي صلى الله عليه وسلم هم وأبناؤهم لا هؤلاء ولا جهة ذكر
 أما أبو الصديق وأبناؤه وأبنته عبد الرحمن وأبنته محمد أبا عتيق والله اعلم
النوع الخامس والأربعون معرفة رواية الأبناء عن الآباء والابن عن الوالدين
 الحافظ في ذلك كتابهم ما لم يسم فيه الآباء والجد وهو نوعان أحدهما رواية
 الابن عن الآباء عن الجدة عن عمه بن شعيب عن أبيه عن جدته وكذا هذا
 الأسناد نسخة كبيرة أكثرها فقرهايات جياذ وشعيب هرايز محمد بن عبد الله
 ابن عمرو بن العاصم والآخرة كذا

على الصحيح أبي عبد الله بن عمر وروى عنه حماد بن عمار والشيخان لما ظهر من عنده
ذلك وهو يخرجه عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
حسنه وجده هو معوية بن عبيدة الأشجعي عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه
عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
رواية أبي الفرج عبد الوهاب بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
النصور حلقه للوعظ والفتوى عن أبيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
بذلك الشيخ أبو الحسن مريد بن محمد بن علي النيسابوري بقرنه في طلبه بها
قال أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمد الشيباني في كتابه النيات قال أخبرنا
أبو بكر أحمد بن علي حدثنا عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن اسد بن
الليث بن سليمان بن الأسود بن مسكين بن يزيد بن كنية بن عبد الله
اليميني من لفظه قال سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت
أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي
يقول سمعت أبي يقول سمعت علي بن أبي طالب قد سئل عن الحنان
الحنان فقال الحنان الذي يقبل على من اعرض عنه كائن الذي يبذل
بالنوال قبل السؤال آخرهم كنية بالنون وهو السامع عليها رضي الله عنه
حدثني أبو النضر عبد الرحيم بن الحافظ أبو سعيد السمعاني بمرو الشاهجاني عن
أبي النضر عن عبد الرحمن بن عبد الجبار القاسمي قال سمعت السيد أبي القاسم منصور بن
أبي محمد العلوي يقول لا سند بعينه عمال وبعضه معال وقول الرجل جده
أبي عن جدي من العالي الثاني رواية الأبن عن أبيه دون الجيد وذلك باب
واسم وهو رواية أبي الحشاش الدارمي عن أبيه عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم حديثه معروية وقد اختلفوا فيه ولا يشهد أن أبا القاسم هو سلفه

أين فهمهم وهو في نقله من خط البصير وغيره تكبير القاتل قيل قيل لهم الجاهل
 وقيل حسنا رديت برزقكم من العلم وقيل تكبير القاتل وقيل ابن بلزم باللام
 في اسمه واسم أبيه من الخلفاء غير ذلك والله أعلم النوع الثاني الأربعون
 معرفة من اشترك في الرواية عنه داود بن مهران ومناخريتا بن وقت وذاتهما
 تايينا شديدا فحصل بينهما امدابعدا وان كانا متاخرين بعدد من معاصري
 الاول وذوي طبقة ومن فوائد ذلك تقرير خلاصة علو الاسناد في القلوب
 وقد اوردته للطبيب الحافظ في كتاب حسن سماعكم السابق واللاحق ومنه ثلثون
 ان محمد بن اسحق الثقفي السراج النيسابوري روى عنه البخاري الامام في تاريخه
 وروى عنه ابو الحسن احمد بن محمد الخفاف النيسابوري وبين روايتهما ما تيسر
 وثلثون سنة او اكثر وذلك ان البخاري مات سنة ست وخمسين ومائتين
 ومات الخفاف سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة وقيل مات في سنة اربع او خمس تسعين
 وثلث مائة وكذلك مالك بن انس الامام حدث عنه الزهري وذكر ابن رويد
 لكسدي وبين روايتهما ما تيسر وثلثون سنة او اكثر فمات مالك ابن السريسة
 تسع وتسعين ومائة ومات الزهري سنة اربع وعشرين ومائة وكذا خط مالك
 بكثير من هذا النوع والله أعلم النوع السابع والاربعون معرفة من روى عنه داود
 واحد من الصحابة وثلاثين من بعدهم رضي الله عنهم واسلم في كتاب اربعة ومائة للصحابة
 وهيب بن خثيث هو في كتاب الحاكم وابي نعيم الاصبهاني ومعرفة علوم الحديث
 هريم بن خثيث هو رواية داود الاودي عن الشعبي وذلك خط اصحاب
 لم يرو عنه غير الشعبي وكذلك عامر بن شهر وعروة بن مضر وعبد بن صفوان
 بن نضاري ومحمد بن صيف بن نضاري وليس ابواحد ان قال بعضهم صحابي
 لم يرو عنه غير الشعبي وانهم تكسب في ابي حنيفة بالرواية وعن كين بن سعيد

المزيق واصحابه بن الاعسر ومرداس بن طالك الاصله وكثيرهم صحابة وخدانة من
 عبدالله الكلابي منهم لم يرو عنه غير ابي بن بايل في الصحابة جماعة لم يرو عنهم
 غير ابياتهم منهم مشكل بن حميد لم يرو عنه غير ابي بن بايل ومنهم الحسين بن حزن
 القرشي لم يرو عنه غير ابي سعيد بن السيب ومعووية بن حمدة لم يرو عنه غير ابي
 حكيم والذبيهر وقرة بن اياس لم يرو عنه غير ابي معاوية وابو ليلى الانصاري لم يرو عنه
 غير ابيه عبد الرحمن بن ابي ليلى ثم ان الحاكم ابا عبد الله حكم في المدخل الكتاب
 الاكليل بان لمحمد بن شد القبيل لم يخرج عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما
 وانكر ذلك عليه وفتقض عليه ما خرج البخاري في صحيحه حديث في كتاب جازم
 عن مرداس الاصله يذهب المصلحون الاول فالاول ولا راوى له غير قبس
 وبأخراجه بل بأخراجهما حديثا السيب بن حزن في وفات ابي طالب مع انه
 لا راوى له غير ابيه وبأخراجه حديث الحسن البصري عن عمرو بن تغلب
 في لا يخطي الرجل والذي اخرج احمد لم يرو عنه غير الحسن وكذا لا
 اخرج مسلم في صحيحه حديثا في فاقم بن عمر العقاري ولم يرو عنه غير عبدالله
 ابن الصامت وحديث ربيعة العدوي ولم يرو عنه غير حميد بن هلال
 العدوي وحديث الاعرج الزني انه ليسا على قلبي ولم يرو عنه غير ابي بردة
 في اشياء كثيرة عندهما في كتابيهما على هذا الفرو ذلك قال في مصيرهما الى الراوى
 قد يخرج من كونه مجرولا لمردودا برواية واحد عنه وقد قدمت هذا في النوع الثالث
 والعشرين ثم باجبة عن ابي عمر بن عبد البر الا انه لم يرو عنه وحادة قال في كتابه لم يرو عنه
 الا رجل واحد فزعموا هم مجهول الا ان يكون رجلا مشهورا في غير محل العلم
 كما مشتهر مالك بن دينار والزهد وعمرو بن معدى كرب بالخذوة واعلم
 انه قد تم في بعض ما ذكرنا في تراجمه من تراجمه من تراجمه من تراجمه

ولما بن عبد الله ذكر ابن زياد البراءة روى عنه أيضا حميد بن كلاب والله اعلم
 وسأل هذا النوع في التابعين أبو العلاء الدارمي لم يرو عنه فيما أعلم غير ما ذكر
 سلمة فبطل الحكم لهذا النوع في التابعين لمحمد بن أبي سعيد المنقفي وذكر
 أنه لم يرو عنه غير الزهري فيما أعلم قال وكذلك تفرد الزهري عن سيف وعشرين
 رجلا من التابعين لم يرو عنهم غير ذلك عمرو بن دينار تفرد عن جماعة
 من التابعين وكذلك يحيى بن سعيد الأنصاري وأبو إسحاق السبيعي وهشام
 ابن عروة وغيرهم وسئل الحكم عنهم في بعض المواضع فبطلت عنهم سمر بن دينار
 عبد الرحمن بن معبد وصباح بن فروخ وفين تفرد عنهم الزهري عن ابن
 ابن عثمان وسنان بن أبي سنان والوليد بن عيسى تفرد عنهم يحيى بن عبد الله بن أبي
 الأنصاري ومثل في اتباع التابعين بالسورين رفاعة القرظي وذكر أنه لم يرو عنه
 غير مالك وكذلك تفرد مالك عن زهاء عشرة من شيوخ المدينة قلت قد احتسب
 أن يكون المذكور في منزله بعض من ذكره بالمرلة التي جعله في إمامته أهل الحساب والقياس
النوع الخامس والأربعون معرفة من ذكر بإسماؤه مختلفة وأنشأت منهم رواية
 فطن من لا خبر به إلا أن تلك الأسماء أو التقرت لجماعة متفرقين شأنه في عرويض
 والحاجة إليه حادثة وفيه الظهور تدليس المدلسين فإن كثرة ذلك إنما نشأت من تدليسهم
 وقد منعت عبد الغني من تنعيم الحافظ الصوري وغيره في ذلك مثاله محمد بن
 السائب الكلبي صاحب تفسير هو أبو النصر الذي رواه عنه محمد بن إسحق بن يساد
 حديث تميم الداري وعدي بن براء وهو حماد بن السائب الذي روى عنه أبو أسامة
 حديث ذكوان كل سائب في آخره وهو أبو سعيد الذي يروي عنه علي بن الحنفية
 التميمي يدلس به هو حماد بن أبي سعيد الذي ومثاله أيضا سالم الراوي عن أبي هريرة
 وأبو سعيد الخدري ومعاوية رضي الله عنهما من حديث سالم بن عبد الله المدني وهو سالم

من ابيات بن اوس بن الحارث بن النعمان وهو سالم مولى شداد بن الهاد البصري
 وهو في بعض الروايات مسمى بسالم مولى البصريين وفي بعضها بسالم مولى
 وهو في بعضها سالم سيلان وفي بعضها ابو عبد الله مولى شداد بن الهاد وفي
 بعضها سالم ابو عبد الله الدوسي وفي بعضها سالم مولى دوس مكر ذلك كله عبد الله
 ابن سعيد قلت والخطيب الحافظ يروي في كتابه عن ابي القاسم الهذلي عن زكريا بن عبد الله
 ابن ابي المعتمر القلاسي وعن عبدة الله بن احمد بن عثمان البصري في الجميع
 شخص واحد من مشايخه وكذلك يروي عن الحسن بن محمد الخلال وعن الحسن
 ابن ابي طالب عن ابي محمد الخلال والجميع عبارة عن واحد يروي ايضا
 عن ابي سالم التنوخي وعن القاسم بن الحسن التنوخي وعن علي بن
 ابي عبد الله المعدل والجميع تنحصر في واحد وله من ذلك الكثير والله اعلم
النوع التاسع والاربعون معرفة المفردات المتكلمة من اسماء الصحابة
 الحديث والعلماء والفقهاء وكما هم هذا النوع ما يوجد في كتب الحفاظ
 المصنفة في الرجال معجمها ومفردات او اخرها او باوقاد ايضا ان تصنيف
 وكتاب احمد بن زهير والبرقي البرقي المتبرج بلا اسماء المفردة من اشهر كتاب
 في ذلك الحق في كثير من اعراض واستدراك من غير واحد من الفقهاء
 منهم ابو عبد الله بن بكير فمن ذلك ما وقع في كونه ذكر اسماء كتب في كتاب
 احاد وهي مشان ومثالث واكثر من ذلك على ما فهمنا من بعض ما يروى
 ما يوجد من ذلك من غير اسماء الصحابة والعلماء واصحاب الحديث وفي ذلك
 افراد ذكرها اعترض عليه فيما لها القاب لا اسماء تسمى بالاصحاب الكندي
 انه لقبه بالحلي كانت له واسمه يحيى ويحيى كثير ومنها صفدي بن سنان
 اسمه عمر صفدي لقب ومن ذلك قاسم صفدي وغيره وليس برصد على ما

فرجعت به هذه النوع والحق ان هذا فن يصعب الحكم فيه والحاكم فيه على
 حذر من كون تناقض للنطاء فانه حصر في باب واسع شديد التشناس
 من امثله ذلك الاستفادة احمد بن عبيان الطبراني بالحكيم صحابي ذكره ابو يوسف
 وعبيان كما يعرفه بالسريدي على زن عليان ثم وحدته بخط ابن الفراء وخلفه
 عبيان بالتحقيق على زن سفيرا وسط بن عمرو الجعفي تابعي تدوم به جميع
 الكلام عن تبني بن عامر الكلاعي يقال فيه يدوم بالباء وصوابه بالياء
 المشاهير من فوق جبيب بن الجارث صحابي بالحكم وبالباء الموحدة المكررة
 جبالان مرفوعة بالحيم العكسورة ابو الجبل الاخياري تابعي الدرجين
 ابن ثابت بالحيم مصخر ابو النعمان قيل انه سحير المعروف ولا صحه انه خير
 وزين حبيش التاج الكبير سعير بن الحسن انفراد في اسمه واسم ابيه وسند
 الخصة صول زناج الجذاعي له صحبة شكل بن حميد الصحابي يفتحين شمعون
 ابن زيد بن ربيعة بالشين النقطه والعين المهملة ويقال بالغيرة العجة
 قال ابو سعيد بن يوسف هو عندي اصح احد الصحابة الفضلاء ضد بن
 جبالان ابو امامة الصحابي صالح بن الاعسر الصحابي ومن قال فيه صالح
 فقد اخطأ قريب بن نفير بن سمير بالتصغير فيها كلها ابو السليل العنسي
 البصري روى عن معاذة العدوية وغيرها وتقدير ابو بالنون والقاف وقيل
 بالفاء وقيل بالفاء واللام نفيل غزان بن زيد الرقاشي بعين غير معجمة
 عبد صالح اقلبه كذا بن حنبل يفتح اللام صحابي تبي بن ليا الاسدي الصحابي باللام
 فيهما والاول مشددة مصغر على زن ابى والثاني مخفف فذكر على زن عصر فاعلى
 فانه يغلط فيه مستمر الزيان راوى شاذ يشبه الخيرة صحابي توفى لبكالي تابعي من
 كمال بطون من حمير بكسر الهاء وتحفيف الكاف وغلب على السنة اهل الحديث فيه فخر

الباء وتسمى لكاف وابصة بن معبد الصافي قتيب بن معقل صغر بالباء ابو حنيفة
 المنكره حدابي ومثقل بالعين النفقطة الساكنة حمدان بن زيد بن الخطاب قتيبة
 ابن كبر وغيرة بالة ال ابيجة وضبط يعقوب بن الفتح كتاب ليرد يحيى بالدال المهملة
 واسكان الميم وما الكنة المفردة فيها ابو العبيدين مصغر بن شيبه واسمه مغيرة بن سبرة
 صاحب ابن مسعود له حديثان او ثلثة ابواب القراء الدري وقد سبق ابو الدرداء في كتابه
 التامة وتسد بداللام ولم يوقف على اسمه روى عنه الاعشى بن عيينة وجماعة ولا يعلم
 احد قام بالاعية الحافظ في قوله ان اسمه عبد الله بن عبد الله الذي ابو مرارة العجلي عرفناه به
 ويعد لالف ياء شاة مرتحت واسمه عبد الله بن عمرو تابع روى عنه قتادة ابو معبد
 مخنف ليا حص بن عبد الله الحمداني روى عن مكحول وغيره واما الا افراد من
 الا لقاب فناما سقنة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصحابة
 لقب فرد واسمه مهران على خلاف فيه سند بن علي وهو بكسر الميم روى
 عن الخطيب وغيره ويقولونه كثير البغتها وهو لقب واسمه عمرو بن يحيى
 بن حميد بن شحر القتيبي صاحب المدونة على مذهب مالك لقب فرد واسمه
 عبد السلام من ذلك مطين الحضرمي ومشككاته الجعفي في جماعة آخرين
 سند كرههم في نوعه لا تقابل شاء الله تعالى وطول النوع الموقر حسين
 معرفة الاسماء والكنى كتيب الاسماء والكنى كثيرة منها كتاب علي لمديني وكتاب النساب
 وكتاب مسلم وكتاب الحاكم الكبير ابى احمد الحافظ ولا من عبد البر في انواع منه كتب
 لطيفة لثقة والمراد بهذه الترجمة بيان اسماء ذوى الكنى والمصنف في ذلك
 يوجب كتابه الكنى مبسدا اسماء اصحابها وهذا من مطلوب لم يزل اهل العلم
 بالحديث يعملون به ويحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم وينتفعون من خبر
 وقد اشكرت فيه تقسيما حسنا فاقول اصحاب الكنى من اهل ضرب احد ها

الذين سميوا بالكفر فاسمهم كاهن لا اسماء لهم غيرهما وينقسم هؤلاء الى قسمين
 احدهما من له كنية اخرى سوى الكنية التي هي اسمته فصار كان للكنية كنية
 وذلك طريق عجيب هذا كابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الخزعي
 احد فقهاء المدينة السبعة وكان يقال له راهب ويشتبه اسمها ابو بكر وكنيته
 ابو عبد الرحمن وكذلك ابو بكر بن محمد بن عمر بن حزم الانصاري يقال ان اسمه
 ابو بكر وكنيته ابو محمد ولا نظير لغيره في ذلك قال الخطيب وقد قيل انه كنية
 لابن حزم غير الكنية التي هي اسمها ثانيهما من هؤلاء من لا كنية له غير الكنية
 التي هي اسمها مثاله ابو بلال الاسدي الرازي عن شريك وخيمادوي عنه انه قال
 ليس له اسم اسمه وكنيته ولعله هكذا ابو حصن بن يحيى بن سليمان الرازي فله المكنية
 دوي عنه جماعة منهم ابو حاتم الرازي وسأله هل لك اسم فقال لا اسم وكنيته احد
 الضرب الثاني الذين عرفوا بكنيتهم ولم يوقف على اسمائهم ولا على حالهم فيها
 هل هي كمالهم او غيرهما مثاله من الصحابة ابو ياس بالون الكساني ويقال له
 من خطابي الاسود الدبلي ويقال فيه الدوي بالضم والهمزة مفتوحة بالشب
 عند بعض أهل العربية مكسورة عند بعضهم على الشذوذ فيه وابو مويحية
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوشيبه الخدري الذي مات في حصار
 القسطنطينية ودفن هناك مائة ومن غير الصحابة ابو الابطاح الرازي
 عن ابن سيرين قال ابو بكر بن نافع مولى بن عمر دوي عنه مالك وغيره ابو الخبيب
 مولى عبد الله بن عمر بن العاص بالون الفتوح في اوله وقيل بالتاء المضممة
 باثنين من فرق ابو حبيب بن الجهم الاسود الدبلي بوحر الموقنة والموقف محلة
 بمصر وباعنه ابن وهب وغيره طلبة علم الضرب الثالث الذين لقبوا بكنيتهم
 غير ذلك كقوله اسماء ماله على بن ابي طالب عنه الله عنه يلقب بليل تواب في كني

ابا الحسن ابو الرياد بن عبد الله ذكر ان كنيته ابو عبد الرحمن رابو الزباد
 لم يذكر الحافظ ابو العصل الفلكي فيما بلغنا عنه انه كان بعضب من ابي الزباد
 وكان عالما مفتيا ابو الرجال محمد بن عبد الرحمن الانصاري كنيته ابو عبد الرحمن
 وابو الرجال لقبه لانه كان له عشرة اولاد كلهم رجال اتوا بماله بقاء مفتي متنا
 من فوق يحيى بن واصح الانصاري للروزي يكتبا باسمه وابو عميلة لقب وثقه
 يحيى بن معين وحين وذكر ابو حاتم الرازي عن البخاري ادخله اياه في كتاب
 الصنعاء ابو الاذن الحافظ عمر بن ابراهيم يكتبا بابا بكر والاذان لقب لقبه
 لانه كان كثير الادب ابو التميمي الاصل من بني عبد الله بن محمد الحافظ كنيته ابو محمد
 وابو التميمي لقب ابو حاتم العدوي الحافظ عمر بن احمد كنيته ابو حفص ابو حاتم
 لقب اما استفدناك من كتاب الفلكي في الاقباق الصرب الرابع من له كنيستان
 او اكثر مثال ذلك عبد الملك بن عبد العزيز بن جبر كاسله كنيستان ابو خالد وابو الوليد
 عبد الله بن عمرو بن حفص العمري اخو عبيد الله روى انه كان يكنى ابا القاسم
 وتركها واكنى ابا عبد الرحمن وكان ليحيا منصف بن ابي الدان النيسابوري حفيد
 الرازي يلقب بلسكه ابو بكر وابو الفتح وابو القاسم الضرر الخامس من اختلفت كنيته
 وذكر على الاختلاف كسان او اكثر واسمه معروف وعبد الله بن عطاء الله بن ابراهيم
 الكوفي من المهاجرين فيه مختص وصاله اسامة بن زيد حبيب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قيل كنيته ابو زيد وقتل ابو محمد وقتل ابو عبد الله وقيل ابو خارجة آبي بن
 كعب ابو السدرو وقتل ابو الطغص قتيص بن دويب ابو اسحق وقيل ابو سعيد القاسم
 محمد بن ابي بكر الصديق ابو عبد الرحمن وقيل ابو محمد بن سليمان بن بلال المدني
 ابو بلال وقيل ابو محمد بن كعب من ذكر في هذا القاسم من هو في نفس الامر
 ملحق بالضرر بلدى قبله والله اعلم الصرب السادس من عرفت كنيته واختلف

في اسمه مثاله من الصحابة أبو بصرة الغفاري على لفظ البصرة البلدة قيل اسمه جميل بن
بصرة بالخير وقيل جميل بالخاء المعجمة المضممة وهو الأصح أبو جحيفة السوائي
قيل اسمه وهب بن عبد الله وقيل وهب بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
اختلف في اسمه واسم أبيه اختلاف كثير جدا لم يختلف مثله في اسم واحد في
الجاهلية والإسلام وذكر ابن عبد البر أن فيه نحو عشرين قولاً في اسمه واسم
أبيه وأنه لكثرة الأضطراب لم يجر عنه في اسمه شيء يعتدل عليه إلا أن عبد الله
عبد الرحمن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام وذكر عن محمد بن
أسماعيل أن اسمه عبد الرحمن بن صخر قال وعلى هذا اعتدت طائفة اللغاة في الأسماء
والكنى قال وقال أبو أحمد الحاكم أصح شيء عندنا في اسم أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر
ومن غير الصحابة أبو بردة بن أبي موسى الأشعري أكثرهم على أن اسمه عامر عن
ابن معين أن اسمه الحارث أبو بكر بن عياش راوى قصة عاصم اختلف في اسمه
على أحد عشر قولاً قال ابن عبد البر أن صحاحها اسم فهو شعبية لا خير وهو الذي صححه
أبو زرعة وقال بن عبد البر وقيل اسمه كنية وهو أصح أن شاء الله كانه وروى
عنه أنه قال قال في اسم غير أبي بكر الله أعلم السماع من اختلف في اسمه
وأكنيته معار ذلك قليل مثاله سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل اسمه
وقيل صالم وقيل مهران وأكنيته أبو عبد الرحمن وقيل أبو النخعي الثامن من
المرحلتين في اسمه وأكنيته وعرف جميعاً واشتدرا ومن امتثلنا به المذهب
أبو عبد الله مالك ومحمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل وسفيان الثوري
وأبو حنيفة النعمان بن ثابت في خلق كثير التماس من اشتبهه بكنيته وروى
اسمه واسم غيره ذلك غير صحيح عند أهل العلم والحديث لأن عبد البر تصنيف
عليه فبين إحداهما مثاله أبو إدريس الخولاني اسمه علي بن عبد الله بن عبد الله

أبو اسحق العيني اسمه عمر بن عبد الله أبو الأشعث الصخاني من صنعاء حمص
 اسمه سراجيل بن أدة امرأة حمودة بعد حادال وجملة مفتوحة مختصة
 من شد الدال ولم يمد إلى الصيغة مسلم بن صبيح بضم الصاد الجملة أبو حازم
 الأخرج الزاهد الراوي عن سهل بن سعد وغيره اسمه سلمة بن دينار من كنيته
 النوع الحادي والخمسون معرفة كنية المعروفين بالأسماء دون الكنية هذا
 من وجه ضد النوع الذي قبله ومن شأنه أن يوجب على الأسماء ثم تبيين كنياتها
 بخلاف ذلك ومن وجه آخر يصح لأن يجعل قسما من أقسام ذلك من حيث كونه
 قسما من أقسام اصحاب الكنى وقسما من اقترانه بالتصنيف وبلغنا أن لا يجرى
 البيهقي فيه كتابا ولجميع في التثنية واحدة تقريرا على الضابط من
 كنية أبي محمد من هذا القيل من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين طلحة بن عبد الله
 بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القس بن علي بن أبي طالب الهاشمي ثابت بن قيس
 بن سمسك عبد الله بن زيد صاحب الأذن الأنصاريان كعب بن عجرة الأشعث
 ابن قيس معقل بن مسكان الأشجعي عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عبد الله بن مجيبة
 عبد بن عمرو بن العاص عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق حبيب بن مطعم الفضيل
 ابن العباس بن عبد المطلب جوطيب بن عبد العزيز شمس بن الربيع عبد الله بن عتبة
 ابن صفيان وممن يكنى منهم بابي عبد الله الزبير بن العوام الحسين بن علي بن أبي طالب
 مسكان الفارسي عامر بن ربيعة العدوي حذيفة بن اليمان كعب بن جابر
 ابن سديج عمارة بن حزم النخعي بن يسير جابر بن عبد الله عثمان بن حنيف حارثة
 بن النعمان وهؤلاء السبعة ائمة ماريون توبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المغيرة بن شعبه شرحبيل بن حسن بن عمرو بن الفاضل محمد بن عبد الله بن حسن
 معقل بن يسار وعمر بن عاص الزبيريان وممن يكنى منهم بابي عبد الرحمن عبد الله بن

مسعود بن زيد بن الخطاب أخو عمر بن الخطاب عبد الله بن عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة الكوفي مؤيد بن ساعدة علي بن زيد بن الخطاب الجعفي بلال بن الحارث المدني مغيرة بن أبي سفيان الحرث بن هشام الخزاعي السوري مخزومة وفي بعض ما ذكرناه من قبيل في كنيته غير ما ذكرناه والله أعلم النوع الثاني والتمسك معرفة القاب للمحدثين من يذكرهم فيها بكثرة ومن لا يعرفهم لا يشك أن يعرفهم بالاسم أو من يجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع شخصين كما اتفق لكثير من العرفاء ومن صنفا أبو بكر أحمد بن عبد الله بن الشيرازي الحافظ ثم أبو الفضل الفلكي الحافظ وعنه ينقسم الصاحبان التعريف وهو ما لا يكرهه اللقب والى ما لا يجوز وهو ما يكرهه اللقب وهذا انما خرج منها مختاراً وربما عن عبد الله بن سعيد الحافظ أنه قال رجلان جليلان لزمهم القباة قيل كان مغيرة بن عبد الكريم الضمالي واقاضل في طريق مكة وعبد الله بن محمد الضعيف وانما كان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه قلت وثالث وهو عازم أبو النعمان محمد بن الفضل السدي وكان عليه أصلاً كالبقيع من الغرابية والضعيف هو الطرسوسي أبو محمد سمع أبا معوية الضمري وغيره كتب عنه أبو حاتم الرازي وزعم أبو حاتم بن حبان أنه قيل له الضعيف لا تقانه في ضبط عند رلقب محمد بن جعفر البصري أبو بكر رسته ما روينا أن ابن جرير قد مر البصير فخذلهم بحديث عن الحسن البصري ما ذكر ولا عليه وشغبوا واكثر محمد بن جعفر من الشغب عليه فقال له اسكت يا غندير وأهل الحجاز سمعون المشغب غندير انهم كان بعد غندير عدة كل منهم يلقب بغندير منهم محمد بن جعفر الرازي أبو الحسين غندير وفي عن أبي حاتم الرازي وغيره ومنهم محمد بن جعفر أبي بكر البغدادي غندير الحافظ الحلي حدث عنه أبو نعيم الحافظ وغيره

ومعهم محمد بن حبيب بن زاذل البغدادي أبو الطيب روى عن أبي خليفة السجستاني وغيره وآخرون لقبوا بذلك ممن ليس لمحمد بن جعفر بخيار لقب سليم بن موسى النخعي أبو أحمد البخاري متقدم حدث عن مالك والثوري وغيرهما لقب لعبد الحمزة وجنتيه وغنيما آخره هو أبو عبد الله محمد بن أحمد البخاري الحافظ صاحب تاريخ بخاري مات سنة ثلثي عشرة وأربعمائة صاعقه هو أبو محمد محمد بن عبد الرحمن الحافظ روى عنه البخاري وغيره قال ابن عبد الحافظ انما لقب صاعقه لحفظه وشدة ذكره ومطالبتة شباب لقب خليفة بن خطاب العصفري صاحب تاريخ سمع عنده وغيره مرفج بالنون والهمزة أبو عثمان محمد بن عمر الأصم الرازي روى عنه مسلم وغيره رتبة لقب علي بن عمر الأصم الحارثي تسند لقب الحسين بن داود المصيصي صاحب التفسير روى عنه ما أبو زرعة وأبو حاتم الحافظان وغيرهما لقب محمد بن بشير البصري روى عنه البخاري ومسلم والناس قال ابن الفلكي انما لقب بهذا لأنه كان ينادي للحدث فيصير لقباً بوالضر هاشم بن القاسم المعروف روى عنه أحمد حنبل وغيره الأخفش لقب جماعة منهم أحمد بن عمران البصري النخعي متقدم روى عن زيد بن الحارث وغيره وله عزيب الموطأ وفي النخعيين أخا فاشم ثلثة مشهور من أكبرهم أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد وهو الذي ذكره سيدي في كتابه والثاني سعيد بن مسعدة أبو الحسن الذي روى عنه كتاب سيدي به وهو صاحب كتاب أبي الحسن علي بن سليمان صاحب القبايل النخعيين أحمد بن يحيى الملقب بشعلب ومحمد بن يزيد الملقب بالمبرد مرتب لقبه أبو المثلث المشددة وهو محمد بن إبراهيم الحافظ البغدادي جسر لقبه صالح بن محمد البغدادي الحافظ لقب بذلك من أجل أنه سمع من بعض

الشيخ في ملو عن عبد الله بن بشر انه كان يرقى محضره فصحه ما قال خبره
 بالبحر فذبت عليه وكان ظن يقال له نوادر بحكم عتيق العجل لقب
 ابن عبد الله الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي الحافظ كنيته هو محمد بن صالح البغدادي
 الحافظ ما غم بلفظ البغدادى الغم وهو لقب علاء بن عبد الصمد هو على بن الحسين
 ابن عبد الصمد البغدادي الحافظ ويحتمل فيه بين اللقبين فيقال علاء
 ما غمه ويقال هو علاء البغدادي بن النعمان رويان يحتمل في معنى لقبهم
 وهم من كبار اصحابه وحفاظ الحديث سجادته المشهور هو الحسن بن خالد سمع كنيته
 وغيره مشكرا انه ومصنعا بالعامرية نسبة حبة المسك او عام المسك لقب
 عبد الله بن عمر بن محمد بن ابراهيم بن بقرم اليه لقب ابو جعفر الحضرمي خاله
 بذلك ابو نعيم الفضل بن دكين ولقبها بها عبدان لقب جماعة الكرام عبد الله
 ابن عثمان المروزي صاحب ابن المبارك ورواينه رويان عن محمد بن طاهر
 المشهور سمي انه انما قيل له عبدان لان كنيته ابو عبد الرحمن واسمه عبد الله واجتمع
 في كنيته واسمه العبدان وهذا لا يصح بل ذلك من تفهيم العامة للاسماء و
 كسرهم لها في زمان صدر السند او نحو ذلك كما قالوا في علي بن ابي طالب وفي احمد بن يوسف
 السلمي وغيرهم من وفوقه بن بقة واسطه وجان النوع الثالث والخمسون
 معرفة المؤلف المختلف من الاسماء ولا تناسب ما يلحق به وهو ما باتت
 اى يتفق في السط حركاته ونحوه في اللفظ حسبته وهذا من جليل من
 لم يعرفه من الحديثين كثر عشاره ولم يقدم منجلاوه هو منتسب لا ضابط في اكثره
 يفرع اليه وانما يضبط بالمقظ تفصيلا وقد صنعت فيه كتب كثيرة مفيدة ومن
 اكمل الاكمال لا يضر من ما كركوا على اعوان فيه وشذبه اشياء مما دخل فيه تحت
 لضبط ما كتب ذلك ذكره والضبط فيه فاعلم منه بن علي العمري وعلى المنصور

فمن القسم الأول سلام وسلام جميع ما قرع عليك من ذلك فهو تشديد للاداء
 الا خمسة وهم سلام والد عبدالله بن سلام الاسرائيلي الصفاي وسلام والد
 محمد بن سلام اليكنى بجباري شيخ البخاري لم يذكر فيه التخصيص ما كولا
 غير التخصيف وقال صاحب المطالع منهم من خفف ومنهم من ثقل هو الاكثر
 قلت التخصيف اثبت وهو الذي ذكره شخجار في تلخيص بخاري وهو اعلم باهل
 بلادهم وسلام بن محمد بن ناهض المديني روى عنه ابو طالب الحافظ والطبراني
 وسلام الطبراني سلامة وسلام جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام التميمي
 البخاري ابي علي المعتزلي وقال المبرد في كامله ليس في العرب سلام خفف للام
 الا والد عبدالله بن سلام وسلام بن ابي الحقيق قال وزاد آخرون سلام بن
 منشم خمار كان في الجاهلية والمعروف فيه التشديد واهه اعلم عمادة عمارة
 ليس لما عماره كسبر العين الا في بن عمارة من الصحابة ومنهم من ضمه ومن عماره
 والضم كزير وكزير حكة ابو علي النعماني في كتابه تقييد الممثل عن محمد بن فضال
 بفتح الكاف في خراطة وكزير بضمها في عبد شمس بن عبد مناف قلت وكزير
 بضمها صرنا ايضا في غيرهما ولا نستدرك في الفتوح بابون بن كزير الواسطي
 عن عبد الرحمن بن غنم لكون عبد الغني ذكره بالفتح لانه بالضم كذلك ذكره الدارقطني
 وعين لا حرام بالزاي في قریش وحرام بالراء المهملة ولا انهما ذكر ابو علي بن
 البرداني انه سمع الخطيب الحافظ يقول العيشون بضم ياء والعيسون
 كونيون والعيسون شاميين قلت وقد قاله قبله الحاكم ابو عبدالله وهذا على
 المغالب الاول بالشين المعجمة والثاني بالباء الموحدة والثالث يانوت والسين فيهما
 غير معجمة ابو عبيدة كله بالضم بلغنا عن الدارقطني انه قال لا تعلم احدا يلفظ الا عبيدة
 وهذه اشياء اجترعت في ضبط ما متبع من كره الدارقطني وعبد الغني

وإن ما كولا منها السفر بأسكان الشاء والسفر بفخها وأجبت التي من ذلك بالفتح
والباقي بالأسكان وتبين المغاربة من مسكن القلاء من السفر بسعيدة بن جندب ذلك
مخلاف ما قيل له أصح الحديث حكاية الدارقطني عنهم غسل بكسر العين المصاحبة
وأسكان السنين الممثلة وعسايفتيها وحدث للجميع من القليل الأول منهم
عسايفتيها لا غسل يذكرون لأخبار البصرة فانه بالفتح ذكره الدارقطني
وعبيرة ووجدته بخط الإمام المنصور الأعمش في كتابه تهذيب اللغة
بالكسر والأسكان أيضا وإلا فاضطرب والله أعلم غمام بالعين المعجمة والنون
المشددة وغمام بالعين المهملة والشاء المثناة المشددة لأنهم من القليل
التي في غير غمام بن علي العامري الكوفي والد علي بن هشام الزاهد الباقون من
الأول منهم غمام بن أوس صحابي بدر بن قنبر وقيل بالهمز بضم القاف ومنهم
يكنى بن قنبر عن جعفر بن سليمان إلا امرأتين مسروق بن الأجدع فغيرت عليهما
فأمرنا بفتح القاف وكسر الميم والله أعلم مسور ومسورا مسورهم اليم وفتحة
الواو وفتحة ما هو مسور بن يزيد المكي الكاهل له حجة ومسور بن عبد الملك
اليربوعي روى عنه معن بن عيسى ذكره النجاشي ومن سواهما فإني أعلم بكسر
وأسكان السنين الجمال والجمال لا يعرف في رواة الحديث أو في ذكرهم في
كتب الحديث المتداولة للجمال بالحاء المهملة معجمة لا اسم لأحارون بن عبد الملك
والدبوسي بن هارون الجمال الحافظ حكي عنه الحافظ انه كان نزيل أفاق
حمل وزعم الخليل وابن الفلك انه لقب بالجمال لكثرة ما حمل من العلم ولا إدرى
ما قاله يصح ومن عداه بالجمال بالجيم منهم محمد بن مهران الجمال حدث عنه البخاري
ومسلم وغيرهما وقد توجب في هذا الباب ما من فيه من القلق ويكبر اللفظ
فيه مضيا كيف ما قل مثل عيسى بن عيسى الخباط وهو أيضا الخياط الخباط

ألا أنه اشتمل على خمسة الخياط بلغواء والنون كان خياط الشيا بتم ترك ذلك
وصار خياط يبيع المنقطة ثم ترك ذلك وصار خياط يبيع المنقطة الذي كان يبيع
وكذلك مسلم الخياط بالبلد المنقطة بواجدة اجتمع فيه الأوصاف الثلاثة حتى
اجتماعها في هذين الشخصين أكمام الدار فلهذا المقسم الثاني ضل بها فيه
الصحيحين أو ما فيه لمع الموطن فذكر ذلك على الخصوص من ذلك بشار بالشين
المنقطة والد بن محمد بن بشار وسائر من في مكتابين يسار بالياء المشاة
في أوله والشين المملة ذكر ذلك أبو علي الغساني في كتابه وفي جميعها يسار بن
سلامة و يسار بن أبي يسار و غيره ان يكن ليس على هذه الصورة وان تارنا
جميع ما في الصحيحين والموطأ ما هو على صورة بشر فهو بالشين المنقطة والياء
ألا أربعة فانهم بالشين المملة وضم الباء هم عبد الله بن أسيد المازني من الصحابة
وبشر بن سعيد وبشر بن عبد الله الحضرمي وبشر بن مجنح الديلمي وقد قيل
في بن مجنح بشر بالشين المنقطة حكاية أحمد بن صالح السمر عن جماعة من أولاد
ورعطة بالاول قال مالك وجميع ما فينا على صورة بشر بالياء المشاة فمن
قبل الراء فهو بالشين المنقطة والياء الموحدة المنقحة ألا أربعة فاشان
منهم ضم الباء وفتح الشين العجوة هو البشر بن كعب العدوي وبشر بن شاذل
بشير بن عمرو وهو بالسيز المملة وأوله ياء مشاة من تحت مضمومة ويقال فيه
أيضا اسير والراء فطن بن نسيه بن أبون الضمومة والياء المملة وكل من
على صورة يزيد فهو بالراء والياء المشاة من تحت الألفثة أحد حازم بن عبد الله
ابن أبي بردة فانه يضم الباء الموحدة وبالراء المملة والثاني محمد بن
عمر عوة ابن العبد فانه بالياء الموحدة والراء المملة للكسور بن زيد بن زائدة
وفي كتاب عبد الحميد بن عذرة انه نقل الباء الموحدة والراء المملة

ابن كزاد بن واثلثة بن هاشم البعدي فانه بقية البلاء الموحدة والراء الممثلة
 المكسرة والبلاء المشاة من تحت كل ايل فيهما من البلاء من تخفيف الراء الا باعش
 البلاء وابا العالقة البلاء فانهما ابتداء البلاء الذي يبرى العود ليس في الصيغة
 والموطأ مادية بالجير الاحبارية قلبان قديمة وزيد بن جارية ومنعدها
 فهو رثة البلاء والثاني ليس في ما تحريه بالحرف في اوله والراء في آخره الاحري
 ابن عتيق الرحي المحصن واتبى حوز عبد الله بن الحسين الفاضل الراوي عن عتبة
 وعبيد بن من عداها جرب الجير وورما اشتبا بجدي بالذال هو فيه والاعمران
 ابن حديد والد زيد وزيد بن جدي ليس فيه جازش بالحاء المملة الا والد
 ربي بن جازش ومن يقى من اسمه على هذه الصورة فهو خراش بالحاء العجمة
 ليس فيه حصين بقية الى الا في ابى حصين عثمان بن عاصم الاسدي ومن عدا
 حصين بن خراش وجميعه بالصاد المملة الا حصين ابن السمير بالاساس
 فانه بالصاد العجمة كل ما فيه من حازم وابى حازم فهو بالحاء المملة الا محمد بن
 حازم ابامعوية الضوي فانه عناء معجمة الذي فيه من حبان بالحاء المفتحة والبلاء
 الموحدة المشددة حبان بن منقذ والواسع حبان وحذ محمد بن يحيى بن حبان ووجد
 حبان بن واسم بن حبان وحبان بن هلال بن مسلوب وغير منسوب عن شعبة عن
 وهب عن همام بن يحيى وعن ابان بن يزيد وعن سلمان بن المغيرة وعن
 ابي حنيفة والذي فيه من حبان بكسر الحاء حبان بن موسى وهو حبان بن منقذ عن
 عبد الله بن المبارك وابن القرق فاسمه ايضا حبان ومنعدها هو لا فهو حبان بالبلاء
 المشاة من تحت الذي في هذه الكتب من خيب بالحاء العجمة المضمومة خيب بن
 عدى وخيب بن عبد الرحمن بن خيب بن بساق وهو خيب غير منسوب عن جعفر
 ابن عاصم عن عبد الله بن محمد بن معاذ وابى خيب عبد الله بن الربيع ومن عدا

بالحاء المهملة والله اعلم ليس فيها حكيم بالضم ولا حكيم بن عبد الله وروى بن حكيم
كل ما فيها من رباح هو بالياء الموحدة الا زيدا بن رباح وهو يوقين الراوي
عن ابي هريرة في اشراف الساعة ومفارقة الجماعة فانه بالياء المتأخرة من تحت عند
الاكثرين وقد حكى البخاري في تاريخه بالياء زبيد وزبيد وليس في الصحيحين
الا زبيد بالياء الموحدة وهو زبيد بن الحرث الياحي وليس في الموطأ
من ذلك الا زبيد ياءين متساوتين من تحت وهو زبيد بن الصلت بكسر الهمزة
وضم زبيد وفيه اسليم بفتح السين واحد وهو سليم بن حكن ومن عداه فيها فزبيد
بالضم ومنها سلم بن زريوسم بن قتيبة وسلم بن ابى اذبال وسلم بن عبد الرحمن
هو لاء الاربعة باسكان اللام ومن عداهم فيها سالم بالالف فزبيد بن يونس
سريح بن النعمان واحمد بن ابي سريح هو لاء الثلاثة بالميم والسين المهملة ومن عداهم
فهما فهو بالتثنية المنقوطة والحاء المهملة وفيه سلمان الفارسي سلمان بن اكرم سلمان
الاغرو عبد الرحمن بن سلمان ومن عداه هو لاء الاربعة سليل بالياء الواو حان لا شيء
الراوي عن ابي هريرة وابو حناء مولى ابي قلابه كل واحد منهما اسم سليمان بغير ياء لكن
ذكر بالكتابة والله اعلم فيه ما سئل بكسر اللام عمرو بن سلمة بكسر اللام عمرو بن سلمة
الجزبي مام قومه وبني سلمة القبيلة من الانصار والباقي سفة بفتح اللام غير عبد الحميد
ابن سلمة في كتاب مسلم ذكر فيه الفتح والكسر وفيه لسان بن ابي سنان الدوسي
سنان بن زبيد بن زبيد واحمد بن سنان واسم سنان وابو سنان ضار بن مضر السبيعي
ونس هو لاء الستة شديان بالشين المنقوطة والياء عبيدة بفتح العين ليس في الكتب
الثلاثة لا عبيدة السلماني وعبيدة بن حميد وعبيدة بن سفيان وعامر بن عبيدة
البايعي ومن عداه هو لاء الاربعة فعبيدة بالضم عبيد بعديها الساقية هو بالضم حيث
وقع فيها وكذلك عبادة بالضم حيث وقع الا حميد بن عباد الواسطي من نسل النخاعة

فانه يفتح العين وتخفف الباء عبدة هو باسكان الباء حب ومع في هذه الكنية
 الاعام بن عبدة في خطبة كتاب مسلم الامام ابو عبد الله في كتابها خلافا من غير
 من سكن الباء منها ايضا وعند بعض رواة مسلم عامر بن عبد الله بن ابي رباح ولا يعرف
 هو فيها بفتح العين وتشديد الباء الا فليس بن عبادة فانه يضم العين فيخفف الباء
 وليس فيها عقيل يضم العين الا عقيل بن خالد ومحب بن عقيل وين عقيل بن عقيل
 ومن عدا هؤلاء عقيل بفتح العين وليس فيها واو فبالفعل اصلا وجميع ما هو
 هو اقدم بالفتح والله اعلم ومن الانساب ذكر المصنف في الاوطى عياض انه ليس في
 في هذه الكتب الا بفتح الباء الموحدة وجميع ما في هذه الصورة فاما ما في
 بالالف الموقوفة باثنتين منقطة قلت روى مسلم الكثير عن شيان بن ذر وهو
 ابيه بالباء الموحدة لكن اذا لم يكن في شيء من ذلك منسوخا لم يلحق بها فاصانة تحفة
 لا تعلم في الصحيحين البزار بالراء المهملة في آخره الا خلف بن هشام البزار والحسن
 ابن الصباح البزار واما محمد بن الصباح البزار وغيره فبهما فمزايين وليس في
 الصحيحين والموطأ النصري بالنون والصاد المهملة الا لثلاثة ممالك بن وس بن الحنفية
 النضر وعبد الواحد بن عبد الله النصري وسالم بن عبد الله النصري وسائر ما في هذه
 هذه الصورة فهو نصري بالباء الموحدة وليس فيها الثوري بفتح التاء المشددة
 من فوق والواو المنسودة كما في الا ابو يعلى الثوري محمد بن الصلت في كتاب
 البخاري في باب المرددة ومن عدا فهو الثوري بالتاء المشددة ومنهم ابو يعلى
 منذر بن يعلى الثوري خرج عنه سعد بن الحميري وعياش الحميري والحميري
 غيرهم عن ابي نصره هذا ما فيها بالميم المضمومة وفيها الحميري بالحاء المهملة
 ابن بشر شيخ البخاري ومسلم وفيها بفتح الجيم حمير بن ايوب الحميري في كتاب البخاري
 من اول جبر بن عبد الله والله اعلم البخاري فيها بالجيم مختص واحد وهو حمير بن

للحارم فداء السفين بساحل المدينة ومن على الحارم والجار والماء واداء اعلم الحارم
 حيث وقع فيه ما هو بالراى غير الممثلة والله اعلم السبل اذ احاء في كالمصادر ومن لعنه
 السنين نسب الى سلة منهم ومنهم حاربين عبد الله وابو قتادة ثم ان اهل العربية
 نفتحن اللام منه في النسب كما في الهري والصدوق وما يابى وما واكثر
 اهل الحديث يقولونه بكسر اللام في الاصل وهو نص واداء اعلم وليس في الصحيحين
 والموطا الهمل في ما دلل المنقطة وجمع حافيه على هذه الصورة فهو الهمل في
 ما دلل الممثلة وسكون الميم وقد قال ابو نصرين ما كل الهمل ان في المتقدمين
 بسكون الميم الكروني في المفاخر اكثر وهو كما قال هذه جملة لورجل الطالب
 فيها كانت رحله راعية ان شاء الله ونحن على الحديث ابا عرابي سويدي امر قلده
 وفي بقعه ما هو كذا لا تقاض ما تقدم في الاسماء المفردة فان في بعض ما مقلد
 كتابا لقاض عاض ومعه منهم بالله فيه وفي جميع اموري وهو نسخة اعلم
 النوع الرابع والخمسون معرفة المتفق والمعرف من الاسماء والانساب فخرها
 هذا النوع متفق بعض وحطاحلاف النوع الذي قلده فان في الاتفاق في معرفة
 الخط مع الاقراق في اللفظ وهذا من قسما ما يسمى في اصول الفقه المتشرك ورتقا
 مسببه غير احد من الاكاره ولم يزل الاسماء من مصان العلق في كل علم والمحب
 فيه كتابا لمتفق والمعرف وهو مع اذه كتاب خفيل عبر مستوف
 للاقسام التي اذكرها ان شاء الله تعالى فاحصها المفقوق من انفتت اسماء وهم
 واسماء ابا ثم متاله الخليل بن حمد سنه وفاقا للخصيب منهم لا ربعة الاخير
 فاوهم النعمي البصري صاحب العروى عن جوف عن عاصم الاحول وعابرة
 قال لوالعاس البرد قتل المعشوق فما وجد بعد ميتا عليه الله عليه وسلم من بعد
 حمد قيل لي الخليل بن احمد ربه كذا الذي اني انويكروهم نزل اسمهم لسانه في الاخيرين

يقولون انهم لم ينفوا غيره واعتزض عليه بابي السفير سعيد بن احمد احتجاجا
 بقول يحيى بن زبارة في اسم ابيه فانه اقدم واحاديث ان اكثر اهل العلم انما قالوا
 فيه سعيد بن حجر والله اعلم الثاني ابو نضر المدني بصري ايضا حديث عن السمين
 اخضر عن معوية بن زفرة روى عنه العباس بن العدي وجماعة والثالث اصبهاني
 روى عن روح بن عباد والوابع ابو سعيد السجري القاضي الفقيه الحنفية
 المشهور بخبره احدث عن ابن خزيمة وابن حبان والعمري وغيرهم من الحفاظ
 المسندين والخامس ابو سعيد البجلي القاضي الحنبلية واصل حديثه عن الخليل السجري
 المذكور حديث عن احمد بن المظهر السكري عن ابن ابي حنيفة بن اريحه عن غيره
 حديث عنه البيهقي الحافظ والسادس ابو سعيد السبكي ايضا الشافعية فاضل متصرف
 في علومه دخل الاندلس في حديث ولد ستين وثلاثمائة روى عن ابي جلد الاسفرائيني
 وغيره وحدث عنه ابو العباس الهذلي وغيره القسم الثاني الفرقة التي تفقدت
 اسماءهم واسماء آبائهم واحاديثهم والكثير ذلك ومن مثله احمد بن جعفر
 ابن حمدان اربعة كلهم في عصر واحد هم الفطيفي البغدادي ابو بكر الراوي
 عن عبد الله بن احمد بن حنبل الثاني السفيطي البصري ابو بكر روى ايضا عن
 عبد الله بن احمد وكتبه عبد الله بن احمد بن ابراهيم الدورقي الثالث دينوري
 روى عن عبد الله بن محمد بن سنان عن محمد بن كثير صاحب سفلى التورثي
 والرابع طرسوسي روى عن عبد الله بن جابر الطرسوسي تاديع محمد بن عيسى
 الطباع محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري اثنان كلاهما في عصر واحد
 وكلاهما روى عنه الحاكم ابو عبد الله وغيره فاحدهما هو المعروف
 بابي العباس الكوفي والثاني هو ابو عبد الله بن الاخرم الشيباني ويعرف بالحافظ في
 الاول والله اعلم القسم الثالث ما اتفق من ذلك من كتبته والنسبة مما مثله

ابو عمران البزوني اثنان لهما الياس عبد الملك بن حبيب الثاني اسمه موسى بن سحر
 بصري سكن بغداد روى من هشام بن عمار وغيره روى عنه وعليه بن احمد وغيره
 وهما بقا رتبة ابو بكر بن عباس ثلاثة اولهم القاري المحدث وقد سبق في كتاب الحديث
 في اسمه والثاني ابو بكر بن عباس المصيصي الذي حدث عنه جعفر بن عبد الواحد
 الهاشمي وهو مجهول وجعفر بن ربيعة والثالث ابو بكر بن عياش السلمي الباجلي
 صاحب كتاب غريب الحديث واسمه حسين بن عياش اثنان سندا في رواية
 بياحي روى عنه علي بن جميل الرقي وغيره القسم الرابع عشر هذا ومثله
 صالح بن ابي صالح اربعة احدهم يروي الترمذي ثبت عنه بن خلف والثاني ابي
 ابو صالح اسمان ذكر ان الراوي عن ابي هريرة والثالث صالح بن ابي صالح التميمي
 روى عنه علي وعائشة روى عنه خالد بن عمر الرابع صالح بن ابي صالح مولى
 عمرو بن حريث روى عن ابي هريرة روى عنه ابو بكر بن عياش القسم الخامس
 للمترقي من ابيقت اسماء وهم واسماء ابا بريم ونسبتهم مثله محمد بن عبد الله النصار
 اثنان متقاربان في النسبة احدهما هو النصار المشهور بالقاضي ابو عبد الله
 الذي روى عنه البخاري والياس الثاني كنيته ابي سلمة ضعيف الحديث
 القسم السادس ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة او الكنية خاصة
 واستكمل ذلك لكن لم يذكر فيه ذلك مثله عمار وبيضاء عن ابي خالد القاضي الحافظ
 قال اذا اوال ما روى حدثا حماد فهو حماد بن زيد وكذلك سليمان بن حرب
 واذا اقال للبزوني حدثا حماد فهو حماد بن سلمة وكذلك للحاج بن عمار
 واذا اقال عفان حدثا حماد ما كان ان يكون احدهما ثم وجدت عن محمد بن
 يحيى الذهلي عن عفان قال اذا قلت لكم حدثا حماد ولم انسبه فهو ابن سلمة وقد
 محمد بن يحيى فيمن سوي التميمي ذكر ما ذكره ابن خالد ومن ذلك ما روى

عن سلمة بن سليمان انه حدث بنو ابي عمير قال خبرنا عبد الله فقبل له ابن من
دعاه استجبان الله اما ان رضون في كل حديث حيا قول قد ثنا عبد الله فقبل له
ابن المبارك ابو عبد الرحمن الخطيب الذي ما زله في سكتة صعد ثم قال سلمة اذ
بكتمت عبد الله فمروا بن الروابي واذا قيل بالمدينة عبد الله فمروا بن عمرو واذا قيل
بالكوفة عبد الله فمروا بن مسعود واذا قيل بالبصرة عبد الله فمروا بن عباس
واذا قيل بنجر اسان عبد الله فمروا بن المبارك وقال الحافظ ابو يعلى
الخليلي القزويني اذا قيل المصري عن عبد الله ولا ينسب فمروا بن عمر يعني
ابن العاص ومن ذلك ابو حمزة بالحاء والزاي عن ابن عباس اذا اطلق وذكر
بعض الحفاظ ان شعبة دوى عن شعبة كلهم ابو حمزة عن ابن عباس
وكلهم ابو حمزة بالحاء والزاي الا واحدا فانه بالجيم وهو ابو جبر نصر بن
عمران الضبي ويدرك فيه الفرق بينهم بان شعبة اذا قال عن ابي جبر عن ابن
عباس اطلق فمروا بن نصر بن عمران واذا روى عن غيره فمروا بن كواسم او نفسه
القديم السابغ المشترك المتفق في النسبة خاصة ومن امثلة الاصل
والاصح فالاول الى اهل طبرستان قال ابن سعيد السمعاني اكثر اهل العلم من
اهل طبرستان من اهل الثاني الى اهل جيجون شهر بالنسبة اليها عبد الله بن
حماد الاصل روى عنه البخاري في صحيحه وما ذكره الحافظ ابو علي الغساني
ثم القاضي عياض المعزبان من انه منسوب الى اهل طبرستان وهو خطأ
ومن ذلك الحنفية والحنيفة فالاول نسبة الى بني حنيفة والثاني نسبة الى بني
الي حنيفة وفي كل منهما كثرة وشهرة وكان محمد بن طاهر للقدسي كثير من اهل العلم
الحديث وغيرهم يفرقون بينهما فيقولون في المذهب في المذهب لم يجد ذلك من
الحنيني الا عن ابي بكر بن الاسود رحمه الله قاله في كتابه الكافي محمد بن طاهر في

هذا القسم كتابا للنسابة المتفقة وورث هذه الأقسام أقسام آخرها حاجة بناء
 ذكرها فإن ما يوجد من المتفق المقر غير مفرق ببيان فالمراد به قد يدرك
 ما ينظر في رواياتهم لكن بما يأتي مما يرد في ذكر بعضها وقد يدرك ما ينظر في حال الروايات
 والرواية عنه وربما قال بذلك بل من لا يقوى حدث القسم المحرور وما يجدي
 عن الإجماع أو غير من الوليد بن مسلم عن سفيان فقال له أبو طالب بن نصر
 الحافظ من سفيان هذا فقال هذا الثوري فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ بن هو
 ابن عيسى فقال له المطهر من أين قلت قال كان الوليد قد روى عن الثوري
 أحاديث معدودة محفوظة وهو على بن عيسى النوع الخاص الخمسون
 نوع يتركب من النوعين اللذين قبله وهذان يوجد اتفاق المذكور في النوع
 الذي فرغنا منه اتفاقا في اسمه شخصين أو كنية ما التفرقا بها ويوحده
 في نسبهما ونسبتهما الاختلاف ولا خلاف المذكور أن في النوع الذي قبل
 أو على العكس من هذيان مختلف ويألف أسماءهما ويتفق نسبهما أو
 نسبتهما أسماء وكنية ويلتصق بالمؤلف المختلف فيه في تأريخ نسبته وإن كان
 مختلفا في بعض حروفه بصورة الخط وصنف الخطيب الحافظ وذلك كنية الذي
 سماه كتاب تلخيص المسابقة في الرسم هو من أحسن كتبها لم يعرب باسمه
 الذي سماه به عن موضوعه كما اعترى نيا عنه فمن أمثلة الأول موسى بن علي
 بن عبد العزيز وموسى بن علي بن عبد العزيز الأول جماعة منهم أبو عبد الله الجنبلي الذي
 روى عنه أبو بكر بن مقسم المقرئ وأروى على الصوائف وغيرهما وأما الثاني فهو
 موسى بن علي بن رباح اللحي الصخر عرف بالضم في اسم أبيه وقد فرغنا عنه
 تخريجيه من بقوله بالضم يقال أراهل صرعاوا يقولونه بالفتح لذلك وأهل
 العراق كانوا يقولونه بالضم وكان بعض الحفاط يجعله بالفتح اسماله وبالضم لقباً

ومن المنفق من النسب المختلف لمؤلف في النسب محمد بن عبد الله البخاري
 بعضهم الميم الاولي وكسر الزا والمشددة مشهور صاحب نسب الميم
 من بغداد ومحمد بن عبد الله البخاري بفتح الميم الاولي واسكان الحاء
 المعجمة غير مشهور وي عن الشافعي الامام والله اعلم ومما يتقارب نسبته
 مع الاختلاف في الصورة ثور بن يزيد الكلاعي الشامي ثور بن زيد بلاياء
 في اوله الدليل المذكور وهو الذي روى عنه مالك وحديثه في الصحيحين معا
 الاول حديثه عنه مسلم فاصنفه من المتفق من امكنة المختلف المؤلف
 والنسبة ابو عمر الشيباني وابو عمر السيباني بالعين بغير فاك في ان الاول بالسين
 المعجمة والثاني بالسين المشددة واسم الاول سعيد بن يونس لشاركه في ذلك ابو عمر
 الشيباني البخاري اسمعق بن مرار واما الثاني فاسم ذرعة وهو والد يحيى بن
 ابي عمر التميمي الشامي والله اعلم واما القسم الثاني الذي هو على العكس
 فمثل مثله الزاهد عمرو بن زهرا روى عنه العاصم وعمر بن زداره بعضهم العين
 فالاول جماعة منهم ابو محمد النيسابوري الذي روى عنه مسلم والثاني بغير
 بالحد يثي وهو الذي يروى عنه القبري المنيغ وباجتماع الراء طلبة من
 مدينة في التخرين قال له الحديث وروى عن احمد بن محمد بن الحارث الكوفي
 الحديث منسوبا اليه ابي عبد الله بن ابي عبد الله وعبد الله بن ابي عبد الله الاول بغير
 الاخر سليمان ابو عبد الله صاحب في هريزته مروي عنه مالك والثوري
 جماعة منهم عبد الله بن عبد الله المقرئ الاصبهاني روى عنه ابو التيم الاصبهاني
 حيان الاسدي بالياء المشددة المسبوقة من تحت وحماد بن اعين الكوفي الاسدي
 فوالجيان بضم الجيم في حصاره التالي الراوي عن حماد بن يونس الثاني هو حنان
 الاسدي من بني اسد بن شريك بعضهم الشامي وهو عم مسهر بن وادع مشددة

هي امه وابوه مالك بن قتيبة لا قري الاسدي سعد بن حنيفة لا انتاصري هرامه
 وابوه مجير بن مغيرة جدابي يوسف القاص هو كاهن صحابة تراءى الله عنهم
 ومن غيرهم محمد بن الحنفية ه امه واسموا خولة وابوه طلع بن ابي طالب رضي الله عنهم
 واسماعيل بن علي ه امه وابوه ابراهيم بن اسحق ابراهيم بن هراسه قال علي بن
 ابن مسعود ه امه وابوه سلمة الثاني من نسب الى جدته درهم بن علي ابن مدينة
 الصبياني هي في قول الزبير بن بكار جدته ام ابيه واسمها امية وهمم بشير بن
 الخصا صبة الصبياني هو بشير بن معبد وللخصا صبة هي ام الثالث من اجداده
 ومن احدث ذلك عندها شيخنا ابو اسحق عبد الوهاب بن علي البغدادي يعرف
 بابن سكيمة وهي ام ابيه والله اعلم الثالث من نسب الى جدته درهم بن علي ابو عبيدة
 ابن الجراح لجد العشرة هو عامر بن عبد الله بن الجراح حمل بن النافعة لجد
 الصحابي هو حمل بن مالك بن النافعة صحيح بن حاربه له نسبه الى هو صحيح
 ابن يزيد بن حاربه بن جريح هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح هو الملقب
 بكسرة الصير منهم بن سفيان يعقوب بن ابي سلمة الملقبون قال ابو علي الفسافي
 هو ابي يعقوب بن ابي سلمة وجرا على عقبه وبني احمد عبد الله بن ابي سلمة
 فلت والخماني في سبناه انه الابيض الاحمر بن ابي ذيب هو محمد بن عبد الرحمن
 ابن المغيرة بن ابي ذيب بن ابي ليلى الفقيه هو محمد بن عبد الرحمن بن
 ابي ليلى ابن ابي طليحة هو عبد الله بن عبد الله بن ابي ملبكة احمد بن حنبل
 الامام هو احمد بن محمد بن حنبل ابو عبد الله بنواي شيبة ابو بكر وعثمان السافطان
 واخوهما القاسم اسوشية هو جدهم واسم ابراهيم بن عثمان واسم واسم وابوه
 محمد بن النسيبة ومن المتأخرين ابو سعيد بن يونس صاحب تاريخ مصر
 هو عبد الرحمن بن احمد بن يونس بن عبد الله على الصدفي الرابع من نسب الى رجل

ثم ابنه من مائة نسب منهم المقداد بن الاسود وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة
 الكندي وخيل البهراني كان في حجر الاسود بن عبد يغوث الزهري وثيابه
 فنسب اليه الحسن بن دينار وابن واصل ودينار وروجرهم وكان هذا خفي
 علي بن ابي حاتم حيث قال فيه الحسن بن دينار بن واصل فجعل واصلا والله اعلم
النوع الثامن والخمسون معرفة النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها
 الذي هو سابق الى نفوس منها ومن ذلك ابو مسعود البصري عقبه بن عمرو بن
 بداهي فولد اكثر ولكن نزل بداهي ونسب اليها سليمان بن بطحان التيمي نزل
 في نفعه ليس منهم وهو ولي بني من ابو خالد الدلاي يزيدي عبد الرحمن
 هو سدي ولي لبني اسد نزل في بني اكلان بطحان من همدان فنسب اليهم ابراهيم بن
 الخزيمي ليس من الخزيمه نزل شعب الخزيمه عبد الملك بن ابي سليمان
 العزمي نزل خضارة عزمم بالكوفة وهي قبيلة معدودة في خزارة فقيس
 عزمي بتقدم الراء الموصلة على الراي محمد بن شيبان التميمي
 المصمري الباهلي نزل في الدقه بالقاف والفخروهم بطحان من عبد القيس نسب اليهم
 احمد بن يوسف السلمي جليل مروي عنه مسلم وغيره هو اذني عن
 بالسلمي لان امه كانت سلمية ثبت ذلك عنه وابو عمرو بن بخيد
 السلمي كذلك فانه حاوذه وابو عبد الرحمن السلمي مصنف الكتب للصنفين
 كانت امه ابنة ابي عمر المذكور فنسب سليمان وهو اذني ايضا جده بن عمر
 احمد بن يوسف وتقرّب من ذلك ويلحق به مقسم مولى بن عباس
 هو مولى عبد الله بن الحرث بن نوفل بن عبد بن عباس فقيس له مولى بن عباس
 للزومه اياه يزود لفقرا جدا التابعين وصف بذلك لانه احبب في نقاد
 ظهوره فكان لم يالم منه حتى يغنيه خالد الحذاء لو يكن حذاء ووصف بذلك

الجلوسة في الخزانة ابن واسه اعلم النوع التاسع والستون من معرفة
 الرجال اي معرفة اسماء من ابرهم ذكره في الحديث من الرجال النساء وصنف ذلك
 عبد الغني بن سعيد الحافظ والمخيط وغيره ويعرف ذلك من روده مسجود
 في بعض الروايات وكثير منهم لم يوقف على اسمائهم وهو على اقسام ثمانية
 وهي من اسماء ما قيل فيه رجل وامرأة ومن اصلته حديث ابن عباس
 رضي الله عنه ان رجلا قالا يا رسول الله العجر كل عام هذا الرجل هو يخرج من
 الحارث بن العباس في رواية اخرى حديث ابي سعيد الخدري في ناس
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه فيهم بعضهم ولد غ
 سيدهم فرقا له رجل منهم بقا حنة الكتاب على ثلث سنين لم يحل بيت
 الراقي هو الراوي وابي سعيد الخدري حديث النزال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لاي جبلا محمد ودايين ساريتين في للسيد فقال عنه فقالوا افلا له فصل
 فاذا غابت تعلقت بمقتل اهاذ ينسب بنت حشر زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقيل اخرها خمسة بنت حشر وقيل ميمونة بنت الحرف ام المؤمنين المراءى
 سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الغسل من الحيض فقال اني فرضة
 من صلاتك هي اسماء بنت يزيد بن السكك لانصانية وكون يقال لها خطبة
 النساء وفي رواية مسلم تصفيها اسماء بنت سكر من ابرهم بان قيل انما ذلك
 او ابنا فلان او ابنة فلان او نحو ذلك حديث ام عطية فانت احده
 بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خسرنا ما بدد رهي من زيد وحت
 الى لعاص بن الربيع الكبر بناته صلى الله عليه وسلم وان كان قيل الكبر بنات
 ط الله اعلم ابن التميمي ذكر صاحب الطبقات محمد بن سعدان اسمه عبد الله
 وهذه النسبة الى بني لثب بفهم اللام واسكان التاء اشتراك من فوق بلن من لثب

باسكان السنين وحسن التزود وقبل فيه ابن الأئمة يا له من ولاصية له ابن الصلاح
 الانصار الذي ارسله رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اهل عفره وقال حسن
 على مشاعركم سمع زيد وقال الراقي وكاتبه ابن سعد اسمه عبيد الله
 ابن الصلاح الامم المودن اسمه عبيد الله بن زايد وقيل عمر بن قيس بن عيين
 ذلك وامم مكرم اسمها مكة بنت عبد الله الأئمة التي اراد بنوها انهم
 ابن يروجهما من علي بن ابي طالب فبقي الله عنه هي العز بنت جميل بن حشيم
 ابن المحبين والله اعلم ومنها العجم والجمعة ونحوها من ذلك رافق بن
 جبر عن عمه في حديث للحاج عن عمه هو طهير رافق الحارثي الانصاري بن ابي عبد الله
 عن عمه هو طهير بن مالك التعلبي باثناء المثلثة عمه جابر بن عبد الله الذي جعله في
 ايام يوم احدا اسمها فاطمة بنت عمرو بن حرام وسمها الراقي هند والله اعلم
 ومنها الزوج والزوجة من ذلك حديث سبيعة الاسلمية النخعي
 بعد وفاة زوجها ليلى وسمها سعد بن غولة الذي دفن في النبوة صلى الله
 عليه وسلم ان مات بمكة وكان بدر يابرو عم بنت واشق وهو نقيبها
 عند اهل الغنم واشق في السنة اهل الحديث كسر هذا زوجها اسمه هلا
 ابن هراة الاشجعي على ما روينا من غيره زوجة عبد الرحمن بن الزبير
 بفتح الزايم التي كانت تحت دفاعة بن سمل القرظي غطلقها اسمها تميم
 بنت وهب وقيل تميمية بضم التاء وقيل سمية النوع المرفق ستمين
 تواريخ الرواة وفيها معرفة وفيات الصحابة والمحدثين والعلماء ومولاهم
 ومقادير اماراتهم ونحو ذلك روينا عن سفين الثوري انه قال لما استمر
 الرواة الكذب استعملناهم التاريخ او كما قال وروينا عن حفص بن غياث
 انه قال اذا تمتمت الشجرة فحاسبوا بالسنين ايضا حاسبوا سنة ومن فركبت

وحدثنا أبو ربيعة عن اسمعيل بن عباس قال كنت بالمراق فأتاني أهل الحديث
 فقالوا ههنا رجل يحدث عن خالد بن معدان وأثبتته فقلت أي سنة كتبت
 عنه فقال سنة ثلث عشرة سنة ومائة فقلت أنت يزعم أنك سمعت من
 خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين قال سمعت أن خالد سنة ثمان ومائة
 فقلت وقد ثبت عن عفير بن معدان قصة شوهة وحرف له مع بعض من
 عن خالد بن معدان ذكر عفير بها أن خلافاً مات سنة أربع ومائة في حيا
 عن الحكم بن عبد الله قال لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن خاتمة الكوفي حدث
 عن عبد الله بن حميد سألته عن مولاه فذكر أنه ولد سنة تسعين ومائتين
 فقلت لأصحابنا سمع هذا النبي من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة
 وبلغنا عن أبي عبد الله الحنفي أن ناساً من آل ما تحريروا ثلثة أسماء
 من علوم الحديث يجب تقدير التهم بها العلل وأحسن كتاب وضعه كما
 الدار قطيعة والمرتلف والمختلف وأحسن كتاب وضع فيه كتاب ابن مأكول
 ونبات السيوخ وليس فيه كتاب قلت فيها غير كتاب ولكن من غير
 استقصاء وتعمير وتواريخ الحديث ثلث مشتملة على ذكر الوفيات ولله الحمد
 بحجج سميت تاربخ وأما ما فيها من الجرح والتعديل ونحوها فلا ناسب هنا
 الاسم ولذا ذكر من ذلك عيوناً أحدها الصحيح في سنن سيدنا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وصاحبيه أبو بكر وعمر ثلث وسين سنة وفي بعض
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلث سنين في ثلثي عشرة سنة فقلت
 ثلث سنين ببيع الأول سنة ثلث عشرة من الهجرة وتوفي أبو بكر في جمادى الآخرة سنة ثلث عشرة
 وعمر في ذي الحجة سنة ثلث وعشرين وعثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين
 وها بن السنين وثمانين سنة وقيل ابن تسعين وقيل غير ذلك وعلى في شهر

رمضان سنة اربعة و سبع و ثلث و ستين و قيل اثنا اربع و ستين و قيل
 بن خمس و ستين و طائفة و ثوب و جيعا في جمادى الاولى سنة ست و ثلثين
 و روي عن الحاكم بن عبد الله ان سببا كان واحدا كان ابنا اربع و ستين
 و قد قيل غير ما ذكر الحاكم و سعد بن أبي وقاص سنة خمس و خمسين على الاصح
 و هو ابن ثلاث و سبعين سنة و سعيد بن زيد سنة احدى و خمسين
 و هو ابن ثلاث او اربع و سبعين و عبد الرحمن بن عوف سنة ثنتين و ثلثين
 و هو ابن خمس و سبعين سنة و عديدة بن الحارث سنة ثمانى عشرة و هو ابن ثمان
 و خمسين سنة و في بعض ما ذكرته خلافا للمذكور والله اعلم **الثاني شخصان**
من الصحابة عاشا في الحجابة متين سنة و في الاسلام ستين سنة و ماتا
بالمدينة سنة اربع و خمسين احدهما حكيم بن حرام و كان من اهل جوف الكعبة
قبل عام الفيل ثلث عشرة سنة و الثاني حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام
الانصاري و روى ابن اسحق انه و اباه ثابتا و المنذر و حراما عاش كل واحد
منهم عشرين و مائة سنة و ذكر ابو نعيم الحافظ انه لا يعرف في العرب مثل ذلك
لغيرهم و قد قيل ان حسان مات سنة خمسين و الله اعلم الثالث اصحاب الزهاد
للمتة المتبوعة رضى الله عنهم ثنتين بن سعيد الثوري ابو عبد الله مات
بلا خلاف بالبصرة سنة احدى و ستين و مائة و كان من اولاد سنة سبع
و سبعين و عاذه رضى الله عنه توفي في المدينة سنة تسع و سبعين
و مائة قبل الثمانين سنة فاختلف في ميلاده فقتل في سنة ثلاث و تسعين
و قيل سنة احدى و قبل سنة اربع و قيل سنة سبع و ابو حنيفة
رحمه الله مات سنة خمسين و مائة ببغداد و هو ابن سبعين سنة و الشافعي
رحمه الله مات في آخر حجب سنة اربعة و مائتين بمصر و ولد سنة خمسين و مائة

أحمد بن محمد بن حنبل مات ببغداد في شهر ربيع الآخر سنة احدى واربعين
وماثلتني وولد سنة اربع وستين ومائة الرابع اصحاب كتب الحديث الخمسة
المعتمدة رضي الله عنهم **فالحجازي ابو عبد الله** ولد في ربيع الآخر بعد صلي عليه السلام ثلاث
عشرة خلعت من شوال سنة اربع وتسعين ومائة ومات بخراسان في شهر ربيع
ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين فكان عمره اثنين وستين سنة
الاثنت عشرة يوما **ومسلم بن الحجاج النيسابوري** مات في الخامس من
رجب سنة احدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة **وابوداود**
السيستاني سليمان بن الاشعث مات بالبصرة في شوال سنة خمس وسبعين ومائتين
وابو عيسى محمد بن عيسى السلمى الترمذي مات في ثلاث عشرة مائة من سنة
تسع وسبعين ومائتين **وابو عبد الرحمن بن شعيب النسفي** مات سنة
ثلاث وثلاثمائة الخامس سبعة من الحفظ في ساقته احسن التصنيف
وعظيم الاستفاد تصانيفهم في عصرنا **ابو الحسن علي بن عمر الدارقطني** ببغداد
مات بها في ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ولد في ذي القعدة
سنة ثمان وثلاثمائة **تم الحاكم ابو عبد الله بن الربيع النيسابوري** مات بها
في صفر سنة خمس واربعمائة وولد بها في شهر ربيع الاول سنة احدى وعشرين
وثلاثمائة **ثم ابو محمد عبد الغني بن سعيد الازدي** حافظ مصر ولد في
ذو القعدة سنة اثنين وثلاثين وثلاثمائة ومات بمصر في صفر سنة تسع واربع مائة
ثم ابو نعيم احمد بن عبد الله الاصمغاني في الحافظ ولد سنة اربع وثلاثين
وثلاثمائة ومات في صفر سنة ثلاثين طهر بمائة باصمغان من الطبقة الاخرى
ابو عمر بن عبد البر التري حافظ اهل العرب ولد في شهر ربيع الآخر سنة ثمان
وستين وثلاثمائة ومات بشاطية من بلاد الاندلس في شهر ربيع الآخر سنة

ثلاث وستين واربعمائة ثم ابو بكر احمد بن الحسن البغلي ولد سنة اربع
وثمانين وثلاثمائة ومات ببغداد سنة ثمان وخمسين
واربعمائة وقيل اليدهوقد من بها ثم ابو بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي
ولد ببغداد سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة ومات ببغداد في ذي الحجة
سنة ثلاث وستين واربعمائة رحمه الله واياها المسلمين اجمعين
النوع الحادي الستون معرفة النفاة والضعفاء من رواية الحديث
هذا من اجل نزوع والهمة فانه المرعاة الى معرفة صحة الحديث وسقمه ولاهل
المعرفة بالحديث فيه تقصايف كثيرة منها ما افرغ في الضعفاء ككتاب الضعفاء
لبن جاري والضعفاء للنسائي والضعفاء للعقيلي وغيرها ومنها في النفاة
فحسب ككتاب النفاة لابي حاتم بن حبان ومنها ما جمع فيه بين النفاة
والضعفاء كتاريخ البخاري وتاريخ ابن خزيمة وما اخرج في النفاة وكتاب
البرج والتعديل لابن ابى حاتم الرازي وروينا عن صالح بن محمد الحافظ جري
قال اول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان
ثم بعده احمد بن حنبل ويحيى بن معين وهو لا قلت يعني اول من تصدق بذلك
هو عنه به ولا فال كلام تبه جرحا وتعديلا معتقدا ثابت عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم من اكثر من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وتجاوز ذلك حتى
للسريفة ونفيا للظاء والكذب عنهما وكما حاز البحر في الشهود حاز في الرواية
ورويت عن المكي بن خالد قال قلت ليحيى بن سعيد اما تحسنان يكون هو لاع
الديركت حديثهم خصماؤك عند الله يوم القيمة فقال لمن تكونوا عمماي لعاب
الى من ان يكون خصم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرب الى الله تعالى ككذب
عن جدي وزينا او يلغنا ان ابانوا في النفاة هذا انه سمع من احمد بن حنبل

شيئا من ذلك فقال له يا شبيب تغايبك لعلم ا فقال له وسبحك هذه نصيحة ليس
 هذه غيبة ثم ان عليا اخذ في ذلك ان يتق الله تبارك وتعالى ومنت انت
 ويتق في ساهل كبريا يحرج سليمان او يسيم بر يا بسمه سورة بقره عليه صراحتا في
 الباطن عبد الرحمن بن ابي حاتم وقد قيل انه كان يعد في هذه ال من مثل ما ذكرناه خا
 دينار ويناها وبلغنا ان يوسف بن الحسين الرازي من الصوفى دخل عليه هو
 بقره كتابه في الجرح والتعديل فقال له كم من هو من النجوم قد حطوا واحاطهم
 في الجنة منذ مائة سنة ومائة سنة وانت تذكرهم وتغابهم فيك عبد الرحمن
 وبلغنا ايضا انه حدث وهو يقر كتابه ذلك على الناس من يحبه من حديث
 انه قال ان الله عز وجل على اقوام لعلمهم قد حطوا واحاطهم في الجنة منذ مائة سنة
 فيك عبد الرحمن وارتفعت يد الحق سقط الكتاب من يده ولى وقد اخطأ
 فيه غيره واحد على غيره واحد محرجهم على صحة له من ذلك جرح ابي عبد الرحمن
 الناس مؤيد بن صالح وهما ما حافظ ثقة لا يعلق به جرح لخرج عنه الجرح
 في صحيحه وقد كان من احمد الى الناس في جفاء اشد قلبه عليه وروينا عن
 ابي عبيد الخليل الخافق قال اتفق الحفاظ على ان كلامه فيه غامض ولا يجد كلام
 امثاله فيه قلت للنسائي امام حجة في الجرح والتعديل واذا نسب مثله الى مثل هذا
 ايمان في وجهه ان عين السخط تبرى مساويا لها في الباطن بخارج صحيحه نعم
 عرفنا بحجاب السخط لان ذلك تقع في مثله نعم القدر بعلم بطلانه فاعلم هذا فانه
 من النكث النفس المممة وهذه هي الكلام في احكام الجرح والتعديل في النوع الثالث
 والعشرين في الله اعلم النوع الثاني والستون معرف من دخل في آخر عمر من الشيا
 هذا في غيرهم لم يعلم احدا من هذه بال تصنيف واعتبه به مع كونه حقيقا بذلك
 وهم منقسمين فيهم من خلط لا خلاطه وخرفه وهم من خلط له خلطه

١٢٠
انه يقبل حديث من اخذ عنهم قبل الاختلاف ولا يقبل حديث
من خذ عنهم بعد الاختلاف او اشكال امره فلم يدركوا اخذ عنه قبل الاختلاف
او بعده فمنهم عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره فاحترق اهل العلم برواية
الاكثر برعته مثل سفين الثوري وشعبة لان سماعهم منه كان في الصحة وتركوا
الاختصاص برواية من يسمع منه آخره وقال يحيى بن سعيد القطان في شعبة اخذ
كانت حديثه يقول سمعتهما بالآخرة عن زاذان بن الاسحق السبيعي اختلط ايضا
يقال ان سماع سفين بن عيسى من بعد ما اختلط ذكره في ابي يعلى الخليلي
سعيد بن ابي اسير الجري اختلط وقد حفظه قبل موته قال ابو الوليد المصنف في ذلك
قال للنسائي انكر ايام الطاعون ثبوت عنده من حال الخلاء ما يسمع منه قبل
ايام الطاعون سعيد بن ابي عمير قال يحيى بن سعيد بن خلف سعيد بن ابي عمير
بعد هزيمة ابراهيم بن عبد الله بن حسن سنة ثنتين واربعين يعني وبالكوفة ومن
سمع منه بعد ذلك فابسرته وي زيد بن هارون يحيى السماع منه منه
بواسطته وهو يريد الكوفة واثبت الناس ما سمعته عميد بن سليمان قتلت
ومن عرف انه سمع منه بعد اختلافه وكيع والشافعي ابراهيم الموصلي بلغا عن ابي
عماد الموصلي احد الشافعية قال ليس في رواية جماعة شيء انما سماعها بعد اختلافه
وقد روينا عن يحيى بن معين انه قال لو كيع تحدث عن سعيد بن ابي عروة وانما
منه في الاختلاف فقال لا يثبت حديثه عندنا الحديث مستور المسعودي في
اختلاف وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الخلاء
وهو اخو ابي العباس عتبة المسعودي في ذكر الحاكم ابو عبد الله في كتاب الميراث
عن يحيى بن معين انه قال من سمع من المسعودي في زمان ابي جعفر فهو
السماع ومن سمع منه في ايام المهدي فليس بشيء وذكر حنبل بن اسحاق

عن أحمد بن حنبل أنه قال سماع عاصم بن زرير عن أبي الغفر وهو كاذب من المسحوق
 بعد ما استلطف ربيعة الرازي بن عبد الرحمن أسأله مالك قيل إنه تغير في
 آخر عمره ونزله الأعمش عليه لذلك صاسم بن سماعة التميمي بنسابة بن
 روى عنه ابن أبي ثابت وأما سفيان بن عيينة فإنه تغير في سنة خمس وعشرين
 ومائة واختلط حديثه كحديث غيره من المتقدمين ولم يتميزوا استحق الترك
 حصين بن عبد الرحمن الكوفي ممن اختلط وتغير ذكره النسائي وغيره والله أعلم
 عبد الوهاب بن شقيق ذكر ابن أبي حاتم الرازي عن يحيى بن معين أنه قال
 اختلط بأخو سفيان بن عيينة وحدث عن محمد بن عبد الله بن عمار قال
 أنه سمع يحيى بن سعيد القطان يقول أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط
 سنة تسع وتسعين من سيمم منه في هذه السنة ولحد هذه سنة تسع
 قلت توفي بعد ذلك بخمسين سنة تسع وتسعين ومائة عبد الوهاب
 ابن أحمد بن حنبل أنه في آخر عمره فكان يلحق فيتلحق بسماع من سمع منه
 بعد ما عساه شيء قال للنسائي فيه نظرون كتب عنه بأخره قلت في هذا
 يحتمل قول عباس بن عبد العظيم لما ذكر من صنعاً والله لقد تجسست إلى
 عبد الوهاب وأنه لكان أبداً صادقة قلت وقد وجدت فيما روى
 عن الطبراني عن اسحاق بن إبراهيم الذي من عبد الوهاب أحاديثاً ستكرها جداً
 فأحلت أمرها على ذلك فإن سماع الديلمي منه متأخر جداً قال إبراهيم الحارثي
 مات عبد الوهاب والدي سنة ستين أو سبع ستين ويحصل أيضاً في بطن
 من كثير من الرجال الواقعة عن متأخر سماعة من سفيان بن عيينة وأشباه
 عاصم بن محمد بن الفضل أبو النعمان اختلط بلخية فيما رواه عنه البخاري
 وعبد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون ما حذر عنه

ينزل حنبله ابو قلابة عبد الملك بن محمد بن عبد الله السرقاشي روبا
 عن الامام بن حزيمة انه قال حدثنا ابو قلابة بالبصرة قبل ان يختلط وغير
 المنيذاد ومن بلغنا عنه ذلك من المتأخرين ابو احمد القطرقي المبرجاني
 وابو طاهر حفيد الامام بن حزيمة ذكر الحافظ ابو علي البردعي ثم السمرقندي
 في معجزة انه بلغه انهما اختلطا في آخر عمرهما وابو بكر بن ذلك القطيعي راوى
 مسندا محد وغيره اختلط في آخر عمره وعرف حتى كان لا تعرف شيئا مما قيل
 عليه واعلم ان من كان من هذا القبيل محجة ابرواتيه في الصحاح واوجدها
 فانما يعرف على الجملة ان ذلك مما تميز به كان ما خرد عنه قبل الاختلاط
النوع الثالث والستون معرفة طبقات الرواة والعلماء
 وذلك من المهمات التي انتظم بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين
 وغيرهم وكتاب لطبقات الكيين لمحمد بن سعد كتابا لواقدي كتابا خفيل
 كثير القوائد وهو ثقة غير انه كتب الرواية فيه عن الصنفاء ومنهم الواقدي
 وهو محمد بن عمر الذي لا ينسبه والطبقة في اللغة عبارة عن القوم المتشابهين
 وعند هذا اقرب شخصين يكرهان من طبقة واحدة لتساخما بالنسبة الى جهة
 ومن طبقتين بالنسبة الى جهة اخرى لا يتشابهان بينهما فانس من مال ذلك الانصاف
 وغيره من اصاعر الصحابة مع العشرة وغيرهم من كبار الصحابة من طبقت واحد
 اذا نظرنا الى تشابههم في اصل صفة العكبة وعلى هذا فالصحابة باسم طبقة
 الاولى والتابعون طبقة ثانية وتابع التابعين طبقة ثالثة وهم جبراً
 واذا نظرنا الى تفاوت الصحابة في سائرهم ومراتبهم كانوا على طبقتين ذكر
 بضع عشرة طبقة ولا يكون عند هذا الفن عني لامن اصاعر الصحابة ومن طبقة
 العشرة من الصحابة بل ومنهم بطبقات والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج

إلى معرفة الموالي والوفيات واخذ واعنه ومن اخذ عنهم وصح ذلك والله اعلم
 النوع الرابع والستون معرفة الموالي من العداة والعلماء واهم ذلك
 معرفة الموالي المنسوبين الى القبائل بوصف الاطلاق فان اظهر في النسب التسمية
 كما اذا قيل فلان القرشي انه منهم صليبة فاذا بيان من قبل فيه قيسى من اجل كونه
 مولى لهم وهم واعلم ان قيسى يقال له مولى فلان او لبيبة فلان والمراد به مولى العتاة
 وهذا امر لا غلبت ذلك ومنهم من اطلق عليه لفظ المولى والمراد به كذا الاسلام
 ومنهم ابو عبد الله البخاري فمرويه عن محمد بن اسمعيل الجعفي مولا لهم نسبى كذا
 للجعفيين لان جده واظهروا الذي يقال له لا حقا سلم وكان محو سيا على يد
 اليمان بن اخضر الجعفي جد عبد الله بن محمد السدي الجعفي اخذ شيخ البخاري
 وكذلك الحسن بن عيسى الماسري مولى عبد الله بن المبارك انما ولده له من
 حيث كونه اسلم وكان نصرانيا على يديه ومنهم من هو مولا لولا الحلف والوكلاء
 كما لك بن ابي اسلم وامهم اصحير وحميريون صليبة وهم موالى التميم
 قريش بالحلف وقيل لان جده مالك بن ابي عامر كان عسفا على طلحة
 بن عبيد الله التيمي اى حيرا وطلحة فختلف بالقبارة فقبل هو مولى التميم
 لكونه مع طلحة بن عبيد الله التيمي وهذا قسم رابع في ذلك وهو نحو
 ما سلفناه في مقسم انه قتل فيه مولى ابن عباس للزوم اياه وهذه
 امثلة للمنفوسين الى القبائل من موالىهم وابو البخاري الطائي سعيدي بن
 فيروز التابع هو مولى طي او العالية ربيع الربيع التيمي التابع كان
 مولى امرأة من بني رباح عبد الرحمن بن حرمز الا عمر الهاشمي ابو اود
 الراوى عن ابي هريرة وابن جحيفة وغيرهما هو مولى نيرة هاشم الليثي بسعد
 المصري الفهمي مولا لهم عبد الله بن المبارك المروزي الخنظلي مولا لهم عبد الله بن

وهو المصري القوسي مولاهم عبد الله برصالح المصراحي قال قلت لابي حمزة عن ابي بصير
نسب لي القبيلة مولاهم مولاهم كافي صاحب سعيد بن يسار اشتهر الروي
عن ابي هريرة وابن عمر كان مولاهم مولاهم كافي صاحب سعيد بن يسار اشتهر الروي
صلى الله عليه وسلم وروينا عن الزهري قال قد منعتني عبد الملك بن مروان
فقال من اين قد ص ياد هري قلت من مكة قال من خلعت بها يدش اهلها
قلت عطاء بن ابي رباح قال من العرب ام من الموالي قال قلت من الموالي
قال ومن سادهم قلت يا لذي الائمة والرواية قال ان اهل الد يادة والرواية
ليخفي ان يمينه قال فمن تسبى اهل اليمن قال قلت طاروس بن كيسان قال
فمن العرب ام من الموالي قال قلت من الموالي قال ومن سادهم قلت بل سادهم
عطاء قال له ليخفي قال فمن تسبى اهل صوف قال قلت يزيد بن ابي حبيب
قال فمن العرب ام من الموالي قال قلت من الموالي قال فمن تسبى اهل الشام
قال قلت فكيف قال فمن العرب ام من الموالي قال قلت من الموالي عبد نوبل
اعتقته امرأة من هذيل قال تسود اهل الجزيرة قلت ميمون بن مهران
قال فمن العرب ام من الموالي قال قلت من الموالي قال فمن تسبى اهل
خراسان قال قلت الصحابي ام من العرب ام من الموالي قال قلت من الموالي
قال تسود اهل البصرة قال قلت الحسن بن ابي الحسن قال فمن العرب ام من الموالي
قال قلت من الموالي قال فمن تسود اهل الكوفة قال قلت ابراهيم النخعي
قال فمن العرب ام من الموالي قال قلت من العرب قال ويلك يا زهري رجعت عن الله
لتسودن الموالي على العرب حتى يخطب لها على النابير العرب تحتها
قال قلت يا امير المؤمنين اذا هو امر الله ودينه من حفظه ساد من
ضبيعه سقط وفيها نزوية عن عبد الله بن زيد بن اسلم قال لما مات

العبادة صار الفقه في جميع البلدان الى جميع الولاة المدينة فان الله
 حصنها بقدر شئ فكان فقهاء اهل المدينة سعيد بن المسيب وغيره فم دافع ذلك
 وفي هذا بعض الميل فقه كان جينثذمة العرب خير ابن المسيب فقيها
 ائمة مشاهير منهم الشيعي والنجي جميع الفقهاء السبعة الذين منهم
 ابن المسيب عن الاسلام بن يسار والله اعلم النوع الثاني والثلاثون
 معرفة اوطان الرواة وبلدانهم وذلك مما يفتقر حفاظ الحديث الى معرفته
 في كثير من تصرفاتهم ومن مثان ذكره الطبعات لا ينسب وقد كانت
 العرب انما ينسب الى قبائلها فلما جاء الاسلام وغلب عليهم سكن
 القرى والمدائن حدث فيما بينهم الانساب الى اوطان كما كانت
 العرب تنسب اضاع كثير منهم انسابهم فلم يبق لهم غير الانساب الى
 اوطانهم ومن كان من الناقلة فربما له بلدة واران لهم بينهما الانساب
 فلهذا بالاول ثم بالثاني المتقل اليه وحسن ان يدخل على الثاني كناية
 ثم فيقال في الناقلة من مصر الى دمشق مثلاً لان الصيرى ثم الدمشقي
 ومن كان من اهل قرية من ثوى بلدة فجازون باب للقرية او الى البلدة
 ايضا والى الناحية التي منها تلك البلدة ايضا ولتقدم بالحكم ابراهيم
 الحافظ فنرى لحاديتسايدها منهن على بلادهم واما مستحسن
 من الحافظ في الحديث باسنادهم ثم يذكر اوطان رجاله واجدا فواجدا
 وهكذا غير ذلك من احوالهم اخبرني الشيخ المسند المهر ابو حفص عمرو بن
 محمد بن عمر رحمه الله بقوله في عليه يعقود قال ابو بكر محمد بن عبد الله
 الباقر بن محمد الانصاري اخبرنا ابو اسحق ابراهيم بن عمر بن احمد البرقي اخبرنا
 ابن محمد عبد الله بن ابراهيم بن ايوب بن ماسع قال حدثنا ابن نسلهم ابراهيم

ابن عبد الله الكوفي قال حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري حدثنا
 سليمان السلمي عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة ايام او قال ثلاث ليلال خبرنا الشيخ
 المستد بالحسن المؤيد محمد بن علي القرني رحمه الله بطريق عليه
 بنيسابور عودا على يد من ذلك مرة على راس قبر مسلم بن الحجاج قال
 اخبرنا فقيه الحرم ابو عبد الله محمد بن الفضل القراوي عند قبر مسلم
 ابن الحجاج وحاصرته ام المؤيد زينب بنت ابي القاسم عبد الرحمن
 ابن الحسن الشاعري بقراني عليها بنيسابور مرة وبقراني غير مرة
 اخرى رحمه الله قلت اخبرنا اسمعيل بن ابي القاسم ابن ابي بكر
 القادي فراءة عليه قال اخبرنا ابو حفص عمر بن احمد بن مسري وابخرنا
 ابو عمرو اسمعيل بن غنيد السلمي اخبرنا ابو مسلم ابراهيم بن عبد الله الكوفي
 حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري حدثنا حميد الطويل عن انس بن مالك
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انضرك ظالمنا او مظلوما
 قلت يا رسول الله صلعم انضرك مظلوما فكيف انضرك ظالما قال سمعته
 من الظلم فذلك انضرك اياه الحديثان عاليا في السماء مع لطافة
 السند وصحة المتن والنسب في الاول فمن دونه الى ابي مسلم بصري
 ومن بعد ابي مسلم الى شيخنا فقيه بغداديون وفي الحديث الثاني انس
 بن دونه الى ابي مسلم كما ذكرناه بصريين ومن بعده من ابن الجعد
 الى شيخنا اينس ابوريون واخبرني الشيخ الركني ابو الفتح القراوي بقراءته
 عليه بنيسابور رحمه الله قال اخبرنا جدي ابو عبد الله محمد بن الحسن بن حيدر
 الى عبد المنعم بن ابي البركات بن الايام ابي عبد الله محمد بن الفضل

الجبري فإني نعمان بن سعيد بن محمد النخعي رحمه الله أخبرنا
 ابن سعيد بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن أحمد
 أخبرنا عبد الرحمن بن بشر أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جرير أخبرنا
 عبد الله بن أبي لبابة أن وراداً من بني المغيرة بن شعبة أخبرنا أن المغيرة بن
 شعبة كذبني في مغربي كتب ذلك الكتاب له وراداً سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين يسلم لا إله إلا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد لا اله الا هو لا يعطى لما سئلت
 ولا ينفق ذاك الجدمك الجدمك المغيرة بن شعبة ووراد وعبد كوفون
 وابن جرير وكتب عبد الرزاق صفوان بن يحيى وعبد الرحمن بن بشر
 ومن بينهما اجمعين نيسابور بن وهب سجانه الحمد الاثم على السبع
 من اقتضاه والصلوة والسلام الا فضلان على سيدنا محمد وآله وعلى سائر النبيين
 وآل كل نهاية ما يسأل السائلون وغاية ما يامل الأمالون

خاتمة المطالع

الحمد لله الذي خلق الإسلام من طين رحل نسله من سلالة قريش مهين وارسل
 علياً رسولاً شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله باذنه وسراجاً منيراً ورفع اعلام شريعته
 الغراء وعزز الدين الصحيح بالعلماء واهد بهم من كان في ضلال النكرات وهدانا
 عن الدين المتين وأعلى درجاتهم باقتناء الرحمة الباقية في أعلى علمين فالصلوة والسلام
 على المرسل كتابه والناس طوبى له وصوابه وعلى آله وأصحابه الذين هم مرفوعون
 إلى المراتب العليا مسلسل عليهم سلسال رحمة ربك الأعلى منذ لو أن جدهم
 في صلاح الدين المكرم وقالعون أضل المشايق عن السواد الأعظم أصاب بعد

وانما الدلائل المكتوبة معرفة اصول حديث سيد الانام وكيف
 ام الملوك ملوك الكلام قد صنفت فيها ابرز شريفة والفتية
 كات المار لم تكتبها بمسكلا المطالاة غير ذلك
 اهدى المتى عراب دليل المالك كثير المعاني مقتدا وليدك انما متعارف عبد الله بن
 المسند حقه ويستحق على المسند فبسطه التروى بمقدرة ابن الصلاح رحمه الله
 مصط على الملاحم والصلاح صنفها الفقيه الزاهد السبيه العابد في التروى في الاقطار
 والامصار كالتسبغ الزا الامام الاعظم والحمام الكرم والعريضة ككل وفضل
 الاعمال حائط الوقت والروان شيخ الاسلام تقي الدين ابو عمرو عثمان ابن البارع الزا
 صلاح الى العاسم عبد الرحمن ابن عثمان ابن موسى ابن النضر النضر للنسب الحجة
 الى نصر الترمذى ورى الكردي السمرقندي الموصلي للدمشق ولد على والدي
 في مدينة العلوم سنة سبع وسبعين وخمسائة ليرمز ذرة وولي التدرين الحلي
 وكان فاضلا جامع متبحرا في العلوم الدينية بمصدر الذهب وجوده بخبر انا صولة
 وورعه جده الماد من اللغة العربية حافظ الحديث حيل البرية عديم الطير زمانه مع
 والعمادة والسك والسياسة والورع والتقوى والرهدي الفتوى وتوفى بدامس
 سنة ثلث وأربعين وسبعمائة ترمذى ببيع الخزودى المقارنصرية من نصائفة مكل
 الموسطك في مواضع متفرقة وكتاب الفنا وعوكة الجبل لطيفة للسنة وكتب من
 وروى لرحلة وطعنا السابعة احضرها النوا في ترجمته هذه المقلة في التروى في العالم
 التداولة عبد الاصولين قد ايطعت باير الموكو خادهم حيا في سيرة التروى في
 في المطبع المعروف بخشمة فيض كان ذلك ربيع التسمية لرحم عدنا في التروى في
 والرواسم بويار اسم الباري محمد المدين بعبدة الباء الانعام في رتبة انه يتعاضد
 العار من من يقول حضرة الله الصمد مولانا الموكو على عبد الرحمن في الحفظ في التروى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم
الذي هو الكتاب العظيم

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم
الذي هو الكتاب العظيم



الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم
الذي هو الكتاب العظيم

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم
الذي هو الكتاب العظيم

ومقتبساً من كلام الله تعالى الحمد لله رب العالمين ومتوسلاً اليه بالتصليّة
 على خير البرية والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله اجمعين وشادعاً
 في المقصود بعد الفراغ عما يجب تقديمه عليه وبعد اى بعد الحمد والصلوة فهذا
 اى صاحب هذا الفن من المعاني مختصر اى قليل المباني كثير المعاني جامع لمعظم
 علم الحديث اى معرفة علم اصول الحديث على جذات المضائق وهو علم
 يعرف به احوال السند الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من حيث الصحة
 والصحة واوصاف اسناداته من الاتصال والانقطاع والارسال والرفع والوقف
 وغير ذلك و احوال رجاله من الجرح والتعديل ومرتب على مقدمة ومقاصد
 الترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبته وهو بحسب الظاهر لا يتعدى بجلى فاما ان
 يكون بضمين معنى الاشتمال يقال اشتمل الشئ على الشئ او يكون بضمين معنى البناء
 يقال بنى الدار على طبقتين فقد يقال الترتيب ايضا قد يتعدى بجلى بناء على ان معنى
 الترتيب جعل اجزائه مرتبة بحيث يقع كل واحد في مرتبته وهذا يتصل على نحاء مختلفة
 فيعلم بجلى النوا المعين الواقع هو عليه المقدمة في بيان اصول الى اصول
 الحديث واصطلاحاته اى اصطلاحات هذا العلم المتفق المشهور في تعريفه
 ما ينتهي اليه الاسناد وهو متضمن للدور وظاهر الا انه يعرفون الاسناد باظهار
 طريق المتن فلذلك ترك الصنف وعرفه بما لا يرد عليه شئ بقوله هو الفاظ
 الحديث التي يتقوم بها المعاني اضافة الفاظ عمدية اى الالفاظ التي
 صدرت عن صاحب الحديث فلا يسمى جملة الحديث متناوفاً في ايراد الصلة اشتراكاً
 الى وجه تسمية الفاظ الحديث بالمتن فان المتن في الاصل ما اكنث الصليب من الجوان
 وبه شبه المتن من الارض ومثل الشئ ومثل الشرح ومنه كحل المتنين فمن كل شئ
 ما به يتقوم ذلك الشئ ويتقوى به كما ان الانسان يتقوى من الصليب بمثل الحديث

الفاظه من حيث انه يتقوم بهذا المعنى لا من حيث هو في الحديث اعم من
 ان يكون قول الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم والصحابي والتابع
 ونحوهم وتقريرهم اعم من ان يكون الفاظ مستعملة في ما بينهم والخبر الحديث
 والسنة والاثر فقل بين الحديث والخبر بيان كلي فالحديث ملجاء عن رسول الله صلى
 عليه وعلى آله وسلم والصحابي والتابع والخبر ملجاء عن غير ذلك ومن تفرقت الاشتغال
 بالتاريخ اخبارهم والاشتغال بالسنة الحديث قال بعضهم في معنى خصوص مطلق الخبر يصدق على كل ما جاء
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وغيره والحديث يختص بالاول فكل ما يصدق عليه
 الحديث يصدق عليه الخبر ولا عكس كليا والتحقيق عند ادب باب هذا الفن ان الخبر
 مراد بالحديث واختلفت عباراتهم في تفسير الحديث فقال بعضهم هو ما اضيف الى
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فكل ما لا يصدق عليه الا في الخبر
 وهو مراد بالسنة وكثيرا ما يقع في كلام الحفاظ ما يدل على المترادف وتناد
 بعضهم اوصفه وقبل مراد ايضا بالحركات والسكنات النبوية في المنام واليقظة
 ايضا وقبل هذا فهو اعم من السنة وذكر ابن مالك في شرح منار الاصول ان السنة
 تطلق على قول الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم وتعمله وسكوته وطريقته
 الصحابة والحديث والخبر فخصان بالاول فعلى هذا يكون الحديث اخص من السنة
 وتفسير المصنف الحديث بالا عمن قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 والصحابي والتابع ونحوهم وتقريرهم فيعبر بتدافقه للسنة لانها عند اكثر مؤسسي
 بهذا التفسير واما الاثر فهو لغة البقية من الشيء يقال اثر الدار ما بقي منه مبطلا
 هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم او عن صحابي او تابعي مطلقا
 وبالحكمة مرفوعا كان او موقوفا وعليه جموع الحديثين من السلف والخلف وهو المختار
 عند الجمهور كما ذكره النوني في شرح صحيح مسلم وبهذا المعنى سمي بالحفاظ الطحاوي

كتابه بشرح معاني الآثار مع انه شرح فيه الاحاديث المرفوعة ايضا ولكن لطبري كتاب
 سماه بهذا الالف مع انه مخصوص بالمرفوع وما ذكر من الموقوف بطبري المتصل
 والتابع ومنه قولهم هو الادعية لما تورا لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وعلى
 اله وسلم واليه يشير كلام مسلم في خطبة صحيحة حيث قال دللت السنة على نفي
 المنكر من الاخبار كنفى دلالة القرآن على نفي خبرنا سق وهو الاخر المشهور عن
 رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم من حديث عنى بجديث يرى انه كذب
 فهو احد الكاذبين حيث سمي الاحاديث المرفوعة انما اصطلاح الفقهاء والروايات
 ومن تبعهم على ان الحديث اسم للمرفوع والاقسام للموقوف على الصحابة والتابعين
 فمنه تسمية محمد بن الحسن الشيباني كتابه الذي ذكر فيه الآثار الموقوفة بكتاب
 الآثار وعلى هذا الاصطلاح مشي حجة الاسلام الغزالي في احياء العلوم ولا مناقشة
 في الاصطلاح والسند بنتجات اخبار عن طريق المتن والاسناد
 هو رفع الحديث الى قائله هذا هو الذي ذكره الطيبي في خلاصته وهذا
 المختصر من اوله الى آخره ملخص فيها ومنقذة حاشية الشك في ذكرها الى انظر السخاوي في شرح
 الحديث الى انظر الزيلعي في العراق فيهما اصطلاحا اخر وهو ان الاسناد عبارة عن حكاية
 طريق المتن والسند عبارة عن نفس الطريق وما تفسيرا استاذة الى انظر ابن حجر
 في بحث المرفوع والموقوف من تحفة الفكر الاسناد بنفس الطريق فيتميز مع
 من مخالفته لما سبق منه في كل كتابه ان الاسناد هو حكاية طريق المتن وهما
 اي السند الاسناد متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ بالضم وتشديد
 الفاعل جمع حافظ وهو من احاط علمه بمائة الف حديث وتعد به الحجة وهو من
 احاط علمه بثلاثة الف حديث وتعد به الحاكم وهو من احاط علمه بجميع الاحاد
 المروية متقاربان اسنادا وخارجا وتعد بالاكاذم جماعة من المحققين وذكر على

نقارى في شرح شرح النجدة عن العلاقة الجبرية ان الراوى هو الناقل للحديث بلا واسطة
 والحدث من شغل الحديث رواية واعتنى به حراية والحفاظ من شوى ما يصل اليه
 وروى ما يحتاج له في صحة الحديث وضعفه عليه ما يعني ان الحفاظ
 والمحدثين يعتمدون على المسند والاسناد في صحة الحديث وضعفه فان كان السند
 ضعيفا حكموا بضعف الحديث وان كان صحيحا حكموا بصحة الحديث وبه يعلم وجه تسمية
 السند والاسناد بهما فان السند في اللغة ما يعتمد عليه من جد او غيره وكذلك
 صار الاسناد من وثائق الدين ووسيلة للوصول الى الشرع المتين قال الطيبي في
 خلاصته السند اخبار عن طريق اللقب من قولهم فلان سندى اعتمدت على سندى
 لا اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه والاسناد هو رفع الحديث الى تاليفه
 قال عبد الله بن المبارك الاسناد من الدين ولو لا الاسناد لقل من شاء ما شاء
 فعل هذا السند والاسناد يتقاربان في معنى اعتماد الحفاظ انتهى وفي مدارج السالكين
 الاسناد من وثائق الدين ومن الوسائل الموصلة الى سيد المرسلين وقد بذل السلف
 الصالح في تحقيقه اذ لو لا لما تميزت الاحاديث الصحيحة من السقيمة ولا تحصلت
 الاستقامة للتمرية المديفة فلذلك صار اصلا عظيما وخطرا جسيما حتى قال فيه
 بعض الافاضل انه كالسيف للمقاتل والخبر المتقارن ما بلغت روايته
 بالضم جمع الراوى في الكثرة مبلغا احوالت العادة توافقه حراى وتوافقه
 على الكذب ويدوم هذا الى احوال العادة توافقه الرواة على الكذب فيكون
 اوله اى زمان ظهور الخبر كآخره هو زمان الناقل ووسطه هو ما بين زمان
 الظهور والنقل كطرفيه يعنى استوت جميع الازمنة في هذه الكثرة والتميز
 مباحث شريفة في تحقيق الخبر المتواتر **الاول** الكلام على تمييز خبره
 الشاع قال الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب من حيث هو هو فلا ينتقض بظن

السماء تحتنا والله موجود فان الاول لا شك في كذبه والثاني لا شك في صدقهما
 من حيث انهما جازان بمقتلان الصدق والكذب كليهما ولا حاجة الى ان يحمل
 الوارد الواقعة في تعريف الخبر على معنى او كما صدر من بعض الافاضل بل هو مضر
 في الانشاء ما لا يحتاج لهما وقيل الخبر ماله نسبة في الخارج لو طابقها كان صادقا
 ولو لم يطابقها كان كاذبا والانشاء بخلاف ذلك فقال بعضهم لا انشاء كلام لفظه
 سبب لنسبته غير مسبوق بنسبة اخرى والخبر ما كان لفظه سببا بالنسبة مسبوق
 باخرى **البحث الثاني** ان صدق الخبر مطابقة للواقع وكذبه عدمها
 لان الثالث هما وهو المختار الذي عليه ارباب الاختيار وقال المنظام ومن تبعه صدق
 الخبر بمطابقته لا اعتقاد الخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ في الواقع وكذبه
 عدم مطابقته للاعتقاد وان طابق الواقع وانكر الجاحظ بن ضراخ صادر الخبر في
 الصدق والكذب اثبت الواسطة فعرفت صدق الخبر بمطابقة للواقع لا اعتقاد
 جميعا وكذبه بعدمها جميعا والاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد عدم
 المطابقة او بدون الاعتقاد صلا عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة **البحث الثالث**
 ليس بكذب ولا صدق فكل من الصدق والكذب عنده اخص منه بالتفسير
 السابقين وكل من القائلين دلائل مبسطة في موضعه **البحث الثالث**
 كل خبر من حيث هو خبر ان كان يحتمل الصدق والكذب لكن قد يعلم صدقه قطعا
 بواسطة الفلشن كخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد يعلم
 يعلم كذبه قطعا كخبر الخالف كخبر الله تعالى وقد يظن صدقه كخبر العدل وقد يظن
 كذبه كخبر الفاسق وقد يشك فيه كخبر المجهول **البحث الرابع** الخبر ينقسم الى
 اقسام ثلاثة احدها المتواتر وهو الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم توافقه
 على الكذب بحيث يستوى فيه الاعمدة الثلاثة وثانيها ما يكون فيه اتصال وشبهة

في البحث الثاني

في البحث الثالث

في البحث الرابع

صورة لا معنى ويسمى المسبوق وهو ما كان آحاد الاصل في القرن الاول ثم انتشر
 حتى بلغ عدد التواتر كبريت الاعمال بالنبات وتالها ما يكون فيه اتصال فسيده
 شبهة صورة ومعنى وهو ما يبلغ عدد مراته عدد التواتر في قرن من القرون ويسمى
 بخبر الواحد هذا ما اصطغر عليه الاصوليون من اصحابنا واما عند اصحاب هذا الفن
 فليس على ما ذكره ابن الصلاح وغيره على قسمين متواتر وآحاد ثم الآحاد مستفيض وغيره
 ويسمى تفسيره ان ههنا يعلم ان هذه الاقسام للخبر مطلقا لا للحديث بخلافه
 فنقله كالقطن والصلوات الخمس تمثيل لا تنطير كما وهم البعث
 الخاص من عمن من عين العدد في التواتر فقال الحديث الذي رواه اربعة
 من الرواة يحصل العلم به اعتبارا باعتبار الشارع هذا العدد في شهود الرواة منهم
 من اعتبر الخمسة اعتبارا بعدد اللعان ومنهم من عين السبعة لاشتمالها على
 ثلث نصاب الشهادة اربعة والاثنين والواحد ومنهم من قرأ العشرة بناء على
 ان اقل الجمع الذي يفيد العلم عند الاصل عشرة وما زاد واما آحاد ومنهم من
 عين اثني عشر كعدد النقباء في بني اسرائيل في قوله تعالى وبخشنا منهم اثني عشر نقيبا
 ومنهم من قال يحصل التواتر بزيادة اربعة من اخذ من قوله تعالى يا ايها النبي حسبك
 الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا اذ ذاك اربعين رجلا وقال بعضهم يحصل العلم
 في السبعين اخذ من قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا وقيل
 في عشرين لقوله تعالى ان يكن منك عشرين صابرون يغلبوا ما اثنين وقيل اقل
 ما يفيد العلم ثلث مائة وبضعة كعدد اهل بدر وهذه كلها وامثالها اقوال
 فاسدة والتحقيق الذي ذهب اليه جميع من الحديثين هو انه لا يشترط للتواتر عدد
 انما العبرة بمحصل العلم القطعي فان رواه نحو غدير ولم يحصل القطع به لا يكون
 متواترا وان رواه جميع قليل وحصل العلم الضروري يكون متواترا للثبوت وتحققه

نابغة
الشيخ

في جامع الاصول لابن كاتير البحث السادس انه واعتبر وان كونه الخبر
استلزامه اربعة اولها كون عدد الروايات غير محدود بحيث لا يدخل تحت الضبط
فالخبر الذي يكون قطعيا بسبب لقائه الخارجية وان كثرت روايته لا يكون متواترا
وكذا الخبر الذي كثرت روايته بحيث بلغ عددهم تحت الضبط هذا هو المشهور بين
الاصوليين قاله يعلى كلام الحافظ ابن حجر في النجاة حيث عرفت التواتر بما يكون
له طرق كثيرة بلا حصر عدد معين لكن قال ابن مالك في شرح المنار كون عددهم غير
محصور بشرط عدم قوم وبهم هو ر علي انه ليس بشرط فان اهل الجامع لو اخبروا بالواقعة
يحصل العلم بخبرهم وعرفه المحققون بانه خبر جماعه فيفيد العلم بصدقه بنفسه
فهذا القيد يخرج خبر جماعه فاذا العلم بالهشائ الزائدة على الخبر كسحق الجيوب و
التفج في خبر موت والده انتهى وحاصله ان مدار التواتر حصول العلم الضرورة
بنفس الخبر سواء كان عدد محصورا او غير محصور ولا يشترط عدم المحصر واليه قال
بعض شراح شرح النجاة عبارة ابن حجر فقال معنى قوله بلا حصر عدد معين انه
لا يشترط فيه حصر العدد للمعين وليس معناه انه لا يشترط فيه عدم المحصر وهذا توجيه
حسن فقال المولى الخيال في حواشي شرح العقائد النسفية عند قول النسفي التواتر
الثابت على السنة قوم لا يقصود تواترهم على الكذب الخ فبما اشار الى ان منشأ
عدم التجوز العقلي لا يكون الاكثر نهج فلا نقض بخبر قوم لا يحوز العقل كذا بهج
بقريته خارجية يعني انه لا يكون متواترا لان منشأ عدم التجوز العقلي لا يكون
كثرتهم بل قريته خارجية انتهى وقال علي القاري في شرح شرح النجاة القويين
ان احالة العادة قد تكون من حيث الكثرة غير الحافظة للوضع وقد تكون
بانضمامها كما اذا روى عن الفشرة المشرقة مثلاً عشر من من التابعين فانه لا شك
ان العادة خيل اتفاق الاولين على الكذب ولا تخيل اتفاق العشرين من التابعين

عليه ولو كانوا عدولا وكذا اذا قتل عشرين من المقتنين والعدوسين مسألة يحصل
 بهم ما لا يحصل في قتل عشرين من الخلية او خمسين من غيرهم فالمدار الاصل في
 باب التقاضي على الاحالة والا فادع دون اعتبار العدد والعدالة نعم قد يضاهى العدد
 وصفت تتقوى به الاحالة فنحصل به الافادة وتأييدها كون عدد رواته بحيث
 يحيل العادة تواطؤهم على الكذب زاد ابن حجر وتوافقه وقرق بينهما في ما نقل عنه
 ان التواطؤ هو ان يتفق قوم على اختراع شئ معين بعد المشاورة والمقرر بان يقول
 احد خلاف ما يقول الاخر والتوافق حصول هذا من غير مشاورة بينهم ولا اتفاق
 انتهى وهذا الشرط متفق عليه واعترضه هنا بانه لو قيل يحيل العقل كان ادلى لان
 احالة العادة شيئا لا تستلزم احالة العقل اياه فلا يكون مستلزما لحصول العلم اليقيني
 يحتاج به الى الشرط الخامس واجاب عنه الفاضل اكرم بن عبد الرحمن السبكي
 المكي في شرحه بالحجة بانه لا فرق في هذا الموضع بين احالة العقل واحالة العادة
 فان مجرى الجعوز العقل لا يرتفع وان بلغ العدد الغاية القصوى فمن اسند الاحالة الى
 العادة اراد ان العقل لا يجوز ذلك من حيث العادة وثالثها رواية مثل هذا الحديث
 عن مثله من الابتداء الى الانتهاء قال الحافظ ابن حجر الميراني مثل هذا في كون العادة
 تحيل تواطؤهم على الكذب ان لم يبلغ عددهم فالسبعة العدل ظاهره وباطنه مثل
 التسعة العدل في ظاهره فقط فان الصفات تقوم مقام الذات فالمدار المماثلة
 في افادة العلم لا العدد انتهى وثالثها ان يكون ذلك الخبر مستندا انتهى تأويله
 الى الحسن من مشاهدة او سماع فان ما لا يكون كذلك يجوز دخوله الخاطيء كما
 اتفق ان سائل سأل مولى ابى عوانة بنى فلحريطة فلما دلى لحقه ابو عوانة فاعطاه
 دينارا فقال له السائل والله لا نفقتك يا اباعوانة فلما صححوه ارادوا الدفع
 وقت السائل بمنى على طريق الناس وجعل يتلوى من رأى

لا ينال الساسا شكره وانريد بن عطاء اللتي يعني مولاي عوانة فانه تقرب الى الله تعالى
 اليوم فاعتق بابا عوانة فاجعل الناس يرون فوجا فوجا الى يزيد ويشكرونه لذلك فهو
 ينكره فلما كثر هذا الصنع منهم قال من يقدر على رد حق لاء اذهب يا ابا عوانة
 انت حر لوجه الله كذا ذكره السخاوي في مشرح الالفية قالوا ان احل مصر اخبروا بجلده
 العالم او بوجع الصانع لا يكون هذا الخبر متواترا وهذا الشرط لم يذكر ارباب
 المتقون ولا بد منه وزاد ابن حجر شرط خامسا وهو ان يعصب خبرهم افادة العلم
 القطع لسماعه قال السدي في معان النظر في شرح غيبة الفكر هذا الشرط قد تفرغ
 به والشهوى الاقتصار على الاربعة والتفرد به قال في بعض محاضرات ان شين استاذ
 قال لا يخفى ان مقتضى كون التواتر من جملة العلوم قدومه بالذات على حصول العلم
 منه لانما اثر من انما هو المرتبة عليه والتى يتقدم بالذات على اثره فعد شيئا لاسلام
 الحافظ في التبعة حصول العلم من شرط التواتر مقتضى لتقدم الحصول بالذات
 لا يخفى اشكاله الا ان يريد انه من شرط العلم بانه متواتر فيوافق قول صاحب
 جمع الجوامع انتهى وزاد فخر الاسلام شرط سادسا وهو العدل والشرط سابعاه وهو
 الاسلام لكون الفسق والكفر مظنة للكذب قال ابن ملك هذا عند العامة
 ليس شرط فان اهل بلد لو اخبروا بقتل ملكهم يحصل العلم بخبرهم وان كانوا
 كفارا انتهى وزاد بعضهم شرط ثامنا وهو عدم احتواء بلدة واحدة منهم عند
 الجموع ليس بشرط كما في شرح جمع الجوامع للحلي فان قلت لما لم يشترط الاسلام
 يلزم ان يكون خبر اليموي بقتل عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام متواترا لانه
 نقلته جماعة منهم بعد جماعة قلت ليس عدم تواتره لعدم الاسلام بل لعدم بلوغ
 عددا من الخبرين بقتله حدثا لتواتر ان الذين دخلوا على عيسى وزعموا قتله
 كانوا سبعة او ستة والثالث لا يحصل العلم باخبار هذا العدد بالخبر ولم يبلغوا

حاله في الطبقة الاولى لو ان نجت نظر قتل اليهود وكسر اصنامهم وحرق كنائسهم
 فانقطع غرق اليهود واحترق منهم الاثر فمما لا يحصل العلم الضروري بخبره
 فلا يكون خبر اليقون هذا متواترا **البحث السابع** في العلم بالحاصل بالمتواتر
 هو نظري فام ضروري فقال امام الحرمين من الشافعية انه نظري واليه مال الكشي
 وابو الحسين لانه لو كان ضروريا لما احتج الى ترتيب المقدمات وقد افترقا اليه فان
 العلم به لا يحصل الا بعد العلم بان الخبر به قد اخبر به جماعة لا يتصور تواترهم
 على الكذب كل با هذا شأنه فهو صادق فهذا ايضا صادق والمعتقد بل الصحيح الذي عليه
 جمهور الاصوليين والمحدثين هو ان العلم بالحاصل به ضروري لا يحتاج الى
 تجشم الاستدلال وجواز ترتيب المقدمات لا ينافي ذلك كما في بعض البديهييات وذلك
 لان العلم بالمتواتر حاصل لمن ليست له اهلية النظر كالعاصي اذا نظره للاختطة
 العقول لتحصيل الجواهر وبهذا اظهر الفرق بين العلم الضروري والنظري فالضروري
 يشيد العلم بالاستدلال والنظري يفيد لا معه وايضا الضرري لا يحصل لكل سماع
 حتى البله والصبيان والنظري لا يحصل الا لمن له اهلية النظر ويتشعب على هذا للاختلاف
 اختلاف آخر وهو انه هل يشترط تقدم العلم بالشروط فعدنا لا بل ايضا يحصل
 العلم بصدقه وعندما نقول ان يكون العلم به نظري لا يشترط ذلك لا يقال جواز ذلك
 لكل واحد يوجب جواز ذلك بالجموع لان الجموع ليس لانفس الاحاد فجواز ذلك
 كذب كل واحد يستلزم جواز كذب الكل فكيف يكون العلم بالحاصل به تشعبا
 فضلا عن ان يكون ضروريا وايضا يلزم القطع بالمتقيضين عند تواترهما وايضا
 اذا عرضنا على انفسنا وجود اسكندر وكون الواحد نصف الاثنين نجد اللتان اقوى
 بالضرورة فلو كانا ضروريين لم يكن بينهما افرق وايضا الضرري يستلزم الوفاق
 وهو منق في المتواتر لا نناقول في الجواب اما اجمالا فما ذكره الامام فخر الدين الزراد

وتمت ثمانية في ربيع الآخر كذا في مראה الجحان ليليا فنقله ترجمة طوبانة في تاريخ تليدة ابن
خلكان والانس الجليل في تاريخ القدس والتحليل لجير الدين الحنبلي وطبقات الشافعية
لنقل الدين بن شهاب الدمشقي وغيرهما وقال الحافظ بن حجر السقلافي في غنبة الفكر
ومشهره ان التصانيف في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت في القديرو والحديث فمن
اول من صنف في ذلك القاضي ابو محمد ابراهيم مزي في كتابه المحدث الفاضل لكان
لرسيد بن الحاكم ابو عبد الله المنيسابوري لكنه لم يلد في لوريته بل لاه ابو نعيم
الا صيرباني فعمل على كتابه مستخرجا وابقى اشياء للتعقب فخرج بعد هم ابو بكر الخطيب
المبغدادى فصنف في قوانين الرماية كتابا سماه الكفاية وفي آدابها كتابا سماه الجامع
لاداب الشيوخ والسامع وتل من فنون الحديث الا وقد صنف فيه كتابا مضرا
فخرج بعد ذلك بعض من تاخر عن الخطيب فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه الامام
وابرخص المياخي سماه مالا يسع الحديث جملها وامثال ذلك من التصانيف التي
اشتهرت وبسطت اختصرت الى ان جاء الحافظ الفقيه نقل الدين ابو عمر
ابو عثمان بن الصلاح الشهير وروى تزيل دمشق فجمع لما دلى تدريس الحديث
بالاشرفية كتابا المشهور فذهب فقهه واولاه شيئا بعد شيء فلما لم يحصل ترتيبه
على الوضع المناسب عتق بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها
وضم اليه فغلب فوائدها فلما حكمت الناس عليه انتهى كلامه من سئل
عن ابراهيم قال لذلك اى التواتر في الحديث اشارة الى ان
مثاله في الخبر غير الحديث كثير كقول القران اعيان ذلك اختلفت عباراتهم
في هذا الباب فادعى ابن جان ومن تبعه عدم للتواتر من الحديث وقال بن الصلاح و
بجعه جماعة ان من سئل عن ابراهيم قال لذلك في ما يروى اعيان طلبة ورجحوا الحافظ
ابن حجر في التخصيبان كلامه الذي بيننا من قلة الاطلاع على كثرة الطرق و

احوال الرجال وسنة لهم للتقصية لا بداد العادة ان يتواطوا على الكذب ويحصل منسوخ
 اتفاقا من احسن ما يراه به كونه للتواتر موجودا ووجود كثر في الاحاديث ان الكتب
 المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم شرفا وغربا المقطوعة عندهم بصحة باوصية
 نسبتها الى مولاهما اذا اجتمعت على خروج حديث وقد روت طرقه تعدد احتمال العادة
 تواطؤهم على الكذب الى اخر السوط افاد العالم اليقيني بصحته ومثل ذلك في الكتب
 المشهورة كغيرها منى ونقل عنه تليذه النجاشي عنه انه ذكر من الاحاديث التي وصفت
 بالتواتر حديث السفاة والمخوض فان عدد روايتها من الصحابة ناد على الاربعين
 ومن وصفها بذلك القاضي عياض في الشفا وحديث من بنى لله مسجدا وحديث
 من بنى الله تعالى وحديث الائمة من قرش وكذا ذكر عياض حديث حنين الجذع وابن جابر
 حديث الزبي عن الصلوة في معاطن كابل وحديث النعمان عن اتحاد القبور مساجد
 وابن عبد الواحد حديث هذرا العرش لموت سعد بن معاذ وغيره حديث الشقاق القصر
 وابن بطل حديث النعمان عن الصلوة بعد العصر والصلواتى كلامه وتبعهم الحافظ السيوطي
 فحرم بوجوبها لاخبار المتواترة قالت في ذلك اول كتابا سماه الفوائد المتكاثرة في
 الاخبار المتواترة من تبا على الابواب اورد فيه كل حديث باسناد من خرج به وطرقه
 ثم خصه في جزء لطيف سماه الازهار المتكاثرة في الاخبار المتواترة مقتصر فيه على
 عزو كل طريق لمن خرج به واورد فيها احاديث كثيرة منها حديث المخوض من روايته
 ضعيف وسبعين صحابيا ومنها حديث المسح على الخفين من روايته نحو سبعين
 صحابيا ومنها حديث رفع اليدين في الصلوة من نحو خمسين صحابيا وغير ذلك
 والتحقيق الذي طال اليه كثير من المحققين حوان النزاع لفظي فمن حرم بوجوب التواتر
 في ما يروى اراد المتواتر للمعنى كما يظهرون الامثلة الذي ذكرها ومن حرم بعد
 او ندرته اراد المتواتر اللفظي فانه لا يوجد حديث بعينه اجتمعت فيه شروط التواتر

من مثل عن ابن ابي ذر ذلك تفسير عليه ذلك ومنهم من مثله بما أخرجه البخاري في كتاب
 الايمان والعتق والنكاح والنذر والحج وبدا الوحي من صحيحه ومسلم والترمذي والنسائي
 وابن ماجه واحمد والدارقطني وابن جابر والبخاري في منزه معاني الآثار والبيهقي وابو داود
 عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انما الاعمال بالنيات في
 بعض الروايات الاعمال بالنيات وفي رواية باقر دالنية قوله ابن الصلاح بفتوحه

وجديد انما الاعمال بالنيات ليس من ذلك
 اي من الاخبار المتواترة وان نقله عبد القوي اثر واكثر حتى مراد عن يحيى
 بن سعيد اكثر من مائتي مراد وقيل سبعة اعيانهم مالك والثرقي واذا زاعى ابن
 المبارك والليث بن سعد وحماد بن زيد وسعيد وابن عيينة قال القسطلاني في ارشاد
 السائر شرح صحيح البخاري قد ثبت عن ابي اسمعيل الحروري الملقب بشيخ الاسلام انه
 كتب هذا الحديث عن سبعة ائمة رجل من اصحاب يحيى بن سعيد انتهى لان

ذلك طرأ عليه اي عرض عليه من الحريران وهو العرض في وسط اسناده
 فانه لم يرو عنه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الا عمر ولحمير وعنه الاعلمية
 ولحمير وعنه الاحمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي ولحمير وعنه الايجي بن سعيد
 القطان ثم انتشر بعد ذلك فهو من الاحاد بالنسبة الى اوله مشهور بالنسبة
 الى اخره هذا ما ذكره النووي وغيره وذكر ابن مندة في جمعه لطرق هذا الحديث
 مراد عن رسول الله غير عمر سعد بن ابي وقاص علي بن ابي طالب ابو سعيد الخدري
 وعبد الله بن مسعود واثس وعواوية وابن عباس وابو هريرة وعباد بن الصامت
 وعتبة بن عبد السلمي وحلال بن سويد وعقبة بن عامر جابر بن عبد الله والوزد
 وعقبة بن مسلم وعتبة بن المنذر وعبد الله بن عمر ولا يبر مستل الا من حديث
 عمر وقد تابع يحيى بن سعيد والتيمي حلقمة ايضا علي بن ابي حمزة قرواني عن عمر غير

علقمة ابن عبد الله وجابر ابو حنيفة وعبد الله بن عامر بن ربيعة وذو الكلاع و
 عطاء بن ياسر ناسرة بن مكي وواصل بن عمر الجذامي ومحمد بن المنكدر ورواه عن
 علقمة غير القتيبي سعيد بن المسيب نافع مولى بن عمرو بن يحيى على روايته عن القتيبي
 محمد بن محمد ابو الحسن الليثي ودؤد بن الفرات ومحمد بن اسحق بن يسار وجراح
 بن ارمطة وعبد ربه بن قيس لانصار كما نقله القسطلاني وعلى كل تقدير يبلغ
 عدد روايته في الاول مبلغا احوال العادة توافقهم على الكذب كانت شارة من كذب
 فكيف يكون متواترا لصح حديث من كذب على متعمدا فليتبوء مقعده
 من النار نقله عن الصحابة الجوهري الفخري اى الجمع الكثير فقد اخرج
 البخاري بالفاظ مختلفة من حديث زبير بن عبد الله بن انس الى هريرة وقد اخرج ايضا
 من حديث المغيرة بن شعبه وهو في الحناظر ومن حديث داود بن ابي اسحق وهو
 في مناقب قرأه لكنه ليس بلفظ الوعيد بالنار صريحا وانفق مسلو معه
 على رواية حديث علي بن انس الى هريرة والمغيرة واخرجه ايضا من حديث
 ابي سعيد وحمزة ايضا في غير الصحيحين من حديث همام بن عوفان وابن مسعود
 وابن عمر وابن عباس وابي قتادة وجابر وزيد بن ارقم وورع باسانيد حسان من حديث طلحة
 بن عبد الله وسعيد بن زيد وابي عبد الله بن الجراح ومعاذ بن جبل وعقبة
 بن عامر وعمران بن حصين وسلمان الفارسي معاوية بن ابي سفيان ورافع بن خليل
 وطارق الاشجعي والسائب بن يزيد وخالد بن عمر قطعة والي اما نقله الى موسى
 الفافقي وعائشة وابي قرصانة فهو لا يثبوتون نفسا من الصحابة وورع ايضا
 عن نحو خمسين غيرهم باسانيد ضعيفة وعن نحو عشرين آخرين باسانيد ساقطة
 كذا ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري شرح صحيح البخاري ثم قال وقد اعتنى
 من الحفاظ بجمع طريقة قائل من وقعت على كلامه في ذلك على بن المديني

تبعه يعقوب بن شعبة فقال في هذا الحديث من عشر بن وجها من الصحابة
من البخاريين وغيرهم تعاروا اهل الحراب وابوبكر الزرار فقال كل منهما انه ورث
عن بخاريين صحابيا وجمع طرقه في ذلك الصواب محمد بن يحيى بن محمد فراد قليلا
وقال ابو القاسم بن منداه في الاكثر من ثمانين نفسا وقد خرجنا بعض النيسابور
فراد قليلا وجمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة الموصوعات نجاء وزيت التسعين
وبذلك جزم ابن دحية فقال ابو موسى المديني برويه عن مائة من الصحابة و
قد جمعها بعدة الحفاظان يوسف بن خليل وابو علي البكري وهما معا صان
فوق لكل منهما ما ليس عند الآخر فيحصل من مجموع ذلك كله في اية مائة
من الصحابة على ما فصلته من حسن وضعيت وسائط مع ان فيها ما هو مطلق
دم الكذب عليه من غير تقييده بهذا الوعيد الخاص انتهى كلامه ووقفت
الكلام في ذكر من خرج هذا الحديث في رسالتي الا اننا امر فوعة في اخبار الموصوف
فلتطالع فليل هم اربعون هذا مذكور في مسند الزرار وقيل هم

اثنان وستون حكاه ابن الصلاح عن بعض الحفاظ وذكره ابن الجوزي و
فيهم العشرة المشتهرة ولم ينزل العدد على التوالي في زدياد هذا منقول عن
الحافظ ابى بكر محمد بن احمد بن عبد الوهاب الاسفرانجي وبالغ حتى قال ليس في
الدنيا حديث اجتمع عليه العشرة غير ما انتهى قال ابن الجوزي ما وقفنا الى لان
على رواية عبد الرحمن بن عوف انتهى وفي شرح صحيح مسلم للنووي حكايا لمام
ابوبكر الصديق في شرح رسالة الشافعي ان هذا الحديث روي عن اكثر من ستين
صحابيا امرنا ما وى كرا ابو القاسم عبد الرحمن بن منداه عدد من مرواة فبلغ
ثمانين وسبعة وقال بعض الحفاظ لا يعرف حديث اجتمع على روايته العشرة المشتهرة
الا هذا واحد في اكثر من ستين صحابيا الا اننا في بعض هذه الاماكن

من الصحابة انتهى بآل الحافظين الذين هم العراقي في شرح الفقيه وانسب ابن الصلاح
 من تفسير هذا الحديث لهذا العدد وزيادته للعشرة منقوض بحديث المسح على الخفين فنهى
 ذكر ابدان اسم عبد الرحمن بن محمد بن اسحق بن مندرة في كتابه المستنصر انه رواه اكثر
 من ستين صحابيا ومنهم العشرة وروى عن الحسن انه قال حدثني سبعون من اصحاب
 رسول الله بالسحر على الخفين وجعل ابن عبد البر متواترا في هذا الحديث رفع اليدين
 قد عراه غير واحد منهم ان مندرة المذكور والحاكم الى عشرة وجعل ذلك من خصوصيات
 انه انتهى في الكشف الحثيث عن من روى بوضع الحديث للحافظ برهان الدين الحلي
 قال شيخنا الحافظ العراقي القول بانه روى هذا الحديث مائتان من الصحابة استعمل
 وقوعه وذكر شيخنا ايضا الصحابة الذين مروا على حروف الجمع في كتاب النكت على
 ابن الصلاح في ما قرأه عليه قل نحو كرامة خمسة وسبعون يشرح من نحو عشرين اتفق
 الشيخان على حديث اربعة منهم ثم قال شيخنا ولا يمكن التواتر في شيء من طرق
 الحديث لانه متعدد وجود ذلك في الطرفين والوسط بل بعض طرقه الصحيحة لا يروى
 افراد من بعض رواها وقد زاد بعضهم في ذلك ثم انه حتى جاوز المائة لكنه ليس بشيء
 وانما هي احاديث في مطلق الكذب كحديث من حدث عني بحديث يري انه
 كذب فهو احد الكاذبين ونحو ذلك انتهى كلام الحلي **اقول** هذا مؤيد لما
 ذكرناه سابقا ان من قال بوجود التواتر اراد به المتواتر المعنوي وبه ظهر ما في كلام الحافظ
 ابن حجر حيث قال في فتح الباري لاجل كثرة طرق هذا الحديث اطلق جماعة انه متواتر
 وتارة فيه بعض مشايخنا فقال ان شرط التواتر استواء طرفيه ما بين ما في لكثرة
 وليست موجودة في كل طريق واوجب بان الماد بالاطلاق كونه متواترا من اربعة الجوز
 عن المجمع من ابتداء الى انتهائه في كل عصر وهذا كاف في افادة العلوة ايضا
 فطريق انسب حداه اندر عنه العدد الكثير وتواترت عنهم تفسر حديث علي رواه

سنة من مشايير الداعين وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمر
 وابن نوفل فلو قيل في كل واحد منهما أنه متواتر عن صحابته لكان صحيحاً فإن إجماع
 المعين لا يشترط في التواتر بل في إحداهما العلم كما قرره في نكت علوم الحديث وفي شرح
 الخبئة الفكرة وثبت هناك إجماع من ادعى أن مثال التواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث
 وإن اعتلته كثرة منها حديث من نبى لله سبحانه والمسيح على الخفين ورفع اليدين
 والتفاعة والحوض وروى عنه في الأخرى وغير ذلك انتهى كلامه فإن العلم الذي
 لا بد منه في المتواتر هو العلم الصريح لا مطلق العلم وحصول العلم الصريح
 من طريق هذا الحديث ممنوع فما ذكره في شرح الخبئة من الاستدلال على
 وجود المتواتر بوجوه كثيرة ضعیف جداً اتفق من كتب عليه فافهموه واستقيم
 قول الأحكام ما لم يثبت له التواتر وهذا هو حله الاصطلاحي وأما في اللغة
 فهو ما يرويه الواحد وحده أنه يجب العمل به والحريكن مخالفاً للكتاب السنة
 فلا يجب العلم بوجوه الشبهة في طريقته وقال القاساني والمرافضة وأحمد بن
 حنبل على ما حكى عنه أنه لا يجب العلم والعمل كليهما لقوله تعالى ولا تقف لليس
 لك به علم وقوله تعالى أن يتبعين إلا الظن فإنه يدل على استلزام العمل العلم فتى
 انتهى العلم بجبر الواحد انتهى العمل أيضاً لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء المزموم
 أيضاً ومنه من حكى ذلك فقال جبر الواحد يوجب العمل والعلم كليهما احتجاً بما
 بوجوب المزموم على وجوب اللازم والصحيح المختار عند الجمهور هو الأول لا يوجب
 العمل دون العلم أما عدم كونه موجياً للعلم فظاهر لوجوه الشبهة فيه وأما
 إيجابه العمل بما للكتاب السنة والجماع والقياس أما الكتاب فقوله تعالى فلو
 نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا
 إليهم لعلهم يحذرون بناء على أن ضمير ليتفقهوا ولينذروا ورجعوا إلى

الطائفة صمدية البر والعلو والاحسان بالفرقة كما هي تخلص من كل فرقة من السليمان
طائفة من بني قيس لم يبق فيها في الدين بالمخضوع عند العلم في فائق العالم وليزود
قومهم الباقية في البين لاجل قريب المعاش ورأفة الاهل بالاموال اذا
راجعت تلك الطائفة الى تلك الفرقة فانه تعالى اوجب الانذار على الطائفة و
القبول على الفرقة اذا غاية الانذار لا القبول والفرقة اسم للثلاثة فصاعدا
فالطائفة اثنان او واحد فعلم ان خبر الاثنين والواحد يوجب العمل وايضا قوله
تعالى واذا احسانه ميثاق الذين اتوا الكتاب لتبينته للناس ولا تكمونه يدل
على ذلك لانه اوجب على كل من ادعى العلم به للناس ولا فائدة في البيات
الا القبول ولو تتبع كلام الحق سبحانه وتعالى لوجدت كثيرا من الايات دالة
على ايجاب خبر الواحد العمل واما السنة فكثير منها يدل على ذلك منها ما روي
انه لما نزل الامر بالقول الى الكعبة من البيت المقدس في المصلحة من رجل عنده
اليوم الثاني على حل قباء وهم كوع في صدقة النجف فاجبرهم انه قد نزل على رسول الله
صلى الله عليه وعلى آله وسلم الليلة قرآن وحولت القبلة الى الكعبة فاستداروا
كما هم وقبوا خبر الواحد رواه البخاري ومسلم وابوداود والنسائي وابو نعيم
في حلية الاولياء وغيرهم ومنها انه عليه الصلوة والسلام قبل خبر بركة في حله
انه صدقة حيث قال لك صدقة ولنا هدية رواه البخاري ومسلم كذا قيل
وكبه نظر لان غاية ما يثبت من هاتين الرأيتين قبول خبر الواحد لا وجوب
الدليل به والمطلوب هذا لا ذاك فالحسن الاستدلال بانه عليه الصلوة والسلام
بعث رحمة الكلي بالكتاب الى قيس الرزم فلو كان خبر الواحد موجب للقبول
والعمل لما كان في بعث الواحد فائدة وكذلك كان عليه الصلوة والسلام يبعث
افراد الصحابة الى الافاق لتبليغ الاحكام والايجاب على الانام فان قيل هذا

اخبار الاحاد فكيف يثبت به كونه خبر الواحد حجة قلنا نقاصيل ذلك وان كانت
 احاد الا ان جملة ما بلغت حد التواتر وتلقته الامة بالقبول فتكفي في معرض
 الاستدلال واما الاجماع فهو انه نقل عن الصحابة ومن بعدهم الاستدلال بخبر
 الاحاد واعتقادهم بوجوب العمل به في وقائع لا تحصى في شاع ذلك في ما بينهم
 فصار كالقول الصريح منهم واما القياس فهو ان التواتر والمشهور لا يوجد
 في كل جادة فلور خبر الواحد لتعطلت الاحكام وتعلق تفتت من ههنا
 بطلان ما ذهب اليه البعض من قبول خبر الاثنين دون الواحد استدلالا بانه
 عليه الصلوة والسلام لم يقبل خبر ذي اليمين في باب السهو حتى سأل عنه
 ابا بكر وعمر على ما هو مروي في كتب الصحاح ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال
 فان خبر ذي اليمين كان في ما عدا ما يلزم وغيره من اجلاء الصحابة كان
 بالثقة كين فلما لم يخبره احد من الصحابة الا ذو اليمين خطر فخطر انه
 لعله غلط فيه فلذلك سأل عنه ابا بكر وعمر الا ان خبر الواحد لا يقبل ههنا
 تنبيهات شريفة تنشيط بسمها الاذان وتفسيرها بالاطلاع عليها الاذان الاول
 قوله خبر الواحد من حجب العمل بمضاه اذا كان دالا على الوجوب ولو كان دالا
 لا مطلقا فلا يرد الخبر الدال على المنادى لعدم دلالة على الوجوب لا المنسوخ
 لتحقيق المنافع او المراد بكونه يحجب العمل به من شأنه ان يحجب العمل به والدال على المنادى
 والمنسوخ كذلك اذا كانا مقبولين كذا ذكره الفاضل السبكي والتنبيه الثاني
 خبر الواحد قد يترجم كذبه ويغلب على ظن العالم المتبحر باحوال الحديث ذلك
 لثبوت كذب ناقله وهو المردود في طريقه وقد يترجم صدق الخبر بان يثبت
 صدقه وهو المقبول فيوجد به وقد لا يترجم صدقه ولا كذبه بان يكون المراد
 مجهول الحال ومستور العادة فنتحقق فيكون في حكم المردود ما لم يظهر

ما لا يشك

ما لا يشك

قمرية تلحقه بأحد القسمين والتبعية الثالثة لا يتوقف قبول الخبر الواحد بعد ثبوت صدق ناقله وسلامته عن العلة القادرة في القبول على ما ذكره واسترطاحي إلى أحد أمور أربعة إما وجع خبر آخر أو موافقة الظاهر له أو انتشاره بين الصحابة أو عمل بعض الصحابة بوجوبه وراد في خبر يثبت به امر متعلق بالزنى أن يرويه امرئته من العدل اعتبارا بالشهادة والعصم عدم اشتراط ذلك لما مر من ذلك لا يشترط الذكورة فتقبل رواية النساء من رأى روايات أزواج رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وغيرهن لم يشك في ذلك ولا البصر فتقبل رواية الأعمى كرواية ابن أم مكتوم رضي الله تعالى عنه ولا عدم القرابة فيقبل للوالد والولد بخلاف الشراقة فإنها لا تقبل ولا عدم العداوة فيقبل للعد وما على العدل ولا لاكثر من الرواية فتقبل رواية قليل الرواية كما في بكر رضي الله تعالى عنه من الصحابة وإمامنا الأعظم من الأئمة بل تقبل رواية من روى حديثا واحدا وهم كثيرون في الصحابة كما ذكره إمامنا صاحب الروايات أيضا منهم وسبع الترمذي وجماعة فقالوا المرء واحد الحديث إلا أن وليس كذلك كما أنه عليه السلام ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب وقال في الأصابة في أحوال الصحابة وجدت له سبعة أحاديث حممتها في خبر فلا تنقل وكذلك لا يشترط كون الراوي معروف النسب لا العلم بالحق أو بالعربية كما ذكره ابن الحاجب في مختصره وجماعة من أصحابنا وهل يشترط كون خبر الواحد موافقا للقياس الذي ذكره المتأخرون من أصحابنا هو أنه يشترط خلاف ذلك إذا كان الراوي غير فقيه كانس وسلمان وبلال ووجهه بان ضبط حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عظيم وكان النقل بالمعنى مستفيضاً في ما بينهم والنقل لما كان غير فقيه لا يؤمن من أن ينقله بحيث يفوته بعض المراد فتدخل

المشبهة فيه والقياس ينحصر عنها فيحتاج في مثله فيترك الحديث لئلا يسند باب
 الراي المفتوح بقوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار ومثله حديث المصراة اسم
 مفعول من التصرية وهي جمع اللابن في الضرع بالشد وتراكب الحلب ليتجمل المشتري
 انها كثيرة اللابن فيعتر باشتراؤه وهو ما روى البخاري وغيره عن ابي هريرة رضي الله
 تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا تصروا الا بل والغنم
 فمن ابتاعها بعد ذلك فليس بخير النظرين بعد ان يحلها ان مرضها ما مسكها وان سخطها
 سردها وصاعها من تمر فنه في الحديث مخالفت للقياس الصحيح فان تقدير ضمان العدة
 بالمثل ان كان مثليا وبالقيمة ان كان من ذوات الفيرة والخنازير عدم اشتراط ذلك
 قال القاضى عضد الدين الشافعى في منزه مختصر ابن الحاجب من شروط قبول
 الخبر الواحد كونه موافقا للقياس باعتبار ابو حنيفة والحق خلافه لان الاعتقاد
 على خبره والراوى عدل فالظاهر صدقه انتهى وفي شرح انار لابن مالك اعلوا ان
 اشتراط فقه الراي لتقدير الخبر على القياس مذهب عيسى بن ابان واختاره
 القاضى ابو زيد الدبوسى وخرج عليه حديث المصراة وقابله اكثر المتأخرين من
 اصحابنا واما عند الكرخى ومن تبعه من اصحابنا فليس فقه الراي شرطا للتقدم
 بل خبر كل عدل مقدم على القياس اذا لم يكن مخالفا للكتاب السنن المشهورة
 لان تفسير الراوى بعد ما ثبت كونه عادلا امر موهوم والظاهر انه يروى كما سمع
 ولو غير يغير على وجه لا يتغير به المعنى واليه مال اكثر العلماء ولهذا قيل عمن
 حديث سهل بن مالك في الجنتين وقضى به وهو لو يكن فقيها وان كان مخالفا للقياس
 لان الجنتين ان كان حيا وجبت الدية وان كان ميتا لا يجب عليه شئ واجابوا عن
 حديث المصراة بانه انما لم يعمل به لما افقه الكتاب هو قوله تعالى فاعتبروا عليه
 بسئل ما اعتدى عليكم وقد يمنع كون ابي هريرة غير فقيه لانه كان يفتى في

زمان الصحابة وما كان يشتكى في ذلك الزمان الا الفقيه المجتهد انتهى تحريه في
 خبر الواحد الذي لا يكون مشهورا واما ما يكون مشهورا فلا يشترط فيه شيء من ذلك
 بالاتفاق بل يقبل مطلقا وتحتج به الزيادة على الكتاب كما ذكره في مسألة مسر الخمين
 وهو مستفيض وغيره **اعلم** ان خبر الواحد القابل للتشريع ينقسم الى ثلثة
 اقسام الاول المشهور وهو ما تكون له طرق محصورة باكثر من اثنين اي ثلثة او
 اكثر يسمى بذلك لوضوحه وهو المستفيض عند جماعة من الاصوليين يسمى بذلك
 لاكتشاره من فاضل الماء فيفيض ايضا اذا سال ومنهم من فرق بينهما بان المستفيض
 ما يكون انحصار كثره طرقه سواء في الابتداء والانتداء والوسط والمشهد اعسر
 من ذلك تحديث انما الاعمال بالنيات لا يكون مشهورا ولا مستفيض لا بتحديث
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلوه عمر عنه علقمة وعنه النبي محمد بن
 ابن سعيد نورا انتشر بعد ذلك فلم تستوا زمنا في اخذها من الطرق الكثيرة فان
 قلت قد وردت هذه متابعات كما جعرا الحافظ ابن مندة قلت المتابعات
 كلها ضعيفة لا يقتر بها ولو يصح هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه
 وعلى آله وسلوه الا من رواية عمر ولا عنه الا من رواية علقمة ولا عنه الا من
 رواية محمد بن ابراهيم التيمي ولا عنه الا من رواية يحيى بن سعيد كذا قال الحاكم
 وبجرم الحافظ ابن حجر ومنهم من فرق بين المستفيض والمشهور بان المستفيض
 ما نقلته الامة بالقبول بدون اعتبار عدد ذلك قال القفال انه والمتواتر
 بمعنى واحد والقسم الثاني الخزير وهو ان يرويه اثنان او ثلثة كذا ذكره ابن مندة
 وقرره ابن الصلاح والنووي فعلى هذا يكون بين المشهور وبينه عموم وخصوص
 وعرفه ابن حجر بما لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين ويرد عليه انه يتوهم منه
 ان اثنينية المروى عنه شرط وليس كذلك فلو قال اقل من اثنين عن اثنين

اثنين لم يرد ذلك ولا صواب ان يرد بما يرويه اثنان في بعض الطريق مثلا يصدق على
 السواقر والمشهور ويكون بينه وبين المشهور بيان لان المشهور ماله طرق محصورة فوق
 اثنين فان وجدت رواية اثنين في بعض الطريق لا يكون مشهورا بل يكون غريبا
 القسم الثالث الخريب هو ما ينفرد بروايته شخص واحد في اي موضع وقع الاقر به من
 مواضع السند وان كان واحدا وتقسيم الى الخريب المطلق والخريب النسبي وسياق تقرهما
 وليصلح هذا المبدأ الاول ان منه من زعم ان كون الحديث غريبا شرط
 للصحة قال له رئيس المخرجة ابو علي الجبائي لا يصح ان ذلك ليس بشرط للصحة عند
 اسباب الصحة فان الصحيح ما وجد له اسناد صحيح وان كان واحدا على الصحيح وقال الحاكم في
 كتابه علوم الحديث محرفا للصحيح الصحيح الذي يرويه الصحابي المأثور عنه اسم
 الجملة بان يكون له راويان فترتبه اوله اصل الحديث الى رفقنا كاشه لاهل الشريعة
 قال ابن حجر هذا الكلام يوصى الى كون الغريب شرط للصحة انتهى وانما قال يوصى لان
 الكلام الحاكم محلا لآخر ايضا وقوله ان ضمير قول الحاكم ان يكون له راويان لا يشلوا ما
 ان يرجع الى الصحابي والى الحديث فان كان راجعا الى الحديث فلا يجوز اما ان يكون متعلق
 بقوله راويان لفظ من النبي عليه الصلوة والسلام او من الصحابي فان كان الضمير
 راجعا الى الحديث ويكون المتعلق الحديث لفظ من النبي عليه الصلوة والسلام
 حتى يكون المعنى هو الذي يرويه الصحابي مع ان يكون لذلك الحديث راويان
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسائر علي ان يكون البناء بمعنى منع نحر
 ليقسم منه انه لا بد من وجود الراويين في الطبقة الاولى وتوخذ ان تنفيذ الطبقة
 الباقية من قوله فترتبه اوله اصل الحديث الا واما ان جعل الضمير راجعا الى الحديث
 ويكون المتعلق الحديث لفظ من الصحابة حتى يكون المعنى هو الذي يرويه الصحابي
 مع ان يكون لذلك الحديث راويان عن الصحابي او جعل الضمير للصحابي و

یمن من قوله بان يكون نبيا فالله والنجاة لا يقع حرج تعدد الراوى في الطبقة الاولى
وكذا في الطبقات الباقية على الاخير الامر الثاني ذكر القاضى ابو بكر بن الفرس
ان كون الحديث عزيزا شرط البخارى حيث قال اما بنى البخارى كتابه على حديث يرويه
اكثر من واحد انتهى وقال هو في شرح الموطا كان مذهب الشيخين ان الحديث
لا يثبت حتى يرويه اثنان وهو من ذهب باطل بل رواية الواحد عن الواحد صحيح
انتمى ويروى عليه بوجهين الاول ما ذكره ابن جبان في اوائل صحيحه بقى العجب
منه كيف يدعى على الشيخين ذلك ثم يزعمونه باطل فليت شعري من اين علم
انما شرط ذلك فان كان مقولا فليبينه وان كان عرفا فلا استقرار فقد وهم
في ذلك انتهى قال الفاضل المسندى في شرح شرح النخبة اتوا على تقدير تسليم انه
ليس في الصحيحين من حديث الا كما ذكره من اين عرف انه لا يثبت حديث عند
بدون الشرط المذكور فان التزامها بشرط في الصحيحين لمزيد الصحة لا يوجب عدم
غيب الحديث بدونه عندنا انتهى والثاني ان حديثنا لا يعمل بالنياد
المعنى في الصحيحين حديث فرد لم يروى عن عمر الا علقمة فبطل الشرط المذكور لاجاب
عنه القاضى بنفسه بقوله قد خطب عمر على المنبر بحجة الصحابة فلو لا انه عرف
لا نكرو ولا تعقب بانه لا يلزم من سكوتهم ان يكونوا سمعوا من غيره فبيان هذا لوسم
في عمر منع في تفرع علقمة عنه ثم تفرد محمد عن علقمة ثم تفرع يحيى عنه كذا قال
ابن حجر في شرح النخبة قال تليذه السخاوى حاصل السؤال انه لم يرو عنه
الا واحد وحاصل الجواب الذي ذكره القاضى انه قد رواه عمرو وغيره عن
فلا يحسن هذا الجواب للسؤال بوجه انتهى وقال على القارى في شرح شيوخه
قلت قد يوجه بان خطبة عمر ما كانت خالية عن حضور التابعين فبالنسبة لهم
التابعين بل الى الصحابي الذي لم يسمع من رسول الله يخرج علقمة عن التفرع وبالله

الى الصحابة الذين سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على تقدير ما أخرجه غيره من غير
 المتفرد ولعله خارج هو لقب له اما ما سمي في غير ذلك من اكاره هو تضييق بالقدرة هذا ما اخطر البال
 انتهى ونسبته الفاضل السدي اما اوله فبان رجاء خطاب عمر لم يقوله اما مستعمله وعنه
 بلا مستعمل لا يفتح فان المتفرد في الخبر رواية الاثنين لا احتمال الاثنين في اماننا ثانيا بانه سماع
 التابعي انما يخرج عن علقته عن المتفرد لو اخبر ذلك التابعي سماعه وخبره نقل علقته سماع النزيل لا يخرج
 عن المتفرد ولا لكان قول الراوي حدثنا واخبرنا عن جالحديث من التفرّد لانه على الاشتراك
 يتوهم الجواب عن الاعتراض الاول من قبل القاضي بان مراده ان شرط البخاري
 الاثني عشر حقيقة او حكما او تلقى من سمع من غير خطبته بالقبول وعدم الاعتراض عليه
 وان لم يثبت السماع حقيقة لكنه يجعل في حكمه فان الفرض من انضمام عدل الى عدل
 الفخر عن السهمي النسيان انتهى وقد يرد على القاضي بان خبر حديث المذكور في صحيح البخاري
 ايضا هو كتمان خفيقتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحانه الله ومجده سبحانه
 الله العظيم فان اباهم برة تفرد به عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تفرد به
 عنه الوزير عة وتفرد به عنه عمارة بن القفاق وتفرد به عنه محمد بن الفضيل عنه
 انشأ الامور الثالث ادعى ابن حبان نقيض دعوى القاضي فقال ان رواية اثنين
 عن اثنين الى ان ينتهي اسناد الحديث لا توجد اصلا قال ابن حجر قلت ان المراد ان رواية
 اثنين فقط عن اثنين فقط لا تتجدا صلا فيمكن ان يسلموا وما عبور في الخبر التي حذرناها
 تصحح لا بان يرويه اثنان من اثنين عن اقل من اثنين ومثاله ما رواه الشيخان من ان
 انس والنخعي عن حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لا
 يروى احدكم حتى اكون احب اليه من والد له ولد له الحديث ورواه عنهما قتادة وعنه
 ابن صهيب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد عن عبد العزيز اسمعيل بن علية وعبد الواد
 في الاصل عن كل منهما جماعة انتهى قال ابن الكوزي اي العلامة ابو الفرج عبد

ابن علي بن الجولي البغدادي المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسة مائة حصر الاحاديث في
 عن امكانه فضلا عن فعلية غير ان جماعة بالتوا في تتبعها وحصرها قال
 الامام احمد بن محمد بن حنبل حصر سبع مائة الف وكسر وخمسون ان لو قال
 اي الامام احمد قد جمعت في المسند احاديث انتخبها من اكثر من سبع مائة
 الف وخمسين الفا فما اختلفت فيه فارجهوا اليه وما لم يجدوا فيه
 فليس بحجة هذا القول من الامام احمد مني على تتبعه واستقرائه وفوق كل ذي علم
 عليم فاندفع ما اورد عليه من ان الظاهر ان هذا القول موضوع على عهد لابي عبد الله
 من الاحاديث ما لا توجد في مسنده مع الاجماع في حصرها والمراد بهذا الاحاديث
 سبع مائة وكسر الطرف لا المتون عبارة ابن الجولي في بعض رسائله فكذلك احاديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدا مكانه غير ان جماعة من ادعي العلم بالتوا في تتبعها
 وحصرها ما يمكنه فاخذ كل منهم عن وجه واحد ثنا عن ابي عبد الله انه قال كنت
 عند اسحق بن ابراهيم بنيسابور فقال رجل من اهل السراق سمعت احمد بن حنبل يقول
 حصر الحديث سبعمائة الف وكسر وهذا الشقي يعني ابا زرعة قد حفظ سبعمائة الف حديث
 وحدثنا عن حنبل بن اسحق قال حصرنا احمد بن حنبل انا وصالح وعبد الله وقرأ علينا
 المسند وما سمع منه غير ما قال لنا هذا كتاب جمعه وانتخبه من اكثر من سبع مائة
 الف وخمسين الفا فما اختلف المسلمون من الحديث فليرجعوا اليه فان رجلا لا يميز
 ولا فليس بحجة وحدثنا عن الحسن بن اسحق بن الربيع قال قيل لابي عبد الله احمد بن حنبل وانا
 اسمعكم كيفي الرجل من الحديث ايكفيه الف قال لا قال فماذا الف قال لا قال فكم
 الف قال لا قال فاربعمائة الف قال لا قال فخمسمائة الف قال ارجمو وتروى عن يحيى
 ابن معين مثل هذا وروى عن احمد بن العباس قال سألت احمد بن حنبل عن الرجل يكون
 معه مائة الف حديث هل يقال له صاحب حديث قال لا قلت وعند ما سألت الف حديثا

قال لا قلت ثلثة مائة فقال بيدك هكذا يقللها أو نقل عن محمد بن اسمعيل البخاري انه قال
صنف كتابي الصحيح ثمان مائة وستة وخمسة من ثمان مائة الف حديث ورجلته حجة في
ما بين وبين الله تعالى فان قيل كل ما يحوي مسندا احد في ما يقال اربعون الف حديث
منها عشرة الف مكررة فكيف يقول احمد بن محمد بن احمد بن سبعة مائة الف ونحوها الف او
مسند ولا يبلغ خمسين الفا فنقول ما لم يحيد وافية فليس بحجة فان سبعة مائة الف
فالحجاب ان المراد بهذا العدد الطريق لا المتون انتهى كلامه المقصود من هذا الخبر عن
المقدمة شرح في المقاصد وهو جمع مقصود معنى المقصود اعلو ان متن الحديث
نفسه لا يدخل في الاعتبار اى في البحث عن احواله عند علماء هذا الفن الا نادرا
بل يكتب الحديث صفة من القوة والضعف بين يمين فيبحث في هذا
الفن عن الحديث من حيث اكتسابه صفة من القوة او الضعف او الدرجة للتوسط
فذلك اما بحسب وصادق الرواية بالضم جمع الراوى من العدالة والضبط
والحفظ وخلافها وبين ذلك في هذه الارضات التي هي العدالة والضبط والحفظ
ما يعطى قوة في الحرب وتتفاوت درجات الحديث بحسب درجاتها فراهية الافق
والاضبط تكون اقوى من رواية من هو دون ذلك لان الصفات تقوم مقام الذوات
فقوة الصفة تكون مقدمة للحديث وضعفه ما يكون مضطرا له ومن قرى الحديثين
يرجح الحديث بحسب حال الراوى مثاله في ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وعلى
آله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ورواية يزيد بن الاصم انه تزوجها وهو حلال قالوا
اخذ برواية يزيد وذهب الى انه لا يجوز النكاح حاله الاحرام وقال ابو حنيفة واصحابه
لما تارضت الروايتان احتجوا الى الترجيح وتماهرا ابن عباس احفظ واصبغ من
زيد فاخذ بروايته احسن واولى او بحسب الاسناد من الاتصال و
الانقطاع والارسال والاضطراب ونحوها من النكارة والشد وذو غير

وعلى هذا أي بناء على انساب الحديث صفة من الصعوبة والفتنة أما بحسب الوصف
 المأدود أو بحسب حال السناد فيقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف هذا إلى ما
 للتقسيم الحديث إذا نظر إلى المتن يعني ان انقسام هذه الأقسام إنما هو من حيث الحديث
 وأما إذا نظر إلى وصف الرواة ففصيل في تفسير الرواية باعتبار صفاته فهو
 ثقة عدل ضابط هذه من الفاظ التقدير ثم بعد ذلك عند الحديث الوصف بأهل
 المباشرة أو غير بائع كارتق الناس وأهبط الناس واليه المنتهى في الثبوت وحل يلحق به
 قول الشافعي في ابن مهدي لا يعرف له نظير في الدنيا زود فيه الفاضل السند والنظر
 نحو قوله ما يليه كقولهم فلان لا يسأل عنه ونحو ذلك ثم ما تأكد بصفة من الصفات
 الدالة على المتقرب كصفة ثقة وثبت ثبت قال النجاشي وأكثر ما وقفنا عليه من قول
 ابن عيينة حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة إلى ان قاله تسع مرات وكانه سكت لا يظن
 نفسه انتهى ويدخل في هذه المرتبة قول ابن سعد في شعبة ثقة ما هو ثابت بحجة
 صاحب حديث ومن هذا القبيل قولهم عدل ضابط على ما عدا الحافظ ابن
 حجر وتوالت في ذلك بأنه ليس في هذا اللفظ ما يزيد على الثقة تأدولي ادخاله
 في المرتبة الثالثة وهي ما انفرد فيه بصيغة واحدة تدل على المتقرب كصفة او ثبت او كان
 معصوم او حجة او امام او ضابط او حافظ اذا اتصل ذلك مع العدالة فان مجرد
 الوصف بواحد من الضبط غير كاف في الاحتجاج بحديثه والظاهر ان مجرد الوصف
 بالاعتقان مثل الموصف يجرّد الضبط فانهما متقاربان وتصحيح ابن حاتم لا يغيره فانه
 قال اذا قيل للواحد انه ثقة او متقرب ثبت فهو ممن يحتج بحديثه انتهى حيث امرت
 المنهون بالثبوت بدون او الفاصلة ثم ان الحجة والثقة وان كان كل واحد منهما
 معدودا في هذه المرتبة ولكن الحجة اقوى من الثقة ولهذا قال عثمان بن ابي شيبة
 في احمد بن عبد الله بن بونس ثقة وليس حجة فهو لهو ليس به باس او لا باس به

عند غير ان معين والى خبر الماشق في ان الذمة ولا باس به عند ما اقتساوا بالبحر
على التناوت بينهما ومن هذا المرتبة قوا من صدوق او دأبون او شيا من الخلق اقوما
اشعر بالقراب من التجريح وطول دناؤا كثيرا ليس بمعيين ان الصواب او شيعه او يرو
حديثه او يفتي او شيعه وسدوا وروى الناس عنهما وصالح الحديث او مكتب حديثه او
مقاربا ينديت بكسر الراء ونقطة او وحى يلبا وصدق ان شاء الله او امر به ان لا باس
به ونحوه في ثلث عشرة مراتب للتدليل ذكرها الشاوي في تنوير الاحكام لثبوتها وكفى
استاذة في النسخة على حكم الاول والثالثة والسادسة ومنه حرم جعل الثانية اولى فعند
خمس والذبحى اريد كرم في مقدمة غير انه الاوليين بل جعل الثالثة اولى وتبعها
العراق في الثانية فعند ما المراتب الاربعة كرم في هذه المراتب الست هو لا يختار
بالاربعة الاول تطعا واما التي بعد ما فلا يجزى باحد من احكامها كون الفاظها لا تشعرا
بعد الضبط بل يكتب حديثه ويختبر حاله اصل من رواية غيره وكذا ذكره ابن الصلاح
وقال الذبحى ان قولهم حديث صحيح واما وثقة ومتفق من عبارات التدليل التي
لا نزاع فيها واما صدوق ومالعة يعني من اهل المرتبتين الاخيرتين فيختلف فيها
بين الحفاظ هل هي توثيق او تليين وبكل حال هي مستحصدة من كمال سيرة التوثيق
ومرطقة عن رتبة التجريح انتهى او غير ثقة او متهم او مجهول او كذب
بالفتح على وزن فعول او نحو ذلك في هذه من الفاظ البحر وذكر ابن حجر في شرح
النخبة لثلاث مراتب اساسها الوصف بما دل على المبالغة كالكذب الناس ثور جال
او كذاب قاسم لها لين وسيى الحفظ او في ادنى مقال ونحوه وجعل العراق في الثانية
مراتب البحر خمسة فجعل المرتبتين الاوليين مرتبة واحدة وذكر ابن ربيعة اخرى والذي
ذكره الشاوي هو ان مراتب الست الاولى ما يدل على المبالغة كالكذب الناس او اليه
المنتهى في الكذب او هو دكن الكذب او منعه او معدله او نحو ذلك في الثانية

ما هو من ذلك كالدجال والكذاب والوضاع فافهم وان اشتهت على المبالغة لكنها دون
 الاولى وكذا يضع ويكذب الثالثة ما يلزمها كقولهم فلان سير الحديث وهو اوصى من
 الاوليين كما قال الذهبي لان سراقته الحديث هي ان يكون حديث يحدث بحديث
 فيجئ السارق ويدعي انه سمعه ايضا منه او يكون الحديث عرف براوي شفيقه لراو
 غيره ولا شك انه اوصى من الكذب والوضاع ومنه قولهم فلان متهم بالكذب
 والوضاع او ساقط او هالك او ذاهب الحديث او متروك الحديث او تركوه او لا يعتبر
 به او لا يثبت بحديثه او ليس بالثقة او غير ثقة ونحو ذلك الرابعة ما يلزمها كقولهم
 فلان مرد حديثه او مردود الحديث او ضعيف جدا او لا يوثقهم قد مر حواه او مطر وسر
 الحديث او مطر وسر او لا يكتب حديثه او لا يحتل كتابه حديثه او لا يحتل الرواية عنه ومنه
 قولهم ليس بشيء او لا شيء ونحوه عند الجمهور وقال ابن النضر ان ابن معين اذا
 قال في الراوي ليس بشيء فانها يريد به انه لغيره وحديثا كثيرا الخامسة ما دونها
 وهي فلان لا يجزئ به او ضعيف او مضطرب الحديث اوله ما ينكر اوله ما كبر او منكرو
 الحديث او ضعيف السادسة وهي اسهلها قولهم حريه مقال او ادان مقال او
 ضعف او ينكر مرة ويعرف اخرها اوليس بذلك اوليس بالقوى اوليس بالمتين اوليس
 بحجة اوليس بجدة اوليس بامون اوليس بثقة اوليس بالمرضى اوليس بجدونه اوليس
 بالحافظ او غير او تنق منه او فيه شيء او فيه محالة او لا درى ما هو وضعف او فيه
 ضعف او سقى الحفظ اولين الحديث او فيه لين عند غير الدار قطنى فانه قال اذا
 قلت لين لا يكون ساقطاً متروكاً الاعتبار ولكن محجراً عما ينبغي لا يسطر به عن العدل
 ومنه قولهم تكلموا فيه او سكتوا عنه او فيه نظر عند غير البخاري واما عندنا فنهج
 داخلان في المرتبة الرابعة كذا قيل وقال الذهبي في سير اعلام النبلاء قال ابن المنبر
 سمعت البخاري يقول ارجمون القى الله ولا يحاسبني على ان اغتبت احداً فقلت

صديق رحمه الله ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل على وجهه في الكلام على الناس
بإتصافه بإيضا من خوفه إن أكثر ما يفسد المنكر الحديث سكتوا عنه وفيه نظر وشوهدنا
المنهي وذكر السخاوي في شرحه أن الأئمة في الملل تبوا الأربعة من هذا الموضع
أن لا يخرجوا أحدا من حديث أهلها ولا يستشهد به ولا يقتبس به وفي المرتبة الثانية
أن يخرج حديث أهلها للاعتبار وقال أيضا بعد أن ذكر منكر الحديث من المرتبة الثالثة
لكن قال البخاري كل من قلت فيه منكر الحديث لا يخرج به ولا يحل الرواية عنه وضعيف
يشترط المشي عليه حيث قال في التبعة فتقول الحديثين متروك أو ساقط أو فاحش أو غلط
أو منكر الحديث أو من قولهم ضعيف أو ليس بالقوي أو فيه مقال ولكن بسا عدا
كوفيا من التي بعد ما قول الشيخ الطراقي في منكر الحديث الكبر للاصالة كثيرا ما يطلعون
للمنكر على المروى لكونه مروي حديثا واحدا أو نحوه أو قال الذهبي ترجمته عبد الله بن معاوية الزبيري
في الميزان قوله منكر الحديث لا يفتون أن كل ما رواه منكر الحديث أو منكر الحديث أو بعض ذلك
مننا كبر فهو منكر الحديث انتهى كلامه نقل السخاوي أيضا عن شرح الأمام ابن دقيق العيد فوهم مروي
مننا كبر لا يقتضي مجرأ ترك روايته حتى تكثر للمناكير روايته وتنتهي إلى أن يقال منكر الحديث لأن
منكر الحديث وصف في الرجل يتيقن به ترك حديثه انتهى ونقل الفاضل السدي عن تزيده
الشرعية في الأحاديث الموضوعة حديث من اعتد في داره ديك أبيض لم يقربه الشيطان و
سبحم قال ابن الجوزي أنه موضوع وتعب ابن الحافظ ابن حجر قال لا وجه حكمه بالوضع فإن
ابن سعد والدا علي بن المديني من رواته ضعيفان لكن لا يبلغ أمرهما إلى الوضع وعبد
ابن صالح من رواه صدوق إلا أن في حديثه مناكير قلت وقال الذهبي في الميزان مروي
عنه البخاري في الصحيح على الصحيح إلا أنه يقول فصح ثنا عبد الله ولا ينسب وشوهدنا في
كلامه تفرد السدي ومما يؤيد ما ذكرنا أن منكر الحديث مناكير وليس باليسع مقتضيا
لترك روايته إن الوهم والنكارة متشابهان في كونهما من أسباب الترك وإن كان الوهم

من النكارة؛ وكان قولنا له متالين يدل على وقوع الاحاديث للنكارة منه كذلك
 حالنا لادغام بدل على وقوع الادغام ولا دلالة للفظين على الاعتبار بينهما كما في
 الوهم فلو كان الاول من انما الحسرح لكان الثاني ايضا كذلك مع انه قال ابن جرير في
 التذييل لادغام في مثل جاد بن ابي سليمان له مثله من لو مختلف احدا منه من ينفرد
 به واما ما تسمى فيكون البحث عن الجرح والتعديل اي اذا نظر الى صفات الراوي
 فاطلق عليه لفظ من انما الجرح والتعديل يكون ذلك مجتمعا عن الجرح والتعديل ولكن
 هذا اذا لم يكن على وجه التشريك والقران مع الآخر فقد يتقوى لكونه فلان ثقة وضعيف
 ولا يمد من بهانه من يمتح به بدنه او من لا يمتح به بل انما ذلك بالنسبة الى ما يقرن
 به على حسب السؤال وامثلة كثيرة منها ما قال عثمان للراوي قال سألت ابن معين عن
 العلاء بن عبد الرحمن عن ابيك كيف حديثا فقال ليس به باس قلت هو احب اليك ام سعيد
 المقدري قال سعيد اوثق والعلاء ضعيف فهذا الحريد به ابن معين ان العلاء ضعيف
 مطلقا بدليل قوله انه لا باس به وانما المراد به انه ضعيف بالنسبة الى سعيد وعليه
 يعمل كثيرا وورد من اختلاف لامة الجرح والتعديل وهو وثق به رجلا في وقت وخبره
 في وقت آخر قد يكون الاختلاف لتغير جهاده كما هو احد الاحتمالين في قول المدققين
 في الحسن بن عفير انه ممكن في موضع آخر انه متردد وتاينا ما عدم تفرقت بين اللفظين
 بل ما عنده من مرتبة واحدة كذا ذكره السخاوي في شرح الكافية واذا نظر الى
 كيفية اخذ هو وطرق تحملهم الحديث من القراءة والسماع
 والاجازة مع المناوذة او بدونها وغير ذلك من الكيفيات كان البحث عن اوصاف
 الطالب ان كيف تحمل وكيف اخذ واذا بحث عن اسمائهم والسابهم
 بالفتح جمع نسب كان البحث عن تعيينهم في الاول وتشخيص واتهم
 في الثاني وهذا البحث يشمل على ابحاث كثيرة فمنها ما بحث المهمل وهو ان يروى

[illegible]

الانتماء الى وقد يتفق الشئان في الكنية فقد يتفقان في الاسم وكنية الاب كصالح بن
 الى تسلم امر يقتضيه هذا بدء ما بين ما يسمى قولاً قال ابن حجر فشرح انجته من ان هذا
 ضابط كلياً فبما خصا صه الى المسمى يبين المثل ومتى لم يتبين ذلك او كان مختصاً
 بهما معاً فانه كاله شديد فيرجع الى القرائن والظن الغالب انتهى وقد يسمى هذا البحث
 بحيث المتنق والمفترق ايضا وهو الذي ذكره ابن حجر بقوله بعيدا ذكر المصطلح
 الرهاية ان لتفتت اسماؤه واسماءه ايا تهم فصادوا واختلفت اشخاصهم سواء
 اتفق في ذلك اثنان من هؤلاء اكثر وكذا اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والاسم
 فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفترق وقد صنف في هذا النوع الخطيب
 كتابا حافلا وقد تخصصته ونزادت عليه شيئا كثيرا انتهى كلامه ونقل على القارئ
 عن اسماؤه هذا النوع نوع جليل يعطو الاستغناء به صنف فيه الخطيب البغدادي
 كتابا نفيسا شرع شيخنا في تلخيصه فكتب في اسماؤه وفنت عليه شيئا يسيرا مع قوله في
 شرح النسخة انه ناد عليه شيئا كثيرا وقد شرحت في تكملة مع استدراك اغنياته
 انتهى ومن ههنا يظهر ان المهمل والنوع المسمى بالمتفق والمفترق شئ واحد والفرق
 بينهما اعتباري فالمراد اذا اتفقت في الامر المذكور في البحث عن نفسه هو من
 حيث ذواتهم يسمى بحيث المتنق والمفترق والبحث عن تعيينهم من حيث ذكرهم
 في جامع او مسند او غير ذلك يسمى بالبحث عن المهمل ولا يظن من قول ابن حجر بعد
 ذكر المتنق والمفترق وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل لانه ينحش فيه
 ان يظن الواحد اثنين وهذا ينحش منه ان يظن الاثنان واحدا انتهى انهما مختلفان
 فان مراد به من المهمل في هذا القول ليس المهمل المذكور فانه والمتفق والمفترق متحدان
 لوجه لتغاثرهما فضلا عن ان يكون احدهما عكس الاخر بل المراجعة المهمل المذكور
 في بيان اسباب لظن وهو الذي يكون له لغوات متعددة من اسم او كنية او لقب

او صفة او حرفة او نسب وغير ذلك وهو مشهور بشئ منها فيذكر المسمى به في غير ما اشتهر
به فيظن انه اخر فيحصل الجحالة ومثاله محمد بن السائب بن بشر الكلبى فنسبه بعضهم
الى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم بلقبه فقال حماد بن السائب ذكره بعضهم
بكنيته ابي النصر وبعضهم بابي سعيد فصارت يظن انه جماعة وهو احد وصنف فيه
الحافظ عبد الغنى كتابا في تلميذه التصوي في تلميذه الخضير بن ابي
البراء وهو ما سمعت المثلث في المختلف وهو المثلث بحسب الخط والمختلف
باعتبار النطق سواء كان مرجع الاختلاف الى نقط كسر بح بالسين المهملة وشرح بالسين
المججمة او الى الشكل كلفظ فيفتح الفون وسكون الباء الموحدة لا بعد هما القاف وفتح
بالفون للفتوحة والباء الموحدة الساكنة بعد هما عين مهملة ومعرفة هذا النوع
من موهومات هذا الفن حتى قيل ان اشد التصحييف ما يقع في الاسماء وذلك في التصحييف
في الحديث قد يدرى القياس ومخالفة السياق والساق وغير ذلك واما التصحييف
في الاسماء فنشئ لا يدخله القياس ولا يدل عليه شئ مما قبله او بعده ومن ثمه قام
الحفاظ للتأليف فيه فاول من صنف فيه الحافظ ابو احمد الحسن بن عبد الله بن
سعيد العسكري الاديب المتوفى في سنة اثنين وثلاثين وثلثمائة لكنه لم يفرج فيه
الى درجة في كتابه التصحييف الذي استوعب فيه تصحييفات الحديث والاسماء
وغير ذلك واول من افرج فيه الحافظ عبد الغنى بن سعيد الانباري المتوفى في سنة
تسع واربعمائة فجمع فيه كتابين او لا كتابا في مشتبه الاسماء وثانيان مشتبه النسبة
وقال في حياجة مشتبه النسبة اما بعد فاني لما صنف كتابي في مثل تلك الاسماء
المحدثين ومختلفها نظرت فاذ من ينسب منهم الى قبيلة او بلدة او صفة قد يقع
فيه من التصحييف والتحريف فيه مثل ما يقع من التحريف في الاسماء ولكنني التفتي
اكتاب المثلث والمختلف الذي تقدم تصنيفي اياه قبل هذا الكتاب غير اناس

انه تعالى والفقت كتابا في المنسوب منهم الى قبيلة او بلدة او منصف يستدل به في الحق والغير
 في اللفظ والمفسر على من ليس له بذلك علم ولا معرفة انتهى وجمع في هذا الباب بين ^{العجز} سبيل
 ايضا وهو الحافظ ابو الحسن علي بن عمر الذي اقطعتي البعلادي الملقب في سنة خمس مائة اثنين وثلاثين
 كتابا في جميع الخطيب الملقب في سنة ثلث وستين مائة في اربعة مائة فيلاد وحله كتابا اشتبه
 بتكملة المختلف وجاء بعده الامير ابو نصر علي بن هبة الله بن ماكولا فجمع جميع ما ذكره
 من الذيل وما قبله في كتاب سماه **الاكمال** واستدرك عليه في تاليف
 اخر توفي في سنة سبع وثمانين واربعمائة ثم جاء الحافظ ابو بكر محمد بن عبد القوي ^{الغني}
 المعروف بابن نقطة بعنوان معنونة ثم كان ساكنة ثم طاعر ومهملة مفتوحة ثم جاء ساكنة
 وهو اسم جارية قد رتب ام عليه فترتب اليها ذيل على الاكمال في مجلد استدرك فيه على
 ابن نصر ما فاتته واتى باقها بعد ذلك ذيل على ابن نقطة الحافظ منصور بن سديد فستخرج
 الحسين الملقب في سنة ثلث وسبعين ومائة والحافظ محمد بن علي الدمشقي ابو سواد الملقب
 سنة ثمانين ومائة في الذيل على الامير وادعاه الدين في مخالط في سنة ثلث وستين
 وسبع مائة وهو ذيل كبير لكنه اكثر فيه انساب العرب جمع في هذا النوع ايضا الحافظ
 ابو عبد الله محمد بن احمد الذي حبل الملقب في سنة ثمان واربعين وسبع مائة فخصه الطيف اقول
 علقت فيه كلام الحافظ عبد القوي بن سعيد الانزدي وابن ماكولا وابن نقطة وابن ادلاء
 وغيرهم انتهى لكنه اعتمد فيه على ضبط القلم فكثر فيه الغلط والتحريف فقام الحافظ ابن حجر
 الملقب في حقه وضبطه بالحروف في مجلد سماه **تبيين المنقبه** ثم ما مشتهر وهو ما بحث
 النوع الذي يسمى بالمتشابه وهو ان ينفق اسماء الرواة خطأ ونطقا واختلفت اسماء الاولاد
 نطقا فقطع مع امثالها خطأ كمحمد بن عقيل بنقر العين بنيسابوري من سكان نيسابور
 بنقر النعمان وسكون الياء بعد هاء سين ومهملة وضم الباء الموحدة وحماد بن عقيل بنقر
 العين وهو مما بالي منسوب الى قرياب بكسر الفاء وسكون اللام المهملة بعد دال باء تحتها فتحة

استشارة وبعد الاشارة بامم موحدة تحتية مدينة ببلاد التي لم تكن كذلك ان ينجى بغير ما اشتهر
 لاخطا ويتفق الا بالاختلاف ونظما معا اكثر من النعمان بالشين المعجمة مصغرا قاصدا
 روى عن علي كرم الله وجهه وصريح بن النعمان يضمن للسجين المملوك في الجحيم النعمان في كتابهم
 ثون هو من شيوخ البخاري وكذا ان وقع الالتفات للنظم والخط في اسماء الروم واسم
 الالباء كيه والاختلاف في النسبة وقد مر في هذا النوع الحادثة ابو بكر احمد بن علي
 الخطيب المبرمادي المتوفى سنة اربع وستين واربع مائة كتابا احاد لاسماء لتحصيل التشابه
 في الرسم وحماية ما اشكل منه عن بواصر التعجيب والوهم وتخصيص العلماء الذين على
 عثمان المارديني وقصها معرفة طبقات الزمان وقائد تالاس من الاشياء وامكان
 الاطلاع على التاليس وغير ذلك والطبقة عند اصحاب الفاضل عن جماعة اشتركوا في
 السن ولو تقريرا وتلقى الشايخ ما يكون شيوخ هذا شيوخ ذلك او يماثل وربما اختلفوا
 في التاليف وقد صنفوا في هذا النوع تصنيفات لا تعد وقد يكون الشخص الواحد من طبقات
 باعتبارين كالسنة ما لا يكون من اصناف العجائب فانه من حيث ثبوت حجة رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد في طبقة العشرة المبشقة ومن حيث صغر السن بعد في طبقة
 من بعدهم فمن جعل بعضهم اجمع طبقة واحدة كما صنع ابن جابر وغيره وبعضهم انظر
 الى تدرجها فاجعلهم طبقات كصاحب الطبقات ابي عبد الله محمد بن سعد البغدادي
 فانه جعلهم خمس طبقات الاولى البدويون الثانية من اسلاف قديمهم من هاجرهم
 الى الحبشة الثالثة من شهداء الخندق وما بعد ما الرابعة من اسلاف يوم الفتح وبعده الخامسة
 الصبيان والاطفال وجعلهم كما ذكر في عشرة طبقات الاولى من تقدم اسلامهم وبمكة
 كالحلفاء الرابعة الثانية اصحاب دار اليمامة والثالثة مهاجروا الحبشة الرابعة اصحاب
 العقبة الاولى الخامسة اصحاب العقبة الثامنة السادسة اول المهاجرين الذين لقوا نبيا
 قبل دخول مدينة السابعة اهل بدو الثامنة المهاجرين بين بدر واحد مدينة الثامنة

١٣

الله تعالى والفتنة فخرنا بالاشارة من عاجزين الحربية وشكر مكة كالحسين الوليد الحارثي
 في ايامنا يوم النحر كما ودية وغيرة الثانية عشر الصديان ولا لطف الله الذي رآه صلى الله
 عليه على الله وسلم يوم النحر وفي حجة الوداع وغيرهم فذلك حقائق التابدين قسمن
 نظرا باعتبار اولا من الصحابة فقط اجعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان في ترتيب
 الائمة عن حيث كثرة الشارة قلته واخذت عن اقدمين من الصحابة ومن بعدهم
 قسمتهم طبقات كما فعل ابن سعد حيث جعله في ثلاث طبقات وقال الحاكم في علوم الحديث
 الناجعون خمسة عشر طبقة الاولى منها من روى عن الشارة المعتبرة والسماع من موهب
 فاخرها من لقى انس بن مالك من اهل البصرة وعبد الله بن ابي رافع من اهل الكوفة والائمة
 بن يزيد من اهل المدينة وقسمها معرفة من اهل الاموال ووفياتهم وحسب من افراد
 علم التاريخ وقادتها الا من من دعوى المدعى للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس
 كذلك فقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنظر المحققون في التاريخ فنظروا فيهم عن الرواية
 عنهم بعيدا وفياتهم وايضا يعلم به المرسل والمنقطع والتعليل وقسمها معرفة ببلادهم
 واوطانهم ليحصل الا من من تداخل الاسمين اذا التقوا واقتربا في النسب وقسمها
 معرفة اسماء الملكين ليحصل التمييز عند اتحاد الكنى ولا يقع استنباط النقاير اذا ذكر اسمها
 في موضع وكيفية في موضع آخر وقد جعل من صنف في اسماء الرجال في آخر كتابه بحثا
 على حدة لتحقيق اسماء الكنى كابن مسعود الانصاري اسمه عتبة بن عمرو ابني لبابة الانصاري
 المدني اسمه بشير قيل رفاة بن عبد المنذر صحابي مشهور ابني عتبة الغفاري اسمه حنبل
 بن بصير والابن بك بن زياد الحلاء النقي صحابي اسمه نعيم بن الحارث ابني ذر الغفاري
 صحابي مشهور اسمه جندب بن جادة على الاصح قيل يربو بوحدة مصغرا او فكبرا ابني رافع
 لقبى من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اسمه ابراهيم وقيل اسلم او ثابت وهو من
 ابني هيرة اختلف في اسمه واسم ابيه لاختلاف كثيرا والاصح عند المحققين عبد الرحمن

ما

ما

ما

بن حنظل قال النعماني في تاريخه مقدمة صحيح مسلم ابو هريرة قال من كثر بهنك الكنية فاختل
 في اسمه واسم اميه اختلافاً حتى ثلثين قولاً واصحابها عبد الرحمن بن حنظل قال ابو عمر
 ابن عبد البر للكثر الاختلاف فيه لم يصح فيه عندى شئ الا ان عبد الله او عبد الرحمن هو
 الذي يسمك اميه القلب فاسم في الاسلام قال وقال محمد بن اسحق اسم عبد الرحمن بن حنظل
 وعلى هذا اعتدت طائفة صنف في الاسلام والكنى وكذا قال الحافظ ابن ابي عمير عن
 في اسمه عبد الرحمن بن حنظل اما سبب تكتيبه باني هريرة فانه كانت له في صفة شرة صغيرة
 يحب بها انتهى كلامه وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة شرح صحيح البخاري خرم ابن الكلبي
 بان اسم ابي هريرة عمر بن ابراهيم بن خريم ابن اسحق بانه عبد الرحمن بن حنظل رواه عن بعض
 اصحابه عن ابي هريرة قال كان اسمي عبد شمس بن حنظل فسماني رسول الله صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم عبد الرحمن رواه الحافظ في المستدرک وتيقويه ما رواه ابن خزيمة عن محمد
 بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال كان اسمي عبد شمس صحيح جسر من المتأخرين وقال
 الى قول ابن الكثير وقال ابن خزيمة اسمه عبد الله او عبد الرحمن قلت وغير اختلاف كثير جداً
 وما ذكرناها فيها الى بعضه انتهى كلامه ثم قال ذلك الحافظ في تاريخه ابارى عند شرح
 حديث ابي هريرة الواقع في باب من الايمان من صحيح البخاري فانتهى هذا الحديث
 وقع ذكره في الصحيح وجميع ما اخرجه البخاري من لتعن الاستقلة الرابع من حديث
 وسنته واربعة من حديثه على تحريروها فاختل في اسمه واسم اميه اختلافاً كثيراً فقال
 عبد البر لا يحتمل في اسم في الجاهلية والاسلام مثل ما اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً
 قلت ويرد ابن ابي عمير في التليق ثمانية عشر قال النعماني تبتك كثر من ثلاثين قولاً
 قلت وقد جهراني ترجمته في تهذيب التهذيب فلم يبلغ ذلك ولكن كلام النعماني قول
 في اسمه واسم اميه مع انه في كلامه وفي تهذيب التهذيب لذلك الحافظ ايضا ابو هريرة
 الصحيح ابي حنظل الصحابة اختلف في اسمه واسم اميه قيل عبد الرحمن بن حنظل قيل ابن

اسماء الرجال وحصنها من كثرة كذا وان يكون له كنيستان واكثر كان جرحه باخيهين وصع
 له كنيستان ابو الوليد وابو خالد وكنى من عبد المنعم الفراءى بنجر الفراءى الشريفة
 وقال بعض الغساسين بنجره اليه كني ثلثه ابو بكر ابو النضر وابو القاسم حتى قيل المذركي
 وهو حمري بان يقال ابو الكنى وحصنها معرفة من كثرة نعوتها والقا به فربما يحصل
 الدغم لمن جعل معرفة الانقلاب فيحصل للوحد اثنين كما وقع لعلي بن المديني وغيره
 حيث فرقوا بين عبد الله بن ابي صخر اخي سفيان وبين عباد بن ابي صخر فجعلوا حصنها
 اثنين وليس كذا اليه كما ذكره الخطيب في المعجم حيث قال عبد الله بن ابي صخر كان
 يلقب عبادا وليس عبادا باخيه بل اتفق على ذلك احمد بن حنبل وغيره وحصنها
 معرفة من كثرة كنيته اسم امية بن اسحق ابراهيم بن اسحق المديني التميمي
 وحصنها معرفة من وافق اسمه كنية امية كما سمى بن ابي اسحق السبيعي وحصنها
 معرفة من وقعت كنيته كنية زوجه كابي ايوب لانصاره واما ايوب لانصاره
 وحصنها معرفة من وقع اسم شيعة اسم امية كالمير بن اس عن اس هكذا ياتي في الرواية
 فيمن انه يروي عن امية وليس انس شيعة والاداء بل ابو بكر بن نجر ابناء الموحدية
 يكون الكان منسوب الي بكر بن وائل وشيعة الصامري وهو اس بن مالك النخعي
 المشهور بخلاف ما وقع في الصحيح عن عاصم بن سعد بن ابي وقاص عن سعد فان
 سعد المذركي وهو ابو لا غير فلا بد من معرفة ذلك ليحصل التمييز وحصنها
 معرفة من نسب الى غير امية كالمذركي بالكنى بن الاسود هكذا هو المعروف فيمن
 انساب الاسود وليس كذا لك فان ابا عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهري في خبر
 الكندي والاسود بن عبد بن نجر التهمري كان قد تبنا فنسب امية وحصنها
 معرفة من نسب الى مه كابين عملية بضم العين الميملة وقبح اللام وتشديد الباء
 المناندة التيمانية فتا يظن ان عليه اسم امية وليس كذا فان اسمعيل بن ابراهيم

ابن مقسم بكسر الهمزة وسكون اللام والقاف وقطر السين واما عليه فهو اسم امه اشتهد بها
 وكان يكنى ابا ذالك وكعب بن الرحمن بن حنيفة بن حذاف بن ابي اسد بن ابي
 وانداس بن ميمية بن عبد الله واما الحسن بن علي بن ميمية بن ميمية بن ميمية
 معرفة من نسبها جده فيمن انه ابوه كابي عبد الله بن الجراح فانه عاصم بن عبد الله
 بن الجراح الفهري وليس الجراح اباه وقهرها معرفة من نسبها جده كابي
 بن ميمية فانه يعلى بن عبد بن الي امية الكوفي وميمية اسم ام امية ومنها
 معرفة من نسبها الى غير ما سبق الى الفهم بان نسبها الى بلد او قبيلة او صناعة
 وليس الظاهر الذي سبق الى الفهم صلا دامت له بل نسبها الى غير المتبادر لعارض
 عارض من نزول في ذلك المكان او غير ذلك وامثلة كثيرة كالحذاء بن قيس الحذاء
 الفهم من تسمية بالانساب المعجمة بمعنى من يحل والنحل اشتهد بها الراوي عن
 ابي معشر وغيره قال القمزي خالد بن الحذاء من طال بن المهران يكنى بالانساب
 سمعت محمد بن اسمعيل يقول ان خالد الحذاء طاحذي لعلاقط واما كان يحل
 الى حذاء فانسب اليه انتهى وكسليم بن القتي فمسوب الى قبيلة بنى تميم لم يكن منهم
 ولكن نزل فيه من نسب اليهم وكثير بن ثعلبة والافطاد لم يكن من اهل كندة
 ولكن خالف كندة فنسب اليها وقهرها معرفة من اتفاق اسم امه واما كندة
 بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب وكذا محمد بن محمد بن محمد بن محمد
 بن محمد الحنظلي صاحب الحصبين وقد يقع اكثر من ثلاث وهو من فروع
 لسلسل وقتي يتفق اسم الراوي واسم الاب مع ام الجد واسم اب الجد كزيد بن
 الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن وقهرها معرفة من اتفاق اسم واسم
 شيخه واسم شيخه شيعة فاعدا كعبد الله بن القصير عن عمران بن رجاء الطاهري عن
 عمران بن حصين الصحابي وقد يتفق اسم الراوي واسم امه شيعة واما كابي العلاء

١٣

المراد عن أبي علي الأصماني اسم كل هذا الحسن بن أحمد وهو ما معرفة من اتقى
 اسم شيخه والراوى عنه كالبخارى روى عن مسلم بن إبراهيم الفراءى بالكلية
 عنه مسلم بن الحجاج القشيري مسند صاحب الصحيح وكذا وقع ذلك لابن حبان
 بالتصغير أحد المحدثين روى عن مسلم بن إبراهيم وروى عنه مسلم صاحب الصحيح
 ونظائر لا كتيرة فهذا المباحث كلها لا بد من معرفة قمتها الحديث ليتبين عند الرواة
 عن غيرهم ولا يقع الاستغناء بينه وبين غيره وفوائد الكل ظاهرة ومن المصنف
 في هذا المبحث أيضا معرفة أحوال الأسماء المخرجة من الكنى واللقاب وقد جعلها
 جماعة منهم من جمعها غير قيدا كونها ضعيفة أو ثقات أو غير ذلك كما أن سعد بن
 الطيات والبخارى وابن أبي خيثمة يفتحون لكلام الجمعة وسكون التحتية وقهر التار
 المثلثة وابن أبي حاتم ومنهم من أفرد الثقات كابن حبان بكبره عملة وابن شاذان
 ومنهم من أفرد المجهولين كابن عكر ومنهم من تقيد بكتاب مخصوص كرجال
 البخارى للحافظ أبي نصر الكلاباذى ورجال مسلم لابن بك بن منجيته ورجال
 معالي الفضل بن طاهر ورجال أبي داود لابن علي الجبائي وكذا رجال الترمذي و
 للناسي لجماعته من المغاربة ورجال الستة لعبد القى المقدسي في كتابه الكمال وقد
 الحافظ المزي في تهذيب الكمال وتخصه زاد عليه شيئا كثيرا الحافظ ابن حجر
 فساد تهذيب التهذيب ثم اختصر فسادا تقرب التهذيب من تحصيل التهذيب
 أيضا الحافظ الذهبي فساد تهذيب التهذيب ومن المصنف أيضا معرفة
 الأسماء المخرجة التي لم يشارك في التسمية غيرهم وقد صنف بخصوصها الحافظ أبو بكر
 أحمد بن حارون لكنه ذكر أشياء كثيرة لا تعقبوا عليه كما ذكر الحافظ ابن حجر في شرح
 التلخيص وكذا معرفة الكنى المخرجة والمخرجة كابن أبي عمير بالتصغير التلخيص فليس
 أحد مكفى به إلا معاوية بن سيدة ومن المصنف أيضا معرفة اللقب

افتتحة لتقع بلفظ الاسم كسفينة لقب به مولد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ككثرة
 ما حمله في بعض الغزوات من سيف ترس وغيرهما اسمه مهران بالكسر فتأثرت لتقع بلفظ
 الكنية كالي بطن ابن قريظ تأثرت بسبب فت كالا عيش من العيش هو وضعت البصر
 في العين وكالا عرج وغير ذلك او حرفة وصناعة كالطائر الحياط والبراز والسمان والصباغ
 والسنداء وغير ذلك **ومن المصالح ايضا معرفة الانساب** هي تأثرت لتقع في القبايل
 وهي في المتقدمين كثير لان المتقدمين كانوا يعقبون بحفظ انسابهم ولا يسكنون الا
 والقرى بخلاف المتأخرين وتأثرت لتقع في الاوطان وهي في المتأخرين اكثر النسبة الى
 الوطن اعرض ان يكون بلادا كالمدينة والمصر والمدمشق او ضياعا او سكاكا كالمدينة
 نسبة الى دار فطن محلة ببغداد او مجاوة وتأثرت لتقع في المصانع كالبرازي لمن يبيع
 البراز من غير مبانة في تحصيل وجهه من الغزل والتبييض ومن اراد الاطلاع على مشبه
 النسبة فعليه بمشبه النسبة **وقصدا يتصل** بذلك معرفة اسباب الكتاب
 والنسب فانها قد تكون على خلاف ظاهرها كابي مسعود عتبة بن عمرو الانصاري
 البدرى لم يشهد بداء عند البعض بل نزل بها او سكنها فنسب اليها والتكفل بتحقيق
 هذه المباحث كتاب الانساب لابي سعد السمعاني ومختصره ابن الاثير الخزازي والخص خلاص
 المختصر السيوطي وما لا لباب في تحري الانساب فالتمقا صدم مرتبة على اربعة
ابواب الباب الاول في تقسيم الحديث من الصحيح والحسن والضعيف
 وانواعه من المعلن والمدبر ونحو ذلك وفيه فصول هي للمهمات اصول
الفصل الاول في الصحيح اعلم ان خبرا كساد لا يخلو اما ان يكون مقبولا
 ولا يقبل المقبول يان بيانه واما المقبول فيقسم الى مرتبة اقسام لانه اما ان يشتمل
 من صفات القبول على اعدادها او لا الاول هو الصحيح لذاته وهو الذي عرفه المصنف
 ههنا والثاني ان رجدا ما ينبغي به ذلك القصور لكثرة الطرق فهو الصحيح لكن لا

من الخبر والذي لا يقتل صفات القبول على غيرها ولا يتغير تصور بشي فهو الحسن
 لذاته وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه كحديث المستور المبرح
 بكترة الطرق فهو الحسن لعدم احتلت عما رتبته في تعريب الحديث الصحيح
 فقال الخطابي في معالم السنن الصحيح عندهم ما اتصل بسند لا وعلمت نقلته انتهى
 فلو شترط في الحديث الروي والسلامة الحديث من الشذوذ والعلّة ولا شك أنه كاذب
 من كل النيان من كثر الخطأ في حديثه ونحو استحق الترتيب وإن كان عدلاً وكذا إذا
 كان الحديث شاذاً ومعللاً في الخبر نقل الدين ابن دقيق العيد في كتابه لا يخرج
 انه مؤثر إذا هذين الشرطين في حد الصحيح ومما يلاحظ على مقتضى لطل الفقهاء فإن
 كثيراً من العلل التي يعيل بها الحديثون لا تجرى على أصول الفقهاء انتهى وعنه الجمهور
 ومنهم من الإصلاح وتبعه الحافظ العراقي في الكافية بما اتصل بسند لا مقل عدل ضابط
 عن مثله من غير شذوذ وعلّة قادحة وتبعهم السيد المصنف رحمه الله وأورد عليه بيان
 الاختصار يقال نقل ثقة فانه جامع بين وصف العدل والضبط وأجيب عنه
 بوجهين الأول أن الثقة تدل على من كان مقبولاً ولو لم يكن تام الضبط كما
 ذكره النجاشي في شرح الكافية ولدفع وهو المراد من هذا المعنى منه صرحوا بالتأييد
 صريحاً الثاني أن الثقة بما يشمل الحسن والضبط والمقبول في حد الصحيح إنما هو تام الضبط
 فلا بد من ذكره على حدة ولهذا فسر النجاشي قول العراقي بنقل ضابط بقوله أي تام الضبط
 وأحسن التعاريف ما أوردناه من حرق في التمهيد بقوله خبر الأحاديث نقل عدل تام الضبط
 متصل السند غير مغل ولا شاذ وهو الصحيح لذاته وهو أي الصحيح ما اتصل بسند لا يدخل
 فيه ما ليس بمصداق حقيقة وهو في حكمه كالتعاليق الجزئية في صحيح البخاري فإن
 التعاليق المذكورة في صحيح البخاري لها حكم الاتصال وإن لم ينف على طريق المعلق
 كما ذكره الحافظ العراقي في الكافية وشرحه بنقل العدل المراد به هنا من له

كيفية راحة تسمى بالملكة تعمله على ملازمة التقوى والمروة والمراد بالانقياد اجتناب
 الاعمال السيئة من ترك اوقاف او بدعة وما يحل بالمرءة لسمان احدهما الصغار والذلة
 على راحة الله كسرفة لثمة ونسجها ومنه اشتراط الاجرة على سماع الحديث وقد اختلفوا
 فيه على ما ذكره العراقي في شرح الفقيه الصغير حيث قال اختلفوا في قبوله ايتي من اخذ
 على الحديث اجرا ان ذهب الحسن وابو حاتم الرازي الى انه لا يقبل وترخص في ذلك آخرون
 منهم ابن عديم الفضل بن حكيم شيخ البخاري وعلي بن عبد العزيز الجوزي فاحذوا العقب
 على الحديث قال ابن الصلاح وذلك شبهه باخذ الاجر على تعليم القرآن ونحوه غير ان
 اخذوا خرافة الدرقة والظن يسكن بها عمله الا ان يقترب من ذلك فيزدري معنى ذلك عنه كقتل صاحب
 الشجر ابو المظفر عن ابيه الحسن فظن السمعاني ان ابا الفضل محمد بن ناصر ذكر ان
 ابا الحسين فعل ذلك لان الشيخ الامام باسحق المشير لم يري انتاها به سبب ان اصحاب
 الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لحياله انتهى كلامه وتاثيرا لبعض المباحات
 الدالة على الحسنة كالاكل في السوق والبول في الطريق وكافراط المزاج المفضي الى
 الاستغفارات به ولعب الحمام وتعاظم الحرف الدنية كالصياغة والحياكة ونحو
 ذلك الضابطات تام الضبط قال ابن الصلاح يعرف كون الراوي ضابطا باب
 تعبيره اياته روايات الفتاوى المعروفين بالضبط والادنان فان وجدت رواية
 مؤلفة لها من حيث المعنى وموافقة لها في اغلب الخالفة مادرة عرفنا
 كونه ضابطا ثبتا وان وجدنا كثيرا من الخالفة لهم عرفنا احتمال ضطه ولم يخبر
 بحديثه عن مثله اى يكون شيخه ايضا كذلك وهكذا وسلك ذلك المتصل
 عن شد وهذا القيد معتد عند جمهور الحديثين المتأخرين ولهذا فتحوا
 بذكره تصديقه وقال العراقي في شرح الفقيه بعد ما نقل كلام ابن دقيق العيد
 صاحب الاثر الذي نقلنا سابقا ما نصه كون التهمة اعم ولا يصح لغيره كذا

في الصحيحين الذين لا يفسد الحديث من يشترطهما قال من يصف في علم الحديث انه
 يذكر الحديث عند لا عند غيرهم انتهى لكن الحافظ ابن حجر ناقش في ذلك حيث قال في كتابه
 ما استنظر طوا من نفي الشذوذ ومثله لان الاسناد اذا كان متصلا واما انه كل هو فقلت
 عدول ضابطون بقدر امتقت عنه العلل الظاهرة فما اذا انتفى كونه معلولا فما المانع من
 الحكم بصحته فحجج مخالفة احد رواياته لمن هو او ثق منه واكثر عددا لا يستدل بحجج
 بل يكيد من بان الصحيح الغير الاصح ولو لم يرد مع ذلك عن احد من الائمة اشترطوا في الشذوذ
 المعبر عنه بالخالفه وانما الموجود في تصنيفاتهم تقدير بعض ذلك على بعض في العلم
 وامثلة موجودة في الصحيحين وغيرهما ووس ذلك ان مسلما اخبر حديث مالك عن
 الزهري عن عروة عن عائشة في الاضطجاع قبل ركعتي النجوم قد خالفه اصحاب الزهري
 كعروة بن يونس وعمر بن الحارث والاوزاعي وابن ابي ذئب وشعيب وغيرهم عن الزهري
 وذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر مثل صلوة البصر ورجوع جمع من الحفاظ ولا يهملوا
 رواية مالك ومع ذلك فلم يتأخر اصحاب الحديث عن اخراجه حديث مالك في
 وامثلة ذلك كثيرة فان قيل يلزم ان يعمى الحديث صحيحا ولا يعمل به قبل الامانة من ذلك
 ان ليس كل صحيح يعمل به بديل المنسوخ وعلته لتوقييد المصنف العاقل
 كما فعله غيره لان النصوص معتبرة في تعريف العلة فلا حاجة الى ذكره وسبقه الى ذلك
 ابن الصلاح ومن صنفها بها جعلها صفة كاشفة فان قلت هذا التقيد مستند بركا لانه
 لا يخفى على المضابط الجازم مثل تلك القاعدة قلت قد يعمى الجازم ايضا فلا بد من
 اعتبار هذا الصيد فما اجتمعت فيه هذه التبريد حكم بصحته وما فتدتيه احدها خبر
 عن ان يكون صحيحا وتعني بالمتصل ما لو يكن مقطوعا بآي وجه كان
 ابي بالارسال او الاصل او غير ذلك قال الفاضل اكرم السندى في شرح شرح الخبيرة
 اخذ اتصال السند في تعريف الصحيح بناء على انه من حيث كثر الحديثين والافضل

القرن الثالثة عند فقهاءنا الحنفية حجة وكذا المرسل حجة عند مالك والكونيين التي
اقول فيه ما فيه ان الحجة امر وراء الصحة فلا يلزم من كون المرسل حجة عندنا دخوله
في حد الصحيح وبالعادل من لم يكن مستورا اى مستورا لعدالة ولا جرحا
ببوع جرح وبالعادل من يكون حافظا ليس الماد منه الغنى لاصطلاحى الذي
ذكره انى مفتخر الكتاب بل الغنى اللغوى متيقظا غير غافل ولا ساهوا ولا شاك في التحصيل والاداء
وبالكشف وذا ما يرويه الثقة مخالفا لرواية الناس هذا التعريف هو المنقول عن
الشافعية وحكى ابو يعلى الخليل عن اهل الحجاز فهو هذا وله تعريفات اخر سئل كرها في موضعها
انشاء الله تعالى وبالعلة ما فيه اسباب خفية غامضة قاذرة قال القاضي
بدر الدين بن جماعة في مختصره الذي يخصه من كتاب من اصلاح العلل ما فيه اسباب وجدة
غامضة مع ان الظاهر السلامة ويمكن منه اهل الفهم والخبرة والحفظ ويتطرق ذلك الى
الاسناد اجماع لشروط الصحة ظاهرا ويذكر ذلك بتفرض الراوى ومخالفة غير ما يجنبه
على وهم بارسان او وقت او ادراج في حديث او غير ذلك مما يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة
او يتدبره فليتقن طريق معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف روايته و
ضبطه وواقفاته وقد كثرت تعليل الموصول ببرسل يكون راويه اثنى ممن وصل
لهم العلة اما في الاسناد وهو لا يكثر اثنى المتن والى في الاسناد قد تقدم في المتن ايضا
او تقدم في الاسناد وحده فيكون المتن معروفا صحيحا الحديث يعلى بن
عدي عن الثوري عن عمر بن دينار السجاني باخباره وانما هو عبد الله بن دينار واطلق
بعضهم العلة على محالة لا تقدم كارسال ما وصل الثقة الضابط حتى قال من الصحيح
صحيح مما قيل منه منذ صحيح وتفاوت درجات الصحيح بحسب قولا
شروط وضعها فان الحديث الذي يكون شرطه اقوى يكون احسن وما يكون
شرطه اضعف يكون ادرن منه **واعلم** انه اذا قال اهل الحديث هذا حديث صحيح

فما هم ما ظهروا لنا بظاهر الاسناد لانه متطوع بصحة في نفس الامر مجوز الخطأ والنسيان
على الثقة هذا هو الصحيح الذي عليه اكثر اهل العلم خلافا لمن قال ان خبر الواحد يوجب العلم
كحديث الكبار انبي وغيره وحكاها ابن الصباغ في العدة عن قوم من اصحابنا لم يثبت
قال القائلون بغير السناد كقول من لا يحصل علمه هذا البيان كذا قولنا من هذا حديث ضعيف
فبما دهم انه لم يظهر له اية شروط الصحة لانه كذب في نفس الامر مجوز صدق كالكذب
واصابة كثير من الخطأ فحل يطلق على الاسناد السمين انه اصح الاسانيد المختارة كان
تفاوت مراتب الصحة مرتبة على تمكن الاسناد من شروط الصحة وتيسر ذلك في جود اهل
درجات الثبول في كل فرد فخرج من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواية ومع هذا لم
من الحديثين قد خاضوا في اصح الاسانيد فاصطربت فيها قولهم هو قليل اصحابا
سواء ما لك عن نافع عن ابن عمر هذا قول النخعي لو زدت في الترجمة واحدا فاصح الاسانيد
ما اسند الشافعي عن الاعمش عن نافع عن ابن عمر قال الاسناد ابو منصور عبيد القاسم عن
الاعمش عن الاسانيد كاجماع حل الحديث على انه لم يكن في الرواية عن مالك اهل من
اهلهم ولكن زدت في الترجمة اخر فاصح الاسانيد احمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك ثم قال
الجامع الزين السراقي في ترجمته الحديث وقع لنا حديث واحد بلفظه الترمذي وهو
ما اخبرني به ابو عبد الله محمد بن اسمعيل بن الحجازي يقول في عليه بدمشوق قال انا مسلم بن
واخبرني علي بن احمد العرفي يقول في عليه بالقاهرة قال اخبرتنا من يثيب اخذ مسلم تالا
اجنبا حنبل انا حبة الله بن محمد اما الحسن بن علي نا احمد بن جعفر بن حمدان ثنا عبد الله
ابن احمد بن حنبل حدثني ابي ثنا محمد بن ادريس الشافعي قال انا مالك عن نافع عن ابن عمر
سما الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ونهى عن البعش
نهى عن بيع حل المحلة ونهى عن الزنا بامرته ورجلهم احمد بن حنبل واسحق بن راهوية بن
اسانيد ما رواه ابو بكر محمد بن سيلون بن عبد الله بن شهاب الزهري

لم تكن في زمن أصحابه وكبار المتابعين مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين أحدهما التفرع كانوا
 في ابتداء الحال قد اتفقوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن
 العظيم واسعة خطهم وسيلان انفسهم وكان أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة فحدث
 في أواخر عصر التابعين غوث الاختلاف كثرة ابتداء من الخوارج والموافق ومنكرين لا قدر لهم
 فأول من جمع ذلك الذي جمع بين صليح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما وكانوا يصفون كل باب على قدر
 إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة قد تولوا الأحكام فصنفنا لإمام مالك الموطأ وتوفي فيه
 القوي من حديث ومن جملة ما أقوال المتابعين والصحابة من بعدهم وصنف أبو يحيى عبد الملك بن عبد
 الوهاب بن جبر بركة وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو وأبو راسي بالشام وأبو عبد الله شعبان بن سعيد
 بالكوفة وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار بالبصرة وآخر كثير من من أهل عصرهم في التفسير
 على مثل ما هو إلى أن رأى بعض الآية منهم أن يفرج حديث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
 وصالحه خاصة وذلك على رأس من المتأخرين فصنف عبد الله بن موسى النيسابوري الكوفي حسداً
 صنف مسند دين مسند جلد التفسير مسنداً وأسند بن موسى الكاظمي مسنداً وأسند بن حماد
 الخزازي نزيل مسند آخر أصغر في الآية بعد ذلك ثم قتل إمام من الحفاظ الأوائل
 صنف حديثه على المسانيد كاحمد بن حنبل والشافعي بن إمام بن حنبل وغيرهم من
 النبلاء ومنهم من صنف على الأبواب المسانيد معاً كابي بكر بن أبي شيبة ولما رأى البخاري
 هذا التصانيف ورأى أنها جامعة بين ما يدخل تحت الصحيح والتحسين والكثير منها أشمل
 على الفايض فحذف منه ما لا يفيده في الصحيح الذي لا يرتاب فيه وقوى أثره على ذلك
 مما سمعه من استاذة في الحديث والفقه اسحق بن إبراهيم الخليلي المعروف بابن أبي حنيفة
 وذلك في ما أخبرنا به أبو العباس أحمد بن عمر اللاؤي عن الحافظ أبي النجاشي الذي أخبرنا
 يوسف بن يعقوب أنا الحافظ أبو بكر الخطيب أنا محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن
 نعيم بن خلف بن محمد البخاري يقول سمعت أبا حنيفة يقول سمعت أبا حنيفة يقول سمعت

أبو عبد الله البخاري كنا عندنا يحيى بن راحوية فقال نوجب هذا كتابا مختصرا للصغير مسنده
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه وسلسل فوقع ذلك في قلبي فاخذت في جمع الجوامع الصحيح
 وتروينا بالاسناد الثابت إلى محمد بن سليمان بن فارس قال سمعت البخاري يقول رأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم على أنه وسلسل وكان واقفا بين يديه يبدي من راحته اذ ب عن فسادت
 بعض المعبرين عنه فقال انت تذب عنه الكذب فهو الذي حصلني على اخراج الجامع
 الصحيح وقال ابو ذر الهروي سمعت ابا الهيثم محمد بن مكي الكشميني يقول سمعت
 محمد بن يوسف الفريضي يقول سمعت البخاري يقول ما كتبت في كتاب الصحيح حديثا
 الا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين وقال ابو احمد بن عدي سمعت الحسن بن الحسين
 الديلمي يقول سمعت ابراهيم بن معقل النخعي يقول سمعت البخاري يقول ما دخلت في كتابي
 الا ما سمعته وتركته من الصحيح حتى لا يطول الكتاب وقال ابو جعفر محمد بن عيسى والعقيلي ما ألف البخاري
 كتاب الصحيح عرضه على احمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوا
 وشهدوا له بالصحة الا في اربعة احاديث والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة انتهى كلام
 المحقق ابن حجر في المدخل للاسماعيلي في نظرته في كتاب الجامع الذي ألفه ابو عبد الله
 البخاري ثم اتى جامعنا من الكتب من السنن الصحيحة ودالا على جليل من المعاني الحسنة
 المستنبطة التي لا يكمل مثلها الا لمن جمع معرفة الحديث والعلوم بالروايات وكان رحمه الله
 الرجل الذي تصفه ما نه على خلق فبلغ الغاية فحاز لسان جميع الرواة حسن التلبية واللقب
 للحنيفة قد شاعروا به في تصنيف جماعة منهم الحسن بن علي الحلواني لكنه اقتصر على السنن
 ومنهم الباقون وكان في عصر البخاري خصال في ما ساءه سنننا ذكرها روى في لسان
 قهقريه مسلم بن الحجاج فكان يقرانه في الصبر فوام مراره وكان يأخذ عنه او عن كتبه
 وكل قصد الخيرة غير ان احدا لم يبلغ مبلغ البخاري انتهى **وهو ما ينبغي ان يعلم**
 ان عدد احاديث صحيح البخاري على ما قال ابن الصلاح مبيعة آلاف ومائتان وخمسة

وسبعون حديثا بالاحاديث المذكورة وتعمد النوى فذكره مفصلا وتعبه على ذلك
 ان تحريها بالحرف او تحصيله ان يجمع احاديثه بالمكره سوى المدلتات والمتابعات
 على ما حررته والتفتته سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثا والخاص من
 بالانكروا الحديث وستمائة وحديثان واذا ضم اليها المتون المعلقة المروية عن
 وتسعة وخمسون حديثا صار مجموع الخاص القوي حديث وستمائة واحد وستين
 حديثا وجملة ما فيه من التاليف ثلثة ائمة واحد واربعون حديثا واكثرها ممكن ما
 فيه من المتن التي لم تحرم من الكتاب لوصف طريق آخر لا مائة وسبعين حديثا وجملة
 ما فيه من المتابعات والنبية على احاديث الروايات ثلث مائة واربع واربعون حديثا
 تحمله ما فيه بالمكره تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا خارجا عن الموقوفات
 على الصحابة والمقطوعات على المتابعين عدد كتبه مائة وستون وابوابه ثلاثة آلاف
 واربع مائة وخمسون بابا مع اختلاف قليل وعدده شايخه الذين خرج عنهم هو
 مائتان وتسعة وثمانون وعدده من تفرغ بالرياسة منهم مائة وتسعة
 وثمانون ونهم ايضا استلزمه يقع في رتبة صحبه ولحقه اصحابا بكتب خمسة الا
 بالارسة ووقع له اثنان وعشرون حديثا ثلاثيات الاسناد ثمانية البعدي مسلم
 ابن الحجاج لقتيدى تروى عن مكي بن عبدان قال سمعت مسلما يقول لموان اهل الحديث
 بكتبهم ان الحديث ما انتهى سنة فصار هو على هذا المسد يسي صحيحه وقال ضفت
 هذا المسند من ثلثة مائة الف مسموعة وتروى عن مسلم ان كتابه اربع آلاف حديث
 دون المكررات والمكررات سبعة آلاف ومائتان وخمسة وتسعون حديثا
وكتباهما اصحابا كتب بعد كتاب الله تعالى
 هذا مما اتفق عليه المحدثون شرقا وغربا ان صحيح البخاري وصحيح مسلم لا نظير
 لهما في الكتب ولو تعرض لذكر التفاوت بينهما فالذي عليه الجمهور وصورة

وغيره وان صحيح البخاري صحيح مسلم وقوي عن الحافظ ابى عبد الرحمن النسائي
 المجتبى انه قال ما في هذا الكتاب كلها اخرج من كتاب مسلم والنسائي لا ينفى بالجملة الا اجماعا
 قال ابن حجر في مقدمة فتح الباري مثل هذا من مثل النسائي في غاية الضعف مع شدة
 تحريه وقوة وثبته في نقد معرفة الرجال وتقدمه في ذلك على كل عصر حتى قدمه قوم
 من الخلق في معرفة ذلك على مسلم وقدمه كذا رقتي على ما لا يمتدح خزيمة صاحب
 الصحيح انتهى وقوي عن الحافظ ابى علي النيسابوري تلميذ النسائي استاذ الحافظ
 قال ما تحت اديهم النساء كتاب صحيح من كتاب مسلم قال بن الصلاح في كتابه في
 علوم الاحاديث هذا قول بعض المخارطة من الذين فضلوا كتاب مسلم على البخاري
 ان كان المراد به ان كتاب مسلم يترجح بان له نيارحه غير الصحيح فانه ليس في خطبته الا
 الحديث الصحيح غير مزوج يسأل ما في كتاب البخاري في ترجيح ابواب البخاري من الاخبار
 التي لو نسبتها على الرصف الشرط في الصحيح لولا الاساس به ولا يلزم من ان كتاب مسلم
 ارجح في ما يرجع الى نفس الصحيح على كتاب البخاري وان كان المراد به ان كتاب مسلم ارجح
 في ما يرجع الى نفس الصحيح على كتاب البخاري وهو اصح صحيحا فهذا امر ود على من يقوله
 انتهى وانما كان صحيح البخاري اصح لانه قد قرأ من مدار الحديث الصحيح على اتصال الاثبات
 والسلامة عن الشذوذ والعلل وعند التامل يظهر ان كتاب البخاري اقرب جالا
 واشد اتصالا لوجوه ذكرها شرحه منها ان الذين انفرد لهم البخاري
 بالاخراج دون مسلم اربع مائة وثلاثون رجلا والمتكلم فيه
 بالضعف منهم ثلاثون رجلا فحسب الذين انفرد لهم مسلم دون
 البخاري ستمائة وعشرون رجلا والمتكلم فيه بالضعف مائة وستون
 رجلا وهل تشك في ان التحدو عن من لم يتكلم فيه اصلا اولي من
 التحدو عن تكلم فيه وان لم يكن ذلك الكلام قاده او متبها ان الذين انفرد لهم البخاري

بعض المغاربة فترات في نهضة است إلى محمد القاسم بن القاسم قال كان أبو محمد
 يقبل كتاب مسلم على كتاب البخاري لأنه ليس بعد خطبة فيه إلا الحديث البشري
 وعند أبي ابن خزم هذا هو تيمم الطيني الذي الجرح القاسم عياض ومن ذلك قول
 مسلم بن قاسم الفريسي هو من قرن الدار قطن لما ذكر في تاريخه صحيح مسلم
 لم يصنع أحد مثله فهذا معمول على حسن الجودة والوضع وقد رأيت كثيرا من العلماء
 ممن صنف في الأحكام عذرت الأسانيد كيد الحق في كتابه وجميعهم يفتنون
 على كتاب مسلم في نقل السور وسياقته وروايات البخاري لوجود ما عند مسلم زائدة
 ونقطة البخاري لها فائدة حجة أخرى من التفضيل لا ترجع إلى نفس الصحيح انتهى كلام
 المحقق بطوله وأما قول الشافعي في جعلها يتوهم من كلام الشافعي من تفضيل
 مؤطا مالك على صحيح البخاري ما أعاد شيئا بعد كتاب الله أصح من
 مؤطا مالك في رواية ما أعلو في الأرض كتابا في العلم أكثر جدبا من
 كتاب مالك قبل صحيح الأكتاوين فالشافعي إنما أثبت الأصححة للمؤطا
 بالنسبة إلى الجرح مع الموجه في زمانه كجامع سفيان الثوري ومصنف حماد
 ابن سلمة وغير ذلك فلا منافاة بين قوله وبين ما اختاره المحققون ممن جاءوا
 لا يقال لا وجد لا صحة جامع البخاري على المؤطا مع استدراكهما في شئ من
 الصحة والمسانة في التخرى والتفت يكون البخاري أكثر حديثا لا يلزم منه فضل
 ذلك لا نأقول أن ذلك معمول على أصل شرط الصحة فمالك لا يرى الاستطاع
 في الأساد فادما وذلك يخرج المراسيل والمنقطعات في موضوع كتاب البخاري
 يرى أن لا يقطع سلة فلا يخرج مثل هذا إلا في غير أصل موضوع كتابه كالتعليق
 واللاحق ولا شك أن السقط وإن كان حجة عند قوم فالمبطل انتهى منه إذا
 استدرك كل من رآه في عدالة والضبط وأعلى قسما أحدية الصحة

ما اتفقوا على البخاري وسلم عليه وذلك لان درجات الصحيح تتفاوت بحسب
 صفات الحديث من الصحة والا صحه وقد ذكر ان الصحيح الكتب كتاب البخاري صحيح
 كتاب مسلم فما اتفقا عليه لا جرم يكون اعلى من غيره حتى ذهب ابن الصلاح
 ومن بعده الى ان العلم القطعي المنظر حاصل به وان المتواتر ما اخرج به الشيخان
 حساويان في حصول العاصم بهما والفرق بينهما انهما بالضرورة والنظرية
 قال ابن الصلاح ما اخرجه الشيخان في موضع بصحة والعلم القطعي المنظر به واقع
 خلافا لمن نفى ذلك حجة انه لا يفيد الا الظن وانما التقت الاقوال بالقبول كونه
 يجب العمل بقلية الظن والظن قد يخطئ وقد كنت اميل الى هذا واظنه قوي الترتيب
 بان لي ان المذهب الذي اخترناه اذ لا هو الصحيح لان ظن من هو مصنفون
 اخطأ لا يخطئ والامة في اجماعها مسوقة عن الخطا انتهى لكن ردوا اليه
 وقال ما ذكره ابن الصلاح خلاف ما قاله المحققون ولا كقولهم فانهم سألوا
 احاديث الصحيح التي نسبت بحسب اثره انه لا يقيد الظن باحد الاحاد والاحاد انها
 تفيد الظن على ما تقرر ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك وتلافى
 الاوجه انما افاذ وجوب العمل بما فيها من غير توفيق على المنظر فيه بخلاف غيرهما
 فلا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه شرط الصحيح ولا يلزم من اجماع العلماء على العمل
 بما فيها اجماعهم على القطع بانه كلام النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثم حكى الشيخ
 تغلبه مخالفة عن ابن بري في ابطال الكلام في ذلك واتبعه ابن الصلاح البلقيني
 وقال ان معنى صرحنا فادناه اخرجه الشيخان الباقين للنظر في الاسناد ابو اسحق
 الاسفرائيني ومن ائمة الحديث ابو عبيد الله الحميدي وابو الفضل بن طاهر
 وغيرهما وسلك مسلكه تلميذ البلقيني الحافظ ابن حجر في منزه النخبة حيث
 قال قد يقع في اخبار الاحاد ما يفيد العلم بالنظرى بالقرائن على المختار وهو

انواع شيئا اخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه حقت به قرائن
 لحالاتهما في هذا الشأن وقد مر في تعيين الصحيح عن غير ذلك على اعداء الكتابين
 بالقول وهذا التلق في حدة اقوى في افاضة العلم من مجرد كثرة الفرق المتنازعة
 عن التواتر الا ان هذا لا ينقص بما لم ينقل الى لم ينقل احد من الحفاظ مما في
 الكتابين وبما لو وقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع فيها حيث لا ترجيح لاشياء
 ان يفيد المتناقضان العلم بصدقهما وما عد ذلك فالاجماع حاصل على
 تسليم ذلك فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته فمناه رسد
 المنع انهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرج الشيخان فالحق
 للصحيحين منزلة والاجماع حاصل على ان لهما منزلة في ما يرجع الى نفس الصحة
 ثم ما انفرد به البخاري بان خرج البخاري ولم يخرج مسلم ثم ما
 انفرد به مسلم ولم يخرج البخاري ثم ما كان على نشرهما
 بان يخرج غيرهما الحديث برجال مذكورين فيهما وان لم يخرج جدهما
 عباراتهم في بيان شرط البخاري ومسلم فقال محمد بن طاهر في كتابه في
 شروط الائمة شرط البخاري ومسلم ان يخرج احاديث المجمع على كونه
 ثقة الى الصحابي انتهى وترد الاحتفاظ العراقي حيث قال في شرح الفقيهين
 ما قاله بجيد لان النسائي ضعف جماعة اخرجه لهما الشيخان واحدهما المستر
 وقال الحازمي في شرط الائمة ما حاصله ان شرط البخاري ان يخرج ما اتصل
 اسناده بالنفقات الملازمين لمن اخذوا عنه مدة طويلة وان قد يخرج احيا
 عن اعيان الطبقة التي تلي هذه في الاقنان والملازمة وان شرط مسلم ان
 يخرج حديث هذه الطبقة الثانية وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل
 الحديث في صحيحه على ما ذكره ابن حجر في الهدى الساري مقدمة فخر الباري

ان اتى بالمرهى مثلاً في خمس طبقات ولكل طبقة منها امرية على التي يليها فمن كان في
الطبقة الاولى من الخاتبة والصحة لكونها جعت بين الحفظ والالتزام بين ظنهم والملازمة
لأنهم حتى كان فيهم من يلائمه في السفر والحضر كعتيل بن خالد ويونس بن يزيد و
سفيان بن عيينة وشعيب بن ابى حمزة وهذا هو مقصد البخارى وشرطه وقد يخرج
من حديث اهل الطبقة الثانية ما يعتمد من غير استيعاب وهو التي يشاركه الاولى في
الالتزام والتثبت كالادواعي والليث بن سعيد وابن ابى ذئب والطبقة الثالثة فهو
جعفر بن برقان وسفيان بن حسين واسحق بن يحيى الكلبي والرابطة مخوزة من
صلهم ومعاوية بن يحيى الصدي في ذلك خمسة نحو عبد القدوس بن حبيب الحكم
ابن عبدالله ومحمد بن سعيد المصلي لا يخرج البخارى احاديث هذه الثلاثة واما
مسلم فيخرج احاديث الطبقتين الاولى والثانية استيعاباً ويخرج احاديث الطبقة
الثالثة على حسب ما يعتمد البخارى في الثانية واكثر ما يخرج البخارى حديث
الثانية تعليقا وربما اخرج اليسير من الثالثة وهذا المثال هو في حق الكثيرين نيقاً
على هذا اصحاب نافع واصحاب الاعمش فتادوا وغيرهم فاما غير الكثيرين فالتما
اعتد الشئحان في تخرج احاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ لكن منهم من قوي
الاعتماد عليه فاخرج ما نفع به يحيى بن سعيد لا نصارى ومنهم من لم يقو الاعتماد
عليه فاخرج ما له ما شارك فيه غيره وهو لاكثر ومنها تفصيل آخر ما ذكر في شرح
الافية لا يلبق ذكره في هذا المختصر ثم على شرط البخارى دون مسلم ثم
على شرط مسلمى ما روى على شرط مسلم دون شرط البخارى ثم ما
صححه غيره ما اى البخارى ومسلم من الائمة اعلم ان البخارى ومسلم
لم يبا كل الصحيح يعنى لم يسبق عباة فيهما ولم يلتزم اداك ولذا قال الحاكم في خطبة
المستدرك لم يحكما ولا واحد منهما انه لم يخرج من الحديث غير ما خرجته انتهى روى

عن البخاري ما دخلت في كتابي الجامع الامام احمد وترك من الصحيح كثر خيرا اطول وكذا
 روى عن مسلم ليس كل صحيح وضفته اما وضفتها ارجعوا عليه يريد به ما وجد عند
 فيها شرائط الصحيح المجمع عليه ان لم ينظر اجتماعها في بعضها عند بعضهم فوالا لكانت ابو عبد الله محمد
 بقول ابن الاخرم سيرها كما لم يبق في البخاري ومسلم ما ينبت من الحديث في
 كتابها فقال للنووي في التقریب الصواب انه لو ثبت الاصول الخمسة اعلى الصحيحين
 وساتراني داود والترمذي والنسائي الا اليسير فان قلت لما ثبت ان البخاري ومسلم
 لم يستوعبا الصحيح فمن اين يعرف الصحيح الزائد قلت يعلم ذلك من فصل ما معتمد
 على صحته كابي داود والترمذي والنسائي والدارقطني والخطابي والبيهقي وقيل
 ابن الصلاح بمصنفاتهم والاخر ما ذكره العراقي انه ليس بغيره فانه اذا صح الخبر
 اليوم انهم صحيحون ولو في غير مشافاتهم او صحيحه من لو شتهر له مذهب من
 الاية كجسي بن سعيد القطار وابن معين فغيرهما فالحكم كذلك على الصواب فيوجد
 الصحيح ايضا من المصنفات المحققة بجمع الصحيح فقط كصحاح ابى بكر محمد بن اسحق
 بن عيسى ومصحح ابى جعفر محمد بن حبان التستبي المسمى بالتفاسيد والانواع وكتاب
 المستدرک على الصحيحين لابي عبد الله الحاكم وكذلك ما يوجد في المستخرجات على الصحيحين
 من زبادية او تمة الخذوف ومعنى الاستخراج ان ياتي المصنف الى كتاب البخاري او
 مسلم فخرج حديثه باسناد لنفسه من غير طريقها فيجتمع اسناد المصنف مع اسناد
 البخاري او مسلم في يتحدوا من فواته كاستخراج ابى بكر البرقاني وابي نعيم الاصحفي على
 صحيح البخاري والمستخرج لابي عوانة على كتاب مسلم ولا ينفرد ايضا ما يزيد
 المستخرجان على الصحيح من زيادة شرح حديث او لفظ زائد او نحوه لك يحكم بعضه
 لكن لا يلزم الحديث الذي ذكره المستخرج الى البخاري او مسلم وانقله المستخرج
 بالامني وان كان غير الظاهر ما قال ابن الصلاح تعذر في هذه الاعمال الاستقلال

بإدراك الصحيح مجرد الإسناد لأنه ما من اسناد إلا وفيه من اعتد على ما في كتابه عام بل عن
 الاعتقاد فإذا وجدنا في ما يروى من أجزاء الحديث وغيره أحاديثاً صحيحة كاسنادها لم نجد
 في أحد الصحيحين ولا في شيء من مصنفات أيما حديث المعتبر لا عليه حرفاً لئلا يسر على
 جزمها بحكم بصيرة هذا كلامه وقال النووي الأظهر عندى جوازها لمن تمكن من قين ومرة
 انتهى قال الزهير العلوي هذا الذي قاله النووي عليه السلام هل الحديث فقد صح غير
 واحد من العامرين لابن الصلاح وبعد الأحاديث لم نجد ما من تقدمه كالأحسن
 ابن التتالين والضياء المقدسي والتمكي عبد العظيمة للندى وغيرهم فهذا لا يفتقر
 أقساماً للحديث الصحيح فما حذف سنداً فيه ما وهو الواو حالية كثيراً في
 تراجم البخاري أي عنوان أبواب صحيح البخاري قليل جداً تأكيداً لتقليل
 في كتاب مسلم ويسمى هذا بالعليق فما كان بصيغة المجرم نحو
 قال فلان وفعل امروروى وذكره في حق حكم بصحة سماعه وصله
 في موضع آخر ولا وما روى من ذلك مجمل ولا أي بصيغة الذم وبغيره
 ويذكره بقاء من نحو ما فلا يصح حكماً بصحة الدلالة صيغة على ضعفه و
 لمن أيروا في كتاب الصحيح فيشرح بصحة أصله أي أصل الحديث الذي
 أورده تعليقاً وتحقيقاً هذا المرام على ما هو مذکور في شرح الألفية ومقدمته فمما
 وغير ما هذان الحديث الذي سقط من أول أسناده سار واحد أكثر وعشر
 الحديث إلى من فوق المحدث وإن كان المحدثون كله نحو قال عمر وقال رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم يسمي هذا تعليقاً قال ابن الصلاح ولو لم نجد لفظ التعليق
 مستعملاً في ما سقط منه بعض رجال الأسناد من وسطه أو من آخره ولا في ما ليس
 فيه جزم كروى ويذكر انتهى وهو وإن كان كذلك في سائر الوسط والآخر لكنه ليس كذلك
 في ما ليس فيه جزم فقد ذكر المحافظ العلوي أنه استعمل غير واحد من المتأخرين

التعليق في غير الخبر ولم يقول البخاري في باب من الحرف من غير ليس يروي فيه عن
 الزبيدي عن الرضا عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ذكره في الحاشية
 للنسخ في الاطراف واعلم عليه علافة التعليق للخبر في التعليق يطبق على ما
 من مبدأ استاده واحدا واكثر سواء ذكر بصيغة الخبر او التبريض هو كثير في صحيح البخاري
 قليل في صحيح مسلم واما ما عثر الا البخاري الى بعض شيوخه لصيغة الحرف كقول
 فلان او راوي فلان ونحو ذلك فذكر بعض المغاربة انه قسم ثمان من التعليق وذكر في
 مثال ذلك قول البخاري في مواضع قال لي فلان فيهم كل ذلك بالتحقيق المسهل
 حيث الظاهر المنفصل من حيث المعنى ومثاله قوله البخاري مثال هشام
 ابن عمار ثنا صدقة بن خالد قال ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثنا
 عطية بن قيس قال حدثني عبد الرحمن بن غنم قال حدثني ابو عامر
 ابو بوبالك الاشعري انه سمع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول ليكون
 في امتي اقوام يستحلون احرام الحديث فان هشام بن عمار من شيوخ البخاري
 حدث عنه باحدث قال ابن حزم في المحلى حديث منقطع لم يتصل به ابن حجر
 وصداقه بن خالد ولا يصح في هذا الباب شيء وكل ما فيه موضوع انتهى تكميل الصحيح
 هو الذي ذكره ابن الصلاح من ان حكمه مثل ذلك ليس حكم التعليق عن شيوخ شي
 ومن فقهه ولا يكون الحديث به مقطوعا بل حكمه حكم الاسناد المغن عن حكمه
 كما تقرر الاتصال بشرط ثبوت المقام والامانة من التمسك في القام في شيوخ البخاري
 وسلامته من التمسك ظاهر بقوله قال لي فلان وهو من شيوخه ونحو ذلك له حكم
 الاتصال وقول ابن حزم انه لا يصح في هذا الباب شيء خطأ فان الحديث المذكور
 معترف بالاتصال بشرط الصحيح عند ائمة الحديث اذا عرفت ذلك كله واعلم ان التعليق
 المذكور في الصحيحين لا يخلو ما اريد به ان متصلا فيها في موضع آخر لا ما ذكر

موضع في موضع آخر فهو صحيح بالاسم اتفاقا وهو كثير وان لم يذكر فيه ما هو صولا في موضع
 آخر بل لم يذكره الا اتفاقا وهو كثير في صحيح البخاري قليل في كتاب مسند تاله
 ابن الصراح وقال الدراري قلت في كتاب مسلم من ذلك موضع واحد في التيمم وهو
 حديث الى الجعيد بن الحارث اقبل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من نحو بين
 حل الحديث قال يزيد بن مسلم عن ابي الليث بن سعد لم يوصل مسلم اسنادا الى الليث
 وقد استند به البخاري عن يحيى بن بكير عن الليث قال ولا اعلم في مسلم بعد مقدمة
 الكتاب سدا للحديث كما لا تعلقا غير هذا الحديث وفيه مواضع اخر رواها باسناد
 المتصل ثم قال وما الا نل ذلك ليس من باب التعليل اسما ارا ذلك من تابع روايته
 الذي اسند من طريقه وارا بيان الاختلاف في السند كما يفعل اهل الحديث وتبدل
 على انه ليس مقصودا بهذا الدخالة في كتابه ان يقع في بعض اسانيد ذلك من ليس هو
 من شرطه وتقدمت في المراجع في المشرح الكثير انتهى تحكم هذا النوع انه لا يخلو ما
 اليك بان تذكره البيهقي في الجرم او بصيغة الترمذي في البيهقي الاولى تستفاد منها الصحة
 الى من علق عند ذكره في المطرف في زمن حال ذلك الحديث ثم بعد ما يفتي بشرطه منه لا يلتحق
 اما ما يلتحق بشرطه فالسبب في كونه لم يوصل ما لكونه اخرجه ما يقوم مقامه في
 كتابه واما لكونه لم يعمل عند مسبوها او سمعه وشك في سماعه له من شيخه
 او سمعه من شيخه وذكره فما رأى انه يسوقه مساق الاصل قال ابن حجر فالب هذا
 النوع وقع في ما اورد في عن شايخه فمن ذلك انه قال في كتاب الوكالة
 قال عثمان ثنا عوف ثنا محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال وكلني رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم بركوة رمضان الحديث بطوله واورده في مواضع اخر فثبت
 في فصول القرآن وفي ذكر ابي ليس لم يزل في موضع حدثنا عثمان فانظروا انه لم يسمعه
 وقد استعمل هذا البيهقي في ما لم يسمعه من شايخه في عدة احاديث فبقي دجا

عن محمد بن عيسى قال كان شرويه حافي موضع آخر بواسطة بينه وبينه فقال يا
 تال اراهم من موسى حدثنا قيس بن يوسف عن كروية قال قال النوفلي بهذا الحديث
 ولكن ليس ذلك مطر حافي كل ما اورد به هذه الصيغة لكن مع هذا الاحتمال لا يمكن
 ما اورد به هذه الصيغة على انه سمع ذلك من شيخه ولا يلزم من ذلك ان يكون
 مدلسا عنده فقد صرح الخطيب غير بان لم يقل لا يخل على السماع الا
 عاده انه لا يطلق ذلك الا في ما سمع فاقضى ذلك ان من لم يسمع ذلك من عاده
 كان الامور فيه على الاحتمال انتهى واما ما لا يلتقي بشرطه فقد يكون صحيحا
 غيره كقولنا في الظهاره وقالت عائشة كان النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم يقول
 على كل اعيانه وصحديته صحيح على شرط مسيلمة قد خرج في صحيحه وقد يكون حسنا
 صالحا للحجة كقول البخاري قال بهذين حكيم عن ابيه عن جده الله الحق ان يستقيم
 منه من السابق هو حديث حسن مشهور رواه اصحاب السنن منه وقد يكون ضعيفا
 لا من جهة قد عرف في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في اسناده كقوله في كتاب الزكاة
 وقال طاووس قال معاذ بن جبل لاهل البصرة اقول الحديث فاسناده الى طاووس من اهل
 صحيحه لكن طاووس لم يسمع من معاذ والصيغة الثانية وهي صيغة التمرين لا تستفاد
 منها الصفة الى من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح فاما ما هو صحيح فقال
 ابن جرير صحيحه ما في على شرطه الا ما وضع يسيرة جدا وقد وجدناه لا يستعمل
 ذلك الا حيث يورد ذلك المعلق بالامني كقوله في الطب وعيد كرم عن ابن عباس عن النبي
 صلى الله عليه وعلى اله وسلم في المرقى بقائمة الكتاب فانه اسند في موضع آخر
 من طريق عبيد الله بن الاخضر عن ابن ابي مليكة عن ابن عباس ان نظرا من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم ما يجي منه ابلغ قد ذكر الحديث في ترتيبهم
 للرجل بقائمة الكتاب اما ما لم يورد في موضع آخر فسنده ما هو صحيح الا ليس

عليه شرط كقوله في الصلوة ويذكر عن محمد بن السائب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اخبرني عن ابي لهو وسلمة المؤمنين في صلوة البصر حتى اذا جازة كرمي هارون اخذته مسجلة
 ابن ابي لهو حديث صحيح على شرط مسلم اخرجه في صحيحه واخباري لم يخرججه لبعض رواة
 حديث انا هو حسن بقوله في الابع قيدا كرم عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال قال له اذا كنت في كل الحديث وقد رواه الدارقطني من طريق عبيد الله بن النخعي
 هو حديث عن علي بن عثمان وقابله عليه سعيد بن المسيب ومن طريقه اخرجه احمد في
 السند الا ان في اسناد ابن الهيثم وهو معروف النصف ورواه ابن ابي شيبة في النصف
 من حديث عطاء بن عثمان وفيه انقطاع فالحديث حسن لما عصفه من ذلك ومنه
 ما هو ضعيف لا عاصدا للاحوال وافق على به كقوله في الوصايا ويذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وعلى آله وسلم انه قضى بالدين قبل الوصية وقد رواه الترمذي موصولا من حديث
 ابي اسحق الشيباني عن ابي اكارث الاعور الذي هو ضعيف عن علي استغربه فذكر في الاجماع
 من اهل العلم على القول به ومنه ما هو ضعيف لا جازلا اصلا وهو في صحيح البخاري قليل
 جدا وحديث يقع في ذلك يتعقبه بالضعيف بخلاف ما قبله كقوله في الصلوة يذكر عن ابي هريرة
 رآه لا يطوع الامام في مكانه ولو يحرم وهو حديث اخرجه ابو داود فهذا حكم
 التعاليق المرفوعة بمقتضى الجزم والتمريض ولم يقرض احد من المتقدمين للتصنيف
 في تحقيق تعليلات البخاري مع كونها اليق بذلك ولقد اقال الحافظ ابو عبد الله بن شاذل
 في كتاب ترجمان الزاخر التعليق مقتضيا ان يصنف فيه كتاب يغصه تسند فيه
 تلك المعلقات وتبين درجتها من الصحة او الحسن او غير ذلك من الدرجات و
 ما علمت احد اقرض تصنيف في ذلك وانه لم يسمع لا سيما لمن له عناية بكتاب البخاري
 انتهى وقد هو الله تعالى للتصدي في ذلك الحافظ بن حجر فصرف تصنيفا كبيرا
 سماه ندرس التعليق ذكر فيه جميع احاديث البخاري المتعلقة المرفوعة وانما الموقوف

ونذكر من مسلم أبانيد إلى المكان المعلق نجاء كتابا جازلا لا نظير له في فنه فهو مختصره
 تلخيصا لما في البخاري المشتمل على مقدمة فخر البخاري جزاء الله تعالى جزاء خير الأئمة يقال
 إن البخاري قال فما دخلت في هذا الجامع إلا ما صرح مع أن نية تعليق ضامنا إليهما أن
 نقول معنى قوله ما دخلت في الجامع إلا الصحيح أي مما استفتت إني سأله فلا يصح كون
 التعليق ضعيفا كذا ذكره النووي وتعبه ابن حجر بأنه لا يحتاج إلى هذا العمل فإنه قد
 تبين مما ذكرنا أن جميع ما فيه صحيح باعتبار أن كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقا ثم إننا
 نقول الموتونات لا يخرجهم البخاري منها إلا بما صرح عند لا ولو لم يكن على شرطه ولا يخرج
 بها كان في أسنادها ضعف انقطاع الحديث يكون مخيرا إما مجتبه من وجه آخر أو بشروط
 عن قوله وما قول الحكم أبي عبد الله اختيار البخاري وضمان
 لا يذكر في كتابيهما إلا ما رواه الصحابي المشهور عن رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم له أي الحديث راويان ثقتان آخر
 عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حتى يكون الحديث ثلث رواة أصح
 شامدان ثم يرويه أي عن ذلك الصحابي تابعي مشهور والاختيار راويان
 ثقتان آخران من التابعين فالأكثر ترك ذلك في كل مرجع إلى أن ينتهي
 إلى الناقل فقيه بحث قال الحافظ أبو بكر الحارثي هذا الذي قاله الحكم قول
 من لم يجرن الفهم في أخبار الصحيح ولو استقرأ الكتاب حق استقرأه لو بعد جملة من
 الكتاب ناقضة لدعواه انتهى قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر شرط البخاري
 أن يخرج الحديث المتفق على كونه ثقة إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف
 بين الثقات والاثبات ويكون أساده متصلا بغيره قطوع فان كان الصحابي راويا
 فصا عدله يكون للتابعي المشهور ثقتان راويان فحسن إن لم يكن له إلا واحد
 وصح الطريق إليه فقلنا قلنا ما رواه الحكم فهو منقطع عليه بانهما أخرجا

احاديث جماعة من الصحابة ليس لهم الا رواة واحد انتهى وقال ابن حجر الشرح الذي
 ذكره المحاكم وان كان منتهقنا في حق بعض الصحابة الذي اخرج لهم فانه معتبر
 في حق من بعدهم فليس في كتاب البخاري حديث اصل من رواية من ليس له الا رواة
 واحد قط وقال الشيخ محمد بن الدين النوفلي منسوب الى قريته بالشام ردا على
 المحاكم ليس ذلك اي ما ذكره المحاكم من شرط ما لا يخرجها احاديث ليس
 الا اسناد واحد فلا يصح حرم ما قاله المحاكم منها حديث انما الاعمال بالنية
 فانه قدم من اوله مشهور بالنسبة الى آخره كما سبق تحقيقه ونظائر لا في الصحيحين
 كثيرة لا تعد ولا تحصى فانها اخرج احاديث وفاة ابى طالب من طريق المسيب لم يرو
 عنه الا ابنه واخرج البخاري حديث عمر ان لا عطي الرجل بالذي ادع
 احب اليه لم يرو عنه غير الحسن البصري وكذلك اخرج حديث تيس بن ابي حازم عن
 مرداس بن الاسلمي عن الصالحون الحديث لم يرو عنه غير تيس وقال ابو حاتم
 ابن حبان تفرع بحديث انما الاعمال بالنية فان رواه كل واحد
 من نيعان وليس هو عند اهل العراق ولا عند اهل مكة ولا عند
 اهل اليمن ولا الشام ومصر ورواه في الاصل هو يحيى بن سعيد
 القطان بالرفع صفة يحيى بن ابي داود القطان بن قيس الانصاري المدني ابو سعيد
 القاسمي التابعي المشهور الملقب في سنة ثلاث واربعين ومائة او اربع واربعين
 او بعد ما عن محمد بن ابراهيم بن الحارث بن خالد ابو عبد الله التيمي المدني
 مات سنة عشرين ومائة على الصحيح عن علقمة بن وقاص بتشديد القاف
 ابن محصن بن كندة الليثي المدني التوفي في المدينة ايام خلافة عبد الملك بن مروان
 فذكره ابن حبان من ثقات التابعين فقال ابو نعيم الاصبهاني في كتاب الصحابة فذكره
 بعض المتأخرين في الصحابة والمراد به ابن مندة لا وقال الحافظ ابن حجر فتهنئ الترمذي

سباني ابن مسند من طريق يزيد بن حارث عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه
عن جده قال قال شريك الحمدق كنت في الوعدا الذين وفدوا على رسول الله صلى الله
عليه وعلى رسولهم وهذا اسناد حسن ظاهر يعطى صحة علقمة نعيم بن وهب ذكره مسلم
في الطبقة الذين ولدوا في حياة رسول الله صلى الله عليه وعلى الله وسلم وكذا قال ابن عبد
البر في الاستيعاب انتهى عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه على
الله وسلم يقول انما الاعمال بالنيات الحديث هكذا رواه البخاري في مواضع

من صحيحه ومسلم وابوداؤد والترمذي والنسائي وابن ماجه
مع اختلاف في الروايات بعد يحيى يعرف بالرجوع الى هذه الصحاح
فروى البخاري عن عبد الله بن الزبير الحميدي عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد
القطان الكوفي عن مسلم عن ابن المنذر عن الثقفى عن يحيى وابوداؤد عن ابن كثير عن
الترمذي عن يحيى والترمذي عن ابن المنذر عن الثقفى عن يحيى والنسائي عن ابن منصور
عن القعنبي عن مالك عن يحيى وابن ماجه عن ابي بكر بن ابي شيبة عن يزيد بن
هارون عن يحيى فظهر ان هذا الحديث فريد بالنسبة الى ثلاث رواته فكيف يصح

ما دعه الحاكم من شرط البخاري ومسلم **الفصل الثاني من الفصول**
الثلاثة من الباب الاول في المحسن اي في تعريف الحديث الحسن وحكمه
الترمذي اي قال الترمذي في تعريفه في كتاب العلل في آخر جامعه هو اي الحد
الحسن ما لا يكون في اسناده متهم بالكذب غش ولا يكون شاذ
سواه الثقة محال لراية النقات ويروى من غير وجه واحد نحوه
بان يروى هذا الحديث من وجه بلفظ آخر لا انسابا بان يروى من وجه آخر بمثل
اي بلفظه الاول فليعلم ان الحديث على ما هو المشهور على ثلثة اقسام صحيح وحسن
وضيف كما بينهما عليه فالحسن هو قديم الصحيح ومنه من قال انه ليس نوعا

على حد قال ابن الصلاح من الناس من لا يفرع الحسن ولا يجعل منه ما يجعله منه جاني انواع
الصحيح لا بداجه في انواع ما يجتمع به وهو الظاهر من كلام الحاكم في عبد الله الكرواني انتهى
وقال الزركشي في نكتته قد نازع الشيخ تقي الدين بن تيمية الخطابي في ما ادعاه من انقسام
الحديث الى صحيح وحسن وضعف عند اهل الحديث واما هذا اصطلاح الذمذي خاصة وغير
الذمذي من اهل الحديث كافة عند اهل الحديث اما صحيح او ضعيف والضعيف عند من هو
منقطع عن درجة الصحيح فقد يكون ضعيفا متروكا وهو ان يكون الراوي متما او كثير الفاظ
وقد يكون حسنا بان لا يتم بالكذب هذا معنى قول احمد بن حنبل العمل بالحديث الضعيف
اول من لقياس يريد به الحسن انتهى كلام الزركشي وقد يؤيد ان الحسن نوع من الصحيح
ان الذهبي حكم بان الشيوخ اخرجوا احاديث من يكون انفرادا حسنا مع اتفاق الناس
على تسمية كتابها بالصحيحين حيث قال في الموقظة من اخرجهما الشيطان او احدهما
على قسمين احدهما ما احتجنا في الاصول وثانها ما من خرجها لمناقبه وشهادته واعتبارنا
احتجابه او احدهما لو يوثق ولو يرضى وثوقه حديثه قوي من احتجابه او احدهما وتكليفه
فتارة يكون الكلام تعذرا والجمهور على توثيقه فهذا حديثه قوي ايضا ويكون تارة الكلام
في حفظه فهذا حديثه لا ينقطع عن درجته الحسن التي من ادنى درجات الصحيح كما في
الكتابين بحمد الله رجل احببه احداهما رايته ضميعة بل حسنة او صحيحة ومن خرجها
بخاري او مسلم في الشاهد والمتابعات فقيم من في حفظه شيء يكون به في توثيقه تزداد
نكل من خرج في الصحيحين فقد عبر القنطرة نعم للصحيح مراتب للمناقب طبقات انتهى كلام الذي
نهذا صريح في ان الحسن قسم من الصحيح وان الصحيحين مشتملان على الحسان قال الفاضل
الكرام السندي في شرح شرح النخبة بعد نقل هذا الكلام ظهر مما ذكرنا ان ما ذكر
الحافظ العراقي في نكتة على كتاب ابن الصلاح عند قوله ومن مظانه اي مظان الحسن
سنن ابو داود والخران مسلما بشرطه الصحيح بل الصحيح الجمعه عليه في كذا انه فليس لنا

ان محکو علی حدیثی فی کتابہ بیان حسن عند الاما عرفت من قصور المحسن عن الصحیح انہ بنی محل
 تامل انہ بنی کلامہ تعریقال السندی ثمران الحافظ السیوطی نقل فی شرح التقریب شہر نظر
 الدرد عن ابی الدہبی انہ قال فی موطئہ اعلی مراتب المحسن بہر بن حکام عن ابیہ عن جدد
 وعمر بن شعیب عن ابیہ عن جدد واما مالک ذلک ما قبل انہ صحیح وھو ما دنی
 مراتب الصحیح ثم بعد ذلک ما اختلف فی تحسنہ وتضعیفہ کحدیث الحارث بن عبد اللہ
 وعاصم بن ضمرہ وجابر بن اربطاء وغوہم انتہی ومقتضی ان الصحیح عند الذہبی شمل
 اعلی مراتب المحسن دون سائر انواعہ فبہذا عموم وخصوص من وجہ عند انتہی کلام
 السندی وبعد البتہ واللتی اتول اختلفت عباراتھم قدیم او حدیثا فی تعریف المحسن
 لھم من اجل وھم من فصل والذی عرفہ بہ ابن حجر فی شرح الخبۃ ھو ماخذ الضبط ای
 قل عن ضبط رجال الصحیح مع بقیۃ الشرط المتقدمۃ فی الصحیح ای السلاۃ عن الشذوذ
 والعلل مع الاتصال وادرج علیہ تلمیذہ السخاوی بانہ تعریف لھو تیز بہ المحسن لما تہ
 لان الخفۃ المذکورۃ تو غیر منضبط واجب عنہ بان المراد منہا ھنا ان یکون راوی الخ
 متاخر تاخر ایسبہا عن وجہ الصحیح لکونہ یتصر عنہم فی الحفظ والاتقان ولھو یتبلغ
 مرتبۃ بعد ما انفرد بہ مسکرا وھذا المعنی منضبط وقرئ لہ بعض الحفاظ ضابطۃ یعرف
 بہ نقد حکی السیوطی فی شرح نظو الدرد عن الزکریانی انہ قال رأیت بخط الامام
 الحافظ ابی النجاشی یوسف ان المحسن من الحدیث منزلة بین منزلتی الصحیح والضعیف
 ومن طرقہ ان یکون احدر و انہ مختلفا وثنہ تقوم وضعفہ آخرون ولا یکون فی الضعف
 بہ مفسرا فان کان مفسرا قدم علی توثیق من وثقہ فصارت حدیث ضعیفا انتہی ونقل
 السیوطی فیضا عن ابن حجر انہ قال قد رأیت لبعض المتأخرین کلاما فی المحسن یتضمن
 ان المحسن الحدیث الذی فی رایتہ مقال ولم یتصر فیہ مقتضی الرد فیکو علی ما
 بالضعف ولا یسلو عن غوائل الطعن فیکو حدیثہ بالصحة انتہی وعرفہ الزون

في جامعه بما نقله السيد المصنف قال الحافظ ابو عبد الله محمد بن ابى بكر في ما حكاه الطحاوي في مختار
 الترمذي الحسن بصفة مميزة عن الصحيح فلا يكون صحيحا الا وهو غير شاذ ولا يكون صحيحا
 الا ان تكون رواة غير متهمين بل ثقات فظهر من هذا ان الحسن عند ابى عيسى
 صفة لا تخص هذا القسم بل يشترط فيه الصحيح فكل صحيح حسن عندنا وليس كل حسن
 صحيحا انتهى وقد ذكرنا في باب الدارين بن جماعة هذا الكلام في مختار بطريق الايراد فقال
 بعد ذكر تعريف الترمذي قلنا فيه نظر لان الصحيح كله لو اكثر كذا لك ايضا فيدخل الصحيح في
 تعريف الحسن انتهى وحاصله ان هذا تعريف للحسن يصدق على الصحيح فلا يكون التعريف
 مانعا لدخول ما ليس من جنس المحدود في الحد فان الصحيح والحسن تسميان عند البتة
 ولما جاء عند الطبري في خلاصة فقال بعد ذكر ايراد ابن جماعة مانعا لدخول الصحيح في هذا
 الحد قول الترمذي ان لا يكون في اسنادهم محتال معنيين احدهما ان لا يتوهم
 الفضلة والكذب النسق في الراوى فلا يترتب به وثايقها ان يترتب به ذلك ولا يترتب
 به ذلك هو معنى مستور العدا لئلا هو المعنى به في التعريف وقد قصد بهذا التفسير
 عن الصحيح لان شرط الصحيح ان يكون مشهورا بالعدل انتهى وقد عيابه عنه ايضا باذكري الحافظ
 ابو الفتح بانه اشترط في الحسن ان يروى من وجه آخر لم يستتر ذلك في الصحيح اقول
 هذا الجواب لا يدفع الايراد فان غاية ما نلزم منه ان يكون الحسن اخص من الصحيح حيث ان شرط
 ليس كونه من وجه آخر ولم يستتر ذلك في الصحيح فهو عام من ان يروى بوجه آخر
 اذ لا وهذا ايضا مخالفة لما ذهبه فان الحسن والصحيح عندنا تسميان على ما هو المشهور عنه
 فشرط في الحسن ان يروى من وجه آخر وشرط في الصحيح عدمه لكان بينهما تقابل البتة
 وكما من فرق بين عدم الاشتراط واشتراط عدم فلا يلزم عن الايراد الا ما ذكره
 الحافظ ابو بكر من ان الصحيح عند الترمذي خاص بالحسن عام او باذكري الطبري من اجل
 قوله لا يكون في اسنادهم محتال اخرنا عن الصحيح وآورد عليه ابن جماعة ايضا بانه يشترط

انهم من الحسن فانه لم يرد من جهة اخرى فربما منه ما ذكره العراقي من الترمذي مع اشتراط
 ان يروي من وجه آخر في الحسن حسن احاديث في جامعه لا تروى الا من وجه واحد كحديث
 اسرائيل عن يوسف بن ابي بردة عن اسير عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم اذا خرج من الخلاء قال غفرانك فانه قال فيه حسن غريب لا ينفرد الا به
 حديث اسرائيل عن يوسف بن ابي بردة ولا يعرف في الباب لاحاديث عائشة ويحتاج
 بالذكرة ابو الفتح ويثبت انية كلام الطنبي من ان الذي يحتاج الى مجيئه من غير وجه
 ما كان راوية في درجة المستوفى ومن لم يثبت علانته ليتقوى به الحديث لان كل
 يحتاج اليه غاية ما في الباب ان الترمذي عرف بنوع منه لا بكل انواعه ولا باسناد ذلك
 الخطابي اي قال الوسيد ان الخطابي صاحب معالم السنن واختلف في اسمه فقيل احمد
 والصحيح ان اسمه حمد وهذا تعريف آخر للحسن ما عرف فخرجاه قال شيخنا ووالدي
 وجدنا دهره في دهره مولا الحاج الحافظ محمد بن عبد الحليم اذ حذبه الله تعالى
 حذاه العبد المذنب حرم ما يلي حقيقة اسم المكان وهو الذي استشهد به الحديث انتهى
 ويمكن ان يكون المخرج اسم فاعل من يخرج الماد بر راوية لا يخرج حقيقة ذلك الموضع الى
 الاثر بالنسبة الى من عداه وانما يخرج الى اي بالصدق كذا في نسخة ابن الصلاح وعليه
 اي على هذا التعريف مدار اكثر اهل الحديث وهو الذي يعلل اكثر العلماء ويستعمل
 عادة في هذه انتهى كلامه نحائي فاما قطع ونحوه مما هو يعرف فخرجاه
 فخرج من تعريف الحسن واما المدلس فيستعمل في النسخ من التلخيص اذا
 لم يبين اي اسادة في موضع آخر فهو لا يكون حسنا فنقول واعرف مخرجه احراز
 من المنقطع والمدلس غيها انما لم يثبت في نسخة قوله وانما في حاله احراز عن الصف
 وادرس على هذا التعريف ان جاسه بوجهين الاول ان الصحيح كذا في اكثر كذا في
 تعريف الحسن فان يكون انتهى باننا تألف ان انه يصدق ما في نسخة عرف فخرجاه

واشتهر رجاله بالضعف دفع الطيبي الطائبان المراد بقول الحق إلى ما شئت رجاله أن جبا
مشهورون عند رباب هذه الصناعة بالصدق ويغفل الحديث ومعرفة أقواله
وحيث كان مطلقاً من قيد الدلالة والضبط دل ذلك على الخطأ الطيبي عن رتبة
رجال الصحيح ثم قال وهذا هو الجواب أيضاً عن قوله واشتهر رجاله بالضعف لا لأن
التهمة في عمر فهو دل على خلاف ما فهم من الضعيف بعض المتأخرين
أي قال بعض المتأخرين في تعريفه هكذا وقع كلام ابن الصلاح فيها وأراد به ابن
المجوزي فإنه عرفه به في موضوعاته شواذ في فيه ضعف خرج به الصحيح
قريب أي قريب من جهة إلى الصحة فحتمل كذبه لكون رجاله مستورين وهذا احتراز
عن الضعيف فإنه الذي يبعد عن الصحيح من جهة ويحتمل الصدق فالحتمل الصدق
أصلاً كالموضوع فأحسن أسطة بين الصحيح والضعيف والظاهر أن المراد بقوله
يتمثل أن صفته ليس كثير رابل يسير بحيث يحتمل ويخبره ليس ما راجع عن جهل الاحتمال
والقبول قال ابن دقيق العيد هذا أحد ليس مضبوطاً به أن يميز به القدر المحتمل
من غيره وإذا اضطرب هذا الوصف لم يمتد إلى التعريف المميز للضعيف ومثله
ذكر ابن جماعة ويحجب عنه بمثل ما يحجب عن ياد السخاوي على تبيينه على ما صد
تقريره قبل هذا ويصلح للعمل به تراجم ابن جماعة أنه أدخل في الحد فاعتزل
بأنه دوا لا عرفت بصاحبه - للعمل وذلك يتوقف على معرفته كونه حسناً
وهو نعم فاسد فإنه ليس جزء من التعريف بل هو من جهة أحد بيان حكمه من النقص
أي قال ابن الصلاح في تحقيق الحديث الحسن هذا تعريف رابع له وهو قسمان أي
الحديث الحسن منقسم إلى قسمين عبارة عن المقصاة هكذا إذا مضى لا في ذلك
الحسن جامعاً بين الاطراق لكلامه هو ملاحظاً من أفع استعما للمعنى في فهمه أن
الحديث الحسن قسمان أحدهما الحديث الذي لا يشك فيه وجاز إساده من مسنده

لم يحقن اهلبه غير انه ليس مغفلا كثيرا لخطائهم ولا هو قاهرهم للكذب بل الحديث
 اى احذرهم منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب اخر مفسق ويكون متن الحديث مع
 ذلك قد عرّب بان يروى مثله او نحوه من وجه آخر او اكثر حتى اعتضد بما يقيد من تابع
 روايه على مثله او ماله من شاهد فيخبر بذلك عن ان يكون شاذا لو منكر او كلام الترمذي
 فنزل على ذلك القسم الثاني ان يكون روايه من المشهورين بالصدق والا فانه غير الله
 لا يبلغ درجة رجال الصحيح بان يقتصر منهم في الحفظ والاتقان هو مع ذلك يرتفع
 حال من يعد ما ينفرده منكر او يقتبذ في كل من هذا مع سلامة الحديث من ان يكون
 تناخا او منكر سلامة من ان يكون معللا وعلى القسم الثاني ينزل كلام الخطا في هذا
 الذي ذكرناه جامع لما تفرق من كلام من بلغنا كلامه في ذلك في كان الترمذي ذكر
 احد نوعي الحسن في ذلك الخطا في النوع الاخر مقتصر كل واحد منها على امر اى انه مشكل
 معرضا عما رأى انه غير مشكل او انه غفل عن البعض انتهت عبارته في المصنف في
 اختصر منها قائلا احد ما لم يخل رجال سناده عن مستور
في العدالة غير مغفل في روايته وقت العمل والاداء ورمى اى
 والحال انه قد روى مثله او نحوه من وجه آخر او روى عليه ابن جماعة بالبريد
 على الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور وروى مثله او نحوه من وجه
 آخر انتهى قد نعه الطيبي بان قوله قد روى اى احتراز عن كل ذلك فان الغرض من
 التنبيه به اعتضاد الحديث المروى بما يخبر به ضعفه وازالة ما به من الوهم والارسل
 والا لقطاع وغيرهما فلا يؤق بالرواية من غير جبر الا على وجه يرتفع بذلك والا كان
 عبثا والثاني ما اشتهر روايه بالصدق والا فانه احتراز عن الضيف
وعن القسم الاول وقصر عن درجة رجال الصحيح حفظا واتقانا
محيث لا يعد ما انفرد به منكر او روى عليه ابن جماعة بانه يصدت

على المرسل الذي اشتهر راويه بما ذكرنا وليس بحسن الاصطلاح واجاب عنه الطيبي
 بان الذي في هذا الروي لا يخلو اما ان يكون مما عرفت فمفهومه او معناه من غير رواية او ما لم
 يعرفه كما من الوجه الذي في الاول ولا من وجه آخر فالاول اخبره بخبره المنتقطع من الحد
 والثاني هو الذي احتج منه بقوله لا يبعد ما تقدم به منكرا ولا بد في القسمين
 للحسن من سلامة عن الشذوذ والتعليل مع الاتصال قبل التناول
 العلامة الطيبي في خلاصته ما ذكره لبعض المتأخرين اي ابن الجوزي عليه
 على ان معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحيح والضعيف
 حيث اخذ الضعف في تعريفه لا نهى اي الحسن وسط بينهما اي الصحيح والضعيف
 فقي له اثنان الجوزي قريب اي قريب فخرجه الى الصحة فمفهوم كذبه لكون
 رجاله مستورين كما حقق في تفسير تعريف الترمذي والفرق بين حد
 الحسن والصحيح بحيث يميز احدهما عن الآخر ان شرط الصحيح الاتصال
 وسلامته عن الشذوذ والعللة الفادحة معتبرة في حال الحسن لكن العدالة
 في الصحيح ينبغي ان تكون ظاهرة لا مستترة والاتقان كاملا
 تاما وليس ذلك شرطا في الحسن اقول هذه البشارة توهم ان الحسن
 اعم من الصحيح من حيث الوجه حيث اشترط في الصحيح كمال الاتقان في الحسن
 لم يشترط ذلك فقي اعم من ان يكون فيه كمال الاتقان او لا نكل صحيح حسن من
 مكنه وليس كذلك فان الحسن والصحيح متقابلان على احوط ظاهرهما السيد المصنف
 ولوقال الشرط في الحسن قصورا كان في الحسن كما لا يخفى ومن ثمرات من اجل
 عدم اشتراط ظهور العدالة وكمال الحفظ في الحسن بان اعتبار قصور الحفظ عن حفظ
 الصحيح فيه احتياجا من الصلاح الى تقييد قولنا ان يروى من غير
 وجه مثله او نحو ذلك فيه اشارة الى نوع قصور في تعريف ابن الجوزي ليختار

به أي بالوجه الآخر والضعيف لما فرغ من بيان الفرق بين الصحيح والحسن استمر
 في الفرق بين الحسن والضعيف هو الذي بعد عن تحرير الصحيح من جهة الأصل
 الصدق والكذب على السوية ولا يحتمل الصدق أصلاً كما لموضوع
 الذي عرفت وضعه وإنما سمي الحسن حسناً لحسن الظن بأرويه وأنه
 لما غلبت درجة عن درجة رجال الصحيح وانفتحت حال من بعد ما يفرق به من الحديث منكر
 وكان سماً لا يما مشهوراً بصاحب الحديث بحسن الظن به تخرج جانب الصدق على الجانب
 الآخر ولذا جعل للكذب محتملاً ولا كذلك للضعيف فإنه لما قبلت درجة من جهة رتبة رجال الصحيح
 احتل الصدق والكذب معا بل تخرج للكذب بحيث كصدق هناك بالكلية ولو قيل قد اختلف آخر
 للحسن كره الطيبي بعد ما لم تفرق بين جماعة فان جماعة بعد ما لم تفرق بين المتعارفات المذكورة قال
 ولو قيل هو كل حديث خال عن العلة في سنده المتصل مستور له بشهادة أو شبهة
 قاصر عن درجة الاتقان لكان جمع لما حدوده واقرب مما حاوله واخبر منه
 فنقد خال عن العلة احتراز عن دخول الأسباب الخفية الغامضة القاعدة في الحديث
 وقوله في سنده المتصل احتراز عن المراحل المنتطح ونحوها وقوله به شهادة أو شبهة
 صفة والضمير المحمدي في له راجع إلى المستور وفي الحديث وأوفيه للتوسع لا للتزود
 والمعنى للراوى المستور العدالة بهذا الحديث شهادة أي حديث آخر مروي بلفظ
 يعني هذا الأسناد يشهد له بالقوة والراوى الحديث طريق آخر فيه معنى هذا الحديث
 يشهد هذا الحديث أنه متدرج ومناه يتكون هذا الحديث مثلاً من ذلك مشهوراً
 بهذا المعنى واحتراز به عن الضعيف الذي لم يقصد بمثل ذلك الحديث أو آخر
 بمنزلة وقوله قاصر عن درجة الاتقان صفة أخرى للراوى المستور العدالة فعل منه
 أن عدله رجال الحسن واتقاهم قاصر عن عدالة رجال الصحيح واتقاهم به يخرج
 الصحيح فظهر من هذا أن هذا الحد أحسن كحدود قال الطيبي ولكن يرد عليه على قوله

في سند ما اتصل به من السند الذي اعتقده بالسند فان تشبث بان العمل خير بالسند
لا به فيرد بها اختاره المحققون انتهى تقول ولوقيل في تعريف الحسن هو مسند
من قرب من درجة الثقة احتربه عن الصحيح والضعيف كليهما فان الراوي
في الصحيح يكون على مرتبة في الوثوق وفي الضعيف يكون ابعد من درجة الثقة او
مرسل ثقة نادرة لثلايمه او درجة على ابن جماعة ومرسلي كلاهما اي مسند
الثقة ومرسله من غير وجه وسالحو عن سند وودو علة فانهما ما كان عن
الاجتهاد بالحديث لكان اجمع الحدود وواضحها وابعدها عن
التعقيد **اقول** العجب من الطيبي انه يعترض على ابن جماعة لفظ لفظا ولا يأتاه
في ما احتج به آرائه لولوي والمسند من جهة اخرى وجد في الشروط الباقية فلو كان
حسنا بلي فلو شمله التعريف وبالحجة شرط كونه مرويا من غير وجه في مرسل الثقة مسلم
واما كونه شرطا في المسند فليس بمسلم بل يكاد لا يتم ولا يجوز ان يراد بها الحسن
في التعريف والعجب العجيب من المصنف حيث لم يعرض له جرحا بل قرع عليه وهل
هذا الا سبيلنا لزم اختصار خلاصة الطيبي من من نظر الى صحة وسقمه ولعنوا
بالمسند مما اتصل به اسنادا لا الى منتهاه اي الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
او الصحابي او التابعي وبالثقة من جهة بين العدالة والضبط والتكبر
في ثقة في قوله او مرسل ثقة للشيوع اي اي ثقة كان كما سيأتي بيانه في نوع
المرسل **اقول** لم يذكر المصنف في ما سيأتي من نوع المرسل شيئا يفيد هذا التقاء
بل حاله الى الاصول فهذا وعد لا وفاء والذي اوتصفه اخذه من كلام الطيبي فان
قوله ولوقيل الى ههنا كله من كلام الطيبي فنقله المصنف من دون ان يضيفه اليه وقد
دعى الطيبي في خلاصته فقال في بحث المرسل المرسل اجاب عن التابعين قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كذا او فعل كذا فهو مرسل بالاتفاق واما قول من

دون الثاني هذا فاختلنا في تسميته مرسل فقال الحاكم وغيره من ائمة الحديث لا يسمى
مرسلاد به قطع الخطيب بغدادى نحو ذكر كلامى للاحتجاج بالمرسل وعدمه وسبأن
تحقيقه في موضعه ان شاء الله تعالى والمحسن حجة كالصحيح فهو وان كان دون الصحيح
لكنه ملحق به في الاحتجاج ولذلك أورد في الصحيح أقول لهذه العبارة
الاول ان يكون المراد بالصحيح الحديث الصحيح ويكون المعنى ولذلك اى لما كان المحسن
كالصحيح في كونه حجة ادرجه بعضهم في الصحيح ولو يفرد لا عنه فيكون لشارحة الى ذكرها
سابقا من ان بعضهم قسم الحديث الى قسمين فقط الصحيح والضعيف فادرجه المحسن
في الصحيح ويطلق عليه اسم الصحيح وهو ان ظاهر من كلام الحاكم في تصريفاته وقال ابن القيم
من سمي الحسن صحيحا لا ينكر انه دون الصحيح المقدم المبين اولا فهذا اذن اختلاف
في العبارة دون امسى انتهى والثاني ان يراد بالصحيح كتاب الصحيح كجامع البخارى
ومسلوه ويكون المعنى لذلك اى لكونه كالصحيح ادخل الحسن ذكره في كتاب الصحيح
صحيح البخارى ومسلوه مع انهما وضعوا كتابي يذكر الصحاح فيكون اشارته الى احتساب
سابقا ان كتاب البخارى ومسلوه مشتملان على الحسن ايضا فحاصل وضعهما ليس
الا لادراج الصحيح على ما ذكره الذهبي قل ابن الصلاح مراد على البغوى
تسمية هي السنة الامام حسين بن مسعود البغوى الشافعى المتوفى في سنة
ست عشرة وقل عشرة بعد خمسة في المصباح اسم كتاب قيل المؤلف لوسيم كتابه به
نصا منه وانما صار هذا الاسم علما له بالفضل حيث ذكر بعد قوله اما بعد ان اخبر
هذا الكتاب مصابيح الخ السنن بالحسان حيث قسم الاحاديث في كل باب
الى صحاح وحسان وعنى بالصحاح ما أخرجه الشيخان وبالحسان ما أخرجه ابو داود
والترمذى وغيرهما من اصحاب السنن وما كان يمد من ضعف او غريب اشار اليه
واعرض عن ذكرها ما كان منكرا او موضوعا احداهما هو الذي ذكره في الخطبة لكن ذكر

في آخر باب مناقب ترمذي حديثا قال في آخره انه منكر تساهل لان فيها
الى اسنن الصحيح والحسان والضعيف فكيف سمى الكل بالحسان هذا
تقرير اراد ابن الصلاح وتبعه النعمي فقال في بعض تصانيفه تقسيم البغوي الى حسن
وصالح مراد بالصحاح ما اخرج به الشيخان والحسان ما في اسنن ليس بصواب
لان في اسنن الصحيح والحسن والضعيف وللنكر انتهى لا يقال لعله اراد بالحسن اعم من
الصحيح والحسن والضعيف لانا نقول ليس الحسن عند اهل الحديث عبارة عن ذلك
فواجب عن هذا الايراد بان البغوي صطر على ذلك ولا مناقشة فيه **ثم اعلم**
ان شرط الشيخين ان لا يذكر الا الصحيح كما نقل عنها وليس فيها حديث حسن لكن دون
الصحيح على ما ذكره العراقي وبخلافه قول الذهبي على ما مر تحقيقه واما اسنن كسني ابي داود
والترمذي وابن ماجه والنسائي فمنهم من اطلق عليها لفظ الصحيح كابي طاهر السلفي
حيث قال الكتب الخمسة اشق على صحتها علماء الشرق والغرب انتهى وكان في عبد الله المحمدي
حيث اطلق على جامع الترمذي الجامع الصحيح وكذلك الخطيب طلق عليه وعلى اسنن
النسائي اسم الصحيح قال ابن الصلاح وهذا منهم تساهل صريح فان اسنن مشتملة على
صالح وضعف وحسان وغير ذلك فقد روي عن ابي داود انه كان يقول ذكرت في كل
باب اصح ما عرفته فيه وقال ابن منداه انه كان يخرج الاسناد الضعيف اذا وجد في
الباب غير ان كان من مذهب النسائي ان يخرج عن كل من اجمع على تركه وهذا كله يدل
على انها مشتملة على الضعاف ايضا وصنع الترمذي في جامعه من اوله الى آخره شيئا
لذلك وقال البقاعي الشيرازي برهان الدين ابراهيم بن عمر تلميذ الحافظ ابن حجر في شرح
اللفية المسمى بالنكت الوفية حاكيا عن ابن كثير ان في اسنن النسائي رجالا محولين
اماعين او حالا فيهم الجرح وفيه احاديث ضعيفة ومنكرة ومعللة انتهى وقال
ابن الصلاح من مظان الحسن بن ابي داود ترميها عنه انه قال ذكرت فيه الصحيح

وما يقاربه وروينا عنه انه كان يذكر في كتاب اصح ما عرفه وقال ما كان في كتابي من عمل
فيه من شديد فقد بينته وما لم اذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها اصح من بعض فعلي
هذا ما وجدنا في كتابه من كونه مطلقا وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على احد
احد من يميز بين الصحيح والضعيف والحسن عرفنا انه من الحسن عند ابى داود وقد
يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ولا عندنا به في ما حققنا من ضبط الحسن
انتهى واعترض ابو عبد الله محمد بن عمر بن محمد القمي الا انه لسي المعرفت بان رشيد
على هذا الكلام بانه ليس يلزم ان يستفاد من كون الحديث لم ينص عليه ابو داود
ولا نص على صحته عني ان الحديث عند ابى داود حسن اذ قد يكون عند صحيح
وان لم يكن عند غير انتهى وقال الحافظ ابو القم محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس في
شرح جامع الترمذي قوله على ابن الصلاح ايضا هو مسم ابو داود شيئا بالحسن عليه
في ذلك شديده عمل مسلم لا ينبغي ان يحمل كلامه على غيره انه اجنب الضعيف
الواهي فقول ابى داود ما يشبهه يعني في الصحة وما يقاربه يعني مكافئها وهو نحو
قول مسلم في خطبة كتابه انه ليس كل الصحيح قبله عند مالك وشعبة وسفيان
واحتاج الى ان ينزل الى مثل حديث ليث بن ابى سليم وعطية بن السائب يزيد بن ابى
المعشمل الكل من العدالة والصدق وان تفاوتوا في الاحتياط لا لقان لا فرق بين
الطريقين غير ان مسلما شرط الصحيح والداود لم يشترط ذلك وكما يروى عن ربيعة في قوله
بعضها اصح من بعض اشارة الى ذلك اي اقدر المشترك من الصحة وان تفاوتت فيه لمسا
لنقتضيه صبيغة افعلى انتهى كلامه قال العراقي قد يحاب عن اعتراض ابن رشيد بان ابن
الصلاح انا ذكر عرفنا انه من الحسن الاحتياط ان لا يرفع الى درجة الصحيح وان جاز
ان يبلغها عند ابى داود لان عبارته فهي صالح فان كان ابو داود يرى الحسن رتبة بين
الصحيح والضعيف فالاحتياط ما قاله ابن الصلاح وان كان رايه كالمثقل في ان يترتب

الى صحيح وضعف فما سكنت عنه فهو صحيح والاحتياط ان يقال صلح كما عير هو بنفسه لا الجواب
 عما اعترض به ابن مسيد الناس هو ان مسلماً لا يزم الصحة في كتابه فليس لنا ان نخكم
 على حديث خرجه فيه الله حسن عندنا لما تقدم من قصد الحسن من الصحيح واودا وقال
 ما سكنت عنه فهو صلح والصلح قد يكون صحيحاً او قد يكون حسناً عند من يرى للحسن
 رتبة دون الصحيح وكما يقال لنا عن ابي داود انه هل يقول بذلك او يرى ما ليس بضعف
 صحيحاً فكان الاحتياط ان لا نرفع ما سكنت عنه الى الصحة حتى يعلم ان رايه هو
 الثاني وهو محتاج الى نقل انتهى بقى حكم احاديث المسانيد كسند احمد بن حنبل وسند
 ابي داود والطحاوي وهما من صنف في المسانيد على ما قبل مسند ابي بكر بن ابي شيبة
 ومسند ابي بكر البزار والبنوي وغيرهم وهو على ما ذكره ابن الصلاح وغيره انما هو
 في رتبة الصحة لان من جمع مسند الصحابي جميع ما يقع له من حديثه سواء كان صالحاً
 للاحتياط او لا فانهم واحفظ هذه الدلائل المنقولة المختصرة من الكتب المنقولة وقول
 الترمذي في جامعه حديث حسن صحيح لما علم ما سبق ان احسن تسليم
 للصحيح فانه دونه ملحق به في الاحتياط وقع الاشكال في قول الترمذي في كثير من الاحاد
 هذا حديث حسن صحيح انه كيف يجمع الحسن والصحة في حديث واحد مع اختلافها فاجاب
 عنه ابن الصلاح يجوز ان يذكرهما السيد المصنف بقوله يريد به انه روي باسنادين
 احدهما يقتضي الصحة والاخر الحسن هذا اول الجوابين او المراد بالحسن
 اللغو وهو ما تميل اليه النفس تستحسنه هذا ثاني الجوابين اعترض
 ابن دقيق العيد على كل من هذين الجوابين فاورد على الثاني منهما انه يلزم عليه ان
 يطلق على الحديث الموضوع اذا كان حس اللفظ انه حسن لحيث ان احد القولين في اولها انه لا يصح
 في الاجاديت التي قيل فيها حسن صحيح مع انه ليس لها الا ضرب واحد في كلام الترمذي
 في مواضع يقول هذا حديث حسن صحيح لا يعرفه الا من هذا الوجه كحديث النعمان

مثله منقولاً عن الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن بكر ابن سيد الناس الحافظ أبو الفتح بقوله
 قد بقي عليه أنه استتر في الحسن أن يكون من جهة آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح فانتقل
 أن يكون كل صحيح حسن انتهى قد عيّن بأنه ليس بشرط عند الترمذي في جميع أنواع الحسن
 بل ليل أن الترمذي قال في بعض الأفراد هذا حديث حسن صحيح بل هو مشروط به في نوع
 واحد منه على ما حققه ابن الصلاح فتقدم ذكره من اتصاله ببعض كل صحيح حسن باعتبار
 نوع غير مشروطية تعدد الوجه وأحسن منه جواب الحافظ العراقي حيث قال في شرح
 الألفية قلت وجواب ما اعتضد به ابن سيد الناس هو أن الترمذي إنما استترط في
 الحسن محبته من جهة آخر لا يبلغ مرتبة الصحيح فإن بلغها لم يشترط ذلك بل ليل
 قوله في مواضع هذا حديث حسن صحيح غريب فلما ارتفع إلى درجة الصحة اثبت له في
 باعتباره حديثاً انتهى وتفصيل أن الترمذي قد يقول حديث حسن قد يقول صحيح قد يقول غريب
 وقد يقول حسن صحيح وقد يقول حسن غريب قد يقول صحيح غريب قد يقول حسن غريب قد يقول حسن غريب
 كتاب لعل أنما هو للنوع الأول وهو ما إذا انفرد الحسن عن غيره وعيّن أنه ترفيداً إلى ذلك
 فانتقل في آخر كتابه ما قلنا في كتابنا حديث حسن فأنما المراد به حسن أسانده إلى أصله
 بهذا الشاعراً الذي يقول فيه حسن نقط دون ما يقول فيه حسن صحيح وغير ذلك من
 العبارات فكان له ليذكر التعريف نوع واحد ما التوضيح وأما ما لا يصلح له من غير ذلك
 فليذكر بقوله عندنا ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعله الخطابي كما قال ابن حجر أقول
 ومن ههنا ظهر أن إيراد ابن جماعة على تعريف الترمذي للحسن بأنه يصدق على الصحيح
 ليس بوارده لعدم التباحة في ذلك وأن تناوب الطيب بقول الترمذي ما لا يكون في أسانده
 منهم المذكور سابقاً لا يخرج الصحيح من تعريف الحسن غير مقبول وأعلم أن ههنا جواباً
 آخر ذكره ابن حجر في شرح النخبة وأما قوله أن الحديث الذي قال فيه حديث حسن صحيح
 أن لم يكن متقدماً فهو باعتبار الأسانيد كما ذكره ابن الصلاح فإن وقع النقص فهو محمول

على التردد الحاصل من المجتهد في المروءة هل جمعت فيه صفة الصفة او الحسن من تردد
 ائمة الحديث في حال باقلة اتقى المجتهد ان يتردد ولا يصنف باحد الوصفين جزءا
 فيقال فيه حسن عند قوم صحيح عند قوم غايه ما فيه انه حذفت فيه حوت التردد وكان
 حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما يحذف حوت الطفت عن التعداد وفي هذا
 الجواب تكلف صدره فاحفظ هذه المطالب النفسية لعلك لا تجد هاتين الدائرتين
 الكبيدة والحسن مشرع في الصحيح بعيدا بعد ما فرغ من ذكر الصحيح لذاته والحسن لذاته
 انه اسرى من وجه آخر مثل الوجه الاول في الحسن ثم في حصوله للترقي من
 الحسن الى الصحيح لقوته من الجهتين فان انضم امر شئ مع شئ فزيد
 قوته لا تحصل مع شئ بانفراد لا فيغضض الى يتقوى احدهما بالآخر قال
 ابن الصلاح كحديث محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم قال لو لا ان استن على امتي لا مراهج بالسواك عند كل صلاة
 وتجد من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من اجل الاتفاق حتى ضعفه لبعضهم
 من جهة سوء حفظه وقلقه بغيرهم فحذثه من هذه الجهة حسن فلما انضم الى
 ذلك كونه روى من وجه آخر فعلم هذا الاسناد والتحق بدرجة الصحيح قال العراقي
 وقد اخذ ابن الصلاح هذا من الترمذي فانه قال بعد ان اخرج من هذا الوجه
 ابي سلمة عن ابي هريرة عندي صحيح وانما صح لانه قد روى من غير وجه وقلته
 بالترقي انه ملحق في القوة بالصحيح لانه عينه فلا بد عليه
 ما قيل ان فيه نظرا لان حد الصحيح لا يشمله فكيف يسمى صحيحا واما الضعيف
 اما ان يبين الفرق بين الحسن والمجتهد نفسه بوجه آخر الضعيف التعليل النجيب بقوله كذب
 راويه وفسقه لا ينبغي بتعدد طرقه يختل بالقلبان علماءنا
 الخفية وغيرهم من ارباب الحديث قد صرحوا في مواضع ان الضعيف ينبغي

تعدد طرقه فيتميز به فكيف يجوز هذا القول في تراجم ما يستفاد من كلام ابن الصلاح في الضعيف
على تسمين فتمتد ضعيف يزيله تعدد الطرق وذلك اذا كان ضعفه ناشيا من سوء حفظ
مخارطة مع كونه من اصل الحديث والديانة فاذا كرمنا ما راى الا انه قد جاء من وجه آخر
عرفنا انه مما قد حفظه ولم يغفل فيه ضبطه وكذلك اذا كان ضعفه بالارسال ومنه
ضعف لا يزيله نحو ذلك لقوة الضعف بحيث لقاعد هذا الحابر عن جيل ذلك الضعيف
الذي يشنأ من كونه الراوي مقربا بالكذب او كونه الحديث شاذ او امراد ههنا ههنا القسم
التاني ومن ههنا ينفع التناقض بين اقوالهم حيث يقولون في بعض الاحاديث
انه ضعيف ثم لا تقي بروايته من وجه آخر فيقولون في بعض اخر انه حديث ضعيف
لا ينبغي تعدد طرقه ومثاله ما رواه الدارقطني بسند والا عن جابر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا مهر اقل من عشرة دراهم وفيه مبشر
عبيد وهو كذا في روى عن احمد انه قال احاديث مبشر موضوعه وسواه لا يثبت
ايضا من وجهين ضعيفين وعن علي مثله مرفوعا وهذا الحديث هو الاصدار في
باب تقدير المهر مبشر دراهم عند اصحابنا فلما اورد عليه موضوعه قالوا له
اغبر ضعفه بتعدد طرقه فقال العيني في شرح الهداية روى عن جابر مرفوعا الا
لا يزوج النساء الا اوليا ولا يزوجن الا من لا تقهر ولا مهر اقل من عشرة دراهم
قال ابو عمر بن عبد البر هذا حديث ضعيف لا اصل له ولا يثبت به وقال البيهقي
ضعيف ورواه في اللسان عن مشير بن عبيد الكوفي في اسند في المعرفة عن احمد بن حنبل
انه قال احاديثه موضوعة وقال ابن القطان هو كما قال ورواه البيهقي والدارقطني
من طرق لكن الحديث اذا روى من طرق مفردة انتها ضعيفة لتضيق به حسنا ويحتمل
به كسر لا النووي في شرح المذهب في روى الدارقطني ثم البيهقي في سندهما عن داود
عن اشجعي عن علي قال لا تقطع البذل في اقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر اقل من

عشرة دراهم قال ابن الجوزي في التحقيق كل من جبان يقول داود ضعيفه والشعير لم
يسمع من علي وأخرجه الدارطني أيضا في أحد عشر جبر عن الصحاح عن ابن مسعود
عن علي جبر أيضا ضعيف انتهى كلام العيني رحمه في البحر الرائق اقل المهر عشرة دراهم
لحديث في ذلك وهو بان كان ضعيفا فقد تعددت طرقه والمنقول في الاصل بان
الضعيف اذا تعددت طرقه يصير حسنا اذا كان ضعفه لغير الفسق انتهى وهكذا ذكر
ابن الهمام في فتح القدير وغيره من علماءنا والذي ظهر لي هو ان هذا الحديث من
اشبهه الثاني فان رواة كل واحد ضعيفون جدا وبصريحهم متهمون بالوضع والكذب
ولا ينبغي من الضعف الى التحسين ان تعددت طرقه ولهذا قال الامام احمد سمعت مسفيان
ابن عيينة يقول لم نجد لهذا اي تقدير المهر يشرقه اصلا حكاه عنه النخاوي في المقتل
الحسنة والمختار في باب المهر هو العمل بالخلق قوله تعالى احل لكم ما وراء ذلك ان
تبتغوا ما مولاكم الآية كيف لا وقد فسر في اصول الفقه ان العمل بالخلق الكتاب يجب
ولا تجوز الزيادة وتجوز الواحد عليه وان كان صحيحا فكيف يزداد بمثل هذا الحديث
الذي تنهاه حاله في الضعف على الكتاب ^{مسفيان} ما يذكره بعض الاصوليين من ان قوله قد
قد علمنا ما فرضنا عليه من الزواجر وما ملكت ايمانهم الآية خاص في اسناد تقدير
المهر الى الله تعالى وهو مجمل فوقع خبر الواحد بياننا له فخذوش بان المراد بما الموصولة في
الآية ليس المهر بدليل عطفه وما ملكت ايمانهم على الازواج وكون الفرض حقيقة
بمعنى لا يجاب لا بمعنى التقدير بل المراد للنفقة والحقوق وعليه المفسرون وباب
التاويلات واسع لا ينبغي ان يغتر والسلامة في سدادها وبالحجة لحياتنا صوابنا في
تقدير المهر بشره ودراهم بدليل شأنه فالعمل بالخلق القرآن اوجب هذا ان كان
قولا مخالفا للنفقة لكنه هو القول المصطلح هذا فنسلك فيه بحسب شرب لا يتخلع
عليه من غير كما في حديث طلب العلوفه رضىة على كل مسلم وفي بعض

الروايات بزيادة مسلمة تراها الطبراني في ابن مسعود والبيهقي وابن عدي عن أنس وابن
 ماجه الطبراني عنه والطبراني في الاوسط عن حسين بن علي وابن عباس في الخطيب عن علي
 وابن عبد البر عن أنس في ايقان حديث أبي بن كعب في خديفة وسلمان وسمرق بن جندب
 ومعاوية بن خنيد وآبي ايوب لانصارى وآبي هريرة وعائشة زوج النبي صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم وعائشة بنت ثمامة وآم هان في قدس الكلام في تحريجه الحافظ الزين
 العراقي في تحريجه الكبي لاجبار العلوم بسط احسنه وخلص منه لتجاوز في كتاب
 المقاصد الحسنة في الاحاديث المشتهرة على الالفة واكثر اسانيد عن أنس فقد روى
 عنه عشرين تابعيا كابراهيم النخعي وآسحق بن عبد الله بن ابى طلحة ونايت وحميد
 والزهري بن ابي زيد بن ابي ميمون وآبي ثامر سلام الطويل في فائدة والتشفي بن
 حنبل وروى محمد بن مسلم الزهري ومسلم الاصول كل واحد عن أنس فلفظ حميد طلب
 الثقة حلق واجب على كل مسلم وآبي عائكة عن أنس في اوله اطلبوا العلموا بالعين
 وفي كل من هذا الاسانيد مقال ورواه ابن ماجه في مسنده وابن عبد البر في كتاب العلم
 من حديث حفص بن سليمان عن كثير عن محمد بن سيرين عن أنس به مرفوعا بزيادة
 وواضع العلم عند غير اهله مقلدا لخنزير الجواهر اللؤلؤ والذهب حفص ضعيف
 جدا حتى اتهم بعضه بالوضع والكذب ورواه ابن شاهين من حديث موسى بن داود
 عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس في رجاله ثقات لكنه قال غيري هو عند البيهقي
 في الشعب تمام في نواته وابن عبد البر من طريق عبد القدوس بن حبيب في مشق
 عن حماد عن أنس في ابا ايوب بن داود السجستاني فاورد عن جعفر بن مسافر التميمي
 عن يحيى بن حسان عن سليمان عن ثابت البناني عن أنس في الجملة اسانيد هذا الحديث
 كثيرة جد حتى عداه الحافظ السيوطي في الاحاديث المتواترة ومع ذلك كله فقد
 اختلفوا فيه فمنهم من قال انه حديث ضعيف لا يقيم به حجة لمرسله الى درجة الخمس

فقال بن عبد البر انه يروي عن انس من مجوء كيدته كلها معلولة لا حجة في شيء منها عند
 اهل العلم بالحديث من جهة الاسناد انتهى وقال البراء يروي هذا الحديث عن انس بن مالك
 واهله واحسنهم اياه ابراهيم بن سلام عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي عن
 انس بن عمر بن عمار ولا تعلم اسناد النخعي عن انس سواء ابراهيم بن سلام لا يعلوه
 عنه الا ابو عاصم انتهى وقال الحافظ ابو علي النيسابوري انه لم يصح عن النبي صلى
 عليه وعلى آله وسلم انتهى وقال البيهقي: **أحد يث مثله هو ابن**
الناس واسناداه ضعيف قد روى من اوجه مثيرة كلها
ضعيفة ويستفاد بذلك الامام احمد كاحكام ابن الجوزي في العلل المتناهية
 عنه فقال لا يثبت في هذا الباب شيء عندنا وكذا قال استحق بن راهوية لم يصح
 ويصح ابن الصلاح فمثل به المشيرون الذي ليس بصحيح وتبعه النووي ومن حاشاه بعد
 من مختصر كلام ابن الصلاح كالطبري السيد المصنف وغيرهم وقمهم من قال انه لم يثبت
 من مرتبة الضعف الى رتبة الحسن بسبب كثرة طرقه كالتزكشي وغيره ففي المقاصد
 احسنه بعد ذكر كلام المضعفين لكن قال العراقي انه قد صح بعض الايمه بعض
 طرقه كما بيته في خشيته الاحياء وقال المزني ان طرقه تبلغ به رتبة الحسن في غير
 اجوده ما طريق متادة وثابت كلاهما عن انس وطريق مجاهد عن ابن عمر وقال ابن
 القطان صاحب ابن ماجة في كتاب لعل عقب يراوه له من جهة سلام الطويل
 عن انس به انه غريب حسن الاسناد انتهى كلام السخاوي وفي سند الانام شرح
 مستدرك الامام علي القاري الملكي قال التزكشي يروي هذا الحديث من اوجه في
 كل طريق مقال فالحديث حسن في اندفع به قول النووي تبعه البيهقي فقد قال تلميذ النور
 الحافظ جمال الدين المزني هذا الحديث يروي من طرق تبلغ الحسن قال شارح
 الجامع المعين هو كما قال فان رأيت ان تحسن لغيرنا جعفرنا جزء وحكمة

اجتمعته لكن من انقسم الثاني وهو الصحيح لغيره انتهى **الفصل الثالث من الباب**
الاول في الضعيف وهو ادنى حالا من الصحيح والحسن من ثلثه قالوا اذا ذكر الحديث
الضعيف بغير اسناد لا يؤتى فيه بصيغة الجزم مثل قال رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم بل يقال روى عنه او بلغنا او جاء عنه او ورد عنه وشبه ذلك مما
لا يحكم بالجزم وهذا هو شرط الحاكم عبد العزيز المنذرى في كتاب الترغيب
والترهيب كما ذكره في خطبته هو ما لم يحتج فيه شروط الصحيح
واكتفى بحسن سماعه لم يوجد واحدا منها فيه او وجد بعضها وعدم بعضها والا
ان يقول ما لم يحتج فيه شروط الحسن لان ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح اقصر
فذكر الصحيح غير محتاج اليه وهذا هو المنعبر في الضعيف وقسمه ابو حاتم محمد بن حبان
اللبستي الى تسعة واربعين نوعا وكلها داخل في هذا الضابط وذكر الحاكم في
العلل في هربنا بسنن احسن الاقسام الضعيف فقال ما فقد فيه شرط واحد من
شروط القبول قسم وشروط القبول ستة اتصال السند حيث لم يتغير المرسل
بما يؤكد ويؤكد الرجال والسلاسة من كثرة الخطأ والغلطة ومجيء الحديث من وجه
جبت كان في الاسناد مستور لم يعرف اهليته وكليس منها بالكذب والسلامة من
الشدن والاسلاسة من العلة القادحة كما فقد فيه الاتصال قسم ويدخل
تحتة فسمان الاول المنقطع والثاني المرسل الذي لم يحير وما فقد فيه شرط آخر
مع الشرط المنقطع قسم آخر ويدخل تحتة اثنا عشر تقاسم فان فقد العلة التي يدخل
تحتها الضعيف والجهول فالثالث مرسل في اسناده خفيف والابع منقطع فيه ضعيف
والخامس مرسل فيه مجهول والسادس منقطع فيه مجهول السابع مرسل فيه منقطع كثير الخطأ
ان كان عدلا والثامن منقطع فيه منقطع التاسع مرسل فيه مستور ولم يتغير من
وجه آخر والعاشر منقطع فيه مستور لم يجي من وجه آخر والحادي عشر مرسل

شاذ والثنان عشر منقطع شاذ والثالث عشر مرسل معلل والرابع عشر منقطع معلل
وما فقد فيه الشرطان المتقدمان مع فقد شرط آخر ثالث قسم ثالث من اصل التسليم
أريد خل تحت عشرة أقسام فالحامس عشر مرسل شاذ فيه عدل ومغل كثيرا خطأ أو
السادس عشر منقطع شاذ فيه مغل كذلك والسابع عشر مرسل معلل فيه ضعيف
والثامن عشر منقطع معلل فيه ضعيف والتاسع عشر مرسل معلل فيه مجهول والعشرون
منقطع معلل فيه مجهول والحادي والعشرون مرسل معلل فيه مغل والثاني والعشرون
منقطع معلل فيه مغل كذلك والثالث والعشرون مرسل معلل فيه مستور ولا ينبغي
والرابع والعشرون منقطع معلل فيه مستور كذلك وهكذا فاعمل إلى آخر الشروط فحين
ما فقد فيه الشرط الأول وهو الاتصال مع الشرطين الآخرين غير المتقدم وهما السلا
من الشذوذ والعلامة تخرج ما فقد فيه شرط آخر فمجموعها إلى فقد هذه الشروط الثلاثة
والأقسام هذه الحامس والعشرون مرسل شاذ معلل والسادس والعشرون منقطع شاذ
معلل والسابع والعشرون مرسل شاذ معلل فيه مغل كثيرا خطأ والثامن والعشرون
منقطع شاذ معلل فيه مغل كذلك فتوعد فابداً بالشرط غير مبادئ به أو لا وهو
كون الرواثة تحت قسمان والتاسع والعشرون ماني اسناداً ضعيفاً الثلاثون
ماني مجهول فتوعد على فقد عدالة الراوي فقد شرط آخر غير مبادئ به وتحت
قسمان فالحادى والثلاثون ماني ضعيف وعلته والثنان والثلاثون ماني مجهول
وعلة تخرج كل هذا العمل الثان الذي بدأت بفقد الشرط المثني فيه كما حكمت الأول
نقسم إلى فقد هذين الشرطين فقد شرط ثالث فتوعد فاراد بما فقد فيه شرط آخر غير
المبدأ به والمثني به وهو سلامة الراوي من الغفلة فتوعد عليه وجود الشذوذ والعلامة
أو ما عاقر عد فابداً بما فقد فيه الشرط الرابع وهو عدم محبة من جهة آخر حديث
كان في اسناد مستور فتوعد عليه وجود العلامة فتوعد فابداً بما فقد فيه الشرط الخامس

وهو السلامة من الشك وقد تفرز على وجود العلامة منه ثم اختص بقدر الشك السادس
في بطل تحت قولك عشرة اقسام فالثالث والثلاثون شاذ معطل فيه عدل معطل كثير
الخطا الرابع والثلاثون ما فيه معطل كثير الخطا والخامس والثلاثون شاذ فيه معطل كذلك
والسادس والثلاثون معطل فيه معطل السابع والثلاثون شاذ معطل فيه معطل كذلك و
الثامن والثلاثون ما في اسناد لا مستور له تعرفت اهلية له ويرى من وجه آخر التاسع
والثلاثون معطل فيه مستور والاربعون الشاذ والحادى والاربعون الشاذ المعطل
والثاني والاربعون المعطل فهذه اقسام للضعيف باعتبار الاجتماع والافتراق ثم
قال العراقي وقد تركت من الاقسام التي يظن انقسامها اليها بحسب اجتماع الاوصاف
عادة اقسام وهي اجتماع الشك ووجه ضعيف او مجهول ومستور في سنده لانه
لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح لان الشك وما في الثقة فلا يمكن صنف ما في الضعف
او المجهول او المستور انتهى وتتفاوت درجاته الى الحديث الضعيف
بحسب البعد عن شروط الصحة والحسن فكلما كان ابعد من شروط
الحسن كان اضعف وهو الذي يعينه بالضعيف جلال وغوداك ويجوز عند
العلماء التساهل في اسانيد الضعيف دون الموضوع فانه لا ي
فيه التساهل بان يذكره في الوعاء او يدرجه في تصنيفه بدون التنبية على وضعه
من بيان للتساهل غير بيان ضعفه في ملو اعظم جمع الموعظة
والقصص فمن تفرق اسباب السبب يدرجون الاحاديث الضعيفة في
تصانيفهم من غير تصريح بضعفها قل العلامة نور الدين الحلي الشافعي في ديباجة
سببته لا يخفى ان السبب تجمع الصحيح والسقيم والضعيف والمرسل والمنقطع والمعض
وللتكثير من الموضوع ومن ثم قال الذين العراقي وليعلم الطالبان السيرة
تجمع ما صح وما ذكره وقد قال الامام احمد بن حنبل وغيره من الامة اذا لم ي

في المحال والحرام مثل دناؤنا في الفضائل ونحوها تساهلنا والذين
 كثير من أهل العلم الترخص في الرقائق وما لا حكم فيه من أخبار المغازي ما يحرج
 مجرى ذلك لتفصيل منها ما لا يقبل في العلم الحرام لعدم تعلق الأحكام بما انتهى فضا
 الأعمال أي فضائل الأعمال الثابتة والسند وبات التي يتاب فاعلمها ولا يذم تاركها
 فانه يجوز فيها أخذ الحديث الضعيف والعمل به لأنه إن كان صحيحاً في نفس الأمر
 أعطى حقه من العمل والالتزام على العمل به ففسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع
 حق للعديد لكن يستلزم العمل بالحديث الضعيف ثلاث شروط على ما ذكره السيوطي في شرح
 تقريب النوى والسخاوي في القول المبدع في المصوطة على الحديث الضعيف وغيرهما
 الأول عدم مشقة ضعفه بحيث لا يخلو طريق من رقه عن كذاب ومعه حكاية الكذاب
 والثاني أن يدخل تحت أصل عام والثالث أن لا يتخذ سنية ثابتة بل إلى الحديث
 بل يعتقد الاحتياط قوله امتلاكه كثير لا يتحقق على أمر من الفقه فمن ذلك ما ذكره
 أصحابنا أنه ينبغي للمؤمن أن يترسل في الأذان ويحذر في السبوع في الأقامة وأستدلوا
 له بحديث روى عنه الترمذي عن عبد المنعم بن نعو عن يحيى بن مسلم عن الحسن بن عطاء عن
 جابر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لبلال يا بلال إذا أذنت فترسل
 وإذا أقمته فأحذر وأصل بين أذانك وأذانك قد روي في غير الآكل من أكله وأشار
 من شرابه والمضطر إذا دخل لقضاء حاجة قال الترمذي هذا حديث لا تعرفه إلا من
 هذا الوجه من حديث عبد المنعم وهو أساد مجهول انتهى وعبد المنعم هذا ليس له
 في جامع الترمذي الأحاديث واحد هو هذا وقد ضعفه الدارقطني وجماعة أخرى
 وأخرجه الحاكم في مستدركه عن عمرو بن ذلك الأبرار عن يحيى بن مسلم بسند سابق
 وليس في أساده مطعون غير عمرو بن فائدة لكن لما كان الحديث الضعيف كافياً في فضائل
 الأعمال حكاهما باستصحاب ذلك مع كونه مؤيداً لعمل الصحابة ومن بعدهم ومن ذلك

أيضا ما ذكره الشيخ كذا أنه بسبب في الموضوع مسخر الرتبة وأستدلوا بحديث مروى في
 ذلك وإن كان ضعيفا قرأ في ابوداود واحد من حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جد
 قال رأيته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيسى وأسه مرة واحدة حتى بلغ القدر
 قد وقع في سندن أبي داود تفسيره بأول الفتاوى في شرح معاني الآثار حديثنا
 ابن مسروق قال حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال ثنا ابن وحفص بن غياث عن ليث
 عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جد قال رأيته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 مسخر مقدم رأسه حتى بلغ القدر من مقدم عنقه وقرأ أبو علي بن السكن في
 كتاب الحرم من حديث مصرف بن عمرو بن السرحان مصرف بن عمرو بن كعب عن
 أبيه عن جد لا يبلغ به عمرو بن كعب قال رأيته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يتوضأ فمسح بيمينه وقال وهذه الأحاديث ضعيفة لأجل طلحة بن مصرف فقال
 ابن القطان طلحة بن مصرف لا يعرفون وقال النووي طلحة بن مصرف أحد الأئمة
 الأعلام من التابعين احتج به الأئمة الستة وأبو جندة لا يعرفون فقال ابوداود
 سمعت أحمد يقول فرمى أن ابن عبيدة كان يقول ليس هذا طلحة بن مصرف عن أبيه
 عن جد أنه رأى الدارمي عن علي بن المديني أنه قال سألت عبد الرحمن بن مهزيك عن
 نسب جد طلحة فقال عمرو بن كعب وكعب بن عمرو وكانت له صحبة وقرأ الديلمي في مسنده
 الفردوس من حديث ابن عمر مرفوعا مسخر الرتبة إيمان من الغل يوم القيامة قال
 العراقي في تحريجه أحاديث الإجماع هذا الحديث ضعيف ولا يعلم أن مهن نص علي
 قبول الحديث الضعيف في فضائل الأعمال أحمد بن حنبل وغيره وأخباره جمع عظيم
 من الحديثين وصرح به ابن سيد الناس في سيرته المسماة بالبعيوان الاشارة على القاص
 في المحظوظ في الإجماع الأكبر في كتاب الموضوعات والسبعون في رسالة المقاتلة المستقيمة
 ورسالة التعليل والملة في أن أبوي رسول الله في الجنة ورسالة طلوع الزيادة في

كتاب الحرم
 من حديث مصرف
 بن عمرو بن السرحان
 مصرف بن عمرو بن كعب
 عن أبيه عن جد

ما كل خفي أو ستر أو في القول البديع في المسئلة على الحجب التفتيح والمرق في الفقيه والسر
 في كتابه الأذكار وفي التتريب وشرحه الألفية كالتحوي وشيخ الإسلام ثم كرويا الأعلام
 وغيرهما والمحافظ ابن حجر وابن الهمام في كتابه قهر بالأصول وفي حاشية الهداية المسماة
 بفتح القديرو غيرهم ممن تقدم عليهم أو تأنروا أو خلفوا في مرادهم بقبول الحديث
 الضعيف في فضائل الأعمال كما اشتهر بالب سابقا فذهب من قال أن المراد به قبوله في
 فضائل الأعمال الثابتة بالأحاديث الصحيحة بمعنى أنه إذا ورد حديث وهو ضعيف
 دال على ثواب مخصوص وعقاب مخصوص على عمل من الأعمال الثابتة قبل منان
 أصل العمل ثابت استحبابا أو وجوبا من مقام آخر فلا يلزم من قبول الحديث الضعيف
 ثبوت حكم من الأحكام الشرعية به وعلى هذا فلا تعارض بين قولهم لا يقبل الحديث
 الضعيف في الأحكام وبين قولهم يقبل في فضائل الأعمال فإن الأخذ به في فضيلة
 لا يستلزم ثبوت حكم به ومنهم من ذهب إلى ثبوت الاستحباب بالحديث الضعيف
 وهو الذي نص عليه ابن الهمام في كتاب الجنائز من فسخه القدير حيث قال الاستحباب
 يثبت بالضعيف غير الموضوع انتهى واليه يشيرون كلام النووي في الأذكار حيث قال قال
 العلماء من الحديثين والفقهاء وغيرهم يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب
 بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا وأما الأحكام كالحلال والحرام أو البنية النكاح
 والطلاق وغير ذلك فلا يعمل بها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن إلا أن يكون في احتياط
 من شيء من ذلك انتهى وهو الذي يقتضيه استدلال ابن حجر المسك في التفرع المبين
 بمرح الأمرين لقبول الحديث الضعيف في فضائل الأعمال بقوله لأنه إن كان صحيحا
 في نفس الأمر فقد أعطى حقه والألم يترتب على العمل به مستدرة تحليل ولا تخيير
 ولا ضياع حق الغير وإشارة المصنف بحكاية الإجماع على ما ذكره إلى الرد على من نازع
 في بطلان الفضائل أن اتفق من الشارع فأنبأ أنها بالحديث الضعيف أختراع عبادة وشرع

امر الدين بالبري في به الله وجهه لان الاجتماع لكونه قطعيا لا يرد فيه فظنا قويا لا يرد
 بمثل ذلك لو لم يكن فيه جواز فكيف وجوبه واحتماله وان كان ذلك ليس من باب الاختراع
 في الشريعة وانما هو ابتغاء فضيلة ودرجات معاصرة ضعيفة من غير ترتيب مفسدة
 عليه كما انه انتهى وتعمد هذا في يستشكل بان الاستصحاب حكم من احكام الشريعة فكيف
 يثبت بالحدوث الضعيف قود تصدى للثوب عنه المقتضى جلال الدين الدواني في الترتيب
 انموجع العلوم التراجع فيما اسأل متفرقة من ملام متشعبة حيث قال في صدرها المسئلة
 الأولى في اصول الحديث انفقوا حال ان الحديث الضعيف لا تثبت به الاحكام الشرعية
 ثم ذكره والله يجوز بل يستحب العمل بالاحاديث الضعيفة في فضائل الاعمال ومنه
 بل في النووي في كتاب الاسماء كتاب الادكار وقت استكمال لان جواز العمل باستعماله كذا ما
 من الاحكام الشرعية الخمسة فاذا استصحاب العمل بضعف الحديث الضعيف كان ثبوته
 بالحديث الضعيف وذلك ينافي ما قلنا من عدم ثبوت الاحكام بالاحاديث الضعيفة
 وقد حاول بعضهم التفتي عن ذلك وقال مولانا النووي لما ثبت حديث صحيح في فضيلة
 عمل من الاعمال تجوز رواية الحديث الضعيف في هذا الباب لا يخفى ان هذا لا يرتبط
 بكلام النووي فضلا عن ان يكون مواد لذلك فكم بين جواز العمل باستعماله وبين محبود
 نقل الحديث فرق على انه لو لم يثبت الحديث الصحيح والحسن في فضيلة عمل من الاعمال
 يجوز نقل الحديث الضعيف فيها لاسيما مع التنبيه على ضعفه ومثل ذلك في كتابنا الحديث
 وغيره لا شائع ليشهد به من يتبع ادنى تتبع والذي يصح للتحويل انه اذا وجد حديث ضعيف
 في فضيلة عمل من الاعمال ولم يكن هذا العمل مما يحتل الحرمة والكل اهتفانه يجوز العمل به
 ويستحب لانه ما من الخطر مرجو النفع اذ هو في الزم بين الاباحة والاستصحاب في الاحتياط
 العمل به رجاء للشباب واما اذا دار بين الحرمة والاستصحاب فلا وجه لاستصحاب العمل به
 واما اذا دار بين الكل ههنا والاستصحاب في حال النظر فيه واسع اذ في العمل دغنة

الوقوع في المكروه لا وفي القرب منه فلو ترك المستحب قلبيظان كان خطا لمكانه اشد بان يكون
المكروه المحتمل تشديدا والاستحباب المحتمل ضعيف فخرج ترك الترك على الفعل فلا يستحب
العمل به وان كان خطر المكروه اضعف بان تكون المكروهة على تقدير وقوعها كراهية
ضعيفة دون مرتبة ترك العمل على تقدير ترك استحبابه فلا احتيا الى العمل به في صورته
للساواة يحتاج الى نظر تام والنظر انه يستحب ايضا لان المباحات تصيد بالنية عبادة
نكيت ما فيه شبهة الاستحباب لاجل الحديث الضعيف فجاوز العمل واستحبابه مشروطا
بما جاوز العمل فبعدم احتمال الحرمة واما الاستحباب بما ذكرنا من مفصلة في هذه الاشياء
وهو ان اذا عدم احتمال الحرمة فجاوز العمل ليس لاجل الحديث اذ لو لم يوجد يجوز العمل
ايضالا ان المضروض لسفاه الحرمة لا يقلل الحديث الضعيف ينفي احتمال الحرمة لا ينفي
الحديث الضعيف لا يثبت به شيء من الاحكام الخمسة والبقاء الحرمة يستلزم ثبوت
الاداة حكمه شرعي فلا يثبت بالحديث الضعيف ولعل مراد النووي ما ذكرنا من ان
ذكر جواز العمل توطئة للاستحباب حاصل الجواب ان الجواز معلوم من خارج الاستحباب
ايضا معلوم من قواعد الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط في امر الدين فلو
ثبت شيء من الاحكام بالحديث الضعيف بل وقع الحديث شبهة الاستحباب فنصار
الاحتياط ان يعمل به فاستحباب الاحتياط معلوم من قواعد الشرع انتهى كلام الدواعي
وقد نقب الشهاب الخفاف في السيرة الرابض شرح شفاء عياض كلام الدواعي
حد باليس بشيء فانه نقل ولا عبرة اذ كان النووي ذكر المقام والمحدثون انه يجوز استحباب
العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لو كان موضوعا واما الاحكام
كالاحلال والحرام والمعاملات فلا يميل فيها الا بالحديث الصحيح او الحسن لان يكون
في احتياط في شيء من ذلك كما اذا ورد حديث ضعيف بكل هذه بعض النسخ لو لا كراهة
فان المستحب ان يتلوا عن ذلك ولكن لا يجب ان تمت تحرقا وقال وخالف ابن العربي

المالكي في ذلك فقال ان الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا وقال السخاوي في كتابه القول
 المديد جمع شيعنا ابن حجر مرارا يقول شرائط العمل بالحديث الضعيف ثلاثة الاول متفق
 عليه وهو ان يكون الضعيف غير متشكك في الحديث من انفرج من الكذابين والمتهمين من شيوخ
 غلطه والثاني ان يكون من جملة جاحضات اصل عام فيجوز ما يخترع بحيث لا يكون له اصل اصلا
 والثالث ان لا يفتقد عند العمل بثبوته ثلثا ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم والقبائل والاخبار
 عن ابن عبد السلام وابن دقيق العيد والاول نفل العلاني الاتفاق عليه وعن احمد انه
 يعمل به اذا لم يوجد غيره وفي رواية عنه ضعيف الحديث احب اليها من ادى الرجال وقد ذكر
 ابن حزم الاجماع على ان حذوب ابن حنيفة ان ضعيف الحديث عند الاولي من الرأى القياس
 اذا لم يجد في الباب غير متصل ان في العمل بالحديث الضعيف ثلثة مذاهب لا يعمل به مطلقا
 يعمل به مطلقا يعمل به في الفضائل بشرطه وقد ابن الصلاح جواز رواية الضعيف باحوال
 صندقه في الباطن وهل يشترط في الاحتمال ان يكون تواترا لا في خلافه وظاهر كلام مسلم
 انما فاله يمكن قويا لا يعتد به انتهى تقرقا لخصامي كلام الدواني الذي نقلنا لا سابقا
 تقرقا قول اذا احطت خبرا بما قدمنا في كلام الحافظ السخاوي عرفت ان ما قاله الاحلال
 مخالف لكلامهم ومثله وما نقله من الاتفاق غير صحيح مع ما سمعته من الاقول والاحتمالات
 التي ابداه لا تفيد سوى تسوية جملتها من والذي وقع في الحديث توهمه ان عدم ثبوت
 الاحكام به متفق عليه وانه يلزم من العمل به في الفضائل والترغيب انه يثبت به حكم من
 الاحكام وكلها غير صحيح اما الاول فلان من الامة من جوز العمل بشرطه وقدمه على
 القياس واما الثاني فلان ثبوت الفضائل والترغيب لا يلزمه الحكم الاخرى انه لو كان
 حديث ضعيف في ثواب بعض الامور انشأت استصحابا والترغيب فيه في فضائل
 بعض المعصية او لا كما راى الماثورة لم يلزم مما ذكر ثبوت حكم اصلا ولا حاجة الى تخصيص
 الاحكام بالاعمال كما توهم للفرق الظاهر بين الاعمال وفضائل الاعمال واذا ظهر عدم

مستحيلان القوس في غير هذا يظهر انه لا اشكال ولا خلل ولا اختلاف انتهى كلامه
 الخفاجي عند ذكر حديث من مثل من علم فكتمة الجحيم الله سبحانه من نار يرم بقبضات
 الراع في ريباجة شماء القاضى عياض اقول العجب من الخفاجي مع سعة نظره في علوم
 المنطق ان لم يذمه في بحث من اجابات المنقول واحباب فيه الجلال الدواني حاملا لزيارات
 للمنقول مع مشاركة في المنقول ولا عجب فكل عالِم مُرَادٍ وكل جواد كبر وقد يفهم انه على
 عبد من عباده ما ليس من اهله ويصيح عن عبد من عباده ما هو من اهله وان نظرت
 بنظر الناظر عرفت ان ما اوردته الخفاجي على الدواني غير خال عن المحلل اهما ما اوردته
 عليه بقوله ما قلناه من الاتفاق غير صحيح الخ فلو قد فوج بان الدواني غير مستفهم في معنى
 الاتفاق على انه لا يثبت الاحكام بالحديث الضعيف بل قد ذكره غيره ايضا فصح ان
 يمكن ان يكون المراد به اتفاق الاكثر وهو صحيح بالاسباب على ان هذا لا يرد لا يثبت
 في المقصود فان كثيرا من نص على ان الحديث الضعيف لا يثبت به حكم من الاحكام نص
 على قبوله في فضائل الاعمال فيرد اشكال التناقض عليهم ويحتاج الى الجواب لا دخل
 في ورمه كاشكال الذي تصدى للدواني لجوابه لكون الامور الاول اجماعيا بل لا على
 كون الثاني اجماعيا ايضا ومن ههنا يظهر انه لا يمكن الخلاص عن الاشكال المذكور
 بان عدم ثبوت حكم من الاحكام بالحديث الضعيف مذهب طائفة وقوله في الفضائل
 مذهب طائفة اخرى فلا اشكال في ذلك لما ذكرنا من ان كثيرا من اختار الاول اختار الثاني
 ايضا مع ان النورى وغيره قد حكى الاتفاق على قبوله في فضائل الاعمال فيرد اشكال ذلك
 على من ذهب الى عدم ثبوت الاحكام به بقوله والذي قد حصل في محيرة الخ غير
 صحيح فانه لا دخل في تحديد كون المسألتين اتفاقيتين بل يكفي لهما اتفاقا لهما
 وهو موجب ههنا وعلى هذا فلا يضر قوله وكلاهما غير صحيح اما الاول فلان الخ واه
 ما ذكره بقوله واما الثاني الخ فهو غير صحيح فان علامة النورى وابن الحرام وغيرهما

بما على المنداع يكون للمحدثين الضعيف في فضائل الاعمال هو قبول الاستحباب
 ونحوه لا مجرد ثبوت تفصيله لعل ثابت بدليل آخر ولو افاقه صنيع جمع من الفقهاء
 والمحدثين حيث يلتزمون استحباب الاعمال التي لم تثبت بالاحاديث الضعيفة ايضا
 لو كان المراد ما ذكره لما كان لقوله تعالى الضعيف في فضائل الاعمال وفي المنة في
 الترغيب والترهيب فائدة يعتد بها اذ قبوله في فضائل الاعمال الذي ذكره هو عين قبوله
 في الترغيب والترهيب ايضا لا يحصل على هذا التقدير وجه اشتراط قبول الحديث الضعيف
 في فضائل الاعمال بالشراطين الاخيرين من الشرط للثبوت التي ذكرها النجاشي والسيوطي
 وغيرهما فلا عيب ابن حجر فانه لما كان المراد به قبوله في فضائل الاعمال الثابتة لما اورد
 فإني ضروري ان تقيد لا يكون ما دل عليه مندرجا تحت اصل كل بان لا يستقد
 على العمل به ثبوته فان نفس العمل واستحبابه ما ثبت بدليل صحيح ولو ثبت الضعيف
 الا كبر فضله لا بد ان يكون ذلك العمل مندرجا في اصل شرعي وتغير اعتقاد شيوخهم
 والذي يظهر بعد التامل الصادق هو قبول الضعيف في ثبوت الاستحباب جواز
 فاذا دل حديث ضعيف على استحباب شيء او جواز شيء ولو يدل دليل آخر صحيح عليه
 وليس هناك ما يباين حجة ويرجح عليه قبل ذلك الحديث وجاز العمل بما افاده والقول بغيره
 ما دل عليه او جواز غاية ما في الباب ان يكن مثل هذا الاستحباب الجواز دون
 مرتبة من الاستحباب الجواز الثابت بالاحاديث الصحيحة والحسنة وتيسر طرق بوله
 بشرط واحد ما اشرنا اليه من هذان دليل آخر اقوى منه معارضه فان كل حديث
 صحيح او حسن على كراهة عمل او حرمة والضعيف على استحبابه وجواز فاعلم ان يكون
 بالاقوى والقول بوجاهة اخرى وانما ان لا يكون الحديث شديدا للضعف بان
 تفرد بروايته شديدا للضعف كالكتاب فاحش الغلط والمفضل وغير ذلك او
 كثرت طرقه لكن لو غلب طريق من طرقه عن شدة الضعف وذلك لان كون

من لم يثبت له في فضائل الاعمال الحديث الضعيف في فضائل الاعمال في المنة في الترغيب والترهيب فائدة يعتد بها اذ قبوله في فضائل الاعمال الذي ذكره هو عين قبوله في الترغيب والترهيب ايضا لا يحصل على هذا التقدير وجه اشتراط قبول الحديث الضعيف في فضائل الاعمال بالشراطين الاخيرين من الشرط للثبوت التي ذكرها النجاشي والسيوطي وغيرهما فلا عيب ابن حجر فانه لما كان المراد به قبوله في فضائل الاعمال الثابتة لما اورد فإني ضروري ان تقيد لا يكون ما دل عليه مندرجا تحت اصل كل بان لا يستقد على العمل به ثبوته فان نفس العمل واستحبابه ما ثبت بدليل صحيح ولو ثبت الضعيف الا كبر فضله لا بد ان يكون ذلك العمل مندرجا في اصل شرعي وتغير اعتقاد شيوخهم والذي يظهر بعد التامل الصادق هو قبول الضعيف في ثبوت الاستحباب جواز فاذا دل حديث ضعيف على استحباب شيء او جواز شيء ولو يدل دليل آخر صحيح عليه وليس هناك ما يباين حجة ويرجح عليه قبل ذلك الحديث وجاز العمل بما افاده والقول بغيره ما دل عليه او جواز غاية ما في الباب ان يكن مثل هذا الاستحباب الجواز دون مرتبة من الاستحباب الجواز الثابت بالاحاديث الصحيحة والحسنة وتيسر طرق بوله بشرط واحد ما اشرنا اليه من هذان دليل آخر اقوى منه معارضه فان كل حديث صحيح او حسن على كراهة عمل او حرمة والضعيف على استحبابه وجواز فاعلم ان يكون بالاقوى والقول بوجاهة اخرى وانما ان لا يكون الحديث شديدا للضعف بان تفرد بروايته شديدا للضعف كالكتاب فاحش الغلط والمفضل وغير ذلك او كثرت طرقه لكن لو غلب طريق من طرقه عن شدة الضعف وذلك لان كون

من لم يثبت له في فضائل الاعمال الحديث الضعيف في فضائل الاعمال في المنة في الترغيب والترهيب فائدة يعتد بها اذ قبوله في فضائل الاعمال الذي ذكره هو عين قبوله في الترغيب والترهيب ايضا لا يحصل على هذا التقدير وجه اشتراط قبول الحديث الضعيف في فضائل الاعمال بالشراطين الاخيرين من الشرط للثبوت التي ذكرها النجاشي والسيوطي وغيرهما فلا عيب ابن حجر فانه لما كان المراد به قبوله في فضائل الاعمال الثابتة لما اورد فإني ضروري ان تقيد لا يكون ما دل عليه مندرجا تحت اصل كل بان لا يستقد على العمل به ثبوته فان نفس العمل واستحبابه ما ثبت بدليل صحيح ولو ثبت الضعيف الا كبر فضله لا بد ان يكون ذلك العمل مندرجا في اصل شرعي وتغير اعتقاد شيوخهم والذي يظهر بعد التامل الصادق هو قبول الضعيف في ثبوت الاستحباب جواز فاذا دل حديث ضعيف على استحباب شيء او جواز شيء ولو يدل دليل آخر صحيح عليه وليس هناك ما يباين حجة ويرجح عليه قبل ذلك الحديث وجاز العمل بما افاده والقول بغيره ما دل عليه او جواز غاية ما في الباب ان يكن مثل هذا الاستحباب الجواز دون مرتبة من الاستحباب الجواز الثابت بالاحاديث الصحيحة والحسنة وتيسر طرق بوله بشرط واحد ما اشرنا اليه من هذان دليل آخر اقوى منه معارضه فان كل حديث صحيح او حسن على كراهة عمل او حرمة والضعيف على استحبابه وجواز فاعلم ان يكون بالاقوى والقول بوجاهة اخرى وانما ان لا يكون الحديث شديدا للضعف بان تفرد بروايته شديدا للضعف كالكتاب فاحش الغلط والمفضل وغير ذلك او كثرت طرقه لكن لو غلب طريق من طرقه عن شدة الضعف وذلك لان كون

السند شديد الضعف مع عدم ما يجبر به مقتضاه في حكمه لعدم وثيقته إلى الموضع
والخفق الذي لا يجوز العمل به بحال أو ثلثه أن يكون ثابت به داخل تحت أصل كون
الأصول الشرعية غير مخالفة للقواعد الدينية فلا يلزم اثباتها العينية شرعية غاية في
مادل عليه داخل في الأصول الشرعية غير مناقض لها فانقص جواز ثبات بها
والحدوث الضعيف الدال عليه يكون مؤكدا له وكذا الاستحباب بان الجوازات نصيب
بحسن النية عبادة فكيف اذا وجد ما فيه شبهة ثبوت الاستحباب في الجاهل
لاستقلال العامل به بثبوت بل يخرج عن العهد لا يقيين فانه ان كان صحيحا في
فناك والاحتمال يتب على العمل به فساد شرعي وقس عليه اذا دل الحديث الضعيف
على كراهة على الجواز على استحبابه دليل آخر في حذبه ويعمل بمفاده احتياطيا
ترك المكروه لا مستحب ترك المباح لا بأس فيه شرعا وبوجهه انه يظهر من ذلك دفع
الاشكال الذي تصدى للحجج عنه الدواني والاحتجاجي وسلك كل منهما مسلكا
مسلك الآخر وخصا هذه الكلام النافع للاوهام حوان ثبوت الاستحباب ولكن كراهة
التي هي في قوة الاستحباب والجواز بالحديث الضعيف مع الشروط للتقدم فيها
قول له حوان لا يثبت الاحكام الشرعية فان الحكم بالاستحباب شيء حل عليه الضعيف
او كراهة احتياطي والحكم بجواز شيء دل عليه تأكيد لما ثبت بدلائل اخرى فلا يلزم
منه ثبوت شيء من الاحكام في نفس الامر ومن حيث الاعتقاد تفردوا لولا تراخي
الشروط للتقدم فلكل من الاشكال التبعة والعلل تنقطن من هذا البيان الصريح
والتيان الرنيع دفع ما يتقهم من صريح الفقهاء والحددين حيث يثبتون الاستحباب
ونحوه بالاحاديث الضعيفة في مواضع كثيرة ولا يستمكنون عنه في مواضع كثيرة
وحل هذا التعارض وتساقط وجه الدفع ان المواضع التي اثبتوا فيها الاستحباب
بالضعيفة هي ما لم يطعنوا على شدته الضعيف في احاديثها وعلموا ان ما افادتها

داخل تحت اصول شرعية يعتمد عليها فاعتبروا بها والتي استكنفوا فيها عن ذلك و
 عللوا بكون الاحاديث منهية هي التي لم تدخل الاعمال الثابتة بها تحت الاصول
 الشرعية او وجدها في تلك الاحاديث ضعفا مشددا فاستقطوها عن الاعتبار لتكفي
لا في صفات الله فان وجوب حديث ضعيف دل على صفة من صفات الله تعالى
 ولم يثبت ذلك بدليل معتبر لم يعتد به فان صفات الله واسما لا يثبت على الفوا
 بها بدون دلالة دليل معتبر لانها من باب العقائد لا من باب الاعمال يلتحق بها
 جميع العقائد الدينية فلا تثبت الاجمديت صحيح او حسن لذاته او لغيره كيف
 وقد صرحوا بان اخبار الاحاد وان كانت صحيحة لا تكفي في باب العقائد فما بالك
 بالضعيفة منها قالوا وبعدهم كفايتها انها لا تقيد القطع فلا يثبت بها مطلقا في العقائد
 التي كلف الناس بالاعتقاد اجمازا فيها لا انها لا تقيد الظن ايضا ولا انها لا عبرة
 بها ارسلنا في العقائد مطلقا كما توهمه كثير من ابناء عصرنا الا ترى الى انه لما قال القطعي
 في بحث روية النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة المعراج ليست المسألة من
 العمليات فيكتفي فيها بالدلالة الظنية وانما هي من المعتقدات فلا يكتفي فيها الا
 بالدليل القطعي انتهى رحمه عليه السبكي في السيف المسلول على من سب الرسول بانه ليس
 من شرطه ان يكون قاطعا متواترا بل متى كان حديثا صحيحا ولو ظاهرا وهو من رواية
 الاحاد جاز ان يعتمد عليه في ذلك لان الذي ليس من مسائل الاعتقاد التي يشترط فيها
 القطع على الناس مكلفين بذلك انتهى وقال الثفتازاني في شرح المقاصد في هبة
 عصمة الملائكة وما يقال من انه لا عبرة بالنظريات في باب الاعتقادات فان اريد
 انه لا يحصل منه الاعتقاد اجمازا ولا يصح الحكم القطعي به فلا نزاع فيه وان اريد
 انه لا يحصل الظن بذلك الحكم فظاهر البطلان انتهى **واحكام الاحلال و**
الحرام فلا يثبت بالحدوث الضعيف قهره في شيء ولا تحليله قيل قال ابن مenda

سمعت محمد بن سعد البازعي يقول كان من مذاهب النساكي ^{ابن عبد الوهاب}
 احمد بن شبيب صاحب السنن ان يخرج الحديث عن كل من لم يحجمه على
 تركه من ثقه بعض وجهه بعض ومن اجعوا على تركه وضعفه فلا يخرج حديثه البتة
 فنقل عن الحاكم والمحيط انها كانت قولان للنساكي شرط في الرجال اشده من شرط مسلم
 وابوداود كان ياخذ ما خذ ولا يخرج به الضعيف اذا لم يجد في كتابه
 غيره ويرجح على رأي الرجال ان الجرحين باصله وانما دخلت التهمة في نقله
 والراي مختلف باصله محتمل في كل وصف على الخصوص فكان الاحتمال في الراي اهلا
 وفي الحديث عارضا فلا بد ان يقدم الحديث الضعيف على القياس خلافا لما فكره اصحابنا
 المتأخرون من تقدم الراي على الحديث الضعيف قبل قال بعض المالكية ايضا كما هو
 تحقيقه وقد قال شيخنا ان السنة قد سئقت قياسكم فاتبع ولا تبت مع فانك لا تنقل
 ما خذت من الاثر وعن الشعبي عن ابي الخضر الدارمي في سننه وهو عاوين
 شرجيل ابو عمرو الكوفي منسوب الى شعب همدان تيملة فاحذثني عن النبي
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو لا علم المجتهدين والراي لا للحدثون
 فخذ به وان كان ضعيفا وما قالوا به انهم مخالفوا للكتاب والحديث
 فالتشبه في الحش بالفتح مثله الاول موضع قضاء الحاجة ومنه قول النبي صلى
 عليه وعلى آله وسلم ان هذا الحشوش محتضرة يعني الكنت وموضع قضاء الحاجة
 واصله من الحش بمعنى البستان لا وهم كانوا كثيرا يتقوون في البساتين وقتال
 الشعبي ايضا الراي بمنزلة المذنب اذا اضطرت اليها اكلتها
 هذا تشبيه حسن يعني ان المذنب حرام اكلها اختيارا وموضع الشارع لاكلها اضطرار
 لدفع الضرر لا كذا لك الراي يحرم القول به مادام يوجد في الكتاب والسنة
 فمن اضطر اليها بان لم يجد حكما في الادلة التي هي فوقها من الكتاب والسنة الاجماع

عليه ان يختار الرأي المدفع الضرورة وهذا معنى قوله تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار ومن
 الشافعي رواه البيهقي في المدخل فاما قلت من قول او اصبحت من اصل
 اي قولت صلا فيه عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 خلاف ما قلت فالتقول ما قاله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 الـ وسلم فلا يجوز التقليد بقولي لمن علم بحالته بالحديث الصحيح الصحيح
 وهو قولي ان لو اكن قلت وجعل في الشافعي يرد دة اي بكسر هذا الكلام
 ومثل ذلك مروي عن امام الائمة ابو حنيفة تروا ابو جعفر الشاذلي ما راي بله ناله
 منقول عن جميع الائمة حكاه عنهم العارف الرباني الشيخ عبد الوهاب الشاذلي
 في المين ان الكبرى وهم هذا اي في باب قسام الحديث عدل عبادا في تطلق
 على قسامه منها اي من تلك البارات واليتشترك فيه الاقسام الثلاثة
 كالرفوع والموقوف ونحوه اعني تفسير الاقسام الثلاثة الصحيح والحسن والضعيف
 ومنها ما يختص بالضعيف ولا يوجد في الصحيح فمن الاول الذي
 تشترك فيه الاقسام الثلاثة المستند وهو ينقسم الى صحيح وحسن وضعيف فاختلافها
 في تفسير لا على ثلاثة اقوال الاول ما ذكره الحافظ ابو عمر بن عبد البر في تهذيبه ان
 المستند هو ما رفع الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم خاصة فقد يكون متصلا
 مثل ما ذكره عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد يكون
 منقطعاً كالمزهرى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فان المزهرى
 لم يسم من ابن عباس فكل هذا يستقي المستند والمرفوع والثاني ما ذكره ابن الصباغ
 في المدة ان المستند ما انفصل مسنده من راويه الى منتهاه فعلي هذا يدخل فيه المرفوع
 والموقوف وقال الخطيب هو عند اهل الحديث الذي انفصل مسنده من راويه الى
 منتهاه او مقتضاه انه يدخل فيه المقطوع ايضا اذا كان متصلاً وكلام اهل الحديث

يا باني وقل ابن الصالحين اكثر ما يستعمل ذلك في ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه وسلم دون ما جاء من الصحابة وغيرهم ولنا في ذلك ما حكاه ابن عبد البر قول السجستاني
 الحديث وجرم به الحاكيم ابو الحسن الله النيسابوري في علوم الحديث من انه يستند فيه في
 اتصال السند والرجوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي ذكره المصنف
 بعبارة هو ما اتصل به سند ما سمع كل راو عن شيخه ولو يكن بينهما واسطة من
 السند الى المفتي ما لكونه مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فالموقوف المتصل والقطوع فلتصل لا يسمى بالسند وكذا المرفوع للقطع ولتصل
 ويسمى ايضا المرفوع هو ما اتصل به سند لا من السند الى المفتي سمي وكان
 مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم او موقوف
 هو ما روي عن الصحابي من قول او فعل او ما اقول التابعين اذا اتصلت اسانيدهم
 المسماة بالقطوعة فلا يسمى بها متصلة قال العراقي في شرح الالفية انها يستعمل
 للمتصل في القطوع في حالة الاطلاق واطاع التقيد بخار وواقع في كلامهم كنون
 حد متصل الى سعيد بن المسيب الى الزهري او الى مالك ونحو ذلك انتهى وقال
 ابن الصالح مطلق المتصل يقع على المرفوع والموقوف والمرفوع عرفه الخليل
 لما اخبر نبيه العمري عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم او فعله او فعله
 لا يدخل مراسيل التابعين من بعدهم فبذلك انتهى عند الجمهور ما ذكره المصنف بتسوية
 هو ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الصحابة والتابعين سواء صامه اليه صحابي او تابعي او من بعده من سائر اهل البيت
 قول نحو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او فعله او فعله رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كذا او نقره كقول ابن عمر كذا قال رسول الله صلى الله عليه
 وعلى وآله وسلم في الفل كذا الا انه بعد سماعه ابو بكر وعمر وعثمان ويسمع ذلك رسول

صلى الله عليه وآله وسلم ولا يكره رواه الطبراني في المعجم الكبير سواء كان متصلا او
منقطعا لم يتصل اسناده وسواء كان منقطعا او مضلا فالتصل شرع في بيان
النسبة بين الثلاثة قد يكون مرفوعا وغير مرفوع والمرفوع قد يكون
متصلا وغير متصل كالمنقطع والمستند متصل مرفوع باعتبار الشرطين
واعتلم ان مهنا الفاظا اخفوا فيه حل هو في حكم المرفوع ام لا فمهما قول الصحابي امرنا
فان صرح الصحابي بالامر كقوله امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعل
ابن الصلاح لا علم فيه خلافا في انه مرفوع الا ما حكاه ابن الصباغ في المحدثين ردود
المستكرمين انه لا يكون في الوجهة حق ينقل لنا النقطة وهذا ضعيف مردود لان يريدوا بكونه
ليس بحجة اي في الوجوب ويدل عليه تعليقه للقائلين بذلك بان من الناس من يقول المندرج
ما مر به ومنهم من يقول المباح ما مر به ايضا واذا كان ذلك مراد الهك كان له وجه
التي رواها ان لم يصحح بالامر واطلق بالمجهول نحو قول ام عطية امرنا ان نضرب في الصلابة
العلامة وردت الحديث وراى المصنف قولها ايضا نهدينا عن اتباع الجماعة وكلاهما مؤيدان
في الحقيقة فهو من نوع المرفوع ايضا عند اصحاب الحديث وهو الصحيح وقول اكثر اهل العلم
قاله ابن الصلاح لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من لم يصرح بالامر الذي هو رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وخالف في ذلك فريق منهم ابو بكر الاسماعيلي وجزم به
ابو بكر الصديق في قال ابن الصلاح وكذلك قول انس امر بلال ان يشفع الاذان يوشد
الاقامة انني اقول فيقول العيني من اصحابنا في شرح كثر الدقائق لاجتهد للثبوتية
في هذا الحديث لانه لم يذكر الامر فيقول ان يكون غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم انني
عجب عن مثله علانه ورد في رواية النسائي عن انس امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسم بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة والروايات بعضها تفسر بعضها فلا مجال لهذا الاحتجاج
نهذا الحديث فقال ابن الصلاح لا فرق في ذلك بين ان يقول الصحابي ذلك في حياة

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعد انتهت فتجبه النوى فقال قول الصحابي أمرنا بكذا
ونهيها عن كذا أو أمر الناس بكذا ونهى كذا مرفوع سواء قال الصحابي ذلك في حيد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعد وفاته انتهى وقتبارة لحافظ العيني في المبنية
شرح الهداية على قوله سواء قال هذا غير مسلم يجوز أن يقول الصحابي أمرنا بكذا ونهيها
بكذا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكون الأمر التاملي أحد الخلفاء الراشدين
انتهى وهذا الاختلاف تولى لبته فلا خلاف إذا قل الصحابي ذلك وما إذا قل المتأخرين أمرنا
بكذا ونهيها بكذا ولم يذكر الأمر فهل يكون حقوقا أو مرفوعا أم لا فمما احتمل أن لا كلام
الغرضان ولو تفرجوا واحدا منها وأجزم ابن الصباغ في عدة آله أنه مرفوع كذا في شرحه لألفية
وقد مر قول الصحابي من السنة كذا ونحوه لا يختلفونه في حجب أبو بكر الرازي والدرر
وأبو زيد البوسني وغيرهم من أصحابنا والصغير في من الشافعية وابن حزم المغربي من
أهل الظاهر وغيرهم إلى أنه لا يكون حجة للرفع وهو الذي رجح اليائس على ما ذكره بعض
شراح المختصر لكن المنصوص في أنه هو المرفوع وكذا رجحه الأسنوي في شرح المنهاج
وأستاذنا أبو علي ذلك على ما هو المذكور في كتب أصحابنا المتأخرين بأن السنة قد وردت
بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين سنة خلفاء واشتهر استعناها في هذا
الأول كما دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام عليه يسفتي بوسنة الخلفاء الراشدين
ويشترط ذلك حديث في الإصباح عن علي قال جئنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة قبا لجملة تعورث إطلاق السنة في الصدق
الأول على الطريقة المساواة في الدين سواء كان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أو من واحد من الصحابة فلا يكون قول الصحابي من السنة كذا إذا اعل على الرفع نعم إذا انضم
به أم يدل على ذلك حمل على ذلك التبع كما قال أبو بكر الصديق من السنة كذا إذا
أمرنا أمر عليه حد غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانظروا أنه لم يرد بالسنة إلا ما

واما غير من الصحابة فقد تامل عليهم الخلفاء فيجعل ان يريد به سنة الخلفاء فهذا هو مقتضى
 صحابنا والذي حسبنا به ائمة الحديث واستظهر بين الصحابة هؤلاء قول الصحابي من السنة
 كذا من وجوب تقيد بالخلفاء ونحوه حجة للرفع وآية للاتصال وهو قول الاكثر حتى طلق
 احكامهم واليه بقي اتفاق اهل النقل على ذلك ونقل ابن عبد البر فيه الاحكام قال البخاري خص
 ابن لا تأثير في الخلاف بابي بكر بخلاف غيره ودليله هو في ذلك ان قوله من السنة كذا
 بدون التقيد بظاهر منه انه المراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره وغلبة
 الظن بكافية في هذا الباب ثم السنة المقيدة تختص بما قيدت به والعدل المشاهدة ما رو
 في صحيح البخاري ان الحاج عام نزل بابن الزهري سأل عبد الله بن عمر كيف تصنع في الموت
 يوم عرفه فقال ساله ان كنت تريد السنة فحرب بالصلوة يوم عرفه فقال ابن عمر صدق
 انه سركا نوايحه من بين الظهر والعصر قال ابن شهاب الزهري فقلت لسالعه افعله رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال ساله او يعنون بذلك الا سنة رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فانظر كيف نقل سالم بن عبد الله عن الصحابة انهم اذا طلقوا ذلك لا يريدون بد السنة صاحب
 الشرح صلى الله عليه وآله وسلم من هذا الباب قول ابى قلابه عن انس من السنة اذا تزوج المبكر على التثنية اقام
 عندهما سبعا اخرج البخاري ومسلم قال ابو قلابه لو شئت لقلت ان اسأله الى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم هذا كله ادى الى ان مثل هذا لا يفتقد الى ادى الى الرقة وكحديث علي من السنة وضع الكف على الكف في الصلوة
 السبعة رواه ابو داود واحمد ومحمد بن الزبير عن صف القديين وضع اليدين على اليدين من السنة سرا
 ابو داود ومحمد بن ابي مسعود من السنة ان يخفى التشهد رواه ابو داود ايضا ومحمد بن
 ابي هريرة حدث ان السلام سنة من الازمدي ونظائر كثيرة اقوال الاحسن عند
 في هذا المبحث مذهب ائمة الحديث وعليه اعتمادى وهذا من ايقاع وعدى فله الحمد
 على ذلك هذا كله اذا قال الصحابي من السنة كذا ونحوه ذلك وانما قال الله سبحانه
 كما رواه الباقى من قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة انه قال السنة تكبير الا اقام يوم

الفطر ويوم الاضحى حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات فهل هو موقوف مستقبل
او يرسل مرفوع كما قلناه فيه وجهاً فقال الدارقطني في شرح مختصر المزني ان الشافعي
كان يرى في القديح ان ذلك مرفوع اذا صدر من الصحابي او انما يشرع عند
لانهم قد يظنون انه ويروى عن سبعة البلاء انتهى وقال النووي في شرح المذهب
الاصح انه موقوف ومنها قول الصحابي كذا اؤى كذا او كنا نفعل كذا او نؤى كذا
وخصه لك فان كان مقيداً بعصر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كقول جابر
المروي في الصحيحين كنا نغزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكقوله
كنا ناكل الخبز على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ورواه النسائي
وابن ماجة وكقول حاكم كنا نفتخر الائمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
رواه الحاكم قال في قطع به الحاكم وغيره من اهل الحديث ان ذلك من تسبيل
المرفوع وصححه الاصوليون كالامام فخر الدين الرازي والسيوطي وغيرهم
وقال ابن الصلاح عليه الاعتماد لان ظاهره ان مشعر ان رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم اطلع عليه وقهرهم على ذلك وتقريرة احد وجوه السان المرفوعة
تفعل عن الاسماعيل انه انك كونه من المرفوع وان لم يكن مقيداً بعصر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فالحاكم والامام الرازي جعلاه من قبيل المرفوع ايضا وتفسير
ابن الصباغ في لعدة وقال النووي في شرح المذهب هو موقوف من حيث المعنى جزم
ابن الصلاح وقيله الخطيب انه من قبيل الموقوف ومقتضى كلام البيضاوي
موافق له القول وهما خدشة تحظر بالبال هي انه مرفوع عن عروب سلمة انه قال كنا نجاء
يبرئنا الناس اذا اتوا النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فكانوا اذا رجعوا امرؤا بنا فاحذروا
انه قال كذا وكذا وكنت غلاما حافذاً حفظت منهم قرأنا كثيراً فانا نطلق الي واذ ان
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في نفر من قومه فعملهم الصلوة وقال يؤمهم

انهم فكنت اقراهم فلما انصرفوا قد مولى فكنتم اوصهم وانما لبع سبع سنين او ثمان سنين
 نزولها ابو داود واللساني باختلاف الفاظه فهذا استفاد منه ان امامته لغيره كانت في
 عصر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكان غيره بالغ قد دل ذلك على انه تجوز امامته
 الصبي المكافين في الفرائض وثبتت تقصير النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عليه مع
 ان احصاها قد مر حوا من آخرهم انه لا يغير امامته الصبي في الفرائض واكثرهم نصوا على
 انه لا يجوز ذلك في النوازل ايضا كالدر او حبر وغيره انما الجواب عنه وترجمه بان يساق
 الحديث يقتضي ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يكن مطلعا على ما هو
 هذا ولم يكن هذا بالمدية حتى يطلع عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بل كان
 في موضع آخر لم يثبت تشرية عليه فافهم وتذكر سياقي ذكر اشاء اخر حكمه بالحكم
 السامع فانظر ما مفتشا والمعنع اسم مفعول من احسنه وهو مصدر وجعل كالسبيل
 والحمد لله يقال عن الحديث اذا مر او بلفظ عن من غير بيان للتحديث والسمع هي
 ما يقال في سند لا فالان عن فلان وان كان في موضع واحد واختلفوا في
 حكمه فمهم من قال ان المعنع مطلقا لا يتغير به ما لم يتبين انفصاله لاحتمال انقطاع
 وهذا المذهب مردود على ما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم باجماع السلف بكفاية
 غلبة الظن بهم من قال لا يعمل المعنع على الاتصال الا اذا ثبت انها الى الراوي ومن
 عن عن التمسك ولو مرة واحدة فاذا ثبت التقاؤهما مرة واحدة فالكفر بحيل ذلك الحديث
 على الاتصال بشرط ان لا يكون الراوي مدلسا لان الظاهر من ليس بدلس انه لا يطلق
 ذلك الا على السماع والاستقراء ويدل عليه فان عادتهم انهم لا يطلقون ذلك الا في
 ما سمعوا الا المدلس لهذا مردودنا واثبتنا القى ولو مرة غلب على الظن لا يثبت
 والباب مبني على غلبة الظن فالتفديد وليس هذا المعنى موجودا في ما اذا افكن
 التلاقي ولم يثبت فانه لا يثبت على الظن لا اتصال فلا ضرورة الى الحمل عليه فيصير

متوقفاً فيه قد ضاهوه ذهب على بن المديني الحارثي وجمهور ارباب الحديث وقال
ابن الصلاح وكذا ابن عبد البر يدعي اجماع ائمة الحديث عليه انتهى قال الحارثي لا يلجأ
للقول له كاد مقدار ما رواه في ذهب مسلم ومن تبعه الى انه يكفى في حكم الاتصال كما
التلاني وسعدت المحاضرة بينهما وقتل مسلم المذهب المتقدم عن بعض معاصريه و
ستغ عليه تشييعاً بليغاً فقال في خطبة صحيحة قد تكلم بعض من قبل الحديث من اهل
عصره في تصحيح الاسانيد وسقمها بقول لوضرباً عن حكايته وذكر فساد صفحاها
وايا مستنها وذهباً صحيحاً اذا الاعراض عن القول المطروح اخرى لا مانتها جلد ان يكون
ذلك تشييعاً للجهال عليه غير انما تخوفنا من قسود العوائد وغلزلة الجملة بحديثات كاهن
واسرهم الى اعتقاد خطأ المخططين رأينا الكشف عن فساد قوله اجدي على الانام
فقرعوا القائل وكل اسناد الحديث فيه فلان عن فلان وقد احاط العلم بالهاتقد كاتالي
عصر الحديث جائز ان يكون الحديث الذي روى الراوي قد سمعه عن روى عن غيره انما
اسماها ولا يفيد في شيء من الروايات انما التضيقات وتشايفها ان الحجة لا تقوم عندنا
بما ان هذا الجس حتى يكون عنده العلم بانها قد اجتمعا من دهرها مرة نصاعدا
او تشايفها بالحديث وهذا القول يرد الله قول مخترع مستحدث غير مسبوق صاحب
اليه ولا مساعدا وذلك ان القول الشائع المتفق بين اهل العلم بالاجبار الروايات
قد يماو صدينا هو ان كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً واجازاً يمكن له لقاءه والسماع
منه لكونها جميعاً في عصر واحد وان الروايات في خبر قط انما اجتمعا وتشايفها بكلام
فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة الا ان تكون هناك دالة بيينة على ان هذا الراوي
لوايق من روى عنه او لم يسمع منه شيئاً فاما والامر بهم على لا مكان الذي فيه ناد
فالرواية على السماع ابداداً ما علمنا احداً من ائمة السلف ممن يستعمل الاجبار فيتفقد
صحة الاسانيد وسقمها بمثل ابوالسختان وابن عوان ومالك بن انس عبد الرحمن

بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وسعبة بن الحجاج ومن بعدهم من أهل الحديث
 فنشأ عن موضع السماع في الإسناد كما دأب هذا القائل وإنما كان تفقد من تفقد
 منهم إذا كان الراوي ممن عوت بالتدليس في الحديث انتهى كلام مسلم ومخلصه وأطال
 الكلام فيه من شاء الإطلاع عليه وليرجع إلى صحيحه وقال ابن جماعة في مختصره تبعا لمسلم
 الصحيح الذي عليه جمادير العلماء والرجال بنسب والفهاء والأصوليين أنه متصل إذا كان
 لقائهما مع جماعة من المتدليس انتهى وبقعه الطيبر في خلاصته وأقصدى به المصنف
 فقال قائلا لا تنديت بهذا الإمام والصحيح أنه متصل إذا كان اللقاء بين
 الراوي والروى عنه بان يثبت أنهما كانا في عصر واحد مع البرهان أي براءة الرو
 من جماعة التدليس في سياق تفسيره لأن كان اشهر بالتدليس يكون ملحق بمحكم
 بالانضال لكن قال ابن الصلاح في مقاله مسلمون نظر انتهى وقال النووي في شرحه خطبة
 صحيح مسلم هذا الذي صدار إليه مسلم قد انكروا المحققون وقالوا هذا الذي صدار
 إليه ضعيف والذي رماه هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن ثم قال قد زاد
 جماعة من المتأخرين على هذا فاشتراط القاسبي أن يكون قد أدركه أدركا بينا وزاد
 للفتية أبو المظفر السمعاني الشافعي فاشتراط طول العجبة بينهما وزاد أبو عمر والداري
 المقرئي فاشتراط معرفته بالرواية عنه انتهى وإحصاء له قد اختلفوا فيه على
 ستة أقوال كلها مبرجحة مردودة الأول ذهب البخاري ومن تبعه وهو لوط و
 ومن ذهب مسلم ومن تبعه وهو أوسع فقد طارفتوى بينهما أو من جهنا ظهور أن قول
 الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرفوع محمول على السماع عنه
 ثبوت لا لانتفاء واليه ذهب ابن الصلاح وأئمة الحديث والذي ذكره أكثر الأئمة
 الأصول هو أنه يحتمل الإرسال إذ ليس معناه إلا أنه مروى عنه وهو أعم منه والسر فيه
 أن كلمة عن ما تدل على أنه منسوب إليه وأما أنه ممنوع منه فأمر زائد لا يحتمل اللفظ

له فيكون اثباته من غير دليل لكنه يكون حجة كالمرفع عند من يذهب إلى عطلة الصحابة
وهو قول الأكثر ويحتاج إلى المشتش عند من يقول أن الصحابة كثير من غيرهم الغافل
وغيرهم قائلون فلا يقال قول هو كمن الذي ذهب إليه مالك وحكاة عن أحمد بن محمد
ابن عبد البر هو التسوية بينهما فيكون متصلا بالشتم المتقدم وسكن عن أحمد بن حنبل
وذكر ابن الصلاح أن قول الصحابي عن رسول الله أو قال رسول الله أو أنه قال كما جمل
على الاتصال أو قال العرفاني في شرحه للقبته أن الصواب أن يقال إن الراوي إذا روى
حديثا فيه قصة أو واقعة فإن كان أدرك ما رواه إمام حكي الصحابي قصة وقعت بين
يدي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبين بعض الصحابة والراوي الذي له صحبة
أدرك تلك الواقعة في محكوم لها بالاتصال وإن لم يعلم أنه شاهد لها وإن لم يدرك
تلك الواقعة فهو مرسل صحيح وإن كان الراوي تابعا فهو منقطع وإن روى التابعي
الصحابي قصة أدرك وقوتها كان متصلا وإن لم يدرك واستند بها إلى الصحابي كان
متصلا وإن لم يدركها ولا استند بها إلى الصحابي فهي مستقطعة وكفاية قيس
ابن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية أن عمارا بن النضر سئل عن علي بن أبي طالب
عليه السلام وهو يصل فسلم عليه فرد عليه السلام بخلاف ما رواه أبو الزبير عن محمد بن
الحنفية عن عمار قال أتيت رسول الله فسلمت عليه فرد علي السلام فإنه مسند
موصول وعلى هذا التفصيل من ابن أبي شيبة في مسنده وهو أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلي
عليهم السلام في الكفاية بأسناد إلى أبي داود أنه قال سمعت أحمد قيل له إن من روى لاقال
عن عروة أن عائشة قالت وعن عروة عن عائشة سواء قال كيف هذا سواء
ليس هذا سواء فإنه أفرق أحمد بين اللفظين لأن عروة في لفظ الأول لم يستند له
إلى عائشة ولا أدرك القصة فكانت مرسلة وفي اللفظ الثاني استند إليه بالصحة
فكانت متصلة وقد أودع أدركه المنع كثيرا في الصحيحين بل في جميع

مصنفات ملزمة للصحة قال ابن الصلاح ما تقدم من ان عن محمودة على
 السماع بالنظر للتقدم هو في الزمن المتقدم واما في هذا الا زمان فقال ابن الصلاح
 اكثر في عصرنا وما قارب استعمل عن في الاجازة فاذا قال فلان عن فلان
 الظاهر انه اجازة به فلا يحل على السماع لكن لا يخرج به ذلك عن الاتصال فان الاجازة
 ايضا من انواع المتصل بالمنقطع واذ قيل فلان عن رجل عن فلان من
 دون تعيين رجل منهم فالأقرب الى الصواب انه منقطع سيما به الحاكم
 ان ذكر الرجل اليه كعدم ذكره وليس بمرسل كما سماه به بعض الاصوليين
 ان المرسل على ما سيأتي قول التابعي تسمية هذا بالمنقطع اوجب والمعلق بصيغة
 هم المفعول من التعليق ما حذف من مبدأ اسناد واحد كقول
 مالك قال ابن عمر وكقول نافع قال عمر قال ترك قول مالك قال عمر ما خرد اي اسمه
 لما اخذ من تعلقوا بالحداد والطلاق لا شذوا كما ما بيان لوجه الاخذ
 قطع الاتصال فالحذف اما ان يكون في اول الاسناد ولو سدت
 آخره واقصر على ذكر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في المرفوع والصحيح
 الموقوف كقول البخاري في العلم قال عمر تفهقوا قبل ان تسودوا ونحو ذلك وهو
 يعلق سواء كان ذلك او بصيغة الجزم او بصيغة التبريق على ما سبق تحقيقه او
 وسطه بان لم يذكر واسطة بين الراي وشيخه كالشعبي عن علي فانه لم يسمع
 منه فلا بد من الوسطة بينهما وكذلك لو ذكر رجل عن غيره كما مر وهو المنقطع
 لا غير المنقطع المذكور الذي سياق فانه اعم منه ومن المعان ومن المرسل او في
 آخره وهو المرسل تساق تحقيقه والبخاري اكثر من هذا النوع اي
 خلق في صحيحه وليس بخارج من الصحيح فيصير قول البخاري ما دخلت
 الجامع الا الصحيح كما مر تفصيله لكون الحديث هذا بيان لفائدة التعليق

من جهة الثقات الذين على عنهم فاستفتت شهرته عنهم عن الاعتقاد
او لكونه ذكره متصلا في موضع آخر من كتابه فلا حاجة الى ذكره متصلا
في كل موضع والا افراد بالفتح جمع فرد والاولى ان يقول والفرد اما فرد عن جميع
المراد الا وحكمه اما الرد والقول او من جهة كالتقييد بالثقة وبذلك معين او
اقله معين نحو تفرد به اهل مكة او اهل مدينة او اهل بصرى ونحو ذلك
فلا يضيغ اى لا يقتضى تفرد الراوى من جهة معينة ضعفه الا ان يراد به
تفرد واحد منهم فخر يكون كالقسم الاول ولا بد علينا ان نذكر ههنا بسط
يتقضى المقام ملتقطا من كلام ابن الصلاح وغيره من اعلام ليتضح الوجه للسيد
العلام ويتكشف الزام فنقول الفرد منقسم الى قسمين فرد مطلقا وفرد مقيد
بقيد اما القسم الاول فحكمه انه اذا تفرد الراوى بشئ نظر فيه فان كان مخالفا
لما رواه من هو اولى منه بالاحتياط واصبغ فهو شاذا مردود وذييا وبه المنكر عند
ابن الصلاح وخرق بينهما ابن حجر في شرح الخبيرة وغيره بان راوى الفرد المخالف
هو اوثق منه ان كان في نفسه ثقة فهو اسناد وان كان ضعيفا فهو المنكر وسيجوز
تحقيق حد المباحث ان شاء الله تعالى في موضوعة وان لم يكن في ما رواه مخالفة
لغيره وانما هو امر ظاهر هو ولربود عين فلا يخلو اما ان يكون هذا الراوى المنتزعا
عند الاحتياط موثوقا او لا فان كان فحكمه القبول ولا يشترط افرادة وامثلة فخره
في الصحاحين منهما ما مر من حديث انا الاعمال بالنيات ومنها حديث عبد الله
بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لقي عن سبع الزكاة
وهبة تفرد به ابن دينار ومنها حديث مالك عن الزهري عن انس ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم دخل مكة وعلى رأسه الخضر تفرد به مالك عن الزهري فكل
هذا من جهة في الصحاحين مع انه ليس له اسناد واحد تفرد به ثقة وهذه وظاهرها

معدودة في غرائب الصحيح مقبولة بلا ريب من ههنا أظهر ان ما عرفت به الحكم المحقق
 الشاذ بقوله هو الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات وليس له متابع في ذلك
 انتهى فلو لم يشترط مخالفته للناس كذا ما ذكره ابو يعلى الخليل بقوله الذي عليه
 حفاظ الحديث هو ان الشاذ ما ليس له الاستناد واحد بهذا الشيء ثقة كان او غير ثقة
 ليس بجيد فانه ليستلزم ان تكون غرائب الصحيح داخلة في الشاذ وان لم يكن
 الراوى المنفرد مهن يوثق كما حقه كان ما انفرد به خارجا عن حيز الصحيح تشع
 هو اثر بين المراتب بحسب حاله فان كان المنفرد غير بعيد من درجة الحفاظ الضابط
 المقبول تفرد به استحسن حديثه بل الى وان كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به
 وكان من قبيل الشاذ المنكرو سيجي لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى واما القسم
 الثاني فهو متنوع الى انواع منها تقيد الفردية بثقة مثل ما روى مسلم واصحاب
 السنن من رواية حمزة بن سعيد المأثور عن عبد الله عن ابي واقد عن سويل الله صلى الله عليه
 عليه صلى الله عليه له وسلم انه كان يقرأ في الاصحح الفطر ابقاوا واقتربت الساعة فانه
 لم يرو واحد من الثقات الا حمزة لانه لم يرو واحد غيره فان الدارقطني روى عن
 ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه
 على صلى الله عليه وسلم وان لهيعة ضعيف جدا عند الجمهور فهذا الحديث تفرد به ضمير لا
 مطلقا بل من بين الثقات ومنها ما انفرد به اهل بلدة معينة كاهل بصرة واهل
 مصر واهل مكة واهل مدينة ونحو ذلك مثاله ما روى ابو داود عن ابي الويل
 الطيالسي عن همام عن قتادة عن ابي نصر عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه
 عليه وعلى آله وسلم ان نقرأ بفتح الكسرة ما تيسر قال الحكم تفرد بذلك الامر
 فيه اهل البصرة من اول الاستناد الى آخره ولو لم يشركه احد في هذا اللفظ سواه
 ونحو ذلك ما روى مسلم وابوداود والترمذي من حديث عبد الله بن زريق

صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومصحف رأسه بامر غير فضل بين يديه
 قال الحاكم هذا سنة غربية تنفذ بها أهل مصر ولو شأنا كونه فيها أحد نحو ذلك
 أيضا حديث إنما الأعمال بالنيات فقد تنفذ به أهل المدينة ونظائره كثيرة ومنها
 ما يقيد الانفراد فيه بكونه لم يرد عن فلان الا فلان كحديث من أوصى صاحب البيت
 من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بك بن وائل عن الزهري
 عن أنس بن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو لم يرد على صفية بسوق وتروى قال الترمذي
 حديث غريب ونقل العراقي عن أطراف الغرائب لابن طاهر غريب من حديث بكر
 بن وائل تنفذ به عنه وائل بن داود ولم يرد عنه غير سفيان بن عيينة انتهى قال
 العراقي فلا يلزم من تنفذ وائل به عن ابنه بكر تنفذ به مطلقا فقد ذكر الدارقطني
 في العلل أنه راى أحمد بن الصلت عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري قال
 ولم يتابع عليه والمحفوظ عن ابن عيينة عن وائل عن ابنه وهذه الأرواح كلها
 لا يحكم بضعفها قال العراقي فان يريدوا بقولهم تنفذ به أهل البصرة ادهو من
 أفراد البصريين ونحو ذلك وان واحدا من أهل البصرة تنفذ به متجاوزين في ذلك
 كما يضاهي فعل واحد من قبيلة اليها مجازا فاجعله من القسم الأول وهو الفرع
 المطلق مثاله رواية ابو بكر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعة أنها
 قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كلوا البكم التمس الحديث ثم قال النسائي
 وابن ماجه وقال النسائي حديث منكر قال الحاكم هو من أفراد البصريين عن الثوريين
 تنفذ به ابو بكر عن هشام فحمله من أفراد البصريين واراد به واحدا منهم
 وليس في اقسام الأفراد المقيد بنسبته الى جهة خاصة ما يقتضي الحكم بضعفها من
 حيث كانوا أفرادا لكن اذا كان القيد بالنسبة الى رواية الثقة كقولهم ليردوا
 ثقة الا لان فان حكمه قريب من حكم الفرع المطابق لان رواية غير الثقة

كلاً رواية الا ان يكون قد بلغ مرتبة من يتبر مجليته فلذا لم يجعل هذا من كل
 وجه والمدرج بصيغة اسم المفعول من الافعال وهو على تسعين مدرج الملقن
 وهذا مدرج الاسناد فالاول ما ذكره المصنف بقوله هو ما المدرج في الحديث
 من كلام بعض الرواة فيظن انه من الحديث وهو منقسم الى ثلاثة اشكال
 الاول مدرج الاول مثاله ما رواه الحبيب بن عيسى عن ابي نضر وشبابه عن ابي
 شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اسبقوا الوضوء ويل للاعتقاب من انار فظاهراً ان قوله اسبقوا الوضوء مرفوع
 وليس كذلك بل هو من قول ابي هريرة وصل بالحديث قال الدليل عليه ما رواه البخاري
 في صحيحه عن آدم بن ابي يونس عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال اسبقوا
 الوضوء فان ابا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم قال ويل للاعتقاب من انار
 قال الخطيب هم فيه ابو قطن عمرو بن الهيثم وشبابه بن سوار في روايتهم هذا الحديث
 عن شعبة وقد رواه البوداؤد والطيالسي وادم وابن جرير وعاصم بن علي وعلى بن الجعد
 وعندروك وشيخه ويزيد بن زريع والنضر بن شمير وكيع وعيسى بن يونس معاذ بن
 معاذ كما هو عن شعبة وجعلوا الكلام الاول من قول ابي هريرة والكلام الثاني
 مرفوعاً وهذا يعني المدرج في الملحق نادراً جداً حتى قال ابن حجر انه لم يجد له غير
 هذا المثال الا ما وقع في طريق حديث علي بن ابي طالب وهو ما رواه الطبراني في الكبير
 من حديث محمد بن دينار عن هشام بن عروة عن ابيه عن ابي بن عبد الله بن جابر
 مرفوعاً من مس رقية او انثية او ذكر فليقضاً كذا حكاه عنه الفاضل
 السدي في معان النظر في النهاية من السنة ثقت الرفيعين اي الا بطريق ذات التقى
 الرفيعان فقد وجب الغسل اي اصلاً الفخذين والرفع بالضم والفتح انتهى الكلام
 ان المراد في الحديث هو المعنى الثاني انتهى كلامه القسم الثاني مدرج الوسط

من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن يسرة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من ذكره أو أنشده أو رآه فليتبوأ ثواباً قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد
 وهو مرفوع في رفع الأنتشين والرفع وادراجته في ذلك في حديث لسيرة والمخطوط أن
 ذلك من كلام عروة غير مرفوع كذلك رواه النقات عن عروة منهم أيوب السختياني
 وحماد بن زيد قوروا الدارقطني من طريق أيوب بلفظ من مس ذكره فليتبوأ ثواباً
 وكان عروة يقول إذا مس في فيه أو أنشده أو ذكره فليتبوأ ثواباً قال الخطيب تشدد
 عبد الحميد بذكر الأنتشين والرفعين وليس ذلك من كلام رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وإنما هو قول عروة فادرجه في الحديث وبين ذلك حماد بن أيوب
 قال العراقي قلت لم تقدم به عبد الحميد فقد روى الطبراني في المعجم الكبير
 من رواية أبي كامل النخعي عن يزيد بن زريع عن أيوب عن هشام عن أبيه
 عن يسرة بلفظ إذا مس أحدكم ذكره أو أنشده أو رآه فليتبوأ ثواباً وعلى هذا
 فقد اختلف فيه على يزيد بن زريع ورواه الدارقطني أيضاً من رواية ابن جريج
 عن هشام عن أبيه عن مروان عن يسرة بلفظ إذا مس أحدكم ذكره أو أنشده
 ولحميد كما الرفع وراى في السند مروان انتهى ثم قال العراقي وقد نصت ابن أبي عمير
 الطبراني إلى الحكم بأكادراج في الوسط في نحو هذا فقال في الاقتراح ومما
 يثبت فيه أن يكون مدرجاً في أثناء لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم
 لا سيما أن كان مقدماً على اللفظ المروي ومعطوفاً عليه يواد الطعن كما لو قال من
 مس أنشده أو ذكره فليتبوأ ثواباً بغير الأنتشين على ما ذكر فمهما يثبت
 لما فيه من اتصال هذه اللفظة بالعاطل الذي هو من لفظ رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انتهى كلام الاقتراح قال العراقي قلت لا يعرف في طريق

الحديث تقدير الاشيين على الذكر وانما ذكر الشيخ مثالا فليعلم ذلك انتهى كلامه اقول
قد روي بعض طرق الحديث تقدير الاشيين على الذكر ايضا ايا الطبراني كما هو فليعلم
ذلك القسم الثالث مذهب الاخر وهو كثير في الاحاديث ومن ذلك ما رواه النسائي في
صالح بن عبد الله حدثنا زيد بن الحباب حدثنا معاوية بن صالح قال حدثني ابو الزناد
قال حدثني كثير بن مرة الخفري عن ابي الدرداء سمعه يقول سئل رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم في كل صلوة قرأه قال نعم قال رجل من الانصار وجبت حذو فانفتحت الى
وكنيت اقرب القوم اليه فقال ما اري الا امام اذا ام القوم الا قد كفاهم فظاهر هذا الرواية
ان قوله ما اري الخ ايضا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس كذلك
كما قال النسائي بعد ما ينظر الى عبد الرحمن بن عوف قال لا بد له وكذا ما رواه ابو ذر
قال حدثنا عبد الله بن عبد الغني بن شاذان عن الحسن بن الحسن عن القاسم بن مخيمر قال
اخذ عتيقة بيدي فحدثني ان عبد الله بن مسعود اخذ بيده وان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اخذ بيد عبد الله فعلمنا التشهد في الصلوة قال فذكر مثل حديث
الاعمش التحيات لله والصلوات الخ فاقلت هذا او تضييت هذا فقد تضييت صلاتك
ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد فظن بعضهم صحابنا الحنفية ومنهم
صاحب الحديث انه مروي عن واستدل به على عدم فرضية الصلوة بعد التشهد وعدم
فرضية لفظ السلام لتعليق النبي صلى الله عليه وآله وسلم التمام بالفعل وهو انعقد
او القول وهو قراءة التشهد وذكر كلمة الحديث انه مروي عن من قول بن مسعود قال
الحاكم قوله اذا قلت هذا مروي وكذا قال البيهقي في المعرفة وذكر الخطيب في كتابه
الذي جمعه في المذبح المسمى بالفضل للوصول المذبح في النقل انها مروية وذكر الحفاظ
ان راعه وهم وقال النووي في الخلاصة وفي شرح صحيح مسلم انهم اجتمعوا على
انها مروية وقال العراقي قول الخطابي في المعالم اختلفوا فيه هل هو من قول النبي

صلى الله عليه وآله وسلم أو من قول ابن مسعود فإنه لا خلاف الرواية في رخصة فضله
 إلا اختلاف الخلفاء فيهم يتفقون على أنها من درجة وقد اختلفت في الرواية على وجه
 فردى التفسير أبو انتصر من مسمى بن داود النخعي أحمد بن عبد الله بن يوسف البربري عن علي
 بن الجحدري عن أبي المنصور عن وعاصم بن علي وأبو داود الطيالسي عن يحيى بن أبي بكر
 ومالك بن عثمان الزهري كلهم عن زهير حكمة مدرجا وأبو داود شيبان بن سوار عنه
 فقصده وبين أنه من قول عبد الله بن زائدة الدارقطني ورواه هو أصح من رواية من
 ادراج بقوله أشبه بالصواب لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن
 من قول عبد الله بن مسعود ولم يرفعه ثور وأبو الدارقطني من رواية عثمان بن الربيع
 عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن الحسن
 فرغت من هذا فقد فرغت من صلواتك فإن تمت فاشتت وإن شئت فأنف من شئت
 الخطيب أيضا من رواية ابن ثوبان واستدل الدارقطني على تصويب قول شيبان برواية
 ابن ثوبان وباللحاق حسين الجعفي ابن عجلان في روايته ما عن الحسن بن الحسن بن الحسن
 في آخر الحديث فثبت بهذا كله أنه مدح وقال صاحب الحديث في بيان فرائض الصلوة و
 القعدة في آخر الصلوة مقدار التشهد لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا بد من مسعود
 حين علم التشهد إذا قلت هذا ونعلت هذا فقد تمت صلواتك على التمام بالفعل ثم
 أولوهم يقرأ المزمع قال ابن القيم في شرحه ما عني لما قام الدليل على أنه لا بد من القعدة كان
 المراد من قوله إذا قلت هذا ونعلت هذا قائل لا غير قائل جئت فلو قرأ هذا
 أسندا ومتنا كان الاستدلال على فرضية القعدة عينا متوقفا على ثبوت فرضية ما
 بما يستقل بذلك وكيف ولحقهم فإن الذي في سنن أبي داود إذا قلت هذا وقضيت هذا
 فقد قضيت صلواتك وهو تعليق بهما فإذا التزم الخبر بالمبين كانا فرضين نعم هو
 بلقظا ونعلت هذا في رواية الدارقطني فلو لم يثبتين أنها من درجة من كلام ابن مسعود

لوجب حملها على معنى المروءة وهو ما في العكس ما اظن فكيف وقد بين الدرج
شباة بن سوار في رواية عن زهير ورواه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحسن
مفصلا واكتفى ان غاية الادراج ههنا ان تكون موقوفة والموقوف في مثله له حكم الرفع
انتهى كلام ابن الهمام فاخترنا رحمه الله تعالى وقف قولها فان قلت هذا آية علي بن مسعود
وانه مدارج في آخر الحديث كما صرح بها الحفاظ وقد بسط الكلام في هذا المقام لا سيما
المقام شيخ الاسلام العيني البدر التمام في البداية فقال بعد ما زال الشكوك ولا راجع
مانعه فان قلت هذا الكلام اعني قوله فان قلت هذا آية مدارج وليس من كلام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كما قال البديقي بين ذلك ابن سوار في رواية عن زهير بن معاوية و
فصل كلام ابن مسعود من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو اصح من قول من
حمله مرفوعا قال ابن حبان بعد ما اخرج هذا الحديث في صحيحه وقد رويهم هذا الحديث
من يحكم ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليست بفرض فان قوله
اذا قلت هذا نرياد تخرجها ازهير بن معاوية في الخبر عن الحسن بن الحسن فقال ذكر بيان
ان هذه الزيادة من قول ابن مسعود لا من قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وان
زهير لا مرجح في الحديث ثم اخرج عن ابن ثوبان عن الحسن بن الحسن بن سندا ومقتنا في
آخرة قال ابن مسعود فاذا فرغت من صلاتك فان شئت فأنشئت وان شئت فالصبر
ثم اخرج عن حسين الجعفي عن الحسن بن الحسن في آخرة قال الحسن بن الحسن بن ابيان
بهذا الاسناد قال فان قلت هذا فان شئت فقو قال العيني قلت الجواب عن جميع ما ذكره
من حجة الاول ان ابا داود مرى هذا الحديث وسكت عنه ولو كان فيه ما ذكره لا يبين
لان عادته في كتابه ان يلوح على مثل هذا الاشياء الثاني ان هذه الزيادة رواها
ابو داود والطحاوي ابن داود وهشام بن القاسم وعيسى بن ابي كثير وعيسى بن
النيساوري في آخرين متصلا في رواية من رواه مفصلا لا يقطع بادراجه لاحتمال

ان يكون نسبه ثم ذكره فسمعه هؤلاء متصلا وهو كانه مقصلا الثالث ان عبد الرحمن
ابن ثابت الذي فكر البيرقي ضعفه ابن معين وكذلك غسان بن الربيع الذي روى عن
عبد الرحمن بن ثابت ضعفه الدارقطني وغيره فمثل هذا لا يعمل برأيه الجاهل مع وعلى تقدير
صحة سنده الذين رواه موثوقا فراهية من وقت لا يعمل برأيه من رفع لان الرفع زيادة
مقبولة على ما عرفت من هذا هب اهل الفقه والاصول فيجلى على ابن مسعود سمعه من
النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فرواه بذلك مرة واحدة وباشيروا وهذا الى من جعله
من كلامه اذ فيه تحطية الجماعة الذين وصلوا انتهى كلامه **اقول** اجمع بين روايات
الوقوف وبين روايات الرفع بهذا الطريق حسن جدا وقد رواه ابو حنيفة ايضا عن
الحسن بن الحر به سندنا وعلى سبيل الاتصال واستخرج اصحابنا بهذا الحديث
مسائل احد ما ان التشهد ليس بفرض في الفرض لقعدة فان النبي صلى الله عليه وعلى
آله وسلم علق التمام بالفعل قرأ اوله فقرأ وما لا يتم الفرض الا به فهو فرض فان قلت كلمة
اوله لاجل التنوع فليس شبه ذكر لما ذكرتم قلت معناه اذا قلت هذا وانت قاعدا وقعدا
ولم تقل فصار التردد في القول لا في الفعل فان الفعل قائم بالاتفاق وتوضيحه انه علق
تمام الصلوة باحد الامرين اما التقوى او التشهد ومعلوم ان قراءة التشهد لم يشترع به
القصود حيث لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الا فيه وانعقد الاجماع
عليه فكان الفعل موجودا على كل حال فصار هو فرض واحد من التشهد لا يقال ان هذا الحديث
من اخبار الاحاد وهو لا يفيد الفرضية لا نقتول قوله تعالى اقيموا الصلوة ويجمل
وخبر الواحد لا يثبت سنا له والمجمل من الكتاب ذا الحقة البيان الظني بفيد الفرضية
فان الحكم يحضات الى كتاب وهذا الاستدلال بهذا التقرير موقوف على ان
يكون الرواية باو التي هي للتنوع واما اذا كانت بالواو فلا لانه يفيد فرضية
كلا الامرين هو خلاف المذهب كما ذكره ابن الهمام وتاثيرها ان الصلوة على النبي

صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يثبت بغيره في التقدمة الأخيرة بعد الله تعالى هذا خلافا للنسابة
 ثم قيل ما من من التقدمة بركيف ولحمي في تشهد واحد من الصحابة دخول الصلوة ومن ثم
 الدين عن ابن المنذر وابن جرير والطحاوي والطبري وغيرهم أنهم قالوا ان الشافعي
 قد خالف الاجماع في هذه المسألة وقالوا ان لفظ السلام ليس بغيره كما هو من قول
 الشافعي لانه عليه الصلوة والسلام على التمام بالفعل من بعد ركن كتم قولك بغير
 مواصلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ان يخرج بغيره ليس بغيره وهو
 مذهب ابى يوسف وغيره خلافا لابي حنيفة ولذلك وقع الاختلاف بيده وبينهما في
 المسائل لا تناقض بينهما وتحقيقه المذكور في تصانيفنا في العقدة فلا نصيده ههنا خوفا
 للاطراف وبوت هذه المسائل من هذا الحديث لا يتوقف على كونه مرفوعا كما ظنه
 المحاكم وغيره بل على تقدير تسليمه من قول ابن مسعود ايضا استخرج منه هذه
 المسائل لان الوقت في هذا الباب له حكم المرفع كما سيأتي تحقيقه بقى الاطلاع على
 اصين الاول ما السبب ادراج الراوى في المتن ما ليس منه فاعلم ان له اسبابا
 مختلفة فقد يكون تنسيب غريب فان الشيخ قد يروى الحديث ونفسه الغريب الطابع
 فيه متصلا به من دون ان يميزه باى وعنه ذلك فيمن الراوى ان ذلك داخل في
 الحديث ومثاله كثير في الصحيحين وقد يكون استنباطهم من احديثاته كقوله عروته
 ابن الزبير حديث برة فانه فوه ان الموضوع ينتقض بس ما هو منقذ للتهمة فادرج
 فيه الاثنين والرفع فظن الراوى انه من الحديث فوه انه متصلا وقد يكون بيان حكم
 من عند نفسه متعلق بالروى كما عرض لابن مسعود فانه لما ذكر ما عليه رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم من التقدمة ذكر بعد ذلك حكما ياتسبه فظن الراوى انه من الحديث
 فوه انه متصلا وله اسباب اخر ايضا مذكورة في المطبوعات والامل الثاني في ما يدرك
 به الادراج فاعلم ان معرفة اربع طرق ذكرها ابن حجر المسكون بالادراج في الاخير

منها قطع في حاسوبه حتى يكن في الثاني كالقطع هي لا تختص بمعرفة الادراج
في المتن بل تعبر بمعرفة ادراج الاسناد والاخير منها قالها تختص بادراج المتن فاذل
استرد بعد رواية مدججة رواية مفصلة فيعلم من الرواية الثانية ان هذا الخبر هو
المدارج كما في حديث ابن مسعود فانه روى شيا به قوله اذا قلت هذا آية على حدة وفصل
بينه وبين ما قبله فعلم انه مدجج ليس مرفوعا الثاني ان يقع التنصيص على ذلك من الار
كحديث ابن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول من جبل فيه
نداء دخل النار واخرى قولها ولما سمعها منه من مات لا يجعل له نداء دخل الجنة الثالثة
ان يقع التنصيص على ذلك من بعض الائمة المطلعين على ذلك كالدارقطني
والخطيب وغيرهما وقد صنف الخطيب في هذا الباب كتابا باحاويا شافيا ومختصه ابن
حجر وزاد عليه كثير الرابع ان يستعمل ان يقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم
مثل ذلك كقول ابن مري في آخر حديث للعباد المملوك وجران والذي نفس بيدك ولا
الجهاد في سبيل الله وبرامي لا جيبك صوت وانا مملوك فمثل هذا الكلام يستعمل
من جناب الرسالة فهو من كلام ابن مري قطعاً وكحديث ودوت ان في حجة تفتة
فانه من كلام الراوي لا من كلام النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومن اراد تنبيه
هذا البحث فعليه بكتاب الخطيب او شرع في بيان الادراج في الاسناد ادراج
هاتين باسنادين متخالفين كرواية سعيد بن ابي مريج عن مالك عن
الزهري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لا تباغضوا ولا
لاشتقا طولاً اسباب البغض للمدنيا العمد اذا كان البغض لله فهو واجب ولا تشتاقوا
اي لا تفعلوا الحسد في ما بينكم فعمل النبطة تجوز ولا تلبسوا التدا بران يطى
كل واحد من الناس حاله ديرة وقفاة فيعرض عنه وفي حجة قاله ابن الاثير وقال السور
التدا بر النطاق ولا تباغضوا المناقسة الرغبة في الدنيا ادراج ابن ابي مريج

زهير بن عافية وابو عبد شجاع بن الوليد ثم يذاقصة شريك الايدي من تحت الثياب
 وفصل اخر من الحديث وذكر له اسناد على حدة وهذا رواية مضبوطة اتفق عليها
 زهير وشجاع فلما اثبت له رواية ممن روى رفع الايدي من تحت الثياب عن عاصم
 بن كليب عن ابيه عن وائل قال ابن الصلاح انه الصواب كذا في شرحه الالفية وقال ابن حجر
 في شرحه النخبة ومن قيل هذا القسم ان يسمع الروي من شيخه بلا واسطة الاخرى
 منه فسمعه من شيخه بواسطة غيره تاما عسجدت بواسطة انتهى قال السدي
 اصحان للنظر اقول هذا القسم ينبغي ان يكون مستثنى من عموم ما ينبغي ان لا يراج
 عمدا باقسامه حرام اذا كان رواية ما سمعه عن شيخه بلفظة عن وقال لان غاية ما فيه

تعدل الارسل وهو ليس بحرام اوليس مع حديثنا واحدا من جماعة مختلفين
في سند لا يعني لسمع الراوى حديثا واحدا من شيوخ صالح كونهما مختلفين في قسم
الى المذتهى او فتنه هذا القيد احري ذكره احد وانما ذكره الطيبي في خلاصته ونوى
الاقتداء به السبيل المصنف وليس له مثال بل لا دخل له في هذا القسم كما لا يخفى

فبدرج سر و ابتهاج جميع شيوخه على الاتفاق ولا يذلل الاختلاف
 في السند مثاله ما رواه الترمذي عن سيار عن عبد الرحمن بن عيسى عن سفيان
 الثوري عن واھل و موصول و الإجماع عن أبي وائل عن عمرو بن شعيب عن عبد الله
 قال قلت يا رسول الله أي الذنوب عظم الحديث و هكذا رواه محمد بن كثير عن عبد
 سفيان في ما رواه الخطيب في رواية واصل و هذه مدرجة على رواية منصور و
 لأن واصل لا يذکر في عمرو بن شعيب بل يحمله عن أبي وائل عن عبد الله هكذا
 رواه شعبة و مهدي بن ميمون و سعيد بن مسروق و غيرهم عن واصل ذكر الخطيب
 و ذكر الأسادين معا يحيى بن سعيد القطان في رواية عن سفيان و فصل أحدهما
 من الآخر و في البخاري في كتاب الحار بن من يحكيه عن عمرو بن علي عن يحيى عن

سفيان عن منصور والاعمش كلاهما عن ابي واثل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن
سفيان عن اهل عن ابي واثل عن عبد الله بن مسعود قال قلت يا رسول الله اى اهل
اعظم قال ان نخجل يدنا وهو خلقك قلت فخرى قال ان تقتل ولدك من اجل ان يطعم
معتك قلت فخرى قال ان تزان حليها جارك قال عمرو بن علي انك لا تفهم البخاري ذكر
هذا الحديث لعبد الرحمن بن مهدي وقد كان احدا من هذا عن سفيان عن الاعمش
وعن منصور وعن اهل عن ابي واثل عن ابي ميسرة عمرو بن شرحبيل عن عبد الله فقال
دعه دعه وقال العراقي قلت لكن رواية النساء في المحاربة عن بنار عن ابن مهدي
عن سفيان عن اهل عن ابي واثل عن عمرو بن شرحبيل عن السند عمرو بن غير كراحد
انه روى عليه رواية واهل انتهى وقال السخاوي في شرح الالفية مضي قول ابن مهدي
دعه دعه المذكور في صحيح البخاري يحتل انه امر بالتمسك بما حدث به وعند الانفا
بخلافه ويحتل انه امر بترك عمرو من حديث واهل كونه قد كراهه هو الصواب انتهى
اقول قد زاد الهيثم بن خلف في ما اخرج الاسماعيلي عنه عن عمرو بن علي بعد قوله
دعه فلم يذكر فيه واهل بعد ذلك فاعلم بهذا ان مضي قوله دعه اى اترك السند
الذي ليس فيه ذكر ابي ميسرة عمرو بن شرحبيل للطريق الذي وقع الاختلاف فيه وهو طريق
واهل والاحتمال ان اللذان ذكرهما السخاوي لا مجال لهما وعلى هذا المعنى الذي ذكرنا
جى شرح صحيح البخاري وقال الكرماني في الكواكب الدرداري شرح صحيح البخاري حاصل
ان ابا واثل وان كان قد روى كثيرا عن عبد الله فان هذا الحديث لا يروى عنه وليس
المراد به الطعن عليه لكن ظهروا له ترجيح الرواية باسقاط الوسيلة لموافقة الاكثرين
انتهى وقال ابن حجر في فتح الباري الحاصل ان الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلثة
النفس حدثوه به عن ابي واثل فاما الاعمش ومنصور وادخالين ابي واثل وبين ابن مسعود
ابا ميسرة واما واهل فخذوه فضبطه يحيى بن سعيد القطان عن سفيان هكذا في

كما عبد الرحمن بن مهدي في حديثه الاول بقدر تفصيل فحمل في آية واصل على رواية
 منصور في الامش فجمع الثلاثة وادخل باصير في السند فلما ذكر له عمرو بن علي
 ان يحيى فصله فكانت تورد فيه فاقصر على الحديث به عن سفيان عن منصور في الامش
 حسب ترك طريق واصل انتهى وتعمد كل من الثلاثة حرام اقول ذكر المصنف
 الاربع اربعة اقسام احدها الاربع في المن وبقاها الاربع في السند وقد صرحوا
 بان الاربع لكل انواعه حرام على ما فيه من التلبس فلا وجه لتخصيصه بالحكمة بالثلاثة
 واطن انه انما وقع في هذه المفسدة بسبب اختصار كلام الطيبي كلامه رعى عنها فانه
 قال المندج اقسام اربعة اقسام الاول تعمق في الثانية ما بين القسمين الثاني ذكر
 في مثاله في اربعة اقسام بن ابي هريرة عطف عليه القسم الثالث فجعلها اقسام واحد
 بكلمة او نحو قال الثالث فذكر القسم الرابع تعمق قال وتعمد كل واحد من الثلاثة حرام وتعمد
 عبارته على حمة الاقسام الاربعة لكنه جعل القسمين قسما واحدا ولا وجه لذلك
 فاما المصنف فخذت الفاظ العدة وذكر الاقسام الاربعة مجزئة العطف على النوا
 فكان ينبغي ان يقول وتعمد كل واحد من الاربعة حرام وافهم ولا يتعبط قال على انما اعلم
 النهي قالوا الاربع باقسامه حرام لما فيه من التلبس والتلبس ان كان بعضه
 اخف من بعض كتفسير لفظة غريبة مثل الزانية والخابرة وغير ذلك مما فعله الزهرى
 وغيره من الامثلة لا يظهر التحريم في مثله لاسباب المتفق عليه وقول ابن السمعاني
 وغيره العام له ساقط العدالة ومن يحرف الكلام عن مواضعه وهو ملحق بالكذب
 يحمل على عدل وانتهى وتبعه الفاضل السدي في معان لنظر فقال السيوطي في شرح
 تفسير النعمي وعندى اى جمادى مرجح لتفسيره غريب لا يصنع وكذلك فعله الزهرى
 وغيره من الامثلة المشهورة في الاصوليين منهم البرزوى وغيره كما كان
 من احاد الاصل ثم انتشر فصار ينقله قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب وهو

مقابل المتواتر والآحاد وقد تم تحقيقه وعند الجصاص الشهور قسم من المتواتر فعند
 السائيت قسم من المتواتر والآحاد وأما عمداية هذا الفن فتأثر بطلان على المستفيض الذي
 سبق ذكره فتأثر يعرف بما ذكره المصنف بقوله ما شاع عند أهل الحديث
 خاصة لا عند غيرهم بأن نقله رواه كثيرون نحو أن رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم قنت شهرا متواليا بعد الركوع في صلاة
 الصبح يدعو على جماعة وهم رجل بكسر الراء المهملة وسكون العين المهملة وذكر
 بفتح الدال المعجمة وسكون الكاف آخره نون غير منصوت قبيلتان من سليمان بن
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعث سبعين رجلا إلى قوم متركين أهل نجد من بني عامر
 ليديعهم الإسلام ويقرروا القبلان فلما أتوا لم يجدوا قنتهم عامر بن الطفيل في
 أجاثهم على ذكوان فقالوا فاحضروا من المسلمين إلا كعب بن زيد إلا نصارى وكان ذلك
 في السنة الرابعة من الهجرة قنت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الصلاة
 الخمس بعد الركوع يدعو عليهم رواه البخاري وأبو داود والحاكم باختلاف اللفاظ
 فهذا الحديث مشتهر بين الحديثين لكثرة روايته وبه أخذ أصحابنا حيث قالوا لا ترو
 إلا في المؤثر وإنما كان القنوت في الصبح وغيره من الصلوات شهرا نحسب أنه ذكره رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم ويدل عليه ما رواه البخاري عن عاصم بن سليمان
 الأحول قال سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال قد كان القنوت قبل الركوع
 أو بعده قال قبله قال فإن فلانا أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع فقال كذب إنما
 قنت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد الركوع شهرا وقال القسطلاني
 الشافعي في إرشاد الساري شرح صحيح البخاري قد صح أنه عليه الصلاة والسلام قنت
 قبل الركوع أيضا لكن رواه القنوت بعد أكثر فهو أولى انتهى وتحقيق الخلاف في
 موضعه لا يليق بهذا المقام ثلاثون من المرام أو أشهر عند محمد بن

غيرهم نحو انما الاعمال بالنيات فان حد الحديث قد اشتهر في ذين
المحدثين غاية الشهرة حتى ظنه بعضهم متواترا بل وعند غيرهم من الفقهاء
والاصوليين بل وعند غيرهم من الخواص العوام من الامم وهو اصل اصل من
اصول الدين وقال من تعرض لبسط فروع وقد بسط الكلام فيه ابن نجيم في الاشبا
والنظائر فليدرك به او عند غيرهم خاصة يدخل فيه الموضوع والضعيف
وغيرهم اما اشتهر على السنة من سوى المحدثين واما عندهم فلم يشتهر او اشتهر
وامثله كثيرة منها حديث الصوفى على الموضوع على ما اشتهر عند الفقهاء وذكره في كثير من
الاخبار اعتبارا به عند المحدثين فقد قال السافظ العراقي في تحصيل الحديث الاحياء الحديث
له اصلا انتهى وكذا قال العلامة محمد طاهر القسطنطيني في آخر كتابه مجمع البحار الحديث
ونقل الحافظ السخاوى في المقاصد الحسنة عن شيخه ابن حجر انه حديث ضعيف
والاخرين في مسند كونهما حديث حب لوطن من الايمان اشتهر بين الناس
قال في مجمع البحار اصل له وسنقه بذلك السخاوى حيث قال في المقاصد
لواقفت عليه ومضاه صحيح انتهى فبازعه في حكمه بصحة مضاه بعضهم بان
عيب ان لا ملازمة بين حب الوطن والايمان او يرد له قوله تعالى ولوا ان كنينا
عليهم ان اقتتلوا انفسكم او اخرجوا من دياركم ما فعلوا الا قليل منهم فانه
دال على جهل وظهور مع عدم تلبسهم بالايمان فان الضمير للمنافقين وبجبه
بانه ليس في كلام السخاوى انه لا عيب الوطن الا للمؤمن وانما ان حب الوطن
لا ينافى لايمان وشره على القارى في بعض مسائله بان هذا الجواب مدخول
وفي النظر الصحيح معلول فان السخاوى اراد ان جاء في القرآن حكاية عن
اهل الايمان وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنا
نغار حده بقوله تعالى ولوا ان كتبنا عليهم الآية فدللت الآيات على ان

عالم من مسائل الخلق
 ذاتها في المصنف
 الى ما في من كلام
 غير من
 افاضل العلماء
 امتحان النظار
 دكر دردين اشخاص
 من العلوم
 لا يكون شمس
 من
 افاضل علماء
 ووزراء
 ولا محيطة
 الولايات
 المسامحة
 عبد السيد
 من

حب الوطن من خصوصيته الانسان لا من خصوصيته اهل الايمان فلا يجوز ان يكون علامة
 عليه ولا يبعد ان يكون مراد النخاوى بقوله صحيح المعنى ان يقصد بالوطن الجنة فانها
 المسكن الاول لادم اوصلة فانها اقم قري العالمة انتهى ومنها حديث حب الحرة من
 الايمان اشتهر به ابن اقراد الانسان قال علي القاري في رسالته التي انشأها في تحقيقه انفق
 الحفاظ على ان ليس له اصل مرفوع بل هو من بعضهم انه موضوع انتهى ولعله المراد ببعضهم
 صاحب مجمع البحار فانه اطلق عليه الوضع ثم قال القاري اذ ان قيل فهل معناه صحيح
 قلت نعم سيما الى انه لا ينافي الايمان واما كونه دالة على انه من علامة الايمان فلا عند
 امر باب الايقان لان حب الحرة امر مشترك بين المؤمن والكافر فلا يجوز ان يكون
 علامة دالة مميزة بين الصالح والكافر وطال الكلام في ذلك ومنها حديث ذكوة الارض
 يسبها سبعة مشهور بين الفقهاء منهم صاحب الهداية قال شيخ الاسلام القاضى بترابدين
 العيني في شرحها هذا الحديث احد الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وانما هو مروي
 عن ابي جعفر بن علي اخو جعفر بن ابى شيبة في مصنفه عنه واخرج عن محمد بن الحنفية
 وابي قلابة قال اذا جفت الارض فقد ذكت ثم روى عبد الرزاق في المصنف عن ابي قلابة
 قال جفوت الارض فظهورها انتهى ومنها ما اشتهر بين العامة من جاوز الادب بين
 ولما رآه الصافي قد عصى قال علي القاري في رسالته المؤلفة في تحقيقه لا اصل في السنة
 ولا روى ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يحكي الصادق ثم اوثق انما ثبت انه كان يمشي
 عليها احيانا حال الخطبة نعم قد يؤخذ من الايات الواحدة في حق الانبياء ان اسند
 العصا من سنتهم انتهى ومنها ما اشتهر بين عامة المؤلفين حديث آل محمد كل مؤمن
 يقبى رواه تمام في فوائد والده يلى في مسند الفهرست عن انس قال سئل رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم من آل محمد قال آل محمد كل يقبى من امنه قال العلامة
 ابن حجر المكي الهيثمي في المنهاج المكية شرح القصيدة الحمزية انه ضعيف من حيث

الأسناد ومروا ما اشتهر ان شين بلال كان سينا حتى دخله اشعر اني ادروا بكم قول
 الحافظ الاصل له وحكاها لو فشت لو حدثت كثيرا من الاحاديث البخارية على السند
 الناس الاصل لها عند ائمة هذا الفن قال الامام احمد بن محمد بن اسحق بن عمار
 الناس دون الحديثين قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم المسائل حق وان
 جاء على فرس قال في المقاصد الحسنة مروا ما اشهر ابو داود عن الحسين بن علي
 مرفوعا وسند لا يجيد كما قاله العرق وتبعه غيره وسكت عليه ابو داود لكن قال ابن علي
 انه ليس بالقوي وهو من رواية فاطمة ابنة الحسين بن علي وتختلف عليه راقييل عن
 ابيها عن علي وتقبل عنهما عن حدوث فاطمة الكبرى وهذا الرواية عند اسحق بن راهوية
 وعلى كل حال نفى الباب عن الحران عن الطبراني وتبعه عثمان بن فائد وهو ضعيف
 وعن ابن عباس وعن زيد بن اسلم رافعه مرسلات اعطوا السائل ولو جاء على فرس
 اخبره ما لك في الموطأ هكذا وصله ابن عدي من طريق عبد الله بن زيد بن اسلم عن
 ابيه عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال لكن عبد الله ضعيف بل هو ابن عدي اليقظة من طريق
 عمر بن يزيد المدائني عن عطاء عن ابي هريرة وتعمير ضعيف انتهى كلامه وفي حرقاة الضعفاء
 شرحه سنن ابي داود للسيوطي روح هذا الحديث احدا الاحاديث التي انتقدها الحافظ
 سراج الدين القزويني على المصلي وزعماني موضوعا وترد عليه الحافظ صلاح الدين
 العلائي في كرامته نحو الحافظ ابن حجر في حقه ما صنفه للرد عليه قال العلائي اما الطريق الاول
 وهو ما رواه ابو داود وحديثنا محمد بن كثير اناسيان فاصعب بن محمد بن شرحبيل
 حدثني يعلى بن ابي يحيى عن فاطمة بنت حسين عن حسين بن علي قال قال رسول الله صلى
 عليه وعلى آله وسلم يقول المسائل حق وان جاء على فرس فانها حسنة مقصبة وثقة
 ابن معين وغيره قال ثيبه ابو حاتم صالح ولا يحتج به وتوثيق الاولين اولى بلا اعتماد ويعلى
 ابن ابي يحيى قال ثيبه ابو حاتم صحيح وثقة ابن حبان فعند زيادة علي من تعليم حاله

وقد ثبت أبو عبد الله أحمد بن محمد بن سماع الأحسين عن جده رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال أبو علي بن السكس وأبو النخاسم اليفوي وغيرهما كل روايات الله مرابيل قتل جذا هي
 مرسل صحابي وجمهور العلماء على الاحتجاج به تمام على الرواية الثانية وهو رواه أبو داود
 حدثنا محمد بن رافع نا يحيى بن آدم نا زيد بن شيمز نايت سفيان عن عده عن فاطمة بنت
 حسين عن أبيها عن علي مرفوعاً فهد بين فهدا أنه سمع ذلك من أبيه عن زهير بن معاوية
 متفق على الاحتجاج به ولو كان شيعه لورسبه وانظروا له يعلى بن أبي يحيى المتقدم وبالأمانة
 الحديث حسن لا يجوز نسبته إلى الوضع انتهى أقوال السيوطي والحديث مرينا في المطابع
 بالنظر للسائل حق ولو جاء على فهد فلا تردوا السائل ولا بن عدي من حديث أبي هريرة
 أعطوا السائل وان كان على فهد في مصنف لمن أن شعبة عن صالح بن أبي الجعد قال
 قال عيسى بن مريم للسائل حق وان جاء على فهد من مطوق بالفضة انتهى يوم نحكم
 يوم صومكم هذا حديث قد اشتهر على السنة ومناه يوم عيد لا ضحك يكون كل
 رمضان أقول قد جربته فوجدته في أكثر السنين كذلك إن في الأسواق
 كناية عن اشتهاها غاية الاشتهار ولا اصل لها في الاعتبار عند الحديثين
 أقول هذا في الحديث الثاني مسنداً وعده جرت أقوال أكثر الحفاظ وأما الحديث
 الأول فالأكثر على اعتباره وبلوغه مبلغ الحسن فليحتمل روايت أن العراق اعترض مثله عليه
 بمحصلته ذكر ابن الصلاح في أمثلة العلول عن أحمد بن حنبل قال أربعة أحاديث من رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم في الأسواق ليس لها أصل منها شيء ذي صيا فانا خصمه يوم القيامة
 ويوم نحكم يوم صومكم للسائل حق وان جاء فهد من هذا لا يصح عن أحمد وقد اخبر
 هو في مسنده هذا الحديث الرابع عن وكيع وعبد الرحمن بن مهدي وكلاهما عن سفيان
 عن مصعب بن محمد عن يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين بن علي
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو أسناد جيد ويعلى بن جهم له البرهان

فقد وثق ابن حبان ومعه عبد الله بن يحيى بن معين وغيره واخرجه ابوداود في مسنده مسكت
 عليه فهو عندنا صالح واخرجه ايضا من اسناد علي بن ابي اسحاق بن ابي اسحاق بن ابي اسحاق بن ابي اسحاق
 من حديث ابن عباس وحديث الهروي بن زياد وامام احمد بن حنبل من اذى فسيما في حديثه
 بنحو ابوداود وسكت عليه من رواية صفوان بن يحيى عن عدة من ابناء اصحاب رسول الله
 عليه وعلى آله وسلم عن ابيهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا من خلد
 معاهدا او انتقمه او كلفه فوق طاقته او اخذ منه شيئا بغبر خيب نفسا فانا نجعل
 يوم القيمة وهو اسناد جيد وان كان فيه من لويس من ابناء اصحاب فانهم عدة
 يبلغون حد التواتر الذي لا يستقر عليه العدالة فقد مر بنا في سائر البيهقي عن اثنين
 من ابناء اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والغريب
 والعزير قد ذكرنا تفسيرهما سابقا وقال ابن حجر في شرح التلخيص
 ثمر الغريبة اما ان تكون في اصل السناد ام في الموضع الذي يدار الاسناد عليه
 ويرجع ولو تعددت الطرق اليه وهو طرفه الذي يمد الصحابي ولا يكون الغريبة كذلك
 كان يروى عن الصحابي اكثر من واحد ثم يتفرع بالرواية عن واحد منهم فتخص احد
 قال اول الفرع المطلق كحديث النضر عن بيع الولاء وعن حبة تفرد به عبد الله بن دينار
 عن ابن عمر وقد يتفرع به راو عن ذلك المتفرع كحديث شعب الايمان تفرد به ابو سلمة
 عن ابي هريرة وتفرد به ابن حنبل عن ابي صالح وقد استمر التفرع كذلك في جميع رواياته واكثرهم
 وفي مسند البزار ومجمع الطبراني امثلة كثيرة لذلك وللتان الفرع النسبي سمي به ليد
 التفرع حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا وتقبل
 الحلاق الفرعية عليه لان الغريب والفرع مترادفان لغة واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح
 غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلة فالفرع اكثر ما يطلقونه على الفرع المطلق
 والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرع النسبي هذا من حيث الحلاق الاسم عليهما

وأما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسب تشرق
 فلان أو غريب فلان وقريب من هذا اختلا فهم في المنقطع والمرسل خارجا متغايران أما
 فائدة المحدثين على التغاير لكنه عند الحلاق الاسم وله اعتد استعمال الفعل المشتق
 فيستعملون الاسم فقط فيقولون أرسله فلان سواء كان ذلك مرسل أو منقطعاً
 ومن ثم أطلق غير واحد من لا يلاحظ مواقع استعمال الفعل على كثير من المحدثين أنهم
 لا يفترون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك انتهى كلامه قال على المقام في شرحه
 عبارته في هذا المقام تدل على أن حدة الصحابي لا تصير سبباً للفرابة وبعبارة النسخة
 في تصريح الغريب تدل على أن التقدم في أي موضع كان فهو غريب عما ذكره ابن الصلاح
 تدل على أن حدة الصحابي لا تدل على الفرابة حيث قال الغريب كحديث الزهري وغيره
 من الأئمة من يجمع على حديثه من أن التقدم للرجل عنه هو بالحديث يسمى غريباً إذا ذكر
 عنه من رجاله أو تعلقه يسمى غريباً إذا ذكره جماعة يسمى مشهوراً فالتقدمية حيث يدل
 على أن حدة الصحابي تجتمع المشهورة وحاصل الكلام أنه إن كان المتقدم في تفسير القرآن
 تقدمه التام في موضوعه مع قطع النظر عن حال الصحابي فالذي تقدم به الصحابي عن
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولحقه الشرح بعده إن كان غريباً يلزم
 أن لا يجهل الغريب في القسمين وإن لم يكن غريباً فقد يصدق عليه تعريفه فلا يكون
 مانعاً اللهم إلا أن يخص الكلام بأسوى الصحابي في التفسير والتعريف فتقوله في
 الرتبة التابعة أما الصحابي فإنه وإن كان من رجال الأئمة إلا أن المحدثين لم يعمل
 منه لأن كل واحد عدل على الأخلاق من خالف الفتن وغيرهم لقوله تعالى وكذلك
 جعلناكم أمة وسطاً أي عدلاً ولا قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خير الأنبياء
 قرن انتهى قيل قائله الحافظ ابن مندة الأصماني من أنه عنه ابن الصلاح أن
 كحديث الزهري وأشباهه من يجمع حديثه لعل التوضيحه

اذا انفرد عنهم بالحدوث اجل واحد يسمى ذلك الحديث عريبا يسمى به
 لغرابته وندرة حدثه لو روي عنهم رجل آخر وما وقع من ابن حجر من عوى الترافد
 بين الغرابية والتفرد كما قلنا لا يمنع تلميذه السخاوي وقال والله اعلم من حكي هذا
 الترافد فقد قال ابن فارس في محمل اللغة القريبة الاعترا ب عن الوطن والتفرد الورود والفرق
 المتفرق انتهى وتكلفت على المقام في تصحيح كلامه فقال الظاهر ان مراد الشيخ انهم ما زاد
 في مال الغنى للفرق او يلائمه ما في القاموس فرد اي منفرد وشجرة فاردة وطبقة فارقة
 متفرقة واستفرد ولا ما اخرج عن اصحابه الغراب للذوات التي بالصم التروح عن
 الوطن كالغريبة الاغراب فان را الا عنهما اثنان او ثلاثة يسمى عريبا
 وان را الجماعة فوق ثلاثة يسمى مشهورا او الافراد المضافات
 المنسوبة الى البلد ان كقولهم تفرد به اهل بصرى او اهل مكة او نحو ذلك على امر
 ليس بغير الا اذا اريد به تفرد واحد منهم فان كان ذلك في القسم الاول
 قال القريب اما صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح كحديث انما الاعمال بالنيات
 وعين ذلك او غير صحيح وهو الاغلب فان اكثر الغرائب غير صحيحة فذلك
 نقل عن احمد انه قال لا تكتبوا هذه الاحاديث الغرائب فانها منكوبة وعامة روايتها
 الضعفاء والغرائب ايضا هذا تفسير اخر له اما غريب اسنادا او حدثا
 وهو ما تفرد برواية جند واحد كحديث انما الاعمال بالنيات فانه
 غريب اسنادا ومتبايعا والرواية الثلاثة ثم انتشر بعد ذلك في الاسناد انقطع
 لا فتنا كحديث يعرف منه عن جماعة من الصحابة اذا تفرد بروايته
 واحد عن صحابي آخر منه قول الترمذي في جامعه غريب من هذا
 الوجه وانه لك اثنين في كلامه لا ينفي على من طالع كإحدى حديث صلوة التبشير
 عن ابي رافع قال حدثنا ابو كريب محمد بن العلاء فان زيد بن حباب العجلي فامرسي

ابن عبیدة قال حدثني سعيد بن ابی سعید مولى ابی بکر بن محمد بن عمرو بن حزم عن
 ابی رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم للعباس يا عم الحديث تقول
 هذا حديث غريب من حديث ابی رافع و تروى في كتاب الترمذی و بسند لا عن انس قصة
 سؤال الاعراب عن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم عن موراء الايمان تقول هذا
 حديث غريب من هذا الوجه و تروى في ابواب السفر حديث قصص رسول الله
 صلى الله عليه و آله وسلم و ابی بکر بن عمر بن عبد الله بن يحيى بن سليمان عن عبد الله
 عن نافع عن ابن عمر قال حديث ابن عمر حديث حسن غريب لا نعرفه الا من حديث
 يحيى بن سليمان و تروى في باب الاشارة في القعدة من طريق عبد الرزاق عن معمر عن
 عبد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبی صلى الله عليه و آله وسلم كان اذا جلس
 الحديث و قال حديث ابن عمر هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث عبد الله
 ابن عمر الا من هذا الوجه و امثاله لا تعد و لا تنحى و لا تقول الا كما ذكرها و لا يجوز
 ما هي غريب متنا لا اسناد الا ان المتن لا يكون غريبا الا ان يتفرع به مراد
 واحد فبتبع القرابة في السند ايضا الا اذا اشتبهت الحديث الفرع و
 ممن تفرع به جماعة كثيرين و ان كان يصح من غريب مشهور لا يغني لا يوجد
 ما يكون غريب المتن دون الاسناد الا اذا اشتبهت الحديث ممن تفرع به يكون ذا جهتين
 و الا حسن في هذا المقام كلام ابن جماعة حيث قال لا يوجد غريب متنا لا اسناد امن جهة
 واحدة بل بالنسبة الى جهتين كحديث فرج اشهر عن بعض رواة مثل حديث انما
 الاعمال بالنيات فان غريب في اوله مشهور في آخره انتهى و اما حديث انما
 الاعمال بالنيات وقع اما هنا في غير موقعة و الاول ان يقول كحديث
 انما الاعمال بالنيات بحججه مثلا لما ذكر سابقا متصرف بالقرابة في طرفه
 الاول الى يحيى بن سعيد القطان متصرف بالشهرة في طرفه الآخر

فروا عن يحيى خلق لا يحدون لهذا الحديث غريب فتنا باعتبار الحرف الاول لا اسناد
 باعتبار الحرف الآخر وقال ابن الجمام في منتهى القدير هذا حديث مشهور ومتفق على صحته
 فانما الاعمال بالنيات وبالنية والاعمال بالنية والعمل بالنية كلها في الصحاح وذكر النووي
 في كتابه مستان الثمار فيمن تعلقوا بالاعتناء في موسى الاصحح بان ان لفظ الاعمال بالنيات
 لا يصح اسناده واقراء وقد نظروا فيه بعضهم ان قد رواه كذلك ابن حبان والحاكم في بعضه
 وحكم بصحته وحو رواية عن امام للذهب في حقيقته ورواه ابن الحارود في المستقى ان
 الاعمال بالنيات انتهى وقال الحافظ السيوطي في التوقيف حاشية صحيح البخاري في منظر
 المر ايات بالنية تمطر في صحيح ابن حبان الاعمال بالنيات بحذات اما عند البخاري
 في النكاح اعلم بالنية وعندى ان ذلك من تغيير الرواية والمصحف اعلم ان خبره
 التصحيح في شريف مقرر قد حثت فيه ابو الحسن الدارقطني وابو احمد السنكري و
 الخطابي وغيرهم وهو مستقسم الى قسمين تصحيف بغيرى وتصحيف سمى وكل واحد منهما
 منقسم الى تصحيف في السند وتصحيف في المتن وينقسم ايضا الى تصحيف في اللفظ و
 تصحيف في المعنى اما التصحيف المتبصر في السند فمثاله ما ذكره المصنف بقوله يكون
 اى التصحيف في الراوى اى في متغير اللفظ والشكل كحل بيت شعبيه عن
 الحسام بفتح العين المهملة وتشديد الواو المفتوحة بن مر جوب بالراء بعد الميم
 المضمومة والتجويد المكسوة صحفه يحيى بن معين فقال مر احدث
 بالراء اى المجمة بعد الميم المضمومة والحاء المهملة المكسورة ومن ذلك ايضا
 ما ذكره الدارقطني ان محمد بن حريز الطبري قال في من روى عن النبي صلى الله عليه
 وعلى آله وسلوه من بنى سليو ومنهم عتبة بن اللبذر قاله بالياء الموحدة للفتوحة
 والذال المجمة للشدة واما هو بالنون المضمومة وتغير الدال المهملة المشددة
 واما التصحيف المتبصر في المتن فمثاله ما ذكره بقوله وقد يكون في المتن

كقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من حديث أبي أيوب الأنصاري
 لم يروى في سائر أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والطبراني من جهات هذا
 فيه جواز إطلاق رمضان على هذا الشهر خلافا لمن ذهب إلى أنه لا يجوز إطلاق رمضان
 إلا منعتما بالشيء ما أخذنا بقوله تعالى شهر رمضان الآية والأحاديث الصحيحة والرواية
 حجة عليه واتبعه وفي بعض الروايات ثم اتبعه ستمائة من شوال كان كعبيا
 الدهر زاد الطبراني قال أبو أيوب قالت لكل يوم عشرة قال نعم صحفه بعضه
 أي أبو بكر الصولي فقال شيئا بالستين المجتمعة في آخره بألفه أمثلة أخرى
 أيضا هكذا في شرح الألفية وأما التصحيح السبع في السند بأن يكون الاسم
 أو اللقب واسم الأب على وزن اسم آخر أو لقبه أو اسم إلى الآخر والسموات مختلفة
 شكلا ونقشا فيستنبط ذلك على السمع فمثاله ما ذكره النسائي عن يزيد بن حازم
 عن شعبة عن عاصم الأحول عن أبي رائل عن ابن مسعود حديث أي الذين استظم
 الحديث وكان ذلك كراهة غضيب في المديريات من طريق من يروى عن جهمان عن عاصم
 الأحول في السواب وأصل الاسم بـ كان عاصم الأحول وعاصم الأحول خطأ وقد رواه
 شعبه والنسائي هو مالك بن مغول وسعيد بن مسروق عن وأصل الأحول بن أبي رائل
 بن عبد الله بن عوف النسائي ومن ذلك ما رواه النسائي وأبو داود من رواية شعبة
 عن مالك بن عوف بن عبد خير عن عاتقة في صفة وضع على الأصحاب خالد بن علقمة مكان
 مالك بن عوف قاله النسائي في مسنده وقد سمي أحمد هذا التسمية وأما حديث شعبة
 عن مالك بن عوف بن عبد خير عن عاتقة في النهي عن استعمال المدباء والكنائس
 سمعت فيه شعبة وإنما هو خالد بن علقمة وأما التصحيح السبع في المكان فمثاله
 ما روى أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أجبر في المسجد أي اتخذ سجدة من جص
 أو غير بعثت فيها صمغ ابن لهيعة فقال اجتمعوا بالميد وكما روى يحيى بن سلام

للمفسر عن سعيد بن أبي عرمية عن قتادة في قوله تعالى سار يكبد دار المناسفين
 قال مصر قد استقطو حنا البوزة الرأزي وذكر أنه في تفسير سعيد عن قتادة
 مجيد هم ضحكه يحيى نقل مصر أما التصحيح المعنى مثاله ما ذكره الدارقطني
 أن أبا موسى محمد بن المنزني العنزي من قبيلة عنزة أحد شيوخ الأئمة الستة قال
 يي ما نحن قوم لنا شرف صلى الله عليه وسلم الله عليه وعلى آله وسلم يريد ما روى عنه
 إلى عنزة أخذ التصحيح عجيب فإنه ترويه أن المراد بالعنزة في الحديث تبليز فإنه
 العنزة فيه الحربة نصبت بين يديه للتسارع عجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن عمر بن
 نرعم أنه صلى الله عليه وسلم إذا صلى نصبت بين يديه شاة فصحنها
 عنزة بسكون اللون فاختل في ذلك ومن مثله ما ذكره الخطابي عن بعض شيوخه
 في الحديث أنه لما روى حديث النهي عن التعلق يوم الجمعة قبل الصلاة قال ما حدثت
 رأسي على الصلاة منذ أربعين سنة ففقدته تحديق الرأس من هذا المراد به تخليق
 الناس حلق الذكر غير ذلك أقول ومن التصحيحات العجيبة ما ذكره صاحب الساعة
 في أحوال الساعة أنه ادعى النبوة رجل يسمى بلانصفت الحديث المرفوع لابن عبد
 نسر لابن عبد كرفع بي مع الثورين بناء على أنه خبر مبتدأ أو لا اسمه وقع مبتدأ وحاشا
 أنا خاتم النبيين وغيرة يرويه عليه وهذا من النوع الأول ومن التصحيحات أيضا ما ذكره
 الأمام الشافعي في معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم أسفروا بالخير فإنه أسفروا
 للرجوع وقد استدل أصحابنا به فاستحبوا الأسفار في صلوة التجرع هو لما ذهب إلى اختيار
 التخليل فذهب إلى تأويله بأن معناه أسفروا لئلا يكون شدي في طاعة وهذا نصيب
 من معنى نانه ما روي بين طلوعه لرحمكم بعبدة الصلاة فصار عن اعظمية الأجر إلا أن
 في بعض الروايات على ما ذكره ابن القيم وهو أسفروا بالأجر وكما أسفروا
 اعظم للأجر والظاهر كثرة يكفى للعاقل ما ذكرناه من السلسل من فضيلته اشتماله

ابن الحسن بن علي قال انبأ أبو حفص وشبابك بيدى ابا نبي أبو الحسن المفضل بن
 وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد
 بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد
 وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد
 الملك وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد
 المفضل بن علي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد
 ابن أبي يحيى قال وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد
 الانصاري قال وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد
 وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد الحلبي وشبابك بيدى ثبأ ناعم بن سعيد
 والكعبة يوم الاحد والشجر يوم الاثنين وللكعبة يوم الثلاثاء والنوى يوم الاربعاء
 قاله اب يوم الخميس وادم يوم الجمعة اخرجوه مسلم من طريق اب هريرة قال
 السخاوي التسلسل فيه ضعيف وان الحديث صحيح وحديث من شابك من شابك الى
 يوم القيمة دخل الجنة ونحوه قال في المنهاج انه شر يا ولا باس به للتبرك التسلسل
 بالضيافة على الاسودين التمر والماء عن شيخنا السقا طابا ساند صاحب المنع
 كل اضافات تليده على الماء والتمر الى علي بن ابى طالب قال اخافنى رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم على الاسودين الماء والتمر قال من اخذات مؤامنا فكانما اضاف
 ادم ومن اخذات مؤامنا فكانما اضاف ادم ومن اخذات مؤامنا فكانما اضاف
 جابر بن عبد الله وميكائيل واسرافيل ومن اخذات مؤامنا فكانما اضاف التوراة والانجيل والابور
 والفرقان ومن اخذات مؤامنا فكانما اضاف الصلوات الخمس في الجماعة من اول يوم خلق
 الله الخلق الى يوم القيمة ومن اخذات مؤامنا فكانما اضاف ستين راقية من ولد آدم
 ومن اخذات مؤامنا فكانما اضاف سبعة ابواب جهنم ومن اخذات مؤامنا فكانما

له ثمانية اواب الجنة ومن اضاف تسعة كتب الله له حسنات لعدد ومن اعتصم
 من اول يوم خلق الله الخلق الى يوم القيمة ومن اضاف عشرة كتب الله له اجر ميت
 صل وصام وحج واعتمر الى يوم القيمة قال شيخنا الشيخ احمد الصباح السكندري
 بعد ان ذكر ذلك عن شيخه سيدي عبد الله البصري ما نفعه انكره مرتبة لعل يشهد من
 حرجه من اهل الكتاب المعترفين فاني حبت ان اسأل استاذي عنه في وقت اخذت ونسيت
 بعد الامع حرصي على السؤال عنه منذ اخذته انتمى اقوال ذكر ان هذه المبالغة
 من موجبات الطعن خصص صامع ذكر الملائكة في الضيافة وهم لا يكون ولا يشربون
 فان حصر فهو خارج محذور الفرض والتعدي يراى كلام الامير المالكى واقول اخذنا
 الحديث بركة الفاظه وعدم اتساق مطالبه بشيئ قلبي بوضعه والله اعلم وقال شيخنا
 شيخنا مولانا عابد السندى في حصر الشارح بعد ذكر هذا السلسل هذا ما اقر به شيخنا
 ابن سميت القلاح وصرح غير واحد بانهم متعديا للكتاب والوضع قال السحابة كواكب
 ذكر وضعه لكن المحدثين مع كثرة كلامهم فيه ومبالغة في تضعيفه ودرهية بالوضع
 لا يزلون يذكره تذكروا بالتسلسل والله اعلم انتهى **تسلسل السجدة**
 من طريقت البصر ورواها له الشيخ محمد بن سليمان المخزومي ناو بها له ابو عثمان الجرجاني
 عن ابي عثمان المقرئ عن احمد بن محمد بن سيني ابراهيم عن ابي الفتح الرازي عن ابي انبيا
 احمد بن ابي بكر المراد عن محمد بن محمد بن يعقوب بن محمد الغيرة وبادى للغزي
 عن جمال الدين يوسف بن محمد بن تقي الدين بن ابي الفتح محمد بن علي عن محمد بن
 عبد الصمد بن ابي الجديش المقرئ عن ابيه عن ابي الفضل محمد بن الناصر عن ابي محمد
 عبد الله بن احمد السمرقندي عن ابي بكر محمد بن علي الحداد عن ابي نصر
 عبد الوهاب بن عبد الله بن عمر بن ابي الحسن علي بن الحسن بن انقاسم الصوفي
 قال سمعت ابا الحسن المالكى وقد رايت في يده نسخة فقلت يا استاذ وانت

الى الان مع السبعة فقال كذلك رأيت استاذي المجتهد وفي يده سبعة فقلت يا استاذي انت
 الى الان مع السبعة فقال كذلك رأيت استاذي سرى السطلي فقلت له كما قلت فقال
 كذلك رأيت استاذي معروف الكرخي فقلت له كما قلت فقال كذلك رأيت استاذي
 بشر الحافي فقلت له كذلك فقال كذلك رأيت استاذي عمر المكي فسالته عما سالتني
 عنه فقال رأيت استاذي الحسن المصبر وفي يده سبعة فقلت له يا استاذي ما شانك
 وحسن عبادتك وانت الى الان مع السبعة فقال لي هذا شئ قد استعملناه في
 البدييات فلا نتركه في التهيكات انا احب ان اذكر الله تعالى بقلبي لساني و
 يدي قال الشيخ ابو العباس الرضا دفين من قول الحسن ان السبعة كانت موجودة
 في زمن الصحابة قلت فاعلموا انها لا تفقد في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وكما اشتهر من عدة بهاتين السبعين رسالة لطيفة سماها المخة في السبعة ذكر فيها
 تسبيح جماعة من الصحابة بالنوى ونحيط فيه عقد كافي هريرة وغيره وذكر فيه
 الخلاصة صلى الله عليه وآله وسلم على من عدل نوى لتسمية فقال عليك اليس من
 فلك سبحان الله عدد ما خلق او نحو ذلك وذكر فيه احاديث اخرجه الدليلي في مسند
 الفردوس بسند طويل عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 نعم المذكر السبعة ولا تظهر صحة ويحتمل تفسير السبعة بصلوة الينا فلة كما هو احد
 معانيها فيلحزم انتهى كلام سيد الامير رحمه الله تعالى اقول على تقدير صحة
 الحديث تفسير السبعة بصلوة هو الصواب فانه قد استعملت السبعة كثيرا
 في الاحاديث بهذا المعنى وقد صح ان السبعة المعروفة لم يكن في زمن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ولئن امكنني العمر لصنعت في هذا الباب تصنيفا
 لطيفا اسميه بنزهة الفكر في سبعة الذكوان شاء الله تعالى وقال مولانا عابد المسند
 في حصر المشارع او رمد هذا المسلسل وأشار الى غالب طرقاته الحافظ السخاوي وقال ان

مدار وایه علی ابی الحسن المصطفی قدس سره بالوضع فی سلسله من طریق آخر ویکه عینه
المسلسل بقوله اشهد بالله واشهد بالله بالسند الی ابی الخیر شمس الدین الجزری قال
 اشهد بالله واشهد بالله قد اخبرني ابو علي الحسن بن حلال الدقاق قال اشهد بالله واشهد بالله
 لقد اخبرني ابو الحسن علي بن محمد القاسمي قال اشهد بالله واشهد بالله لقد اخبرني ابو الكاظم محمد
 بن محمد قال اشهد بالله واشهد بالله قد اخبرني ابو علي الحسن بن احمد الكاظمي قال اشهد بالله واشهد بالله
 اشهد الله قد اخبرني الحافظ ابو نعيم احمد بن عبد الله قال اشهد بالله واشهد بالله قد اخبرني
 القاضي علي القزويني قال اشهد بالله واشهد بالله قد اخبرني محمد بن احمد قال اشهد بالله واشهد بالله
 الله قد اخبرني القاسم بن العلاء الطحلي قال اشهد بالله واشهد بالله قد اخبرني الحسن بن علي بن محمد بن
 ابن علي الرضا بن علي الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن ابي طالب بن سيد شهاب بن الحسين
 ابن علي بن ابي طالب بن ابي عن جده كل قول اشهد بالله واشهد بالله قد اخبرني ابی ابی علی بن ابی طالب
 قال اشهد بالله واشهد بالله قد اخبرني رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال اشهد بالله واشهد بالله
 قد اخبرني جليل قال يا محمد ان منكم كذابون قال ابن الجزري هذا حديث جليل القدر
 من رواية حق لاء السادة ثم قال الحافظ ابو نعيم في كتابه حلية الاولياء وفي مسلسلة قال
 هذا حديث صحيح ثابت من تمة العترة الطيبة الطاهرة ورواه الشيخ الرازي في الايقاظ
 وقال في حصر المشارد قال الحافظ ابو نعيم في حلية الاولياء هذا حديث صحيح ثابت من
 رواية العترة الطاهرة وقد روى عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من غير طريق
 واحسن كتاب الا من هذا الوجه وقد ورد من حديث ابن عباس وعبد الله بن عمر
 ابن العاص وجابر بن عبد الله وقد تكرر الحافظ السخاوي على تسلسل الحديث
 ونفي صحته وقال في المتن فقال فتعقب بان كون التسلسل صحيحا ليس مطلوباً في المسلسل
 بل يكفي فيه الحسن والضعف وقد قال ابو نعيم بصحة المتن وله شواهد تشهد بان روايته
 عند احمد وعبد الله بن عمر عند الكاظمي وبن عباس عند ابن حبان صحيح المسلسل

باب في احكام بالسند الى الجزي ايضا بسند ابى معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان احياك فقل في دبر كل جملوة اللهم اغني عنك شكره وشكره
 وحسن عبادتك اخرجه ابو داود والنسائي واحمد وابن حبان والحاكم والمستدرک
بقراءة سورة الصافات بالسند الى ابن الجزي وغيره باسنادهم
 عبد الله بن سارم قال فقد ناقض من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 منذ اكرمنا فقلنا انما نعلموا الاعمال احب الى الله عز وجل لعملنا فانزل الله تعالى سبح لله
 ما في السموات وما في الارض هو العزيز الحكيم حتى ختمها قال في المختصر الصحيح متصل الاسناد
 والتسلسل رجاله ثقات وهو اصح مسلسل رواه في الدنيا رواه الترمذي في جامعه الحاكم
 في مستدرک مسلسلا وصححه على شرط الشيخين ورواه ابو يعلى والطبراني وغيره
المسلسل بيوم العياد بالسند الى جلال الدين السيوطي قال اخبرنا ابو عبد الله
 ابن عقيل الحلبي عن محمد بن احمد للقدسي عن ابن الجفاري عن ابن طبريد قال ابنا
 ابو اللهب سماعا يوم العيد قال ابنا نا القاضى ابو الطيب الطبري في يوم عيد قال ابنا نا
 ابو احمد بن الفضل بن يحيى عن في يوم العيد قال ابنا نا الواق في يوم عيد
 قال ابنا نا ابو عبد الله محمد بن احمد بن اخت سليمان بن حرب ابنا نا
 حدثني وكيع بن الجراح في يوم عيد قال اخبرنا سفيان الثوري في يوم عيد قال اخبرنا
 ابن جرير في يوم عيد قال اخبرنا عطاء بن ابي رباح في يوم عيد قال ابنا نا ابن عباس
 في يوم عيد قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في يوم عيد فطر
 او اضحى فلما فرغ من الصلوة اقبل علينا بوجهه فقال ايها الناس قد اصبتم خيرا
 فمن احب ان ينصرف فلينصرف ومن احب ان يقيم حتى يشهد الخطبة فليقم
 قال السيوطي غريب بهذا السباق واقتضاه ما جاء في حديثنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 قد قضيت الصلوة فمن احب ان يجلس للخطبة فليجلس ومن احب ان يذهب

فليذهب المسلم بيوم عاشوراء عن الحرق والغيظ عن ابن ابي عمير
 محمد بن ابي الجواد بن النجار عن محمد بن ابي الحسن بيوم عاشوراء عن ابي عبد الله
 بيوم عاشوراء عن ابي الحسن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 المنذري بيوم عاشوراء عن ابي حمزة عن ابي بكر محمد بن عبد الباقي الكاظمي
 قال انبا نا ابو محمد علي بن الحسن الجوهري قال انبا نا علي بن احمد بن كيسان قال انبا
 يوسف القاضي قال انبا نا ابي عبد الله قال انبا نا احمد بن زيد عن غيلان بن جوير عن عبد
 الله ماني عن ابي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلوه قال صيام يوم
 عاشوراء اني احتسب الله عز وجل ان يكفر السنة التي قبلها هذا حديث صحيح
 اخره به مسلم وقال كل واحد من الرواة سمعه يوم عاشوراء المسلم يقبض
 بالسنة بالسند الى السوطي عن ابي الفضل الهاشمي عن ابي محمد بن طوير عن محمد
 ابن عمر بن حبيب عن ابي بكر بن خلف الشيرازي عن ابي عبد الله الكاظم عن ابي بصير
 عن ابي عبد الله عن ابي الحسن يوسف بن عبد الله الاحول عن سليمان بن
 سعيد بن ادم عن شهاب بن خراش عن يزيد الهاشمي عن انس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلوه لا يجد حلاوة الايمان حتى يؤمن بالقدر واخبره وشره وحاوله
 ومعه وقبض رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على كفة وقال المنتبذ واخبره
 وحل لا ومعه وكل من رآه فعل كذلك المسلم بالحمد بين
 يرويه الفقير محمد بن ابي حمزة عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عن محمد بن قاسم عن
 ابي بصير عن محمد بن ابي حمزة عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عن محمد بن قاسم عن
 شاهر الجاهل عن ابي بصير عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عن محمد بن قاسم عن
 محمد بن ابي حمزة عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عن محمد بن قاسم عن
 محمد بن ابي حمزة عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عن محمد بن قاسم عن
 محمد بن ابي حمزة عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عن محمد بن قاسم عن
 محمد بن ابي حمزة عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عن محمد بن قاسم عن

بن عبد الرحمن المالكي قال اخبرنا الشريف محمد بن محمد بن علي بن حسين الطائري
 اخبرنا ابو عبد الله محمد بن علي اخبرنا ابو المظفر محمد الموصلي اخبرنا ابو بكر محمد
 ابن محمد بن علي بن يسار بن ياسر قال اخبرنا فقيه الحرم ابو عبد الله محمد بن الفضل
 احمد الصاعدي اخبرنا محمد بن علي بن الحسين ابنا نا النيسابوري محمد
 ابن احمد بن عبد الله الحفصي المروزي اخبرنا ابو الهيثم محمد بن علي بن محمد المالكي
 حدثنا ابو عبد الله محمد بن يوسف القزويني قال حدثنا ابو عبد الله محمد بن اسمعيل
 البخاري وسع الجميع رحمة الباري وقد ذكر في المنهاج اسناد الشمس محمد السجادي تنتهي
 الى محمد بن سيرين عن محمد بن عبد الله بن جحش الطوسي ان شئت المسلسل
بالمصريين يرويه محمد الاثير المصري عن شيخه الاسلام الشيخ علي اصفي
 القزويني المصري عن شيخه السيد محمد الشيخ عبد الله النباني المصريان
 كل منهما عن الشيخ محمد والشيخ عبد الباقي الرافعي المصريان كلاهما عن ابي الاوداد
 برهان الدين ابراهيم بن ابراهيم بن علي بن علي بن عبد القدوس بن محمد بن هارون
 الحسيني العلوي المصري المعروف بالاقان عن الشيخ السجادي المصري عن محمد
 بن احمد المصري عن قاضي مصر نور الدين علي بن عيسى عن شمس الدين السجادي
 المصري عن عبد الرحيم بن محمد بن الفرات المصري الحنفي القاضي عن القاضي
 الخطيب مصر الي عيسى بن عبد العزيز بن البدارين جماعة الدمشقي المصري ابنا نا
 الخطيب الزين ابو عبد الله محمد بن الحسين بن عبد الله القزويني المصري
 ابنا نا الشمس ابو عبد الله محمد بن عماد بن محمد بن الحسن الحارثي البصري
 الكنبلي ابنا نا الفقيه عبد الله بن مرقاة السعدي المصري ابنا نا قاضي مصر
 ابو الحسن علي بن الحسن الخليفي الاول من فوائده ابنا نا ابو الباقين احمد بن محمد بن احمد
 المصري الشاهد قال السجادي ح وحديثي استاذي احمد بن علي المستقلاني المصري عن

في ثقبه المسمى بالدور السفينة في جبال من الاسانيد الشنفا في آله التي تترنن به الى ان ذكر في
 من الاجاد في السلسل ان كان برواية ذلك في تفسير الرواية وتكمل ما رواه في السلسل هو
 وصفه احداني سواء كان بالوصف فعلا كان يقول كل من المرأة تناب ثلث هو قائم هو
 راضع يدا على اسر او بعد ان حدثت بانه تيسر او نحو ذلك او كان قوله لا منه الحديث السلسل
 لا يذية سمعت من الشيخ عطاء الله وهو انعام منهم سيدنا و هو كان في سيرة الاسلام علاقة كذا ما رواه في السلسل
 الحديث رواه اصل الاسانيد المتولية ابو الحسن والفضل السيد محمد بن رتني بن شهاب
 بن محمد بن زيد بن الحسين هو اول حديث سمعته من قال حديثا سمعته ابو مفضل
 عمر بن احمد بن ابي بكر بن عقيل الحسيني هو اول حديث سمعته من قال حديثا سمعته ابو مفضل
 الناسك احمد بن محمد بن عبد القادر الدمشقي هو اول حديث سمعته من اخبرنا ابو الحسن الرضا عليه السلام
 سمعته من اخبرنا في سيرة الاسلام ذكر ابن عبد الله الاضطرار وهو اول حديث سمعته من قال اخبرنا
 ابا فاطمة شهاب الدين ابن حجر العسقلاني وهو اول حديث سمعته من اخبرنا ابو الحسن
 محمد بن محمد بن ابراهيم المكي وهو اول حديث سمعته من اخبرنا ابا الحسن
 ابو الفهر عبد الرحمن بن علي الكوفي هو اول حديث سمعته من اخبرنا ابا الحسن
 ابن شلي بن عبد الملك النيسابوري وهو اول حديث سمعته من اخبرنا ابا الحسن
 احمد بن عبد الملك المؤلف وهو اول حديث سمعته من اخبرنا ابا الحسن
 الزياتي وهو اول حديث سمعته من اخبرنا ابا الحسن بن محمد بن يحيى بن بلال الزياتي
 وهو اول حديث سمعته من اخبرنا ابن بشر بن الحكم العبدلي النيسابوري
 وهو اول حديث سمعته من اخبرنا ناسفان بن عبيدة وهو اول حديث سمعته من اخبرنا
 ينتهي التسلسل على الاحقر عن عمرو بن عثمان بن موسى عبد الله بن عمرو بن العباس عن عبد الله
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ان رجلا من اهل الجنة ارسل
 من في الارض فيرجع من في السماء قال فتبين الاسلام تركه يا قوله فيرجع من

بالرفع حمزة وعائشة لا يخرج جوابا لا مرفوعا حديث حسن رواه احمد بن حنبل في
 مسنده عن سفيان بن عيينة بهذا الاسناد فوافقت في شيخه في رواية البخاري في
 تصانيفه عن عبد الرحمن بن اشير بهذا الاسناد ورواه ابو داود عن مسدد بن يحيى بن
 ابن ابي شيبة ورواه الدرمذي عن محمد بن يحيى بن ابي عمرو وكل منهم عن سفيان بن عيينة
 وقال الترمذي حسن صحيح وفي بعض الروايات زيادة انما يرحم الله من عبادة الرجماء
 فائدة استطرادية لعل ان اسناد ابن حجر العسقلاني نظير معنى الحديث المذكور في
 س ١١٨ من يرحم اهل الارض قد رجماء نائم حرم في السماء فارجح ان الخلق جميعا انما
 يرحم الرحمن منا الرجماء وتظهر ايضا معنى حديث انما الاعمال بالنيات في قوله
 انما الاعمال بالنية في كل امر او ما كنت فريضة فادنو خير وانما الخلد وان لم يشك
 امره انك نيت كما نظروا ايضا معنى حديث ان الناس لو ثابوا شيئا بعد كلمة لا
 مثل العاقبة فاسئلوا الله العاقبة في قوله امران لحيون امرهم ما قل بمثلها
 في دارنا العاقبة ومن سير الله تعالى له بشهادة الاخلاص والعاقبة وتظهر ايضا معنى
 احاديث كثيرة تركناها خوفا للاطالة ومن ذلك ايضا الاحاديث
 المسلسلة بالطائفة العلية السادة الصوفية سمعنا من الجوهرة العفيرة متشفا على سند
 شفي الطريقة معد في السلوك هما سبيل شيخنا الخاتمية استاذنا الشيخين السلام
 وشيخنا صاحب السر العظيم الشيخ محمد المنير السمانودي الصوفيان كلاهما عن الاستاذ
 الكامل المشيخ محمد بن محمد بن محمد البديري الصوفي تناشينا الامام العارفين
 الرباني ابراهيم الكروبي الصوفي ناشينا العارفين بالله ابراهيم بن حسن الصوفي
 تناشينا صفي الدين احمد بن محمد الصوفي عن شيخه العارفين ابو المواهب حمدية
 على العباسي السناوي ثور المذني الصوفي عن والده علي بن عبد القادر ومن الصوفية
 عن شيخه عبد الوهاب بن احمد الشمراني صاحب الطبقات والمنزلة في غير

هذا عن ابن الدين زكريا الانصاري الصوفي صاحب شرح رسالة الشافعي في المنهج
 عن عبد الله عن العارف بالله ابي الفتح محمد بن زين الدين النعماني المرعي ثم المدايني
 الفقيه الصوفي عن شرف الدين اسمعيل بن ابراهيم الهاشمي العقيلي الزميري النعماني
 باجازه العامة عن السند المعمر ابي الحسن علي بن عمر الصوفي باحازته العامة عن امام
 محمد بن محمد بن محمد بن علي العربي الحافض الصوفي عن الشيخ الفقيه يوسف بن
 ابي الهاشم البغدادي ح وبه الى الشيخ اسمعيل بن السيد احمد بن ابي طالب عن احمد بن
 يعقوب عن سلطان المشايخ عبد القادر الكيلاني بروايته عن ابي الفتح عبد الملك
 ابن ابي القاسم عبد الله الهروي الكرخي الصوفي عن ابي الوقت عبد الاول بن عيسى
 الهروي الصوفي عن الداردي عن الشيخ ح وبه الى ابي الفتح المرعي عن الحافظ زين العابدين
 عبد الرحيم بن الحسين العراقي الفقيه المحدث الصوفي عن الحافظ صلاح الدين
 خليل العلائي المقدسي الفقيه المحدث الصوفي عن القاضي المشهور بالعدل والفقه
 لثقل الدين بن ابي الفضل سليمان بن حمزة المقدسي الصوفي باحازته من العارف
 بالله الشيخ شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله الصديقي السمرقندي ثم البغدادي
 الصوفي عن عمه الشيخ ابي النخعي عبد القاهر بن عبد الله السهروردي الصوفي في
 قال خبرنا الشريف نور المدي ابو طالب الحسين اخبرنا كريمة بنت احمد بن محمد بن
 المرزبة الجارية بمكة المعظمة قالت انا ابي الهيثم محمد بن مكي
 الكفعميني انا ابو عبد الله محمد بن يوسف الفريزي انا ابو عبد الله
 محمد بن اسمعيل البخاري بسند لا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 سئل الله ادم على صورته طوله ستون ذراعا فلما خلقه قال اذهب فسلط على السمك
 نفر من املاكه فاسمع ما يحيمونك فانها تحتك وتحمي ذريتك فقال السلام
 عليكم فوالله السلام عليكم ورحمة الله فنادى ارحمة الله وكل من يدخل تحتك يكون

ظفر اللہ نے مختصر ترجمہ کیا۔

على صورة آدم قلنا انك انما تقيض بعد وقتنا السعد بئس ما اخرجنا من ههنا
اخرى بالفاظ مختلفة فليكن ذكر من الاحاديث التي وردت فيها بالسند المسلسل بالصرف في المسند
فاقول وبهاى وبالسند المذكور الى الدارنى نا محمد البغدادي نا محمد بن عبد الله بن
الزبير نا خالد بن طهمان ابو العلاء الحفقات حدثني نافع بن ابي نافع ابو عبد الله الزراري
عن احمد بن معقل بن يسار عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال من قرأ حديث
يصبح اعني بالله السميع العليم من الشيطان امريه قلت آيات من سورة الحمد وكل
به سبعين الف ملك يصلون عليه حتى يمسي فان قالوا بما سألتموه ذلك حتى لا يخرجوا به
الى السرخسي نا ابراهيم الشاشي نا عبد بن حميد نا علي بن عاصم بن حميد نا
عن يحيى بن الجهم نا ابن مساحر حدثني عبد الله بن عمر سمعت عمر بن الخطاب يقول قال
رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم اربع قبل الظهور تحسب بمحنتهن في صلاتك النحر وركعة
الى الترمذي نا محمد بن اسمعيل بن يوسف نا الترمذي نا هشام بن عمار نا عبد الحميد بن
حبيب نا الاوزاعي نا احسان بن عطية عن سعيد بن المسيب انه يقول يا هريرة قال لا
اسألك الله ان يجمع بيني وبينك في سوق الجنة قال سعيد في ما سوق قال ابو هريرة نعم
اخبرني رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان اهل الجنة اذا دخلوا حياوا لوابيها
بفضل اعمالهم ثم يوزن لهم في مقدار يوم الجمعة من ايام الدنيا فيوزن لهم رايها
ويمنون لهم عرشا ثم فيوضع لهم عذاب من نور ومصابر من نور ومصابر من نور
ومصابر من نور ومصابر من ذهب ومصابر من فضة قال ابو هريرة ان رجلا قال لعمر هل
تتمارفت في رواية الشمس القمر ليلة البدر قلنا لا قال كذلك لا تتمازج في رواية
ربكم ولا يقي في ذلك المجلس احدا الا حاضرة الله حاضرة حتى يقول للرجل يا ابلان
بن فلان انك ذكرت يوم قلت كذا وكذا وفي رواية يوم علمت كذا وكذا فيقول يا رب العرش
فيقول بلى فسمعته فخرق باغت فارتك هذا فبينما هم على ذلك اذ عشيهم

سخابة من فوقهم قام طر عليهم لم يجدوا مثل ربه شيئا ولم يقول ربنا قوه والى
 ما اعدت لكم من الكرامة نخذ واما شتمهم فثان سوتا وقد حغب به الملازمة لهما
 نظرهم ونظرهم على القلوب في ذلك السوق يلقي اهل الجنة
 بعضهم بعضا وفيه الى الترمذي قال انا ابن حجر انا ابن المبارك انا يحيى بن ايوب ابو العباس
 العافى عن عبد الله بن ابي عمران ان ابن عمر قال قل ما كان رسول الله صلى الله عليه وعلى
 اله وسلم يقوم من مجلس حتى يدعوا بهذه الدعوات لا صحابه اللهم اقسم لنا
 من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما تنال بها جنتك ومن
 اليقين ما تهون به علينا مصيبات الدنيا ومتعنا باسماعنا والبصار بما احببنا وانصرنا
 على من عادنا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا اكبر همنا ولا مبلغ علمنا
 ولا تسلط علينا من لا يرحمنا قال الترمذي هذا حديث حسن وفيه الى الشيخ الاكبر سيد
 محمد الدين بن علي بن العربي قال في الباب الستين بعد خمسمائة من كتاب الفتوحات
 ما نصه فعند خاتمة الدرس اللهم اسمعنا خيرا واطمعنا خيرا وامننا بالله العافية
 فادله بالنا وجمع الله قلوبنا على التقوى ووفقنا لما يحب ويرضى ونحوه البقرة هذا
 الدعاء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم في المنام دعاء بعد فراغ القار
 عليه من كتاب البخاري الصحيح وذلك مائة وتسع وسبعين وخمسمائة بركة المشرفة قال
 شيخ مشايخنا البديري فيقع لنا الاحاديث المرفوعة في صحيح البخاري كلها بالسند السلي
 الى الشيخ الاكبر عشر مرات ورواية احمد بن محمد بن الدين بالاجازة العامة عن الشيخ الراملي
 عن الزين زكريا عن الرازي بترقع كلها ثمانيات اقول وتقع لنا كلها بالسند الثاني عشر
ومن المسلسلات ايضا المسلسل بالاحمد بن محمد بن ابي اسرار
 العامة من يتخذا قدوة الصالحين الامام احمد بن محمد بن الدين بالاجازة العامة عن الامامين
 الطاهرين الشيخ احمد المولى والشيخ احمد الجوهري عن الشيخ احمد بن مكي الفخري عن

محمد الزمان صفي الدين بن محمد النقاشي الملقب بشيخه أبي المرحوم أحمد بن
 بن عبد القدوس النفاثي الحارثي بإجازته العامة عن الفقيه قطب الدين أحمد بن محمد
 النهرواني المكي عن والده عازله الدين أحمد بن عبد الله عن ضياء الدين أحمد بن محمد
 القرشي العدوي عن شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن محمد المقدسي عن أبيه
 أحمد بن شيدان بن ثعلبة عن أبي عبد الله أحمد بن منصور الجويني عن الحافظ أبي طاهر
 أحمد بن محمد السلفي عن أبي بكر أحمد بن علي بن عبد الله بن خلف بن وايزة عن القاضي
 أبي نصر أحمد بن الحسين بن محمد الدينوري عن الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن سليمان
 المعروف بابن السني عن الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي فاعلم أن هو
 ابن سعيد الحمصي عن شعيب حينا را الحمصي عن الزمري حدثني سعيد بن المسيب
 أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمرت أن أقل الناس حتى
 يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم من طرده ونفسه لا يحقها وحسابه على الله
 وللشيخ إبراهيم مصنف في ذلك سماه نظام الزبير في الأربعين المسلسلة بأحمد
ومن ذلك المسلسل بالمحمد بين رويته عن الحسين بن الجليلين هما الوليد بن
 الشيخ محمد السماوي الشهير بالمير والقطب الواحد علامة الزمان الأجداد العلامة
 شيخ محمد بن سالم كلاهما عن الشيخ محمد بن محمد بن محمد المديري الدمشقي
 قال في بيان حارثة عن يحيى بن محمد بن قاسم القرشي بالديار المصرية عن الفقيه محمد بن علاء الدين أبي علي
 عن الشمس محمد بن العرف عن جابر بن الواعظ عن الجهم محمد بن محمد النبطي عن الشمس محمد بن أبي الحسن
 نعم الدين محمد بن الحسن بن الإمام تقي الدين بن محمد بن عبد الله بن الحافظ الجواليقي عن أبيه
 المحمدي أخبرنا الفضلاء محمد بن عبد الرحمن المكي أخبرنا شرف محمد بن محمد بن علي الطبري
 أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي أخبرنا أبو القاسم محمد بن أبي بكر محمد بن علي بن أبي حمزة أخبرنا
 فقيه الحموي أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد الصاعدي أخبرنا محمد بن علي بن الحسن

البخاری أخبرنا أبو الهيثم محمد بن زراع المروزي الكشمي عن أبيه عن محمد بن أبي
 أخبرنا محمد البخاري **ومن ذلك السلسل** بقرآن سورة الصف اثره بالاجازة
 بأسانيدنا في شرح الإسلام زكريا الأنصاري عن الحافظ أبي نعيم عن أبي اسحاق إبراهيم
 بن أحمد التميمي عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الدمشقي عن أبي النجاشي عبد الله بن عمر
 البغدادي عن عبد الله بن عوف عن أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد عن أبي محمد عبد الله
 بن أحمد بن عيسى عن ابن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي حدثنا محمد بن كثير
 عن كذا زاع عن عيسى عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال قلنا نأثم من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتذكرنا فقلنا لو فعلوا الأفعال القربة إلى الله
 لعلمنا به فانزل الله سورة الصف فتقرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 هكذا قال أبو سلمة وقرأها علينا عبد الله بن سلام وهكذا قال كل من الرواة إن شئتم
 قرأ ما عليه **ومنه السلسل** بالفقهاء ثم يأتون فقهاء العصر استاذنا أبو العزائم عيسى
 البراوي وللعلامة محمد بن سالح الخفناوي والشيخ محمد السمانوي الأول عن جماعة
 منهم الشيخ أحمد والشيخ مصطفى الخيزي والشيخ أحمد الملوي كلهم عن البصري عن
 الفقيه الباقلي عن أبي النجاشي محمد السمروري عن الفقيه الفيطي عن القاضي
 زكريا الأنصاري والثاني والثالث عن الفقيه محمد البديري الدامياطي هو عن
 الفقيه علي الشنبري ملسي هو عن أبي النجاشي المالكي وهو عن الفيطي هو عن زكريا الأنصاري
 وهو عن عمدة الفقهاء ابن حجر الحسقلاني عن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم
 ابن جماعة عن جدنا عبد الله بن محمد بن صالح السبكي المالكي سمعنا أخبرنا الإمام أبو الحسن
 علي بن الفضل الفقيه المالكي أخبرنا أبو طاهر السلفي الحافظ حدثنا أبو الحسن الطبري
 أخبرنا إمام الحرمين أبو المعالي أخبرنا والدي أبو محمد الجويني أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد
 ابن الحسن الجليلي حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم أخبرنا الربيع بن سليمان

البزارى عن عبد الملك بن نجيد عن ابي القاسم عبدان بن حميد عن عمرو بن سعيد عن احمد
 ابن دهمان عن خلف بن تميم قال دخلنا على ابي هريرة رضي الله عنه فقال دخلنا على انس
 ابن مالك انصحه فقال صانحت بكفى هذا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فسمعا
 مسست خزا ولا حرا لايين من كفه فقال ابو هريرة قلنا لانس بن مالك صانحننا انصحننا
 وهكذا قال كل من الرواة لشيوخه وصانحه ومن فوائد المصانحة زيادة حصول البركة
 ما اشكر الله الشيخ ابو عثمان الحرثي من انه كان اذا صانح انسا ناشد على يديه وقال المراد
 بالشكر الاستدانة في تأكيد الصحة ويروى بسنده الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الله
 قال من صانحنني او صانحن من صانحنني الى يوم القيمة دخل الجنة واخرى من صانحنني الى صانحنني
 محمد بن صالح بن محمد المنيذ كل منهما صانحه البزارى قال صانحت شهاب الدين
 الدمياطي قال صانحنني الشيخ احمد بن عجل الدين كما صانحنني الشيخ تاج الدين التقي بن عبد الله
 كما صانحه الشيخ عبد الرحمن كما صانحه ابو سعيد الصمدي كما صانحه رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم **ومنه** للسلسل بالتشبيك ترويه عن شيخنا علي بن احمد القمي
 الصفيدي عن الشيخ محمد بن احمد قال شبك بيدي العلامة احمد بن محمد بن ناصر
 المغربي عن ابراهيم العلقي عن اخيه الشمس عن كمال الدين امام المالكية عن ابيه
 ابن الجزري عن ابي حفص المزني عن عمرو بن سعيد الحلبى عن ابي محمد الحسن السمرقاني
 عن ابي بكر احمد بن عبد العزيز المكي عن ابي الحسن محمد بن طالب عن ابي عمرو
 الصغاني عن عبد العزيز بن الحسن عن ابراهيم بن يحيى عن صفوان بن سليمان عن
 ابن خالدة الانصاري عن عبد الله بن رافع عن ابي هريرة قال قال شبك
 بيدي شيخني قال ابو هريرة شبك بيدي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 وقال خلق الله الاراض يوم السبت الحديث **ومنه** للسلسل بقبض اللحية
 ترويه عن شيخنا العروى عن شيخه محمد بن احمد المعروف بتقبيلة اخبرنا الشيخ

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي بكر بن أبي حفص عن أبي سلمة عن عائشة
 قالت كن ازواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا خن من رؤسهن الكذا
 وهذا الحديث المسلسل به أئدة الأئدة من الأباء خالداً من شيخنا العلاء عن شيخه
 الشيخ محمد بن عيسى قال أخبرنا شيخنا الشيخ محمد بن الحنفية عن زين العابدين بن الطبر
 عن والده عبد القادر عن جده يحيى عن جده الحب عن الشيخ أبي القتيبة الملقب عن
 الشيخ أبي يحيى عن العلاء أخبرنا أبو الناسم بن الفضل عن محمد بن علي أن أبا سفيان بن
 عبد الوهاب التميمي قال سمعت أبا أبا الفرج عبد الوهاب يقول سمعت أبا أبا الحسن
 عبد الفريز يقول سمعت أبا أبا الحارث يقول سمعت أبا سليمان يقول سمعت أبا
 ابن سفيان يقول سمعت أبا يزيد يقول سمعت أبا أكيمة يقول سمعت أبا علي
 يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول سمعت أبا علي
 الأدهم يقول سمعت أبا أبا الحارث يقول سمعت أبا أكيمة يقول سمعت أبا علي
 عن شيخنا العلاء وأجازة عن شيخنا العلاء أخبرنا الشيخ حسن بن علي العجمي قال سمعت
 من أخيه عنده بالأجازة العامة قال قال ابن الشيخ أبو الوفاء أحمد بن محمد العجيل اليمني
 في كتاب الأجازة وأنا آخر من حدث عنه عن يحيى بن مكرم الطبري الحسيني
 أجازة وهو آخر من حدث عنه أخبرنا خاتمة الحفاظ أبو الخير الشمس النخاوي أجاز
 مشافهة بعد السماع المسلسل منه وأنا آخر من سمع منه أخبرنا شمس الدين محمد بن أحمد
 ابن محمد الدمايري الخليلي وهو آخر من حدث عنه أخبرنا أبو القتيبة محمد بن إبراهيم
 الميمني وهو آخر من حدث عنه أخبرنا أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم الحرقي
 وهو آخر من حدث عنه أخبرنا أبو الحسن محمد بن محمد بن اسمعيل الصغار هو آخر
 من حدث عنه أخبرنا أبو علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدى وهو آخر من

عنه عن الصلت وهو آخر من حدث عنه قال سمعت ابا هريرة وهو آخر من حدث عنه
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى لا ينطق
 ذات تراب ومنه المسلسل بقرائة الفاتحة فمن التردى قراها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال قراها على محمد بن عيسى قال قراها على السيد مجزي قال قراها على القاضي فتميز
 الجني قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى لا ينطق
 الى آخره وسمعت يقول مالك بن النضر ما ذكره شيخنا الشيخنا الشافعي في ذكر
 العلامة عبد الرحمن بن التيجر الكاظم محمد بن الشيخ عبد الرحمن الكزبى الدمشقي
 شيخ شيخنا احمد بن زهير في تكملة المسلسل بالاولوية والمسلسل بالامانة
 فذكر ما حوذا الاطالة **وقال** ذكر شيخنا شيخنا مولانا عابد السندي في كتابه
 حصر الشارح مسلسلات كثيرة وقد اجازني بجميع ما فيه جيد اذ انه فريد من
 معلوم النظير في عصر مرجع العلماء في دهره والذى واستادى مولانا حافظ كلام الله
 القديس جراح محمد عبد الحليم ادخله الله جنات النعيم في مرض موته يوم الاربعاء
 ثالث شهر شعبان من شهر السنة الخامسة والثمانين بعد الالف والمائتين وتوفي
 رحمه الله تعالى في التاسع عشر من ذلك الشهر يوم توفي موته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وعلى آله وسلم وهو يوم الاثنين وهو برويه اجازة عن مولانا عبد العزى
 ابن مولانا ابن سعيد الحمدي الذي هجرى نزول المدينة المنورة وكان ذلك في اوائل
 سنة ثمانين بعد الالف والمائتين من الهجرة عن مؤلفه مولانا عابد السندي رحمه الله
 الله تعالى ثم حصلت الى الاجازة بلا واسطة عن مولانا عبد الفتى المرحوم بعد ما دخلت
 الحرمين ثمانية في السنة الثانية والتسعين بعد الالف والمائتين وليطلب تفصيل اجازات
 مشايخي من رسالتى خير العمل التى انا مشتغل بتأليفها في تراجعها علماء محلى فزنى مثل
 وفيما ذكرنا ههنا من المسلسلات كفاية لتعظيم المقام والحمد لله الذى الفضل الانعام

هو ما يتابع أي اتفق فيه رجال الاسناد من الراوى الى رسول الله صلى الله عليه

عليه وعلى آله وسلم عند رواية على حالة واحدة أمانى

الراوى قولاً بأن يقول كل واحد من الرواة عند الرواية مثل ما قاله الآخر

نحو سمعت فلان يقول سمعت فلاناً الى المنتهى فيكون مسلسل بالاجابة

او اخبرنا فلان والله قال اخبرنا فلان والله فيكون مسلسل بالاجابة

مع القسم جعل الحاكم من انواعه ان يكون الفاظ الاداء في جميع الرواة دالة على

الاتصال وان اختلفت فقال بعضهم سمعت وبعضهم اخبرنا وبعضهم حدثنا

ولم يدخل الاكثرون في المسلسلات الا ما اتفقت فيه صيغة الاداء بلفظ واحد

وانواع التسلسل كثيرة فقد ذكره الحاكم في علوم الحديث ثمانية انواع الاول المسلسل

بسمعت قال لثاني المسلسل بضمير مصدق على من ارى في موضوعه فلان والثالث المسلسل

بما يدل على الاتصال من سمعنا اخبرنا او سمعنا قال الرابع المسلسل بقوله فان قيل فلان

من امرنا بهذا قال يقول امرنا فلان والخامس المسلسل باخذ المحبة في الاسناد

المسلسل باخذ المحبة بقوله وروى عن في يدي والسابع المسلسل بقوله وروى عن

شهدت على فلان والثامن المسلسل بالتشديد باليد على من غرض الحاكم منها

ان المسلسل منصرف فيما فيمن الصلاح فاعترض عليه بانها انما هي اسم امتثلة

لا انحصار لذلك في ثمانية بل غرضه حيز ذكر الصواب والامثلة كما يدل عليه

عبارة حيث قال بعد ذكرها في هذه انواع المسلسل في الاسانيد المتصلة التي

لا يشوبها اندليس انتهى كذا في شرح الالفية او فعلاً عطفت على قوله فتوكل

كحديث التشديد باليد بان يقول كل من الرواة ان شئت شئني يدي

وقد من مثاله او قولاً او فعلاً معطوف ثان على قوله قولاً قال الحافظ العراقي

في مثاله كالحديث الذي اخبرنا به محمد بن اسمعيل الانصاري سماعاً عليه

فقال اني لاحبك فقال اللهم اغني الخ فوقع في رواية ابن داود با
معافاة الله اني احبك وارحيتك يا معاذ كاندس في در كل صلوة تقول اللهم
اغني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك واما على صيغة معطوف على قول
حتى لانه واحدة كما هي الظاهر من ايراد كلمة على وقوله الان واما في الرواية للظاهر انه
معطوف على قوله اما في الراوي وتعل هذا فيحتل نصرا للمارة الا ان يقال ان
هذا القول ايضا كما بعد معطوف على قوله اما في الرواية وافهم ولا يتعبط
كحديث الفقهاء وفقهاء عن فقيه كما اجاز في الفقيه السبد احمد
ابن زين دحلان عن الفقيه النخعي عثمان الدامياطي عن الفقيه السناني
عن الفقيه ابى العرائر بالسند المذكور سابقا الى ابن عمران النبي صلى الله عليه وعلى
الوسلم قال المتبايعان بالخيار ما لو تفرقا وقد اخرج هذا الحديث
الايمه الستة في كتبهم واللفظ للنسائي وقد اختلفوا في ان المراد بالتفرقا
في هذا الحديث تفرقا ابدان او تفرقا اقوال فنذهب لشافعي ومن تبعه الى الاول
فقالوا يبقى الخيار في البيع ما لم يتبدل المجلس ان حصل لايجاب والقبول ونقل
الطحاوي في شرح معاني الآثار عن محمد بن الحسن ان المراد به التفرق القولي
فقال صحابنا يبقى الخيار ما لم يوجد القبول من الاخر فاذا وجد لايجاب و
القبول لزم البيع والخيار لواحد منهما الا من عيب او مريية ومن شاء التفصيل
في هذا المبحث فليرجع الى حاشي الهداية المسماة بالسقابة لسطشان الهمدانية
لوالدي واسناد ذي نورا لله مرقد لا وكان رحمه الله تعالى مزارع فيها من كتاب البيوع
قبل وفاته بسنة فلما بلغ الخيار العيب توفي رحمه الله تعالى فكلوا غزاة المقام
لا تيت بنبذ من تفصيل هذه المسألة في هذا المقام واما في الرواية
كالمسلسل باتفاق اسماء الرواة كالمسلسل بالاحمد بن محمد بن

اسم على بن ابي طالب ابو القاسم علي بن الحسن هو ابن عساكرنا الشريف ابو القاسم علي
 ابن ابراهيم بن عباس خطيب دمشق انا ابو عبد الله محمد بن علي بن يحيى انا ابو القاسم
 الفضل بن جعفر انا ابو بكر عبد الرحمن بن القاسم الهاشمي انا ابو مسهر سعيد بن عبد العزيز
 عن سبعة من يزيد عن ابي ادريس الخولاني عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم عن جبريل عن الله تبارك وتعالى يا عبادي انكم تحطئون بالليل والنهار
 وانا الذي اغفر الذنوب لا اباي فاستغفروني اغفر لكم يا عبادي كلكم جائع الان
 اطعمتكم فاستطعموني اطعمكم يا عبادي كلكم عار الا من كسوته فاستكسوتني
 اكسكم يا عبادي لوان اولكم وآخركم وانسكم وجنكم كانوا على فجر قلب رجل منكم
 ما ينقص من ملكي شيئا يا عبادي لوان اولكم وآخركم وانسكم وجنكم كانوا على اتقى
 قلب رجل منكم لم يزد ذلك في ملكي شيئا يا عبادي لوان اولكم وآخركم وانسكم وجنكم
 كانوا في صيد واحد فاسألوني فاعطيت كل السان منهم اسأل لمن ينقص ذلك من
 ملكي شيئا الا كما ينقص البحر ان يغمس فيه غصة واحدة يا عبادي انما هي اعمالكم
 احصوها عليكم فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يليق من الانفسه

والاعتبار هو النظر في حال الحديث هل تفرد راويه ام لا وهل
 هو معروف او لا اشار به الى ان الاعتبار ليس قسما للمتابعات كما يوهمه
 ظاهر قول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات انما بل هو عبارة عن تتبع
 لحرق الحديث من مظانه ليعلم انه تفرد بـ راويه ام لا بان يوجد له متابع او شاهد
 وهل هو في ذلك الحديث معروف لو رده من طرق او وجوه شاهد ام لا وان
 ان ترجع ضمير هو الى الراوي وهذا هو معنى قوله ما اعتبرنا هذا الحديث واعتبرنا
 هذا الراوي له فوجدناه كذا وقد جرت عادة الترمذي في جامعه بلاشارة الى دفع
 القدر ووجوه شاهد بقوله وفي الباب عن فلان وفلان وليس المراد به ذلك الحديث

للمعين بل شمل هذا اللفظ احاديث اخر يصح ان يكتب في ذلك الباب بكثير من
 الناس فيصوون من ذلك ان من سمي من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه وليس
 كذلك بل قد يكون كذلك وقد يكون حديث اخر يصح ايراد في ذلك الباب كذلك
 السيوطي في تاديب الراوي شرح تقريب النووي نقل عن العراقي وقال الطيبي في
 خلاصة طريق الاعتبار في الاخبار ان يقال مثله في حماد بن مسلمة عن ابيوب
 ابيوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاذن
 الى حماد رواه ولو يتابع عليه فنبطرحه في ذلك ثقة غير ابيوب عن ابن سيرين
 فان لم يوجد ذلك ثقة غير ابن سيرين عن ابي هريرة والافصح ابي غير ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في ذاك وجدا يعلم ان لهذا الحديث
 احاديث راجعة في بعض هذا متابعة غير تامة فاذن نظر الى ان الحديث بعينه رواه
 احد عن ابيوب غير حماد قيل هذه متابقة تامقة قد يسمى الاول بالشاهد الثاني
 فان لم يرد ذلك الحديث من وجه من الوجوه المذكورة ولكن روى حديث بمطابق
 فان ذلك الشاهد من غير متابقة فان لم يرو ايضا بمطابق حديث آخر فقد تحقق
 فيما انقرض المطلق حقه اعلم انه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد في اية
 من لا يخرج بعينه بل يكون معدودا في الضعفاء وفي كتاب البخاري ومسلم
 جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لدرجته
 او لهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء فلان يقتضيه به وفلان لا يقتضيه به كجدة
 والضمير بالشأن ما يختص بالضعيف اي القسم الثاني من القسمين
 للذين ذكرهما بقوله وجهنا عدة عبارات الخ من ما يختص بالضعيف ولا يوجد
 في الصحيح اقوال اخطأ المصنف تقليد ابا الطيبي في جعل الموقوف والمقطوع
 من هذا القسم فان قول الصحابي او فعله وما جاء عن التابعين ليس مختصا

بالضعيف فليس كل ما ينقل عن الصحابي او التابعي صحيحا بل يكون ضعيفا بل ان اصل السند
 اليه ووجدت شرائط صحة الاسناد فيه كان صحيحا والا كان ضعيفا ثم يذكر المروى في كونه
 صحيحا آثارا وضمما آثارا بحسب صفة سنده فلهذا مر ان الضعيف والشافعي واما احما
 من عوارض الحديث العارضة له بحسب صفات سنده لا من عوارضه الذاتية
 مع قطع النظر عن الاسناد ولا دخل في الصحة والضعف لكون المروى قول النبي
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم او فعلا او تقريرا وكونه قول غيره او فعلا او تقريرا قول غيره
 سيخرج المصنف تبعا للطبقي ان المرفوع والمقطوع ليس بحد وكعب يكون صحيحا
 قلت عدم الحجية امر آخر والضعف امر آخر فعدم الحجية لا يستلزم ان يكون عليه
 الضعف بل انما يقال عدم الحجية ليس لا لكونه ضعيفا فانه يكون محتضرا قلت
 كلال لان الحجية من خصائص آثار صاحب الشريعة وآثاره غيرة لا يكون حجة
 لعدم كونه صاحب الشريعة لا لكونه اثره ضعيفا او سطوع على ما في احتجاجه مطلقا
 عن قريب الموت فثبت من وقف بنفسه وهو مطلقا اي اذا طاف
 واحرقيد بامس ولم يترك من وقف عليه ما روى عن الصحيح الى سواء كان
 سندا لما روى الرواية صحيحا او ضعيفا من قول بان يقول قال ان يترك او يفعل
 بان يقول فعل ابو بكر الصديق وكذا التبرير بان يقول فعل ذلك عمر بن الخطاب
 فلم يتركه وكان على المصنف ان يصرح به ففعله اراد من القول والفعل ما ليس
 الحقيقي والحكمي متصلا كان او منقطعا اي سواء كان ذلك المروى عن
 اصحابي متصلا بان لو يكن في سنده انقطاع اصلا او منقطعا بان تركه فيه راويين
 المبدأ او المنتهى او الوسط سواء تركه فيه راو واحد او اثنان فصاعدا فكل من هذا
 ان لقوف يتجمع مع المنقطع والبعض وسياتي ذكرهما مع المتصل كما يجتمع
 المرفوع لهما على ما مر وشذ الحكاكم حيث اشدت في الموت عدم الانقطاع وهو

في الموت ليس بحجة في احكام الشريعة على الاصح وقيل حجة ولا يلزم
 ههنا من التقصيل فان كثيرا من ابناء عصرنا قد استندوا بهذه العبارة المجردة
 ففسلوا واصلوا كثيرا عن سواء السبيل فاعلموا ان قول المجتهد لا يخلو عما ان يكون
 بالمرأى ان لا يكون بملاحظة الاستقراء ولا بد ان يكون الاجتهاد اما ان يكون في باب من
 فان كان لا ولا فانفق الحدس وغيرهم على انه مرفوع حكما وانه حجة كالمرفوع وقيل بعضهم بان يكون
 قول مجتهد لا يخلو عن الاستقراء والاطلاق بعضهم حوالا كان انما فهو الذي وقع الخلاف في كونه
 حجة ولذلك كرهنا قدام جبارة لحالة الفقهاء والحدس بين تبينها للقاصرين تنسب الى امر
 قال العراقي في الفيتة ما اتى عن صاحب بحيث لا يثبت لاي حال راي احكامه
 الرعي على ما قال في المحصول نحو من اني في الحاكم الذي نفع له ان يثبت ما
 قال العراقي في شرح الفيتة اي وما جاء عن الصحابي موقوفا عليه ومثله لا يقال
 من قبل الراي حكمه حكم المرفوع كما قال الامام محمد بن الحسن الرازي في المحصول فقال
 اذا قال الصحابي قولا ليس للاجتهاد فيه مجال فهو محمول على السماع تحسيدا للثقة به
 كقول ابن مسعود من اتى ساحرا او عرنا فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم وترجع عليه الحاكم في علوم الحديث معرفة المسانيد التي لا يكفر
 سندها عن رسول الله قال ومثال ذلك فذكر ثلثة احاديث هذا احدها وما قاله
 المحصول موجوب في كلام غير واحد من الامة كابي عمرو بن عبد البر وغيره وقد دخل
 ابن عبد البر في كتابه عدة احاديث ذكرها مالك في الموطأ موقوفة مع ان موضوع
 ذلك الكتاب ما في الموطأ من الاحاديث المرفوعة منها حديث سهل بن ابى حمزة
 في صلوة الخوف وقال في التمهيد هذا الحديث موقوف على سهل في الموطأ عند
 جماعة الرواة عن مالك قال ومثله لا يقال من حجة الراي وكثير ما يشنع ابن خزم
 في المعلى على القائلين لهذا فيقول عهدنا هم يقولون لا يقال مثل هذا من قبل الرواة

ولا نكسر روجه فانه وان كان مثله لا يقال من جهة الراي فليس بعض ذلك سمعه ذلك
 الصحابي من اهل الكتاب قد سمع جماعة من الصحابة عن كعب الجاهلي وهو وواعنه
 منهم العبادة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا حول الا عن بني اسرائيل ولا حول
 انتهى كلام العراقي وفي فتح الباق شرح الفقه العراقي لذكرها الانصاف ما اتى
 عن صاحب اي صحابي موقوف عليه حيث لا يقال رايا اي من قبل
 الراي بان لا يكون للاجتهاد فيه مجال اي ظاهرا حكمه الرفع وان احتمل
 اخذ الصحابي من اهل الكتاب تحسيدا للظن انتهى كلامه وفي فتح المفتي
 بشرح الفقه الحديث للشعراوي حكى ابن عبد البر اجماعهم على ان قول ابي هريرة
 وقد رأى رجلا خارجا من المسجد بعد الاذان اما هذا فقد عصى ابا القاسم انه سجد
 وادخل في كتابه التقصص لما في اللوط من المرفوع احاديث ذكرها ما في اموطا
 موثوقة منها حديث سهل بن ابي حنيفة وقال ابو عمر والدا في قد يحكى الصحابي قول لا يفتنه
 على نفسه فيخرجه اه في الحديث والمسنود لا يمنع ان يكون الصحابي قاله الا بقرينة
 كحديث ابي صالح السمان عن ابي هريرة انه قال نساء كاسيات عاصيات مائلات
 مهيلات فمثل هذا لا يقال من قبل الراي فيكون من جملة المسند وقال ابن العربي
 في القبس اذا قال الصحابي قول لا يفتن فيه لقياس فانه محمول على المسند
 الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومذهب مالك والي حليفة انه كالمسند
 انتهى اي كلام ابي بكر بن العربي وهو لظاهر من احتجاج الشافعي في مجلد
 يقول عايشه فرفضت الصلوة ركعتين ركعتين حيث اعطاه حكم المرفوع
 لكنه مما لا مجال للراي فيه والا فقد نص على ان قول الصحابي ليس بحجة ومن
 امثلة ذلك ايضا قول ابي هريرة من لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله
 وقول عمار بن ياسر من صام اليوم الذي لبسك فيه سجد عصى ابا القاسم لكن قد

حجة في ذلك وما يتبعه احتمال الاحالة ثم على ما ظهر من التواعد قال شيخنا ^{الذي} الكافي
 يعني الكتاب الرابع عشر من الامانة ^{الذي} لا يطعن ان ابا هريرة حدث كعب الاحبار ^{بأن}
 فقلت امة من بني اسرائيل لا يدري ما فعلت فقال كعب انت سمعت النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم يقول فقال له ابو هريرة نعم وتكرر ذلك مرارا فقال له ابو هريرة انا قد
 التزمته اخرجته الفخاري في بدء الخلق من صحبه قال شيخنا فانه ان ابا هريرة لم يكن يأخذ
 عن اهل الكتاب وان الصحابي الذي يكون كذلك اذ الخبر بالاحمال للمراي والاجتهاد
 فيه يكون للحديث حكما الرابع انتهى وهذا يقتضي تقيد الحكم بالرفع بهدورة
 عن امر يأخذ عن اهل الكتاب وقد مر من ذلك فقال في مسألة تفسير الصحابي مانعه
 الا انه يستثنى من ذلك ما اذا كان الصحابي المفسر من عرفت بالنظر في الامور والسياسات
 كعبد الله بن سلام وغيره من مسلمة اهل الكتاب كعبد الله بن عمرو بن العاص فانه كان
 حصل له في وقته الديمومة كتب كثيرة من كتب اهل الكتاب فكان يخبر بما فيه من الامور
 المعينة حتى كان بعض اصحابه ربما قال له حدثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تخش
 عن الصحبة فمثل هذا لا يكون حكما ما يخبر به من الامور العقلية الرابع لقوة الاحتمال
 وله تعريض اجوزة السابق لكون الاظهر كما قال خلافة وسبقه شيخنا الشارح لهذا
 التقيد بانه بعد ان نقل ان كثيرا ما يشع ابن حزم في المحل على القائلين بل رفع قلنا ^{الاحتمال}
 ولا نكارا وجه فانه وان كان لا لاجمال للمراي فيه محتمل ان يكون ذلك الصحابي سمعه من
 اهل الكتاب ككعب الاحبار قلنا في ذلك نظر فانه بعيد ان الصحابي المتصنف لاخذ
 عن اهل الكتاب يسوغ حكاية شيء من الاحكام الشرعية التي لا لاجمال للمراي فيها
 مستند لذلك من غير عزم على وقوع فيه من التبديل والتعريف بحيث سمى ابن عمرو
 ابن العاص صحيفته النبوية الصادقة فاحتراز عن الصحيفة الديمومية فقال كعب
 الاحبار حين سأل ابا مسلم الخولاني كيف تجد قوميك الي قال مكرمين باصل قلتي

المراد كشي في مختصره واما البليغي فقال لا تقوى ان تليس برفع راسه الى ذلك
ابو القاسم ونقله ابن عبد البر ولا عليه انتهى وفي خلاصة الطيبي الموقفي ليس
بحجة عند الشافعي وطائفة من العلماء وحجة عند طائفة انتهى وفي تمام
الدرية للقره النقاية للستوني ليس قول الصحابي حجة على غيره على الجديدي والتقديم
نعم الحديث الصحابي كالتجويد بايهم اقتدى بقوا حتميتهم انتهى وفي شرحه
على من اظهر معترضه نقوله في المحاوع وعوار لا بن حزم على ان الصحيح ان الصحابي اذا قال
قولا وانتشر عنه ولم يحالف فيه كان حجة لا فرق في ذلك بين منطوقه ومفهومه
انتهى وفي تحرير الاصول لابن الهمام انتهى الرازي من الخفية والبردي في تحرير الاسرار
واتباعه قول الصحابي في ما يمكن فيه الراي بالسنة فحجب تقليد الفقهاء الكرومي و
جماعته والشافعي انتهى وفي شرحه لمحرر العلوم للكرومي انما الخلاف بين مشايخنا
في احوال الصحابة فيما يدركه الراي والقياس فالكرومي منا يجمع الكجبة والرازي
والبردي وغير الاسلام وتتمسك الاية على الكجبة والميل المصنعة وعليه الشافعي
في قوله انما يدعى روى عن مالك واحمد في رواية واما الشافعي في قوله الجديدي
فلا يري قول الصحابي حجة اصلا وانكار المحبة بما لا يدركه انكار الواضحات الظهيرة
لا ينبغي بانه انتهى وفي فتح القدير حاشية الهداية لابن الهمام قول الصحابي حجة
عندنا اما المتنعة فتعني السنة انتهى وفي فتاوى نلسيدنا فاسم من قضاة
العصرى قول الصحابي حجة عندنا والتابعي الذي ناحه الصحابة في الفتوى حجة
عندنا انتهى وفي شرح مختصر المنار لقاسم تقليد الصحابي وهو اتباعه في قول
وفعله معذور المحقق من غير تامل في الدليل واجب عندك به القياس في غيره
ثبت اختلاف بينه وبينهم لقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مثل الصحابي مثل
النجاشي ما بهم اقتدى يقره ائمتنا منهم رواه الدارقطني وابن عبد البر من حديث

بن عمر وقد روى عن معاذ كذا من حديث انس في سائليكم ما قتال لكن يشهد لبعضنا بعضا
 ولقد روى عليه السلام اقتداء بالذابين من بعدى الى بكر بن عمير والترمذى قال حسن
 صحيح من حديث حذيفة وصححه ابن حبان والترمذى مثله من حديث ابن مسعود
 ولان اكثرنا في المسموع من حضرة الرسالة وان اجتمعوا فيهم اصوب ^{لهم}
 شاهدوا اموالهم النص من وعند الكرخى يجب فيما لا يدرك بالقياس انتهى وفي
 مراعاة الاصول فمرحمة الوصول يجب على غير الصحاح تقليدا وهو عبارة عن
 اتباع الغير بقول او فعل معتقل الحقيقة من غير تأمل في الدليل تحران مذهب الصحابي
 اماما كان او حاكما او مفتيا ليس بحجة على صحابي آخر حجة على آخر في استماع
 بين الاصحاب وسلموا لا فيما اختلفوا فيه فانه ليس بحجة على غيره بل تجوز مخالفة
 واختلف في المجهول وهو ما لم يعلم فيه اتفاقهم واختلفوا لا يجب قيل يجب
 مطلقا وقيل فيما لا يدرك بالقياس انتهى وفي شرح المنار لابن مالك تقليد
 الصحابي واجب يترك به اتياس لاحتمال السماع من النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم بل الظاهر من حاله انه يفتى بالخبر فكان قوله مقده ما دللنا ان
 قوله صادر عن الراي فراي الصحابي اقوى وقال الكرخى لا يجب تقليد الا في ما
 لا يدرك بالقياس انتهى وفي كشف الاسرار شرح اصول البرزنجي والتحقق
 شرح المنتخب المحاسن اصحاب الشافعي يقولون السنة ما رآه عليه الرسول
 فاما النقل الذي رآه عليه الصحابة فليس بسنة وهي على اصلهم
 مستقيمة فانهم لا يرون اقوال الصحابة حجة فلا يرون انها لهم ايضا سنة ^{بها}
 اقوالهم حجة فتكون انها لهم سنة انتهى وفي التبيين شرح المنتخب المحاسن
 لا يفتقر مطلقا السنة بسنة الرسول خلافا للشافعي وحكمه بان يطالب المزمع
 بالافتاء او يعاقب على تركها لانه لا يحتمل ان يكون طريقة الرسول او طريقة

ليستندون بشئ من هذه العبارات المهمة ولا يلاحظون تصريحات الحدائق
 من الحنفية والشافعية وغيرهم من محققي المذهب المانورة فيهم يحبون
 انهم يحبون وسيدنا لهم من الله ما لم يكونوا يحسبون فذرهم في ضياع انهم كانوا
 صم بكبر عن فهم لا يرجعون **واعلم** انه على تقدير رجحان الموقوف ان وقع الغرض
 بين الموقوف والمرفوع بعد جهة سندهما وقوله لا يخرجهما فان التقدير للمرفوع وان كان الموقوف
 مما هو مرفوع حكما فانه لا شبهة في ان المرفوع حكما اذ من رتبة من المرفوع حقيقة فضلا
 عما ليس مرفوعا حكما كما للموقوف فيما يعقل لاجتهاد ومن المعلوم ان كل احد وان كان مخالفا
 يؤخذ من قوله ويرد الاقول صاحب الشرح الذي ما ينطق عن الحوى ان هو لا وحى
 يوحى وقد يستعمل اى الموقوف وهذا بيان لفائدة قوله سابقا مطلقا في غير
 الصحابي اى في غير قول الصحابي وفعله ونسريه من التابعين وتبعهم ومن بعدهم
 نحو وقفه محضر الميراث بين ما عين ماله ساكنة بعد اداء ماله مشغور
 احد الزايدات على همام هو بفتح الهاء وتشديد الميم الاولى احد الزايدات
 ووقفه مالك بن انس الا صبحى المدائن حول الموطأ احد الائمة الاربعة
 الذين دار مدار القبول عليهم وتطابق الناس على تقليد منهم واتباعهم عامهم وخاصهم
 وهذا من فضل الله عليهم لا يسطر له مكر ما كرر يريد اخفاء خبرهم على رافعه هو مولى
 عبد الله بن عمر وتلميذه الخاص وقول صحابي كنا نفعله في زمن النبي صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم او كنا نقول ذلك ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
 حى ونحو ذلك مرفوع وان كان ظاهرة الوقت لان الظاهر الاطلاع والتقرير
 يعنى الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع عليه فمقر لا تردد مرنا انفسنا بهذا
 البحث وما يشبهه في بحث المرفوع وكذا ان اصحابه يقرعون بابا لا ظاهرا
 القرض بالفتح بالفارسية كودن والاطافير جمع ظفر بالضم بالفارسية ناعن المعنى

ان اتجه النبي صلى الله عليه وسلم كانوا اذا مضوا وادخلوا النبي صلى الله عليه وسلم ونزلوا الى الارض صلى الله عليه وسلم
 عزوا بوليت باظافيرهم ولم يمسوا ولا ادبا معه اخذوا من سوء الاقرب منهم لئلا يمسوا الله تعالى فمقران في عشرين
 من صرع فقال لا تجعلوا دماء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا الاية في سورة المائدة
 وقال في سورة الحجرات يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي
 ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض ان تحبط اعمالكم وانذر لا تعلمون وقال
 ايضا يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض
 حتى تخرج اليهم مكان خيرا لهم والله غفور رحيم وهذا الحديث اخرجه البخاري في
 الادب المفرد وفي تاريخه والبيهقي في مسنده والخطيب في جامعه عن انس بن مالك
 في المدخل عن المعبر بن سبعة وكذا احاكم في علوم الحديث وابو نعيم في مستخرج
 على علوم الحديث وتلفظ بعض الروايات بانه قال صلى الله عليه وسلم يا خافين في
 بعضها كانت ابواب النبي ترفع بالاظافير مرفوعة في المعنى وجعله احاكم وغير
 مرفوعة فقال في علوم الحديث بعد ما اسنده هذا حديث يتقدم من ليس من اهل
 الصنعة مسند الذكر صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم وليس يسند فانه
 موقوف على صحابي حكى من اقواله من الصحابة فعلا وليس يسند واحد منهم
 انتهى وكذا الخطيب في جامعه حيث ذكر هذا الحديث من امثلة الموقوفات الخفية
 وقال قد يتوهم انه مرفوع لذكر النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو موقوف على صحابي
 حكى فيه عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فعلا انتهى وقد تعقب ابن الصلاح احكامه
 وجعله مرفوعا معنى وتبعه من جاء بعده من سلك مسلكه وتوجه ذلك ان
 جهتين جهة الفعل وهو صادر عن الصحابة فيكون موقوفا وجهه التفسير بل هو
 اولي بالخلاص النبي صلى الله عليه وسلم عليه وتقريرا فيكون مرفوعا كقول الصحابة
 كذا فعله في من رسول الله ونحوه على ما هو في هذا الاحتمال القوي في الحديث

علی النزع فی حیوة النبی صلی اللہ علیہ وسلم وان حمل علی النزع بعد وفاته لاستمر الہجر
 علی مزید الادب معہ صلی اللہ علیہ وسلم ذرمتہ دینا کحرمۃ حیاطہ لایکون الحدیث
 الا من قبیل الموقوف ولا ینص بکونه مرفوعا وتفسیر الصحابی ای ما نسو بہ
 صحابی کلام اللہ قال السیوطی فی الایقان فی علوم القرآن التفسیر تنفیل من النشر وہی
 البیان والکشف وتیقال ہو مقولوب السفر تقول اسفر البصر اذا اضاء وقیل ما یؤخذ
 من التفسیر وہی اسم لما یعرب بہ الطبیب المرض انتہی موقوف لیس بمرنوع
 لا حقیقۃ ولا حکم اذ لا خلاف ان من التفسیر ما ینشأ عن معرفة البلاغۃ واللغة
 ومنہ ما ینتقل بحکم شرعی یکون مدخلا للرای فلا یمکن ان یحکم علی مثل هذا النوع
 واما قول الحاکم فی المستدرک تفسیر الصحابی الذی شہد الوحی والتزیل لہ
 حکم المرفوع انتہی فمحمول علی تفسیر یتضمن بیان ما لا یجوز للرای فیہ ولا یمکن
 الا بالسمع وما کان ای من تفسیر الصحابی من قبیل سبب النزول ای
 متضمنا البیان سبب نزول آیت وواقعة نزلت فیہا کقول جابر بن عبد اللہ الانصار
 کانت الیہود تقول کذا فانزل اللہ سبحانه وتعالی کذا کما اخبرہ
 وکیع وابن ابی شیبۃ وعبد بن حمید والبخاری ومسلم وابن جریر وابو نعیم فی
 الحلیۃ وابوداؤد والترمذی والنسائی وابن ماجہ والبیہقی عنہ کانت الیہود تقول
 اذا ان الرجل امرأۃ من خلفہا فی قبلہا ثم حملت جاء الولد احول فذل النساء کما
 حرث لکم فأتوا حرنکم ان شئکم وقال ابن عباس ان ابن عمر والله یخسر الہ اوہ
 انما کان هذا الحی من الانصار وھم اهل وثن مع هذا الحی من الیہود وھم
 اهل کتاب کانوا یرون لھم فضلا علیہم فی العلم فکانوا یقتنون بکثیر من
 فعلہم فکان من امر اهل کتاب لا یاتون النساء الا علی حرف وذالک علی
 استئمان لکن امرؤ فکان هذا الحی من الانصار قد اخذوا ذالک من فعلہم

وكان هذا الحى من قرئش يشرحون النساء شرحا أو يتلذذون منهن مقبلا ثم يردن
 ومستلقيات فلما أقدم المهاجرون المدينة تزوج رجل منهم امرأة من الأنصار
 فذهب يصنع بها ذلك فانكرته عليه فقلت انما كنا نؤتى على حرم فاصنع ذلك
 والا فاجتنبنى نفشى امرها فبلغ ذلك رسول الله فانزل الله نساؤكم حرث
 لكم فأتوا حرثكم اني شئتم يقول مقبلات ومدررات بعد ان يكون في الفرم اخبر
 ابن راهويه الدارمي في سننه وابوداود وابن جرير وابن المنذر والطبراني و
 الباقين وانما كره وصححه وفي الباب اخبار كثيرة ببسطة في مواضعها
 لكن فسح الله في عمري ووفى لي اسباب خيري لاؤلف رسالة نافعة اذكر فيها
 جميع ما يتعلق بتفسير هذه الآية ان شاء الله تعالى ونحوها اي مثل هذا من
 التفسيرات المتضمنة لبيان ما لا مجال للامانة مرفوع بناء على ما امرت
 قول الصحابي سيما لا يعقل بالامانة محمول على السماع ومن قيد الصحابي في تلك
 المسألة بمن لا يأخذ عن اهل الكتاب وكتبه هو قيد لا في هذه المسألة ايضا ومن
 اطلق هناك اطلق ههنا ايضا فخر الحكم بالرفع انما هو بحسب الظاهر والافتراء
 يمكن كون بيان الصحابي سبب النزول مبنيا على ظاهرا محال من غير احتياج الى ان
 يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم كما اذا سمع من الكفار وغيرهم كلاما
 فامر الله بعد ذلك ما يرد عليه من الظاهر انه نزل ذلك للرد عليه فيحكم بكون
 قولهم سببا للنزول وكثيرا ما يقول الصحابة فيه احسب لا يجوز بكونه
 سببا للنزول كما اخرج في الامية الستة وغيرهم عن عبد الله بن الزبير قال خاتم
 الزبير رجلا من الانصار في شراجه الحرة فقال النبي اسق يا زبير ثم ارسل الماء
 الى جارك فقال الانصارى يا رسول الله ان كان ابن عمك قتلوا وجه
 رسول الله احدثت قال الزبير فما احسب هذه الايات الا نزلت في ذلك

فلذلك لا يؤمنون حتى يحكموا فيها بشيخهم وليعلم ان سبب النزول عند
 ما نزلت الآية ايام وقوعه فيخرج منه فذكره الواحد في سورة الفيل من ان
 سببها قصة قدوم الحبشة به فان ذلك ليس من اسباب النزول في شيء كذا
 قصة قوم نوح وعاد وثمود وبناء البيت ونحو ذلك بل هو من باب الاخبار عن
 الوقائع الماضية كذا حققه السيوطي في الاثقان وقد كرمه بالدين الزركشي
 في كتابه البرهان في علوم القرآن قد عرفت من عادة الصحابة والتابعين ان احدهم
 اذا قال نزلت هذه الآية في كذا فانه يريد بذلك انها اتت في هذا الحكم لان
 هذا كان السبب في نزولها فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية لا من
 جنس النقل لما وقع انتهى **وقال** ابن تيمية في بعض تصانيفه قوله عز وجل الآية
 في كذا يريد به تارة سبب النزول ويراد تارة ان ذلك داخل في الآية وان لم يكن
 السبب كما تقول عنى بهذا الآية كذا وقد تنازع العلماء في قول الصحابي نزلت
 الآية في كذا هل يحرم بحري المسند كما لو ذكر السبب الذي انزلت لاجله او يحرم
 بحري التفسير منه الذي ليس بمسند فالخيار بيد خلد في المسند وغيرها لا بد خلد
 في كتابه كثر المسانيد على هذا الاصطلاح كمنسند احمد وغيره بخلافه انه ذكر سببا
 نزلت عنه فانهم كلهم يدخلونه مثل هذا في المسند انتهى **المقصود**
 ملجاء عن التابعين من اقوالهم واهمالهم وموقوفه عليهم
 اي غير مضاف الى الصحابة ولا الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد
 اكثر من استخراج آثار الصحابة ومقاصح التابعين ابن ابي شيبة في مصنفه عبد الله
 في مصنفه وابن ابي حاتم وابن جرير وابن المنذر في تفاسيرهم والطحاوي في شرح
 معاني الآثار ومحمد بن الحسن في كتاب الآثار كتاب الحج وباب يوسف في كتاب
 الخراج واما قول التابعي من السنة كذا ونحوه فقد ذكرنا تفصيله في بحث

المرفوع وليس بحجة وقد روى عن أبي حنيفة أنه قال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين وما جاء عن الصحابة تخييرنا وما جاء عن التابعين فهو رجال ونحن رجال قال ابن خزيمة المصري صاحب البحر الرائق شرح كنز الدقائق في فتح الغارته رحمه الله تعالى التابعي فشيء تقليد لا خلاف عندنا وقيل هو الرواية عن أبي حنيفة أنه لا يصح تقليد لا لاندون الصحابي لعدم احتمال التوقيف فان قول الصحابي إنما جعل حجة لاحتمال السماع وتفصل صابرة مع في المراتب بركة الصحابة ومشاهدة احوال التنزيل وذلك مفقود في حق التابعي وان زاحمهم في الفتوى وقال تميم لا يثبت له خلاف في ان قول التابعي ليس بحجة يترك بالقياس فقد روى عن أبي حنيفة أنه يفتي بخلافه وانما الخلاف في ان قوله هل يعتد به في اجماع الصحابة حتى لا يتوابعوا معهم مع خلافه فقد نأى عنه وعنده الشافعي لا يعتد به وكان شمس لا يثبت له رواية النوادر ونحوها لا سلام اعتبرها وبعده المصنف فقال فان ظهرت فتواه لا في زمن الصحابة كشريح وابي سعيد ابن المسيب الشعبي النخعي مسروق وعلقمة كان مثله عند البعض وهو الصحيح فلو يصح في الاسلام بتصحى واما اخر دليل هذا القول فقال في التفسير الظاهر انه اختار ما اخبرها في البيان انتهى المرسل قد اختلف في تفسيره على اقوال حكاه السخاوي في شرح الالفية وغيرها وهو على صيغة المجهول من الارسل بمعنى الاطلاق وعدم المنع كما في قوله تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم ازا فلا تعجل عليهم ومنه يقال ناقة مرسله سمي به لان مراديه بخلقه ولا تقيد به او معروف وجمعه مراسيل باثبات الياء وحذفها ايضا **الاول** ان المرسل ما انقطع اسناده بان يكون في روايته من لم يسمع منه من فوقه كذا في نسخة الخطيب في الكفاية وعلى هذا

يدخل فيه المعضل والملق والمنقطع وقد كما النور في شرح صحيح مسلم في هذا المعنى
 المرسل هو الذي ذهب إليه الفقهاء والأصوليون والمخطيبون من الجمع من الحديثين من
 فقد أطلق ابن عبيد في مستنصره على التعليق مرسلًا وأطلق المرسل على المنقطع أبو زرعة
 الرازي وأبو حاتم والدارقطني والبيهقي وأطلق المرسل عليه في بعض المواضع البخاري
 أيضًا حيث حكم على حديث إبراهيم النخعي عن أبي سعيد الخدري بأنه مرسل وكذا
 صرح هو أبو داود في حديث لعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي مسعود
 بأنه مرسل لكونه لم يرد ذلك ابن مسعود وصرح الترمذي في حديث لابن سيرين
 عن حاكم بن حزام أنه مرسل لكونه رواه ابن سيرين عن يوسف بن ماهك
 عن حاكم بن حزام وهذا الاصطلاح هو الذي مشى عليه أبو داود في كتاب المراسيل
الثاني أن المرسل هو قول غير الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قاله ابن الحارث على حال يشمل المرسل قول كل من قال قال رسول الله وإن كان
 هذه الأعصار سواها قصداً يراها بأسنادها أو لا يقفها وبها صرح بعض المحققين
 وهو قول لا يذنبه وقول تذكرت في هذا الوقت مكالمته بمرتبة بلدي ما بين
 بعض المستفيدين مني وهي أنه قد جرى في الشاعرة رئيسي يوم قبل هذا
 الأيام من نحو ثمان سنين كلام في الأحاديث المذكورة في الهداية وغيره من
 كتب الثقة من غير أسناد قلت تلك الأخبار لا يعتبر بها ما أعلم سنداً أخرجهما
 فإن كثيراً من أرباب الفقهارة متساهلون في الرواية فيكون دون في كتبهم أحاديث
 منكورة وضعيفة وموضوعة من غير تنقيح وتوضيح وكذا خبر أحاديث الهداية
 الحافظ الترمذي والحافظ ابن حجر والفايض آخرها أحاديث الكشاف واللف
 فاسم بن قطام بغا تخريج أحاديثها لا اختياراً لشرح المختار فخرى الله عنهم خير
 الجزاء حيث ميزوا بين الصحيح وبين الضعيف وبين الحسن وبين السقيم

أما في الموضوع وبين غير الموضوع وقد التزمنا حفظ العراقي فخره بجلالته لا بد من حيل العو
 فنية على ما يريه من الموضوعات والواحيات فقال بعض حاذري الدرر من هذه
 الأخبار المذكورة في هذا الكتب بغير سند مرسل والمرسل مقبول عند الحنفية
 فقلت المرسل إنما هو في الرسل المتابعي وترك الواسطة فقال لا وجه لهذا التخصيص
 فكل صرح أصحنا بالمرسل من بعد المتابعين أيضا مقبولة إذا كان المرسلون
 ثقات فقلت المرسل إنما هو ما أرسله رادى الحديث وترك الواسطة بينه وبين
 النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يخرج قول كل من قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم والألزام أن يكون قول النعمان والسوقية قال رسول الله كذا أصلا
 والوجه فيه أن الأمر بالانقطاع ونحو ذلك من صفات الإسناد ويتصف بالثقة
 به بواسطة بحيث لا إسناد فلا إرسال ولا انقطاع ولا اتصال وإنما هو مجرد نقل
 اعتمادا على الفيد من العلوم أن صاحب الهداية وغيره من أكابر الفقهاء ومؤلفي
 أحياء العلوم وغيره من أجلة العرفاء ليسوا من المحدثين ولا من المخرجين بل كانوا
 في الفقه والتصوف وغيرهما من المكملين فإن الله خلق عباده على صناعات متفرقة
 ووهب العلماء أمة حبيبه كالات متشعبة ولو عجل أحدا منهم جامعا لجميع
 الكمالات بل هو صفة اختصاص به من بين الموجودات فيجب علينا أن نعلم أن
 منازلهم ونوبهم حظه فلا تقبل قول كمال في فن ناقص في فن آخر إلا في
 ما كمل فيه وتوقف في قبول قوله في غيره فصاحب البيت ادري بما فيه ولا علم
 له بما ليس فيه فالأحاديث المذكورة في هذا الكتب ليست بمرسلة مقبولة بل
 منقولة عما فوهمها من الكتب المشروعة فإن أصحاب هذا الكتب ان لم يدركوا ما
 يدل على الحكاية والنقل لكن لا يخفى على أهل الفضل أن وصول الأحاديث النبوية
 إليهم إنما هو بواسطة كتبية وبتوسطه صلى الله عليه وسلم مفاوت متقطع فيها

اعان المطايا الكمية ومن المعلوم قطعان اصحاب هذه الكتب لم يكونوا من ملة
 ائمة الحديث ونهاد ولا لم يكن قصدهم تصحيح ما كتبه الحديث ورواؤه نعم بالضرورة
 انهم ذكروا ما ذكره اعتمادا على من قبلهم وانقياد السلفهم ولم ينزل هذا النظام
 في كتب الفروع والتفويص وغيره خلفا عن سلف حتى بانحدر ذلك الى ادراج ما لا
 اصل له وادى ذلك الى التلغ في ذلك المستفيد قائلا نحن نصطح على ان
 المرسل عبارة عن قول غير الصحابي قال رسول الله كما صرح به بعض محققية الماتية
 ولا مناقشة في الاصطلاح فقلت هب لا مناقشة في الاصطلاح لكن تغيير اصطلاح
 قد يمر من غير ضرورة ادعية اليه قابل للمناقشة باتفاق ارباب الاصطلاح وهذا
 المعنى المرسل لم يوجد من المتقدمين من اصحاب المذاهب الاربعة فلا عجز فيه
 لقول الطائفة المتأخرة على انهم سلموا هذا اصطلاحا سلموا من قول الاصطلاح فلا يفتن في التغيير
 الى المسئل الذي صرح اصحابنا بقبول بعض معنى اخر لا بهذا المعنى تكلم عليه ولا نكلموه
 التي ذكرها في كتبهم الا صولية لقبول المراسيل كما لا يخفى على كل فاضل جليل
 فقلت ذلك سكت المنازع المستفيد ولزم لي ذلك الى التكلم بما توهمه لغز مهارنة
 في الفن القدير والمجيد **القول الثالث** انه مرفوع التابعي لكثير احتج
 به عن التابعي الصغير فان مرفوعه يسمى منتطعا لا مرسلا والفرق بينهما ان
 التابعي الذي لقي جمعا كثيرا من الصحابة وروى عنهم فهو تابعي كبير ومن صرح له
 لقاء بعضهم وقلت رواية عنهم فهو تابعي صغير يدخل فيه من رأى بعض الصحابة
 مرة او مرتين ولم يقتصر على الستة وطول صحبته ولا الرواية عنه ومن هذا
 القسم الامام ابو حنيفة كما صرح به ابن سعد والمحافظة ابن حجر في جواب سوال سأل
 عنه السيوطي والقسطلاني وغيرهم **القول الرابع** انه مرفوع التابعي صغيرا
 كان او كبيرا وهو المشهور بين ائمة الحديث كما نقله الحاكم وابن عبد البر في مقدماتهم

وغيرهما ووافقهم جميع من الفقهاء والاصوليين وقد يعبر عن هذا القول باسقاط
 الصحي في ولا يغفل عن شيء لان سماع التابعي المرسل عن الصحابي ليس متعين فان يجوز ان يكون ممنوع من
 آخر وهو تابعي آخر حكنا وتفيد بعضهم باتصال سنده الى التابعي ليس شأنه ونوع التابعي
 مرسل متصل سنده اليه وان قطع كذا قيد بعضهم بالروايات اتصاله من جهة اخرى هو ايضا صحيح لا يرد
 من تفيد ذلك انما انظر من جرح هذا يكن سنده التابعي من غير النبي صلى الله عليه وسلم فيخرج عنه
 من انواع من لقي في حال كفر لا مع النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه شيئا ثم اسلم بعد
 وفاته وحدث بما سمعه كاللحق في رسول حرقل فانه مع كونه تابيعا صح كونه لما سمعه
 بالاتصال لا المرسل وعلى هذا القول في تعريف المرسل مشي عليه ابن الصلاح
 وغيره وتبعه من يخص كلامه ومنهم المصنف فقال قول التابعي قال الرسول
 كذا او فعل كذا مشدرا بالاطلاق التابعي الى شموله للكبير والصغير ويستعمل
 الى ان المرسل ليس بخاص بالحديث القولي بل يعمه والفعلية تركنا ليشمل التقريبي
 ايضا واحترزنا بذكر التابعي عن مرسل الصحابي وعن مرفوع من دون التابعي
 فان الثاني يسمونه معضلا لا اول لا يطلقون عليه المرسل مطلقا بل متيلا
 وهو مرفوع الصحابي الصغير كابن عباس ابن الزبير ونحوهما من لم يرد
 عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الا اليه وكرنا الصحابي الكبر اذا
 ثبت عنه انه لم يسمعه الا بواسطة كحديث ابي هريرة مرفوعا من احببه
 جليا فلا يصح له حديث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اتعقب
 عليه قال لا علم لي بذلك انما اخبرني به مخبر كذا اخرجه مالك في الموطا وابن
 الجوزي في رواية البخاري انما الفضل بن عباس في رواية النسائي انه اساءة من زيل
 وهذا النوع من المرسل له حكم الوصل اتفاقا ويحتمل به بلا شبهة لان غالب
 روايات الصحابة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم او الصحابة وروايتهم

عن التابعين نادر جدا ولا ينفك الجرح بالصحابي فان الصحابة كلهم عدول أو قتل
عن الشافعي انه ذهب الى عدم الاحتجاج بمراسيل الصحابة ايضا وهو خلاف
المشهور من مذهبه نعم يستثنى منه مراسيل الصحابة الذين ادرى كوا النبي صلى الله
عليه وعلى آله وسلم غير حميد بن كعبيد الله بن عدي بن اخيار فان اباة قتل
بيد الكافر او اسلم هو يوم القحط وكعب بن ابى بكر الصديق فانه ولد في حجة
الوداع فان امثال هؤلاء وروا عن التابعين كثيرا فتوى احتمال كون الساقط غير
صحابي وجاء احتمال كونه غير ثقة كذا ذكره النجاشي وذكر ايضا ان اهل المراسيل
ما ارسله الصحابي الذي ثبت سماعة ثم مرسل صحابي له ثم ية فقط ثم مرسل الخضر
ثم مرسل التابعي الكبير المتقن كسعيد بن المسيب يليه من كان يجرى في شيوخ
كالشعبي ومجاهد ورواها مراسيل من كان يأخذ عن كل احد كالحسن البصري
وودونها مراسيل صفار التابعين كقنادة والزهرى وحميل الطويل وهو
المعروف في الفقه واصوله يعني المرسل بهذا المعنى هو استعمال بين
الفقهاء والاصوليين عند الاطلاق وفيه اى في تعريف المرسل على ما ذكرنا
او في كونه حجة على ما ياتي بخلاف بين الامة واتباعهم وللمشافعي تفصيل
اى في قبول المرسل وعدمه فان كونا في اصول الفقه وهو على ما فصله
المنووي وابن الصلاح وشراح الفقه العراقي انه لا يجهز بالمرسل عند الاحتياط
أخذاها ان يكون المرسل ممن يروى عن الثقات ابدا ولا يخلط بآية وثانها
ان يكون بحيث اذا اشار الى اهل الحفظ في حادثة فهو واقعه ولم يجرى الفهم
الا بنقص لفظ لا يختل به المعنى وثالثها ان يكون من كبار التابعين وهذا الشرط
وان كان منصوبا في كلام الشافعي لكن عادة اصحابه لم يأخذوا به بل اطلقوا
القول بقبول مراسيل التابعين اذا وجدت فيها الشرط الباقية ورواها

ان يعتضد ذلك الحديث المرسل بمسند صحيح من وجه آخر بحجج ارجح او
 وبمرسل آخر لكن بشرط ان يكون ذلك المرسل مخبره من النبي عن شي
 مرادى المرسل الاول ليغيب على الظن عدم اتحادهما وكذا اذا اعتضد بقول بعض
 الصحابة او فتوى عوام اهل العلم فاذا وجدت هذا الشرط فالمرسل حجة ولذا
 نص لشافعي على قبول مراسيل سعيد بن المسيب لانها وجدت مسانيد من
 جهة اخرى ومن الشافعية من خص هذا الحكم بمراسيله وقالوا مراسيل
 التابعين ليست بحجة عندنا الا مراسيل ابن المسيب والا صحرانه لا خصه
 للمقبول بمراسيله بل كل مرسل وجدت فيه الشرط فهو محجة به عندنا
 وعبارته في هذا المسألة هكذا والمنقطة مختلف فمن متاخذ اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من التابعين فحدث حديثا مقطوعا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بما هو متفق ان ينظر الى ما ارسل من الحديث
 فان شربه الحفظ المأمون فاستند به الى رسول الله بمثل معنى ما روى كانت
 هذه دلالة على صحة ما قبله عند حقه وان انفرد بارسال حديث لم يشركه
 فيه من يستند به قبل ما يقر به من ذلك ويعتبر عليه بان ينظر هل يوافقه مرسل
 غيره ممن قبل العلم من غير رجاله الذين قبل منهم فان وجد ذلك كانت دلالة
 تقوى المرسله وهي اضعف من الاولى وان لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما روى
 عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قولاً فان وجد ما يوافق ما روى عن
 رسول الله كانت هذا دلالة على انه لم يأخذ مرسله الا عن اصل صحيح ان شاء الله
 وكذلك ان وجد علوم اهل العلم يفتون بمثل ما روى فيعتبر عليه بان يكون
 اذا سمى من روى عنه له يسم مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه فيسند ذلك
 على صحته فيما روى عنه وكن اذا شريك احد من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه

ووجه حديثه انتمس كانت في هذا دلالة على صحة خبرهم بعد ثبوت متى حالت
 اما وصفت خبر في هذا بشدة حتى لا يسع احدا قبول مرسله واذا وجد الدلائل
 لصحة حديثه بما وصفت احبينا ان نقبل مرسله لا نستطيع ان نعلم ان الخبر قد ثبت به
 بنو نهيا بالمتمصل في هذا المقطع منقطع فيجب احتمال ان يكون حمل عن عمر بن عبد الله عن
 ادا سمع في ان بعض المنقطعات ان افقه مرسل مثل فقد يحتمل ان يكون خبرهم واحدا من حديث من لو
 لم يقبل وان قول بعض صحاب رسول الله اذا قال بوليد ليدل على صحة خبرهم الحديث لا لقوة
 اذ انظر في ما يمكن ان يكون انما غلبه حين سمع بعض صحاب رسول الله يوافقه ويحتمل مثل هذا
 فيمن افقه بعض الفقهاء كما من عكس التابيع الذين كثرت مشاهدتهم لبعض صحاب رسول الله فلا علم
 منهم احدا يقبل مرسله لامور الاول انهم استندوا بحرفين يروون عنه والآخر
 انهم توجد عليهم الدلائل فيما ارسلوا اليه ضعف خبره والآخر كثرة الاحالة
 في الاخبار واذا كثرت الاحالة كان امكن لنوهم وضعف من يقبل هذا انتهى كلام
 الشافعي كذا اخرجه عنه البيهقي في المدخل عن شيخه الحاكم عن الاصح عن الربيع
 عن الشافعي قوله ان الخطيب البغدادي في الكفاية من طريق احمد بن موسى
 الجوهري ومحمد بن احمد الطرائفي عن الربيع عنه ثم حجة من ذهب الى ان المرسل
 لا ينجبه الجرح الساقط في الاسناد فيحتمل ان يكون الساقط تابعيا لعدم تقيد
 التابعين بالرواية عن الصحابة فقط لاسيما اذا غلب التابعين ثم يحتمل ان يكون
 ضعيفا لعدم تقيدهم بالرواية عن الثقات وعلى تقدير كونه ثقة فيحتمل ان يكون
 روى عن تابعي اخر ان يكون هو ضعيفا وهكذا يجري الاحتمال العقلي الى ما لا نهاية
 لذلك ما وجد فيه رواية التابعين بعضهم عن بعض هو ما بلغ الى ستة او سبعة
 ومن ذهب الى هذا المذهب احمد بن حنبل والحاكم عن مالك بن النضر
 حكاية شاذ لان ما لكان ينجبه عن اصيل الثقات مطلقا وقال مسلم في مقدمة صحيحه

والمرسل من الروايات في اصل قولنا وقول اهل العلم بالاخبار ليس بحجة انتهى رتال
الورد اكد في رسالته واما المرسل فقد كان اكثر العلماء يحجرون بهائيه مضي مسئل
سفيان الثوري ومالك والا وراعي حتى جاء الشافعي فتكلم في ذلك وما عليه عليه
احمد وغيره انتهى ومضى على هذا المسلك جمهور المحدثين كما حكاه ابن عبد البر
وحكى ذلك عن قبل الشافعي ايضا كما بين محمد بن يحيى لفظان **وذهب**
ابو حنيفة ومالك ومن تبعهما رجع من المحدثين الى قبول المرسل والاحتجاج به وهو
رواية عن احمد وحكاها النووي في شرح المذهب عن كثير من ائمة ارباب
الكثير منهم ونسبه الغزالي الى الجمهور بل ادعى ابن جرير الطبري وابن السكيت
التابعين على قوله والاحتجاج به وروى عليه ما يانه قد نقل عدم الاحتجاج به عن بعض
التابعين كسعيد بن المسيب ابن سيرين والزهري فان الاجماع نعم وقيل
بالفاق جمهور التابعين على الاحتجاج به كان صحيحا وبسترط عند محققى هذا
المذهب كون المرسل من اهل القرون الثلاثة التي شهد رسول الله صلى الله
عليه وعلى له وسلم بخيريتها وافتاء الكذب بعد ما يكون المرسل ثقة وكونه متحيزا
لا يرسل الا عن الثقات فان لم يكن في نفسه ثقة او لم يكن محتاطا في رعايته
فرسله غير مقبول بالاتفاق يتصن حكم من اصحاب هذا المذهب بقبول المرسل
مطلقا من غير قيد فقد توسع توسعا غير مرضى وجاوز عن الحد كما بالغ مبالغة
غير مرضية وحاوز الحد من قال من اصحاب هذا المسلك بكون المرسل اقوى
من المسند بناء على ان من اسند ذلك راسا في جميع الروايات فقد اخل
علم اسناده الى غير الا ومن ارسل مع علمه ودينه وثاقته فقد قطع
بصحته وثيقا بلهما من الطرفين الاخر من قال بعدم قبول مراسيل الصحابة ابتداء
وهو قول والا لا يقبل الا الا **وقد** تلخص ذلك من هذا التفصيل ان في باب

الاجتهاد بالمراسيل تسعة اقوال احدى دالته لا يحتج به مطلقا وان كان المرسل صحابيا وثانيتها
 يحتج به مطلقا وان ارسله من بعد القرن الثالثة ولو كان ثقة وثالثتها يحتج به ان ارسله
 اهل القرن الثالثة لا مرسل غيرهم ورابعها يحتج به مرسل الثقة المتخري في روايته لا يرسل
 غير الاوثانها يحتج به مرسل سعيد بن المسيب فقط من التابعين وبعمراسيل الصحابة
 دون مرسل غيرهم وسادسها يحتج به ان اعتضد والاوثانها يحتج به مرسل كبار
 التابعين دون غيرهم وسابعها المرسل اقوى من المسند وثاسعها يحتج به مرسل الصحابة
 دون غيرهم مطلقا فمهم من قال ان الاجتهاد بالمرسل عند الاعتضاد وغيره امر
 ندبي لا رجوع اليه فهذا قول عائذ ومهم من قال ان لو كان في الباب حديث سئل المرسل
 قبلنا لا سيما اذا كان على محطى تين شي فهذا قول حادى عشر ولا يخفى
 على الفطن المتوقدان اكثر هذه الاقوال ضعيفة لا يعيها واقواها هو قبول مرسل
 ثقات التابعين اذا علم تحريه في روايتهم ومراسيل الصحابة واخرها ما انفصل
 الشافى على ما ذكره فاحفظ هذا كله المنقطع ما لم يتصل بسادة باى
 وجه كان سواء كان المتروك واحدا او اكثر اثنين فصاعدا وسواء كان السقط
 في موضع واحد او اكثر فيشمل المفضل ايضا والمرسل الذى مر ذكره سواء كان
 تراعى ذكر الراوى من اول الاسناد كما في المعلق او وسطه او آخره كما في
 المرسل الا ان الغالب استعماله اى المنقطع فيمن دون التابعى عن
 الصحابى يعنى ما رواه واحد من اتباع التابعين ومن بعدهم عن الصحابى عن
 التابعى كما لك عن ابن عمر هذا صحيح في ان مالك بن انس ليس بتابعى فانه
 لا يثبت له لقاء احد من الصحابة ومنهم من قال انه تابعى وهو قول لا يعيها
 كما ان القول بعدم تابعية ابى حنيفة لا يعيها به والصحيح انه تابعى رأى ابن ابي
 الصحابى اخرجه ابن سعد بسند جيد وقد استأثر بهذا الوصف من بين اقربائه

كسبان الثوري بالكوفة ومالك بالمدينة والاوزاعي بالسام وغيرهم من مجيبي
 عنه وكان الاولي ان تنيد المنقطع بسقوط راو واحد فانه ذكر العراقي والسجستاني
 والحافظ ابن حجر وغيرهم انهم اختلفوا في تفسيره ومواقع استعماله فاستعمل اشناك وغيره
 فيما ابهم فيه الراوي ايضا لكن رجل وكلام الخطيب يقتضي انه ما لم يتصل منه
 باي وجه كان وهو اقرب بالمعنى للنحوي فان الانقطاع ضد الاتصال واكثر ما عا
 استعماله عند الفقهاء والمحدثين هو ما اسقط فيه راو واحد فقط غير الصوابي فغير
 بهذا المعنى مقابل المرسل والمعضل فان المرسل يسقط فيه الصحابي والساقط في المعضل
 اثنان فصاعدا ولا يختص المنقطع بهذا المعنى با اذا كان السقوط من موضع واحد بل
 لو سقط في موضعين فاكثرت في السند فهو منقطع ايضا بشرط ان لا يزيد الساقط في
 موضع على راو واحد ولا يختص ايضا بالرفع بل يعم الرفع والموقوف وقد قيل ان
 على ما اسقط فيه راو واحد في وسطه وهو بهذا المعنى يقابل المرسل والمعلق وقيل
 المنقطع ما روى عن تابعي او من دونه قول او فعلا وهذا غريب ضيف فان المعزود
 ان ذاك منقطع كما قال النحوي في التفسير فلو ان الانقطاع قد يكون
 كما امر كما اذا علم عدم لقاء الراوي ينتج او عدم اتحاد عصرهما وقد يكون حقيقيا
 لا يدركه الا احل المعرفة ويعرف ذلك بجديده من جهة آخر بزيادة رجل اراك
المعضل بفتح الضاد المعجمة على صيغة اسم المفعول يقال اعضله فهو معضل
 وعضيل قد ماسى به لان الحادث الذي حدثه اعضله حيث ضيق الحال وشد
 الحال حيث حذفت من الرواة ازيد من واحد بحيث لا يعرف حاله تعدد ولا جرح
 وهو ما اسقط من سند الاثنان فصاعدا اي زائدا على اثنين سواء كان
 للسقوط في المنتهى كما اذا اسقط الصحابي والتابعي او في مبدأ السند بان حذفت
 وشيخه او في الوسط وسواء كان سقوط اثنين في موضع واحد او في مواضع متعاقبة

بان اسقط اثنين في موضعين او اكثر وعلى هذا فنقول المصنفين في كتبه صرح قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كذا من قبيل المفضل كما صرح به ابن الصلاح ونقل عن الحافظ ^{ابن}
 السخري ان قول الراوي بلغني كما في موطأ مالك في غير موضع مفضل وهذا اذا علم
 ان الساقط اثنان فصاعدا والاقان علم سقوط واحد فهو ليس بمفضل كما فصل السيوطي
 في شرط في المفضل ان يكون سقوط اثنين على التوالي ولو سقط واحد من موضع
 وآخر من موضع آخر من السند لم يكن مفضلا بل منقطعا على ما مر وكان على
 المصنف ان يذكر هذا التقيد كما كان الواجب عليه ان يقيد الساقط بالوحدة في
 تعريفه المنقطع والا فظاهر تعريفه للمنقطع والمفضل يقتضي ان يكون المفضل خاصا
 مطلقا من المنقطع مع ان المتصور انهما متباينان نعم المفضل اعم من المعلق من وجه
 فهو على قسمين احدهما ان يكون مرفوعا واثنان ان يكون موقوف او مقطوعا واكثرهم
 يخصونه بالتعريف المذكور بالمرفوع وحكمه بينه وبين كل من الموقوف والمنقطع
 بالتباين ويذكر ان له صا آخر وهو ان يذف النفي صلى الله عليه وسلم والصحيح
 ويوقف المتن على تابع التابعين وهذا اذا علم ان المتن عند متصل وليس من قوله
 ولا فهو مقطوع ^{تحت} ان المفضل قد يطلق على الحديث الذي اشكل معناه وان
 لم يستطع من سنده شئ كما ذكره الحافظ ابن حجر وهو بهذا المعنى من صفات الحديث
 باعتبار معناه كما انه بالمعنى السابق من صفاته باعتبار هسهه وانما عند المرسل
 والمنقطع والمفضل ما يختص بالضعف لوجود السقوط فيها فلا يعلم حال الساقط هل هو
 عدل او غير عدل **الشاذ** على صيغة اسم الفاعل من الشذوذ والمنكسر على صيغة
 اسم المفعول من الاكسار يقال شذبت شذبتين العجمة شذوذ اذا اهرق وانكسر
 ينكسر فهو منكسر الشافعي اي قال الامام الشافعي معناه الشاذ او عرفه الشافعي
 بقوله اشاذ ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الناس هذا احد التعريفات

التي أورد حاشي النور في التقرير السيوطي في التمدد غير مماثلة يستحسنها كمال تقصيرا
عليها واختارم التخصيص الذي ذكره ابن الصلاح وعلى هذا التعريف لا يكون الذي سردناه
غير ثقة مخالف لما رواه الناس شأننا بل هو منكرو كذا لا يكون ما نقر به ثقة من بين
الناس من دون مخالفة شاذ وقد أصاب لنا في اعتبار المخالفة وتقيد الثقة إلا
انتسأح في قوله لما رواه الناس فإنه باطل لا يستلزم كون رواة ثقة مخالفا لما رواه
جمع من الضعفاء أيضا شاذ وإن لا يكون ما رواه ثقة مخالفا لما رواه واحد
هو وثق منه واضبط شاذ فلا يس كذا فان مدار الشذوذ الخل في صحة الحديث هو
مخالفة الثقة لغيره من الثقات وإن كان واحدا ولا يشترط فيه أن تكون المخالفة مع
جمع من الثقات فإنه لو روى حديثا واحدا بثان فقط واحدا أو وثق من الآخر
ومخالفت رواة الثقة لم راية من حوا على منه كان شاذ أيضا وكو وى ثقة مخالفا
لما رواه الضعفاء فالعبرة لرواية لا لم رايهم ولا تضر حد لا مخالفة في صحة الحديث
وقد ذكره ظاهر على كل ما هو قلعل المراد بالناس في قول الشافعي الثقات الحفاظ
واللام الداخلة عليه الجنس فبطلت الجمعية **التعريف الثاني** ما ذكره
الحافظ أبو يعلى الخليلي الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القرظي
فلسبه إلى حفاظ الحديث من أن الشاذ ما ليس له الأسناد واحد يشذ به ثقة
أو غيرهما كان منه عن غير ثقة فمردود وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يعجز
فاعتبر الخليلي في الشذوذ مطلق التفرد ولم يقيد به بالمخالفة فسوى بين الفرد
المطلق وبين الشاذ ويلزم من أن يكون أفراد العدل الضابط الحافظ كحديث أنما
الأعمال بالنيات وغير غير صحيحة أن نفس بهذا المعنى لشذوذ الذي شرطوا في صحة
الحديث السلامة منه ولا يلزم أن يكون بعض الشواذ صحيحة وهو خلاف
ما صرحوا به من أن الشذوذ مما يخفى بالضعيف **التعريف الثالث**

واذكر الحكماء صاحب الاستدراك ونسبه النعماني في شرح المذهب الى جماعة
 من اهل الحديث من ان الشاذ لا يقر به ثقة وليس له اصل بمتابع لذلك
 الثقة فاعتبر في الشاذ المنقرد وكون المتن ثقة ولو ربيت الخالف فهو اخص
 من تعريف الخليلي واخص منه تعريف الشافعي ويرد عليه ما يرد على
 الخليلي قال السيوطي في التلخيص بعد ذكر قول الحكماء ومن اوضح امثلته
 ما اخرجه الحكماء في الاستدراك من طريقين بن غنم عن علي بن حكيم عن
 شريك عن عطاء بن السائب عن ابي الضحى عن ابن عباس قال في كل ارض
 نبي كذبكم وادم كادم ونوح كنوح وعيسى كعيسى وقال في الحكماء صححه
 الاسناد ولم ازل اتعجب من تصحيح الحكماء حتى رأيت البهقي قال اساده
 صححه ولكنه شاذ بمر لا اعلم ولا في الضحى عليه متابعتي كادم السبيل
 فاعلم ان هذا الحديث انما يصدق عليه الشاذ بالمعنى الذي احتاره
 الحكماء وظنه منافيا للصحة لا بالمعنى المختار فتماراة الثقة مخالفا لمن
 اولئ منه فان ابا الضحى مسلم بن صبيح احد الثقات لم يخالف في رواية
 هذا من هو اوثق منه بل هو شاذ في رواية له ولو روى غيره فاحفظه قال
 ابن الصلاح بعد ذكر تعريف الشافعي وغيره فيه تفصيل فاما
 خالف مفردة على صيغة اسم الفاعل من الافراد اي الذي رواه منقرد
 احفظ منه واضبط مفعول مخالف ما قبله فاعلم اي حاله التزو
 المنقرد في رواية من هو احفظ منه واضبط سواء كان واحدا او كثيرا فاشاذ
 مردود وهو الذي يبدل ضعيف او تشترط في تعريف الصحيح السلامة منه في
 مقابلة يسمى بالمحفوظ كما صرح به الحافظ ابن حجر وغيره وان لم يخالفه وهو
 اي والحال ان المنقرد عدل ضابط فصيح قيد دخل افراد الثقات في الحديث

من قبل يادرات التقات العلى الخالفة نقل الحفظ ابن حجر في النجبة وشرحها وزيادته ورواها
 الصحيح والحسن مقبولة ما لم يقع منافية لمن هو اوثق منه لان الزيادة اما ان تكون
 لا تضافي بينها وبين رواية من لم يذكرها فهذه لا تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث
 الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره واما ان تكون منافية بحيث يلزم من
 قبولها رد الرواية الاخرى فهذه هي التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقتبل
 الراوي ويرد للجرح والاشهر عن جمع من العلماء كما حكاه الخطيب عنهم القول بقبول
 الزيادة مطلقا من غير تفصيل وقيل لا يقبل مطلقا من رواة ناقصا وقيل من
 غيره من الثقات ولا ينافي ذلك على طريق الحديثين الذين يتعرضون في الصحيحين
 ان لا يكون شاذا فيكون الشذوذ مخالفة الثقة من هو اوثق منه والعجب من
 منغل عن ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح
 وكذا الحسن والسقوط من ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ومحمّد بن
 واحمد بن حنبل ومحمّد بن معين وعلي بن المدني والشافعي والبخاري وابي زرعة وابي حاتم
 والنسائي والدارقطني اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يبرهن عن
 احد منهم اطلاق قول الزيادة والعجب من ذلك اطلاق كثير من الثقات لعمري
 القول بقبول زيادة الثقة مع ان نص الثقات يدل على غير ذلك انتهى كلامه
 وان رواة غير ضابط لكن لا يبعد عن درجة الضابط بان كل
 منوطا عن درجة رواة الصحيح غير منقطع عن درجة رواة الحسن فحسن ان
 رواة متفردا حسن وان جعل اي الراوي عن درجة الضابط بان بلغ الود
 رواة الضعيف فمنكر قال ابن جماعة بعد ذكر هذا التفصيل هذا التفصيل
 حسن لكنه محل بخالفة الثقة من هو مشهور في الضبط وبيان حكمه انتهى وقيل
 الصحيح في خلاصة مجيبا عنه اقول قوله احفظ منه واضبط على صيغة ^{للتفصيل}

يدل على ان المخالفة ان كان مثله لا يكون مردود انتهى تتبعه المصنف قائلا وليتهم
من قولي له اي ابن الصلاح احفظ واضبط على صيغة التخصيص ^{المنجاة} ان كان
مثله اي في الضبط وغيره لا يكون مردودا بل يعنى له حكم التاخر
ويدفع ذلك بالحد وحيث دفع على هو مبسوط في موضع وقد علم من هذا
التفسير هو الذي ذكره ابن الصلاح ان المنكر ما هو اعلم من عبارة
ابن الصلاح في النوع الثالث عشر من مقدمته التي نحن منها ابن جماعة الطيبي
والمصنف هكذا اذا انفرد الراوي بشئ نظريه فان كان ما انفرد به مخالفا لما
رواه من هو اولى بالحفظ لذلك اضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا وان
لم تكن فيه مخالفة بأمر الا غير وانما هو مردود هو لم يروه غيره فينظر في هذا الرد
المتفرد فان كان عدلا حافظا موثوقا باسائه وصبغة قبل ما انفرد به ولم ينفرد
الافراد فيه وان لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقائه لذلك الذي انفرد به كان
انفراد كونه مزرحة حاله عن حيز الصحيح ثم هو بدل ذلك دائرين مراتب متفاوتة
فان كان للمتفرد بغير تبديل عن درجة الساقط الضابط المقبول تفرد استحسننا
حديثه ذلك ولم نحطه الى الحديث الضعيف ان كان بعيدا من ذلك رده دافعا
انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر فنخرج من ذلك ان الشاذ المردود قسمان
احدهما الحديث المفرد المخالف وتاثيرهما المفرد الذي ليس في رايه من الثقة والضبط
ما يقع جابر المايين به المفرد والشاذ ومن النكارة والضعف انتهى كلامه ثم قال
ابن الصلاح في النوع الرابع عشر دفعنا عن ابى بكر احمد بن هارون البريدي في الحفاظ
ان المنكر الحديث الذي يتفرد به الرجل ولا يعرف طئنه لا من الوجه الذي يرواه
ولا من وجه آخر فاطاق البريدي ذلك ولم يفصل واطلاق الحكم على المفرد بالرد او
النكار او الضعف موجود في كلام كثير من اهل الحديث والصلوب في التخصيص

الذي بيانه انما في شرح الشاذ وعند هذا القول المنكر ينقسم على قسمين على ما ذكرناه
في الشاذ فانه بمقتضى كلامه وهاتان العبارةتان من ابن الصلاح تدلان على ان
الشاذ والمنكر عندنا بمعنى واحد وتفصيل الشاذ معتبر في المنكر ايضا والمنكر ايضا
قد يكون مقبولا وقد يكون مردودا والذي حققه الحافظ ابن حجر في النجدة وغيره
بالاتصاف لكثير من حاء بعده هو ان المنكر الشاذ يعتبر فيما المخالفة ويفترقان في
كون الراوى مجرحا وغير مجرح وحقا في خلف التقاضي من هو اوضح منه فهو الشاذ المردود
المقابل للمخوف وان وقعت المخالفة مع كونه في نفسه ضعيفا بحيث يبلغ درجة رواة
الضعيف فهو المنكر يقال له المعروف وعلى هذا فالمنكر اسوأ حالا من قسمي الشاذ
فانه اسوأ حالا من الشاذ المردود وهو اسوأ حالا من الشاذ المقبول وايضا كل
منكر مردود وضعيف وليس به مقسم الى مقبول ومردود لكون رايه ضعيفا
مخالفا للمقتات وقد اختلفت عبارات القدماء في طلاق المنكر نحو فقد
بطلق المنكر على احد قسمي الشاذ وهو المردود وقد يطلقون على الحديث
الفرج الذي لا متابع له وهو كحديث في كلام احمد وغيره كما ذكره الحافظ ابن حجر
في مقدمة فتح الباري عند حكم محمد بن ابراهيم اليماني عند ذكر ابن عبد الله
وهذا كله اذا جعل المنكر صفة للحديث فقال هذا حديث منك قد يجعل صفة للمروى
بان يقال هذا الراوى منك الحديث او روى المناكير وبقيها فارق فان قوله هذا
مناكير لا يقتضي بغيره لا ترك الراوى فانه ليس كل من روى المناكير بضعيف بل اذا
كثرت في روايته المناكير صرح به الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة احمد بن عثمان
المروزي وقد يطلق المنكر على الراوى الثقة اذا روى المناكير عن الضعفاء كما ذكره
السخاوي في فقه المغيبي وكثيرا ما يطلقون المنكر على الراوى لكونه روى حديثا
واحدا كما ذكره الزين العراقي في تخريج احاديث الاحياء ومنكر الحديث يطلقون

على الراوى اذا كثرت المناكير في الحديث فيستحق التروك كما ذكره الشيخ اوى نفعنا عن
 عن ابن دقيق العيد ومن قبله في بعض احاديث الرواة هذا انكروا روى
 وهذا لا يقتضى فيه بل قد يكون حسنا كما في التدریب فا حفظ هذا كله قد
 بل قد تم كثير من ابناء عصرنا بسبب عدم اطلاعهم على هذه الاطلاقات
 حيث ظنوا كل حديث وجدوا اطلاق المنكر عليه او على راويه مطلقا ضعيفا
 كما ظنوا كل ما اطلق عليه الشاذ ضعيفا مطلقا وعللوا نفيهم من ههنا
 ما في كلام ابن جماعة والطبي المصنف من الخلل في مستقر ولا تزل المتعلل
 بصيغة المجهول من باب التثقیل قال السيوطي في التدریب يسمى مفعولا كذا وقع
 في عبارة البخارى والترمذى والحاكم والدارقطنى وغيرهم لان اسم المفعول
 من اعل الرباعى لا يتأتى على مفعول والاجز فيه مفعول بلام واحد لانه مفعول
 اعل قياسا واما مفعول فهو مفعول اعل وهو لغة بمعنى الهوى عن الشيء وشغله
 انتهى ما فيه اى الحديث الذى فيه اسباب خفية ما غير ظاهرة فان الخفى
 يقابل الظاهر غامضة اى غير واضحة فان الغموض خلاف الوضوح فادحة
 اى فى صحة الحديث وقبوله والاحتجاج به والظاهر اى الحال ان الظاهر
 السلامة اى سلامة الحديث من الاسباب القادحة كجمله شرط القبول الظاهر
 ومعرفة هذا من اغراض انواع علوم الحديث واشهرها اودعها وانما تكون من التكرار
 اهل الحفظ التام والفهم الثاقب والخبرة الكاملة ولهذا العتيد للتكلم فى هذا
 النوع الا جمع قليل من المحدثين كعلي بن المدنى ويعقوب بن شاذلية واحمد بن النجاشي
 وابي حاتم وابي زرعة والدارقطنى ومن جذاخذوهم ممن اعطى الله له علما كاملا
 ونظرا وسليما ووفقا على طرق حديث حديث مع كثرتها وليس يتحاشى على
 ادراكها اى هذه الاسباب الغامضة بتفرد الراوى مع كونه ثقة ضابطا

وخصا لفة غير لا مع قرآن خفية حالية او مقالية تكلمه اي تراكب امرئ
 العارفين اي التحدث العارفين بالخفيات والدقائق على رسال في الموصول
 ما كان سند الحديث متصلا الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فارسله راويه
 او وقف في المرفوع بان كان الحديث مرفوعا في نفس الامر في وقف المرفوع
 او حصل حديث في حديث بان كان هناك حديثان مرويان بسندين
 واحدة رادى حديث كل الحديث الاخر اجملة منه فيه وجعلها واحدا او
 وهم واحد من الرواية اي سهوا ونسيان مبدرا منها او جئت لي نقصانا في السند
 اولى المتن بجيت يثلب على ظنه اي العارفين لما روي ذلك اي كل واحد من
 الامور المذكورة او نحوها ما تقدم في الصحة فيجوز اي العارفين به اي بما غلب على
 ظنه سكا حزميا لان غلبة الظن تكفي للحكم في امثال هذه المباحث فان الحكم
 بصحة السند وضعفه وغير ذلك كله مبني على غلبة الظن فان حصل اليقين بذلك
 فهو حري بالقبول او يتردد اي يحصل للعارفين تردد في قدح تلك الروايات
 فلا يمكن من الحكم الجزمي فيتوقف وكل ذلك اي من الامور المذكورة او
 من الحكم الجزمي من العارفين وترد ما نفع عن الحكم بصحة ما وجد
 اصل الامور المذكورة فيه كما ان وجود الاسباب القاهرة الظاهرة في السند
 او المانع من الحكم بصحة على امر تفصيله وقد ذكر ابن الصلاح وشرح الالفية
 النراقي والنجاشي وغيرهما والسعي وغيرهم احاديث في مثال المعلق في بعضها علة في
 السند وفي بعضها في المتن فان العلة قد تكون في الاسناد وهو الاغلب قد تكون
 في المتن مجزعا مع سلامة الاسناد وعلة السند قد تقدم في المتن وتجعله غير صحيح
 كالتمثيل بالامر سال والوقف وقد لا تقدم في صحة المتن علة ما في الباب ان يكون
 ذلك السند المعلق مجزعا وشاؤسا في المتن فمن امثله المدلل حديث

بن مسعود عن الأوزاعي عن قتادة أنه كنت ليه غيابة عن الس قال صليت خلف رسول
 صلى الله عليه وسلم وأبي بكر عثمان فكانوا يستفتحون بأحمد لله رب العالمين لا يذكرون
 بسبح الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها أخرجه مسلم في صحيحه وأبو داود
 الترمذي عن الأوزاعي أخبرني اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنسًا يذكر ذلك
 وتروى مالك في الموطأ عن حميد عن أنس قال صليت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكانهم
 كانوا لا يقرءون بسبح الله الرحمن الرحيم وزاد فيه الوليد بن مسعود عن مالك
 صليت خلف رسول الله وأبي بكر الحديث قال ابن عبد البر في شرح الموطأ
 بالاستدكار ما أحاديثه عن حميد الطويل عن أنس أنه قال قمت وراء أبي بكر
 وعمر وعثمان فكانهم كانوا لا يقرءون بسبح الله الرحمن الرحيم إذا افتتحوا الصلوة وهو
 في الموطأ عند جهول رواه عن مالك موقوف على فعل الخلفاء الثلاثة ليس للنبي
 فيه ذكر رواه الوليد بن مسعود وموسى بن طارق وأبو قرة عن مالك عن حميد
 عن أنس صليت خلف رسول الله وأبي بكر وعمر وعثمان فكانهم كانوا لا يقرءون بسبح الله
 الرحمن الرحيم هكذا ألف الوليد ولفظ حديث أبي مرة فكانوا لا يجحدون بسم الله
 الرحمن الرحيم ورواه اسمعيل بن موسى عن مالك عن حميد عن أنس النبي صلى الله
 عليه وعلى آله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان كانوا يفتخون بالقراءة بأحمد لله رب
 العالمين وفي بعض الروايات عن اسمعيل عن مالك بأسناد مرفوعا كانوا لا يستفتحون
 بسم الله الرحمن الرحيم ورواه أيضًا ابن أخي وهب قال حدثني عمي عبد الله
 ومالك بن أنس سفيان بن عيينة عن حميد عن أنس أن رسول الله كان لا يجهر
 في القراءة بسم الله الرحمن الرحيم وقد ذكرنا الأسانيد عن هؤلاء كلهم عن
 مالك في التمهيد وقد روى هذا الحديث عن أنس قتادة وثابت البناني وغيرهم
 كلهم يرويه مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنهم اختلفت عنه في لفظه

اختلافها كثيرا مشغرا بمثلها فاعلمهم من يقول غير صليته خلفت رسول الله وآبى بكر
وعمر ومنهم من يذكر عثمان ومنهم من قال فكانوا لا يقرئون بسم الله الرحمن الرحيم ومنهم
من قال فكانوا لا يجزئهم بسم الله الرحمن الرحيم وقال كثير منهم فكانوا يستفتحون
القرأة بالحمد لله رب العالمين وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لاحد من الفقهاء
الذين يقرئون بسم الله والذين لا يقرئون انتهى كلامه وذكر الزبلي في نصب الراية فتح
احاديث الهداية عند ذكر حجة الماتعين من الجهر بالبسملة في الصلوة ان اقواها حديث
انس مرآة البخاري ومسلم من حديث سمعة سمعت قتادة يحدث عن انس صليته
خلفه يسول الله وآبى بكر وعمر وعثمان فلو اسمع احدا منهم يقر بسم الله الرحمن الرحيم
وفي لفظ لمسلم فكانوا يستفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ولا يذكرون بسم الله
الرحمن الرحيم في اول قراءته ولا في اخرها ورواه النسائي في مسنده واحمد في مسنده وابو حنبل
في صحيحه والدارقطني في سننه وفيه كانوا لا يجزئهم بسم الله الرحمن الرحيم ورواه ابن
حبان وصححه رب العالمين وفي لفظ لابن حبان والنسائي ايضا لو اسمع احدا
منهم يجزئ بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظ لابن يعلى المعصلي في مسنده فكانوا يفتحون
القرأة فيما يجزئ به بالحمد لله رب العالمين وفي لفظ للطبراني في معجمه وآبى يعلى في
الحلية وابن خزيمة في مختصر المختصر والطحاوي في شرح معاني الآثار كله في لفظ فكانوا لا
يسرون بسم الله الرحمن الرحيم وحال هذه الروايات كلها وثقات مشهورين ليس في
الصحيحين وحديث انس طرق اخرى دون ذلك في العمدة وفيها ما لا يجزئ به وفيه
ذكرها كفاية وكل الفاظه ترجع الى معنى واحد يصدق بعضها البعض وهي سبوت الفاظ
الاول كانوا لا يستفتحون الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم والثاني فلم يسمع احدا يقول
او يقر بسم الله الرحمن الرحيم الثالث فلم يكونوا يقرئون بسم الله الرحمن الرحيم الرابع
فلم يسمع احدا منهم يجزئ بسم الله الرحمن الرحيم اسما من فكانوا لا يجزئهم بسم الله

الرحمن الرحيم آسادس فكانوا يسرون بيسم الله الرحمن الرحيم السابغ فكانوا يستفتحون
القرآن بالحمد لله رب العالمين وهذا اللفظ هو الذي صححه الخطيب في ضعفه لا سيما قوله
الحفاظ له عن قتادة ولما تابعه غير قتادة له عن انس انتهى كلامه وبهذا الحديث يبين
مالك ومن تبعه في انه لا يقرأ الامام ولا غيره التسمية في الفرائض وسجته هم لا ينافوا
الدالة على نفيها راسا واسنادا بها ابو حنيفة ومن تبعه في انه يسير الامام وغيره بالتسمية
وسجته هم لا ينافوا الدالة على نفي السجدة استند الشافعي وغيره من القائلين بالجلس باعادة
اخروا على السجدة كلها ضعيفة واجابوا عن هذه الروايات بان اصحابها هودوا
فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين وهو محمول على بيان ان قراءة
ام الكتاب مقدمة على قراءة السورة من غير ذكر قول التسمية سر او جهر او تركها
راسا وهذا الجواب فيه وهن لا يخفى وقد بسطت هذه المسألة بدلائلها مع ما فيها
وما عليها في رسالتي احكام القنطرة في احكام التسمية والمتصفح ههنا بيان ان الفاظ
الحديث الواردة في صحيح مسلم وموطا مالك سوى لفظ فكانوا يستفتحون القراءة
بالحمد لله رب العالمين مع قوة اسنادها وكون رواياتها ثقات معلة بوجوه خفية
قل ما يطلع عليها الحديث الا من اوى سعة النظر قوة الفكر فاما رواية الوليد غير
عن مالك عن حميد عن انس ففيها مخالفة سائر رواة الموطا حيث لم يذكر
في رواية مالك النبي صلى الله عليه وسلم بل اكتفوا على ذكر الخلفاء الثلاثة وروايتهم
ارجح بالنسبة الى رواية الوليد والى قرينة وموهى عن مالك فالحديث اذن برواية
مالك موقوف وجعله مرفوعا بهذه الرواية معلل اما رواية الموطا فاعلم ان سفيا
ابن عيينة وغيره من الثقات مروا من طريق قتادة عن انس بلفظ كان النبي
صلى الله عليه وسلم وابوبكر عن فتحة القراءة بالحمد لله رب العالمين قال الدارقطني
هذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن انس انتهى وقال الذهبي كذلك رواه عن قتادة

أكثر أصحابه كأبو شعبة وسعيد وغيرهم انتهى هذا هو اللفظ المتفق عليه بين الشيخين
مع أنهم قد ذكروا أن أكثر روايات حميد عن النبي إنما سمعها عن قتادة وثابت البناني
عن النبي لا يزيد ذلك أن ابن عباس في هذا الرواية يذكر قتادة بن حميد بن
النس تعلم أن رواية حميد منقطعة ورجع الطريقان إلى واحد فأمروا أئمة الأوزاعي
عن قتادة الواقعة في صحيح مسلم فعلمت أن الوليد أحد رواة عن الأوزاعي أن صرح
بإسناده من شيعته لكنه ممن يدين لئلا ينسب التوثيق فلا يستبعد الانقطاع وأيضا أنه
أن قتادة كتب إلى الأوزاعي وقطاعة كان أعمى فلا بد أن يكون الكاتب غيره
وهو مجهول وأما رواية اسحق فعملت أن الثابت عن النبي من طرق صحيحة هو
الاستقانة بالحمد لله رب العالمين فاعلم أحد من الرواة ظن منه نفى البسملة
فاورد لفظا يدل عليه ومن عمل هذا الروايات كثرة الاضطراب في المتن كما من
فكره وشبوت ما يخالفها عن الرواية لغيره بجملة نفى البسملة لما أخرجه أحمد
وابن خزيمة والدارقطني وصححه عن أبي سلمة سعيد بن يزيد قال سألت أنس بن مالك
كان رسول الله يستغفر بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم فقال ذلك
تسألني عن شيء ما لحظه سألتني أحد قبلك وقد أخرج الخطيب لما كره الدارقطني
عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكي بيسم الله الرحمن الرحيم وسند
ضعيف بل ما نريد جميع الأحاديث البخر ضعيفة وحديث يعلى بفتح لياء مثقاة
التحلية بن عبد الصمغية التصغير عن الترمذي أي سنيان الترمذي عن
عمر وفتح العين ابن دينار عن ابن عمر المراد بآب عمر إذا اطلق في كتاب الحديث
والفقه هو عبد الله بن عمر بن الخطاب وإن كان لعمر أبناء آخرون أيضا كما أن المراد
بأب مسعود حيث اطلق هو عبد الله بن مسعود الأنصاري والمراد بآب عباس
حديث اطلق عبد الله بن عباس بن عبد المطلب لا غيره من أبناء العباس كالفيل

وقوله والاراد بان الرب هو عبد الله بن الرب لا غير ما كثر في الزيادة وهذا لا ريب فيه ثم الشك في
بالعباد في كتب الحنفية والكرامة بل كثر في عبد الله بن عمرو بن العاص مكان ابن مسعود

عن النبي صلى الله عليه وسلم **البيعان** تشنيه مع بفتح الباء الموحدة وتشديد

الياء المشددة التحقبة بمعنى اذ باع واكراد به البائع والمشتري بالخيار هذا الحديث

في عن ابن عمر بن طريق عبد الله بن دينار وطريق نافع فاما طريق نافع فاحسن طريقه الخ

ومسلم مروي عن البيهقي كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما التفتقا الا بيع الخيار هذا

لفظ الشيخان وتعمد الترمذي من هذا الطريق البيهقي بالخيار ما التفتقا واينما قال

فكان ابن عمر اذا ابتاع سبيعا وهو قاعد رقام ليحب له فاشترجه من هذا الطريق النسائي

بلفظ المتبايعان بالخيار ما التفتقا وابن ماجة بلفظ اذا ابتاع الرجلان فكل واحد منهما

بالخيار ما التفتقا وكانا جميعا او غير واحد هما الاخر فتبايعا على ذلك فقد وجب

البيع فان تفرقا بعد ان تبايعا ولو يترك واحد منهما للبيع فقد وجب البيع وابوداؤد بلفظ

المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما التفتقا الا بيع الخيار اما طريق عبد

ابن دينار فمروي عن جميع اصحاب الثوري عن الثوري عن عبد الله بن دينار

واقود الحافظ ابو نعيم الاصبهان طريقه من جهة عبد الله بن مسعود بن مسعود

متصل اي الى النبي صلى الله عليه وسلم عن العدل لضابط لجميع روايته

ثقات ضابطون وهو اي اسناد المذكي معتقل لكن هذا العلة لم تقدر في

هذه الحديث والمان **صحيح** لان عمرو بن دينار وعبد الله كلاهما ثقتان فلم يصح ابدال

احدهما بالآخر مع ثبوت المتن من طريق نافع ايضا وقد روى مثله غير ابن عمر ايضا عن

النبي صلى الله عليه وسلم كما يكون حرام اخراجه حديثه الشيخان وابوداؤد والنسائي والترمذي

واخرجه ابوداؤد والترمذي والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن حماد وهو

عبد الله بن عمرو بن العاص اخراجه ابن ماجة والوداؤد بسند رجاله ثقات من حديث

أبي برزق الأسلمي كما ذكره الزبلي وغيره وقد اختلفوا في معنى هذا الحديث فحملوه على
وغيره على التفرق بالأبدان والتميز به خيار المجلس للبايع والمشتري وقوله ابو حنيفة وغيره
على التفرق بالأقوال والتميز به خيار القبول ولم يقولوا بخيار المجلس وان شئت الاطلاع على
تفصيله فارجع الحاشية الهداية للوالد العلامة ادخله الله دار السلام المسمى بالمستأيا
لعشائير الهداية فكلوا غلبة المقام لا تبيت به وفيما ذكرناه كفاية لأرباب الدراية

لأن عمرو بن دينار وضع أي في هذا السند موضع أخيه عبد الله
ابن دينار هكذا رواه الأئمة الحفاظ لإثبات من أصحاب الثوري
فوقه يعلى بن عبيد الطنافسي عرفت ذلك بروايات عديدة من الثقات
قد يطلق اسم العلة على الكذب أي كذب الراوي والغفلة وسوء
الحفظ ونحوها من أسباب نجر الظاهر وهي التي تسمى بالنسخة أيضا علة قال
الطراقي ان المراد منه علة في العمل بالحديث الصحيح أو في صحة نقله لأن الصحيح لحديث
كثيرة منسوخة وبعضهم هو أطلقه أي اسم العلة على مخالفة لا نقل
في صحة الرواية كما رسال ما وصله الثقة الضابط فانه اذا روى بعض
الصحابين حديثا موصولا أو مفردا أو اخر ان كان مثله مرسل أو موقوفا
فالحكم من وصله أو رفته عنه كجهل ولا يقدر فيه ارسال من إرساله ووقف من
وقفه حتى قال من الصحيح ما هو صحيح مثل قوله ابو يعلى الخليلي في الأثر
ومثل الصحيح المعلق بحديث للملوك طعامه بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق
اخرجه مالك في الموطأ حديث أبي هريرة مفضل بلفظه بلفظي عن أبي هريرة قوما
عنه ابراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام موصولا فقد جازأ الحديث بنية
الاسناد صحيحا كما قال اخر من المحدثين من الصحيح ما هو صحيح شاذ
وهو ما اذا انفرد به الثقة من غير مخالفة على ما سبق تنصيصه وقد خل في هذا

أي بصحة النقل حديث يعلى بن عبد الله البجليان بالخيار لوجود العللة فيه مع صحة
 على ما مر وأما شئت الاطلاع على الاحاديث المعللة فارجع الى كتب صنعت في هذا
 الباب اجل كتب صنعت فيه كتاب علي بن الحسين وابن ابي حاتم وجميع كتابها النقل
 للدارقطني واللف الكافظ ابن حجر فيه كتابا باسمه بالزهر المطول في اخبار العلول والمدلس
 على صيغة المجهول من التمدليس واستفادته من الدلس فيجتمعتين بمعنى اختلاط الظلام
 متى به لكون فاعله ويقال له المدلس على صيغة اسم الفاعل باحفاء اظلموا له وهو
 في الحقيقة من صفات الاسناد خاصة ويطلق على الحديث المروي بذلك الاسناد
 بواسطته قال الحلبي في التبدين التمدليس بعد سنة ثلث مائة قبل جلوس الحاكم لا
 اعرف في المتأخرين يذكره الا بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي انتهى ما اخفى
 عينه اي ذاته او شخصه كذا صرح به الطيبي في خلاصته وتبعه المصنف كما هو دأبه
 ولا يخفى هذه فانه يقتضي ان يكون المدلس صفا للروى الذي اخفاه المدلس
 وليس كذلك فانه ما وصف لاسناد الحديث او الحديث وتحتل ان يراعى الاسناد
 او الحديث وح نفسه اخفاء الى عينه لا تخلو عن قساحه والذي اظن ان اصل الكلام
 ما اخفى عليه يبين ممة ثراء مثنا و تحفة فرار موحدة تحفة كتاب شرح هذا
 المختصر كذا ما اختصر منه وهو خلاصة الطيبي فكتبوا عينه كان عليه باللفظ وضع
 الباء ثم التمدليس على اقسام ذكر المصنف منها بعض ما ذكرنا من ابق منها الاول بالذكرة
 بقوله أما في الاسناد وهو التمدليس الاسناد ان يروي عن لقبيه
 وعاصره لا ما لم يسمعه منه على متعلق بقوله يروي سبيل نوه هو
 اي يوقع في وهم السامع قبل اطلاعه على حقيقة الامر ان اى الروى سمعه
 في ذلك المروي منه اي من ذلك الشيء الذي لقبيه وعاصره فان روى عن لقبيه
 ولم يراعه بلفظ موهم فهو ليس بتمدليس على المشهور والصحيح وحكي ابن عبد البر في

٢
 المختصر في معرفة الحديث
 في معرفة الحديث

التمهيد عن قوم انتم تدينونهم التمليس او يحدث الرجل عن رجل بما لم يسمع منه
 بلفظ موهم كما قال العراقي في شرح الاقضية **والمراد** باللقاء السماع لا بحجب اللقاء
 اشار اليه العراقي في الفقيه وصرح به السخاوي في شرحه واصلا صفة ان يحدث شيخة
 الذي سمع منه وبذكر شيخه شيخة وهو مفاد تعريف الزاوي في رسالته في معرفة من يترك
 حديثه ومن تقبل لقوله ان يروي ممن سمع منه ما لم يسمع منه من غير ان يذكر انه
 سمع منه انتهى وقال ابو الحسن بن القطان في كتاب الوهم واليهام الفرق بينه وبين
 الارسال هو ان الارسال رايت عن ابي سمع منه وما كان في هذا انتم تدينونهم
 كانت روايته عنه بما لم يسمع منه اليهام معا عندك الشئ فلذلك سمي تدليساً
 انتهى **وطي** قوله او عاصره يدل على ان روايته عن المعاصر بلفظ موهم مطلقاً
 تدليس والذي حققه ابن حجر في شرح النخبة انه ان روى عن معاصر لم يلقه فهو
 المرسل الخفي قال التدليس يخفى سمي وي عن عرف لقائه اياه فانما ان عاصره ولم يعرف
 انه لقيه فهو المرسل الخفي قال ومن ادخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو لم يعرف لقيه
 لزمه ودخل المرسل الخفي في تعريفه والصلوب المقررة بينهما ايقين على اعتبار اللقب
 في التدليس ومن المعاصرة وحدها الطباة اهل العلوم بالحديث على ان رواية الخف من
 كافي عثمان الزهري وقيس بن ابي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قيل كذا قال
 تدليس التمليس لو كان مجرد للمعاصرة فيكتفي به في التدليس لكان هو لا بعد السنين لا في
 عاصره النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لم يعرف هل لقوا ام لا ومن قال باشتراط اللقب
 في التدليس لساغى للزاد كلام الخليل في الفتاوى وهو المقدم انتهى كلامه وقوله **والمراد**
 منه احتراز عن روايته ما سمع منه فانه لو روى ما سمع منه بلفظ موهم من غير تدليس
 بالسماع فهو المعنعن وما في حكمه قد مر تفصيله سابقاً وضمير يسمعه الراجح الى اشير
 الى ان المقترن في هذا الباب رواية غير المسموع سواء لم يسمع منه شيئاً كما في صورة

المعاجزة واللقا بمذنب سماع شئ او سمع منه اشياء لكن لم يسمع منه هذا المروي بخصوصه
 كفا في صفة اللقا المقيد بالسماع وقوله على سهيل يومهم انما احتراز عما اذا رواه عن سمع
 بلفظ دال على السماع صريحا كسمعت ونحوه فانه ليس بتدليس بل كذب فسوق يخرج به
 به الروي وعما اذا رواه بلفظ دال صريحا على عدم السماع فانه ليس بتدليس ايضا
 بل يكون احاديث من اقسام المنقطع او المفضل او المرسل وكذا اذا روى بلفظ هو
 وبين انه لم يسمع منه فانه ايضا ليس بتدليس بل رسل ونحوه صريحه الخطيب في
 الكفاية في مقاييس الرواية فمن حقه اي فالحق الواجب على الراوي المدلس ان
 لا يقول فيما اذا قصد التدليس محلا ثلثا او خبيرا او سمعت او نحوها من اللفاظ
 الدالة على السماع فانه يكون كذب صريحا وهو اسوأ حالا من التدليس بل
 يقول قال فلان بان يذكرا اسم شيخ شيخه او شيخ شيخه وهاجم جرحا شديدا
 ان يكون المروي عنه ممن لقيه وسمع منه شيئا او عاصره ولقيه ولم يسمع منه شيئا
 وليس عليه القولي وهو محتمل للسماع وقد رويهم للسماع وهذا يظهر ان الحد في المدلس الغم
 من ان يكون واحدا او اكثر وقد وقع في صحيح البخاري مثل هذا في غير موضع فيقول
 قال فلان ونحو ذلك ولهذا عده ابن مندة في رسالته شروط الائمة من المدلسين
 حيث قال اخرج البخاري في كتبه قال فلان وهو اجازة وقال فلان وهو تدليس
 انتهى لكن تعقبه عليه العراقي وابن حجر وغيرهم وانتم ان امثال هذه الاقوال من
 البخاري كلها في حكم الاتصال من غير تدليس كما بسطه برهان الدين ابراهيم الحلي
 المشهور ببسط ابن الجهمي تلميذ العراقي في رسالته التبئين لاسماع المدلسين
 او عن فلان او نحو ذلك من اللفاظ المحتملة للسماع والثاني من اقسام
 التدليس ما ذكره بقوله وربما لم يسقط معون من الاسقاط المدلس
 بكسر اللام فينبغي الذي سمع منه ذلك المروي لكن ليسقط من بعد ذلك

رجلا ضعيفا او صغير السن يحسن الحديث بذلك من التحسين اتي
 بسيفه هذا تحسين حاله و هذا القسم من التدا ليس يسمى تدا ليس التسوية ومنهم من
 سماه تسوية بدون لفظ التدا ليس وسماه بعض القداماء تجويد وهذا القسم لم يذكر
 ابن الصلاح في مقدمته وذكر العراقي وغيره واحدا من يروون عن ابي حنيفة عن ابي ثوبان عن ابي
 صبيح عن ابي الضيف عن ثقة فليس التدا ليس كذا سمع من الثقة فذكر ثنيث الثقة الاول يقطع
 الضيف الذي في المسندين الثقتين يجعل الحديث عن ثنيث الثقة عن ثقة كذا يقطع حمل نفسه التدا
 كذا ثقات كذا اذا كان المراد من الثقتين صغير الثقتين عن كذا قال العراقي هذا اسم اقسام
 التدا ليس كذا الثقة الاول قد لا يكون معروفا بالتدا ليس بحده الواقف على سند كذا لا بعد التسوية
 قد دوا عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفي هذا غرر وشك ويد ومن نقل عنه انه كان
 يفعل ذلك بقبية بن الوليد بن الوليد بن مسلم اما بقبية فقال ابن ابي حنيفة في كتاب
 العلل سمعت ابي ود كذا الحديث الذي رواه اسحق بن راويه عن بقبية حدثني
 ابو وهب الاسدي عن نافع عن ابن عمر عن ربيعة بن اسلم الموصلي عن ابي حنيفة
 رايته فقال لي هذا الحديث له امر قل من يثبته في هذا عبيد الله بن عمرو عن اسحق
 ابن ابي مروان عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبيد الله كنية ابو وهب
 وهو اسدي فكنا بقبية ونسبه الى بني اسد كيلا يظن له حتى اذا ترك اسحق بن
 ابي ذر ومن الوسط لا يهتدي له وكان بقبية من افضل الناس لهذا اما الوليد بن مسلم
 فقال ابو مسهر كان يحدث باحدث الاوزاعي من الكذايين ثريد لسوا عنهم لثقة
 كلام العراقي وقال تلبس به الحلي في التدايين لاسماء المدلسين قال العلاني
 صلاح الدين خليل في كتاب المراسيل لا ريب في تضعيف من اكثر من هذا النوع
 وقد وقع فيه نسا هل من لا يمتد الكبار كالاعمش في الثوري حكى عنهما الخطيب
 ومن نقل عنه فعل ذلك بقبية والوليد والحسن بن ذكوان ونقل الذهبي عن

أبي الحسن بن القنطاري في بقية انه يدلس عن الضعفاء ويستخرج ذلك وهذا ان صح
 عنه منسدا لعبد الله قال الذهبي في الميزان قلت نعم والله صحيح هذا عنه انه يفعله وصح
 عن الوليد بن عمن جماعة كبار علماء وهذا بلبية منهم ولكنهم فعلوا ذلك باجترار
 وما جوزهوا على ذلك الشخص الذي يستطون ذكره بالتدليس انه تعمى الكذب وهذا
 امثل ما يبتذل عندهم انتهى كلام الحلي وذكر السخاوي في شرحه الالقية انما يشتغل
 في تدليس النسوية كون الروايتين التمهيد للذين حدث من بينهما ضعيف لقي احدهما
 الاخر فان لم يثبت تلاقيهما اخذت الضعيف من بينهما ارسال وقد حكى ابن عبد البر
 وغيره ان ما الكاسع من ثور بن زيد وهو لم يلق ابن عباس احاديث عن عكرمة
 عن ابن عباس فحدث بها بخلاف عكرمة من بين ثور بن عباس لا يمكن ان يكون
 الرمز اية عن عكرمة ولا يرى الاحتجاج بحديثه فلو كانت النسوية بالارسال تسوية
 فتدليس لعبد الله في المدلسين وقد انكروا على من عدل لا يهزم ومثل هذا الصنيع
 ومن سألته محمول على انه ثبت عنه ذلك الحديث عن ابن عباس ولا فقد قال
 الخطيب غير انه لا يجوز هذا الصنع وان جاز الاحتجاج بالمرسل لا بد من علم ان
 الحديث عن ابن عباس بحجة عنده وباشترط كون الحديث ضعيفا او ما يشبهه خرج
 ما اذا كان الحديث وثقة من البين فانه ليس بتدليس بل انقطاع **والقصة**
الثالثة من اقسام التدليس تدليس القطع ذكره الحافظ ابن حجر ومثاله
 ما نقله الحاكم والخطيب ان اصحاب هشيق قالوا لزيد ان تحدثنا اليوم شيئا
 يكون فيه تدليس فقال خذوا ثم املى عليهم فجلسوا يقولون في كل حديث منه
 حدثنا فلان فلان ثم يسوق السند والمتن فلما فرغ قل هل دلت اليوم شيئا
 قالوا لا قال بلى كل ما قلت لكم فيه وفلان فان لم اسمع منه **والقسم الرابع**
 التدليس القطع ذكره الحافظ ايضا في رسالته في المدلسين ومثل له في كتابه على

وقد مات ابن الصلاح يافى كامل ابن عبد وغيره عن عمر بن عبد الصلاح يافى كان يقول
 حدثنا وسبكت سري الفصح تقرضون هشام بن عمرو عن أبيه عيسى عيسى **والقسم**
الخامس ابن بصرى بالخبر والابن بصرى كما فعله بعضهم او بالتحديث في الواحدة
 قوله استحق بن له تد الحزبي او بالتحديث فيما لم يسمعه كما علم من عادة وطهر بن
 خليفة احد من رمى له البخاري معروفا بغيره وبالحمل اطلاق صيغة السماع عن
 عبد السماع عند ليس ايضا **والقسم السادس** ابن يسقط اذ اثاره اية
 احراز ويد كرسجه وسند في الحديث مع كونه لم يسمعه منه فهو ان سمعه منه
 كما اخرج احكامه ان سفيان بن عيينة قال مر الزهري وساق اسنده احدثا
 فقل له حدثك الزهري وسكت ثم قال الزهري ثقيل له سمعته من الزهري
 فقال لا لم اسمعه من الزهري الا من سمعه منه بل حدثني عبد الرزاق عن
 عن الزهري **والقسم السابع** ابن ليس الملاح كان يقول المصنف حدثني
 فلان بالعراق ويدي به مواضعه معروف بابنا حميد قرب مصر او يقول يزيد ويدي
 به مواضعه بفوق او يقول رفاق حدثني يزيد به مواضعه بالقاهرة وهذا القسم
 احسن من غيره كنه لا يخلو عن كراهة فيقولون كثيرون لانها به بالرجل والتشابه
 بها لم يطفه كذا ذكر السفاوي في فتح المنقب وهذه كلها منذ رخت في تدليس
 الاسناد **والقسم الثامن** المتعلق وهو القسم الثامن وهو الادراج وتذكر
 ذكره **والقسم التاسع** المتعلق تدليس الشيوخ وسيد ذكره المصنف تفصيلا
 واسامهم ايضا ليست بمجارية لما اورد ما لا كلف الا عمش والنوري
 وخامسها ذكر البخاري في التبيين لاسماء المدلسين جميعا كثيرا منهم من اعلى
 حروف الجمع وانا اذكرهم احسن اسماء على سبيل الاختصار فذكرهم ابو عبد الله محمد
 ابن ابي يحيى الاسلمي في تاريخه المشتهر في وصفه اسما بالمدلسين وراى منهم بن يزيد

النخعي الكوفي وصفه بحاكم وغيره بالمدني ليس ^{بمستعمل} بن أبي خالد وصفه به النسا
 وشيبان بن مراحم الثقفي وصفه به ابن جبان في ثقافته فقال يروي عن النسخ لم يره
 دلس عنه انتهى قلبه وقدم الخلاف في كونه نديسياً وثقيفياً مشهور بالمدني ليس حكاه
 عن الصنعاء وبن بكيد ليس ^{بمستعمل} بن سفيان الكوفي وثقيد بن سليمان وثقور
 بن يزيد وجابر الجعفي قال أبو يعلى قال الثقفي ما قال فيه جابر سمعت واحدنا فاته دبر
 ما كان سوى ذلك فتواتر وجابر بن ثعلبة بن مادلح عن قدام الصوابه وصهيب
 ابن أبي ثابت وجابر بن ارمطاه ^{بمستعمل} بن الحسن البصري ^{بمستعمل} بن الحسن بن ذكوان ^{بمستعمل} بن الحسن بن مهران
 الدمشقي ^{بمستعمل} بن حسين بن عطاء بن سمار المدني ^{بمستعمل} بن حسين بن واثق المروزي ^{بمستعمل} بن
 غياث الكوفي ^{بمستعمل} بن الحكم بن عتيبة ^{بمستعمل} بن حميد الطويل ^{بمستعمل} بن حميد بن الربيع اللخمي ^{بمستعمل} بن حميد
 ابن مصعب الحمراسي ^{بمستعمل} بن وهب بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح
 ابن زياد ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح
 ومسيان بن عبيدة ^{بمستعمل} بن خواصة ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح
 بن الحارث ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح
 بن كدام ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح
 الذهبي ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح
 ليس عن ضعيف لا يدرى به فان قال حدثنا فلا كلام وان قال عن طريق الاية فلا
 لا في شيوخ اكثر عنهم كابرهم وابي واثل وابي صلح السمان فان روى عن هذا الحديث
 محمد بن علي لا اتصال انتهى ^{بمستعمل} بن سعيد ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح
 بن ربيع ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح
 بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح
 ذكره الذهبي في مختصر المستدرج ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح ^{بمستعمل} بن ابي رباح

ذكر حسين الكلابي بن ابي الخضر عن عكرمة كتيبا من اهل علم عن ابن عباس قال كان يربط بجلده
 ذلك وقد اتيته فاني ان يكون المسالك له من احد اوصافه كذا قال النعمان بن عبد الله
 ابن منصور وعبد الله بن ابي حنيفة وعبد الله بن مروان وعبد الله بن واقد الجعفي
 وعبد الله بن معاوية وعبد الله بن ابي نجيم المكي وعبد الرحمن بن زياد الاقرعي وعبد
 ابن محمد الحارثي وعبد الجليل القيسي البصري وعبد الملك بن جبريل وعبد الملك
 ابن عمير وعبد الهاشم بن الحنفية وعبدان بن عبد الرحمن الطبري
 وعكرمة بن خالد وعثمان بن احمد الجعفي وعقبة بن سعد وعقبة بن عبد الله
 الرضا بن عثمان بن علي بن ابي طالب المصري وعلي بن غراب الكوفي وعمر بن علي
 المقامي وابو اسحق السبيعي عمرو بن عبد الله وعيسى بن موسى المخرمي
 من اهل بخارا وعبد الله بن ابي المتهم والمبارك بن فضالة وعمر بن عبد الله وعبد
 ابن اسحق صاحب الخازني ومحمد بن اسمعيل البخاري صاحب الصحيح ذكره ابن سعد
 ولكن يصحح كما مر ذكره ومحمد بن حسين الخازني ومحمد بن خازم الخزازي ومحمد بن
 شهاب الزهري الامام المحدث المفضل قوله عبد الله بن ابي عمير وعبد الله بن محمد بن
 ومحمد بن عبد الرحمن الطبري ومحمد بن عجلان المدني ومحمد بن عبد الملك الواسطي
 ومحمد بن عيسى بن ميمون ومحمد بن عيسى بن الطباع ومحمد بن محمد البغدادي ومحمد
 المكي ومحمد بن مسلم ومحمد بن معاوية الفراء ومحمد بن صاحب الصحيح ذكره ابن سعد
 لكنه ليس بصحيح ومحمد بن مقسم الصبيعي ومحمد بن مفضل الكوفي ومحمد بن
 ابن عبد الله الخزازي ومحمد بن سعيد ومحمد بن ابي عيسى ومحمد بن عيسى بن عتبة ومحمد
 بن ابي شبيب ومحمد بن مهران المراء ومحمد بن عمار ومحمد بن ابي اسحق
 ليس بصحيح ومحمد بن بشير بن الوليد بن مسلم الدمشقي والوليد بن مسلم البصري
 وذكره الحق السدي ومحمد بن ابي خباب الطبري ومحمد بن سعيد الانباري ومحمد بن ابي

وتزيد بن عبد الرحمن الدلاقي وتزيد بن ابي مالك ويعقوب بن عطاء بن ابي رباح
 وابو اسراييل سلافي اسمعيل بن ابي اسحق وابو حرة الرقاشي واصل بن عبد الرحمن
 وابو سعد البقال سعيد بن المزيان وابو فلاة عبد الله هذا ما اورد في الكلبي في طلب
 تفصيل تراجمهم من غير ان الاعتدال وتهديب المتهنئ بن وهب الكمال
 قال الكلبي في آخر رساله علمه ايها الواقف حل هؤلاء انهم انسوا على حد واحد
 بحيث ينق في قبول كل ما قال فيه احد منهم عن اوقال اوان او غير انا او لو يبرح
 بالسماع بل هم على طبقات قال العلائي الحافظ اولها من لم يوصف بذلك الا ناد
 جلد بحيث ينبغي ان لا يند منهم يحيى بن سعيد الانصاري وهشام بن عروة ومرو
 ابن عتبة وتلونها من احتل الاية ندى ليه وخرجوا له في الصحيح وان لو يبرح بالسماع
 وذلك اما امامته او قلته ندى ليه في جنب ما روى او لانه لا يدلس الا عن الثقة
 وذلك كالتحريم والاعمش والضحى ابراهيم الكوفي واسمعيل بن ابي خالد وسليمان
 التميمي وخميد الطويل والحكم بن عتيبة ويحيى بن ابي كثير وابن مبرهنة والثوري
 وابن عديته وشريك وهشيم في الصحيحين هؤلاء الحديث الكثير ما ليس به
 تصريح بالسماع وثالثها من توقف منهم جماعة فلو صح في الاما صرحوا فيه بالسماع
 وقبلهم آخرون مطلقا لا خد السباب المتقدمة كالحسين قتادة وابي اسحق
 السبيعي وابي الزبير المكي وابي شعيبان طه وعبد الملك بن عبد رزاق بن حنبل
 اتفقوا على انه لا يخرج بشئ من حديثهم الا ما صرحوا فيه بالسماع فكل من يند ليسهم
 وتكرره عن الضعفاء والجهولين كابن اسحق وثقة وجايزين لاطاعة وجاهل الجعفي
 والوليد بن مسلم وسويد بن سعيد وخامسها من قد صحت باصا غير التذليل
 من حديثهم به لا وجه له اذ لو صرح بالتحديث لو كان محتجا به كابي خباب الكلبي
 وابي سعد البقال وهذا كله في تدليس الروي ما لم يتجمل له اصلا فاما تدليس

بالاحازنة وسنة وفاة الواحد في الخلق اخبرنا فلم يبد له ائمة هذا العن في هذا الباب بل
 هو اسما محكم له بالانقطاع او بعد متصلا انتهى كلامه **نحو** اراد المصنف ذكر حكم
 الحديث الا سنا فقال وهو مكر ولا جد اي كراهة تحريم هذه الاز
 العلماء اي التمليس مطلقا لايه من الخلق وايضا الناس في الوهم والخطأ انفسا
 روايته الحديث وغرد ذلك من المفاسد المنوع عنها شرعا قال شعبة بن الحجاج كما
 اخرجناه السامعي التمليس اخر الكذب وعنه التمليس اشهد من الرها وهذا ما لا بد
 في الرضا عنه لان استقط من السماء لصل الى من ان اطلق عنه لان اخر من السماء الى
 الارض لصل الى من ان اتولى زعم فلان لو اسمع منه وهن ابن المبارك ان الله لا يقبل التمليس
 وقال سليمان بن داود السعدي التمليس القرض الغرور والخلع والكذب تحشر يوم القيامة
 في نفاقه لحد وقال حماد بن زيدا المدلس تشيع بالويلط ونحو قول ابى عامر التمليل
 اقل حاله عندى من دخل في حديث التشيع بالويلط كلابس ثوبى زور وقال وكيع
 القرب لا يحل تدليسك كيف الحديث وقال الذهبي هو داخل في قوله عليه السلام
 من غشنا فليس منا لانه يوم السامعين ان حديثه متصل فيه انقطاع هذا في ليس
 عن ثقة فان كان ضعيفا فقد حان الله ورسوله كذا في فتح المعين **واختلف**
 اي بين الحديثين وغيرهم في قبول رواية اي المدلس فيجعل جمع من الفقهاء والرواة
 مطلق التمليل ليس حراما وحكموا برده سائر رواياته كسائر المجرحين وقال جمهور من يقبل
 المراسيل تقبل رواية المدلس مطلقا كالاخطيب فاما دعوى النووي في مشيئة
 المذهب تبع البليهي وابن عبد البر اذهبوا فنقوا على رد ما عتبه المدلس فصحوا له
 على اتفاق من لا يجهل بالمرسل وحكى ابن عبد البر عن ائمة الحديث انه قالوا لا تقبل التمليل
 ابن عيينة لانه لا يدلس الا عن ثقة متقن فهو كمراسيل التابعين وصريح بقبول
 رواية ابن عيينة مطلقا البزار وابوالقهر الا زحى ايضا نقل هذا هو قول ثالث

غير التفصيل الآتي كذا في تدريب الراوي والاصح التفصيل كذا ذكر ان المصنف
وتبعه من جاء بعده لا يوافق الاصح هو الاقوال الثلاثة المذكورة وهناك قول رابع ذكره
ابن عبد البر عن ابي حنيفة الحديث وهو ان من كان لا يدلس الا عن الثقات فتدليس
مقبول والا فلا وقول خاص هو انه ان كان وقوع التدليس في رواية فقبلت عنده
ومحوها والا فلا كما قال علي بن المديني حين مثل عنه يعقوب بن شيبة عن الرجل
يدلس ان يكون حجة في الموقيل فيه حدثنا اذا كان الغالب عليه التدليس فلا التفصيل
الذي ذكره المصنف قول سادس فالمسألة مسلسلة فماروا الا اي المدلس يلفظ
محتمل مثل قال فلان او عن فلان او ان فلانا قال او مثال ذلك في الحديث في السماع فان
براه يلفظ محتمل وبين مع السماع قبل مطلقا فحكمه حكم المرسول وانواعه
فالتخلاف فيه كالتخلاف فيه وماروا الا بلفظ مبين للاتصال سمعت
واخبرنا وحديثنا واشباهها كانا نأمنه فهو محتمل بل ان التدليس
ليس يكذب حقيقة حتى يجبر به الراوي مطلقا وانما هو تحسين للاسناد مستحسن
الخداع فاذا جازم الا بلفظ دال على الاتصال زال ذلك الخداع والفرق ان المدلس
نفسه لا يتصور منه ان يكذب يطلق هذه اللفاظ في السمع فانه لو كان كذلك
سقطت عدلته ثم ذكر المصنف القسم الثاني من قسمي التدليس لطفا على
قوله اما في الاسناد قوله واما في الشيوخ وهو ان يروي عن شيخ حديثا
سمعه اي من ذلك الشيخ فيسمي ساي يذكرك باسمه او يكذب اي يذكرك كنيته
او يئسبه الى جده او بولده او غيره ذلك او يصنفه بما متفق بكل من الافعال
لا يعرف به بان لا يكون الشيخ مشهورا به كمال يعرف امره اي يحتمل حال
الشيخ ولا يظهر امره اخف اي هذا التدليس خف من التدليس في الاسناد
لكن فيه تضليل للراوي عنه اي الشيخ حيث ذكره به لا يعرف قال

العرا قوبل للمروي ايضا بان لا تقف عليه فيصدا بعض رواة مجهولا ولو عاير
 اى القناع والاشكال والصعوبة بطريق معترف حال الكراهة اى كراهة جده
 هذا القسم من التمسك ليس بحسب الغرض الحاصل عليه اى المنفعة والند
 يعنى المندلس على التمسك ليس بخفى ان يكون المندلس كثيرا لمروايتة عنده
 ان عن ذلك الشيخ الذى قصدت ليه فلا يجب الاكثر من واحد على
 صيغة واحدة وهذا القسم بهذا القصد قد صدر عن الخطيب البدر اى
 كثيرا مع حلافة قد راجع حيث يقول فى رواياته مرة اخبرنا الحسن بن محمد الخلال
 ومعه انا الحسن بن ابى طالب مرة انا ابو محمد الخلال فتيقنهم من لوجيز حقيقة
 الامامة من غير متعديون وليس كذلك ويقول مرة عن ابى القاسم انه سئل
 ومعه عن عبيد الله بن ابى القاسم الفارسي مرة عن عبيد الله بن احمد بن عثمان انهم
 والكل تميرات عن احمد بن ظاهري في تاليفاته كثيرة قال السخاوي ويقرب منه ما يقع
 في صحيح البخاري في شيخه الذخري فانتارة يقولنا محمد ولا ينسبه وتارة محمد
 بن عبد الله فينسبه الى جده وتارة محمد بن خالد فينسبه الى والد جده وتارة
 في موضع محمد بن يحيى بن تقي ومن ثم احتجوا الى البحث عن اسماء الرواة واسانيدهم
 وكنا نضع والقابول انهم ارضا من المشهوره وهو مستعمل على اجازة كثيرة قلنا ذكرنا
 منها قد اكتبنا سابقا قليل الفصل الاول قالما مر في هذه المساحة فلما يضره مثل
 هذا التمسك ليقع عدم الماهر فيها يصعب الامر عليه فيطعن الواحد اثنين الامين واحدا
 وقد يحل اى المندلس عليه اى على التمسك ليس في الشيعة كونه شيخه
 الذي غير اى المندلس سمته اى علامته غير ثقة فليذكره بما لا يعرف لئلا
 يطعن عليه بالرواية عن الفضلاء الذين جرحوا فيقبل وهذا شرا لا غرض في التمسك
 بهذا شرا قيام التمسك بالشيعة لا سيما اذا كان الشيخ غير ثقة عندنا ايضا وهذا كما فعله

الجمع في الرواية عن محمد بن السائب الكلبي التهم بالكذب حيث قيل فيه جاد وهو اسم آخر له غير
 معترف وقيل ابن بشر وقيل غير ذلك على ما من تفصيله او اوضحه هي منه اي يكون
 شيخه احمد سنا منه فيستتبع من تفرقة بين النسبة الى سنا ليد الرواية عن الاضاغر
 البخاري البخاري بن ابي اسامة عن ابي بكر عبد الله بن محمد بن عبد الله بن سفيان بن الدنيا
 الحافظ المشهور والبخاري اكبر من ابن ابي الدنيا فيقول في رواية تاريخ عبد الله بن عبد
 نسبة الى جده وتاريخ عبد الله بن سفيان نسبة الى والد الجدة وتاريخ ابو بكر بن سفيان
 يذكر الكنية والنسبة الى والد الجدة ومرة ابو بكر الاموي قال الخطيب في ذلك خلاف
 موجب العدد ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم وترك الاحتية في
 الاخبار باخذ العلم عن خذ انتهى او غير ذلك من الاغراض كما هو عليه قهرا
 ان يكون الشيخ الكبر وتأخرت وفاته حتى الحق الاحفاد بالاجلاد وتشاركه بالاختار
 عنه من هو دونه فضلا او سنا فيستتبع من ظهور مساواته مع من هو دونه
 في الاخذ عن شيخ واحد فيخفيه لذلك ومنها الخوف من عدم اخذ عنه فليست
 عند غريب الشيخ بما يعرف منها ما حكى عن البخاري انه كان بينه وبين الذهلي
 شئ من الخصام حتى منع الذهلي صحابه من الحضور عند البخاري ولو يمنع ذلك
 البخاري من التخرج عن الذهلي لوفى ديانة ولما انت فحشي من التصريح به ان يكون
 مصداقا للذهلي فيما يقوله في حقه فاحق اسمه كذا في متن المعيش المصطوب
 بكسر الراء المهملة وقيل بقبحها ما اختلف الرواية فيه سواء كان الاختلاف من
 رواة واحد او كان في اكثر من واحد وسواء كان الاختلاف في السند فقط او في
 المتن فقط او في كليهما الا ان الاضطراب في المتن قلما يوجد الا معه اضطراب في
 السند وهو موجب للضعف لا سيما بعد ضبط الراوي فيها اختلفت
 الروايتان فتد او سند ان من تحت احد هما على الاخرى

بوجه من حجة الترجيح المذكورة في موضعها نحو ان يكون راويها أي راوي حديثها
 أحفظ من راوي الرواية الخالصة لها أو أكثر صحة لا روى عنه أي شيخه المذكور
 جاء الاختلاف في الرواية من تلافيف متفاحي كقولنا لا روى عنه أي شيخه المذكور
 فلا يكون من مضطرباً ولا يثبت الاختلاف في الاحتجاج به إلا على الرواية الصحيحة
 الراية والأي وان لم تدرج إحدى الروايتين المختلفتين على الأخرى بل تساوت
 فمضطرب أقوال الذي يختص الضعيف بالتساوية به فيترك إذا انفارص الحديثين
 انفارصا لو يندفع بوجه من حجة تصدقاً أو بصير إلى دليل غيرهما وقد ذكرنا ذلك في القصة
 في كتابنا لعل ولكافنا ابن حجر في كتابه المتعرب في بيان المضطرب بل كراهة الاحتجاج به
 ولأن كراهة الاحتجاج به في جميع من العلماء وقوع الاضطراب فيه قد تركوا العمل
 به وروى بجمع آخر به وسلسل الدرجة أو تجمع فحلوا به وجوههم في الاحتجاج به ترك
 قساره البسامة في التصديق فاعلم من ابن عبد البر وغيره أن الاضطراب كما مر ذكره في سبب
 اللفظ من هناك أنه يرجح بعض اللفاظ فيها على بعض وارتفع اضطرابه عند من سجد
 من غير استئذان جمع من لفظها في الخبرين وهو ما حاربت القليلين الدال على أن
 الماء الذي وقعت فيه سحابة أن كان مقدار الثلثين لم يخبر أن كان أقل منه فحين
 وقد لحق به السامعي ومن بعدهما حتى بن راهوييه وأحمد في رواية عنه وغيرهم وهو
 أبو حنيفة وأبناؤه الكوفي وأما أحمد في رواية عنه وغيرهم فليس في الاضطراب عند
 فيه صدقاً وإنما قد مر في استعانة بحسب ما لاح لهم من الدلائل التي تشهد بالإصلاح
 على تفصيلها فقلت فيتم في الكبر المتعلق بمتارح الوقاية المسمى بالسعاية في كسبه
 بما في مسج الرواية ونصاً لله بحمده كما وصفنا المدد في الاحتجاج المذکور مؤثراً أصلي
 عليه على الرواية إذا كان الماء عشرين لحوال غلبت أخرجه أصحاب السنن الأربعة
 وصححه ابن خزيمة والحاكم وأبو سنان كما ذكره المحقق ابن حجر في بلوغ المرام من إسناده

الاحكام وفي رواية اذ بلغ الماء قلتين مكان كان الماء قلتين في رواية عند ابن ابي شيبة
 وعبد الجبار نحيب مكان اخر محل الخبث وذكر السيوطي في الجامع الصغير في حديث الشيباني
 اللذين وجمع الحوامع هذا الحديث بالفاظ مختلفة ونسب ترجمتها الى كتب معتبرة
 شخص بغيره بانسط اذ بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث الى مستدرك الحاكم وصححه ابن حبان
 وسنن الدارقطني ومستدرك احمد والسنن الاربعة من حديث ابن عمر وتلفظ اذ بلغ الماء
 قلتين لم يجسه شيء الى ابن ماجه وحديث ابن عمر وتلفظ اذ بلغ الماء قلتين فما فوق
 ذلك لم يجسه شيء الى الدارقطني من حديث ابى هريرة وتلفظ اذ بلغ الماء اربعين
 قلة لم يجسه شيء الى الدارقطني من حديث ابى هريرة وتلفظ اذ بلغ الماء اربعين
 قلة فانه لا يتحمل الخبث الى سنن الدارقطني وكتاب الضعفاء الثقيل وكامل ابن عبد
 من سديد سائر المؤلفين اذا كان الماء قلتين فانه لا يجس الى ابى داود وابن حبان
 واحكامهم في مستدرك من حديث ابن عمر وفي بعض النسخ الكرام في هذا الحديث
 شيخ الاسلام تقي الدين محمد المعزني باين دقيق التمييز في كتاب الامام في معرفة الخبث
 الاحكام وما ثبت الاضطراب فيه من وجوه ثلاثة سند او معنا لفظا ومعنى وانما ال
 في نسخة قديمية في كتاب الامام بلحاديث الاحكام الذي التزم فيه ذكر
 الحديث الصحيح وحمل الحديث ما ذكره في هذا الحديث مضطرب من
 جهة الاسناد ومن جهة المتن من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اهما الاضطراب
 في جهة السند فهو ان لهذا الحديث المروي من طريق ابن عمر تلك روايات احمد
 رواية الوليد بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق بن ابي اسحق
 اسامة عن الوليد بن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 صلى الله عليه وسلم عن الماء وما ينوبه من الدواب السباع فقال اذا كان الماء
 فلتين لم يحمل الخبث ورواه كذا عن ابى اسامة حماد بن اسامة جماعة منهم لم يحق

[illegible]

من حديث يزيد بن حازم وابن المبارك كلاهما عن ابن اسحق ورواه احمد بن محمد بن خالد بن عيسى
 ابن سعد الزهرى عن زائدة بن قدامة ورواه عبيد الله بن محمد بن عاصم بن حماد بن سلمة
 عن محمد بن اسحق بسند لا يقال فيه ان رسول الله شل عن الماء يكون بالفلاة وترويه
 السباع والكلاب فقال اذا كان الماء قلتين لم يحل الخبث ولا البقي فقال كذلك قال السباع
 والكلاب وهو غريب كذلك قال موسى بن اسمعيل عن حماد بن سلمة قال ابن عياش عن
 ابن اسحق الكلاب الدواب لان ابن عياش اختلف عليه في اسناده انتهى وقد اختلف ايضا
 فيمن رواه عنه ابن اسحق فاخرجه الدارقطني من طريق ابن عياش عنه عن الزهرى عن
 عبيد الله بن عبد الله بن عمرو عن ابي هريرة انه شل رسول الله عن القلب تلقى منه
 الجحيت وتشرب منه الكلاب والدواب قال ما بلغ الماء قلتين فما فوق ذلك الا
 لم ينجسه شئ واخرجه ايضا من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن ابن اسحق عن الزهرى
 عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه المغيرة بن سقلاب عن ابن اسحق
 عن نافع عن ابن عمر **وقالوا انها رواية حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر** واخرجه ابو داود
 وابن حبان عن موسى بن اسمعيل عن حماد عنه عن عبيد الله بن عبد الله بن عمرو قال
 حدثني ابي ان رسول الله قال اذا كان الماء قلتين فانه لا ينجس وقد رواه اسمعيل بن عيسى
 عن عاصم بن حماد بن زيد عنه عن عبيد الله عن ابيه موقوفوا اخرجه الدارقطني وقد اختلفوا
 في اللفظ ايضا من طريق عاصم في رواية اخرجه الدارقطني وعبد بن حميد وروى
 بن راهويه في مسندهما باللفظ اذا بلغ الماء قلتين او ثلاثا لم ينجسه شئ وكذلك
 اخرجه الحاكم وابن ماجة وقد بسط الدارقطني في تفسيره في ايات من قال او فلا
 ومن لم يقله وحديث ابن عمر طريقان آخران غير الطريق الثالثة المذكورة اخرجه
 الدارقطني منها واختلف فيهما في كون الحديث مرفوعا او موقوفا على ابن عسما
فظهر بهذا كله ما في اسناد حديث ابن عمر من الاختلافات واما الاضطراب

اللفظي للمتر فقد ذكر بنده منه قتي رواية قلنتين وفي رواية قلنتين او ثلث او في
رواية لابن معين قللة اخرجه الدارقطني وفي مسنده اناسم بن عبيد الله التميمي
ورويت رواية اربعين موقوفة على بن عمر وعلى ابى هريرة وفي رواية عن ابى هريرة
موقوفة اربعين غرابا وفي رواية عنه اربعين دلو اخرجه هذه الروايات الدارقطني
وغيره واما الاضطراب المعنوي في المتن فهوان القلة لفظ مشترك بين اسم
الحبل وبين الحجر وبين القربة واخرجه الشافعي قلنتين بقلل حجر وهو اسم موضع
بالشام قال ابن جرير قد رأيت قلل حجر فقلت تسع قريتين او قريتين وشيئا من
الشافعي ضيف وفيه انقطاع وروى ابن عدي في الكامل من طريق المغيرة بن سفيان
عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر مرفوعا اذا كان الماء قلنتين لم يجز شيء
والقلة اربع اصبع وضعت ابن عدي المغيرة في الجملة لم يثبت بسند معتد
تحديد القلة وتعيين المراد بها في الحديث هذا خلاصة ما بسطه ابن قتيبي
ولمثل هذا الاضطراب ضعف حديثي القلتين ابن عبد البر وايضا
ابن العربي وابن تيمية وغيرهم ومنها ما رواه ابو بكر رسول الله صلى الله عليه وسلم
حجة الوداع اخرجهما اصى الصحاح الستة وغيرهم بطرق كثيرة واختلفت في كيفية احرام
رسول الله صلى الله عليه وسلم فروي انه كان متمتعاً بها بالحرة فقط من في الحقيقة
وتروى انه كان قارناً وتروى انه كان مفرداً وتروى انه كان احرام من الميقات بالحرة
فقط او احرام بالحج وقد اختلفوا بسبب هذا الاختلاف في ان الافضل هل هو
الافراد بالحج ام التمتع ام الافراد بغير كل ما ثبت عنده انه فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم والذي رجحه ابن القيم هو كونه قارناً وبسط الكلام في رواية مع الحج
عن بقية الروايات في كتابه زاد المعاد ليرجع اليه ومنها ما رواه ابن عدي في مسنده
في كسوف الشمس الخسوف في الصحاح الستة وغيرها فانها اضطربت اضطراباً

فاحتملوا ثقلها أنه ركع ركوعين في كل ركعة ما بين كل ركعة من ثمانية ركعات من
الاولى وفي بعضها أنه ركع في كل ركعة ثلث مرات وفي بعضها اربع مرات وفي بعضها
خمس مرات ولو وقع هذا الاضطراب ترك الشخصية المعمل بها واخذوا بما هو
في الصلوات من توحيد الركوع في كل ركعة وكثير من الحديث عن روايات صحيح التمسك
وسنن أبي داود والذبي ذكر جهنم المحدثين هؤلاء روايات الركوعين في كل ركعة
مروجة على سائر الروايات فعلمها بالاعتقاد وصحها بآلة الخط على الارض في
باب سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم ابو داود وسند الرقاق في حاشية واحد في مسنده
وابن ماجه وابن حبان في صحيحه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا صلى الجاهل فليجعل خلفه وجهه شيئا فان لم يجد شيئا فلينبص عصفان لم يكن
تحت يده فليخط بيمين يديه خطا ثم لا يضره ما صرماه اى بد برد اثرة كالهمال
قال احمد ويحمله هؤلاء مسنده وهذا الحديث اخذ به احمد وعبد بن مجاهد الخط
عند العجز عن السيرة سنة لا واما الاية الثالثة فيجب في علمه بعبادته وفالوا هذا الحديث
في مسنده اضطراب فاحش كما ذكره العراقي في الفقيه وقال النجاشي في شرحها كثر
فيه الاختلاف على راويه هو اسمعيل بن امية فانه قيل عنه عن ابي عمرو بن محمد بن عمرو
ابن حريش عن جد له حريش بن سليم عن ابي هريرة وقيل عنه عن ابي عمرو بن حريش عن
اسم عن ابي هريرة وقيل عنه عن ابي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريش عن جد له حريش بن سليم
عن ابي هريرة وقيل عنه عن ابي محمد بن عمرو بن حريش عن جد له حريش بن حنبل من
سند عذرة عن ابي هريرة وقيل عنه عن ابن محمد بن عمرو بن حريم عن ابيه عن جد له
عن ابي هريرة وقيل عنه عن محمد بن عمرو بن حريش عن ابي سلمة عن ابي هريرة وقيل عنه
عن حريش بن عمار عن ابي هريرة وقيل عنه عن ابي عمرو بن محمد بن حريش عن جد له حريش بن
ابن سليمان عن ابي هريرة وقيل عنه عن ابي عمرو بن حريش عن جد له حريش بن عمرو

وقيل غير ذلك ولذا حكم غير واحد من الحفاظ النور في الخلاصة وابن عبد البر وغيره من المتأخرين باضطراب سنده وعذره النور في الخلاصة وقال الدارقطني لا يثبت وقال الطحاوي لا يثبت به ثمة وتوقف الشافعي في الجديد بعد ما يثبت في القديم لانه مع اضطراب سنده نزع ابن عيينة عنه الحديث كما من هذا الوجه وهو حديث شاذ لا يثبت بل لكن قد صحح ابن المديني واحمد وجماعة منهم ابن جبان والحاكم وابن المنذر وكذا ابن خزيمة وعمدوا الى الترجيح فربح القول الاول من هذه الاقوال ونحوه حكاية ابن ابي حاتم عن ابي زرعة ولا يافيء القول الثاني لا يمكن ان يكون نسب الحديث الى جده وسبى بالظاهر السابق وكذا لا يافيء الثالث والتاسع والثامن الا في سليمان مع سليله كان احدهما تصحفا وسليمان ثبت لا يافيء الرابع الا بالثبت بل قال شيخنا ان هذه الطرق كلها قابلة للترجيح بغير ما على بعض والراجح فيها يمكن التوفيق بينهما وتصح فينتفي الاضطراب عن السند اصدارها ولذلك استدل الشافعي بصحها في المبسوط للترجيح وقال البيهقي لا بأس به فخران اختلاف الروايات اسم رجل او نسبة لا يؤثر ذلك لانه ان كان الرجل ثقة كما هو مقتضى صريح من صحيح هذا الحديث فلا ضيق وان كان ضعيفا كما هو الحق فهذا الحزم شيخنا في تقريره بان شيخنا اسمعيل مجهول فضعف الحديث انما هو من قبل ضعفه لا من قبل اختلاف الثقات في اسمه مع ان دعوى ابن عيينة التقدر في المتن مستندة بما روينا في فوائد عبدان الجواليقي قال ناداه بن مفرح نايست بن خالد عن ابي معاذ الخراساني عن عطاء بن ميثاء عن ابي هريرة مرفوعا يصل احدكم الى ما يستتره فانه لا يصل فيلخط خطا وكذا روينا في اول جزء ابن فيل قال ناعيسى بن عبد الله السستاني نايرداد بن الجراح عن الاوزاعي عن ايوب بن موسى عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة مرفوعا اذا صل احدكم فليصل الى مسجد او الى شجرة او الى بئير فان لم يجد

فيخط على ابي بن يديه ولا يفر من مري بن يديه وسمي ابو مالك النخعي عن ابي الوب فثالث عن
 المقبري بدل في سلمة وقادعي الدارقطني في الافراد فثالث في مالك بهذا الحديث ثلث في
 الباب ايضا عن عبد الله بن هرون في حديثه في ابي الموصلي في مسند من حديث ابراهيم
 ابن ابي محمد بن عيسى عن ابيه عن جده قال رايت رسول الله دخل المسجد من قبل اب بنى شيبة
 حتى جاء الى حجر الكعبة فاستقبل القبلة فخط من يديه خطا عظيما ثم كبر فسلم على الناس بطون
 بين الخط والكعبة وكان عندنا الطبري في من حديث ابي موسى الاشعري بسند ضعيف انه في
 الحديث او من حديث فاطمة بنت قيس مرفوعا ان في المال كحافس وسوى التكاثر واه
 الترمذي من في ابي شريك عن ابي حمزة وهو يروي عن الاعشى عن الشعبي عن ابي جابر
 من هذا الطريق ليس في المال عن سوى الزكاة وهذا اضطراب فاحتج مع ذلك بالحديث
 ضعيف السند ايضا بطعن شيخ شريك وقصد بغيرهم اجمع بل هو على تقدير ثبوتها
 بان المراد بالحج المحدث المستحب بالتمتع الواجب قال بعضهم المحدث مقدم على المنفرد
المسألة ثانيا هو الحديث الذي وقع في فقه ابي سنان لا يثبني بالبدل لفظا او جازما
 باخر او بتقدم المتاخر واماخير المتاخر وشيئا ذلك فهو على فصول مقلوب المقلوب وقلوب
 السند وثانيها اكثر وقوعا بالنسبة الى اوليها وكذا سكنت عن ذكر الاول كمنه
 المصنفين في هذا الفن كما انهم اقتصروا في بحث المرضع على المختلق فتنا لكثرة وقوع
 مع انه قد يكون الحديث صحيحا والسند موضوعا او قويا مثل المقاب الممن
 باخذيت منهم الحديث اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ويضع يديه قبل
 ركبته اخرجه الترمذي وقال غريب بن عاصم والنسائي بدون جملة ويضع اليه الودود
 والدارمي والطحاوي في شرح معاني الآثار وغيرهم من حديث ابي هريرة فبهذا السند المذكور
 والاوزاعي واحمد في رواية عنه في ان المستحب للساجدان يضع يديه على الارض قبل
 ركبتيه فذكر ركبتيه فذكر وجهه وقد ذهب الجمهور الى عكسه مسند بن سائر الا الترمذي

و حسنه و ابوداود و النسائي و ابن ماجه و الدارمي و احمد و الكاظمي و قال علي بن ابي حمزة
و ابن جابر و صحيحه و الطحاوي من حديث وائل بن حجر قال رايت رسول الله اذا سجد
يضع ركبتيه قبل يديه و اذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه و روى الطحاوي من حديث
ابن هريرة عن ابي اسحق احمد بن محمد بن عيسى بن عمار بن محمد بن عيسى بن عمار بن محمد بن عيسى
اخرجه من حديث ابن ابي شيبة و الاثر في مسنده و يوافقه ما اخرج ابن ابي داود من
حديث ابى هريرة قال كان النبي صلى الله عليه و سلم اذا سجد بدين ركبتيه قبل يديه و روى
ابن القيم في زاد المعاد ان حديث ابى هريرة الذي استدل به مالك و غير اقله على
بعض رواة فكان الاصل و يضع يديه قبل ركبتيه كما اخرج ابن ابي شيبة فقد احمدا
رواه ذكر الركنين على اليدين كيف لا و ان اوليها كانت اخره فانه اذا وضع يديه قبل
ركبتيه بركبتيه كما يركب العين فان البعيد ما يضع يديه او لا مع ان في حديث ابى هريرة
اضطرابا ايضا فانه روى عنه عكسه لما قيل للحافظ ابن حجر في بلوغ المرام جوابي
ابى هريرة اقوى في سند من حديث وائل فان الاول متاهلا من حديث ابن عس
صحيح ابن خزيمة و ذكره البخاري معلقا موقوفاً انتهى و اراد بالشاهد ما روى عن
ابن عمر انه كان يضع يديه قبل ركبتيه اخرج ابن خزيمة و الطحاوي في صحيحه من
ابن جابر بل هو عجيب عن مثل مع جلالة قدره اما اولاً فانه كان حديث ابى هريرة
متزايد بشاهد من فعل ابن عمر كذلك حديث وائل ايضا مفيد بشاهد عن عمر و عبد الله
ابن مسعود فان الطحاوي اخرج عنهما انها كانتا ايضا ان الركبتيين قبل اليدين عند
السجدة و اما تأييدان رواية ابى هريرة مضطرب دون رواية وائل فكيف تكون
اقوى و اما تأييدان حديث ابى هريرة فيما نقل اوله آخره فهو و اما لا انقلاب وقع
من بعض الرواة كما ذكرنا اول التحريف و تصحيف وقع من بعض الرواة بان يكون في الاصل
او لا يضع يديه قبل ركبتيه فصحت ولا تضع الى و يضع و مثل هذا الاحتمال لا يحكم

في حديث رائل لا يقال عرض الحافظ مجرد ذكر قوة سند حديث أبي هريرة على حديث رائل
 فان في سند حديث رائل شريك القاضي ليس بالقوى لكان يقول أولا ان ذلك الضعف
 بجبريد يوجب الشاهد وثانيا ان شريك مروي في مسلم فهو على شرطه وثالثا ان مجرد قوة
 السند لا تستتب وصاف الرواة في حديث مع وجود الاسباب المضعفة فيلزم لا يبعد ان تضعف
 ولا ينبغي ان يكتفى بذلك لئلا يورث ضررا او اعترازا فاحتفظ هذا فانه من سوانح العرف
 وخرجت في حديث انقطاع الصدقة وهو ما أخرجه البخاري والنسائي عن أبي هريرة قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سبعة يطهر الله في ظله يوم لا ظل الا ظله
 امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان تحابا في الله
 اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل عدا امرأة ذات منصب وجمال فقال اني اخاف الله
 ورجل تصديق بعد قتل خلفا حتى لا تعلم شهاده ما تنفق يمينه ورجل ذكر الله خاليا
 ففاضت عيناه فانه وقع القدر يمينه من بعض رواته في جملة ورجل تصديق الحق فمروى حتى لا
 تعلم يمينه ما تنفق به انه هكذا أخرجه مسلم قال النووي في شرحه هكذا وقع في جميع نسخ مسلم
 في رواية نوافير او كما نقله القاضي عن جميع روايات نسخ مسلم لا تعلم يمينه ما تنفق به انه
 كما يصحح المصنف حتى لا تعلم به ما تنفق يمينه هكذا في الامالك في اللوطا والنجاشي
 في صحيحه وغيرهما من لا يمتنع وجوب الكلام لان المعرف في الثقة فعلها باليمين قال
 القاضي ويشبه ان يكون الوهم فيما من الناقلين عن مسلم لا من مسلم بدليل وخالفه بعد
 حديث مالك قال بمثل ما حديث عبيد بن ابي نعيم في قوله ورجل قلبه معلق بالمساجد
 اذا خرج منه حتى يسبح فلو كان ما رواه في مخالفا لرواية مالك لنبه عليه كما نبه على هذا انتهى
 كلامه وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما في بيت حفصة قرأت رسول الله يقضي
 حاجته مستدبرا للقبلة مستقبل الشام اخرج البخاري وغيره واخرج ابن عبان بلفظ قبل
 القبلة مستدبرا الشام وهذا مقول من بعض رواته وفي حديث ابن ابي عمير

فكروا واتروا واذا اذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا الا مما جاء من ثمرية وابن جابر وشعوا
 مغلوب فان المشهور المروي في الصحاح ان بلالا يؤذن بلبل فكروا واتروا حتى
 يؤذن ابن ام مكتوم واسما الجمع بانه لعل كاو بينه ما تناوب فخصيف اذ قد مر في
 جبل الروايات ان ابن ام مكتوم وكان اعرج كان لا يؤذن حتى يقال له اجبت اجبت
 ولعل المتوقد الذي يعرف مما ذكره ان مغلوب المان قد يضر القلب به بان
 يعكس المراد كما في حديث الهبي عن البراءة وقد لا يضر في اصل المقصود كما في حديث
 اخفاء الصدقة **مسألة** مما صايرها ان القلب قد يشهد له نفس عبارة الزائدة ايضا
 كحديث الهبي عن البراءة وقد لا يتبدل نفس المان بل يعرف ذلك بخالفه للعتاد
 والمقول والاصل الواقع في المقول ومخالفة لاكثر الروايات من النقات الالهيات
مسألة كبر على انه ان تقع به على فهو غفوان تعيد برأيه ان قصد اخلال نظم
 صاحب الترياق في وسيلته بالوضع لا سيما اذا كان القلب لم يعكس به المطالب فلهذا
 كله كان كلاما على قلب المان واسما المقلوب السندى فانه ايضا صورتهما
 ما شالاه المصنف بقوله على طريق التمثيل هو نحو حمل بيت هشام عن
 سالكه اي ابن عبد الله بن عمر جعل اصيغة الجوهري في جعل الراوي معنى واقسم
 ابن عمر لم يهمل اي مؤيد بهل الى بقلبه هذا شعر يما صرغوب او كما
 ان يكون الحديث مرويا ومشهورا من طريق خاص وراو خاص يجعله الراوي
 من رواه آخر الظيرة في المنة او اعلى منه ليدور حديثه ويرتفع اليه الناس كما يحيل
 ناعما وضع سالكه ليوصلها من وضع نافع وهما من تلامذة ابن عمر ومن نقل عنه يحيل
 ذلك فصد من الرضا عين بن عمر والنصلي بوميل ابراهيم وغيرهما وحيل
 داخل في قسام الوضع وقال ابن دقيق العيد هو الذي يطلق على الراوي انه رتب
 الحديث في قوله العرف في حديثه انما القيد المشركين فلا تبدل هو بالاسم ثم رواه

عمر بن خالد عن حماد بن زيد عن حماد بن عمار عن أبي هريرة عن رسول الله وهو مقلوب
 جلاء حماد عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد
 مسلم وغيره **وقال** يقع القلب في هذه الصورة من غير قصد كافي حديث إذا تيممت
 الصلوة فلا تنفصوا حتى تروى فإنه مشهور من رواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن
 أبي قتادة عن أبيه عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد
 ابن حاتم عن ثابت البناني عن الثوري عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد
 بهذا الحديث في مجلس ثابت البناني ججاج بن أبي عثمان الصواف عن يحيى بن أبي كثير
 عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد
 حدث به ثابت عن انس كذا ذكر حماد بن زيد عن حماد بن زيد عن حماد بن زيد
 وشيخ الحديث أنه من كل ذي خطفة وعن كل ذي نهضة وعن كل ذي ناب سر لاد
 أبو أيوب الأفرنجي عن صفوان بن سليمان عن سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء والجميع
 سعيد بن أبي الدرداء وإنما حدث به رجل في مجلس سعيد بن أبي الدرداء فسمعهم أصحاب
 سعيد عنه كما بسطه الدارقطني وغيره **وهو** هو القلب السندي ما يقع الخطأ فيه
 بالتقليد لا بالاختيار في الأسماء كمرارة بن كعب يجعله الروي كعب بن مرة وكمسلم بن الوليد
 يجعله الروي وليد بن مسلم ونحو ذلك وقد اختلف فيه الحافظ ابن حجر جلاء القاموس
 في معرفة القلب **وهو** هو القلب السندي أن يقبل السند بتمامه فيروى هذا
 الحديث بسند ذلك الحديث وذلك الحديث بسند هذا الحديث وهو أن كان عمرا
 فهو داخل في أقسام الوضع وإن كان سهوا فهو مختص وإن كان اختيارا أو امتحانا
 فلا بأس بهذا إليه أشار المصنف بقوله **وحديث البخاري** أو تصدحان
قدم بقوله وامتحن الشيوخ أي لا يقبل الأسماء المشهورة
 وهي كما أخرجه أبو أحمد بن عدي الحافظ من طريق الخطيب غير أن محمد بن اسمعيل

البخاري صاحب الجامع الصحيح لما قدم بغداد اجتمع اليه اصحاب الحديث
 فاجتمعوا اليه وادوا امتحان حفظه فعملوا الى مائة حديث فطلبوا امتحانها و
 اساميهما وجعلوا من هذه الاسناد اسنادا اخر واسناد هذا المتن لمن اخبروه بها
 الى عشرة انفس كل واحد عشرة احاديث وامرهم ان يحضروا المجلس ان يلتقوا ذلك على
 البخاري واخذوا عليه الموعد للمجلس فحضر البخاري وحضر جماعة من الغزاة من اهل
 اذربايجان وغيره ومن البغداديين فلما اطمأن المجلس باهله اتفق رجل من عشرة
 له نسالة عن حديث من تلك الاحاديث فتال البخاري لا اعرفه فما زال يلقي عليه
 واحدا بعد واحد حتى فرغ والبخاري يقول لا اعرفه وكان العلماء ممن حضروا
 المجلس ينفقت بعضهم حرا الى بعض ويقولون فتحرر الرجل ومن لا يزدى القصة
 تفيض على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الحفظ فترندب رجل من عشرة ايضا
 فسأله عن حديث من تلك الاحاديث المقالفة فقال لا اعرفه فما زال يلقي عليه
 واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرة فترندب الثالث والرابع الى تمام
 عشرة حتى فرغوا كلهم من القاء تلك الاحاديث المقالفة والبخاري
 لا يزيد همرا على لا اعرفه فلما علم انه قد فرغوا التفت الى الاول فتال
 اما حديثك الاول فقلت كذا وصيا به كذا وحديثك الثاني كذا وصيا به
 كذا الثالث والرابع على الولا حتى اتي على تمام عشرة فرد كل متن الى سناد
 وكل سناد الى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك فاقرا الناس له بالحفظ
 اذ عفا له بالفضل وحده القصة من الشواهد العالية على كمال البخاري في الحفظ
 وسعة العلم وله غير ذلك مما هو مذکور في نهدي الساري بمقدمة
 فتحطاري لابن حجر السقلاي وغيره **الموضوع** هو لغة المصنف من وضعه فلا
 فلا كذا في التصديق او المستظن من الوضع يعني الخط والاسناد واصطلاح الكذب المستعمل في الحديث

عليه وسلم أو على غيره من الصحابة وغيرهم فتدخل فيه الآثار المنوعة المنسوبة بكذب إلى
الصحابة من بعدهم لكنهم إذا اطلعوا الموضوع لا يريدون به إلا ما اختاروا ونسبوا إلى النبي
صلى الله عليه وسلم والنسب إلى غيره لا كذباً بل يقولون فيه هذا موضوع على فلان كما قال
ابن الجوزي وغيره أن ما روى عن عائشة أنها قالت ما قدرت جسد محمد في رابطة ما قدره
محمد ليلة المعراج موضوع على عائشة ومن خرقى أكثرهم لا يعرفون الموضوع كالكذب
على رسول الله فحسب الموضوع من شتى أنواع الضعيف وأرد لها أن يقر به للطرح وقتل
غفل عنها أكثر المؤلفين فجعلوا الذم على موضوع مستقلاً وعرفه بأنه ما نزل عن الضعيف وأرتفع عن
الموضوع ومثل الجديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحسن بن علي بن محمد بن جوير
عن الفضالة عن ابن عباس قال قال ابن حجر هو المنزوع في التحقيق وقد عرفه في نسخة بهار
المتحجب الكذب الخبر ما أن يجب صدقه أي ظنه صادقاً فتجابه في
ثبوت الأحكام وغيرها وهو ما نص الإمام في الحديث الاحتفاظ المهمة
المميزون بين الأسانيد الصحيحة وبين السقيمة على صحته سواء كان نصهم
قولاً صريحاً أو كان اللزماً على ما أمر تفصيله وأما أن يجب تلذيزه
هو ما نصوا على وضعه فلا يعمل به مطلقاً ولا يجوز روايته رأساً أو يتوقف
فيه لاحتمال الصدق والكذب كسائر الأخبار المحتملة الصدق
والكذب وهو ما لم يوجد منهم نص على صحته ولا على ضعفه وأما ما اتفق
الاحتفاظ على صحته أو ضعفه أو ضعفه لا مظهر هو قبول قولهم بناء على أن
صاحب البيت ادعى بآية ولا يطرأ قولهم قول غيرهم فيها كان أو صريحاً مفسراً
كان أو متكلاً فإنه لا عبرة لافول من لم يتبحر في فن الأسانيد في باب صحة الأحاديث
وسمها ووضعها عند وجوب اقوال المهمة فيه قايماً إذا اختلفوا فيها بينة محضاً لا مفسراً
ولا اختلاف فيما بين جهابذة الحديث في هذا الباب غير قليل فعمد إلى طلب

وكان اختلافهم في احاديث صلوات الله الى الستة وايامها كاحاديث تطوعات ليلة
العیدین يومين العيدین في ليلة النصف من شعبان وغير ذلك من احاديث تطوعات ايام لا يبرح
ولما لم يعمها من كونها في احياء العلوم وقوت القلوب وعتيق الطالدين وغيرها من كتب
العلوم فانه من حكمهم بحكمها كجواز الصلوة فيمنهم من حاكم بضعها وقتهم من حكم
بوضعها وانما هو الواثق على ان هو لا يحكم قطعا بوضعها كما بسطه ابن حجر المكي في
رسالته الايضاح والبيان لما جاء في ليلة النصف من شعبان على الفارسي المكي في كتاب
الموضوعات وابن مرجيب في الطائفة للمعارف ومن هذا القبيل احاديث صلوة الاربعة
واحاديث قيام ايام مخصوصة عن حجب كالبسطة ابن حجر الحسقلاني في رسالته تبين
الغيب فيما ورد في فضل رجب وشهر الزين العراقي في تحرير احاديث احياء العلوم وكان
اختلافهم في احاديث تقدير المهر بقدر ذراهم فمن حاكم بحكمها ومن حاكم بضعها والنظر
الذي يتحقق بحكمها باعتبار قول ضعفيها ضعفيها عن حيز الاستناد بها على امر تفصيله
وكان اختلافهم في احاديث احياء والاداء المصطفى صلى الله عليه وسلم وايضا انهم ما به
فمنهم من حاكم بوضعها ومنهم من حاكم بضعها وارجح بفضل كل النظر بعد التامل في
احوال الفريقين قول ضعفيها كما قال السيوطي في رسالته التعظيم والمنته في ان ابوي رسول الله
في الحجة حصل مما اقر في حديث الاحياء ان الذين حكموا بوضعها من الامة الذين اقرطوني
ما يجوز قان وابن ناصر ابن الجوزي وابن حية والذين حكموا بضعها فقد غير موضوع
ابن شاهين والمخيط ابن عساكر السهيلي القرطبي والمحب الطبري وابن سيد الناس
قد نظروا فوجدوا العلة التي علل بها كفره الاول في كلها غير مودة ولذلك رجحنا قول
الفريق الثاني انتهى وهذا المبحث كثير النزاع والاختلاف بين اكابر العلماء وارباب الاصناف
فمنهم من نص على عدم نجاة الوالدين كما بسطه على الفارسي في شرحه الفقهاء الاكابر في
رسالته مستقلة لوابا هيم الحلي في رسالة مستقلة له وفيه ما لا ظاهرا حديث صحيح

و غیرین و مقرر محرم تبرید لهما بانحیاء و اثبت ذلك بطریق كثیرة كالسیوطی ذالک فی
 هذه المسألة سبع مسائل بسط الكلام فیها بما لا مزيد علیہ الا سلم فی هذا الباب خمس
 التوقف و التحذر و التحذر من الحكم بما یؤدی روح المصطفى صلی الله علیه وسلم و كذا
 اختلافهم فی حادیث قصة الملكین السجوانین بیابل حاروت و ماروت فان منهم من
 یحكم علیها بالوضع او بالاضغاث و الواقف علی طریقها مع مالها و ما علیها یحكم بالنبوت
 كما بسطه ابن حجر العسقلانی فی المكات الشاف فی تخریج احادیث الکشاف و السیوطی فی
 تفسیر الدر المنثور و رسالته فی اخبار الملائكة المسماة بالجابلك و كذا اختلافهم
 فی حادیث قراءة الامام قراءة له التي استندت بها الخفية فی اسقاط القراءة عن
 المؤمنین فان منهم من قال انها لجميع طریقها ضعيفة ضحا اخرها عن حیزة الاحتجاج
 بها و منهم من حکم بكون بعض طریقها حسنة بل صالحة و لما هو الواقف علی قول
 هؤلاء و هؤلاء یحكم باعتبار القول لا خیر علی ما بسطه ابن الیمام فی فتح البقیة و
 العینی فی البیانة تشرح البیانة و فی عمدة القاری شرح صحیح البخاری و كذا الخلاف
 فی حادیث الثقلین و احادیث القراءة و خلف الامام المروئیة من طریق محمد
 ابن اسحق صاحب المغازی و منهم من حکم بضعفها مطلقا النظر الی اقوال المجتهدین
 من الائمة فی ابن اسحق و منهم من حکم بحسنها و منهم من حکم بضعفها النظر الی اقوال
 الائمة المعدلین فی ابن اسحق و الماهر الذی اوفى حقا من الانصاف و الفهم و علم
 ان قول حسنهما هو الاحکم و كذا اختلافهم فی حادیث معجزة ربه الشش للنبی
 صلی الله علیه وسلم بعد غزوه فی غزوة خیبر فان منهم من حکم بوضعها کما بن الجوزی
 و ابن تیمیة و اخر ایهما المبالغین و منهم من حکم بصحتها او حسنها و نحو الی المتین
 عند الواقف علی كلام الفرقین و الماهر المنقحر لا لایل الطرفین كما بسطه السیوطی
 اللالی المصنوعة فی احادیث الموضوع و علی القاری و الشهابی و غیرهما من

تم ارجع الشقاق في حقوق المصطفى وكنز اختلافهم في حلايت واذا فرغ اى الامام فانستد
المروى في السند من طريق ابي موسى الاشعري وابي هريرة فان البني ينفصل عن ابن معين وابن سنان
وابن داود وغيرهم تضعيفه واختار مسلم في صحيحه وابن خزيمة تصحيحه وقد اخطأ من
ادعى اتفاق الحفاظ على ضعفه وقد اثبت اهل النظر والترجيح بعد التامل في اقوال
المصححين والمضعفين ان تصحيحه هو الراى الثمين كما بسطه ابن النعمان والبيهقي وغيرهما
وقس على ما ذكرنا من الامثلة بطريق النعمان ما رواه من الاحاديث التي اختلفوا
في وضعها وصحتها او حسنها وضعها وضمها ان يكون صاحب حد القولين متسلما
في التبيين والتصحيح والاخر منقادا ومقتضاهما بالتحقيق والتبقيق فحينئذ نزل غير
المتساؤل على قول المتساؤل كما حكاه صاحب المستدرک اذا ذهبوا جميعهم نحو وعلى
انه لا اعتماد على تصحيحه وقد خص ابو عبد الله الذي هو المستدرک وتقدم على ما حكاه
في مواضع كثيرة وهو من اهل التقادس تمام عند رباب الحديث فان كان حديث صحيح
الحاكم وامثاله وضعفه الذي يميل قول الاخرين ولا يلتفت الى قول الاولين
ومنها ان يكون صاحب حد القولين من المبايعين في الجرح والاخر متوسطا ومعتدلا
في القدر فحينئذ قول غير السند على قول المستدرک وقيل تصحيح المتوسط وخسبته دون
تضعيف المستدرک وحكم وضعه كما قال ابن حجر في تكملة على مقدمة ابن الصلاح ما حكى
ابن مندة عن البارودي ان النسائي يخرج احاديثا من الحديث على تركه فانه اراد بذلك
اجماعا خاصا وذلك ان كل طبقة من التقادس لا تخلو من تشدد ومتوسط فنسب لاولى
شعبة وسفيان الثوري وشعبة اشده منه ومن التالفة يحيى القطان وعبد الرحمن
ابن مهدي ويحيى اشده منه ومن التالفة يحيى بن معين واحمد بن حنبل ويحيى اشده
من احمد ومن الرابطة ابو حاتم والبخاري وابو حاتم اشده من شال النسائي لا يترك
الرجل عندي حتى يجمع الجميع على تركه فاما اذا فقه ابن مهدي وصنف يحيى القطان

مثلاً فانه لا يترشح لما عرف من تشديد يحيى التتبي وقصص من جهنمنا يعلم ان ما ذكره بعض من ان
 شرط النفساني اخف وان يدري من لا يدري عن اعصابه احداً بل يكتب له تحت ليس يصح في قوله
 ان يكون صاحب حمل القولين من المشددين في الحكم بالوجه والضعف كما بين الجوزي ابن التتبي
 والمجد الفير و زابادي مثل من سفر السعادة والوجوز قاني وامثال الوحدة والاخر من المير سطين
 المنحجين كما بين حجر الاستقلالي وشيخه العراقي والسيوطي وشياضهم في تحرير حج قبول لاخرين
 على الاولين ولا يبادر الى الحكم بالضعف والوضع بل يحكم الاولين وقد توجه السيوطي
 الى كتاب الموضوعات لابن الجوزي فلاحظه وتغيب عليه من وضع تشديد في رد وانتم
 في موضع توسطه فمن يطالع موضوعات ابن الجوزي فيجب عليه ان يطالع الاول
 المضمون في الاحاديث الموضوعية للسيوطي فاحفظ هذا كله بقوة الحافظة ليتفكر
 في الدنيا والاخرة وتفكر زلات اقدام علماء عصرنا وكثير منهم سيقننا في تقليد
 باحدى الطائفتين من الطائفة المشددة وللتساهل فصحوا الجار اخففة
 وحكموا بوضع اخبار حسنة او صحيحة وان احمد الله حمداً متوالياً وانكسر شكها
 متايلها على ان وفغنى للتوسط في جميع المباحث الفقهية والحد يثية وبرزقني فظلم
 وسيعا وفيها كرم فباعا اقل به على المتخرج في ما بين اقوالهم للتفرقة ونجاني من البتة
 تقليد المشددين والتساهل من تقليد الجاهل واختيار قول احدي الطائفتين
 من دون تبصر وتشكل اختيارا كاسدا لا اقول هذا تكبراً فخراً بل تخداً تابعة لرب
 وشكراً وكرامى على ما من منحة كرامة لا قدر على عملها ونعم متمكنة لا يمكن مني حصرها
 فتشكرى هو العجز عن اداء شكرها واجزو من ربي دوامها ودفنوها ولا يحيل
 رواية الموضوع للعالم بحاله اى من يعلم خبر ما لو طذا كونه موضوعاً في
 اى معنى كان ماى سواء كان في الاحكام او في الترغيب والترهيب او غير
 ذلك الا مقصودنا ببيان الوضع وكذا لا يحيل نقله ولا ذكره في مجالس الوفا

وتغير ما كان من قبله من غير ما كان من قبله
وهو ما إذا قيل إن الصلاح أو ما ينزل منزلة أقراره قال الحلي في رسالته المستفت
عمن رمى بوضع الحديث الذي ينزل منزلة أقراره كان يحدث بحديث عن
قريبه من مولد نفسه كذا رجا يعلم وفاة الشيخ قبله ولا يوجد ذلك الحديث
الأعنف في هذا المعيار بوضعه ولكن اعترفه بوقت مولد لا ينزل منزلة أقراره بالوضع لأن
ذلك الحديث لا يعرف إلا عند ذلك الشيخ ولا يعرف إلا برواية هذا الحديث الذي حدث
أنه في لا يقرره لابن دقيق الصيد قد ذكر في ما في هذا النوع أقراره الراوي بالوضع هذا
كان في رد ذلك ليس بقاطع في كونه موضوعا يجوز أن يكذب في هذا الأقراره بعينه
أنه قال الحافظ ابن حجر فهو من بعضه لا يعمل بذلك إلا قراره أصلا وليس ذلك
مراد به وإنما الغنى القطع بذلك ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لأن الحكم يقع بالنظر
الغالب في هذه الحالة ولو كان ذلك لما ساء قتل المقر بالقتل ولا جرح المقر بالقتل
لا احتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترف به انتهى وأمر كآلة الفاظه بحيث يعلم
العامة باللسان أن مثله لا يهدر عن قصير اللسان فضلا عن أن يكون كلام النبي
جدا لله عليه وسلم قال ابن دقيق الصيد كثيرا ما يحكمون بذلك باعتبار أمور ترجع
إلى المروءة والفاظ الحديث وما أصله يرجع إلى أنه حصلت لهم كثرة من أحوال الفاظ
النبي صلى الله عليه وسلم حياة نفسانية ومملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون
من الفاظ النبي وما لا يجوز انتهى شخص أن المصنف لو لم يرد لفظ الفاظه واكتفى
على ذكر تركه كان أولى فانه قد نكون القرينة على الوضع تركه كآلة المعنى دون اللفظ
لأنه يمكن من مفاد مخالف العقل ضرورة أو استدلالا ولا يقبل تأويل الجمل نحو الأحكام
عن الجمع بين الضدين وعن نفي الصانع وقدم الأجسام وما أشبه ذلك لأنه لا يجوز
أن يرد الشرح بما ينافي مقتضى العقل قلنا قال ابن الجوزي كل حديث رأيته يخالف

الفضول او تناقض الاصول فاعلم انه موضوع فلا تكلم به اعتبارا لاني لا معتبر برواية ولا
 تنقل من غيرهم وكذلك اذا كان ما يدعيه الحسن والمجاهدة او كان مبائنا لبعض الكتاب
 والسنة المتواترة والاجماع حيث لا يقبل شيئا من ذلك التاويل وينضم الى ان لا يربط
 بالوعيد الشديد على الامم اليسيرة بالوعيد العظيم على الفعل اليسير فهذا الاحاديث
 كثيرين موجه في حديث القصاص والطريقة كذا في فتح المغيب هذا كله من النثر
 في الروي وقد ثبت هذا حال الراوي بوضعه كما اسندوا الحاكوم عن سيف بن عميرة والتميمي
 قال كنت عند سعد بن خزيمة فاجاء ابنه من عند الكتاب يبكي فقال ما لك قال
 خسر بنو المعلم فقال لا خير فيهم اليوم حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعا صحيحا
 غراره كره اقله حرم حجة البيت واعلقوه على المسلمين ومن ذلك انه قيل يوما لاما
 ابن احمد البهروزي احد الثموريين بالوضع الا ترى الى الشافعي ومن تبعه بخبره ان فقال
 حدثنا احمد بن عبد الله ناعبد الله بن محمد بن ابي نعيم عن انس مرفوعا يكون في امي
 رجل يقال له محمد بن ابراهيم بن ابي نعيم عن ابي نعيم من ابي نعيم في امي رجل يقال
 له ابو حنيفة فهو مخرج امي ومن ذلك انه قيل يوما لمحمد بن عثمان الكوفي
 ان قومك يرفعون ايديهم على الركوع وفي السراخ منه فقال حدثنا المسيب بن ابي
 نعيم الميموني عن ابي نعيم عن ابي نعيم عن انس مرفوعا صحيحا في امي رجل يقال
 له ابو حنيفة كذا في نديب الراوي وتسبب بعضهم وضع حديث رفع اليد عن
 ما من البهروزي او بالرقعة على غلطه او يعرف الوصع بالوقوف
 على غلط الراوي كما وقع لتاثير بن موسى السراخي في حديث من
 كثرت صلاته بالليل حسن جهره بالنهار قيل كان يشبه بحد
 الاحاديث ما سئد ها في جماعة فدخل رجل حسن الوجه وكان متعبا
 يكثر الصلوة بالليل في الشيف في اثناء حديثه من كثرت الصلوة

لثابت انراى هذه الجملة من الحديث فشرى الاى تأت تلك الجمل بديك
السند **وقال** الحديث اخرجه ابن ماجه عن اسمعيل بن محمد الطحلى عن ثابت
عن شريك عن الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنها قال الحاكم دخل قلت على شريك
وهو يلى ويقول حدثنا الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله وسئمت
ليكاتب المستعمل فلما نظر الى ثابت قال من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنها
قصدا بئى لك ثابت الزحدي وهو من فضل ثابت انه من ذلك الاسناد فكان يجده انتهى
وقال ابن جابر انما هو قول شريك قاله عقيب حديث الاعمش عن ابي سفيان عن جابر
يعقود الشيطان على قافية راس الحاكم فادرجه ثابت في الخبر فوردته منه جماعة
به عن شريك كعب الله بن ابي شبيب ملة واسمى بن بشر الكاهلي معلى الحميد وجماعة
آخر بن انتهى **وقال** اخرجه ابن الجوزى في كتاب الموضوعات بسند لا الى يعلى
الموصلى قالنا محمد بن عبد الله الكضرى ومحمد بن ايوب ومحمد بن عثمان قالوا لثابت
ثابت بن موسى الصيرى العابد ناشر الحديث عن الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال
رسول الله من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنها **وقال** قال العقيلي باطل الاصل
ولا يتابع ثابتاً عليه ثقة وهذا الحديث لا يعرف الا بثبت و هو رجل صالح وكان قد دخل
على شريك وهو يلى ويقول نا الاعمش عن ابي سفيان عن جابر فلما ارأى ثابتاً قال
من كثرت الخ وقصد به ثلثا نظن انه من الاسناد وسره من جماعة من شاء انتهى **وقال**
اخرجه ابن الجوزى بسند آخر يقولوا خبرنا اسمعيل بن ابي صالح المودى نا ابا عبد الله
ابن على بن اسمعيل نا ابا جهم نا محمد بن احمد المزكى نا ابو عبد الله محمد بن يزيد البزار نا
الحسن بن عاصم نا عبد الحميد بن محمد نا كوفي نا شريك به **وقال** عبد الحميد نا
الحديث انتهى **وقال** اخرجه بسند لا الى ابن عمى قالنا ابو سعيد العدل و

قال السلمي وانبأنا ابو عمرو بن مطر حدثنا عن ابي اسحق بن ابراهيم الشيرازي ان ابا احمد بن
 اسمعيل بن ستكاه الحارثي حدثنا سعيد بن سعد بن حفص حدثنا شريك عن الاعمش
قال السلمي وانبأنا ابو عمرو بن مطر حدثنا محمد بن احمد بن محمد بن البصري حدثنا
 حدثنا شريك عن الاعمش **قال** السلمي وانبأنا ابو الوليد الفقيه وابو عمرو بن جابر
 وابو بكيك الرازي قالوا انبأنا الحسين بن سفيان حدثنا عبد الحميد بن جابر
 حدثنا شريك عن الاعمش **قال** السلمي وانبأنا الحجازي الحسين بن الصغار قال حدثنا
 العباس بن عمران العبدي القاضي حدثنا محمد بن مزاحم حدثنا موسى بن علي
 حدثنا شريك عن الاعمش **قال** السلمي وانبأنا ابن ابي عثمان الرازي حدثنا محمد
 ابن منذر الهروي حدثنا كتيبن بن عبد الله بن كثير حدثنا شريك عن الاعمش
قال السلمي وانبأنا اسحق بن زهران الفقيه حدثنا جعفر بن حسين بن حفص
 عن الثوري عن الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار اخبرنا ابو عبد الله محمد بن منصور
 الشيرازي انبأنا الحسن بن موسى الطبري انبأنا احمد بن عبد الرحمن الرقي حدثنا
 ابو مطيع محمد بن داود السجزي حدثنا علي بن الحسن الحنكلي حدثنا جابر بن عبد
 عن الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت
 صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار حدثنا ابو حاتم محمد بن الحسن بن محمد بن خلف
 ابن الفراء البغدادي املأه من كتابه حدثنا احمد بن محمد بن غالب الفقيه
 حدثنا ابو هجر محمد بن مالك بن الحسن حدثنا ابو الحسين بن صبيحة بن
 الحسن الرقي حافظه بمرو حدثنا ابو جعفر محمد بن حمران بن ركاية بن جميل
 حدثنا ابي حدثنا ابو انصاه اسمعيل بن القاسم الشاعر حدثنا سليمان بن محمد
 الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت

صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار انتهى ما اوردوه القضاة في الحديث انس طريق آخر
 اخرجه ابن عساکر في تاريخه انبانا ابو القاسم النسيب غير عن ابى علي الكاهن
 انبانا الامير ابو نصر احمد بن محمد العجلي حدثنا ابو الحسن علي بن ابراهيم المعروف
 بفكرت الكرجي حدثنا علي بن محمد بن عامر حدثنا ميمون بن احمد بن عماد بن نصير
 السلمي بن اخي هشام بن عامر الدمشقي حدثنا نصر بن منصور الطرسوسي
 حدثنا يحيى بن ايوب حدثنا اسمعيل بن جعفر عن حميد الطويل عن انس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت صلواته حسن وجهه بالنهار والله اعلم
 انتهى كلام السيوطي وقال السيوطي ايضا في مصباح الزجاجة على سبيل ما
 عند ذكر هذا الحديث بعد نقل كلام ابن الجوزي والبيهقي قد تواردت اقوال
 الائمة على ان هذا الحديث موضوع على سبيل الغلط لا التعذر خالفوه القضاة
 في مسند الشهاب فقالوا في شوقه وقد سقت كلامه في ثلاث المصنفات انتهى
وقال الحافظ ابن حجر في الكاشف في تحريجه احاديث الكشاف اتفق الائمة
 الحديث ابن عدي والدارقطني والعملي وان ما حقه ولكم كماله من قول من يركب
 قاله لثابت لما دخل عليه اورد له صاحب مسند الشهاب من رواية عبد الرزاق عن
 الثوري وابن جرير عن ابى الزبير عن جابر وهو موضوع على هذا الاسناد وكذا من
 رواية الحسين بن جعفر عن الثوري عن الامام عن ابى سفيان عن جابر قال
 فيه كذا ومن طرق اخرى اعية قال ابن طاهر ظن القضاة ان الحديث صحيح
 لكثرة طرقه وشيوعه ولانه لو يكن حافظا وله طريق اخر من رواية جابر
 اخرجه ابن جميع في مجمله من حديث انس بن الجوزي من وجه آخر عنه وهو باطل
 ايضا من الوجهين انتهى كلامه والواضعون للحديث اصناف اى
 انواع واقسام قال البرهان الحلبي في مقدمة مصالته الكشف الحديث عن

نرمي بوضع الحديث لجلول الشافعي أضفنا قد سمعهم من الإمام أحمد بن حنبل
سبعة أقسام وذلك فيجب أن يكون الحامل المعتمد على الوضع فيكون له أثر في العلم
لمن خبرهم كما في خط أبيه من المرافضة وقوم من السامية وضرب تينقر بنون به إلى بعض
المتقدمين والأمر أن يوضع ما وافق صلوات كصيات بن إبراهيم حيث وضع تلمود في
الخطبة في حديثه لا سبق إلا في فصل وتحت فترادفها وجناح وكان للمريد
إذا ذلك يلعب بالحمام فتركها بعد ذلك وأمر بذلك وقال أنا حمله على تينقر بن
كانت بكتسرون ذلك وبترقوق به في قصصهم وكافي سعد المدايني بوضع
المنشأ بأولادهم أو وداين لهم وقوضوا لهما أحاديث ودسوا على علي بن محمد
بها من عيدين فيسرقوا كتب الله من محمد بن ربيعة القدامى منهم إلفاق وتحقيق
الذي له أهمية نسبة إلى حله الأعلى قلتم المصحة في هذا الضرب وأمر علي بن محمد
في ذلك إذا لم يعلموا لكنهم ليسوا بحجة وإن كانوا بعد ذلك لا يثبتون السلقين
و ضرب يمشون إلى فامة دليل على ما افترقوا بأمرهم فضعفوا قال شيخنا العلامة
كما نقل عن أبي الخطاب بن دحيته أن ثبت عنه أنه قال وقد حدثني متاعن الحفاظ
الثلاثة أو حفص بن القيني وابن الملقن والعراقي معتقدين كل بالقاهرة بأن أبا الخطاب
ابن دحيته المذكور وضع حديثا في قصص خلق المغرب وأمر مجرمهم أخذ منهم بذلك
وهذا الحاد كره فيهم لأنه لم يجرم أحد منهم فيه بذلك وقد تكلم فيه بكتيب آخر
ولو أرا حرام عنه ذلك ولا ذكره في ترجمته ذلك وكان ينبغي لشيخنا العلامة
أن يمثل بغيل بن وحية لكونه ما ثبت عنه ذلك وقد قالوا مثل ذلك في ترجمته
عبد العزيز بن الحارث التميمي الحنبلي من ثم ساء الحنبلياء وأكابوا له العاقبة كما ذكر في
ترجمته و ضربت يلقون سبيل الحديث ليستغرب في غير ذلك سمعوا منه وهذا الضرب
لو أذكر منهم الأقبلي وإن كان وضع السنن كوضع المتن إلا أنه أختتمه وصححه

بذلك لا بد من التمسك بالحق في هذا الخبر بغير تردد وهم فليسوف من الى الله وهم انفسهم
 الناس جميعا لا يخرج عن سبيل الله ولا يورثه قربة والناس شيعون بغير ترك
 التمسك بالسبيل اليه من الهدى والصلح فيقتلوا عنها ثم انتهى كلامه احبابي
 واعلم ان هذا خبر راسخ في القلب الى السرحد فوضع الاحاديث في الاحكام
 او في التفسير في الترهيب احتسابا اي طلبا للحسنة والتوابع في تركه بغير امان
 فيهم لم يدر عن حرمته للوضع وكونه من اكبر الكناش واما السرحد الباطل ان المفسر في
 قول الكذب على رسول الله الذي يجره بغيره ودينه لا الكذب له اي لغيره
 بغير ما يجره بغيره وفي وضع هو كذا السهاد المجهلة البطله احاديت الصلوات
 الخمسين في كل حادثة جهالة الميراث في غير ما في شهر رجب احاديت صلوة
 النصف من شعبان واحاديت حياض الايام المخصوصة من رجب احاديت صلوات
 ايام الاسبوع وبما يلهي ويحصى لا يملك ما ذكره الامام النعماني في احياء العلوم وبإظهار
 المكاني في قيت القلوب غويت الاقطاب احبابي في غنية الطالبين في شرح
 مسند النبي في الايراد والوظائف قال هذه الاحاديت كلها من وضع السهاد الجهمية
 فمقابلها جمع من كابر الصوفية يحسن ظنهم بهم وقد وفق الله حملة آثارهم ونقاد خبا
 صلبهم لتمييز الحقيقت من الخيب فيصنع على وضعها واختلافها في التمسك بهذا
 الباب هو وليهم لا قول غيرهم وان فان عليهم حوز هداية ورعا وجلب مرسلة قسما
 بولاية قوصية بيت البشر ناصفة ارضها هو ينتج الدال المعجزة وكسر الدال الملهة
 وضع من يدق بكسر ما وسكان النون بينهما وهم الذين اكلوا في الدين وفصلوا
 حجاب الشراعتين جميعا احاديت وضعها في باب تجسم الحق جل جلاله و
 تشبيهه بالحيوانات وكذا احاديت في ابدال صفات الله جل جلاله وغير ذلك على ذكره
 ابن العربي في كتاب الموضوعات وغير ذلك السيرة حتى ألوهنا عين شابهت الله في

والصدقات فصدوا تحريم الكتب السماوية وحرقوها تحريفها في ايام
 واستعدت بها ابدان الحديث بفخر الجبر جمع جهنم بفتح الجيم وسكود
 الهاء وكسر الباء الموحدة آخره دلالة معجزة بمعنى الحادق الماهر بكشف غلظه
 فخر الدين المهمل بمعنى العيب وفحواها اي تلك الاخبار الموضوعة والحمد لله على
 نصرتهم حبيبهم ومبشرين غفره وسمينه وفصل بين لبابة وقشرة وبين قشرة ولبته
 واظهر حينه على الايمان كلها فلم ينزل نظير الشرح على احسن الوجوه غالباً على الشرائع
 كلها وقد ذهبت الكرامية بفخر الكاف وتشديد الراء المهمل هي قرعة
 من اصل الضلالة منتسبة الى ابي عبد الله محمد بن كرام النيسابوري والطائفة
 المبتدعة كبعض الخوارج وبعض الرافض الى جواز وضع الحديث في
 الترغيب والترهيب طنا منهم ان الممنوع انما هو الوضع على النبي صلى الله عليه
 وسلم وفيما لم يوجد له اصل في الدين وهذا وضع له واستأذنه لما هو من شئونه
 وهذا الظن منهم باطل يدل على بطلان الفاظ حديث عن كذب على محمد اعلى
 ما من بسطة وهذه اي من الموضوع ما روى عن ابي عصمة بكسر العين
 المهمل نقى حراين ابي من يعز زيد بن عبد الله بن عصمة المروزي الملقب بالجامع
 بجمع علومه ما عديده اخذ الفقه عن ابي حنيفة وابن ابي ليلى والحديث عن حجاج
 ابن ارطاة وغيره والتفسير عن الكلبي وغيره والمغازي عن محمد بن اسحق وغيره
 مات سنة ثلث وسبعين بعد المائة ومع جلالة كان من الرضا عين حتى قيل
 انه جامع لكل شئ الا الصدق فقد اسند كما كرسند الى عمار انه قيل له
 اي نوع من اين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل
 القرآن سورة سورة لا وليست تلك الاحاديث عند سائر اصحاب عكرمة
 فقال اي نوع اني رايت الناس قد عرضوا عن القرآن اي من شئ

به تعليم او تدريساً واشتغلوا بفقهه الى حليفة احد الائمة الاربعة
المشهورين النعمان بن ثابت الكوفي ومغازي محمد بن اسحق
فوضعت هذه الاحاديث في فضائل سورة سورة من القرآن حسنة
كبسائر اسماء المهمة اى طلبا للثواب وقد اخطأ المفسران كابي الحسن علي بن
احمد الواحدي والي بكر بن مردويه والي اسمعيل الثعالبي الزنجري مؤلف الكشاف
جابر الله محمود المعتزلي عقيدة الحنفية والبيضاوي مؤلف انوار التنزيل
في ايداعها في تفاسيرهم اى ادراجها في تفاسيرهم عند آخر كل سورة او ابتداء
واشدهم خطأ من ذكرها بلا سند بصيغة الجزم كالنحشي وتبعه البيضاوي في كتابه
الاخرين فانهم ساقوا اسانيداً لها الا من عصى الله كمثل ملاك
التنزيل حافظ الدين النسفي مؤلف الكنز في الفقه والناظر في كشف الاسرار
في الاصول وغير ذلك وكل الحديث الطويل في فضائل سور القرآن المروي من
طريق ابي بن كعب فانه موضوع قد اعترف راويه بالوضع علي ما اخرج الخطيب
البغدادي في كتابه ان واضعه هو واضع حديث ابن عباس يعني نوح الجامع وان
شئت تفصيل هذا المقام فارجع الى تحرير احاديث الكشاف بحال الدين في
ومختص بالخفاظ بن حجر العسقلاني والى حاشية السيلو المتعلقة بتفسير البيضاوي
وما اودعوا فيها اى من الاحاديث التي درجها المفسرون في تفاسيرهم بعضهم
في تفسير سورة النجم اكثرهم في تفسير سورة الحجر وهي موضوعة ومصنوعة
انه قال صلى الله عليه وسلم حين قرأ من سورة النجم انرايتك الالاف
والعزى ومناة الثالثة الاخرى هذه اسماء صنم عتيقة كانت تعبدا
كفار مكة وحواليها تلك هذا مقولة قال في قال بعد لفظ الاخرى في انشاء تلاوته
تلك الضرائيق العراى ان شئت اعترض في ان شئت اعترض في ان شئت اعترض في ان شئت

هذا الحديث في فضائل سورة النجم
هو من احاديث الكشاف
والناظر في كشف الاسرار
في الاصول وغير ذلك
كل الحديث الطويل في فضائل سور القرآن
المروي من طريق ابي بن كعب
فانه موضوع قد اعترف راويه بالوضع
علي ما اخرج الخطيب البغدادي في كتابه
ان واضعه هو واضع حديث ابن عباس
يعني نوح الجامع وان شئت تفصيل هذا
المقام فارجع الى تحرير احاديث الكشاف
بحال الدين في ومختص بالخفاظ بن حجر
العسقلاني والى حاشية السيلو المتعلقة
بتفسير البيضاوي وما اودعوا فيها اى
من الاحاديث التي درجها المفسرون في
تفاسيرهم بعضهم في تفسير سورة النجم
اكثرهم في تفسير سورة الحجر وهي
موضوعة ومصنوعة انه قال صلى الله
عليه وسلم حين قرأ من سورة النجم
انرايتك الالاف والعزى ومناة الثالثة
الاخرى هذه اسماء صنم عتيقة كانت
تعبدا كفارا مكة وحواليها تلك هذا
مقولة قال في قال بعد لفظ الاخرى
في انشاء تلاوته تلك الضرائيق العراى
ان شئت اعترض في ان شئت اعترض في
ان شئت اعترض في ان شئت

الكتاب الذي ذكره في جريدة الخيرات فيضم العين وتحت البون قال في الجريدة التي هي في
 إليه طائر يبيض طوبى له يبيض طوبى له يبيض طوبى له في نهاية الغريب انك لا تدري من طين
 الماء ويقال له غريب في غريب وقيل هو الكد كد عن الى حصة الكد كد الى انك لا تدري
 بذلك لبياضه واذا وجدت به السحابة فيوجد في غريب وغريب في غريب في غريب في غريب
 ويقهر الذين فيهما وغريب في غريب في غريب في غريب في غريب في غريب في غريب في غريب
 البطا التي ماضوا والى يضم العين الماض جمع العلياء وهو حصة للغريب في غريب
 تلك الرجعة الى اللات والغري ومناذ على ما في جريدة الكفار من ان النبي صلى الله

عليه وسلم مدح الله لهم ولقد اشبهتكم اي اتمينا واكملنا القول في
 ابطاله في باب سجدة التلاوة التي من جارية المتعلقة بمسألة الجارية
 اعلم ان قصة الغريبين فلا تختلف فيها الاختلاف واذا شئت فقل في باب سجدة التلاوة
 الذي في تفسيره كذا في الدعوى عياض في الشدة المذكورة في تفسيره في باب
 بطلانها وتبهرهم الطيبي في مسألة المشكوك في المسألة بالكتاب في جريدة التفسير
 وغيره من تصانيفه في مقدمة حاشيته في مسألة او يدعي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسأله ما بلغ في صلاة ومناذ التلاوة الاخرى التي في الشيطان في مسألة التي في قال
 تلك الخرافات التي ان شفاعتهم لتخرجي وقد اشبهتكم القول في ابطاله في باب
 سجدة التلاوة التي في مسألة الجارية المصنفة كاهو عايدة في حاشيته في باب سجدة التلاوة
 اخبرنا عن جريدة وقال الطيبي في حاشيته في باب سجدة القرآن في شرح حديث
 سجدة النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعد حتى المشركين في آخر سورة الفتح المذكور
 في الفصل الاول من المشكوك في فعل سجدة التلاوة التي في حاشيته في مسألة في مسألة
 المسألة من انه لا ينطق عن الهوى وذكر بيان قريب من الله والرائد من ان الله لا يستر
 والله ما تراخ الصبر ما طغى شك الله عن تلك النعمة العظمى والمشركون لما استعملوا

اسماء طواغيتهم البلات والعزى ومناة الثالثة الاخرى سجدة واحدة وقوله ما يرى من
 انهم سجدة والمادة من النبي صلى الله عليه وسلم ابا طيها بعد لقوله ثلاث الفرائض العبد
 وان شئنا خسر من التزمتي فقول بالحل قاتني يتصور ذلك ام كيف يدخل هذا بين قوله
 وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وبين ان هي الاسماء سميت بها انكروا
 آباءكم وانزل الله بها من سلطان ان يتبعون الا الطعن وما تهوى الا نفسك كيف
 وقد دخل همة الانكار على الاستحسان بل لفاء في قوله اقرا بغير المستدعية لا تكاد
 فعل الشرك والمعنى لا يتبعون هو لا شركاء الله فاخبروني باسماء هؤلاء ان كانت
 الهة وما هي الاسماء سميت بها ليجرح متابعة الهوى لا حجة انزري الله تروى الامام
 محمد المدين الرزقي في تفسيره عن محمد بن اسحق بن حمرية انه مثل عن عبد القيس
 فقال انه من وضع الرهادقة وصفت بها كتابا قال ابو بكر المديني هذا القصة غير
 ثابتة من حجة الظل ثم اخذ بتكملي في ان رواية هذا القصة مطعون فذكر الشيخ
 ابو منصور المازني في كتاب خصص لاقتناء الصواب ان قوله تلك الفرائض
 العلى من جملة ايمان الشيطان الى وليائه من الرهادقة حتى يلقوا بين الضعفاء
 ليرتابوا في صحة الدين القويرو حصة الرهادقة من مثل هذه الرواية وقال
 بعض اهل التايخير ان هذه الرواية من مقربات ابن الرزقي ومن اراد المزيد في سلب
 بالتفسير الكبير وسند كرا في الفصل الثالث من الباب كلاما من نحو هذا التفسير
 النووي في شرح صحيح مسلم انتهى كلامه **وقوله** في ما بعد من ذكر كلام النووي
 في شرح الفصل الثالث من باب سجود القرآن من المستكوفة فنقل هناك عن شمس
 صحيح مسلم للنووي قال القاضي عياض كان سيد سبعة منهم فيما قال ابن مسعود
 انها اول سجدة نزلت قال القاضي واما ما يرويه الاخباريون والمفسرون ان
 سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله من التثاء على الهمة المشركين في سجود التثاء

بناطل لا يصح فيه شيء كالمسححة لعل ولا من جهة العقل لا من جهة الدين لا من جهة الله كمن لا يفسد
نسبة ذلك الى لسان رسول الله ولا ان يقول الشيطان على لسان رسول الله ولا يصح تسليم
الشيطان على ذلك فقد استقصينا الكلام في الفصل الاول انتهى كلام الطيبي
وقال ايضا في خلاصته في اصول الحديث مما اودعوه فيها انه صلى الله عليه وسلم لما
بلغ في قراءته الى قوله ومناة الثالثة الاخرى الى الشيطان في منية الى ان قال ذلك
العرابي العلي وان شفاعته من لم يرقى قال الامام في تفسيره روى عن محمد بن الحسن
ابن خزيمة ان هذه القصة من وضع الزنادقة وطعن فيها الدهمعي ايضا وروى الشيخ
محيي الدين النووي عن القاضي عياض انها باطلة لا تقوم عقلا ولا نقلا وذكر ابو يعقوب
لما زبدي انها من حيلة ايجاء الشيطان الى اوليائه من الزنادقة حتى يلقوا بين
ارتقاء الدين لبرئانوا في صحة الدين القويم وقيل انها من معتريات ابن الزهرى
انتهى كلامه **وقال** مختصر المصنف في حاشية المشكوة كلام الطيبي في حاشية
فقال في شرح الفصل الاول لعل صلى الله عليه وسلم سجد هذا السجد قبل الله
الله في صفة السوء ثم انه لا يطق عن الهوى وذكر تان قرب من الله والمراد من
اياته الكبرى وانه ما نزع البصر ما طغى شكل الله على تلك النعمة العظمى والمشركون
لما سمعوا اسماء طول غير هؤلاء والعري ومناة سجد واحد وامام يروى من
انه سجد الما مدرح النبي صلى الله عليه وسلم ابا ذيل هو فقول باطل من معتريات
الزنادقة انتهى كلامه **ثم نقل** في شرح الفصل الثالث كلام عياض الذي نقلنا
النووي ونقله عنه الطيبي **فظهر** من هذه العبارات ان المصنف قلده
هذا الباب بالطيبي كما هو عادته في هذه الرسالة وفي حاشية المتعلقة بالرسالة
فانه لم يخصص في حاشية حاشية الطيبي في هذه الرسالة مقدمة حاشية الطيبي
وخلاصته بل خصا مجردا من غير تنقيح وان الطيبي قلده في هذا الباب الامام

الرازي والتا صي عياض **وخرج** فذكرهم من خرم هذه القصة بأسانيد
ومن مائل إلى نفيها كوتاريلها ورد على من أنكرها واستبعد ما احتجوا بالباطل الدليل
أيضا في المناظر والفاضل فاعلم أنه **أخرج** عبد بن حميد عن طريق السدي عن
أبي صالح قال قال رسول الله فقال المشركون أن ذكر الهتنا نجس ذكرنا الهتهم نجس قال
في منية أفرايم ثلاث والعزى ومائة الثالثة الأخرى الهن لهن الفرائق العلى
وان شفاعتهن لترتجى فانزل الله وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا أنى الله
الشیطان في أمية الآية فقال ابن عباس منية أن يسلم قومه **وأخرج** أيضا
من طريق يونس عن ابن شهاب حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن رسول الله
وهو بمكة قرأ عليهم والتجمع فلما بلغ أفرايم ثلاث والعزى ومائة الثالثة الأخرى
قال ان شفاعتهن لترتجى وسهم رسول الله ففرح المشركون بذلك فقال إنما كان
ذلك من الشيطان فانزل الله وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا أنى
الشیطان في أمية حتى بلغ عذاب يوم عقيل قال السيوطي في الدار المنقوش هذا
مرسل صحيح الإسناد انتهى **وأخرج** أيضا عن مجاهد أن رسول الله قرأ النجم
فالتقى الشيطان في ذنبتك الكلمات فوجد المسلمون والمشركون جميعا ففرحوا الله
الشیطان على ما حكم آياته **وأخرج** أيضا عن عكرمة قرأ رسول الله ذات
يوم أفرايم ثلاث والعزى ومائة الثالثة الأخرى ألكم الذكركم إلا أنى تلك
إذا قسمه خبزي فالتقى الشيطان على لسان رسول الله تلك إذا في الفرائق العلى
تلك إذا شفاعتهن لترتجى ففرح رسول الله فادعى الله إليه وكرم من ملك في السموات
لا تغنى شفاعتهن شيئا فادعى إليه فصرخ عنه وما أرسلنا من قبلك من رسول
إلى قومه حكيم **وأخرج** البزار والطبراني وابن مردويه والضياء المقدسي في
المختار بسند رجال ثقات كما قال السيوطي في الدار المنقوش من طريق سعيد بن

جبريل بن عباس قال ذات يوم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ومنافاة الشاة
الاخرى بذلك الغرائق العلى ان شفاعتهم لترجى فقال جبريل ما التيات بعد احدا
من الشيطان فانزل الله وما ارسلنا من قبلك الاية و اخرجه ابن جرير
وابن المنذر وابن ابى حاتم قال السيوطى بسند صحيح عن سعيد بن جبريل قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم بلغ هذا الموضع الثالثة الاخرى فلقى الشيطان على لسانك
الغرائق العلى ان شفاعتهم لترجى قالوا ما ذكر الجناح من اليمين فمجد
مجد واخرجه جبريل بعد ذلك فقال اعرض على ما جئت بك به فلما بلغ تلك
الغرائق العلى وان شفاعتهم لترجى قال له جبريل لو انك بهذا هذا من
الشيطان وانزل الله وما ارسلنا من قبلك الاية و اخرجه ابن جرير عن
السدي قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى مسجد يصلي فيه فبينما هو قوام
قال اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ومنافاة الشاة الاخرى فلقى الشيطان على لسانك
الغرائق العلى ان شفاعتهم لترجى حتى اذا بلغ آخر السورة سجد وسجد صحابه و
سجد المشركون ان ذكر الله فلهما ارفع راسه حملوه فاشتدوا بين قطري مكة حتى
اذا جاء جبريل اعرض عليه فقرأ دينك الحمد فبين فقال جبريل معاذا الله ان اكون و
هذا فاشتد عليه فانزل الله وطيب نفسه وما ارسلنا من قبلك الاية و اخرجه
ابن جرير عن قتادة بن ابى لهيعة قال صلى الله عليه وآله وسلم بلغ هذا الموضع الثالثة الاخرى فلقى الشيطان على لسانك
الغرائق العلى ان شفاعتهم لترجى فقالوا ما ذكر الجناح من اليمين فمجد
مجد واخرجه جبريل بعد ذلك فقال اعرض على ما جئت بك به فلما بلغ تلك
الغرائق العلى وان شفاعتهم لترجى قال له جبريل لو انك بهذا هذا من
الشيطان وانزل الله وما ارسلنا من قبلك الاية و اخرجه ابن جرير عن
السدي قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى مسجد يصلي فيه فبينما هو قوام
قال اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ومنافاة الشاة الاخرى فلقى الشيطان على لسانك
الغرائق العلى ان شفاعتهم لترجى حتى اذا بلغ آخر السورة سجد وسجد صحابه و
سجد المشركون ان ذكر الله فلهما ارفع راسه حملوه فاشتدوا بين قطري مكة حتى
اذا جاء جبريل اعرض عليه فقرأ دينك الحمد فبين فقال جبريل معاذا الله ان اكون و
هذا فاشتد عليه فانزل الله وطيب نفسه وما ارسلنا من قبلك الاية و اخرجه
ابن جرير عن قتادة بن ابى لهيعة قال صلى الله عليه وآله وسلم بلغ هذا الموضع الثالثة الاخرى فلقى الشيطان على لسانك
الغرائق العلى ان شفاعتهم لترجى فقالوا ما ذكر الجناح من اليمين فمجد
مجد واخرجه جبريل بعد ذلك فقال اعرض على ما جئت بك به فلما بلغ تلك
الغرائق العلى وان شفاعتهم لترجى قال له جبريل لو انك بهذا هذا من
الشيطان وانزل الله وما ارسلنا من قبلك الاية و اخرجه ابن جرير عن
السدي قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى مسجد يصلي فيه فبينما هو قوام
قال اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ومنافاة الشاة الاخرى فلقى الشيطان على لسانك
الغرائق العلى ان شفاعتهم لترجى حتى اذا بلغ آخر السورة سجد وسجد صحابه و
سجد المشركون ان ذكر الله فلهما ارفع راسه حملوه فاشتدوا بين قطري مكة حتى
اذا جاء جبريل اعرض عليه فقرأ دينك الحمد فبين فقال جبريل معاذا الله ان اكون و
هذا فاشتد عليه فانزل الله وطيب نفسه وما ارسلنا من قبلك الاية و اخرجه

فانه ليس معك الا اراذل الناس ضعفاء وهم فقام يصلي فقرأ النجم حتى بلغ افراتقة
اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى قال تلك الغرايين العلى وشفاعتهن ترينني و
تبلغنني لا تسني فلما فرغ سجد وسجد المسلمون المستركون وبلغ الحجتين ان الناس
قد اسلموا فنفق ذلك على النبي فانزل الله وما ارسلنا الى قومك عذاب يوم عقيد
واسخر جوا ايضا بسنا اخر عندنا قال نزلت سورة وانجبر بمكة فقالت قريش يا محمد
انك تجالس افقرنا والمساكين او ياتيئك الناس من اقطار الارض فان ذكرت الهتنا
نخبر جالسناك ففكر رسول الله سورة النجم فلما اتى على هذه الآية ومناة الثالثة
الاخرى التي الشيطان على لسانه هي الغرائفة العليا استناعتهم ترينني فلما كرم سجد
سجد المسلمون والمستركون الاباء احيى سعيد بن العاص فانه اخذ كفاه من ثوب فمسح
عليه ما وقل قد آن لابن ابي كبشة ان يذكر الهتنا بخير فبلغ ذلك المسلمين الذين
كانوا بالحجبة ان قريشا اسلمت فارادوا ان يقبلوا فاشتد على رسول الله وعلى
اصحابه ما اتى الشيطان على لسانه فانزل الله وما ارسلنا من قبلك من رسول
الاية في اسخر جبريل بن جبريل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة انزل
عليه في ليلة العرب فجعل يتلى اللات والعزى ويكثر ترديد ما فسمع اهل مكة
يذكرون انهم قد خرجوا بذلك وودعوا يستمعون فالتقى الشيطان في تلاوة تلك الحرف في
العلو منها الشفاعة ترينني فقرأها كذلك فانزل الله وما ارسلنا الى قوله حكيم
واسخر جبريل بن جبريل واهل جبريل من طهر بن العوف عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم فيها هو يصلي ذات ليلة فسمعه الله العرب فجعل يتلى ما فسمع
المشركون فقالوا انا نسمع يذكرون الهتنا فذنوا منه فبينما هو يتلى ما وهو يقول
افترى اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى التي الشيطان فذات الغرائف
العلو منها الشفاعة ترينني فانزل جبريل ففصحها فقول وما ارسلنا من قومك الى من

رسول ولا نبى إلى قوله حليم وأخرجه ابن جرير عن طريق الكلبى عن ابن عباس
عن ابن عباس ومن طريق إلى بكر البجلي وأيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن طريق
سليمان التميمي عن حدثه عن ابن عباس أن رسول الله ستر النجوم
بعمكة فأتى على هذه الآية أفرايت هذه الآيات والعبرى ومنازل
الشاة الاخذى فالقى الشيطان على لسانه انه من الغرانيق
الصلى فانزل الله وما ارسلنا من قبلك من رسول الاية واخرجه
ابن ابى حاتم عن طريقه موسى بن عقبه عن ابن شهاب قال انزلت سورة النجم
وكان المشركون يقولون لو كان هذا الرجل يذكركم البعثنا خير اقرنا له واصحابه لكنهم
لا يذكركم خالتهم من اليهود والنصارى بعثنا الذي يذكركم البعثنا من الشاة
والشاة كان رسول الله قد اشتد ما نال اصحابه من اذاهم وتكذيبهم واخزاه
ضلالهم فكان يمني هذاهم فلما انزل الله سورة النجم قال فرائد الآيات و
الغنى القى الشيطان عندها كلمات حينئذ كرا بطوا غيت فقال يا ايها الذين آمنوا انقروا
على وان شفاعتهم التي تترجى وكان ذلك من سبع الشيطان ففتنته فوعدت ان
الكلمتان في قلب كل مشرك عمكة ودلت بها المستهزء وتباشر ايها قالوا ان فحم
قد يرجع الى دينه الاول ودين قومه فسجد رسول الله وسجد كل من حضر من مسلم
او مشرك ففشت تلك الكلمة في الناس اظهمها الله حتى بلغت الحبشة
فانزل الله وما ارسلنا من قبلك من رسول الاية فلما بين الله وبره من سبع
الشيطان انقلب المشركون بضلالهم وعبادتهم للمسلمين واشتد عليه
واخرجه الترمذي في دلائل النبوة عن موسى بن عقبه مثله بدون ذكر ابن شهاب
والطبراني عن عدة مثله واخرجه سعيد بن منصور وابن جرير عن محمد بن
القرظي ومحمد بن قيس بن جابر بن رسول الله في ناد من ادى به كثير من اهل فتيمة

برشد ان لا ياتيه من الله شيء فينتقدون ما نزل عليه فالتجسس اذا هو في خبر ما رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بلغ ومنات الغائمة الاخرى التي عليه الشيطان كالماتين تلك الغرائق العلى
 وان شفا عنهم ان ترجى نفوسهم قرأ للسورة وسجد وسجد القوم جميعا معه ورضوا
 بما تكلم به فلما امسى انا جبريل نزل فعرض علي السورة فلما بلغ الكلمتين قال
 ما جئت بك بهما بين الكلمتين فقال رسول الله انك تريت على الله وقلت ما الفيل
 فاحس الله اليه وان كاد واليقتنى ذلك عن الذي اوحينا اليك الى قوله نصيرا
 فما نزل من غير ما هم وما من شان الكلمتين حتى نزلت وما ارسلنا من قبلك
 الاية فخرى وطابت نفسه هذا ما اورد في السيرة في الحديث في المكان
 الشاف في تخرجه احاديث الكشاف للافظ ابن حجر الحقلاني حديث تلك الغرائق
 العلى اخرجه البزار والطبري والطبراني وابن مردويه من طريق امية بن خالد
 عن شعبة عن ابي بشر عن سعيد بن جبير قال لا اعلم الا عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان بكهة فقرأ سورة النجم حتى انتهى الى قوله تعالى وما آتاه الله
 الاخرى فخرى على ما نزلت تلك الغرائق العلى الشفاة منها ترجى قال فسمع ذلك
 منكم كواحدة فسر ايد ذلك فاستند على رسول الله فارتل الله وما ارسلنا من
 قبلك الاية ثم اذ في رواية ابن مردويه فلما بلغ آخرها سجد وسجد من المسلمين
 والمؤمنات ورواه الطبري من طريق سعيد بن جبير مرسل اخرجه ابن مردويه من
 طريق ابي عاصم النبيل عن عثمان بن الاسود عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في
 هذا الصبح طرق الحديث قال البزار قد روي بوجه امية بن خالد عن شعبة في رواية
 مرسل اخرجه الطبري وابن مردويه من وجه اخر عن ابن عباس في هو من طريق
 الهروي عن جده عطاء عنه اخرجه الطبري من طريق محمد بن كعب القرظي قد روي
 والي العالية فهذا مرسل قوي بعضه بالقبض واصل القصة في الصحيح بالفظان النبي

في مغاري ونبوءة من كذب على ذلك الحائط ان كذبه وغيره لكن قال ان طهره كذا هو كذا
 وانه لا يورث ما مسند اليه من وجه صحيح انتهى ورج عليه وعلى عياض لمحافظة بنه الاملا
 ابن حجر ان حرقته كذا في حد ذاته منها ارجاها حال الصحيح وباقها امامه صفت
 واما منقطع وبمنهرا فقره بوصول امية بن خالد وحق ثغرة مشهور في عمر ابن العرف و
 عياض ان في انما كلها الاصل لها ليس في حد ذاته لا يثبت على الفواعل ان انظر
 اذا كذبت وتبينت فحار جهاد ذلك على ان لها اصلا وقال قد ذكرنا في ان
 من ابا نيدها على شرط الصحيح وهي ببر اسيل يحجر بمثلها من يخبر بالمرسل وكذا
 من لا يخبر به لا اعتقاد بعصا ببعض من يخبر تاويل ما وقع منها ما استمكن كقول
 النقي الشيطان على لسانه تلك الغرائب العلي فلا يجوز حمل على ظاهر كذا صلى الله
 عليه وسلم يستحيل عليه ان يزيد في القرآن عمدا او سهوا واختلفوا في تاويله واسمح الطبا
 عن ثناء ذواته اصابت سنة فحري لسانه وحر شعر فلما علموا بطلانه واحكامه ربه
 آياته وقا عرض بانسلا ولاية للشيطان عليه في النوم فتجارب بان هذا لا يثبت للشيطان
 ولاية عليه وانما غاية الامران الشيطان لما اراه اصابت تلك السنة تحاكى شراثة
 نصوات بشبه صوت ثورين الله للناس على لسان رسول بطلان ما وقع من
 الشيطان حتى لا يفتري ما حدثتوا به من اجاب بما يؤيد ما ذكرته وهو انه صلى الله
 عليه وسلم كان يرتل قراءته فارصد الشيطان سكنته ونطق بتلك الكلمات
 محاكيا انتم النبي صلى الله عليه وسلم بحيث يسمع من دنى اليه منهم فظنوا من قوله
 وانما اعما واستحسن هذا الجواب غير واحد من المحققين كعياض ابن العربي و
 زبد واهل الجاه عن ابن عباس من تفسير قمتي بتلي معنى في منيته في تلاوته وفي ذلك
 خبر منه تعالى بان رسوله اذا قالوا قل لا زاد الشيطان فيه من قبل نفسه محاكيا انهم
 بين الله بطلانه فقال انه هذا الصواب انه لا زاد الشيطان فيه من قبل نفسه محاكيا انهم

بيننا قاله وقد سبق الى هذا المعنى الامام المجتهد ابن جرير الطبري مع جلالة قدره
وسعة علمه وشدته ساعده في العلوم تصوبه ولا تضاهه قاصدا الجواب بان
الشیطان الجاهل الى التلطف بذلك من غير اختبار فصر وديان الشيطان لو فكر
على ذلك لم يمكن احدا من طاعته او بانه عاقب بحضه ما كان اسمعه منهم من
مدح الهتهم فخرى على السامع وهو انفسا فاما قبله او ما نقله توسحا
للكفار فهو بعيد ان ارتضاء عياض كلبا قلا في قتال هذا الجائر مع فریته الى على
المرام لا سيما والكلام في صلتها ذلك كان جارا او بانه لما وصل الى قوله لثاثة كذا
خشا ان ياتي بذيهم القوم ثم نادى بذلك الكلام وخطوه بتلاوته على عادتهم في قوله
لا تسعوا بهذا القرآن العويصة نسبت الى الشيطان لانه الحامل ليهو عليه فنفيع نوع
سعدا وان لم يراد بالقرآن في المراكمة وكان منزه من يعبد ثم تراعى انيحيات الله فسوق
ذكر لكل ليرد عليه هو قوله الكفر الذي كره لا تاتي فلما سمعوا خطبه على الجيوب وداوا
قد عظموا اليقظة فمدح الله تلك الكلمة اعكازاته فهو بعد ما تامله اني كره هذا
كل كره متدني هذه القصة من اية وما اولها ووزيرة وكولا خربت التطويل لا يريد
ههنا كلام عياض ثم لا دام الرأى مع ضوئهما وذكر ما ليسا او ما عليه انك
قولا ما هما كما تزد في راب بكلمة هذه القصة واسبابه ثمة وكذا اما
او رده الاصوليون في كسهم عند البحث في عدم قول اخبار الاحاد
اذا حالت الفرض من قوله صلى الله عليه وسلم انه امر وى شى
حليث فاعرضوه على كتاب الله فان وافقه
فاقبلوه وان خالفه فردوه قال الخطابي في تفسيره
وتشديد الطاء انه من اسنه الى خطاب احدا حاد به وهو من لفت
شرح سنن ابى داود المسمى بجمال السنن اسمه حمد وضعت له

الزنادقة الذين يتصالحون مع افساد الدين ويؤيدون قوله صلى الله عليه
وسلم اني اوتيت الكتاب ما يعجل له وهو الوحي الغير المتناهي ورواه
اوتيت الكتاب ومثله معه وقد اخبره النبي صلى الله عليه وسلم في المدخل عن ابي جعفر
عن رسول الله انه دعى اليه فسالهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى فصعد المنبر فخطب
الناس فقال ان السند يث سينقضها انا كره عيسى يوافق القرآن فهو عني ما انا كره عني
بخالف القرآن فليس عني وقال الفيروز ابادي والصفيان وغيرهما لم يثبت في
هذا الباب شيء ويرد حديثه لا الفيلين احكامه منكنا على البركة يجعل اليه عني
الحديث فيقول لا يخجل هذا الحكم في القرآن الا ان اوتيت القرآن ومثله معه في
في هذا المقام انه قد ذكره الاحاديث الصحيحة الدالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم اوتي من
الجنة مثل لؤلؤ لا يجوز من السمن استعناء بالقرآن لاننا في ذلك الحديث
لان صفاء الراد عند الحائفة وهو امر لا ريب فيه ويوافقه حديث اذا حدثت عن عبد الله
يوافق الحق نحو ما به حدثت به او لو احدثت به اخرجه العقيل من حديث ابي هريرة
قوله بعض اصحابه انما سمعت وقال ليس اسناد يبرح ولا شعث غير حديث
مسند وقال يحيى بن معين هذا الحديث وضعته الزنادقة وقال الخطابي لا اصل له
اخبره ابن الجوزي في موضوعاته من حديث يزيد بن ربيعة عن ابي الاشعث عن ثوبان
مرفوعا قال يزيد مجهول واثبو لا شعث لا يروي عن ثوبان انتهى وهو مردود فان
يزيد ترجحه في ميزان الاعتدال وغيره وقد ضعفه الاكثر وقال ابن عدي ارجوه لا
باس به فتروا انه مجهول غير مقبول وكذا قوله ان الاشعث لا يروي عن ثوبان فقد رد حديثه
فيه الترمذي بسماح ان لا شعث عن ثوبان وما يشهد للحديث المذكور ما اخرجه احمد
في مسنده عن ابي هريرة مرفوعا لا عرف احد منكم انا عني هو مستكمل على اريكته
يقول اتلوا على قرا ناه اجاء كره عني من خير قلته او لو قلته فاني اقول وما انا كره عني من

سرفاني لا أقول الشرح وأخرج ابن ماجة عن أبي هريرة مرفوعاً لا أسرف من ما يجرى في حديث
عني حديث من تكلم على الركبة فبقول أقرأ ما قيل من قول حسن ما أقلت في شرح
الخطيب من حديث مرفوعاً أنه لا حد يتم عن حديث آخر فونه ولا تنكح من غيبه فواءه
وإذا حدتتم عن حديثه تنكح فكلد بوابك في اللآتي المصونة للسبق ^{في} فليس من
هذا الباب أن الحديث الذي ذكره لا أصوليون أن سالم كونه موضوعاً لفظاً لا شياً
في كونه صحيحاً معنى وقد صنف ابن الجوزي في الموضوعات حديثاً
ذكر فيها الأحاديث بأسانيد لا وصرح في بعضها بحكم الوضع وفي بعضها اكتفى على
قوله لا ينع وجوه قال ابن الصلاح أودع فيها كثيراً من الأحاديث
الضعيفة مما لا دليل على وضعه وحقها أن تذكر في الأحاديث
الضعيفة عبارة ابن الصلاح في مقدمته ولهذا ذكرنا الذي جمع في هذا العنصر
الموضوعات في نحو حديث بن خادع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه وإنما حقه
أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة انتهى ومرواه بقوله الذي جمع في
هذا العنصر معاصره أبو الفرج ابن الجوزي كما ذكرنا العراق في الفقه وهو أكثر
الجامع فيه إذ خرج + مطلق الضعف عن أبي الفرج + أي عن ابن الصلاح بالجامع
أب الفرج قال السبكي في تذييل لروى قال الذي هي ربما ذكر ابن الجوزي في الموضوعات
أحاديث حسنة قد يتقل ونقلت من خط السبكي أحمد بن أبي الحد قال صنف
ابن الجوزي كتاب الموضوعات فاصاب في ذكره أحاديث يشتر محالفة العقل والنقل
وساير يصب فيها طائفة الوضع على أحاديث بكلام بعض الناس في حديثها بقوله
فلان صحيف أوليس بالقوى وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب بطلانه ولا
فيه محالفة للعقل والنقل ولا معارضة لكتاب الله ولا إجماع ولا حجة في نه موضوع
سوى كلام الرجل في حديثه وهذا عدوان ومجازفة انتهى فقال شيخنا الإسلام أي

أما فظاير حجب غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع والذي ينتقد عليه بالنسبة
إلى ما لا ينتقد قليل جدا أقال وفيه من الضعيف ان يظن ما ليس بموضوع موضوعا
عكس الضعيف يستدل بالحكاية فإنه يظن فيه ما ليس بصحيح أصح أقال ويتعين
الاعتناء بانتماء الكتابين فإن ما لكتابنا من تساهلها أعدم الاستفاد لها إلا بالنسبة
بالنسبة لا بد من حد بث ألا يكون ان يكون قد وقع فيه التساهل قلت قد خصرت
هذا الكتاب فعدلت ما سنده فذكرت منها موضع الحاجة واتب بالتوثق وكلام
ابن الجوزي عليها وتعقب كثيرا منها وتلعبت كلام الحفاظ في تلك الأحاديث
خصوصا ما في الإسلام في تصانيفه وما ليه من فوائد الأحاديث المتعقبه في التلخيص
وقد كنت ان شئني الإسلام التلخيص للسدد في الذب عن مسند أحمد ورواه فيه أربعة
وعشرين حديثا في المسند ورواه ابن الجوزي في الموضوعات واستدل بها أحاديثا
ومنها حديث في صحيح مسلم وهو ما رواه من طريق إلى عامر العدي عن الصالح
ابن سعيد عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة قال قال رسول الله ان طالت بك صلاة
أو شئت ان ترى قوما يغدون في سخط الله ويروحون في لغو الحديث قال شيخ الإسلام
ثم اتيت في الموضع على منى حكمه عليه بالوضع وكفى أحدا يصحح ابن عمار هذا الحديث
والله اعلم بشدة بطلان حكمه عليه على شواهد ما وردت على هذا الكتاب تدبيرا
في الأحاديث التي بقيت في الموضوعات من المسند وهي أربعة عشر مع الكلام عليها
المسند ديل المحدثين الكتابين سميت القول الحسن في الذب عن المسند ورويت فيه مائة
وأربعة عشر حديثا ليست بموضوعات منها ما هو في سنن أبي داود وهو أربعة عشر
حديثا حديث حديث الترمذي ومنها ما هو في جامع الترمذي وهو ثلاثة وعشرون
حديثا ومنها ما هو في سنن النسائي وهو حديث واحد ومنها ما هو في سنن
ابن ماجه وهو ستة عشر حديثا ومنها ما هو في صحيح البخاري مائة وخمسة عشر

وهو حديثان بنحو كيف يأتيان من غير الحديث أو حديثاً في مسند الفردوس وغيره
 البخاري وذكر مسند لا إلى ابن عمر وروايت بخط العراقي انما ليس في الرواية المشهورة بل
 المزمى ذكرانه في روايتهما بنحو ما ذكر في حديث ثان في حد الصحيحين وقصداً ما هو
 في تاليف البخاري غير الصحيح كخلق افعال العباد او تعاليف في الصحيحين وفي غير ذلك
 عليه اسم الصحيح كسند الدرمي والمستدرج وصحيح ابن حبان وفي تاليف معتبر
 كتبه انيف البيرقي فقد التزم ان لا يخرج فيه ما يثبت العلم موضوعاً ومنها ما
 ليس في هذه الكتب قد حوت الكلام على ذلك حديثاً حديثاً فاجاء كتاباً
 حافظاً انتهى كلام السيوطي وقال السخاوي في فتح المعيث ربما ادرج ابن الجوزي
 فيها الحسن والصحيح ما هو في حد الصحيحين فضلاً عن غيرهما هو مع اصابعه في
 اكثر ما عند توسع منك ينشأ من الضر من ظن ما ليس بموضوع بل هو صحيح
 موضوعاً ما قد يقلد، في المعارف تحسناً للظن بحيث لو بحثت فصار
 غايه لا لذل النقد العلماء صليحاً لاجالاً الموقر له في استناده غالباً بضعة راوية
 الذي رمى بالكذب مثلاً لا من عبثه من جباة اخرتها يكون اعتماداً في المنهج قول
 غايه لا يكون كلامه في محصو لا على النسب قد امع ان مجرد نقل الكذاب بل الرضا
 بعد الاستقصاء في التفتيش من حافظ متبحر تام الاستقام غير مستلزم لذلك بل
 لا بد من انضمام شئ ما سياتي ولذا كان الحكم من المتأخرين عسير لجد النظر فيه
 مجال بخلاف الاية المتقدمة بين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في
 حفظه كشعبة والقطان وابنه ونحوهم واصحابهم مثل احمد وابن المديني وابن ابي
 وطائفة فخر اصحابهم مثل البخاري ومسلم وابي داود والترمذي والنسائي وهكذا
 الى من الدارقطني والبيهقي وغيرهم بعد هم مساو لهم ولا متارب افادة العلائي
 وقال فمضى وجدنا في كلام اجد من المتقدمين الحكمه كان معتدلاً ما اعطاهم الله

من الحفظ العزيز وان اختلف النقل عنهم عدل الى الترجيح انتهى وفي خبره ما عدا
في جميع ما حكموا به فتوقف ثوران من العجلاء ايراد ابن الجوزي في كتابه اعلل المتنافية
في الاحاديث الواهية كثيرا ايراد في الموضوعات كما كان في الموضوعات كثيرا من
الاحاديث الواهية بل قد اكثر في تصانيفه الوعظية وما اشبهها من ايراد الموضوع

وشبهه انتهى كلام السخاوي والشيخ الحسن بن محمد الصغاني في الملحق

في تبين الغلط قال السخاوي ومن اورد بعد ابن الجوزي في الموضوع كراسته

الرفعي الصغاني اللغوي ذكر فيها احاديث من الشرواح للقضاة في النجوم والشمس

وغيرها كالاربعة لابن ودعان وفضائل العلماء محمد بن سرور والبليغي والوصية

لعلي بن ابي طالب وخطبة الوداع وادان النبي صلى الله عليه وسلم واحاديث ابى الدنيا

الاشبه وسقوط ولغيره من سائر ودينار الحبشي والبي هدية ابراهيم وسلمة ميمنا

عن السق فيهما الكثير ايضا من الصحيح والحسن وما فيه ضعف ليسير والجزوقاني ايضا

كتابا لا با حيل الكثرية من احكامها بالوضع مجرئة مخالفة المستقال شيخنا وهو خطأ الا

ان يتعدا لجمع وكذا صنف عمر بن بدد الموصلي كتابا سماه المنع عن الحفظ والكتاب

يقوله لم يرد في شيء في هذا الساب عليه فيه ملاحظات كثيرة وان كان له في كل من

ابوابه سلف من الايمه خصوصا المتقدمين انتهى كلامه قلت ومن هذا القبيل

رسالة الشوكا في المسماة بالفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعه فان فيها احاديث

صحيح وحسانا قد درجها اسق فهمه وتقليد كالمستدين المتساهلين في الموضوعات

على اعارض الماهر المتوقف في قبول كلامه وتيقنه مراعاة في هذا الباب بل في جميع المسائل

الدينية فان لم تكن ليقظة السجدة يثية والفقهاء الخيارات شنيعة مخالفة لاجماع

الائمة وعلماء الملذات وتحقيقات مخالفة للمعقول والمنقول كما لا يخفى على ما هدر

الفرع والاصول **الباب الثاني** من الابواب الاربع التي ترتب مقاصد

هذه الرسالة عليها في الجرح والتعديل أي في المباحث المتعلقة بها أو حقوقها
 ذلك أي الشرح مع كونه منصفاً للفتنة وهناك ستر للمسئلة ابتداءً إلى غير ذلك من
 الأمور التي منع السامع عنها صيانة للشرقية فانه لو لم يحرم لما يميز انصافاً من
 تكاد ثلثنا من المعادل والمعدل من الصابط واختلفت الاحاديث الصحيحة باستقبة
 وقامت الملاحظة والبراد من كل جانب للافساد في الشريعة وهذا من فروع دواعي
 الضرورات بل هي انظورات وهو ما حذر من قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم
 فاسق بنبأ مبينوا ان تصدقوا فمما يحال ان تصدقوا على ما تلعنوا نادوا من وان سئل
 الاطلاع على الصور التي تجوز فيها الغيبة وان شاء العبد يرجع الى سالت التي انقضا
 باللسان الهندية في ما يتعلق بالغيبة المسماة بنزج السان والتسمية عن كتاب
 الغيبة وطمأ أي بالحرج والتعديل تميز صحيح الحديث وضمه حقيقة هو
 من صافته الصفة الى الموصوفات كقولهم جامع المعجزات فيجب على المتكلم
 اي من شك في هذين الدلائل المتثبتة فيهما لثلا جرح من ليس له حرج ولا
 جرح من هو حرج ولا يفتن العرج من الجرح والتعديل من تميز الصحيح من
 الدليل فقل خطأ غير واحد من ائمة الجرح والتعديل في جرح صحيح
 بما لا يجرح وهذا صنيع المتدين حيث يحرجون الراوي بإدس جرحه وبما هو
 فيه ويحفظون طمأنينة كونه رواية كان قيمة وان الحوزي واصحابه انقلب
 وان حبان على ما ذكره الذهبي في برائه في غير موضع وزعم على جرحاً في كيد
 من الرواة ومن السعدان في جرح النسائي وابن معين والوجهان وغيرهم على
 ما صرح به الحافظ ابن حجر في القول المسدد في الذب عن مسدد احمد في الهك
 السامري سددته فخر الباري ومن لو قيل جرح الجرحين في الامام أبي حنيفة
 حبشه راح بعضهم بكثرة التباس وبعضهم بقلته معرفة العربية وتلفظ

بقدر رواية الحديث فان هذا كله حرج بالاحرج به الراوي وفيه اي في ابداء الثاني
 فصلان احدهما في بعض مسائل التعديل والثاني في بعض مسائل الجرح
الاول في العدالة والضبط والعدالة ان يكون الراوي بالغاً
 مسلماً عاقلاً سليماً من اسباب الفسق وخوارم المروءة جمع
 خوارم بمعنى القاطع في كسر المصنف للعدالة شرط خمسة فلا بد من تفصيلها
 والاطلاع على ما يتعلق بها والذي ذكره اصحابنا الحنفية في اصوله هو كسر
 في تنقيح الاصل ونحو الاسلام البزدوي في اصوله ومثول المنتخب الحسامي في شرحه
 انه تستلزم لقبول الرواية في الراوي اربعة امور الضبط والعدالة والاسلام
 وقالوا المراد بالعدل ههنا كماله وهو مقدر بالبلوغ فيخرج عنه خير الصبي والمجنون
 والمعتوه ووجهوا عدم قبول خبر الصبي ان كان كامل التمييز انه لا يؤمن من كذبه
 لعله بانه غير مكلف فلا اثر عليه ولا يخفى ان هذا اول ما ذكره المصنف تباعاً
 لابن الصلاح والعراقي والطبري وغيرهم حيث ادرجوا البلوغ والعقل في تفسير العدالة
 مع ان اظهروا ان العدالة مقابلة بالفسق وهي مفيدة بملكة تقبل على التقوى لا ترجح
 عن ما يجبل فاسقاً شرعاً او خفيفاً ذليلاً في عين الناس والبلوغ والعقل والاسلام
 امور متطرفة عن نفس العدالة بل قد يجعل اشتراط السلامة من خوارم المروءة ايضاً
 امراً خارجاً عن العدالة وتجعل مقتضاه على ما يقابل الفسق وهو المنع من عرفه
 وشرعاً **الا ان يقال** انها اصطلاح على ان العدالة اسم لما توجد فيه هذا
 الامور كلها من البلوغ والاسلام والعقل والسلامة من اسباب الفسق ونواقض
 المروءة تصد الى الاحتقار والضبط وحدها عن النطوب الذي قد يفيض الى الخطيئة
 ولا مناقشة في الاصطلاح وقيل تجبى العدالة بمعنى ما يقابل الكذب في الرواية
 فيقال لمن هو محتجب عنه عادل بعد ان يكون مسلماً عاقلاً وان لم يكن مسلماً

من اسباب الفسق وخوارم المروءة وبهذا المعنى يقال ان الصحابة
حتى من دخل منهم في المناجرات والمخاصات وفهم من قبله من هذا
ابناء عصرنا انهم معصومون عن الكناش مخوطلون عن مجلبة الصغائر
هذه الكلية وقالوا الصحابة بعضهم عدول وبعضهم ليسوا بعدول
مبنى على فهمهم الكاسد **اول** الشروط التي
المختلف هو كون الراوي بالغ اي بالاخلاق والحض ونحوهما او
وهو خمس عشرة سنة فان الصبي اذا قبله هذا القدر فهو بالغ شرعا
وان لم يوجد فيه علامة من علامات البلوغ سواء كان رجلا او امرأة
عن ابي حنيفة انه اعتبر هذا السن في المرأة وفي الرجل تمان
ضعيف غير معني به وهذا الشرط في باب عدالة الراوي
السخاوي في فتح المعيت حيث قال قران اشتراط البلوغ هو الذي عليه
قبل بعضهم رواية الصبي المميز الموثوق به ولذا كان في المسألة لأصحابنا
الرأى وتبعه النووي بالمرافق مع وصف النوري لقبول الشذوذ وقال الرازي
موضع آخر في الصبي بعد التمييز جنان كما في رواية اخبار الرسول وبجسه
بالصبي المميز وحكى في شرح المذهب عن الجمهور قبول اخبار الصبي المميز في نظر
المشاهدة بخلاف ما طريقة النقل كالامناء ورواية الاخبار ونحوه واليه اشهر
بقوله وقبل الجمهور اخبارهم اذا انضمت اليها قرينة انتهى واما غير المميز فلا يقبل
قطعا انتهى كلام السخاوي والثاني كون الراوي مسلما فلا تقبل رواية كافرين ولينته
الامن من كذبه كيف كاذبا استقرحت السلامة من الفسق واشتراط السلامة
الكفر الى نعم تقبل رواية مسلم حال روايته وانحل حال كفره وهذا الشرط اشارة
كونه عاقلا فلا تقبل رواية المجنون والعنوة حين روايته فان كان عتقا

غير مطلق بل تحصل له الافاقه تارة في حال افاقته قبلته روايته **والرابع** قوله
 سلمنا من اسباب النقص من تركها كالكبار والاصغر وعلى الصغار ان يمانع من الرواية
 فلا تقبل روايته فاسق معلنا كان او غير معلن مبذرا على عدم حصول الامان من ان
 يكذب في الرواية وكما ان الفاسق الذي تاب من نفسه تقبل روايته لزوال علة من روايته
 ومن الحد تابن كاحمد وغيره من انك تقبل روايته من علم كذبه على النبي صلى الله
 عليه وسلم وان تاب عنه زجر او تهديد او اختار هو القبول لصحة توبته كما ذكره النووي
 في شرح صحيح مسلم **والخامس** سلامة من افعال تعد عرقا خلاف المروءة المشهور
 ويجعل مرتكبها حقيقا اذ لا يلا في الاعيان الالسانية وان كانت مباحة شرعا او مكرهه
 لا تبلغ مرتكبها الى درجة الفسق كارتكاب الاكل في الطريق والبول قائما واكتشف الراس
 بابت للناس المشوق حائبا وغير ذلك وعد منها بعض الحد تبين على ما في فقه المغيرة وغيره
 لتركها بكتاب خطاب المصنف السواد والمحدث بمسأوى الناس والبول والنفث طحيث
 يراه الناس فيخرج لك ولا ينبغي ان هذه الافعال تفسق صاحبها فلا يستحسن
 عذرها في حلال المروءة **والخلاف** في قبول رواية المبتدع الاعتقادي بالغير
 المكفر وتفصيله على ما في شرح الكافية وغيرها ان المبتدع لا يخلو العماد ان يكون عملا
 بان يعمل عملا ليس الاصل في الشريعة او يكون اعتقادا بان يعتقد اعتقادا محمدا فالمرء يوجد
 في القرون المتبركة ولا دلالة عليه لادلة الشرعية كالحواشي والرافض الحنفية والمعتزلة
 والمزبانية وسائر فرق الضلالة الخالقة لاهل السنة والجماعة والمبتدع الاعتقاد
 قد يكون بدعته مفضية الى الكفر بان يكون اعتقادا لا هو بدوي الى انكار ضروريات
 الدين كبعض فرق الخوارج والرافض وهم الذين لا يجدون نكاح نساءهم الاكل بالشرع
 ولا التعامل بهم كعامل اهل الاسلام وقد لا تكون كذلك بل يجعل فاسقا وحسب
 المراد من يقوى له ولا تكفر احد من اهل القبلة فيجوز اكل ذبائحهم ويصح النكاح

مع نساكهم ومع رجا الهجر الا انه يكره لعدم الكفاءة بين السنن غير السنن في وجود
 الاعتقادي فان كانت بدعته عليه فلا شبهة في عدم قبول رايته لنفسه كما لا يتقبل
 راية الفاسق بازتكاب الاعمال النهيية وكذا شهادة كشاهب النحر والزاني وتاراجعات
 الصلوة ومحلق الخيعة ومسوح ما بعد بياضها وغيرهم فانه كان ارتكاب لكسائر
 المنصوص منه يحجب المرتكبة فاسقا كذلك ارتكاب لهديات السيئة يجعله فاجرا بكل
 فسقه لشدة واحكام من فسق الاول فان ارتكاب لنهي عنه مع اقراره منهى عنه اهل
 من ارتكاب لهديات مع طعن حسرا وانما ليست فضيلة وان كانت بدعة اعتقادية
 فان كانت مكفرة فلا خلاف في عدم قبول رايته لمكفرة وان كانت غير مكفرة فيقبل
 قوله رايته مطلقا روي ذلك عن جميع من السلف كمالك وعامة اصحابه والقائمة بين
 الباقلاني واتباعه حكاه الخطيب في الكفاية ونقله الآمدي عن الاكثرين ويذهب
 ابن الحاجب قد ذلك لكونه فاسقا وان كان متوا لا غير معاند فكما استوى الكارئين
 والمعاند كذلك يستوى الفاسق المتناول والمعاند عما كان او اعتقاد او استنك
 القول بن الصلاح وابن حجر وغيرهما لكونه مخالفا للطريقة عامة اهل الحديث وقيل يرد
 رايته اذا استحل الكذب في الرواية او الشهادة نصرة لمذهبه وهو المنقول عن
 الشافعي نص عليه في الام وغيره من انه تقبل الشهادة والرواية من غير الخطيئة فيفتح
 الحاء المبحمة وتشديد الطاء المهملة وهو طائفة ممن الرافض يرون الشهادة بالزور
 لمخافتهم ويجوزون الكذب نصرة لمذهبهم ونحوه ذكر احكامنا في كتاب الشهادة
 انه تقبل شهادة اهل الاحواء الا الخطيئة الواحدة في ذلك ان الملتبس الذي لا
 يستحل الكذب ان كان فاسقا لكن فسقه اعتقادي بتأويل وتدينه بخبر عن ارتكابه
 الكذب سائر الكتاب فلا يكون هو مثل الفاسق العملي الذي لا يبالي بما عمل به بدعة
 او منهيا عند نصا وهذا القول حكاه الخطيب عن ابن ابي يونس وسفيان الثوري

ايضا ونسبه اسماء كثر الى كثر ائمة الحديث فقال لا امام الرازي في الحصول انه اسحق بن محمد
 ابن دقن العبد وغيره وقيل انما تقبل في ائمة اذا كان ميمية مما تشتمل على ما ترد به
 بدعته لبعده عن تهمة الكذب جزما وقيل انما تقبل اذا كانت بدعته صغرى
 وان كانت كبرى فلا تقبل فقبيل في ائمة باب التشيع بالمعنى المشهور في عرف المتقدمين
 وهو اعتقاد تفضيل علي بن عثمان او اعتقاد ان عليا افضل الخلق بعد رسول الله
 والله سبحانه في حرمه كلها وخالفها خطي وبهذا المعنى نسب جمع من أهل الكوفة
 المتقدمين الى التشيع ولا تقبل رواية التشيع بالمعنى المشهور في عرف المتأخرين
 وهو التبري من الشيعة بن ابي بكر وعمر وسيدنا وسب غيرهما من الصحابة المتأخرين
 لعلي بن ابي طالب وكثيرا كثر الصحابة سوى علي ومن وافقه وقيل ترد رواية من كان
 يدعوا الى بدعته ويقصد تهديجها وتقبل في ائمة غير ذلك لما قال عبد الله بن
 أحمد بن حنبل كالبية لعمري عن ابي معاوية الضرير كان موحيا وعزوه عن شبابة
 وكان قد مر يا فقال لان ابا معاوية لم يكن يدعوا الى لاهجارة وشبابة كان يدعوا الى القد
 وهذا القول حكاه بعضهم عن الشافعية كاهم وابن الصلاح عن الكنتبار ولا كثر
 من الحديثين وقال ابن حبان في كتاب الثقات في ترجمة جعفر بن سليمان الضبي
 ليس بين أهل الحديث من لم يتأخلف ان الصدوق المتقدم اذا كانت في بدعته
 ولو يكن يدعوا اليها ان الاحتجاج باخبار جازلة فادعى اليها سقط الاحتجاج
 باخبار لا اتمى وقيل لا تقبل روايات المبتدعين التي فيها نصرة مذهبهم اعتقاد
 بدعته وما سواها تقبل اذا كانوا اصدقا من ورعهم والضبط ان يكون
 اي الرازي متيقظا حافظا لما يرويه غير معفل بصيغة المجقول من
 التعليل خوفا من نسيب الى الغفلة ولا سبالة اسم فاعل من السهو والمراد باليع
 النسيان ولا نشأ الى متردد في ارويه غير حازم في متعلق بكل من الامور

المذكورة في حالتي التجمل والاداء أي يشترط كون الراوي متيقظا غير مغفل
 وغير ذلك في حاله في نقل الحديث واخذ عنه عن شيخه او مبعوه وفي حالة ادائه الى التليد
 ونحوه به فان حدث عن حفظه كما كان شأن اكثر الصحابة والتابعين
 بل واكثر من بعدهم من المحدثين حيث كان اعتمادهم على حفظ الصدور دون
 الكتاب المسطور وقل اعتماد المتأخرين على الحفظ منذ شاعت الكتابة وتدوين
 كتب الحديث ينبغي ان يكون حافضا أي حفظ قلب حفظا لا يكون
 معه تردد وان حدث عن كتابه الذي كتبت فيه مروياته عن
 شيخه ينبغي ان يكون ضابطا له أي لكتابه وان حدث
 بالمعنى من غير اهتمام بتلك اللفاظ المخصوصة ينبغي ان يكون
 ذلك الراوي المحدث بالمعنى عارفا بما يحتل به المعنى فانه لن يمكن
 الراوي عالما بعد لولات اللفاظ ومقاصدها عارفا بما يحتل به معانيها
 خبيرا بقدار التفاوت بين ما يورده وبين اصل المدلول لم تجز له الرواية
 بالمعنى بل يجب عليه ان يروي تلك اللفاظ الخاصة وهذا ما اختلف فيه
 فان كان عالما بذلك اختلف فيه فقالت طائفة من اهل الحديث والفتنة
 والاصول لا تجوز له الرواية بالمعنى بحال ونقل هذا من الصحابة عن ابن عمر وعنه
 ابن سيرين من التابعين والابن بكير الرازي من الحنفية وغيرهم وقال الجمهور والعامة
 وللتابعين ومن بعدهم من ائمة الفقه والاصول والمحدثين ومنهم ائمة الاربعة
 واكثر اتباعهم يجوز لهم الرواية بالمعنى للعامة اذا قطع باداء المعنى وهذا هو
 مستناخلاف في ايات الصحابة للقصة الواحدة لقصة المعراج النبوي
 وغيره فاقسموا بهذا ما اخرجوا من مسنده في معرفة الصحابة والطبراني في معجمه
 الكبير من حديث عبد الله بن سليمان بن اكيمة البصري قال قلت يا رسول الله

مقدم على المغدبل في الاخلاق بل الصواب ان من تبتت امامه وعدالته وكبره ما دحا
 ولذا حارجه وكانت هناك فرقة دالة على سبب حرجه من تعصب ذهابه وغيره
 المعربلنت الى حرجه استى وى الى ايجاد عمر فذلك ان الحارح لا يقبل حرجه وان فسر
 في حق من غلبت طامسه على حاصيه وما دحا على اميره ومزكوره على حارجه
 اذا كانت هناك فرقة لشهد العقل بان حلتها حاملة على الوقف فيه من تعصب
 هذا حرجي ومناقسة دينوية كما يكون بين النظراء وسح فلا تفتت الى كلام النورى
 وغيره لا الى حليقة وابن الى دعى وغيره في مالك وابن مدين في المناقعة و
 المساني في احمد بن صالحه وشوذلك ولو اطلعنا لتقدير الحرج لما سلموا احد
 من الامته اذا من امام الادوق طعن في سطا عنون وهلك حنيه ما لكون اننى

والعرف الضبط اى ضبط الراوى بان تعابر مر ايتى روايات
الثقات المعروفين بالضبط اى تقاس بالنسبة اليهم فان وافقهم

اى وافق هذا الراوى فى رواياته الثقات المعروفين بالضبط غالبا اى غالب
 الاحوال وكانت مخالفة لغير اى للثقات الضابطون نادر عرف

في حجة المجهول خبره لعله ان وافقهم كونه ضابطا ثبتا وان كان بخلافهم
 غالبا دل ذلك على شؤ حفظه وعدم ضبطه **الثاني في حرج قدر**

مينا ذكره هو شؤ ما يتعلق به سائقا فذكره انها لا تقبل رواية من عرف
 اى اشهر بالثبات هل في السماع والاسماع اى سماع الحري من

شئى خه واسماعه لتلاصقه بالانعم متعلق بالثبات هل بان كان بعضه المقوم
 او الثبات في حاله تحمل الحديث او اداة نعم لا يعبر المفاصل الخفية الذى لا يجتلى

منه فهو الكلام لا سيما اذا كان الرمى فظنا مبغضا لقال السماعى فدا كان
 الحافظ المزى ربما يتيسر في حال اسماعه وتعلقه الى اى فينادى بالرد عليه كذا

شاهدت شيخنا غير مرة قل بلغني عن بعض العلماء الراغبين ان كان يقرئ نزع النسيئة
 النحول بن المصنف وهو ناعس انزى أو الاشتغال عطفت على النوم فمن كان يتسأل
 في حالة التحلل أو الأداء بالاشتغال بشغل آخر لم تقبل روايته كارتقاء الأمان من روايته
 فان الناس غالباً لا يمكن لهم التوجه إلى شيئين توجهاتهما في وقت واحد ويستثنى منه
 الاشتغال بالغيب المانع من التوجه كما شاهدت من شيخنا شيخنا لا كل مولانا على بن أبي
 ذلك باشتل المدني الحريري فقد حضرت عمداً في الشقة الأولى من الحرم من سنة
 ثمانين بعد الف والمائتين في المدينة المنورة مع الوالد المرحوم وكان له مكان قريب
 باب السلام أو باب الرحمة من أبواب المسجد النبوي ببيع الحريري بمقره عليه والذي المرحوم
 دلائل الخيرات وكنت سمعته ومعنا على المولوي مراد الله المرحوم ابن استاذنا وجدنا حال
 والدنا مولانا محمد نعمت الله المرحوم والمولوي الهادي خان الجهادي المرحوم من تلامذة
 الوالد المرحوم وغيرهما من رفقاءنا في ذلك السفر كان في حال سماعه شيقاً ببيع
 الحريري والشكر مع الحسار المشتريين فقد كان دكانه مرجعاً للوافدين مع ذلك لم يكن
 اشتغاله مانعاً فكلما غلط القاري في قرآنه ياد من حفظه إلى اصلاحه أو من يحسن
 عطفت على قوله من عرف بالتساهل أي لا تقبل رواية من يحدث إلا من اصل
 مصحح لكون الاصل الذي يحدث عنه غير معتمد لعدم كونه مصححاً متابلاً بالنسخ
 المعتبرة أو يكترس هو إذا كان يحدث من اصل مصحح فان قل
 سهو له حقيقه في قبول رواية ذلك قالوا لا تدر رواية كل من روى المناكير
 الشواذ بل اذكر ذلك منه حربه الذهي وغيره اليه اشار بقوله أو كثرت
 الشواذ والمناكير في حديثه ومن غلط في حديثه بوجهين
 فبين له الخط فاصحى أي ذلك الراوي غلط ولم يرجع قيس
 على التوجه به شعبة وعبد الله المبارك والحميدى عبد الله بن الزبير والحمد

ابن حنبل وغيرهم قال ابن الصراح هذا اي سقوط عدل النبا صلى الله عليه وسلم على غلطة
 اذ كان على وجه العناد فان المعاند كما يستحق بالحديث القاصد للترويج
 الباطل واما اذا كان على وجه التقيس اي التفتيش والتفتيش في البحث
 فلا فائدة لا يوجد حوصف به تسقط عدل الله تدليل هو في الاصل بمعنى جملة
 دلائل وكثيرا ما يعبرون به في موضع التهمة فهو كالنقطة للباب الثاني اعرض لمناس
 اي الحديثون وغيرهم تبع لغيره في مثل هذه المسائل في هذه الاعصار
 اي لانهم انما اتوا في وقت الاحاديث في بطون الاوراق وقضى الوطر فحدثوا الافاق
 عن مجموع الشروط المذكورة كقول المعتزلة في باب الراوي وغيره لتعسر وجودها
 وتعد الوفاء بها في هذه الاعصار التي كسدت اسواق العلوم فيها وتكا سبلها عن
 حفظ الاحاديث فتونفها واسانيدنا انكالا على تدوينها واكتفوا في هذه الاعصار
 من عدالة الراوي بان يكون مستورا اي لم يعلم فيه جرح ولا تعديل
 ومن ضبطه اي اكتفوا من ضبط الراوي بوجوه سماعة اي من شيوخه
 مثبتا بخطه مولوق به اي معتمد عليه لا يخاف فيه الخلط والخط وروايت
 مقطوف على قوله وجوه سماعة من اصل موافق لاصل شيخه بان يكون
 قولنا مع مقابلة معتلة وذلك اي اعراضهم عن اعتبار مجموع الشروط للمعتزلة
 عند التقدم لان الحديث الصحيح تقسيم لثلاثة والصحيح لغيره الحسن
تقسيم الحسن لثلاثة وتغيره وغيرهما كالضعيف وغيره قد جمعت في كتب
 الايمه من نقاد الحديثين فمنهم من اكتفى على الصحيح ومنهم من خلطه بالحسن فمنهم
 من مزج معهما الضعيف ايضا على امر تفصيل كل ذلك فلا يليق بهيب شيء منه
 عن جميعهم فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم فهو مردود عليه
 وحق فلا حاجة الى اعتبار الشرط المذكور فان اعتبارها انما كان لتفصيل الامايد

التي كانت عليها مدار صحة الحديث وحسنه وسيتمهده ونماذج التي تنقد رعب قلوب
 في حذو الاعصار فتدقضي الوطوف في هذه البياض حدائق المتفرجين نقاد النصفين
 والبصير بالسمع ذوق لما يقال انما ثبت ان الاحاديث باجماعها جيت في الكتب
 فلا يشك شي من غير عن جميعها انما فائدة رواية الاحاديث في هذا الزمان وسوت
 استايد حاد وسماها من الشيوخ وحاصل الدواعي المتصور بالسمع في الاحصاء المتقد
 كان تبليغ الحديث وتنقيده ومعرفة صحته وضعفه واما في اعصارنا فانما المتصور
 في بناء السلسلة في الاسناد ادى اتصال السند المخصوص بهذا الامة
 على ما مر ذكره في فتح الكتاب ان الاسناد من انحاء الثغر التي متنازعت بها الامة
 المهدية على صاحبها افضل جلوه وانما في تحية من بين سائر الامور المأخوذة بالباب
الثالث من الكواكب لاربعة التي رتب مقاصد هذه الرسالة عليها في كل
 الحديث اى اخذ لا عن مبعده وسامعه عن صاحب رتيحه ليصير التحميل قبل
 الاسلام فقبل رواية مسلم على الحديث حال كراهه وادلا بعد ايامه وهذا
 بالانفاق وان كان لاجل انما يتنظر عند الادعاء لعبد التحمل وليشبهه ما وراى
 الفصاح من رواية حديث ابى سليمان بقصده حرر التي كانت قبل سلاية شانه
 جبير بن مطعم فريته للنبي صلى الله عليه وسلم واقفا يعرفه قيل الحجج وبنائه منه
 سورة الطور حين اسر جبير يد وكل ذلك قبل سلاية وكذا قبل الملوغ
 اى تقبل رواية حديث تجمله في صغره فان الحسن الجسين هما ابنا الطيرة
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم سيدا شباب اهل الجنة وابن عباس
 المراد به حيث اطلق عند الحديثين هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب و
 كذا المراد بقوله وابن الزبير فهو عبد الله بن الزبير يحملوا قبل الملوغ
 فان مثل لا العجا تنقد تحملوا احاديث في صغره وقيلت رواياتهم وكذا

عبد الله بن جعفر بن أبي طالب السائب بن يزيد وعمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما
عليه السلام والنسابة بن عزملة والنسابة بن مخلد ويوسف بن عبد الله بن سلام
وعائشة وغيرهم قبلت رواية قيس بن عمار بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن
بما أحملوه بعد ذلك من الناس من الخلد بن وغيرهم ليس من بني
صديان فالله يحضرهم في العلم وقبولهم منهم ما يجدونه بعد ذلك

وختلف في الزمن الذي يحجر فيه السماع من الصبي قبل
خمس سنين وقيل خمسة عشر سنة وقيل غير ذلك وقيل وجوه أخرى

يستبر كل صبي بحاله فإذا فهم الخطأ رد أجواب صحابته

وان كان دون خمس أي أقل منه والأي وان لم يفهمه ولم يقبض عليه
قل اعتدلتها في كتابي من جرحي باب متى يصح سماع الصغار وأخرج

دقة من طريق مالك بسندنا إلى ابن عباس قال قبلت ركا على جاراتان وذايوه

قدما حضرت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يهمل بني أبي جابر فحدث

بهم بندي بعض الصفت وأرسلت ألتان نرفع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك

على بن عمر أخرج من طريق الزهري عن الزهري عن محمد بن الربيع قال قلت

لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن جرحني وجمعي أنا ابن خمس سنين من لو قال

أنا ابن خمس سنين جرحني في مقصود الناس الاستدلال على أن البالغ ليس

بمعتد في الشك قال الكرماني أن معنى العتة هنا قبول مسموعة قلت هذا التفسير

لعمري العتة لا لنفس العتة وأسائر المصنعة إلى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل

وبين يحيى بن معين في الخطيب في الكفاية عن عبد الله بن أحمد بن محمد بن يحيى قال

قلت من الجرح خمس عشرة سنة لكون ابن عمر يوم لم يلحوا لعلها تبلغ ذلك أحمد

بن حنبل قال في الغفل ما يسمع وإنما قصده ابن عمر في القتل فحروا الخطيب أشياء

جمع من الصحابة فمن بعدهم في الصغر محدثا بها بعد ذلك وقبلت من أبي النضر وهذا
هو المحدث وما قال ابن معين ان اراد به متحد يدل ابتداء الطلب فهو جرح وان اراد به مرد
حديث من سمع اتفاقا واعتنى به وهو صغير فلا وقت يقال بن عبد البر الاتفاق على قبول
هذا وقوله دليل على ان مراد ابن معين الاول واقاما احتجاجة بان النبي صلى الله عليه
وسلم رآه دال برأه وغدا يوم بدر من كان له يبلغ خمس عشرة فمردود بان القتال
يثير فيه مزيد القوة والتبصر في الحرب كانت مظنة من لباع والسمع يقصد
فيه التمهيد وكانت مظنة التمييز انتهى كلامه وقال ايضا قوله وان ابن جهم
سنتين الحرف التقيد بالسنة عند تحمله في شئ من طرقة لا في الصحيحين ولا في غيرها
من الجوامع والمسائل لا في طريق الرهبي ذي ذبذبه والزهبي من كبار الجفائز
المتقنين عن الزهري قال الوليد بن مسلم كان الاوزاعي يفضله على جميع
من يسمع من الزهري وقال ابو داود ليس حديثه بخدا وقد تابعه عبد الرحمن بن
بقر النخعي وكثير الميعر لكن لفظه عند الطبراني والخطيب الكفاية من طريق
عبد الرحمن بن زمر عن الزهري قال حدثني محمود بن الربيع وتوفي المبني صلى الله
عليه وسلم وهو ابن خمس سنين فافادت هذه الرواية ان الواقعة التي ضبطها
كانت في اخر سنة من حياة النبي وقد ذكر ابن حبان وغيره انه توفي سنة تسع وستين
وهو ابن اربع وثلاثين وخمسة مائة في هذه الرواية وذكر عياض في الامام وغيره
ان في بعض الروايات انه كان ابن اربع سنين وكما ائت على هذا في
شئ من الروايات بعد التسع التام الا ان كان ذلك مأخوذا من قول صاحب
الاستيعاب انه عقل الحجة وهو ابن اربع سنين وحسن كان الحامل له على هذا
التردد وقول الواقدي انه كان ابن ثلاث وتسعين لما مات كذا في الاول بالاعتماد
لعدم اسناد لا على ان قول الواقدي يمكن حمله على انه اتقى الكبير مجرأ غير انه انتهى

ولتحمل الحديث اى اخذه عن المشايخ طرق متفاوتة بعضها اعلى من بعض
 الاول السماع من لفظ الشيخ بان يقرئ الشيخ مروياته باسناد لا من حفظه او
 من كتابه ويسمعه تلميذه الثاني القراءة عليه بان يقرئ التلميذ على شيخه
 ويسمعه وهذا ان الطريقان ارفع طرق الاخذ وقد اتفقوا على جواز الطريق الاول
 واكثرهم على كونه ارفع الطرق فاختلفوا في الثاني فلم يعتد به بعض وقد عدا البخاري
 في صحيحه بابا في القراءة والعرض على الحديث فقال فيه سمعت ابا ناصم يذكر عن
 سفيان الثوري ومالك الامام انهما كانا يريان القراءة والسماع جارية تحدثنا عبد الله بن موسى
 عن سفيان قال اذا قرئ على الحديث فلا بأس بان يقول حدثني وسمعت واجبه نعم هو
 في القراءة على اهل العبدية صمام بن ثعلبة انه قال للذي صلى الله عليه وسلم انه امر
 تصلي الصلوات قال نعم فهذه قراءة على النبي صلى الله عليه وسلم اخبره صمام فوجه
 بذلك فاجابته ووجه واجبه مالك بالصك يقرئ على القوم فيقولون اشهدوا فان
 يقرئ ذلك قراءة عليه ويقرئ على غيره فيقول القاري اقرأني فلان تحدثنا احمد
 ابن سلام قال حدثنا احمد بن الحسن البصري ما قياس مالك قراءة الحديث
 في قراءة على العالم انتهى وفي نسخة البصري ما قياس مالك قراءة الحديث
 على قراءة القارئ فزاد الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب قال سمعت مالكا
 وسئل عن الكتب التي تعرض عليه يقول الرجل حدثني قال نعم كذلك القرآن البس
 الرجل يقرأ على الرجل فيقول اقرأني فلان سركا كره في علم الحديث من طريق مصنف قال
 ضجبت ما لك اسبوع عشرة سنة فما رأيت قراها لموطا على احد بل يقرئ عليه
 قال وسمعتنيابي اسند الالباء على من يقول لا يجزئيه الا السماع من لفظ الشيخ
 فيقول كيف لا يجزئيك هذا في الحديث ويجزئك في القرآن قلت وقد اقرضنا خلاف
 ما كون القراءة على الشيخ لا يجزئ ولا ما كان يقول بعض المتشددين من اهل العرات

فروى الخطيب عن ابي احمد بن سعد بن ابي لا تدعون سطحا كقول اهل العراق العرض مثل
السماع وتابع بعض المدنيين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا ان القراءة تعالى التبر لم يرفع
من السماع من لفظه ونقله الا في قطي في غرائب ما لك عند نقله الخطيب بساكن
صحة عن شعبة وابن ابي ذئب ويحيى لقطان واعتلوا بان التبر لو لم يرفع لم يرفع
للطالب المرد عليه عن ابي عبد الله القراءة اثبت وافصح من ان انولى القراءة
انا والمعروف عن مالك كما نقله المصنف عنه وعن سفيان وهو النبوي في السماع
سواء في المشهور الذي عليه الجمهور ان السماع من لفظ التبر امر رفع مرتبة من التبر
ما لم يرفع عاين يصير القراءة عليه اولى ومن ثم كان السماع من لفظه في
الاملاء ارفع الدرجات لما يلزم منه من تحريف التبر والطالب انتهى وهو هذا
فوائد لا بد من الاطلاع عليها **الاول** في اخلاف بينهم في ان التبر في الاخبار
والاخبار سواء لفظه يشهد له قوله تعالى يومئذ تحدث اخبارا ان ربك اوتي بها
ودوله تعالى ولا ينشئ مثل جديد بدل عليه اخلاف في تفسير رواية الجدل من
الصحابة فمن بعدهم في رواية وصلة امتحان النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه
الفرج في التبر عن غيره ما قد اخرج البخاري في كتابه العلوي عن ابي هريرة
صلى الله عليه وسلم قال ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وانها مثل المؤمن
يحدث ما في فروع الناس في شجر البوادي قال ابن عمر وقع في شجر اخيه الشجرة
فلم تحببت تعرفوا لو اخذ منها ما هي بار رسول الله قال هي الشجرة
وفي رواية البخاري في كتاب التفسير اخبرني من وضع حد ثوب في رواية عن
الاسمعيلى اشبه في رواية في كتاب العلوي عند البخاري فقالوا احبرنا
موضع قالوا حدثنا وقد استمر على مقتضى اللغة بل في التبر في وما لك في
سفيان ويحيى لقطان واكثر البخاريين والكوفيين واستمر عليه عمل البخاريين

ابن الحجاج ويختصر لا نقل عن الحجاج كونه مذهب الإمامية لا رتبة منهم من رأى إطلاق
 ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه وتفسيره حيث يقرأ عليه ويؤيد به إسحق بن همام
 والنسائي وابن جبان من مائة ومائة منهم من رأى التفرقة في إطلاق الصبيح بحسب
 اختلاف التحمل فيخبرون الخبر بما ينظرونه الشيخ ولا يخبر بما يقرأ عليه وهذا مذهب
 ابن جرير والاذاعي والنسائي وابن وهب وجهه هو داخل الشوق ثم أحدث أتباعهم
 تفصيلا آخر فمن سمع وحده من لفظ الشيخ قال حدثني ومن سمع مع غيره جمع فقال
 حدثنا وكذا الفرق بين الخبر وبين خبرنا وتخصيصوا الكتاب بالاجازة التي
 بناه لها الشيخ من حينئذ وهذا كله مستحسن ليس بواجب عندهم وإنما المراد وبه
 التمييز بين أحوال العمل وظن بعضهم أنه واجب ليس كذلك نعم تلزم على المتأخرين
 مراعاة الاصطلاح لكونه كالحقيقة العربية فلا يلزم الخلط كذا حقه الحافظ في
 فتح الباري وفي كتاب البستان في الباب السابع منه للفقهاء الحديث ابن الليث
 نضر السمرقندي من قراءنا الخفية مؤلف تنبيه الغافلين وغيره مختلف الناس في
 روايته الحديث لو قال مكان حدثنا أخبرنا أو مكان أخبرنا حدثنا هل يجوز أم لا
 فقال بعض أصحاب الحديث إذا قرأت الحديث على محدث فأمرت أن تروى عنه
 ينبغي أن تقول أخبرنا فلان ولو كان الحديث قرأ عليك فقل حدثنا وقتال
 أكثر أهل العلم كلاهما سواء وبنا حديثا قد روى عن أبي يوسف القاضي إذا قرأت
 على فقيه أو فقيه قرأ عليك فإن شئت قلت حدثنا وإن شئت قل أخبرنا كلاهما يجوز
 أن شئت قلت سمعت من فلان وتروى عن أبي مطيع أنه قال سألت أبا حنيفة فقلت
 له أقول حدثنا أو أقول أخبرنا قال إن شئت قلت حدثنا وإن شئت قلت أخبرنا
 يروى عن شعبة بن الحجاج أنه قال إن شئت قلت حدثنا وإن شئت قلت أخبرنا وإن
 شئت قلت أسأنا فإن قال المحدث اجزئت لك إن تحدثت عني فلا يجوز لك أن

تقول حدثنا ولا أخبرنا وجران تقول جازني فلان انتهى **الثانية** التي تحصل
بقراءة واحد على الآخر لا يحتاج إلى الإجازة ومن تروى الحديثون سمعوا
منه وإن لم تحصل لهم الإجازة ورووا ما سمعوا عن شيوخهم ذلك تروى هذا الباب
قول البخاري في مواضع من صحيحه قال لما فلان قورح بن ابواسمير الجرمي حيث
قال عندي أن ذلك الرجل ذكر البخاري أنه سمع من فلان حديث كذا في رواية
المسموعات بهذا اللفظ وهو استعمال حسن لطيف انتهى وطن أبو عبد الله بن حنبل
أن قول البخاري قال لا إجازة وكذا قال أبو يعقوب الحافظ أنه رآه بالإجازة وقال
أبو جعفر بن حمدان أنه عرض ومناولة تروى عليه حديثان البخاري آخرهما في كتاب الصوم
من صحيحه حديث أبي هريرة مرفوعا إذا نسي أحدكم فاكل واشرب الحديث قال
فيه حدثنا عبدان وأورخ في تاريخه بلفظ قال لي عبدان وكذا أورخ حديثا في
كتاب التفسير من صحيحه عن إبراهيم بن موسى بلفظ التخليل تروى في
الإيمان والنذور عنه أيضا بلفظ قال لي إبراهيم بن موسى وشقيق الحافظان خبر
في فتح الباري وغيره بالاستقراء استعمالات البخاري إنما بابي هذا التفتاذا كان
المعنى ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه كان يكون ظاهره التوقف أو السند
من ليس على شرطه في الاحتجاج كذا في فتح المغيب وذكر العراقي والسيوطي
أن قول الحديث قال لي فلان وقال لما فلان قال فلان نحو ذلك كلها مسموعة على
الانقضاء إذا ثبت اللقاء بينهما وكان الراوي سالما من التدليس فيما ظن بعضه
أن البخاري مدلس لقوله قال فلان طعن صرد ودان برأيه عن التدليس ثابتة
بالريب وحجراته هذه الصيغة ليس بتدليس وكذا قل ابن خرم الظاهر
أن رواية البخاري بصيغة قال فلان ليست بمقتضبة **الثالثة** أربع
الفاظ الرواية على ما بسطه العراقي في الألفاظ تروى سمعت لكونه مروي

لا ينبغي ان يتاثر بل ويبعد احدتنا ان سمعت كما قال الخطيب لا يكاد يستعمله احد من
 الاجازة والكتابة بخلاف حدثنا فقد استعملها في كتابه في معتزل الحديث في
 حكي عن الحسن البصري انه كان يقول حدثنا البصري ويريده حدثنا اصل الحديث
 والحسن هو كما كان يقول خطيبنا ابن عباس بالبصرة ويريده خطيبا هل ايرى
 وقد اختلف في سماع الحسن عن ابي هريرة وكذا بعد سمعت ممتسى ولا يتاني في كمال
 المدا كور في حدثنا الا انه قد تعلق في الاجازة بخلاف سمعت وتوجد هذا هو المسمى
 البصري او اخباره في الا ان الافراد اعد عن تصرف الاحتمال ويبعد اننا انونب اننا
الرواية قد يترجم حدثنا على سمعت من حيث انه يدل على ان الشرح في
 الحديث ومخاطبه به متساوية خلاف سمعت وقد سأل الخطيب شيخه البرقاني
 عن الحكمة في هذا وانه من صيغة التواتر والاحصاء الى سمعت جان التلاخيص عن
 شيخه الى القاسم لا يبدون فقال لان القاسم كان مع ثقة وصدقه عسرا
 في امر وانه كانت اجلس حيث لا يراني ولا يعلم بخبري ولهذا اقول سمعت
 لان قصدا انما كان شخص معين ومنه قول في داود صاحب السنن قرئ على
 الحارث بن مسكين وانا شاهد وسخوة قول النسائي في كثير من مواضع سمعت
 قرئ على الحارث بن مسكين وانا اسمع لان الحارث كان يترى قضاء مصر وكان
 بينه وبين النسائي يثنى من الخشية فلا يمكن من جعله مجالسه فكان يستتر
 في موضع وليسمع حيث لا يراه الحارث فلذلك تورع وخفي في صيغة الرواية كذا
 في نسخة المصنف وداوي المقام تفريعات وتاصيلات معبوضة في كالفية وشرحا
 فلا يجبرها من طلب الاطلاع عليها او لا خوف التطويل المخل لا وردتها الثالث
 من طرق عمل الحديث الاجازة من دون قراءة الشيخ على التلخيص بانكس
 وهو مصدر اجاز يجر اجله اجازنا انقلب الواء الفاء حدثت احدا

الاثنين وهو في الأصل يعني الجوز الاستقلال والاباحة القسمة للجواب لا امتناع وفي
 الاصطلاح عبارة عن الاصل في الرواية لفظا او كتابة ولها انواع اى للجارية
 اقسام ذكرها بن الصلاح منها سبعة والعراقى والاشية تسعة فتمت ما هو امر بها
 ما ذكره المصنف بقوله اجازة معين معين اى يكون المجازية والمجازية
 كلاهما معينين غير مبرمين كاجازة ايهما الطالب كتاب البخاري
 واجازة تكلم الصحاح الستة ونحو ذلك واجازة فلاننا جميع ما استعمل
 عليه فهو رضى هو بكسر الهمزة وكسر الراء المهملة بينهما هاء ساكنة بعدها
 سين مهملة هو ما جمعت فيه مروياته وقد حكى بعض العلماء الاتفاق على جواز
 الرواية بمثل هذه الاجازة وكون الخلاف بينهم في صحة الرواية بها في غير
 هذه الصورة وفيها ما ذكره بقوله واجازة معين معين في غير معين
 اى يكون الطالب المجاز له معين دون المجازية كاجازة اى اجازة لكم
 واجازة فلان ونحو ذلك مسموعاى او مروياى من دون تعيينها
 وتنبه فيها واتخلاف في جواز الرواية وجوب العمل بهذا النوع اقوى من
 الخلاف في النوع الاول فكذا العريحي اجماع على جواز ههنا ومنها ان
 يجمع المجاز له ويعين الجاز به ومنها ان يجمعها وقد اشار المصنف الى هذين
 النوعين بقوله كاجازة المسلمين او لمن ادرك من مال اى ادرك
 سرمان حياى في اى بلد كان والصحيح جواز الرواية بهذا الاقسام
 قال بن الصلاح في مقدمته بعد ذكر النوع الاول زعم بعضهم انه لا خلاف في
 جوازها ولا خلاف فيها لاهل الظاهر اما الخلاف في غير هذا النوع وبراءة
 التلبيد الباجى فاطلق نفى الخلاف وقال لا خلاف في جواز الرواية بالاجازة
 عن سلف هذه الامة وخلفها وادعوا لاجماع من غير تفصيل وحكى الخلاف

في العمل بها قلت هذا باطل فقد خالف في جواز الرواية بالاجازة جماعات من
 اهل الحديث والفقهاء والاصوليين وذلك احدى الروايتين عن الشافعي ^{رضي}
 عن صاحبه الربيع قال كان الشافعي لا يرى الاجازة في الحديث وانا اخالف
 الشافعي في هذا وقد قال باطلها جماعة من ائمة من ائمة القاضى حسين
 والواحد الحسن الماوردي وبه قطع الماوردي في كتابه الكاوي وعزاه الى مذهب
 الشافعي وقال جميعا الوجازات الاجازة لبطلان الرحلة وروى ايضا هذا الكلام
 عن شعبة وغيره ومن ابطالها من اهل الحديث الامام ابراهيم الحارثي ابو محمد
 عبد الله الاصبهاني الملقب بابي الشيخ والحافظ ابو نصر السنجري وقال ابو نصر
 سمعت جماعة من اهل العلم يقولون قول المحدث قد اجزت لك ان تروى عنى
 بتقدير اجزت لك ما لا يجوز في الشرع لان الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع قلت
 ونشبه هذا ما حكاه محمد بن ثابت الجعفي احد من ابطال الاجازة من ائمة
 عن ابي طاهر الدباس ائمة الحنفية من قال لعبرة اجزت لك ان تروى عنى
 ما لم يسمع فكانه يقول اجزت لك ان تكذب على نحران الذي استقر عليه العمل
 وقال به جماعة من اهل العلم من اهل الحديث وغيرهم القول بخير الاجازة ما يات
 الرواية بها ثم انه كما تحوز الرواية بالاجازة فيجب العمل بالمرئى خلافا لمن قال ان
 اهل الحديث من تابعهم ان لا يجب العمل به ولنه حار محرم المرسل وهذا باطل لانه
 ليس في الاجازة ما يقدح في اتصال المنقول بها انتهى وقال ايضا بعد ذكر
 نوع الاجازة على سبيل العموم هذا النوع ككلمة المتأخرون ممن جواز اهل
 الاجازة واختلفوا في جوازها فان كان ذلك عقيدا بوصف حاصل فهو الى الجواز
 اقرب ومن جوزه ذلك كله الحافظ ابو بكر الخطيب انتهى ومن النوع الاجازة
 مراد ذكره بقوله واجازة المعلم ومضى الذي لم يلبس لباس الحيوة حين

الاجازة كاجازت لمن يولد لفلان وقد اختلفوا في اعتبار هذه الاجازة
 وحواشي الرواية بنينا والصحيح المنع وانما اجازتها من اجازتها كخطيب على
 الصراة الخليلي والى نصيرين الصماع السافعي وغيرهم بناء على ان الاجازة لا يولد
 في الرواية فتصليح المعلوم والذي استقر عليه اي الجهمي سنوان الاجازة لا يولد
 الاجازة حجة كما لا يولد الاجازة للمعلوم لا يصح الاجازة له كما ذكر
 ابن الصلاح وغيره ولو قال اي المحدث هذا بيان لنوع من اجازة للمعلوم
 لفلان ومن يولد له اولاد ولحقها اي من نسله
 من الاولاد اجازة كالوقف فانه يصح على المعلوم اذا عطف على
 لا على المعلوم ابداء عند اصحاب السافعي وحكي الخطيب عن اصحابه
 وبما لك ان هذا اجازة والوقف على المعلوم مطلقا وان لم يكن اصله موجودا
 حال الايمان مثل ان يقول وقف هذا على من يولد لفلان وان لم يكن له عقبه
 على فلان فبذلك مهم القول بجواز الاجازة للمعلوم مطلقا لان اصلها المعلوم
 من الوقف الا ان يفرق بينهما كما في شرح الانفية ومن انواع الاجازة
 ذكره بقوله والاجازة للطفل الذي لم يمتز اي لم يبلغ
 سن التمييز صيغة لانها اباحة للرواية والاباحة
 ولا يولد هكذا ذكره الخطيب وغيره وحكاها السافعي عن ادراسة الحكام
 والمستأجر واخفاصة الجهمي ومقوابين الاجازة وبين الصماع حديث شرا
 فيه بلبس عن سن التمييز على ما مر بان الاجازة اوسع من الصماع حيث
 للغائب دونه قال ابن الصلاح كانه مورا والطفل هلا تحمل هذا النوع
 الخاص ليوحي به بعد حصول اهليته حرصا على توسع السبيل الى بقى
 الاسناد الذي احقت بهذا الامنة وتقر به من رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أصحاب البطلان فكذلك نقل
عن الشافعي بطلان الاجازة لمن لم يستكمل سبع سنين فليعلم من هذا المقام حكم
الاجازة للبحث فيها وما الاجازة للكاتب فليعلم وجود حكمه بالنقل عن السلف مع تعديهم
بصفة سماعه وقد ثبت ذلك فعلا عن ابن تيمية وغيره واما الاجازة للعمل من يجوز
الاجازة للمعتمد مطلقا يجوزها بالاشهر ومن لا يجوزها ذلك لا يجوزها ذلك وقد نقل
فعلا عن بعض الشيوخ المتأخرين كذا في فروع الالفية واجازة الاجازة كاجازة
ما اجيز لي هذا نوع آخر من الاجازة قال ابن جماعة في مختصره اجازة الاجازة
مثل اجازات لك محاذاتي والصحح جوازها قطع به الدارقطني والولي نعم ابو الفتح
المقدسي وكان يروى بالاجازة عن الاجازة وروى بها الى بين تلك اجازات انتهى
وذكر المحاذاتي والشيء اوى وغيرهما انه قد ابطال هذا النوع كما حفظ ابو البركات عنه لوطا
البغدادى المحلى الشريفة بل انما اخطى في خبر ابن الجوزي بناء على ان الاجازة هي
تفسيراً بضعفة تزيد او تضعف سق الى اجازات في الصحيح الذي عليه العمل هو الجواز
ولستحى الاجازة لابقاء تسلسل الاسناد الذي هو من فضائل هذه الامة
اذا كان المجيز والمجاز له من اهل العلم لانها هي اجازة توسع يحتاج
اليه اهل العلم لاسيما عند قصر السماع من الشيوخ والقراءة عليه فان لم يكن
المجاز له اطلاقاً يستحب فان اجازة مع ذلك جاز كما مر كذا اذا لم يكن المجيز
من اهل العلم فلا ينبغي له ان يجاسر على فتح باب الاجازة ولا للطلبة ان يستجيزوا
منه واقل مراتب المجيز على ما ذكره ابن سيد الناس وغيره ان يكون عالماً بمعنى
الاجازة العلم الاجمالي بان يرى شيئاً وان عني اجازة بغيره اذ نسله في رتبة ذلك
الشيء بطريق الاجازة المعهودة عند اهل هذا العلم وينبغي للمجيز بالكتابة
ان يتلفظ فيها بالاجازة بان يقول اجازة مروياتي ومسموعاتي واما المجيز

وأن لو زيد كرا الحجازية بل الكففي على قوله اجزته كفي ذلك وقد فعل أبو الحسين أحمد
 اللغوي الشهيد باب فارس مؤلف شجل اللغة وغيره في رسالة المسماة بأخذ العلم
 يجوز تعدى اجزته بنفسه والمعروف لغة فاصطلاحا كما ذكره ابن الصلاح في
 له متعدد باللام فإن اقتصر على الكتابة صححت أي لاجازة لكن للناظر
 أحد اللسانيين ولذا تحرم الغيبة بالكتابة كما تحرم باللسان كما بسطته في رسالتي
 المؤلفة باللسان الهندية في باب الغيبة المسماة بزجر السنان والشيبة عن
 ارتكاب لغية وهي رسالة لمؤلف مثلها في بابها وذكرت قد راس من كتبها
 في رسالتي الأخرى المؤلفة باللسان الهندية المسماة بعبارة المتدبرين في الغيبة
 وأيضا في رسالتي المؤلفة بالعربية المسماة بفتح المفتوح السائل بجميع مستقرات المسائل
 آن شئت الاطلاع على مباحث الغيبة فطالعها تجد فيما لا اعتد في غير
 وقد جرت عادة أكثر المجيزين بانهم لا يتلفظون بما يدل على لاجازة بل يكتبون
 على كتابتها نحو يكتبون عند الاختتام قاله فيم وكتبه قبله فلان بن قلاوون
 نوع من الكذب يجب الاجتناب عنه فمن اراد ان يكتب ذلك يجب عليه
 ان يتلفظ بها قبل الكتابة او بعد ها قبل كتابة هذه الكلمة لئلا يكون كاذبا
 في الاخبار بهذا الجملة الرابع من طرق تحمل الحديث المسماة بالنقل في قوله
 اياه اذا اعطاه ومنه في حديث قصه موسى والحضر على نبينا وعليهما التسلية
 السلام المروي في صحيح البخاري وغيره فعملوا على موسى في السفينة في
 فعل أي عطاء واجرة وهو اصطلاحا عبارة عن اعطاء الشيء الخالص شيئا
 مروياته سواء كان الاعطاءة ليك بالهبة او البيع او قاء مقامه او كان
 او اعارة وقد نقل عن الامام مالك والرهري ومجيب بن سعيد الانصاري وغير
 من المدنيين ومجاهد والي الزبير وسليمان بن دينار وغيرهم من المكين وتلاه

النسخي و ابراهيم النخعي وغيرهما من ائمة فقهين وابن حبان القاسمي وابن حبان وغيرهم
 من المصريين و فقه اذ و ابي العالوية وغيرهما من البصريين ان الخصال بالمناولة بعد
 التحمل سيما لكن الذي اختار له ابو حنيفة و الشافعي احمد و الثوري وابن المبارك
 وابن راهويه وغيرهم من ائمة فقه و هو الذي صححه ابن اصرار و من تبعه كذا في
 فتح المغيث و اعلم ان معنى المناولة اقسام و اعلى انواعها ما يقرن بالاجازة
 و ذلك بان يدفع الشيخ اليه اى الى الطالب اصل سماعه او فرع
 مقابل له اى نسخة منقولة مقابل اصل سماعه و يقول الشيخ للطالب عند
 اعطائه اياه هذا سماعي و روايتي بالاجازة او غيرها عن فلان اجز
 لك روايتي تحريقيه معروفة من البقاء اى يبقى الشيخ ذلك المدفوع
 في يده اى الطالب تملكا باخذ انواع التملك او الى ان ينسخه اى
 ينسخه الطالب يقابل مكتوبه و منها اى انواع المناولة ان يناول الطالب
 الشيخ هذا مفعول ليناو فاعله ما اتفق به سماعه اى كتاب سماعه
 اصلا كان او فرعا مقابل له و هو اى الشيخ الذي عرض عليه الطالب كتابه
 عارضا متيقظ فينظره و يتصفحها متاملا ليعلم صحة و عدم الزيادة و
 النقصان فيه فان لم يكن عارضا فكل ذلك يجب عليه ان يقبله باصل كتابه
 تحريقا و اى الشيخ بعد حصول العلم بالصحة الطالب يقول اى الشيخ
 عند مناوالتك هو حاصل شي و سماعي و روايتي و تحوذك فار و عنى
 حسبما اشر به عن شيخى و يسمى هذا اى النوع الاخير عرضا لمناولة
 هو بدون من النوع الاول و لهما اى المناولة اقسام اخر قد بسط الكلام
 فيها شرح الالفية و هو لا خوف التحويل لم لا تيت بها الخاف من طرق
 تحمل الحديث اما بابتداه و هى تعادل المناولة عند جمع من الحديثين

وترجع قوم منهم المخطيئة المناولة عليها الحبول المتساهلة فيها بالاذن حيقن المكاتب
 واختلفوا في المكاتبية المبردة عن الاذن كما اختلفوا في المناولة المبردة عن الاذن
 هل تجوز بها الرواية ام لا والذي عليه العمل هو جواز الرواية فيما مطلقا وهي
 ان يكتب اي الشيخ والاحسن ان تكون كتابة بطريق شرعي هو ان يبدأ
 باسم المكتوب اليه بعد اسم الكاتب فيكتب من فلان بن فلان الى فلان بن
 فلان وذلك بعد البسملة وعلى هذا الطريق كانت مكاتيب النبي صلى الله عليه
 وسأله الى عماله والى سلاطين الجند وغيرهم ولوقدم على المقصود بعد البسملة
 الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسأله وهو احسن في تدلي على استحباب
 بداية اسم الكاتب في المكاتب ما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن الثعلبي
 ابن كثير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كتب احدكم الى احد
 فليبدأ بنفسه وفي رواية في معجمه الاوسط عن ابى الدرداء مرفوعا اذا
 كتب احدكم الى انسان فليبدأ بنفسه واذا كتب فليبدأ بكتابه فهو خير
 وسندهما ضعيف كما ذكره الشيخ عبد الرزاق المناوي في شرح الجامع الصغير
 للسبكي على المعنى بالتيسير ولما كان الضعف غير مضر للدلالة
 على ما من تفصيله عمل بذلك كثير من السلف وكرهوا بداية اسم
 اليه على طريقة الاعاجوز قلت وقد كنت سابقا ابتداء
 اليه لاسيما اذا كان من الاكابر فقد كان الامام احمد يستحب ان يبدأ باسم
 المكتوب اليه اذا كتب الصغير الى الكبير كما حكاه السخاوي وغيره
 والتزمت ببداية اسمي بعد البسملة من يوم اطلعت على هذه الرواية فظانني
 ان ضعفها لا يفيده في العمل بها وقد ايدى ما عمل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
 مسهم اي ما سمعته من شيخة باي طريق كان والبراد بسمها هو اعين

المسعودي المحمدي لما دخل في الحجاز فالتقى بالشيخ بن علي بن ابي طالب في موضع
 آخر وحاظره في بلدان دون مجلسه قاله الشيخ بخطه او ياذن الشيخ اذا صار له
 ساعة يكتب له بشرح ما كان في الكاتبة مقول عليه ليس من التخرج والتصحيح والرواية
 والنقصان وهي الكاتبة او مقتوتة بالاجازة كان يكتب لشيخه المسعودي
 ان جازت لك او محررة عن اي من الاجازة والصحيح هو ان الرواية على
 التقديرين لان في نفس كتابته اليه بخطه من يقوم مقامه اذ لا كان في المناولة
 ولا يجتاز الى التصحيح بالاجازة وعلى هذا استمر على السلف فمن بعدهم من الشيخين وتبعوا
 عنه بقوله كتب لي فانه ويدرجونه في المسانيد الموصولة وقد اخرج مسلم
 كثيرا من هذا النوع وفي صحيح البخاري للرواية بالكتابة ليست الا في موضع واحد
 في كتاب الايمان وللهذا وقاله السيوطي واعلم انه يكفي في الرواية بالكتابة
 معرفة المكتوب اليه بخط الكاتب من دون استنباطه وان لم تقم اليد
 عليه ومنهم من شرط ذلك بناء على ما اشتهر بالخط ليشب الخط وهو ضعيف
 فان الالتباس نادر كذا ذكره ابن الصلاح واهل يقول في مثل هذا حديثنا
 واخبارنا فجوزة بعضهم كالليث ومنهم من جوز اطلاق اخبارنا دون حديثنا فيصح
 ان لا يطلق فيه حديثنا ولا اخبارنا ليقيد بقوله كتابة او ما يفهم مقامه الا حسن
 ان لا ياتي بمثل هذا اللفاظ المستعملة في السماع في الكتابة وكذا في المناولة كذا في
 تقديم الرواية وغير السادس من انواع عمل الحديث الاعلام بكسر
 الهمزة مصدر اعلم وهو ان يعلم الشيخ الطالب ان هذا
 الكتاب روايته امروية عن شيخه من غير ان يقول اني الشيخ
 لمن اعلمه امر ولا عني وقد صار قوم من المحدثين كابن حبان وعبد
 العمري ومن تبعه من المدنيين الى جواز الرواية بغير الاعلام لكونه ادنا

بل نراه بعضه قد نعمة في الطبوع وقال لومعه الشيخ من روايته بعد علامه ^{نعمه}
 بذلك روايته لان الاعلام طريق يصح التحمل به والاعتماد على الرواية به عنه
 نعمه من ذلك بعد وقوعه غير مقبول الى هذا ذهب القاضي عياض
 والاصح على مانص عليه الامام الخزاز وابن الصلاح وغيرهما انه لا يجوز
 يجرم الاعلام روايته لاحتقال ان يكون الشيخ قد عرف فيه
 اى في مره او في الطالب خلا فلا ياذن فيه فلا يكون مجرد الاعلام
 اذنا للرواية نعمه يجب العمل على الطالب بذلك المروى اذا حصل له الوثوق
 به فان العمل يكفي فيه صحة المروى في نفسه ولا يتوقف على ان يكون
 له روايته ويستحق بالاعلام الوصية وهي ان يوصى المروى عند موته
 او سفر لشخص بكتاب يرويه يجوز بعض السلف للموصى له ان يروي عن
 الموصى والصحيح انه لا يجوز وهذا هو الذي جعله ابن جماعة وغيره نوعا سائعا
 وحصلوا الوجادة ثامنا وتريد كراهة المصنف لكونه كالاعلام اختلافها وحكمها
 السابع من انواع تحمل الحديث الوجادة بكسر الواو ومن وجد
 يحمل اى هو مصدر ووجد مجيد وجدنا مولد اسم معقول من الموليد
 اى هو مصدر ومولد غير مسموع من قدامه العرب بمعنى ان اصل الوجد
 ولد واقل هو وجادة فيما اخذ من العلم من حقيقة من غير سماع ولا جارة
 ولا مناوله وهي ان يقف الطالب على كتاب بخطه استين
 معتمد عليه فيه اى في ذلك الكتاب احاديث مع اسانيد
 ليس له اى للطالب روايه ما فيها باحد الطرق المذكورة سابقا
 فله اى للوجد ان يقول اذا جزم بكونه بخطه كما في المكاتبه فان تردد في
 كونه خطه ان يقول فلان او بلفظ واحدات بخط قيل انه خط فلان

وظننت انه خطه ونحو ذلك من العبارات الخبيرة للحال الواقع فان وجد بخط غير
 ذاك الشيخ ولكن حصل له وثوق بصحة النسخة وان قائلها هو فليقل قال فلان نحوه
 فان لم يحصل بالنسخة وثوق فليقل بلغنى عن فلان انه ذكر كذا او وجدت في نسخة
 من الكتاب الفلاني ونحو ذلك من العبارات التي لا تقتضي الجزم كذا في الغيبة
 الحديث وشروحه فخر المغيب وجعلت او قرأت بخط فلان او في كتاب
 فلان بخطه حدثنا فلان وليسوقى لواجب قائل هذه الكلمات
 باقى الاسناد والماتن المذكورين في ما وجدته وقد استمر عليه اى على الرواية
 بالوحدة بمثل تلك اللفاظ العمل قد يما وحد يثا اى عمل الحديثين الرواية
 في زمان السابق واللاحق وهو اى لموى بطريق الوجدادة من باب المرسل
 وقيل شاعرا لانصال الماتن لا يتألف في الجملة وزيادة قوة للخبر والمراد بالمرسل
 ههنا المرسل بالمعنى الاعم لا بالمعنى المقابل للعلق والمنقطع فانه ليس بمرسل بهذا
 المعنى بل هو علق ومنهم من قال انه منقطع وهو ايضا مستعمل في المعنى الاعم
 واما عللهم ان قوما من الحديثين شددوا فقالوا ابيان لتشديدهم
 وافرطهم لا حجة الا في ما رواه الا حفظا حتى ذلك كما ذكره النووي
 في التقريب وغيره عن مالك والى حذيفة ومن تعولت روايات الامام ابي حذيفة
 بالنسبة الى غيره من الحديثين وهذا ينبغي عن شدة امره وغاية احتياطه وقد
 خطب جمع من علماء زماننا فذكر من معاشية ويا بى الله الا ان يتعفوا ولا لو كره المعاندون
 وتساهل اخرون من الرواة والحديثين وقالوا تجوز الرواية من بسخر
 غير مقابلة باصوفا فهذه الطائفة في جانب تلك في جانب مقابل له وخير
 الامور اعد لها وخبر الطرق اوسطها والحق الذى لا افراد فيه ولا يضرب انه
 اذا قام في التحمل والضبط والمقابلة بما تقدم من الشروط

والمراتب جازت الرواية عنه وكذا ان فاب عنه الكتاب
 حرج من يده اذا كان الغالب سلامته من تغيير ولا سيما اذا
 كان اى صاحب الكتاب ممن لا يخفى عليه تغيير ولا غالباً فيحصل
 الا من من الزيادة والنقصان **الباب الرابع** من الابواب الاربع التي
 رتب مقاصد الرسالة عليها في اسماء الرجال اعلم ان الطيب قد رتب
 خلاصته التي لم يخلصها في الرسالة بكتبة ما من مقدمه من شرح المشكوك على مقدمة
 ومقاصد خاتمة رتب المقاصد على اربعة ابواب لاول في اقسام الحديث وانواعه والثاني في
 الرواية الثالث في تحمل الحديث وطرق نقله الرابع في اسماء الرجال والسادس في
 فرغ عن المقدمة والابواب الثلاثة قال الباب الرابع في اسماء الرجال وطبقات العلماء
 وما يتصل بذلك وهذا من عظيم مهم الفائدة لا يعرف بها المرسل والمتصل
 انتهى واورد مباحث هذا الباب في فصول الاول في معرفة الصحابة وذكر كرتب
 التعريف ومسألة عدالة الصحابة كلهم واولهم اسلاماً واكثرهم حديثاً والآخر
 في معرفة التابعين وذكر كرتبه تعريف التابعين واسما في اقسامهم كالفقهاء السبعة المشهورين
 سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد ابو سلمة
 ابن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن بسير
 والثالث في الاسماء والكنى والالفاظ رتب على انواع الاول في الاسماء وما يتعلق
 اقسام منها معرفة من ذكر باسماء مختلفة او تعوت متعددة كعبد بن السائب
 الكلبي ابو النصر ومنها معرفة الاسماء المحرم لا ومنها معرفة المواتف والمختلف
 ومنها معرفة المنفق والمفترق ومنها معرفة النسبين الى غير ابائهم كعبد
 ابن الاسود ومنها معرفة النسب التي هي على غير ظاهرها ومنها معرفة النسب التي ذكرها
 بيان كل من هذا ما يفيد الطالب وفكر في النوع الثاني الكنى في المثال

الاسباب الفصل الرابع من الباب الثالث رتبة على التتابع وذكر فيه ابحاثا متعلقة
بغير فقه الموالى وبعبارة او طمان الروايات وبعبارة التقاير والوفيات لتجريد الضمان
من هذه الفصول اورد في غامضة فقه وذكر فيها تواتر وفات النبي صلى الله عليه
وسلم والفتنة المعتمة واصحاب المذاهب المتبوعة وهم سفان التوسى والاك
والوحيدة والشافعي اصحاب كتب الاحاديث المعتمدة هم حارث ومسلم وابودود
والترمذي والنسائي والدارقطني والحاكم واسد عبد الله وابن عبد البر
والبيهقي والمخطيب البغدادي ثم حذر صاحب حاشية ذكر فيها اداب الطالب
والسير والكتابة بمثل رتبة هذه مات رحمه الله ولا يخفى على باظرها انه وان تكلم في
جميع البحوث على سبيل الاختصار لكنه لا يخاف عفاة من يريد الاطلاع على
ما لا بد منه في هذا الفن اما المصنف فقد حرص على ان يحل محل مكتبة مما لا بد
من ذكره لا سيما في مباحث الباب الرابع حيث اكفى سها على تعريف العنقا
والثاني وبعض الوفيات على سبيل الاختصار الخ فقل الصحابي مسلم

راى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الاصوليون من طالت
عجاسته ولا يلى علينا ان نتذكر فوائدها تنحصر بالاطلاع عليها المصنف
وفصل ما اجمعه المصنف على وجه يحصل السر والمخفى من شرح الالفية وشرح
الفخية وشرح غيره من كتب الفقه المتبعة الاولى الى الصحابة بالفتنة
ومصدر بمعنى الصحبة ومنه الصحابي والصاحب ويجمع على اصحاب الصحب
وتذكر كثيرا استعمال الصحابة بمعنى الجمع وهو في الاصل وان كان يطلق على
كل من يصحب شخصا كائنا من كان لكنه غلب في عرف الشرع على من يصحب
رسول الله صلى الله عليه وسلم كالتابعي غلب على من يصحب الصحابي وتبع
التابعي على من يصحب التابعي وان كان كل واحد منهما في الاصل عام الشامية

اختلفوا في ان الصحابي بشرط في كونه صحابيا طول الجالسة ام لا والذي ذهب اليه
 جمهور الاصوليين وجمع من الحديثين الى استنفاذه وايدوه بالعرف فان الصحابي
 لا يفرق منه اهل العرف الا من يصحب صحبة معتد بها لا من له رواية محفوظة
 مثلا وان لم تقع معهما الجالسة ولا ما شاذ ولا مكالمة ومقام من اشترط مع ذلك
 ان يعنف ومع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة او غزوتين وقد ذهب
 جمع من الحديثين كاحمد وعلي بن المديني تلميذهما البخاري وغيرهم
 انه لا يكتفي في كونه صحابيا بمجرد الرواية وهو مؤيد باستعمال اهل
 اللغة فان اسم الصحابي لغة جارح من صحب غيره قليلا كان او كثيرا وهذا الذي
 هو الذي عول عليه اكثر المتأخرين ومقام من اشترط في كونه صحابيا ان يشهد
 النبي صلى الله عليه وسلم تحكما لابن الحاجب وغيره وهذا القول ضيق بالنسبة
 الى الاقوال الثلاثة المذكورة واوسعها الثالث تقرر الاول اثر الثاني وهو منسوب الى
 سعيد بن المسيب فانه كان لا يبعد من الصحابة الا من اقام مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سنة او سنتين وغزى معه غزوة او غزوتين وقال ابن الصلاح وكان
 المراد بهذا ان يحضر عند راجع الى الحكم عن الاصوليين ولكن في عبارته ضيق يوجب
 ان لا يبعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي من شاركه في فقد ما اشترطه
 فهم ممن لا يقع خلاف في عدالة من الصحابة انتهى وهذا قول خاص حكاية
 الواقدي عن اهل العلم وهو انه من رأى مسلما بالغا عاقل وهذا القول اخص
 بالنسبة الى القول الثالث المشهور واوسع بالنسبة الى الاقوال الباقية واوسع من
 هذه الاقوال قول سائر هؤلاء الصحابي كل مسلما ذكرا افرمان رسول الله صلى
 عليه وسلم وان لم يره ولا يفتل وهو بشرط ابن عبد البر في كتابه الذي الفه في ذكر
 اصحاب المسمى بالاستيعاب كما صرح به في ترجمة الاخف بن قيس كذلك

هو شرط ان مدعى في كتاب معرفة الصحابة وعرضها ان ذلك استيعاب احوال
 ذلك القرب واصح هذه الاقوال المسئلة هو القول الثالث تعالاول واوخرهما
 السادس والرابع والسنة والخامس **الثالثة** الذين اکتصوا بطلون
 الرتبة احتلوا في ان المعبر هل هو الرتبة في سال بنوه صلى الله عليه وسلم
 ام اعم من ذلك حتى يدخل فيه من رآه قبل النبوة ومات ببلها على الملة الحنفية
 كزيد بن عمرو بن نفيل وقد ذكر ابو عبد الله من ملة في معرفة الصحابة والمناقب
 هو اعم الرتبة بعد النسخ **الرابعة** ذكر الاسلام في تعريف الصحابة
 احسن من الكافر فانه لا يعد من الصحابة اجماعا وان طالت مخالفة للاق
 مع النبي صلى الله عليه وسلم **الخامسة** هل المؤثر رتبة في حال اسلامه ام
 من ذلك قبله حتى يدخل فيه من رآه في حال كفره قبل النبوة او بعد ما اخرجت عنه الاسلام
 ولو برة في حال اسلامه اختلفوا فيه على قولين واصحهما هو الاول **السادس**
 عرف بعضهم الصحابة بنوع لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو احسن من
 تعريف من ذكر الرتبة ليدخل عبد الله ابن ام مكتوم فانه معد ومن الصحابة
 اتفاقا مع انه لم يرد لكونه اعم ويوافقه قول من قال المناقب في كون الرجل صحابيا
 ان يرى النبي صلى الله عليه وسلم او يراه النبي صلى الله عليه وسلم **السابعة**
 اختيار مسلم او من ياراد لفظ مؤمن كما نقله بعضهم ليجري عن التعريف من نفسه
 مؤمنا بغير من الانبياء كما هل الكتاب ولو يدخل في دين الاسلام او اسلام
 ولعمري النبي صلى الله عليه وسلم بعد اسلامه ومن ثمرة ادين حجة في التخصيص لفظه
 حيث قال هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا **الثامنة**
 باطلاق مسلم يدخل في التعريف الجني الذي اسلم فانه صلى الله عليه وسلم بعث الى
 الحسن ايضا وهم مكلفون باحكام الشريعة كالانس كما شهدت به آيات القرآن

والاخبار النبوية وح يتعين ذكر من عرف منهم في الصحابة كما اخلد الحافظان حجر
وعبرة ولا انتفات الى الكار ان الاخير على بن موسى المدني شرحه في كتابه المسمى
لبعض من عرف من الجن فانه لم يثبت فيه الى حجة كذا قال ابن حزم وقال السيد
جلال الدين محمد مفسود عالم الشاهي الرضوي في رسالته المسماة بالقول الصواب
في تفرغ الاصحاب ترددوا في ان اسم الصحابي مختص ببني آدم او شامل للملائكة و
الجن ايضا والراجح انه شامل للجن لان النبي صلى الله عليه وسلم كان مبعوثا اليهم
ايضا وهم من اهل الكليف وفيهم مطيع وعاص كل من صحب منهم النبي امن به
فهو من الصحابة قال المجامع فبهذا الاعتبار يكون سيد الاقطاب محمد ومجاهدين
تابعيا لانه لم يذ على حي هو كان صحابيا وكان يروي لاحاديث من رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويروي عنه سيد الاقطاب محمد ومجاهدين انتهى كذا نقلها بنو العلامة
حضر الرضوي في النفيض الطاري شرح صحيح البخاري **التاسعة** اختلفت في
كون الملائكة من الصحابة وهو معنى على الاختلاف في ان النبي صلى الله عليه وسلم
هل كان مبعوثا اليهم ام لا وقد نفل بعضهم كالامام الرازي الاجماع على انه لو يكن
مبعوثا اليهم وتاخره غيره في هذا النقل وخرج التقى السبكي بعثة اليهم واليه قال
السيوطي في رسالته تزئين الاماكنك بارسال النبي الى الملائكة واتحق هو انه
لو يكن مبعوثا اليهم فلا يعيدون من الاصحاب **العاشر** لا المراد بالروية
هي الروية في حق الراي الدنيوية فلا يعيد من الصحابة من لقية من الانبياء
ليلة المعراج في بيت المقدس وفي السموات على ما شهدت به احاديث
قصة المعراج ويدخل فيهم عيسى على نبينا وعليه السلام بناء على انه رفع الى
السموات حي ولقيه ليلة المعراج قبل مائة وكذا ذكره الذهبي في الصحابة في
كتابه تهييد الصحابة وكذا يدخل فيهم ادريس على نبينا وعليه السلام

على القول بأنه رفع فيها ونبي كذا في السماء الراية فتوكل لا يدخل فيه خضر والياس
على نبينا وعليهما الصلوة والسلام ان صح النفاذ فياخذ هذه الا نبياء الا لبقية
لجانب عن اخر وهو انه اي صحابي افضل من ابى بكر الصديق باجماع اهل السنة
وعيرهم **الحادية عشر** المعتبر في كون الرجل صحابيا هو ان ينهى النبي
صلى الله عليه وسلم في حياته الدنيوية فلا يعد منهم من رأى النبي صلى الله عليه
وسلم في جسد بعد وفاته قبل فنة وكذلك من رآه في المنام وان كانت رؤيا لا
صادقة بلا شبهة حديث من رأى في المنام فقد رأى فان الشيطان لا يتمثل في
رؤيا فقد رأى الحق ومثاله ان رؤيا صادقة لا شبهة في رؤيته فما جعل
لعين الصوابية حيث فسر لا بدات الله تعالى وقالوا من رأى النبي في المنام
فقد رأى الله وفرعوا عليه مسألة وحدة الوجود وهذا التفسير تحريف معنوي
للإسلام النبوي فلا يثبت العاقل الفاضل اليه ولا يدخل فيه من نشبه من
اوليائه هذه الامامة بطريق الكلالة ومنهم من علم من رأى جسدا قبل فنة من
الصحابه كالبلقيش والذهي وراجح الحافظ ابن حجر الزكاشي وغيرهما عدسه
وتعل الحق لا يتجاوز عنه **الثانية عشر** اطلاق مسلم في تعريف الصحابة
يدخل فيه المولى والذكر الاشقي والبايع وغير البايع واختلاف في المصنفين
النبي المأمين عبد الله بن الحارث بن نوفل وعبد الله بن ابي طلحة الانصاري
وغيرهما من حنكة النبي صلى الله عليه وسلم ودهالة وحيد بن ابى بكر الصديق
الذي ولد في سفر حجة الوداع قبل الوفاة النبوية بثلاثة اشهر فمنهم من لم يعد
من الصحابة والمخرج هو دونوا فيه هو تعمد بنهم مرسل لكنه مرسل مقبول
الثالثة عشر قيد المروية واللقاء يخرج من الصحابة المصنوع وهو الذي
امرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم ولحقه كاوليس الفرق في الكوفي غيره

وكذا من رايه قبل اسلامه ولم يتيسر له الرجوع بعد اسلامه ومثله بعد وفاته كبار
التابعين واما قيل له المحضر في فتح الرء المراه من حريم بفتح الخاء المعجمة وسكون
الضاد المعجمة بمعنى قطع لكونه مقطوعا عن نظرائه من المسلمين حيث عاصروا في
ولم تحصل له روية النبي صلى الله عليه وسلم وقيل هو كبير الرء من حريم اذان الاول
قطعه احكامه الاحكام عن بعض متساويه وذلك لان اهل الحاحلية من اسلم منهم
كانوا يقطعون اذان ابله هو ليكون علامة على اسلامه وهو المحضرون على قسامة
قنبر من عرف اسلامه في الحق النبوية كالسفر في سيد التابعين كالحاشي
ملك الحبشة واسمه اصحمة وقد صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع
حضر من اصحابه بالمدينة حين مات بالحدثة كما هو مروي في كتاب الصريح
وقد نام من لم يعرف اسلامه في بحيرة النبوة اى لم يتيسر ذلك لكنه كتاب
في نفس الامن قيد دخل فيه حقيس بن ابي حازم وابو مسعود اخو لاني وابو عبد الله
الصنابحي الذين قدموا في المدينة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ليلا
وسويد بن غفلة الذي قدم المدينة حين فرغ الناس من دفن النبي صلى الله عليه
وسلم ولا دخل فيهم من لم يسلم في العهد النبوي بل اسلموا بعد في عهد ابي بكر
او عمر او غيرهما وهم من جمل الضياء محضرون وقد ذكر ابن عبد البر المحضرون
في كتاب الصحابة وظن عياض وغيره ان ابن عبد البر قاتل يكي نهج من الصحابة
وليس كذلك فان قبل الروية في تعريف الصحابي متفق عليه فكيف يجعل ابن عبد
من لم يزل صحابيا وقد افهم هو في دياجة كتابه ما به انما اورد من تراجمهم
في انباء تراجم الاحكام ليكون كتابه جامعا مشفوعا لحوال القرن الاول
من اهل الاسلام **الرابعة عشر** تعرف الصحبة بطرق منها النبوة كصحبة
ابي بكر الصديق المارد نقوله تعالى ان تقول اصحابه لا تحزن ان الله معنا الآية

وكذا حجة عمر صفوان على وسائر القشرة المشترقة ومن ثم قال حل السنة من انكسر
 دعيه العبد بن فقد كفر فيها الشبهة والاستفاضة كحجة عكاشة بن حصص بن حمام
 ابن ثعلبة وغيرهما ومنها قول صحابي آخر معام الصحة بان يقول فلان الله صحة
 او يحول كقول كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم مع فلان او دخلنا على
 النبي صلى الله عليه وسلم او خاطب النبي صلى الله عليه وسلم فلان يا هذا او انا
 شاهد وامثال ذلك مما يدل على حضوره وشرائط ثبوت اسلامه في تلك الحالة
 وكذا تعرف الصحة بقول احاد ثقات التابعين على القول الرابع وكذا دعي الصحة
 رجل بنفسه لنفسه قبلت دعواه فاختلف فيه على ثلاثة اقوال احدها انفسا
 لا تثبت صحبته فبحر قوله ما في ذلك من دعواه رتبة يثبتها لنفسه فلا يقبل
 كلامه كما لا يقبل قول الرجل انا عدل لا نبات عد الله واليه يصير كلام
 ابي الحسن بن القطان وابن السمعاني وغيرهما وثانيها انه ان ادعى الصحة
 اليسيرة قبلت دعواه لانها مما يتخذ اثباته بالنقل اذ ربما لا يحضر احد
 حالة اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم او رتبة له وان ادعى كثر الزود
 ووصول الملازمة في المحضر والسفر لارتقيل لان مثل ذلك يشاهد ويشهر وينتقل
 وثانيها هو اوسع الاقوال واحصا ما جزم به ابن عبد البر وغيره من الحديثين هو اقبول
 مطلقا لكن بشرطين احدهما ان يعرف قبل هذا الادعاء كونه عدلا مقبولا
 القول وثانيها ان لا يكون قوله مما يكذب به الظاهر فلو ادعى احد الصحة بعد مضي
 عشر بعد المائة من الهجرة لارتقيل لادخال الذهب في ميزان الاعتدال رتب الهندس
 وما ادراك فاروق الهندس فيجوز جال بلا ريب ظهر بعد ستائة فادعى الصحة والصحة
 لا يكذبون وهذا سراجي على الله ورسوله وقد الفت في امره جزء وقد قيل انه
 مات سنة اثنين وثلاثين وستائة ومع كونه كذا ابا فقد كذبوا عليه جملة

كثيره من أجمع الكذب انتهى كلامه وقال والذى العلم ادخله الله دار السلام في
رسالته نظر الدرد في سلك شوق القمر نقل في بعض الكتب ان يهرن الهندى
العمر قال انى رأيت ليلة البدر ان القمر قد انشق وغرب نصفه في المشرق وفتح
الآخر في المغرب ووقع الظلام ساعة تفرط نصفه من المشرق والآخر من المغرب
ووصل النصفان صاعدين الى وسط السماء وتلاقيا وانام القمر صار كوكبا في الجنة
العجب لجرأه عن سببه فسألت الركبان المزددين من النواحي عن هذا الأمر
العجيب فقبل لنا ان رحلاهما شميا ظهرا بكى وادعى النبوة وسأل اهلهما معجزة
نتق القمر فاراهم فلما سمعت هذا التهرب في روعى شوق لقائه فجلت الى
مكة وتشرفت بصحنه والله عز وجل بابر كنه عمرى عمر اطوب بالحق ان عمر
اليوم ستمائة سنة ولا يذهب علمك ان كيفية شوق القمر على بابي ^{من الجنة}
بحالت ما نطق به الاحاديث المروية فلا اعتداده وقال الذهبى في تحف
الصحاب ان يهرن الهندى كذاب دجال قال الحافظ السيوطى ان من الرسل
المعركذاب فان العلماء اتفقوا على ان آخر العصاة موتا ابو الطيفيل عامر بن واثلة
وهو قد مات سنة عشر بعد المائة على الصحيح كذا في تقريب التهذيب وقد قال الذهبى
صلى الله عليه وسلم لو قيل وافته بشهر ليلة انه من هذه الليلة الى اسر مائة سنة
لا يبقى من هو على ظهر الارض اليوم وقد رواه البخارى وغيره وقال النووي
المراد ان كل من كان تلك الليلة على الارض لا يعيش بعد ذلك اكثر من مائة
سنة وقال العبدى المراد من هو على ظهر الارض من امته وح كيف يكون
يهرن الهندى صحابيا انتهى كلامه وان ثبت الاطلاع على تفصيل وافر في شرح
المحدث الدال على ختم قرن العصاة بعد مائة سنة من الهجرة والاطلاع على
احوال الذين ادعوا للصحة بعد ذلك فكذبوا فاربع الى رسالتى تبصرة البصائر

في معرفة الاخر عند ذكر آخر الصحابة موتاً وفقنا الله محنتها كما ونفسي لمبدأها وتقبلها
مع سائر نصائفي وجعلها نائمة لي في حياقي وبعد علي انحاء صمد عتشي
اخلفوا في كون الصحابة عدو ولا منهم من قال انه كغيرهم في الروم البحث عن العلم
تحكامه ابن الحاجب والاكدي عن بعضهم وبه اورد العراقي وغيره على ابن الصلاح
في دعوى لا جاع على تعديل من اولادنا من هؤلاء الفتن ومنهم من قال انه
عدول الى زمان الفتن واما بعد وقوع الفتن كواقعة صعين وواقعة الجمل
وغيرهما وكم هو لغيرها فيجب البحث عن تعديل يلهمهم ومنهم من قال من
لعدولنا من الفتن عدل من لقاء من شارك فيها فليس يعدل ومنهم من قال
انما تثبت العدالة للاصحاب الذين لا هموا السبي صلى الله عليه وسلم وغيره
والغيره ولا ابعثوا الشئ الذي انزل معه لا لكل من رآه فليلا او اجتمع به لغرض
فما يعرف عن قريب وهذه الاقوال الاربعه كلها مردودة عند محققي الحديث
وغيرهم من طوائف اهل السنة والجماعة والذي ذهب اليه حمزة واهل السنة
وادرجه نقاد اهل الحديث والمتكلمون وغيرهم في تصانيفهم هو ان الصحابة كلهم
عدول وكبيرهم وصغيرهم قبل زمان الفتن وبعد لا سواء كان من الداخلين
في الفتن او من غير الداخلين لادالة الادلة العقلية والنقلية عليه السلام
مستحقين العدالة مقابل الجور والظلم كما يقال للسلطان انه عادل
او حاكم وتفسر بالانصاف في المعاملات ويصل الحقوق الى مستحقها
وقد تطلق مقابل للنسوق والضياع وتفسر بما يفسره النقي وقد تطلق
فليلا بمعنى النصرة المفسرة بالملكة اي الكيفية التي تحصلها للانسان
ارغبه الحاملة له على الاجتناب عن الجور والعاصي وهي التي انصفت
بما الاثنياء على نبينا وعليهم الصلوة والسلام والملائكة ومن شاء الاطلاع

على تنصليها فليرجع الى كتب العقائد وقد تطلق بمعنى الحفظ عن الذنب الخطأ
 وفرقنا بين الحفظ والعصمة بان الاول عدم جندور الذنب والخطأ بلطف
 من الله من دون حصول ملكة حاملة له على الاجتناب الثاني استحالة حصول
 عنة ومن ثمره قالوا الانبياء والملائكة معصومون والاولياء محفوظون وقد قيل
 الحفظ لغيرهم ايضا والعصمة ايضا قد تستعمل بمعنى الحفظ وهو مراد من قال
 من اهل السنة في شأن ائمة اهل البيت انهم معصومون وليس المراد بالعصمة
 التي هي من خواص الانبياء والملائكة كما تفوهت به الشيعة وغيرهم من
 اهل الضلالة وقد تطلق العصمة بمعنى الحفظ عن الخطأ في اجتهاد فقط وبهذا
 المعنى حكاه الشيخ الاكبر في الفتوحات المكية على امام المهدي محمد بن عبد الله
 الموعود ظهوره وتسليطه الموصول من اشراف الساعة الكبرى بانه معصوم بملك
 سائر المجتهدين من الائمة الماضية فان في اجتهاداتهم وقياساتهم خطأ أو
 الصواب ولكن لا يغلو كل منهما عن الشراب وليس المراد به العصمة بالمعنى الذي
 اتصفت به الملائكة والانبياء كما مال اليه فهو مؤلف دراسات اللبيب
 في لاسوة الحسنة بالحديث قد تطلق العدالة على التجنب عن تعبد الكذب
 في الرواية والتحرف فيها بارتكاب ما يوجب عدم قبولها وهذا المعنى هو مراد
 الحديثين من قولهم العناية كل هو عدول فقد قال السخاوي في فتح المغيث
 قال ابن الانباري ليس المراد بعد التمهيد ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية
 منهم وانما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف البحث عن اسباب العدالة وطلب
 التزكية الا ان يثبت ارتكاب قاذح ولم يثبت ذلك انتهى وقال العلامة
 الدهلوي مؤلف التحفة الامناعشورية وغيرها في بعض فاداته ان ما نقله في
 عتائدا اهل السنة ان العناية كل هو عدول قد تكلم ذكره غير مرة وفتح

البحث والتميز عن معناه حضرة الوالد المرحوم يلتزم بعد البحث ان المراد بالعدالة
 في هذه الجملة ليس بمعناها المتعارفة بل المراد العدالة في رواية الحديث كما في
 وحقيقتهما بالتصديق عن قول الكذب في الرواية واخرها في رواية فلو ان تتبعنا سيرة الصحابة
 كما هو حق من دخل منهم في الفتنة والمشاكل فوجدناهم يعترفون بالكذب
 على النبي صلى الله عليه وسلم انما الذي يوجب يعتززون عنه غاية الاحترام
 كما لا يخفى على اهل السيرة والادب على ذلك ان هذه العقيدة لا يوجب منها اثر
 في كتب العقائد الفقهية ولا كتب الكلام وما ذكرها الشارحون في اصول الحديث
 في بيان تعديل طبقات الرواية وما نقلوا هذه العقيدة من كتاب الكتب في كتب
 العقائد وانما فعل ذلك من غرض منهم في الحديث والكلام من غير تعصوف
 ولا شبهة في ان العدالة التي يتعلق غرض الاصولي بها هي العدالة في رواية بعض
 الحديث عن بعض الكذب واخرها في النقل لا غير وعلى هذا فلا استكال في هذا
 الحقيقة اصلا انتهى كلامه معربا **والصالح** تفتنت من جهة تدقيق الشبهة
 الواردة على هذه القاعدة بايراد الاحاديث الدالة على صدور الكبار من
 اجلة الصحابة فضلا عن غيرهم وبطلان ظن البعض ان الصحابة كلهم معصونون
 مع انه صرح القضاة في شرح المقاصد وغيره ممن صنف في الكلام بانه
 ليس كل صحابي معصوم او متحاذة قول بعض ابناء الزمان ممن لم يطبع على
 ما بقيت عليه من اللطائف النفسية عظيمة الشأن ان الصحابة منهم عدول
 ومنهم غير عدول فاحفظه هذا كله لعل لا يخذل من غيري من السابقين للماضي
 فضلا عن اذليل عصره نقص نظرهم وسوء فهمهم **السابعة عشر**
 في الصحابة رواية ابو هريرة ثواب عمر بن الخطاب شرا عيشة اصدق يقة ثواب عمر بن الخطاب
 ثواب عمر بن الخطاب رواية ابو هريرة ثواب عمر بن الخطاب شرا عيشة اصدق يقة ثواب عمر بن الخطاب

والمذكرون منهم انتدع عن الخطابي علي بن مسعود وابن عمر وابن عباس بن زيد بن ثابت
 عابثة واكثرهم تنوع ابن عباس كما جزم به احمد بن حنبل وقيل جواز السيف
 في الستة النبكر الصديق وعثمان والموهبي الكاشغري ومعاذ وسعد بن ابى وقاص
 وابو هريرة وسعد بن عبد الله بن عمرو وسلمان الفارسي وجابر بن عبد الله بن عمر
 وعمر بن حصين والوبكر بن نفيع وعباد بن الصامت وعبد الله بن الزبير وام سلمة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم كذا ذكر ابن حزم وغيره وبهذه ايراد علي بن قات
 من اصحاب الاصول الحنفية ان ابا هريرة لم يكن فقيرا فانه قد عدل من المعطين في
 العهد النبوي وبعده ولا يفتى في ذلك الزمان الا الفقير وقد انكر هذا القول
 من اصحابنا ايضا ابن الهمام محمد بن عبد الواحد مؤلف شرح القدير في كتابه
 تحرير الاصول **الثامنة عشر** اشترج من الصحابة بالعبادة وهم الذين
 سموا بعباد الله لكن لا كل من سمي بهذا فان فيه كثيرين منهم بهذا الاسم
 بل الذين اشتهرت ذوا واحدا وكثرت آثارهم وانفع اجمع الكثر باحكامهم
 واستفاض حو غمير من اخبارهم وهو جمع عبد وضعا كالنساء للمرأة ارجع
 لان من العرب من يقول في عبد عبد وفي زيد زيد كذا ذكره ابوالفداء
 ادخله الله دار السلام في قبل لا قمار لنور الانوار وقد ورد على ما ذكره
 التفسيرات الاحمدية في ترجمته لنار الاصول المسمى بنور الانوار بقوله هو جميع
 عبد لم يرم عبد الله والمراد به عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله
 ابن عباس وقبل عبد الله بن الزبير لم يبقوا بعد جسد قال ابن تيمية فاعلم
 بالايجس والمسبب كماله اعظم العلماء عن الباب لان يقال لا تثبت هذه
 القاعدة عند المصنف او يقال ان ذلك قد أسس وهذا على غير قياس انتهى وقال ايضا
 عند قوله من جسد عبد الله هذا الترجيح من باب ثاب فان الترجيح حدث في

آخر كلامهم تحقيقاً عند الزكيك هو جاز في المنادى في سعة الكلام وفي غير المنادى
 وفروا ههنا انتهى كلامه وقد اختلفوا في تعيين المراد من العبادة
 فعند الحنفية إذا أطلقوا العبادة للثلاثة المراد به عبد الله بن مسعود وعبد
 ابن عباس وعبد الله بن عمر وإذا قالوا العبادة الأربعة المراد به هو كلام مع عبد
 ابن الزبير وعند إطلاق العبادة من غير ذكر العدد يراد الثلاثة المذكورون أيضاً
 عليه المبدأ العيني في شرح الهداية المسمى بالبنية في باب لا يلاء من كتاب
 النكاح وابن الهمام في منتهى القدير وغيرهما وأوجوا إدخال ابن مسعود في العبادة
 وضع مع ابن عباس وابن عمر بكونه مشهوراً بالفقه وتنتفاع الناس به بحيث قد اعتد
 أئمتنا على أقواله واجلوا كثيراً الواسلة اليه من أسطة لمحمد بن أبي القاسم
 المنتشر بالكتاب في كثير من ما عهد في كتب حديث ائمتنا رايان عن أبي حنيفة عن
 محمد بن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وأما المحدثون فليخبروا ابن مسعود
 في العبادة قال إمامي في شرح الفيتة قبل لاجل بن حنبل من العبادة فقال
 عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر بن العاص قيل له فابن مسعود
 قال لا ليس من العبادة قال البيهقي وهذا لأن تقدم موته وهؤلاء عاشوا حتى
 يجتمعوا إلى علمهم فإذا اجتمعوا على شيء قيل هذا قول العبادة انتهى فتقول ما ذكرنا
 من أن العبادة هم هؤلاء الأربعة هو المشهور بين أهل الحديث وغيرهم وقد
 اقتصر صاحب الصحاح على الثلاثة واسقط ابن الزبير وأما ما حكاه النووي في المذهب
 أن الجوهري ذكر ابن مسعود واسقط ابن العاصي فهو ثم وقع في كلام الزمخشري
 في المفضل أن العبادة ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وكذا قال الرازي في الشرح
 الكبير في الديان وغلط في ذلك من حديث الاصطلاح قال ابن الصلاح يلحق
 بابن مسعود سائر السبعة بعبد الله من العبادة وهم نحو مائة بين وعشرين نفساً

اي فلا يسمون العبادلة اصطلاحاً انتهى كلام العراقي قلت اختلفت كلام الجوهري
 في صحاحه في تعيين المراد بالعبادلة فقبارته على ما رايت في نسخة معتدلة في باب
 الالف اللينة في آخر الكتاب عند ذكر حديث بادة الهاء السابعة يدخل في الجمع لثلاثة
 ووجه احداً ان تدل على النسب نحوها البتة والتاوان تدل على العجمة فتولدوا راجع
 والآن الثالث ان تكون عوضاً من حرف محمد ونحو المراد بانه المراد بادة الهاء العبادلة وهم
 عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن الربيع اربعة وعشرون في حيز الغير عند
 ذكر عبد الله العبادلة ثلثة عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عيسى
 ابن العاص انهم وتوكلنا العبادتين خاليتان عن ذكر ابن مسعود وبسبب ادخال
 ابن مسعود في العبادلة الى الجوهري كما صدر في النوى في تعديلاً لاسماء واللغات
 وهم بلاشبهة وكذا نسبة ابراهيم ابن العاص ليه عند ذكر عبد الله بن عباس
 هي صحيحة عند ذكر بادة الهاء وقبل خطأ صاحب لقاء من ابي الجوهري
 كما هو عاده حيث قال عند ذكر عبد العبادلة ابن عباس ابن عمرو ابن عباس
 وليس مذهب ابن مسعود وتعلق الجوهري انتهى وقال العلامة عبد الرحمن
 ابن عبد العزيز المغربي في نهج الحكماء في نهج المسألة بالوشاح وتشتت الرماح
 في رد توهم المحل الصحاح اما العبادلة فلم يذكر منهم في نسخة ابن مسعود وذلك
 لانه اكبر منهم وراى بعضهم في العبادلة ابن الربيع انتهى لكن ذكر السجوي ايضا ما يوافق
 السجوي حيث قال في فتح المغيب وقع كما رأيت في عند ابن الصحاح السجوي ذكر
 ابن مسعود بدل ابن الربيع وذكر في لاف اللينة ابن الربيع مع ابن عمرو ابن عباس
 مقتصر على حركه وكذا عدلهم الرامي في لديات من الشرح الكبير والزمخشري في المنهل
 وتولد عبد العزيز البخاري سائر اصول المزدوي من الحنفية ايضا ثلثة لكن عديهم
 ابن مسعود وابن عمرو ابن عباس نزلوا لا خير منهم ان ذلك في التحقيق قال وعند

المحدثين ابن الربيع بدل بن مسعود وموسى بن عمار بن مسعود أيضا أبو الحسين بن أبي البرج
 العرشي حكاه التجيبي في فوائده رحلته ومن المتأخرين ابن هشام في التوضيح وفي
 نسخة من الهدية للحنفية قال العباد له وابن الزبير اشهر الحج شوال أخر فطفت ابن الزبيرين
 عليهما والاول هو المعتدل المشهور بين المحدثين غيرهم انتهى التأسع عشرة عشر
 مراد بالخلفاء الامراة في قول المحدثين والفقهاء هذا قول الخلفاء الامراة أبو بكر عبد
 الصديق وعمر بن الخطاب الفاروق هما افضل الناس بعد الانبياء واولهما افضلهما
 وعثمان بن عفان ذو النورين وعلى بن ابي طالب عبد مناف العشرة السادسة
 بنفراء الصحابة في قولهم هذا قول فقهاء الصحابة هم الذين كانوا يفتون منهم في العهد
 النبوي وبعدها حافظ هذا كله ولو لا خوف التطويل لزدت ما يشطر ارباب
 التكميل وقل الف في معرفة اسامي الصحابة واخبارهم جمع كثير من المحدثين وصحوا
 بزيادة البينات مختصرة وطولة مفيدة لطلاب الشرع الميين على بن المديني هي
 رسالته بمعرفة من رزق من الصحابة سائر السدان والتجارى والترمذي ومطين
 واثني يكون ابى داود واثني على بن السكن واثني حفص بن شاهين واثني عبد الله بن منلة
 وحماد بن سعد كاتب الواقدي وكتابه معروف بطبقات ابن سعد جامع لطبقا
 الصحابة والتابعين واثني عبد الله بن منلة الاصفهاني واثني منصور الباهرد
 واثني جاثم بن حمان واثني موسى المديني واثني لعبد الاصفهاني وكتابه حلية الاوليا
 كتاب نفيس مشتمل على ذكر اصحاب لصفة من الصحابة ومن بعدهم من الزهاد و
 العباد واثني القاسم البغوي واثني قانع والطبراني ذكر اخبار الصحابة في معجمهم
 واثني عمرو بن عبد البر المالكي مؤلف الاستدراك شرح مؤظامالك والتمهيد وغيره
 من كتبه الاستيعاب وهو احسن المؤلفات السابقة جميعا واكثرها فائدة
 لولا ما فيه من ذكر ما شجر بين الصحابة وحكاية عن الاخبار بين وقد ذيل عليه

جمع كافي بكن بن مخون وغيره واقتصر لا محمد بن يعقوب الحلي سماه اعلام
 الاصابة باعلام الصحابة والفت ابو احمد العسكري كتابا رتبة على انقباض اوقات ابي القاسم
 عبد الصمد المحمدي رسالة في الاصابة بالدين نزلوا بمحضر المحمدي من الربيع
 الحنزي رسالة يعين نزل منهم بمصر وقد اختصرها جلال الدين السيوطي في شرح
 مختصره في كتاب حسن الحاضر في اخبار مصر والقاهرة والكفاية عبد العلي المتقي
 الاصابة لاوهام حصلت في معرفة الصحابة في لابي لعلهم ومن اجمع الكتب المؤلفة
 وحذا البابا تسلمها اسد الغابة لا في حسن الحنزي المعروف بابن الاثير الحنزي السعدي
 مثل ان النهاية في غريب الحديث واحسن منه كتاب الحافظ ابن حجر العسقلاني المسمى
 بالاصابة ولها فرغ المصنف عن تعريف الصحابي اراد ان يعرف التابعي لفتا
 والتابعي وهو لغة اسم عام لمن يتبع واصطلاحا عبارة عن كل مسلم
 احتل من الكثرة ولو حذف الكل لكان لوجود فان الغريب لا يحسن استهلاله
 كما حقق في موضعه صحب صحابيا اي صحابي كان وقيل من لقب
 هذا الغريب اوسع واعم من الاول ومنهم من قال رأى بديل لقي والمال واحدا
 وهو لا ظهر اي الغريب الثاني للتابعي اخرهم وقوى قد اختار جمع
 من ارباب التقوى والفتوى وعلى هذا فيدخل ما من ابو حنيفة نعمان بن قيس
 الكوفي في التابعين لانه قد ثبتت رويته لانس بن مالك على ما رواه ابن سبعة
 لسند لا بأس به وصرح به الحافظ ابن حجر العسقلاني في جواب سؤال سئل عنه
 كما نقله السيوطي وقد صرح بكونه تابعيا على القاري في شرحه للبخاري وغيره
 والسبوطي وابن حجر المكي والقسطلاني والتموليستي شارح المصابيح وغيره
 ومع ذلك لا ينكره الاذ وجمالة او عباوة والبحث عن تفاصيل الكثرة
 بالضم جمع كسبة واللقاب بالفتح جمع لقب والمراتب في

والويع لها يمين المرتبة بين اي مرتبة الصحابة ومرتبة التابعين ما بعدهما
كطبقة تابع التابعين وهو من لغير تابعي او منهم الامام مالك مثل مات الموطا وقد اخطأ
من عداه من التابعين لا يعرف ان الله معاصر لا يحنيف فكيف يمكن كون ابي حنيفة
تابعيا وعدم كون مالك تابعيا وذلك لانهما وان كانا معاصرين لكن لم تتسبب مالك
مروية احد من الصحابة لانه لم يكن في ذلك العهد احد منهم في الصحبة وما كان له
الى غيرهما من البلاد وقد كان انس بن مالك في ذلك العهد دخل الكوفة ونسب
ابو حنيفة بروية فاق على اربعة معاصريه بحصول مرتبة التابعية على رغم الف من انكرها
تعبها او جملة يفضي الى تطويل فاعراض عنه اولى في هذا المختصر فليطلب
ذلك من الكتب المثلثة في اسماء الرجال خاصة شعرا والمصنف ان يذكر
احمال الايمة والمحدثين الذين اشتهرت آثارهم وانتفع الناس بفتاواهم على سبيل
الاقتباس والاقتدار فقال توفي في مالكي هو ابن انس بن مالك بن ابي
ابن عمر والا يصح ابو عبد الله احد الايمة لانه رتبة المشهورين الذين تفضل الله بالتمسك
علمهم واجتهاداتهم وصرفت قلوب الناس هوامهم وخواصهم الى الاستفاضة
من اصولهم وفرد عنهم وتقليد هم وظاهرهم ان خطاهم في اجتهاداتهم اقل بالنسبة
الى خطاهم غيرهم وان صوابهم اكثر ومفهومهم اوفر بالنسبة الى من عاصروهم ومن
اخرهم ومن ههنا ادعى بعضهم ان التقليد مختص في هؤلاء الايمة ولا يجوز
تقليد غيرهم وخرج عليه فرعا وان كان الاصل والنفع كلها لا يساوي شيئا
المدينة هو علم الدار هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ومكانه ودفنه
كان يقال لها في الجاهلية يثرب سنة تسع وسبعين ومائة
متمم مضين من ربيع الاول وتقبل سنة ثمان وسبعين ودفن بالقيع مدفن
لمدينة وولد بسنة ثلث او احدى واربع او سبع وتسعين

سورة الاحقاف

انما خرجت الترديد الى اختلاف الاقوال في سنده وكادته وقته انما في سنة تسعين
 وقيل خمس تسعين في ابو حنيفة عطف على قوله ما لك وكذا قوله الان والسنة
 وقوله واحد اي توفي ابو حنيفة وهو النعمان بن ثابت بن زويش بن مائة وقيل النعمان بن
 ابن النعمان بن المزيان واصل آبله من فارس قال السيوطي في تبليغ الصحيفة في سنة
 الامام الى حنيفة قد ذكر الامير ان النبي صلى الله عليه وسلم بشر بالامام مائة في هذا
 يوشك ان يضرب اساس اكاد اكل يطلون احدا اعلم من عالم الدنيا وبشر
 بالامام السائعي في حديث لا نسوا قرشيان فان عالمها يملأ الارض علما اتوا وقد بشر
 النبي صلى الله عليه وسلم بالامام الى حنيفة في الحديث الذي اخرجه ابو حنيفة في
 احلية عن ابي هريرة قال قال رسول الله لو كان العالم بالثريا لكان له رجال من ابناء فارس
 واخرجه الشرازي في القاب عن قيس بن سعد بن عباد مرفوعا لو كان العلم معلقا
 بالثريا لكان له قوم من ابناء فارس في حديث ابي هريرة اصله في صحيح البخاري
 ولفظ الحارثي لو كان الايمان عند الثريا لكان له رجال من ابناء فارس وفي لفظ مسلم
 لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من ابناء فارس حتى ينال وفي حديث
 قيس بن محمد البصري الكبير لو كان العلم معلقا بالثريا لكان له رجال من فارس
 وفي صحيح الطبري في اجبا عن بن مسعود قال قال رسول الله لو كان الدين معلقا
 بالثريا لكان له ناس من ابناء فارس هذا اصل صحيح يعتمد عليه في البشارة وفيه
 نظير الحديثين السابقين للدين في الامامين وليستغنى به عن الخبر المرفوع
 انتهى كلامه بغير دلالة معروفة ملتبسة بمذمبة السلام وهو يستحق الدنيا
 وسكون الغيب المعجزة بعد ما دلالة ان محمدا كان بينهما الف هذا هو المشهور
 في ضبطه وقته اقوال اخر ايضا سنة خمس مائة ومائة وكان
 ابن مبعين فعلى هذا وكادته سنة ثمانين من الهجرة وهو المشهور وقيل

ولد سنة احدى وسبعين وقيل سبعين وقيل احدى وستين وكذا اختلاف في
سنة وفاته فالتحري في المعتمد هو ما ذكره المؤلف وقيل ثلاث وخمسين كذا في
شهر وفاته فقيل هو رجب وقيل شعبان والشافعي هو الامام محمد بن
ابراهيم بن عباس بن عثمان بن شافع الصحابي بن السائب بن عبيد القريشي المطلبى
المكي مؤلف كتاب الام والسنة وغير ذلك بمصر بكسر الميم بلدة معروفة
لها فضائل جمة من اراد الاطلاع عليها فليرجع الى كتاب الخط والاثار للتحفي
المقريزي والي حسن المحاضرة للسيوطي سنة اربع ومائتين وقد عد من
المجيد بن علي راس المائة الثانية كما ذكره الحافظ ابن حجر وغيره قال اليا نفع

كانت وفاته يوم الجمعة آخر يوم من رجب وولد سنة خمسين
ومائة وهي سنة وفات الامام الاعظم في حنيفة وقد ناله من علي
تلامذته لاسبه محمد بن الحسن واحمد بن حنبل من اجل تلامذة

الشافعي ببغداد سنة احدى اربعين ومائتين وولد سنة اربع
وسنتين ومائة وله تاليفات اعزها واحبها المسند والنجاشي
نسبه الى بخارا بالضم بلدة معروفة وهو مؤلف الجامع المعروف بفتح البخاري
ورسالة في رفع اليد ورسالة في القراءة خلف الامام وكتاب الادب المفرد
والتاريخ الكبير والصغير وغيرها اسم محمد بن اسمعيل ابو عبد الله ولد

يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت اى مضت من شوال سنة
اربع وتسعين ومائة ومات ليلة الفطر اى اول ليلة من شوال
ليلة العيد سنة ست وخمسين ومائتين بقريية شري تنك
من بخارا اى هي من قرى بخارا وهو بفتح الحاء المجمة وسكون الراء
الوجهة وفتح التاء للثناة الفوقانية وسكون النون آخر الحروف كان كذا ذكره

اسمه عبدالله وقيل هو لقب والده وكانت وفاته في رمضان سنة ثلاث وسبعين
وما تثنى ذكرا له سنة تسع نحو ايراد المصنف ذكر بعض المحدثين الذين انفع
الناس بعلمهم واستمر اسمهم محورا في الامة المنبوذين واصحاب الصحاح
السنة تبعه للطبي فقال ولد ارقطني نسبته الى دارقطن محله كديره بغل
وهو ابو الحسن علي بن عمر بن احمد الحافظ مؤلف السنن والعلل وغير ذلك بغل
سنة خمس وثمانين وثلاثمائة وولد لها اي بغل سنة ست
وثلاثمائة واسما كمر هو مؤلف المستدرک ابو عبدالله محمد بن عبدالله
البنيسابوري واما عرفت باحكامه لانه تقلد قضاء بنيسابور كما ذكره تقي الدين
ابن شهيد الدمشقي في طبقات الشافعية بنيسابور سنة خمس وثمانين
في شهر صفر وولد بها سنة احدى وعشرين وثلاثمائة وتقلد
القضاء سنة تسع وخمسين في بام الدولة السامانية واليه في نسبة
بني بنهم لسام الموحد والهاء يذهب الياء فتدانة تحتية ساكنة ثم من قري
بنيسابور وهو احمد بن الحسين ابوبكر مؤلف السنن وشعب الايمان وكتاب
العرفان ودلائل النبوة وغير ذلك ولد سنة اربع وثلاثين وثلاثمائة
واخرج الذهبي والطبري وغيرهما بسنة اربع وثمانين وصار الذهبي بان عمه
ثلاثين مائة اربع وسبعون ومات بنيسابور سنة ثمان وخمسين
والبنيسابوري تقلد تلميذ عليه ابو نعيم مؤلف حلية الاولياء وغيره والمخطيب
ابوبكر احمد بن علي البغدادي ولد في جمادى الاخرى سنة ثمانين
وسبعين وثلاثمائة ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلث و
ستين واربعمائة وهو مؤلف الكفاية في فوائد الرواية والجامع لاداب
الشجر والسامع وغير ذلك وتول من فنون الحديث الا وتدل الف فيه

كتابا مشهورا في التاريخ كتابا كبيرا وقد قال الحافظ ابو بكر بن عبد الله بن عسكرا
 علاون المحرر بن عبد الخطيب عيال على كتبه وقد جمع شتات مقاصد ومقتصر
 صاحبته تقي الدين ابو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن الشافعي وروى نزيب
 مدرس المدرسة الاشرافية المعروف بابن الصلاح مؤلف المقدمة المعروفة في
 اصول الحديث المستبرزة معدة ابن الصلاح والناس من جملة الحديث ومعرفة
 اصول الحديث بعد عيال على مقدمه فلا يحصى كثر من باطله وقصته
 ومسدرك عليه ومقتصر معارض له ومنتهى من اختصر مقدمته القاضي
 بدر الدين سحابة وفتح منه ستة مبع وثمانين وستمائة والشيخ محي الدين النور
 شارح صحيح مسلم خمس منها كتابا سماه بالتقريب كانت وفاته سنة سبع او
 وسعين وسمائة وقد خصصها مع تقيته وزادات من جامع الاصول وغيره
 طبخ في كتابه خلاصة واسم الحسين وتقول الحسن بن محمد بن عبد الله
 شارح مشکوة والكتاتفت في سنة ثلث واربعين وسبعمائة على ما ذكره
 ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة وكسبت الى طيب
 ما لكسر بلده ذكره الرقاي وقد خصص من خلاصته ومن مقدمته التي ادرجها
 في مفتخر حاشية السماة والكاشف عن حقائق اللسان تلخيصا مجرد المصنف
 هذا المختصر كما خص حاشية المشكوة للطبي تلخيصا مجردا وهو مشهور
 السيد وقال حاتف ابناء عصرنا ومن قبلنا في مخالفة هذا المختصر فقال بعضهم
 انه كمال الدين ابن ابي شريف القدسي تلميذ ابن الهمام وهو قول باطل لا يستدله
 وقال بعضهم انه للسيد جمال الدين الحديث مخالف موضة الاجاب اليه نسب مختصر
 حاشية المشكوة للطبي ايضا وهو ايضا باطل لان السيد جمال الدين قد نسب
 مختصر حاشية الطبي الى السيد الشريف علي البحر جاني على ما نقله علي القارمي في

المراجعة حاشية الشكوة في شرح حديث ابي سعيد خريج رسول الله على سائفة فيقال
 ما اجلسكم قالوا اجلسنا نذكر الله قال الله ما اجلسكم الا ذلت الحديث بقوله قال
 السيد جمال الدين الصواب باخرا يقول الحق الشريف في حاشية هنرة الاستفهام
 وقدت بدلا عن حرف القسم ويجيب الجواب عن اني وكذا هو في اصل السماع من
 المتكلمة ويصح مسلح وقع في اجتناب سائر الشكوة بالنصب حتى وهو يشترط في حاشية
 الطبي حاشية من السيد الشريف على امر جاني على الشكوة كما هو مشهور بين الناس
 فهو بعيد جدا اما اوله فلا نه غير ذلك في اسامي مؤلفاته واما اياها فبانه مع
 جلالة كيت مختصر كلام الطبي اختصارا فحرجا لا يكون معه تعرف ابا اني
 كلام القاري فهذا الكلام كما ترايدل على ان مختصر حاشية الطبي ليس للسيد
 جمال الدين فانه قد نقل عنه بنفسه ونسبه الى السيد الشريف ومن المعلوم ان
 مؤلف ذلك المختصر هذا المختصر واحد على ما يعلوم من حواله مثل ان هذا المختصر
 على ذلك المختصر كما مر ذكره في بحث الموضوع قد لوحظ ان هذا المختصر ليس من
 مؤلفات السيد جمال الدين وان مثل هذا المختصر في اصول الحديث وتختصر حاشية
 الطبي واحد واشتهر وانتسابهما الى السيد الشريف مؤلفات المتصانين المشتهرة في
 في المقبول وغيره المتوفي سنة ست عشرة بعد ثمانمائة وما استبعدا على القار
 عين لا يثق لان يعتمد عليه اما اول وجهي استبعادا فلان اسامي مؤلفاته ليست
 مضبوطة مختصرة في تاليف معتد حتى يكون عدم ذكره فيها وجه اخر وجه من مؤلفاته
 وما ناني وجهيه فلان السيد الشريف وان كان ذاهرا في العلوم العقلية والادبية
 وغيرها لكن لو تكن له مهارة في الفنون الحديثية فلا يستبعد منه اختصار كلام الطبي
 في هذا الفن اختصارا فحرجا او احاصل ان هذا المختصر من مخلص من خلاصة الطبي
 ومن مقدمة حاشية على الشكوة كما لا يخفى على من طالعها وهو مؤلف مختصر

حاشیہ طیبی لیسوا احد منہما للسید جمال الدین وکلا بن ابی شریف وقد صرح
 السخاوی فی اسننہ والامع فی اعیان القرن التاسع فی ترجمہ سبط السید الشریف
 انحر جان نقایعہ ان للسید حاشیہ علی مشکوٰۃ الیہا و ذکر کثیرا من تالیفاتہ فقیہ
 تہذا المختصر ايضا من تالیفاتہ واندفع التردد والاستبعاد فاخفظ هذا کما نقل
 ما عده فی کلام غیری من عاصمنا ومن سیدنا وآنحد لله حمد کثیرا انی
 انعمنا والہمنا هذا آخر الکلام فی هذا المقام ولله الحمد علی الاکمال والا تمام وکمال
 السرع فی تالیف هذا الشرح ستہ وخمس وثمانین بعد الالف وللمائتین حیث قال
 محید راآناد الدکن حفظہ الله عن الشرور والفتن حیث ما قرأ علی بعض الطلبة
 هذا المختصر آلفت عند ذلک الی بحث المسلسل ثم انتطعت سلسلہ تالیفہ
 ووقعت عولتین متعتنی عن ترصیفہ وآلفت بعد ذلک کثیرا من لکب المختصرہ
 والمطولة فی العاوم المنقولة والمعقولة وکمریتق الی تمام هذا التالیف اللئیل الی ان
 اکثر اثنیاق الحلبة والکملہ الی تمام هذا منہم ان اساس یتشعون کثیرا بالکمالہ
 عاصم اعلی صرا الیغا ولم یزکوالی عند الخفیة فق بعت فی هذا الايام الی تکمیلہ
 فوافقی الله لطفہ وفضلہ علی اختتامہ کان ذلک یوم الثلاثاء الثاني عشر من
 صفر من ستہ اربع بعد ثلثمائة الف من الهجرة النبویة علی صاحبہا افضل الصلوات
 والرحمات التجات الله جل جلالہ اسأل سوال الضارع الخاشع ان مقبلہ مع جمیع تصانیفہ
 ویجعلہا نافعة لعاده وآخر کلامنا ان الحمد لله رب العالمین والسلام علی رسولہ محمد
 وآلہ وصحبہ وعلی جمیع الانبیاء والملائکة والمرسلین

الط

مجمع

یا من تقدست صفاته عن اصول الحدیث وفروع البیان وتفرغت ذاته عن مناسبات

التحدث ومشاورة الامكان عجزت عن كنهك انظار النظار فالركك لا يجها
 فانت تترك الاجبار وسبحانه وتعالى في جلالة وهو المهيمن لا ينكر به احدا
 ان بساني وابن شكرك وابن جاني وابن ذكرك والآنك متكاثر متواليه نعم لك
 منوات متواليه وجعلتنا امة وسطا شهداء على الناس وعلمتنا من تاويل الاحداث
 لدفع الوسواس ووفقتنا لاتباع سنن الذي اقتدا به مستدرا الى احسن الفلاح ونشر
 فتفق عليه بالاخبار الصحاح اشارته مرقاة المستكوفة المتصاير في خلع الضلالة
 بشارته اسعة لمعات الفضل والجلالة الشمس تجل من النوار طاعت حارمت
 عقول الورى في وصف معناه ما احلى سمائله وما اكثر فضائله خلقه موضوع
 للرحمة العامة خاتمة متصلة بالنعمة والكرامة هو المرسل العظيم بالمؤمنين ركف
 رحله فعدا سلوه عليه على الله الذين هم خيال وواحصاء درجاته من متع و
 محال واصحابه الذين بدلو اجسادهم في اعلام الدين الاعلى فاتزل عليه بحر الضمان
 الا وفي وعلى تابعيهم باحسان الى يوم الدين من الفقهاء والحدثين وسائر اهل الحق
 واليقين ولعل فان علم اصول الحديث علم شريف به فن لطيف قد اكثر العلماء
 فيه التصانيف والنفوس التاليف فوصلوا الى مدارج الكمال بالهداية والوالي اجمع
 السريعة شرف السعاية ومنهم العلاقة انفراد النظيف السيد السند الشريف
 الذي في فقهنا وراجحه اجمع بوزن له لا يهمل في كل علم كبرى تلكا لثبات
 ومطولاته في كل فن آيات عظمى عند الكاطين فالتفت هذا الفن الرسالة العجيبة
 والمقالة الغريبة التي مبادئ قليلة ومعانيها جليلة قصرت عن فهم حقائقها
 اذ كان الطالبين وتخيرت في دقائقها افهام الراغبين هي وسيلة جميلة لتبيين
 ودراسة شريفة للخاصين فصرنا امة الى شرحها المولى المعظم والكبير لا عظم
 ثلاثة العلماء والجز الذي لا ينزى وكل من ساهل ذو التصانيف الشهيرة في العلم

الكبيرة في حق الفضلاء نور الكملاء فوالله لا حجة مفيدة في إفراد الخيرة بالكتاب
سنية بل هي آيات بينات لأهل الصواب معارفه شارحة للمسئلة التي أثارها
عمدة الرعاية القصوى فوالله لا أنكر المحامد في كبره مراد عنه بالإخوان نصيبه
تبيينه ميزان لأهل المتتبع كلامه خير الكلام بالتحقيق تقريره مصباح الداعي
تحريره نور الهدى من سادس أرباب العلماء بالعلوم والشرع الكبير فضل له
في الهند بل لكل المالك من نظير نسية من الأسلاف حجة للاخلاق في سبيل
الفضل بدار منير من بحر الفضل در مستدير ما قلت في وصفه شيئاً إلا حجة
الأوحد سناء فوق ما احببت من فخري وملاذي مني وابن عمي وإستاذي مولانا
الحاج الحافظ أبو الحسن محمد عبدالحكي مادام تحضره شفاعة لأهل الحق
وتفريده دائماً لكل عي ولا تزال تتم من إقامته طالعة وبما برحت قبل الإجابة
لا عنه وسماه بظفر الأمان في مختصر الحجب جاني قد جعل فيه ما لم يخل
إلى هذا الزمان ومنه ماله والغرض من كدر ذلك البيان مبانيه كالتواضع
والترحم ومعانبه لويظف من أنفس بله ولا جان حقائقه لو تكن قبل مذكورة
ودقائقه كالمنوار المستورة من شهر شهيد به جوهر فريد واشتاق للنظر
الحجاب يد منقحاً إلى طعه المولى خادهم محسبين العظيم آبادي حياته
الله ذوالآيادي منكم بالحماد عن شرو الأعداء واعتنى بالفتح من هو في
حسينه مشهوره مشهور عن الشين وقد اشترى اسمه بمائة من حسنين نجاء
بغيره سبحانه كتاباً مبيناً مطبوعاً لا مثل لأصول ومكاتباً معيناً مؤلفاً
الكل الفهم كافي محل المشكلات وإنبأ القدر المغلقات حيث لا عين رأت ولا
ولاذن سمعت مثله فقبله به بقبول حسن والحق حسنة في قلوب علماء الزمان
والاستفاد منه أعيان العصر بحجة شقيق الدهر وأنا العبد الضعيف المتقصير

بسم الله الرحمن الرحيم ابو حامد محمد بن عبد الحميد بن الفضل العلماء اكمل
 الله لهم مولانا الحافظ ابي انجاء محمد بن عبد الحميد بن صالح التصانيف الكثيرة والقراءات
 الشريفة بحاشية الدلائل المستبصرة للدلائل وشرح المعاني المستتعة والروايات
 وحاشية الحاشية الزاهية على الحاشية الجلية على التمهيد للنقضات على شرح
 السائر لمولانا احمد الله وغير ذلك مقدم العرفاء امام العلماء من اناب البقاء
 محمد بن عبد الحميد بن محمد بن مولانا الخاطب بلك العلماء والمقرب بمر العلوم قدس الله
 اسرارهم على يوم معلوم وتلت مورخا ومصرخا

قطعة تاريخ اختتام التصديق والشرح

حتى في احياء دين واجلست ايامه
 ثم نجم في ررحه في ررحه حجاب
 ررحه صر اركان شمع افترعت اعلامه
 اين فكري ايما اعذاركم اكمل منه
 نزل في تنسيم عن جوده ابهامه
 مستح في حله في مستح الزاهيه
 اجله تحويره في نفعه احكامه
 سمه ظفر الاواني استحكمت احكامه
 وضعه الموضوع موضع له افهامه
 اعنى نادر حسين استكمل استرامه
 حال فتلي شرحه هذا عجيب غامه

هذا العلامة الأستاذ عبد الحفيظ بن
 آيين في علمنا كالمح في اجسامهم
 اسبق الاقران في علمه بارشاداته
 بحجراته عن احباءه في فضله
 صفت البشر الذي قد حل فيه الخلق
 لشطه جدت له معناه كالدرافيد
 فنته خوض روي شرحه روض طري
 حردت حردت المعنى الذي لا شان له
 طبعه مطبع اهل الطبع طبع الرعا
 جليل شاعر المولى المنوي خادوم حسين
 اني قد شئت عند الطبع تاريخه

فهرس مضامين ظفر الاماني

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١	الثامن في علامة نواتر الخبير	٢	الديباجة
١٢	التاسع في الفرق بين المنواتر المشهورة	٣	المقدمة في بيان الاصطلاحات
١٤	العاشر في فائدة المشهور وخيب	٤	تعريف المات
١٥	الاحاد العلم	٥	الحديث والسنة والاكتر والخبير
١٦	بحث وجوب مثال المنواتر عدمه	٥	السند والاسناد
١٧	ترجمة ابن الصلاح	٦	الخبر المنواتر
١٨	ما يتعلق بحديث انما الاعمال	٦	اتجالت متعلقه به
١٩	بالنبات	٦	الاول في تفسير الكلام الى الخبر
٢٠	ما يتعلق بحديث من كذب على النبي		والانشاء
٢١	بحث خبر الاحاد وابطاحه العمل	٧	الثاني في معنى الصدق والكذب
٢٢	دون العلم	٧	الثاني في تفسير الخبر الى الصادق
٢٣	تنبيهات متعلقة بخبر الاحاد	٧	والكاذب احتماله الصدق والكذب
٢٤	الاول في معنى قولهم خبر الواحد	٨	الرابع في ذكر المنواتر المشهورة
٢٥	موجب للعمل		الاحاد
٢٦	الثاني في تفسيره الى المتبوع وغيره	٨	الخامس في عدد رواة المنواتر
٢٧	الثالث فيما يشترط لقبوله وما	٩	السادس في شروط التواتر
٢٨	لا يشترط	٩	السابع في كون العلم الحاصل
٢٩	بحث حديث المصلاة	٩	بالمشترط ضروريا او نظريا

رقم	موضوع	رقم	موضوع
١٠٥	تفسيرات الصحابة	١٣١	الاعتقاد على التمس بعد الشهاد
١٠٦	المسحوق	١٣٢	الاعتقاد في الامانة
١٠٧	المرسل	١٣٣	الاعتقاد في الشهادة
١٠٨	مكتوبات مؤلفة مع بعض الطلبة	١٣٤	الاعتقاد في الوصية على الوضوء نور
١٠٩	في الاحاديث المذكورة في كتب	١٣٥	على نور ضعيف
	العهدة بعد سنن	١٣٦	الاعتقاد في حب الوطن من الايمان
١١٠	بحث حول المرسل		موضوع
١١١	المقطع	١٣٧	الاعتقاد في حيازة من الايمان
١١٢	بحث في الامام اباحنيفة قاله	١٣٨	الاعتقاد في اخذ بعض موضوع
١١٣	وان الامام مالك ليس بتابعي	١٣٩	الاعتقاد في محمد كل تقي ضعيف
١١٤	المعطل	١٤٠	بحث حديث للسائل حق
١١٥	الساد والسكر	١٤١	التقريب في الضرب
١١٦	الحلاق السكر	١٤٢	الضعف
١١٧	للعقل	١٤٣	بحث المسلسل
١١٨	بحث حديث قراءة البسملة في الصلاة	١٤٤	الاعتقاد في مسلمات المؤلف
١١٩	ذكر العبادلة	١٤٥	ذكر الاعتبار
١٢٠	المدلس	١٤٦	الاعتقاد في النفاق ما ينقص الضعيف
١٢١	ذكر قسام المدلس	١٤٧	بحث الموقوف
١٢٢	اسامي المدلسين	١٤٨	بحث الطب في حجية قول الصحابة
١٢٣	المعطوب		

مضمون	صفحة	مضمون
ذكر اختلافهم في روايات قصة	٢٢٦	ذكر الاحاديث المنطوية
هاروت وماروت وغيرهم	٢٢٧	بحث حديث القلتين
كعب بن الاشعث	٢٢٨	بحث روايات حجة الوداع
بحث ما يعرف به الوضع	٢٢٩	بحث روايات حلق الكسوف
ذكر بعض الاخبار للوضوء	٢٣٠	رواية النخلة في المجد ستره
حديث من كثرت صلواته ليل	٢٣١	المقلوب
ذكر اقسام الواضعين	٢٣٢	ذكر حديث كيفية الخروج للسجود
ذكر بعض الموضوعات	٢٣٣	حديث اخفاء الصدقة
ذكر قصة الغراريق	٢٣٤	الموضوع
ذكر كتاب الموضوعات لابن الجوزي	٢٣٥	بحث نفيس في حكم ما اختلف
ذكر من صنف في الموضوعات	٢٣٦	اعفاظ في تحسينه وتصحيحه
الباب الثاني في النجس والتعديلات	٢٣٧	ووضعه
ذكر المتعديتين في النجس	٢٣٨	ذكر اختلافهم في حديث صلوة
الفصل الاول في العذلة والفضيلة	٢٣٩	التسليم وحديث التسعة يوم
بحث البدعات والنسب	٢٤٠	عاشوراء وحديث زيارة القدر
بحث الرواية بالمعنى	٢٤١	النسب وحديث طلب العلم
وجوه الفرق بين الرواية والشهاد	٢٤٢	وذكر القول المرجح فيها
الثاني في المبرج	٢٤٣	ذكر اختلافهم في روايات صلوات
تذييل	٢٤٤	الايام والليالي ورواية تقدير
الباب الثالث في عمل الحديث	٢٤٥	المصنف
		المصنف

ام محمد بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

۱۰۰

مستوفی علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

۱۰۱

علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

۱۰۲

شیخ الاسلام علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

۱۰۳

علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

۱۰۴

علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

۱۰۵

علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

۱۰۶

علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

۱۰۷

علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

۱۰۸

علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

۱۰۹

علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

۱۱۰

نور علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

نور علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

نور علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

نور علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

نور علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

نور علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

نور علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

نور علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

نور علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

نور علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

نور علی بن علی بن علی بن مولانا محمد عبدالحی صاحب

محمد خادم حسین عظیم آبادی قسیم کشتی غلام احمد علی علی